• KÖPRÜLÜ KÜT. •
496
M. Asım BY.

597

حاشية على المطول

لحسن چلبي

[illegible]

حسن چلبي

ان المختار اتحاد ... العطف الجمل
٢٢٦
في لزوم الجملة ... الحالية
بيان لفظ الوزان ٢٢١
كذلك ذاج
قاعدة التقصير
في بيان لفظ الآل ٥
لفظ النبي ٥
الابادي حقيقة في التمهيد ٥
بيان ان الجملة تكون بمنزلة الصفة للجملة الاخرى ٢٢٠
الحق والصدق ٦
النور والضياء ٦
الالهام لغة واصطلاحا ٦
بيان ... في قول ... تمام ٢٢٧
لفظ اليقين ٦
في بيان ما بعد ٦
لفظ الحقايق والدقائق
الاصح في لفظ التفضيل والتخصيص ٦
لا سيما ٧
تبيان ٧
والبكة ٧
الصناعة ٦
شرط ان الفاعل والاختلاف فيها والفرق بين ... ادوام ٢٢٧
الشكل والمعضل ٨
التفسير والتاويل ٧
بيان لفظ الجزاف
مجيء الفاعل ... الى ٢٢٧
بيان لفظ الاشعر
بيان لفظ المبهم ٢٢٠
في ... المصدرية ٨
بيان تعبيرات ١٠
الشكل والقالب ٩
في بيان العطف التفسيري ٢٢٩
توجيه ... التابع لا ... التابع ... ٢٣٠
التبعيضية ١٠٤
التحرير والتقرير ١٠
بعض الغفران ١١
في لفظ ... ١١
لفظ الامام وجمعه ١١
قاعدة التفضيل ١١
لفظ الشان ١٠
القطع
الاختلاف في صورة كون الجملة الحالية جوابا لسؤال مقدر ٢٣٩
استعمال ... بعض الظن ٢٣٢
الاعراب لجميع الصلة والموصول ... ٢٣١
في الفوائد ... جواز جعل الجملة من الجملة بدل الكل من الكل ٢٣١
جواز تقدم الجملة الحالية المصدرة بالواو ... ٢٣٩
الفرق بين التذنيب والتنبيه ٢٣٨
بيان ما بالك ... ٢٣٨
بيان ان المضارع المثبت يجوز ان يقع حالا بالواو ... ٢٤٠


لا يتم صلوة المرء حتى يكون وضوءه كاملا

قال من قال صدق من قال

رحمه الله ... ابوه


جواز حذف النون ... نون الوقاية ٢٤٠
معنى حكاية الحال الماضية ٢٤٠
في ان لو وان الوصليتان لا ... ٢٣٩
بيان ... تصدير الجملة الحالية بـ... ٢٤١
بيان وجه اشتراط ... الواقعة ... الاعراب والاستقبال ٢٤١
بيان ادلة كون المضارع مشتركا بين الحال والاستقبال وكونه حقيقة في احدهما ومجازا في الآخر ٢٩٠
الاكتفاء بالضمير ... المضارع المثبت ... ٢٤١
في عدم لزوم قدرة المضارع المثبت الواقع حالا ... ٢٤١
ان كان ... ان يدخل عليها الادوات ٢٤١
عدم جواز حذف ... المثبتة عند سيبويه ٢٤١
توجيه كلام القوم في لزوم ... قد في الماضي ٢٤١
... ١٨
... ١٦
الخليفة ١٦
الفرع ١٧
علا يعلى ١٨
حلت ١٨
الدنيا ١٨
عضد ١٨
البدعة ١٨
سبحان ١٨
الخيل ١٩
استعمال ... ١٩
استعمال الشكر ١٩
نعوذ ١٩
اللام الداخلة على اداة الشرط ٢٠
الجيب ٢٠
الثواب والمثوبة ٢٠

براعة الاستهلال ٤١
وصحة وقوع الجملة الانشائية جوابا لكان الذهن ٩٦
الثريا تصغير ثروى تانيث ثروان ١٢١
المذاهب في ترتيب المعارف ١٢٣
بيان ترتيب المفاعيل ٢٠١
ترتيب التوابع ٢٠١
صحة كون الجزء الحقيقي محمولا ١٩٠


غزل تاملی
هوای عشقه اولوب گوی بیان دل سر زلف سیه ده
نسیم صبحه رفیقیز بهار دل کسیده ده کاکلیک
مجلس یار نه در مه سیمین دل کسیده
زکات می ویلوده برداده دل ... نیلیه
طریق فاقه ده مهلکیدر اوقتی دل کسیده
خراب بلخی الا افغان دل ... ظلمه
ابدیده فقه لیک ناظر نازنده دل کسیده
دیار مصره وکل ترتیب دل انک
فلک کرسیده نقش التنه دل کسیده
شکل جگلده ارد کان ...
م


مقدمة ٤٩
الفن الاول في علم المعاني ٨٠
الباب الاول احوال الاسناد الخبري ٩١
الباب الثاني احوال المسند اليه ١١٤
الباب الثالث احوال المسند ١٦٣
الباب الرابع في احوال متعلقات الفعل ١٩٤
الباب الخامس في مباحث القصر ٢٠٤
الباب السادس الانشاء ٢١٤
الباب السابع الفصل والوصل ٢٢٦
الباب الثامن في الايجاز والاطناب والمساواة ٢٤٣
الفن الثاني علم البيان ٢٥٢
الفن الثالث في علم البديع ٣٠٥


حاشية على المطول

لحسن چلبي

٤٩٦

الحمد لله الذي شرح صدور ارباب الاذهان، لايضاح معاني الكلم ببديع البيان، ونور قلوب
اصحاب التحقيق والبيان لتنوير مباني الحكم بافق البرهان، أطيب نسيم هبت على مشام قلوب
العالمين نسيم توحيده، واعذب تسنيم صبت على عطاش عقول العالمين تسنيم تمجيده
فسبحانه من حكيم تراموت عباده على طبق مقتضى الحال وتلاشت دون احصاء الآئه لسان
التفصيل والاجمال، والصلوة والسلام الاتمان الاكملان على السيد المرسل من سلالة
عدنان، المبعوث بكتاب اعجز ببلاغته مصاقع خطباء قحطان، محمد سيد الاخيار قاطبة
ومظهر الكل من الطاف رحمن، لولا جناب حبيب الله ما برزت في الكون سلسلة حقت
بامكان عليه سلام الله ما سح وابل، وما نغمت بوح بشوق عذبة البيان وعلى آله واصحابه
رماة حلقة الفصاحة والبيان، وحماة طرق الهداية والتبيان، الذين هم بدور معالم الدين
وشموس عوالم الايمان، ما خضلت خلود رياض الحزن بالتهتان، اعلموا معاشر طلاب
اليقين، سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين، ان ارقى معارج كمالات نوع الانسان على ما اطبق
عليه ابناء كل زمان، هو التحلي باصناف العلوم، وانواع العرفان، والاحاطة على فنونها من
النكت بالاتقان، فانما اشرف ما يتشرف به الامم وارفع ما يرفعه الامم على القمم، وان فن
البلاغة من بينها عقود على اسباب النجاح، ومنطو على قواعد الفلاح، اذ غاية الفوز
بالسعادة العظمى من التصديق باعجاز كلام الله ونهاية الوصول الى الدولة الكبرى من
الاذعان بنبوة رسول الله، وقد صنف فيه كتب ترتاح بعطا لفها الارواح، ولا كالشرح
المشهور لتلخيص المفتاح، فانه كتاب اعترف بسمو منزلته الحاسدون، واذعن لعلو
مرتبته المعاندون، وكيف لا وقد انطوى على زبدة نتايج انظار المتقدمين، واحتوى

على

على خلاصة ابكار افكار المتاخرين، وهو كالشمس لا يخفى بكل مكان، ولذا سارت بذكره
الركبان، ولله در من قال وحبّر المقال، ما صنف الناس في علم وما جمعوا مثل المطول
في ضبط وايجاز، لو ادعى قصبات السبق صاحبه كفى به آية دلت باعجاز، وفضلاء
الدهور بعد الفاضل المحشي وان سروا اعناق الهمم اليه، وسودوا وجوه الاوراق
للحواشي عليه، الا انهم لم يأتوا بما فيه شفاء لعليل، او رواء لغليل، فمنهم من يجمع تارة ذوبا
صوابا وبرد اخرى، ويخال جوابا، ويتجلى اذا كشفنا عن وجهه غطاء كسراب بقيعة
يحسبه الظمآن ماء، ومنهم من طبع على اللفاء او جبل طينته من المراء فمزج الشهد
بالسم، واكل الشعير وذم ومنهم وجحود من جحد الصباح اذا بدا من بعد ما انتشر له
الاضواء، ما قال ان الشمس ليس بطالع، بل ان عينا الكثر عمياء، واما الفاضل الحفيد
وان كان ممن لا يشق غباره ولا يخفى على احد مقداره، وكان هو والشارح المحقق كتوا
تراضعا بلبن، ورتعا من كلاء العلوم في عشب اخصب من نعمان جزاهما الله عنا بالحسنى
وتبواها اعلا غرفات الجنان، الا انه لم يبل الا القليل من القليل، ولم يغن غير العليل من
الرعيل، هذا واني منذ حنى الشعور بالعروض لما ارقى مدارج الفضايل على ارتفاع احوال
تحقيقات الاواخر والاوايل، وكنت حرك الهمة لما الاستقصاء فوايده قلق الوعنز
في ان اوفي كيلى من فرايده تايقا الى استطلاع طلوع بدايع رموزه توق الغليل الى الماء
صرآء شوقا الى استكشاف كنوز ودايع كنوزه شوق العليل الى العافية والشفاء، متفوقا
لاستنبات حقايقه افاويق الجمود، متخطيا في دركي دقايقه كل حدس لجل معهود
حايما حول حماه من فطرتها الى ان فزت بمآربه بقرطبها، فوقفت على غثه وسمينه
وعرفت ما يتلقى الملقي من عينه، وقد كنت قدما علقت على بعض اعان الفصاحة

والبلاغة المعقود جاعا اسعذبته من الافاضل، والتقطته من كلام الاوايل، او سمح به الخاطر
الفاتر وسنح للنظر القاصر، فافاض محصلوا اخواننا في الاستغراب، وقالوا ان هذا الشيء عجاب
ووضعوا ما كتبته على الراس والعين، ورأوا الاتمام على فرض العين، لكن لم اجد نفسي لذلك
حركة نشيطة، بل حردة مستشيطة، لا لعجز في شانه، او قصور في بيانه، كيف والبيان انا
ابو عذره، ومقتضب حلوه ومره، بل لما ارى عليه طباع ابناء الزمان من الميل الى اللدد
والعناد، وظهور البغي بينهم والفساد، فان جلهم بل كلهم لم يتحلوا على الخواص على الانتقاد
فتحلوا بانوار الهدايات، بل اتسموا اقسام العوام، بسمة الاعتساف فتاهوا في عمايات
الغوايات، اما الكرام فانما هم احلامهم، واري نار الحي عنا نائيا، ولان هذا العلم قد
نضب ماؤه، وانتقص رواؤه، واتخذ ظهريا، وصار طلبه شيئا فريا، لم يبق من اوطانه
الا دمنة لم تكلم من ام اوفى، ولا يرى من سكانه الا خرب ببلدح عن نغم، اين الذين عهدتهم
من سادة غر واين اولئك الاقوام، عفت الديار وزال عنها اهلها، فكاننا وكانهم
احلام، وكلما كررت مدافعة مرة بعد اخرى، لاشتغالي بما هو اهم واحرى، تواترت منهم الالتماس
والسؤال، ولم يبق للمطل والمدافعة متسع ومجال، فاجبتهم بما سالوهم، وتتابع لطفهم
يقتضي الاحجام، واخذت في تحرير ما سنح لي وتوزع القلب يمنع الاقدام، ولا معين من الاذكياء
من يجد، ولا من الاصحاب من يمنع ويلب، مفرغا ما جمعت في قالب الحسن والكمال
موشحا مقاصد الكتاب بالتوجيه الذي هو السحر الحلال، في عالم القيل والقال، مستمدا من روحانية
الاسلاف الكرام، بوائم الله وآبائنا دار السلام، مقتبسا من انوارهم مستفيضا من شعشعة
اشعة افهامهم كالبحر يسقيه السحاب وماله، فضل عليه لانه من مائه، وظني ان لا يعد
هذا عيبا بين الانام فانه ليس اول قارورة كسرت في الاسلام، ولا الاعتراض على



على من ملك القلم والمداد في تحرير ما يتصل به الصلاح لا الفساد، على ان خلو الزمان عن
جدير بشقاشق المهرة الاعلام، مع الذي جرى في على هذا المرام، وقد شرطت على نفسي
ان لا اعيد ذكر ما حققه الفاضل المحشي خوفا من الاملال، الا ان يكون محل بحث و
اشكال، وان اشير الى ما وقع لسائر ارباب الحواشي من وجوه الاختلال بقدر
بالضرورة اليه دعتني، وفي المثل لو ذات سوار لطمتني، وان لا انقل من كتب الاسلاف
مثل دلائل الاعجاز والكشاف، الا ما رأيته فيما يغني، ومن انكر فالرجوع اليهما بيننا وبين
وسيجد القايس في حجه، والساير في نجحه، ما اودعته من فرايد الفوايد وجمعت فيه من
موايد العوايد، وان كان ذو حسد في ريب فليات بحديث مثله او ليمت بغيظ في جهله
فان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم، ولما اتفق تمامه، وفض بالا ختتام
ختامه، طرزت ديباجته باسم من صعد سماء الاقبال، وخضعت لدولته القاهرة
اعناق الصناديد والاقيال، رافع الغزاة قامع الطغاة، حامي حوزة الاسلام بالصارم
الصمصام، ماحي نقوش البغي عن صفحات الايام، جاذب اروقة عباب الصلاح، نفرندا صليت
حرمة البراق، مشيد قلاع الدين على عروش العدى، بالجدا في سلب عزمه السباق، مرغم
انوف الفراعين، معمر بنيان الخواقين، مستعبد ارباب الالباب، مقلد العضب القرضاب
في قراب الرقاب، رافع رايات العلم والكمال بعد انتكاس سماها، مجدد رباع الفضل والافضال
بعد اندراسها، سلطان سلاطين العالم، المقبل بربقة رقيته رقبة ولاة الامم، من طوايف
العرب والعجم، ملك بكل شيوع منزل قدره زهر الكواكب منه صف نعال، كهف الندى
ليث الجامع مار مان اذا دعت الملوك نزال، ولموفق حجة يعلو بها دين الاله القادر المتعالي
نفى قرانه اعز سميدع عم الورى بالفضل والافضال، وهو الامام المنتضى بجوده

من في ظلام تشتت الاحوال، سلطان اهل الخافقين محمد، في جمل الاسماء والافعال لا زال
منشور الذي منصوره، ما لح وسمي على الاطلاع، وهامو الاحضره السلطان الاعظم والخاقان
الاكرم، ناصب رايات الفضل على قنة القبة الخضراء، او ناسخ آيات البدل على جبهة الاكليل
والجوزاء، ملجاء سلاطين العالم بالاستحقاق، مفخر اساطين الملوك في الافاق، الملك المنصور
المؤيد ابو الفتح، سلطان محمد خلد الله سبحانه، معززا بالعدل سلطانه، وافاض على
العالمين بره واحسانه، وابد لواء خلافته معقودا بالعهود، وربط اطناب خيام سلطنته
بالاوتاد والخلود، ومن دعاء فيه للخلق راحة، وامن من الافات والنكبات، العبد
وانا المريد بجمعه، لا داء اسكر البعض من الاية، ما في احسانه، لكنني اتجنب الاضواء
من نفايه، فان روجه فلك من محض الطاقة للجديد، وعين الرضا عن كل عيب كليلة،
والاعين قلة بضاعتي، وفراسة صناعتي، والمأمول من الاذكياء المتحلين بحلي الانصاف
المتخلين عن رذيلتي البغي والاعتساف، اذا عثروا على شيء زلت فيه القدم، او طغى به
القلم، ان يتجاوزوا ان لكل جواد كبوة، ولكل صارم نبوة، وان من صنف فقد استهدف
ومن ذا الذي يرضى سجاياه كلها، كفى المرء نبلا ان تعد معايبه على اني اقول ان الناس عطوا
تغطيت عنهم، وان بحثوا عني فبهم مباحث، والمؤمل من جانب الجلال الفياض لا رفع
النوال ان ينفع به المحصلين ويجعله ذخرا ليوم الدين، انه ولي الحنان، ومفيض
الجزاء ومو حسبي ونعم الوكيل، الحمد لله رب العالمين، والصلوة على محمد واله اجمعين
اللهم حقايق المعاني ودقايق البيان، الاوقت لما الفهم ان المراد بالالهام في هذا المقام
معناه اللغوي وهو الاعلام مطلق لا اصطلاحا اراد معناه العرفي اعني القاء الخير في قلب
الغير بلا استفاضة فكرية منه اي تكلف متحقايق المعاني مسائل الفن الاول اما على



تحمل الحقيقة على المعنى اللغوي الذي نذكره او حملها على ما به الشيء هو هو بناء على ما تقرر من ان
حقيقة كل علم مسائله وعد الموضوع والمبادي جزءا منه مسامحة فالاضافة على الوجهين
بيانية لكن جمع الحقايق على الوجه التاسع ان حقيقة العلم جميع مسائله لا جمع منها لا يخلو عن
تكلف والبناء على جواز تبدل علم المعاني بحسب الازمان وتعدد حقيقته بالنظر اليه فان
بعضا من المسائل اذا لم يستنبط بعد فالظاهر ان العالم بجميع ما سواه عالم بالمعاني على
ان المعاني عبارة عن المسائل واذا استنبط فالعالم به وبما سواه هو العالم بالمعاني او على
تعدد حقيقته باعتبار الحال تعسف ظ وبدقايق البيان مسائل الفن الثاني دقايق
صار دقيقا اي غامضا واصل الدقة ضد الغلظ وفي الكلام اشارة الى ان العلم هو المعاني والبيان
لا علم المعاني وعلم البيان، الا ان يحمل على حذف ما هو المضاف في الاصل كما يقال رمضان
مع ان العلم هو شهر رمضان ثم وجه تخصيص الدقايق بالبيان ما سيأتي في مفتتح الفن الاول
من ان في البيان زيادة اعتبار ليست في المعاني وانه منه بمنزلة المركب من المفرد فكان
احق باسم الدقة منه ان قلت فلم يذكر البديع على نحو ذكر الفنين الاخرين اجيب بانه
اشارة الى عدم الاعتداد بشانه لكونه خارجا عن افادة البلاغة على انه يجيء ان بعضهم
يسمي البيان والبديع علم البيان فيجوز ان يكون دقايق البيان اشارة اليهما معا او اشار
الدقايق بالنسبة الى البديع اما بحسب التغليب اولا وجه تحسين الكلام انما
فيه انما يعد حسنة بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فكان فيه ايضا زيادة اعتبار
ليست في المعاني ويحتمل ان يراد بحقايق المعاني الامور الثابتة او المثبتة اي
هي الصور الذهنية مطلقا من حق الشيء اي حققته وبالبيان ما به يظهر تلك الصور
اعني المنطق المعرب عما في الضمير فان البيان في الاصل مصدر بان الشيء اي ظهر

ولهذا افرده مع ان اضافة الدقايق اليه بيانية ثم جعل اسما لما به يتبين كاللفظ لما يتلفظ
خفيا منها لكون المهام حقايق المعاني اشارة الى استفاضة من الدقة والمهام دقايق البيان
بالافاضة للطالبين فيناسب مفتتح التاليف اتم المناسبة ثم وجه التخصيص في الاشعار
بان جعل الدقة صفة للالفاظ المختلفة بوضوح الدلالة وخفائها من حيث دلالتها على
معانيها اظهر من جعلها صفة للعقود الذهنية من حيث هي هي وان جاز هو ايضا وذلك واضح
وخصصنا ببدايع الايادي وروايع الاحسان الاصل في لفظ التخصيص والخصوص
وما يتفرع منه ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني ما له الخاصة فيقال خص
المال بزيد اي المال له دون غيره لكن الشايع في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني الخاصة
وهو المراد ههنا كما في قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وهذا اما بناء على تضمين معنى
التميز والافراد او على جعل التخصيص مجازا عن التميز مشهورا في العرف والبدايع جمع
بديعة بمعنى غريبة والايادي جمع الايدي وهي الجارحة المخصوصة تستعمل في النعمة مجازا
مرسلا من قبيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية او الصورية على المعلول وقيل
مشترك بينهما وما قيل ان اليد بمعنى الجارحة يجمع على الايدي وبمعنى النعمة على الايادي
يرد عليه ان اصل يد يدي وما كان على وزن فعل لم يجمع على افاعل ثم ان الشايع استعمال
الايادي في النعم والايدي في الاعضاء وبه قطع ابو عمرو العلاء وقال الاخفش قد
يعكس وفي شرح الشريف للمفتاح ان الايادي حقيقة عرفية في النعم وان كانت في الاصل
مجازا فيها والروايع اما جمع رايعة من الروع بمعنى الاعجاب يقال راعني الشيء
اي اعجبني او من الريع وهو النماء والزيادة فكانه مبني على تاويل الاحسان بالعطية او
الاحسانات واما جمع رايع اجراء له مجرى الاسماء على انه قد ذكر في ايضاح المفصل وغيره

ان فاعلا صفة اذا كان في غير ذوي العقول يجمع على فواعل والاضافة في الموضعين
بيانية بمعنى من كما في جرد قطيفة وخاتم فضة وافراد الاحسان رعاية للسجع مع
وقوع المصدر على القليل والكثير اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال
الاتقان الاحكام والحكمة علم الاشياء على ما هي عليه في نفس الامر والعمل على وفق الصواب
والباء للسببية والنظام في الاصل ما ينظم به اللؤلؤ والمراد ههنا ما ينتظم به امور العالم
والوفق من الموافقة يقال حلوبته وفق عياله اي لها لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه والحال
معنى الامر والشان او الحاضر من الزمان واللام فيه يغني غناء الاضافة او عوض عن
المضاف اليه اي حال العالم على اختلاف الراتبين ثم هذه الجملة اعني اتقن بحكمته اما استيناف
جوابا عن سؤال نشأ من الكلام السابق كانه قيل لم الهمنا حقايق المعاني وتوجيه
الجواب انه اتقن نظام العالم بحكمته وذلك الاتقان يقتضي الهام حقايق المعاني ودقايق
البيان كما لا يخفى او بدل من الهمنا بدل الاشتمال ولا يلزم كون الجملة الاولى في حكم السقوط
كما سيأتي ان شاء الله تعالى فترك العطف على الاول لكونها كالمتصلة بما قبلها ففصلت وفصل
الجواب عن السؤال وعلى الثاني لكمال الاتصال بينهما فكانه لا احتياج الى العاطف لاقتضائه
المغايرة المقتضية للربط ويجوز ان يجعل الجملة المذكورة صلة بعد صلة وترك العطف
كيلا يشعر بالتبعية المخلة بالمقصود اعني كون كل من الامرين محمودا عليه بالاستقلال
واورد برافته فرق الانام في طرق الانعام والافضال الايراد الادخال يقال اورده
فورد اي ادخله فدخل وفي القاموس الورود الاشراف على الماء سواء دخله او لم يدخل
والرافة الرحمة والفرق جمع فرقة وهي الجماعة والانام الخلق بمعنى الناس والافضال الاحسان
واضافة الطرق الى الانعام من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء او لامية

ان

تشبيهاله بالفضاء المشتمل على الطرق والصلوة على نبيه محمد النبي فعيل بمعنى فاعل من
النبأ وهو الاخبار يقال نبأ وانبأ ونبأ اي اخبر وجمعه نبآء كعلماء كما في قوله يا خاتم النبآء
انك مرسل ويجمع ايضا على انبياء او بمعنى مفعول من النبوة بمعنى الارتفاع ومنه يقال
تنبأ فلان اذا ارتفع وعلا وقيل النبي هو الطريق ثم قوله محمد عطف بيان لنبيه لا صفة
لتصريحهم بان العلم ينعت ولا ينعت به وما ذكره صاحب الكشاف في سورة الملائكة
في قوله تعالى ذلكم الله ربكم من انه يجوز في حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة
او عطف بيان وربكم خبرا لا يصح بناء على تاويله بالمعرف باللام كالمستحق للعبادة والا
فيجوز نعت الاشارة بما ليس معرفا باللام وما ليس بموصول مما اجمع النحاة على بطلانه
وقد صرح هو ايضا بامتناع كل من الامرين في مفصله وايضا صرح في اوائل الكشاف في باب
هذا الاسم لا يوصف به واستدل بذلك على علميته ثم البدل فيه وان جوزوه في قوله تعالى ذكر رحمة
ربك عبده زكريا لكن الاظهر ان المقصود الاصلي هنا ايضاح الصفة السابقة وتقرير
نسبته بنبع والبدلية تستدعي العكس حيث يتبع صفة لمحمد لا النبيه والا لقدمه على عطف
البيان كما هو القانون والنبوع بالعين المهملة الخروج يقال نبع الماء ينبع بالحركات
الثلث في عين المضارع نبوعا اي خرج والينبوع عين الماء والضيضئ الاصل
وكذا الضوء ضوء والنبوع وعن بعضهم ضيضئي على وزن قنديل والكرم ايثار الغير
بالخير والسماحة بالجود والنبوغ بالغين المعجمة الظهور والدوحة الشجرة العظيمة
من اي شجر كان والجمع دوح واللسن بالتحريك الفصاحة وقد لسن بالكسر فهو لسن
كذا في الصحاح وفي شرح المقامات لابن الانباري اللسن الفصاحة في الشر
ولا يقال ذلك في الخير والله اعلم ثم الاضافة في ضيضئ الكرم ودوحة اللسن لامية ان

ان اريد بالمضافين آدم او ابراهيم او اسماعيل عليهم السلام بيانية ان قصد
المبالغة تلألأ اي لمع والغرة في الاصل بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم
استعير لكل واضح معروف والحق على انه صفة مشبهة كل كلام او اعتقاد طابقه الواقع
والصدق على ذلك ايضا لكن اذا نسب الى الواقع بالطبق ووجه تخصيص الحق بهذا
الاعتبار ان الواقع امر ثابت حقه ان ينسب اليه الشيء بالطبق وعدمه فاذا عكس
فقد بولغ في ثبوت ذلك الشيء بجعله اصلا في التحقق فكان اولى باسم الحق الذي هو
بمعنى الثابت ومناسب ان يراد به الشريعة المحمدية الواجب الاتباع واما تخصيص
الصدق بالاعتبار الثاني فلان المنظور اولا في هذا الاعتبار الحكم الذي يتصف بالمعنى
الاصلي للصدق وهو الانباء عن الشيء على ما هو عليه ثم في العبارة اشعار بان
ظهور دين الاسلام انما هو من حضرة الرسول عم لكن كمال وضوحه انما هو بروايات
الآل والاصحاب وارائهم واجماعاتهم ثم لا يخفى ما في الكلام من الاستعارات المكنية
والتخييلية والترشيح حيث شبه دين الاسلام بعطية توصل راكبها الى المرام واثبت له
لازم المشبه به اعني الغرة وللغرة ما يلائم معناها الحقيقي اعني التلألؤ والاشراق
الاضاءة والدين وضع الهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات
والاضمحلال الزوال والانكشاف والدجى جمع دجية وهي الظلمة والباطل خلاف الحق
والمراد به الكفر المشبه بالليل واللمعان الاضاءة والنور كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة
لغيرها والضياء اقوى منه واتم ولذلك اضيف الى الشمس في قوله تعالى وهو الذي جعل
الشمس ضياء والقمر نورا وقد يفرق بينهما بان الضياء ضوء ذاتي والنور ضوء
عارضي واليقين العلم بزوال الشك ولذلك لا يوصف به الباري تعالى ثم لا يخفى

ما في هذه الفقرة ايضا من اللطايف المذكورة في الاولى فتامل واستخرج وبعد
من الظروف الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه منويا حذف منه اما وجعل الواو
مكانه رو ما للاختصار مع الربط الصوري ولهذا لزم الفاء بعده او الفاء على توهم
اما واحق بجميع اليق وللاستيجاب الاحقاق والتحلي التزين والاتصاف والمراد
بالمعارف والعلوم التصديقات والتصورات او ادراك الكليات والجزئيات او
ادراك المركبات والبسايط او العطف تفسيري والتصدي التعرض للشيء بالاقبال عليه
والظاهر ان المراد بالتصدي للاحاطة ما يتبعه اعني تحصيلها والاتصاف بها لا الاحجام
الاقدام المقابل للاحجام فان قلت كيف جاز عطف والتصدي وهو خبر في المعنى
عن المعطوف وحده اعني واسبقها على التحلي وهو خبر عن المعطوف عليه اعني احق
الفضايل قلت بل كل من الجزئين المتعاطفين خبر عن كل من الذين اخبر عنهما ولو سلم
فوجه العطف انه في المعنى وان كان على التوزيع الا ان القصد في الظاهر الى من الالتباس
ربط المجموع بالمجموع فلا بد من ادلة الجملة قال الشارح في شرح الكشاف من نظير قولك
زيد وعمرو قام ابوه وذهب اخوه على ان الضمير في ابوه لزيد وفي اخوه لعمرو ولا بد
في مثله من اعتبار التقديم والتاخير ورده الشريف بانه اذا اعتبر تقديم خبر المعطوف
عليه على المعطوف لم يبق للواو في خبر المعطوف وجه وجعله لتاكيد لصوق الخبر
بالمخبر عنه قصور وعجز وفيه بحث لان ذلك الاعتبار بالنسبة الى التوزيع الذي هو
مآل المعنى لا ينافي القصد في الظاهر الى ربط المجموع بالمجموع ومراد الشارح ليس الا
الاعتبار المذكور بالنسبة اليه والصناعة في عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل
ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل ام لا والاول هو المسمى

با

بالصناعة في عرف العامة وقد يقال كل علم مارسه الرجل حتى صار كالحرفة له يسمى صناعة له
والنكت جمع النكتة وهي الدقيقة سميت بذلك لتاثيرها في النفوس من نكت في الارض اذا ضرب
فاثر فيها بقضيب او نحوه او لحصولها بحالة فكرية شبيهة بالنكت او مقارنة له غالبا والتقال
لها اللطيفة اذا كان تاثيرها في النفس بحيث يورث نوعا من الانبساط لا سيما علم البيان
لا اسم الجنس وسي مثل وزنا ومعنى واصله سوي او سيو والواقع بعدها اذا كان مفردا
اما مجرور على انه مضاف اليه وما زايدة كما في قوله تعالى ايما الاجلين قضيت او بدل من ما
وهي نكرة غير موصوفة اي لا مثل شيء علم البيان او مرفوع خبر مبتدا محذوف والجملة
صلة ان جعلت ما موصولة صفة ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا الوجه
لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضي او منصوب على التقدير اعني
او على انه تمييز ان كان نكرة لان ما بتقدير التنوين وقيل على الاستثناء في الوجهين
فعلم تجويز النصب اذا كان معرفة وهم من الاندلسي وعلى النقادير خبر لا محذوف
عند غير الاخفش اي لا مثل علم البيان موجود من العلوم فان التحلي بحقايقه احق بالتقديم
من التحلي بحقايق غيره وعند الاخفش ماخبر لا ويلزمه قطعها عن الاضافة من غير عوض قيل
وكون خبرها معرفة وجوابه انه يقدر ما نكرة موصوفة على انه يحتمل ان يكون قد رجع الى
قول سيبويه في لا رجل قايم من ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية وقد يحذف
منه كلمة لا تخفيفا مع انها مرادة ولهذا لا يتفاوت المعنى كما في قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر
اي لا تفتؤ وقد يخفف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يقال لا سواء ما مقام لا سيما والواو
التي تدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله ولا سيما يوما بدارة جلجل اعتراضية ذكره
الرضي وقيل حالية ثم عدها من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولويته
بالحكم المقدم

بالحكم المتقدم والا فليس منها حقيقة صرح به الرضي وقد يحذف ما بعد لا سيما وينقل من معناها
الاختصاص بما يعني خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد
شجاع ولا سيما راكبا فمعناه وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي
واخصه بزيادة الشجاعة خصوصا راكبا وكذا في زيد شجاع لا سيما وهو راكب والواو
بعده للحال وقيل عاطفة على مقدر كانه قيل لا سيما وهو لابس السلاح وهو راكب وعدم مجيء
الواو قبله لحن اكثري والمراد بعلم المعاني والبيان والاضافة بيانية والمطلع اسم فاعل
من الاطلاع ونظم القرآن على ما سيأتي تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسبة الدلالات
حسب ما يقتضيه العقل كرايق معجب وموصفه كشاف وكونه خبرا بعد خبر بعيد اذ لا
كفى قولنا فانه رايق على ما قبله والتاويل صرف اللفظ الى ماله وقيل التاويل بيان
احد محتملات اللفظ والتفسير بيان مراد المتكلم والاول يتعلق بالدراية ولهذا اضاف
اليه الدقايق والثاني بالرواية وقيل التفسير بيان ما يحتمله اللفظ احتمالا ظاهرا والتاويل
بيان ما يحتمله احتمالا باطنا فوجه اضافة الدقايق الى التاويل على هذا اظهر فايق عالي
تبيان مصدر بني على الشذوذ اذ القياس فتح الفاء ولم يجيء بالكسر الا تبيان وتلقاء
وقد يفرق بينه وبين البيان بان التبيان يحتوي على كد الخاطر واعمال القلب وقريب
منه ما قيل التبيان بيان مع دليل وبرهان فكانه مبني على ان زيادة البناء لزيادة المعنى
ثم هو بمعنى الفاعل اي المبين وكذا نظايره وانما اختار صيغ المصدر اشارة الى اسماء
الكتب المصنفة في العربية او على تقدير مضاف اي ذو تبيان وكذا نظايره بل هي باقية
على المصدرية مبالغة كما في رجل عدل بناء على ما ذهب اليه ابن الحاجب من عدم
اشتراط الاشتقاق في النعت وترك العطف بين القراين لمجيئها على نهج التعديد والمراد

بل



بدلايل الاعجاز واسرار البلاغة النكات الدقيقة الموجودة في نظم القرآن والمعالم جمع
معلم وهو الاثر الذي يستدل به على الطريق كذا في الصحاح وقيل هو الموضع الذي ينصب فيه العلامة
على الشيء وكونه ايضاحا لمعالم الاعجاز ببيانه النكت الكثيرة التي يشتمل عليها النظم القليل
كقوله تعالى ولكم في القصاص حيوة والمراد بافانين الفصاحة الاطناب والمساواة او
ما يعمها وغيرها مما يستدل به على فصاحة الكلام وفصاحة صاحبه فيكون من عطف
العام على الخاص تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله تعالى قال الجوهري التلخيص التبيين والشرح وفي
النهاية يقال لخصت القول اذا اقتصرت فيه واختصرت منه ما يحتاج اليه ومنه التقرير احب
واضافة المشكل الى الكتاب من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي كتاب الله تعالى المشكل
ولهذا اضاف الغوامض اليه مع اتحاد معنى المؤدي وهو عدم الوضوح او يقال هذه الاضافة
تنبيه على المبالغة في الاشكال كما ان في امثال من خيار الخيار وعيون العيون مبالغة
في الخيارية والمعضل من اعضل الامر اذا كان مغلقا لا يهتدى لوجهه او اعضلني
فلان اعياني امره يتعدى ولا يتعدى والغوص النزول تحت الماء يقال غاص في الماء
وانما عداه ههنا بعلى لتضمنه معنى الاطلاع والفرايد جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة وفيه تشبيه
الاطلاع على ما في كتاب الله من الاسرار والدقايق باستخراج الدرر من قعر البحر استصعاب
ولا يخلو لفظ التقريب عن الاشارة الى ذلك قواعده كما فيه تاكيد لما سبق او استيناف
والضوء الضياء وكذا الضوء بالضم يقال ضاءت النار ضوءا او ضوءا واضاءت
مثله واضاءه يتعدى ولا يتعدى والمصباح في الاصل السراج والمراد به ههنا العقل
العاقل والحركات الفكرية الشبيهة بالمصباح وقوله الى انوار التاويل متعلق بضوء
المصباح لما فيه من معنى التادي والافضاء او بمقدر اي المصباح الموصل او موصلا

وجعل طريق الوصول الى انوار التأويل مظلما محتاجا الى مصباح مضيء يهتدي به
اليهما مناسب لاضافة الدقايق اليه فيما سبق لاشعار الدقة بالخفاء والموارد جمع مورد
وهو موضع الورود الى الماء والالتهاب التوقد والاكباد جمع الكبد والكبد كا
لكذب والكذب وقد يقال كبد بالتخفيف كفخذ والى اسرار متعلق بالالتهاب لتضمنه معنى
الاشتياق والالباب جمع اللب وهو خلاصة كل شيء وصفى اى كثر وتم والاظهر ان المراد
باثار تراكيب التنزيل ما يتناول خواصها ومزاياها لا المعاني الوضعية فقط ومعاني الاصل
بقايا من رسم الشيء وكنزنا بهذا العلم بالنظر الينا عذب اى طاب العباب بالضم معظم
الماء وعبابه الجو وسط واساليب التنزيل انواعه كالظاهر والنص والخفي والمشكل وغيرها
وبحار الاساليب كلجين الماء والصفاء بالمد خلاف الكدر والحصر المستفاد من تقديم الظرف
في الفقرتين اضافي بالقياس الى سائر العلوم قوله لا يدرك الواصف المطري خصايصه
البيت اعتذار عن الاقتصار في مدح الفن على هذا القدر والمطري اسم فاعل من الاطراء
وهو المبالغة في المدح والخصايص جمع خصيصة وهي الفضيلة والسبق التقدم وما في ما
وصفى مصدرية وما زعم السهيلي من ان الفعل بعد ما هذه لا يكون خاصا فنقول اعجبني
ما تفعل ولا نقول اعجبني ما تخرج غلط يشهد به تتبع موارد الكتاب المجيد وموصولة
بتقديره ولا تقديره في الاول لان ما المصدرية حرف عند غير الاخفش وابي بكر لا يجوز
ان يعود اليها ضمير واما تجويز صاحب الكشاف مصدرية ما في قوله تعالى واتبع الذين ظلموا
ما اترفوا فيه فليس على تقدير رجع الضمير المجرور اليها كما زعمه ابن هشام واعترض به عليه
بل مبنى على انه عايد الى الظلم المفهوم من ظلموا وفي للمصاحبة مثل فخرج على قومه في زينته
والمعنى واتبع الذين ظلموا اتراف هم مع ظلمهم والالف في وصفا للاشباع والمعنى ان

ان الواصف المبالغ لا يدرك فضايله وان كان مترقيا عن كل وصف الى اخر اي وان
وصف الى غير النهاية ثم لا يخفى ما في هذا القراين من المحسنات البديعية من التجنيس والطباق
والايهام وغيرها ثم انه قد وقع معطوف على قوله فانه كثر في ثم للاستبعاد ومضمون
الجملة الثانية اعني وقوع هذا الفن في ايدي منه الجماعة عن مضمون الجملة الاولى
وهو اتصافه بما ذكر من الفضل والشرف كما في قوله تعالى ثم انشاناه خلقا اخر وذكر
الايدي للتنبيه على انه لم يصل الى قلوبهم والاسراء جمع اسير كالعظماء جمع عظيم من الاسر
وهو القد سمي الاخيذ بذلك لانهم كانوا يشدونه بالقد يقال اسرت الرجل اسرا واسارا
فهو اسير ومأسور والجمع اسرى واسارى ويقال هذا لك باسره اى بقده ثم استعمل
في معنى بكله لظهور المناسبة والتقليد اعتقاد جازم غير ثابت وطفق بفتح الفاء
وكسره من افعال المقاربة والتعاطي التناول واعني الاخذ باليد فهو مناسب لقوله
في ايدي جماعة وفيه تاكيد لانهم والتوثيق الاحكام والتسديد التوفيق للسداد
وهو الاستقامة والصواب من القول والعمل غرامة الجملة تفصيل لحديث اسراء التقليد
ولهذا اتى بالفاء لان موضع التفصيل بعد الاجمال كما قيل في قوله تعالى ونادى نوح
ربه فقال الاية يحومون اي يبرزون ترك العطف لانه اما خبر بعد خبر لطفقوا
او صفة جماعة او تاكيد لما سبق او استيناف كانه قيل كيف يتعاطونه من غير توثيق
فاجاب به فان الاستيناف البياني لا يلزم ان يكون جوابا عن سؤال عن العلة
كما سيتضح في بحث الفصل والوصل وبهذا يتبين ان لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا
من كل شيطان مارد لا يسمعون يجوز ان يكون استينافا جوابا عن سؤال عن
حال الشيطان بعد الحفظ منهم فاطلاق صاحب الكشاف القول بعدم صحة الاستيناف
البياني

بناء على ان سائلا لو سال لم يحفظ من الشياطين فاجيب بانهم لا يسمعون لم يستقم غير
سديد والتحرير تهذيب الكلام وقد يطلق على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيانه
بالعبارة والقيل والقال اسمان بمعنى القول وفي الحديث نهى رسول الله عم عن قيل
وقال وعن الفراء انهما فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على ما كانا عليهما من البناء
ومعنى الحديث نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا اي كثرة الكلمات ومعنى دورانهم حول
القيل والقال نقلهم الاقوال المختلفة من غير اهتداء الى تحقيق المرام والمقام والحال
اصطلاحان لهذا الفن وستعرف معناهما والفرق بينهما والربقة على ما في شرح المفتاح
للشريف وغيره حبل فيه عدة عرى وفيه نظر لان المذكور في الصحاح والقاموس وغيرهما
من كتب اللغة الربقة الواحدة من العروة وفي الحديث خلع ربقة الاسلام من عنقه والجمع
ربق وارباق ورباق واما الحبل المذكور فهو الربق على وزن الرفق ثم ربقة التقليد
كلجين الماء او مكنية وتخييلية بان يشبه التقليد بشخص له ربقة تشد بها بهيمة ليسرح
اي يرعى وتفسير السرح ههنا بالاسامة والاطلاق ليس ما ينبغي بل الاولى تفسيره بالسوم
في الصحاح سامت الماشية تسوم سوما اي رعت واسمتها انا اي اخرجتها الى المرعى ثم
قد يجي السرح متعديا لكن المذكور ههنا لازم كما لا يخفى والرياض جمع روضة وهي
موضع فيه البقل والعشب واصله رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ورياض التحقيق
كلجين الماء وذكر السرح ترشيح او مكنية وتخييلية والاحداق جمع حدقة وهي
السواد الاعظم للعين قيل في اسناد السوم الى الاحداق رمز الى انهم على تقدير خروجهم
عن قيد التقليد مقتصرون على ظواهر الاشياء ولا يتجاوزون الى تعقل الحقايق فينا
المقصود وهو المبالغة في الذم ورد عليه ان قوله بعد مزاحم يتطبع دقايق التعقل
في



في خمايرهم آب عنه اذ لا يخفى ان مآل الخروج عن ربقة التقليد وارتفاع غشاوة التعصب
واحد بل في الاسناد المذكور رمز الى انهم على تقدير خروجهم واشتغالهم بالتدبر والفكر
يعلمون الحقايق على اليقين كانهم يعاينونها بابصارهم ولا يبعد ان يكون هذا ادخل
في الذم مما ذكره هذا القايل فتامل والغشاوة الغطاء والتعصب من العصبية بمعنى المحاماة
وغشاوة التعصب كربقة التقليد في الاضافة والبصاير جمع البصيرة وهي في القلب
بمنزلة البصر في الراس شبهها بالمرايا او بابصار حال بينها وبين مدركاتها حائل فاثبت
لها الغشاوة والانطباع الانتقاش والتحرير في الاصل ما يخفيه الرجل في نفسه ثم اطلق على
محله وهو القلب كل بضاعتهم بيان لما قبله والبضاعة طائفة من مالك تبعثها للتجارة
واللجاج التمادي في الخصومة وقد لج بالكسر يلج لجاجة ولجاجا والعناد والمكابرة
في الصحاح عانده معاندة وعنادا عارضه وجعل الشيء معظم والصناعة الحرفة والانحراف
الميل والمنهج الطريق الواضح والرث خلاف الغض وهيهات اي اذا كان حالهم ما ذكر بعد
تنبههم وهو اسم فعل يجوز في آخره الفتح والكسر والضم بتنوين وبلا تنوين يستعمل مكررا و
جمعهما قول فهيهات هيهات العقيق واهله هيهات خل بالعقيق نواصله وما نقله
صاحب المفصل عن الشيخ من عدم استعماله الا مكررا منقوض بالنقل عن الموثوق بهم
ولا غرو فانه الجواد قد يكبو والصارم قد ينبو والرمز في الاصل الاشارة بالحاجب
فلا يخفى حسن وصفه بالدقة والشان الامر والحال والتفطن التفهم والملمح الابصار
بنظر خفيف من غير امعان والمراد بها ههنا النكتة اللطيفة وخفاء مكانها كناية
عن خفاء نفسها لاستلزامه اياه ثم ايثار او على الواو في قوله او التفطن ليفيد
عموم النفي كما ذكر في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا واني بعد ما قضيت شروع

في التانيث كوحدة ولذلك يقلبها الواقف هاء فيقول هيهاه والهاء مقلوبة عن ياء
لان اصلها هيهية من المضاعف كزلزلة واما المكسورة فجمع المفتوحة واصلها هيهيات
... اللام والوقوف عليها بالتاء كالمسلمات وهيهات صح

في سبب تصنيفه في الفن والانتقال من الحالات المتعلقة بالفن الى الاحوال المتعلقة بنفسه
وتصدير الجملة بأنّ لكمال العناية بمضمونها والوطر الحاجة وقضاؤه استيفاؤه واجلت
من الاجالة وهي الادارة واستودعته وديعة اذا استحفظته اياها والقداح جمع القدح
بالكسر وهو السهم قبل ان يراش ويركب عليه نصله وايثارها على السهام مناسب بما سلف
من فضائل الفن لاشعاره بان التمام بهذا الفن او يحول على التواضع شبه النظر بالسهام
فاضاف اليه المشبه به او شبهه بذي سهام فاثبتها له والاجالة كناية وتخييلا وترشيحا
والمهجة اسم لعقد القلب اذا وصل لها حد الجزم والفتح لغة فيه وهي في الاصل من مهمت الشيء
اذا مهمها اذا فصلته وفي الارتقاء متعلق بها والمدارج جمع المدرجة وهي المذهب والمسلك
شبه الكمال بالجبل الشامخ ولهذا اورد الارتقاء والفرط الخ وزعم الحد والشعف من شغف
الحب الحارق قلبه اورده صاحب الديوان في باب فعل يفعل بفتح العين فقيل منزل
على ان القياس الشعف بسكون العين لان المصدر من هذا الباب الفعل بالسكون والفعول
بحكم الاستقراء لكن المشهور فتح العين ثم المراد به ههنا شدة الحرص والترحل الانتقال
وكذا الرحلة والارتحال وخوارزم مملكة معروفة على جيحون فيها مدن كثيرة ككات وخيوق
ونحوها والجرجانية منسوبة الى جرجان بلدة فيها يقال لها اركنج وهي التي قد اشتهرت الآن
بخوارزم وفي خراسان بلد اسمه ايضا جرجان بناه يزيد بن مهلب بن ابي صفرة فافهم
الجرجانية في خوارزم لزيادة التوضيح ورفع الاشتباه والحط انزل من حط وهو الالقاء
والرحال جمع الرحل وهي مسكن الرجل وما يستصحبه من الاثاث واناخه مانع الترحل والتجار
من صنعة شبه الاشتقاق والخيم موضع الاقامة يقال خيم بالمكان اي اقام به والنوائب
جمع نائبة وهي الداهية والحراسة الحفظ والطوارق البوائق الحادثة في الليل من طرق

فلان

فلان اذا جاء بليل خص الطوارق بالذكر لان اكثر النوازل انما تحدث بالليل والحزن فيهما
فيه اصعب ولهذا قيل الليل اخفى للويل والحدثان مصدر بمعنى الحادثة وليس بتثنية الحدث
بمعنى الليل والنهار كما يتوهم ولذا لم يقل طوارق الحدثين نعم قد يطلق عليهما فشمرت معطوف
على معتذرا اي نزلت ههنا فشمرت يقال شمر ازاره اي رفع والجد الاجتهاد وفي الامور يقول
منه جدّ في الامور يجد بكسر العين وجدّا واجد مثله وساق الجد مكنية وتخييلية وشمرت
ترشيح وقيل اراد بالجد نفسه على نمط رجل عدل والى اقتناء متعلق بشمرت بتضمينه معنى الميل
اي شمرت عن ساق الجد مائلا الى اقتناء او ملتفتا مشمرا عن ساق الجد الى اقتناء وتعلقه
بالجد جائز ايضا بتضمين الميل الاقتناء الاكتساب والذخائر جمع ذخيرة وهي ما يدخر
لوقت الحاجة واضافتها الى العلوم بيانية والافتلاذ الاقتطاع والاناسي جمع انسان العين
وهو المثال الذي يرى في سواده واصله اناسين قلبت النون ياء على خلاف القياس
صرفت اي بذلت والشطر النصف وجمعه اشطر وقوله عمر الحائض نقد شطر عمري على انه
البعض شطرا او اسقاط الكلام كذا في الراموز وفي ارجع ان له يا ان الرجوع من
الطرفين وفضلا عما قبله لكونه كالبيان قيل اراد بالشيوخ ناصر الدين النيسابوري وعلاء
الدين السغناقي وبهاء الدين خلواني والحوز جمع والقصب جمع القصبة والسبق التقدم
واستمار الميدان وكانت عادة العرب في تسابق الفرسان ان يغرزوا قصبة في آخر
الميدان فمن اخذه بعدو فرسه يقع سابقا وكان له الفضل والنفل فاستعمل كناية
عن الكمال في فن من الفنون والحذاق جمع حاذق هو الماهر في صنعته وكثيرا ما نصب
على الظرف وما للتأكيد بمعنى الكثرة والعامل ما يليه واسم كان ضمير الشأن والجملة خبره
او على المصدر اي يخالج حينا كثيرا او مخالجة كثيرة يخالج منازعة بمعنى الفعل كما في

من خلجه يخلجه خلجا اذا جذبه وانتزعه كان اطلاقه عليها مجاز علاقة المشابهة في الجذب مع احتياجه الي
النزع بحيث لا يقدر عليها امساك نفسه او باقٍ علي معناه الظاهر اي ينازعني ما
ذكر ويحركه وما عاناه من شدايد الزمان يتبسط في ابرامه وخالج قلبي امر اي نازعني منه
فكر وفي هذين الوجهين ان الشرح فاعل يخالج وقلبي مفعوله وقد يفسر المخالجة بالتحرك
والاضطراب فحينئذ قلبي فاعل يخالج وان الشرح ظرف بتقدير في او بالعكس اذا جوز حذف
في في الظرف المجازي او يكون احدهما مفعول يخالج بطريق حذف في وايصال الفعل اليه توسعا
والمنسوب صفة الكتاب او صفة تلخيص والامام الذي يقتدى به والجمع امام ايضا
ذكره في القاموس ونظيره هجان فعلم بهذا ان ما ذكره الجوهري والفاضل ومن تبعهما
في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما محل لا ضرورة اليه وكثيرا ما يجمع علي ائمة والاصل
أئممة علي وزن افعلة والعمدة ما يعتمد عليه والقدوة بضم القاف وكسره من يقتدى به
والتبحر في العلم وغيره التعمق فيه والتوسع ودمشق بكسر الدال وفتح الميم وسكون الشين
قصبة الشام والشآبيب جمع شؤبوب وهو الدفعة من المطر والغفران والمغفرة
التغطية والستر وغفرانه تعالى ان يصون العبد من مس العذاب فكانه يغطيه غطاء حفظا
لعنه والفراديس جمع فردوس وهي الحديقة وقيل الغدير وقيل في الاصل هو البستان الذي
يجمع الكرم والنخل والمراد هنا اعلي درجات الجنان والجنان جمع الجنة وهي البستان
ومنه الجنات والعرب يسمي النخل جنة قيل المراد بالاصول الدلائل يعني علي ان الاصل ما
يبني عليه الشيء وبالفواعد المسائل والتراد فخاحا وتاجامعا والعوائد جمع عائدة وهي
المنفعة يحتوي في الجوهري حواه يحويه اي جمعه واحتواه مثله وتعريته بعلي لتضمين
معنى الاشتمال والانطواء مطاوع طوي يقال طواه يطويه طيّا فانطوى وتعديته بعلي
كتعرية



كتعرية الاحتواء في المنسوبات بعلي قوله بحيث اما اوصاف متوالية او احوال مترادفة
او متداخلة والطايل جمع مخيلة وهي ما يوقع في الخيال يعني به الامارات والسحر الاخذ وكل
ما لطف ودق ماخذه فهو سحر والبيت للوطواط اوله كتابك صدر الادب يحكي حديقة
مكللة الاطراف باللطف والبر والروض جمع روضة وقد سبق بيانها والمني جمع منية وهي المطلب
والعقد بالكسر القلادة والدرر جمع درة وهي اللؤلؤ وقد يجمع علي درر ودران وكان
يعوقني معطوف علي كان يخالج والعوق المنع وكذا كان تارة الماني الشرح والتعطيل التفريغ
والمغاني جمع مشهد يعني المحضر والمعاهد جمع معهد وهو الموضع الذي كنت تعهد به
شيئا اي تعرف والمراد بها العلماء والمدارس او الكتب والمصادر جمع المصدر من الصدر
بفتحتين وهو الرجوع قيل المراد بالمصادر والموارد المعلمون والمتعلمون وتراكم الحال التي
عفا اثاره عفت اي اندرست والاطلال جمع طلل وهو ما ارتفع من اثار الدار اشفت
اي اشرفت وقربت ومشوس الفضل العلماء وقيل المراد بها علوم الفضل وهي العلوم العربية
التي كانت كالشمس ظاهرة وفيه بعد والاستيطان اتخاذ الوطن والخمول ضد الشهرة تلهفت
علي الشيء اذا تحسرت والانف راس الاغا والتاسي اظهار الحزن والاذكياء جمع الذكي من
الذكاء وهو حدة الفؤاد وهكذا ينهب الزمان يريد ان ما ذكره من انعكاس احوال الفضل
والفضلاء ليس مخصوصا بهذا الزمان بل هو امر مستمر بل مترق ودروس الاثر اي عفاؤه
وانمحاؤه يقال درس الرسم ودرسته الريح يتعدي ولا يتعدي وفي اكثر النسخ علي العبر
بعد قوله ينهب الزمان وهو بفتح العين جمع عبرة بمعني الدمع وبكسرها جمع عبرة وهو
اسم من الاعتبار والمحفوظ لكن الظاهر انه ليس من عبارة الكتاب بل هو الحاق قصد به
موافقة الاثر ويؤيده ان المذكور بيت من ابيات الحماسة من قصيدة لرجل من بني سعد بن

اخاه مطلعها ابعدت من يومك الفرار فما جاوزت حيث انتهى بك القدر لو كان ينجي
من الردى حذر نجاك مما اصابك الحذر يرحمك الله من اخ ثقة ليس في صفو وده كدر فهكذا
يذهب الزمان ويفنى العلم فيه ويدرس الاثر فاظهر ان الشارح قصد التضمين لكن لما رأى
استدراكه ما سبق لاشعاره بعلم الاقدام على الشرح واورد عليه انه منافٍ لما سبق من تعطيل
المشاهد والمعاهد والمصادر والموارد والجواب مستغن عن البيان والتعرف التام
والتكثر والرغبة في الشيء ارادته المقارنة للرضاء من رغب بالكسر والتعب اراده
لا من رغبت عن الشيء اذا لم ترده وزهدت فيه وكان تعديته بفي على ملاحظة معنى الاستعلاء
وامتداد الاعناق تطاولها وهو كناية عن كمال الميل وفيه استعارة مكنية مع التخييل
والاظهر انه تمثيل من تشبيه الهيئة بالهيئة والنحو بمعنى الجهة والجمل جمع جملة من الاجمال الذي
هو ضد التفصيل وانما سميت بها لان افادة تمامها انما هي باجتماع المفردات وارتباط بعضها
ببعض لا بتفصيلها احرموا على البناء للمفعول اي منعوا والتوفيق تهيئة اسباب الخير
وتنجيز اسباب الشر والاهتداء وجدان ما يوصل الى المطلوب والسر الذي يكتم واراد بالرموز
والاسرار المطوية النكات المنطوية فيه اذ لم يقع عليه للرهان والخزائن جمع خريدة هي
الجبيبة من النساء وفي الاساس انها العذراء واللؤلؤ خريدة لم تثقب شبه بها المسائل
المشكلة في الاستتار والتركيب في احتمال الوجهين مثل قول المص فيما بعد عن وجوه الاعجاز
استارها ويجيء من الشارح بيانه ترحا استيناف وجمع الفعل المسند الى ضمير البعض في الموضع
ميل الى المعنى كما في قوله تعالى كل في فلك يسبحون والمقال مصدر من قال والحال والحالة
واحد احوال الشيء وحالاته طرائقه الطرائق جمع طريقة ولها معان كثيرة والمراد انه انما
ههنا بمعنى المذهب ولو كان طرق حتى يكون جمع طريق وهي السبيل تذكر وتؤنث لكان

اظهر



كما لا يخفى والجملة المراد بطرائق الفاظ وعبارات الموصلة الى المعاني وسلوكها حلها
والدليل المرشد فاضلوا كثيرا وضلوا الاظهر ان بعض فضلوا واضلوا الا انه قصد موافقة
البعض من قوله تعالى ولا تتبعوا اهواء قوم قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وضلوا
عن سواء السبيل اختلست استلبت جواب لما والاثناء جمع ثني واثناء الشيء تضاعيفه
وثني الجبل والوادي منعطفهما وتقول انفذت مثاني كتابي اي طيه والغصص جمع غصة
وهي النوبة وما في ما اتجرع مصدرية وتجرع الماء مثلا شربه شيئا فشيئا وكذا التوهم
وامثاله مما جاء من باب التفعل للعمل الحاصل على التدرج فرود حدود دون حشم واغبر
بران مانذر والغصص جمع غصة وهي الشجي اي كل شيء يتوقف في الحلق ولا ينحدر والانحدار
الدخول والسهر الارق ومواضع النوم وموارد السهر مواضع ينبغي ان يسهر الطالب
فيها البلوغ بالمقصود وطم الماء بالضم معظم ولج الافكار كلجاين الماء والالتقاط اخذ الملقة
من الارض وفرائد الفكر نتائج الشيمة بالدرر الكبيرة والمطارح جمع مطرح وهو المرمى
والنظر المشهور مرادف للفكر وقيل الفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادي والرجوع
عنها الى المطالب والنظر ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن تلك الحركة والاضافة في
مطارح الانظار لامية والبذل الاعطاء والجهد بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد
بالضم الطاقة وبالفتح المشقة والبنان اطراف الاصابع واحدها بنانة والممارسة المزاولة
واللام في ولقد تناهيت موطئة للقسم والتناهي البلوغ الى النهاية جرد ههنا جزء معناه
اعني البلوغ مجازا بقرينة غاية الوسع اذ الكلام من باب التجريد مجازا على زيادة
التاكيد كما في قولهم ابصرته بعيني واصغيت اليه باذني وامثالهما والتصفح النظر في الصفحة
والغاية منتهى الشيء وبلوغ غاية والطاقة الوسع ثم جمعت عطف على اختلست وثم للتعقيب

جمع مثل هذا الشرح المحتاج لها فراغ البال اي الفراغ عن اختلاس الفرص وتجرع الغصص
ويجوز ان يكون ثم للتراخي بالنظر الى تمام الجمع كما جاز في مثله الفاء نظرا الى تعقيب اول اجزائه
كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ
بعد نزول المطر لكنه يتم في مدة فبالنظر الى الابتداء يصح الفاء وبالنظر الى الانتهاء يصح ثم
يذلل اي يلين من الذل بالكسر وهو اللين والصعاب جمع صعب وهو نقيض الذلول والعويصات
جمع عويصة وهي ما يصعب والابية فعيلة من الاباء بمعنى ممتنعة والاضافة في ذخاير
كنوزه معانيه كما ان المراد بطريق الوصول الالفاظ ووشح نفيس اي يرغب فيه ولنفاستها
ونفاسته صار مرغوبا فيه وبابه ظرف والتوشيح في الاصل الباس الوشاح وهو شيء يتخذ من
اديم عريضا ويرصع بالجواهر تجعله المرأة بين عاتقها وكشحها ثم استعمل في التزيين مطلقا
سمج جاد والفقر جمع فقرة بالكسر وهي خرزات الظهر المترتبة المتصلة بها الضلوع من
الجانبين وهي ايضا حلي يصاغ على هيئة خرزات الظهر ويطلق على اجود بيت في القصيدة و
واجود قرينة في الخطب تشبيها لها بفقرة الظهر في حسن الانتظام وعين التحقيق اي هي نفس
التحقيق لا من الظن والتخمين او من خيار التحقيق ومحضه او من ينبوعه وهو خاطر الو
السيال او هي ذهب التحقيق عسكت اعتصمت والعدل خلاف الظلم وكذا الانصاف وحقيقة
الانصاف كمال التسوية واعطاء النصف والتجنب التباعد ومفعوله مذهب والتحي التعدي
والاعتساف الاخذ على غير الطريق والايماء الاشارة الخفية واصله الاشارة بالشفة والحاجب
زلة في الطين اي زلق الآخذين اي الشارعين والانتحاء الاقتداء حظروا على بناء المفعول
اي منعوا تحقيق الواجبات من قبيل الحذف والايصال اي من تحقيقها او على البناء
للفاعل اي حرموا تحقيق الواجبات على انفسهم وما فرضت اي ما اوجبت والسنة

الطريقة

والتاويل في اللغة من الاول وهو الانصراف فالتضعيف للتعدية او من الايالة والصرف فالتضعيف للتكثير والمراد به هنا صرف اللفظ الى ماله واما التفسير فهو [illegible] مقلوب من التسفير وهو الكشف وقال الراغب الاول لاظهار المعقول والثاني لابراز الاعيان للابصار [illegible] وفي الاصطلاح قال الرازي في شرح الكشاف بيان معاني القران اما بالنقل عن النبي عليه السلام او عن الصحابة رضي الله عنهم وهو التفسير واما بحسب قواعد العربية وهو التاويل وفيه بحث لان النقلين احد المحتملات بالادلة العقلية خارج عن القسمين اذ لا بالنقل ولا بحسب قواعد العربية كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله على كل شيء قدير ان المراد على كل شيء مستقيم ممكن فلا تدخل تحته المحالات وقال في الكواشي التاويل ما يتعلق بالدراية والتفسير بالرواية وعليه اخر كلام الرازي والشارح في شرحيها للكشاف وفيه بحث ايضا لانه يلزم ان التفسير قد يكون انزل اذا الرواية غالبا بالاحاد والتاويل بالعرف الا محكم الكتاب والسنة المتواترة وهو خلاف الاجماع ويمكن ان يجاب بانه لما كانت الرواية من حيث هي طريق بيان المعلوم سميت تفسيرا لانها طريق كشف المعلوم وسببه وان يحصل العلم المروي له اما العرف عن الظ فليس من حيث هو طرق للعلم كذا في تفسير الفاتحة للسيد وحاصله ان التسمية بالتفسير والتاويل باعتبار الطريق العلم لا الى نفس الحاصل وبذلك الاعتبار لا يكون التفسير انزل من التاويل وقيل التفسير بيان ما يحتمله اللفظ احتمالا ظاهرا والتاويل بيان ما يحتمله احتمالا باطنا ووجه اضافة الدقايق الى التاويل على هذا الظهر واعترض عليه وعلى الذي قبله بان اللفظ الثاني له مبنى واحد وهو المراد والموضوع له ولا رادة خارج عن القسمين والجواب ان القسمين المنقسم اليها هو بيان المعنى المحتاج الى البيان اذ بيان المبنى تحصيل الحاصل وذلك منحصر [illegible]



الطريقة وللمضاف محذوف اي سلوك سنتهم والمراد من عدم فرض سلوك سنتهم تحريمه بشهادة العرف كما في قولهم فلان لا يحب فلانا اي يبغضه ولا اعلم في البلد من فلان اي هو اعلم من كل من فيه ثم في الجمع بين الرفض والسنة والجماعة والفرض والواجب والحظ صنعة من اعان النظير مع الايهام وحين ظرف مضاف لما بعده عامله رماني والجملة عطف على جمعت فان قلت اين العايد الى حين في الجملة المضاف اليها قلت هي لا تحتاج الى الرابط لكونها مئولة بالمصدر صرح به في شرح الرضي واما قوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذاك وحجتان فنادر فهذا الحكم خفي على اكثر النحاة فالصواب في مثل قولك اعجبني يوم ولدت فيه تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له ومثله اجمع وما يتصرف منه في باب التوكيد فانه يجب تجريده من ضمير المؤكد واما قولهم جاء القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد فلس وافلس والمعنى جاوا بجماعتهم كذا في مغني اللبيب ورماني الدهر مجاز عقلي والارزاء بتقديم الراء المهملة جمع رزء بضم الراء وفتحها وهو المصيبة والظرف اعني بالارزاء لغو متعلق برماني وجعله حالا من ضمير المتكلم وهم والفنا الغطاء وكذا الغشاوة باحركات الثلث والغين المعجمة مع سكون الشين والنبال جمع نبل وهي السهام وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها وقد يجمع على انبال والنابل عاملها والنبال صاحبها وانما قال اولا رماني وثانيا فوادي اعماء الى ان المرمي بالحوادث ظاهرا هو الشخص لكن المصاب حقيقة هو القلب وفي احتيارا ذا في اذا اصابتني ابدان بتحقق وقوع المصيبة واختيار سهام على سهم لاقامة الوزن ولبيان الواقع والا فالمبالغة فيه اكثر كما لا يخفى والنصال جمع نصل وهي حديد السهم والسيف والسكين والرمح وذكرها الى المذكور والنوا

التعاقب وتفاقم الامر عظم والعفاير جمع عشيرة وهي القبيلة واللام بدل من المضاف اليه
اى عشايري واخواني وتلاطم امواج الفتن ضرب بعضها بعضًا والتميمة التعويذة التي تعلق في
عنق الصبي لئلا تخاف وحلمها في تلك الديار كناية عن اقامته لها وقت الشباب فيها والاول
نقيض الآخر واصله اواءل على افعل بهمز الاوسط فقلبت الهمزة واوا وادغم ويدل عليه
منذ قولهم منذ اول منك وجمعها اوايل وقال قوم اصله وول على فوعل قلبت الواو الاولى
همزة وادغام بجمع على اوايل لاستثقالهم الواوين بينهما الف الجمع وبالجملة اول ارض
معطوف على دار وجلدي مفعول مس قدم للوزن ترابها فاعله وعكسه يا باه العرف
على ان الظاهر ان المصراع تضمين لما انشده ابو نصر الاسدي وهو احب بلاد الله
ما بين صارة الي قفوان ان تستح سحابها بلاد بها نيطت علي تمائمي واول ارض مس
جلدي ترابها ورعاية حركة ما قبل حرف الروي وان كان من قبيل التزام ما لا يلزم
الا انه لا نزاع في حسنها ولذا عد من الصنايع البديعية فتراها موقوع لا غير ومس
التراب جلده كناية عن تولده هناك فلقد جرد في موقع التعليل لما سبق واللام لتوطية
القسم وتجريد السيف انتضاؤه والاماني كالاملات جمع املة بمعنى الامل زاد والياء
فيمليه على خلاف القياس فكانها جمع املات كذا في المفصل والعدوان الظلم والاباق
الاملاك لم يدع اي لم يترك من ودع يدع ودعا وما زعمت النحوية من ان العرب اماتوا
ماضيه ومصدره محمول على قلة الاستعمال والا فالنبي عم افصح العرب وقد روي عنه عم
ابن عباس رضي الله عنه انه عم قال لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات اوليختمن على قلوبهم
انتهى عن تركهم اياه وقال ابن عم ليت شعري عن اميري ما الذي غاله في الحب حتى
ودعه وعن عروة ومجاهد رضي الله عنهما انهما قرآ ما ودعك بالتخفيف في الاس الدمنة

مي



واوام أوفى

لما سودها اهلها وبانت وبعرت مواشيهم فيها وفي الصحاح الدمنة آثار الناس وما سود
اسم لجبيبة ومنه الفوق تلميح الى مطلع قصيدة زهير بن ابي سلمى وهو امن ام اوفى دمنة لم تكلم
بحومانة الدراج فالمتثلم اي من منازل الجبيبة المكنية بام اوفى دمنة لا تجيب بالكلام
بهذين الموضعين كانه لم يعرف تلك الدمنة يقينا لفرط تغيرها اوامن اي آثارها وحذف
التاء من تكلم قياس لما كثر الميم فللوزن والطايف الطائفة بلدة اسم موضع غير منصرف
للعلمية والتانيث عجف جمع عجيف كمرضى جمع مريض والعجف بالتحريك الهزال والاعجف المهزول
وجمعه عجاف على غير قياس لان افعل فعلاء لا يجمع على فعال ولكنهم بنوه على سمان
والعرب تبني الشيء على ضده كما قالوا عدوة في الحزن على الاقارب لكن بيلدح قوم عجف
واول من تكلم بها بيهس الملقب بنعامة لما راي قوما في خصب واهله في شدة كان لم
يكن الى تضمين اذ البيت لعمرو بن الحارث الجرهمي قال حين نالهم ما نفي مع غيره
من مكة نقلهم الله الي اليمن كما ان رالبيه في قوله وكنا ولاة البيت من بعد نابت
نطوف بذاك البيت والخير ظاهر فاخرجنا منها المليك بقدرة كذلك بالانسان يجري
المقادر بل نحن كنا اهلها فابادنا صروف الليالي والجدود العواثر والحجون بفتح الحاء
جبل بمكة في حضيضها مقبرة والصفا معروف ومعنى البيت كان لم يكن بين اجزاء
الحجون منتهية الي الصفا ما يونس به ولم يتحدث بالليل فيه متحدث وكان من عادة
العرب السمر اي الحديث بالليل ولذا خص السامر بالذكر والهجران ضد الوصل يقال هجره
هجرا وهجرانا من باب نصر ونسجت من نسج الثوب ينسجه نسجا من باب ضرب ونصر والعناكب
جمع العنكبوت حذف التاء كما هو القاعدة في جمع ما زاد على فعالل كما يقال في جمع
الفرزدق فرازد على راي وقول نسجت على صيغة المبني للفاعل لان العنكبوت ناسجة

او للمفعول كما قال ان رح في اواخر مباحث التشبيه ولا منسوجة عليه العناكب وكل
بتقدير المضاف اي بيوت العناكب او الحمل على المبالغة ثم نسج العناكب على الشيء كناية
عن المهجورية حجابا مستورا اي ذا ستر كما يقال سيل مفعم اي ذو افعام ويجوز ان
يراد مبالغة انه حجاب من دونه حجاب او حجب لنو مستور بعينه او حجاب يستر ان
يبصر فكيف يبصر المحتجب به والمشتكي الشكاية والتعليم الى الله للحصر واختار في جانب الاولى
اذا وفي جانب الاحان ان ايماء الى ان الاولى مقطوعة والثانية مشكوك فيه ثم لجانبي
معطوف على رماني او على طرحت وثم للتراخي والالجاء الاضطرار فرط الملال كثرة الآنية
والبال القلب وضيقه كناية عن سوء الحال واللفظ الرمي رفع اي مكان مرفوع الى
خفض اي مكان منخفض مطمئن وفي الكلام ايماء الى ان انتقاله من ارض الى ارض اضطراري
ثم لا يخفى حسن الجمع بين اللفظ والجر والرفع والخفض اغنت من اغنت الجملة فاستناخ الحفوظ
اي ابركتنا فبرك فالمفعول اما محذوف او متروك مراد به مجرد الاقامة والمحروسة
ومراة مرينة مشهورة بخراسان حماها اي منعها والافات جمع آفة وهي الداهية عبني
على لفظ المفرد او المثنى ومن في منها تجريدية كما في رايت من زيد اسدا والمراد من
جمتها او فيها وفي الكلام استعارة وبكرة عطف بيان لجنة النعيم جيء به للمدح لا للايضاح
المتبوع ان لم يشترط في عطف البيان التعريف كما يفهم من كلام الزمخشري في قوله تعالى
من ماء صديد وقوله تعالى كفارة طعام مساكين بدل منها ان اشترط فيه ذلك عند البصرية كما نص
عليه ابن هشام وضعف قول الزمخشري في الآيتين والطيب خلاف الخبيث ومقام كريم اي
كريم اهله كما في الكتاب الحكيم او من كرمت الارض اذا زكى زرعها والمحاسن جمع حسن على
خلاف القياس واليمن البركة سطعت اي انتفعت حمدت الناس من باب فهم ودخل

لكن



لكن لهيبها ولم يطفأ جمرها والنيران جمع نار كالنور ونور واصله نوران لان النار واوية
بدليل تصغيرها على نويرة والغواية سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب ونيران الجهل كلجين الماء
ووجه الشبه الاهلاك ظل اي صار والظل معروف والملك بالضم المملكة وقيل السلطنة وتعلق
الاستيلاء مع ضبط وتمكن من التصرف شبه الملك بشجرة واثبت له الظل والظل الاستعارة
مكنية وتخييلا وترشيحا واللواء الراية والشرع في اللغة الاظهار والمراد به هنا الطريقة
المخصوصة المشروعة ببيان النبي عم وبالقهر اي بالغلبة اما حال عن لواء او متعلق بمعقود
اي مربوطا محكما وعاد من العود بالفتح وهو الرجوع والعود بالضم الخشب وجمعه العيدان
والاعواد والرواء بالضم المنظر الحسن واصح اي عاد وهو ايضا ونظم على البناء للمفعول اي
جمع والشمل ما تشتت من الامر وما اجتمع منه ايضا فهو من الاضداد وكل من معنييه
جائز الارادة كما لا يخفى والشتات التفرق ووصل من الوصل لا الوصول والبتات القطع
وارتعوا بالعين المهملة اي اخذوا ربعهم اي منزلهم ودارهم او اكلوا الربيع او اقاموا في
الربيع ويروى ارتعوا بتائين مثناتين من فوق اي اكلوا ما شاؤوا من قولهم رتعت
الماشية اي اكلت ما شاءت ويروى ان العبارة في النسخة المقروءة على المص ارتغوا
بالعين المعجمة من ارتغ فلان ابله اذا تركها ترد الماء كيف شاءت والميامن جمع يمن و
والدولة اسم ما يتداول بين الناس يكون مرة لهذا ومرة لهذا والسلطان الوالي من السلاطة
وهي القهر والرقاب جمع رقبة وهي مؤخر اصل العنق وقد يجمع على رقب ورقبات وارقب وقد
يطلق الرقبة على ذات المملوك ونفسه والامم جمع امة وهي الجماعة مفرد لفظا جمع معنى وكل
جنس من الحيوان امة لما اي قهر تغييره والماتح المذيل ولا يخفى ما فيه من جناس القلب
والقويمة بمعنى المستقيمة والباسط من البسط وهي التمهيد والتوطئة والمهاد الفراش

وجمعوا مهملة وصمد بفتحتين والاساس اصل البناء والجور الميل عن الحق والولي ما كل من تا
ضرب والولاية بالكسر اسم لما توليت به وبالفتح مصدره والافاق جمع افق بالضم والسكون وهو
الناحية والنصب الاقامة والسرادق واحد السرادقات وهي التي تمد فوق صحن الدار وكل بيت
من كرسف فهو سرادق وامتثل امره احتذاه وعمل على مثاله ونص القرآن والسنة
ما دل ظاهر لفظها عليه من الاحكام والطوية الضمير والكلمة مشتق من الكلم وهو التأثير
سمي اللفظ بها لانه يؤثر في النفس فرحا وانبساطا ان كان طيبا وغما وانقباضا ان كان
قال امرء القيس وجرح اللسان كجرح اليد بل اقوى كما قيل جراحات السنان لها التيام
ولا يلتام ما جرح اللسان وفيه ثلث لغات فتح الفاء مع كسر العين وسكونه وكسر الفاء مع
سكون العين والمراد بالكلمة ههنا الكلام التام اعني كلمة الشهادة او القرآن كلمة على ما عليه
المتقدمون من عدم الفرق بين الكلمة والكلام صرح به الشيخ في شرح اللب واعلاء كلمة الله
تنفيذ احكامها والرسول هو النبي انزل عليه كتاب او امر بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه
كتاب والنبي اعم خليفة خبر مبتدأ محذوف اي هو خليفة والخليفة في الاصل كل من خلف غيره
في امر من الامور يخلفه بالضم اي قام مقامه وسد مسده ثم جعل اسما لمن خلف غيره في الملك
والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية او للتانيث بتقدير الموصوف مؤنثا نفس خليفة في
الامور الخليع الخلافة والخليفة السلطان الاعظم وجمعها جاريا على الاصل خلائف ككريمة وكرائم
وجمعها على خلفاء محمول على اسقاط الهاء بناء على انه لا يقع الا على مذكر اذ الفعيلة بالتاء لا يجمع
على فعلاء ملك اي تصرف والسطوة المرة من سطا به يسطو اي قهره بالبطش والجمع السطوات
وايثار المرة على الجمع ايذان بان السطوة الواحدة منه كافية في تملك الافاق واسناد
مملك الى السطوة مجاز عقلي من قبيل الاسناد الى السبب والمراد بالحق خلاف الباطل او

او لله تقاة ونقد تتي وهو منصوب خبر لكان قدم على اسمه وهو مداه للاهتمام او مرفوع
مبتدأ واسم كان مستتر راجع اليه ومداه خبره والمدى الغاية واية يا بنت اتى والتنوين
عوض عن المضاف اليه والمعنى اية طريق سلكها ذهب كان غاية سلوكه اظهار الحق واعلاء
كلمة الله والالوية سلك للاشباع والذرى بالفتح كل ما استترت به يقال انا في ظل فلان اي
في كنفه وستره والرواية في العالمون كسر اللام لا فتحه كما ترى الحجيج في موقع المصدر اي
حوما مثل ما ترى فان قلت لا يصح تشبيه حوم العالمين حول ذرى الخليفة برؤية
الحجيج معتركا لعدم الجامع فما وجه هذا التشبيه قلت قد تقرر عندهم ان المشبه به لا يلزم ان يلي
الكاف بل يكفي ان يستفاد مما ذكر في جزئها فالمعنى ههنا مثل حوم الحاج حول البيت
وقد ازدحموا معتركين ثم الخطاب في قوله كما ترى عام لكل من يتاتى منه الرؤية كما ذكر في قوله
تعالى واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا والحجيج جمع الحاج كالحجج بالضم والحجاج والحج في
اللغة القصد وفي العرف قصد مكة للنسك معتركا اي مزدحما مفعول ثان لترى ان
كان من الرؤية بمعنى العلم وحال من مفعوله الاول ان كان بمعنى الابصار وظاهر العبارة
ان يكون معتركة او معتركين لاسناده لما ضمير الحجيج فالوجه ان يقدر الموصوف اي قوما
معتركا ويحتمل ان يجعل من قبيل لابن وتامر ولو جعل معتركا اسم مكان على ان يكون
حالا من بيت الله والرؤية بمعنى الابصار او مصدرا اي يعترك اعتراكا لم يحتج الى ما ذكر
والنسيم الريح الطيبة وقد نسمت الريح كضرب نسما ونسمانا بالتحريك مهب ونسيم ريح
كالجنين الماء وضمير منه راجع الى الخليفة لانه مذكر في المعنى والمراد باحياء الزمان اعطاء
نضارته بافاضة الخيرات الى اهله وكم خبرية مفيدة للتكثير ومحلها رفع على الابتداء وخبره
ملك واصله في الاصل المستقبل في الحرب بوجهه ليس دونه ترس والمراد به المعارض

واللطي نار والباء سببية ومتعلقة بهلك ومن سخط اى عدم رضاه مستقر في موضع الصفة
للظي لا لغو متعلق بها والالف في ملكها كما في سكه واطار من اطار العصفور من الزرع في
المصادر الاطارة بزائدين والصاعقة نار تسقط من السماء في رعد شديد كذا في الصحاح
وفي الكشاف الصاعقة رعد تنقض معها شقة من النار لا تمر بشيء الا احرقته والاول هو
المناسب ههنا والسماك اسم الكوكبين احدهما من منازل القمر ويسمى سماك الاعزل والآخر ليس
من منازله ويسمى سماك الرامح والظرف متعلق بسمك اي ارتفع وقد جاء يجيء رفع كما في قول ان
الذي سمك السماء بنى لنا البيت فعلى الاول سمكا مبني للفاعل وعلى الثاني مبني للمفعول او للفاعل
بان يكون لواء الشرع ح منصوبا على المفعولية وصادف الرشد اي وجد الطريق المستقيم
والغي خلاف الرشد والانهماك الجد واللجاج في الامر والجملة في محل الجر صفة لمفتون قرير العين
اي ذات قرة والقرة بالضم بالماء وبدونها البرودة تقول منه قرت به عينا بالفتح والكسر قرة
وقرورا فيهما ورجل قرير العين وقد قرت عينه تقر وتقر بالفتح والكسر قيل وهو كناية عن
الراحة عند العرب لان بلادهم كانت حارا جدا فالراحة عندهم في البرودة وفيه ان
اضافة القرة الى العين على هذا الوجه برودة جدا والاظهر انه كناية عن السرور فكون دمعة
السرور باردة ودمعة الحزن حارة ولذلك يقال قرة العين وسخنها للمحبوب والمكروه ذكره
القاضي وغيره من اهل التفسير في قوله تعالى وقري عينا وقيل معناه صار له عينه
ذات قرار اي مستقرة لا تضطرب بالنظر الى الجوانب رجاء من يجيبه ويقيم شعائره
كما ينبغي والابتسام كالتبسم اول مراتب الضحك وقد بسم كضرب والمبسم كالمجلس الثغر و
واقبل نقيض ادبر والاقبال الدولة والعز والظرف متعلق بمتمسكا اى متشبثا والعجز
في هلا راجع الى الخليفة اى ارتقى الخليفة في المجد والشرف وارجاعه الى الدين لتفكيك للتقيين

رجوع

رجوع النجم في المعطوف على فاصبح الى الخليفة يدعو الوري جبر اصبح ان جعل بمعنى
صار او كان وحال ان كان بمعنى دخل في الصباح وريثما في نحو اطرق لفوا اي ساعة
فتحسم وما مصدرية في المغرب اصله ريثما فعل كذا اي ساعة فعله وقد يستعمل بدون ما
كقوله لا يصعب الامر الا ريث تركبه وفي الكلام ايهام لطيف لجواز ان يراد بالعين الحاسة
المخصوصة وان يراد عين الفعل من ملك والمجاهد الذي بذل الجهد والغياث اسم من
اغاثة اغاثة واصله غواث في المصادر الاغاثة فريادرس شدن وفريادرسيدن وكرم
بفتح الكاف وسكون الراء المهملة لقب دال على القطيم في عرفهم والاقطار جمع قطر وهو الناحية
والجانب والمشرقة من اشرقت الشمس اضاءت ويقال اشرق الرجل دخل في شروق الشمس
والاغصان جمع غصن وكذا الغصون والغصنة بكسر الغين وفتح الباقي والمورق من
الشجر ما خرج اوراقه والعناية القصد وفي الكلام مكنية وتخييل وترشيح والتشييد
الاحكام من الشيد وهو الجص بكسر الجيم كذا في التلخيص لابن هلال وفي الصحاح الشيد بالكسر كل
شيء طليت به الحائط من جص او بلاط والبنيان الحائط ازماء اثر عقيب ما قرب
في المصادر الانهدام ويران شدن والامطار افعال من المطر يقال مطرت السماء من باب
نصر مطرا بالتحريك وامطرها الله وقد يستعمل مطر وامطر بمعنى والسحب والسحاب والسحب
جمع السحابة والاسبال الهطل والشفقة والاطواق جمع طوق وكل ما استدار بشيء فهو
طوق والحمام بفتح الحاء جمع حمامة وبكسرها الموت والمراد ان نعمه مقيمة في رقاب الناس
مكان الاطواق في الاعناق كذلك وقراءة الآية كناية عن اظهار زوال الحزن والحزن بالتحريك
كالحزن بضم الحاء وسكون الزاء ضد السرور وسمت على البناء للمفعول اي صارت ذا سمة
وهي العلامة وعميم لطفه اي لطفه العام واللطف في العمل الرفق فيه وقيل في قوله تعالى الله لطيف

اى تحسن الهدم بايصال المنافع بروق والغبطة ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد
زوالها عنه وبه يتميز عن الحسد محظوظا اى ذا حظ ونصيب من الرزق فشد ذكا اى قوى
انضما به اى عاد كزو العضد الساعد وهو ما بين المرفق والكتف وفيه ست لغات عضد بفتح
الضاد وكسرها وسكونها وعضد كقفل وعضد كطنب وعنق ذكرها صاحب القاموس حصول بعض
الارتياح فيه وقد يقال هز العطف كناية عن ازالة الغفلة لان الغافل يتنبه بتحريك جانبيه
والاول انسب ثم هداى عطف على الجار والهدى الارشاد والدلالة تذكر وتؤنث وقد
هداه لله الدين يهديه هدى وهديا وهداية بكسرهما فتهدى واهتدى وهداه سواء الطريق
لغة اهل الحجاز وغيرهم يقول هديته الى الطريق والى الدار وقد ورد هدى في الكتاب العزيز
على ثلثة اوجه معدى بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وباللام نحو الحمد لله الذى هدانا لهذا
وبالى نحو اهدنا الى سواء الصراط والفرق الذى ذكره الشارح والمحشى في حاشيتها
للكشاف بين المتعدى بنفسه والمتعدى بواسطة حرف من ان معنى الاول الاذهاب
الى المقصد والايصال ولذا يسند الى الله تعالى خاصة كقوله تعالى لنهدينهم سبلنا ومعنى الثانى
الدلالة و اراءة الطريق فيسند الى النبى عم مثل انك لتهدى الى صراط مستقيم والى القرآن
مثل ان هذا القرآن يهدى للتى هى اقوم مع انه لا يساعده كتب اللغة منقوض بقوله تعالى
حكاية عن ابراهيم عم يا ابت انى قد جاءنى من العلم ما لم يأتك فاتبعنى اهدك صراطا سويا
وعن مؤمن آل فرعون يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد وعن فرعون وما اهديكم
الا سبيل الرشاد والحمل على الحذف والايصال مما لا يقبل سبحان علم للتسبيح مصدر بحة
يعنى نزهته تنزيها بليغا من سبح اذا ذهب وبعد لانك ابعدت من نسبة ما نزهته او من
السبح بمعنى الفراغ من الشغل كانك جعلته فارغا عنه ولما فقد ان يكون لتنزيه الله

لفظ



لفظ برأسه مخصوص به جعل علما للتنزيه البليغ من جميع القبائح لازم الاضافة اليه تعالى حتى
لا يقطع عنها في اللغة الفصيحة وقد يستعمل سبحان عند التعجب والسر فيه ان التنزيه
البليغ يستلزم التعجب من بعد ما نزه عنه من المنزه فكانه قيل ما ابعده من ... فبناؤه
يقصد التنزيه اصالة والتعجب تبعا وتارة بعكس كما يشهد به موارد الاستعمال وانتصابه
دائما بفعل مضمر متروك اظهاره تقديره اسبح الله سبحان ثم نزل منزلة الفعل فسد مسده ودل
على التنزيه البليغ من جميع القبائح التى يضيفها اليه اعداء الله وهو هنا جملة معترضة لكونه
بتقدير الفعل لا محل لها من الاعراب وقعت في اثناء الكلام لنكتة التنزيه عما صرح به الشارح
في اواخر الباب الثامن والسواء الوسط والسجال بكسر السين وتخفيف الجيم جمع سجل بفتح
السين وهو الدلو اذا كان فيه ماء البتة والاستنهاض لشئ الامر بالنهوض اى القيام لذلك
الشئ والرجل بفتح الراء وضم الجيم راجل وهو خلاف الفارس والخيل الفرسان اى الراكبين على الفرس وهو
اسم جمع لا واحد له مثل حاله في استعانته لتنقيح الكتاب بكل ما يمكن ان يستعان منه بحال
من استعان بجنده من الخيالة والرجالة على اعدائه في مطلق الاستعانة وذكر اشارة
الى الرجوع وكونه اشارة الى طرح الاوراق بباب السوق كما لا يخفى على المنصف والفاتر
المنكسر من فتر يفتر فتورا والسنوح الظهور فجاء بحمد الله اى ما جمعت عقيب رجوعى
واضافتى اليه ما ذكرته متلبسا بحمد الله كنزا منصوب بجاء بتضمينه معنى الصيرورة
مرفوعا وموصوفه كاسمه كنزا لان الكنز المال المدفون ومن في من جواهر الفوائد
بيانية وهو صفة كنزا والمنحول المملو والتحفة ما اتحفت به الرجل من البر واللطف
والجمع تحف وحضرة الرجل قربه وفناؤه وهو كناية عن نفس الرجل والعلية فعيلة من العلو
وهو الارتفاع والخلافة مصدر من خلفه يخلفه بالضم والكسر وحمله على الكتاب يجوز

والسدة باب الدار وجمعه سدد والسنية فعيلة من السناء بالمد وهو الرفعة والملجأ
والملاذ واحد وهو المعاذ وحصن حصين بين الحصانة والباء في بالبنى للقسم والخلان جمع
خليل وهو الصديق من الخلة بالضم وهي الصداقة والخلص جمع خالص والاخوان جمع اخ وقد
يجمع الاخ على اخوة بكسر الهمزة وضمها واكثر ما يستعمل الاخوان في الاصدقاء والاخوة
في الولادة وقد يجمع بالواو والنون والاخوان الخلص الذين خلا ودهم عن شوب النفاق
يشفعوا اي يجعلون مصاحبا بصالح الدعاء من التشييع اي من الاشاعة يقال اتبع
السلام اي جعله صاحبا له وتابعا والشكر الثناء على المحسن بما اعطى من المعروف يقال شكرته
وشكرت له واللام افصح كذا في الصحاح والباء في بما عاينت على ما في بعض النسخ للمقابلة
اي بمقابلة ما عاينت والكد الشدة في العمل والعناء بالمد المشقة وجاء المعاناة [illegible]
كسبته فعاينت العناء على ما هو ما اكل يجي مثل تناهيت غاية الوسع في احتمال الكد [illegible]
ولو قرئ عانيت من المعاناة لكان اظهر لكن الرواية لا تساعده وتفرغ [illegible] لله اذا
استكان وتذلل والمطلب المعروف وكذا تقرض وفي المصادر التضرع زارى كردن والناكب
من نكب عن الطريق اي عدل كرنكب ودخل والمبين من الابانة وهي الظهور [illegible] اي
المحصلون الموصوفون بالصفات المذكورة لعمري اللام للابتداء وعمري مبتدأ خبره محذوف
خبره وجوبا سد جواب القسم مسده تقديره لعمري قسمي والعمر بفتح العين وضمها البقاء
ولا يستعمل في القسم الا بالفتح ثم قوله لعمري يمكن ان يحمل على حذف المضاف اي لواهب عمري
وكذا امثاله مما اقسم فيه بغير الله تعالى كقوله والشمس والليل والقمر ونظايرها اي ورب
الشمس ويمكن ان يكون المراد بقولهم لعمري وامثاله ذكر صورة القسم لتاكيد مضمون
الكلام وترويجه فقط لانه اقوى من ساير المؤكدات واسلم من التاكيد بالقسم بالله تعالى

لوجوب



لوجوب البر به وليس الغرض اليمين الشرعي وتشبيه غير الله به في التعظيم ورد عليه ان
الحلف بغير اسمائه وصفاته عز وجل مكروه كما صرح به النووي في شرح مسلم بل الظاهر من
كلام مشايخنا انه كفر ان كان باعتقاد انه حلف يجب البر به وحرام ان كان بدونه
كما صرح به بعض الفضلاء وقد قال عم ان الله نهاكم عن ان تحلفوا بآبائكم فمن كان
حالفا فليحلف بالله او ليصمت وعن ابن عباس رض لان احلف بالله تعالى فآثم احب الي من ان
احلف بغيره تعالى فابر وعن ابن مسعود مثله وذكر صورته على الوجه المذكور لا بأس به
ولهذا شاع بين العلماء كيف وقد قال عم قد افلح وابيه وقال عز من قائل لعمرك انهم
لفي سكرتهم يعمهون ومنازع يجري على اسم اهل اللغة وكذا اطلاق القسم على امثاله والقل خلاف
الكثر والمراد به القلة لان العزة تقتضي القلة والمرام مصدر ميمي من رام يروم روما
وهو هنا بمعنى المفعول والمعنى ان المحصلين المذكورين قليل مطلوبهم من حيث انه
في الوجود وقد اطلق بهذا الوجه كناية عن قلة الطالب ضرورة انه لو كان الحق
المبين بصفة المطلوبية كثيرا كان الطالب له ايضا كثيرا ففيه نفي للملزوم بنفي لازمه
وقد يجعل مجازا اشارة الى الحق المبين والمرام بمعنى اسم الفاعل والعزة اما على المعنى
المذكور او بمعنى الغلبة اي الحق المبين قليل الطالب غالب طالبه لان الحق يعلو ولا
يعلى ولو ابقى المصدر على المعنى الحقيقي لكان اظهر اي الحق المبين قليل طلبه والطباع
والطبع والطبيعة السجية التي جبل عليها الانسان والألد شديد الخصومة والجدال
الخصومة وليث فانني كذا فان قلت المذكور في كتب النحو ان اللام الداخلة على اداة
الشرط للايذان بان الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثم تسمى اللام المؤذنة
وتسمى اللام الموطئة ايضا لانها وطأت الجواب للقسم اي مهدته والشارح جعل الموطئ

منها ايضا اسمه لكن لا بخصوصه بل بلفظ دال عليه مطلقا فيستفاد ان التبرك بجميع اسمائه

ههنا للشرط بقرينة الفاء فهو مخالف لمذهب الجمهور الا ان يبنى على مذهب الفراء قالت
اللام ههنا زائدة لا موطئة للقسم كما في قول لئن كانت الدنيا علي كما ارى تباريح من
ليلى فللموت اروح والثناء الذكر بالخير والمراد بالعاجل الدنيا والحسب بمعنى المحسب
بدليل انك تقول مررت برجل حسبك بوصف النكرة به لان اضافته لكونه بمعنى المحسب غير
حقيقية كذا في الكشاف يقال احسبه الشيء اذا كفاه وفي الصحاح حسبك درهم كفاك الثواب
والمثوبة جزاء الطاعة كذا في الصحاح ورد عليه بانهما مطلق الجزاء كما نقله الازهري وبه
ويعضده قوله تعالى هل ثوب الكفار ما كانوا يعملون نعم انه اكثر استعمالا في الخير كما صرح
ابن الاثير في النهاية والجزيل العظيم والآجل الآخرة والتوكل الاعتماد على الغير والانابة
الرجوع قوله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله يحتمل ان يكون الظرف
اعني قوله بحمد الله مستقرا في موقع الحال من فاعل افتتح لا صلة للافتتاح ومعنى الكلام
افتتح كتابه بعد التلبس بالتسمية على وجه التيمن متلبسا بحمد الله فلا تفاوت بين
التحميد والتسمية في التعلق بالافتتاح سوى انه اورد لفظ بعد التيمن فيهما رمزا الى
ان باء بسم الله للملابسة ظرفا مستقرا حالا من فاعل عامله المقدر ودلالة على ترتيب
على الله والمناسب لما ذكره الشارح في شرح الكشاف وحواشي التلويح
ان يجعل قوله ههنا بعد التيمن اشارة الى ان متعلق الباء فعل التيمن لكن المحقق
التحقيق بالقبول وعليه الفحول انه الفعل المخصوص الخاص الذي ههنا وبالجملة حقيقة
كل فعل شرع فيه مبتدئا بها ولذا انهم حذفوه في كلام الحكيم تعالى ونقل انه يكون متلفظا
كل من شرع في عمل القراءة اولا اشعارا بانه موضع ينبغي ان لا يخطر فيه غير ذكر الله
اولو ذكر الفعل لاستدعى للفاعل الغائب ذكر المقسم ولهذا قال بعضهم التقدير

بسم الله ابتدئ وتقدير الفعل الخاص اولى لانه يدل على تلبس كل المشروع فيه ابتداء وانتهاء بالتسمية ادخل
بالمقام واوفى بتادية المرام من تقدير ابتدائي اذ غرض المؤمن تلبس جميع اجزاء الفعل بالتبرك
بالتسمية وكذا ما اختاره الشارح لكن لما تعذر ذلك تحقيقا ولا حرج في الشرع جعل طريقة
كون المشروع فيه متلبسا بها كما في النية حيث اعتبر تحققها في ابتداء العبادة تحققا
في جميعها تقديرا ولذلك ذكر الابتداء في حديث البداية لا لان المقدر فعل البدء على ان
قوله عم في خطبة يوم النحر من لم يذبح فليذبح باسم الله وقوله عم باسمك ربي وضعت
جنبي وباسمك ارفعه وقوله عم باسمك احيى وباسمك اموت يدل على اولوية تقدير
الافعال الخاصة هنا ويحتمل ان يكون الظرف المذكور لغوا فنسبة الافتتاح حينئذ الى الحمد
فقط مع تأخره عن التسمية اشتغال بافادة الخفي واعراض عن ذكر الجلي ولا يتوجه الجواب
ان تأخر الحمد عن التسمية لا ينافي وقوع الافتتاح به ولا تعارض بين حديثي الابتداء بالتسمية
بالتحميد حقيقة لان المراد ان الباء فيهما للاستعانة والاستعانة بشيء لا ينافي الاستعانة بآخر
كما ظن اذ حمل باء البسملة على الاستعانة لا يليق بحسن التأدب لانه يقتضي الى جعل اسم
الله تعالى آلة والآلة لا تكون مقصودة بذاتها وحمل باء الحمد في الحديث عليهما يقتضي
خروج الحمد عن الكتاب وهو مناف للعرف بل لان الابتداء امر عرفي يعتبر ممتدا من حين
الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث كما قيل ولان الاول محمول على الحقيقي والثاني على
الاضافي اقتداء بالكتاب والاجماع الواردين على تقديم التسمية واحتياطا في العمل بما ال
في التسمية جهة التحميد الا انهم لم يكتفوا بها لان من ابتدأ بالتسمية لا يقال له الحامد عرفا ولهذا
ثبت التعارض الظاهري بين الحديثين واحتيج الى التلفيق ولان المناسب لمقام التعظيم التصريح
بالحمد بعد التسمية عليه تعالى قوله اداء بعد ما لوح الى تعليل الافتتاح بهما بعمل موجب الحديثين

ان اراد تعليل الافتتاح بالحمد بوجه آخر فقوله اداء مفعول له للافتتاح واورد عليه
ان اداء حق الشكر يحصل بمجرد الحمد ولو في آخر الكتاب فكيف يعلل الافتتاح به على ان قوله
الحمد لله اخبار بثبوت الحمد لله تعالى والاخبار عن ثبوت الحمد ليس به اجيب عن الاول بان
الغرض الاصلي من الافتتاح بالحمد ربط القيد الذي هو تلك النعماء وجلب المزيد الذي هو الثنا
وهما حاصلان بالاداء المذكور فهو مقصود في ضمن تحصيلهما ولهذا قال من شكر نعمائه مع تقدم
الحمد ايماء الى قوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم ولا يخفى انه اذا كان القصد ذلك الربط والطلب
كان تقديم الحمد على المطلوب الذي هو الثناء ليق واجبا فعلل الافتتاح بالحمد بالاداء المذكور
ايماء الى هذه النكتة على انه ينبغي ان الاطراد والانعكاس غير لازم في العلل والمقتضيات
فتعليل الافتتاح بالاداء لا يقدح فيه حصوله بغير هذه الطريقة وقد يجاب بانه تعليل
للافتتاح باعتبار ما اشتمل عليه من التحميد لانه تحميد مخصوص يرده الذوق الظاهر بين تقديم
الحمد والحمد المقدم وبانه تعليل الحمد لله لا الافتتاح وفيه ان المقصود بالبيان الافتتاح
بالحمد فابقاؤه بلا علة وجعل العلة للقيد يأباه الذوق وبان الشكر وان حصل
بمجرد الحمد لكن اداء حقه لا يحصل الا بتقديم الحمد وفيه ان كون التقديم على تأليف الكتاب حق
شكر النعماء مستبعد نعم يجب تقديم الشكر عند قصد الربط والطلب لاجلهما لا لاجل كونه
حق الشكر على ان معنى الحق ههنا مثله في ما شكرناك حق شكرك كما سنذكره الآن وعن الثاني
بانه الاخبار بثبوت جميع المحامد لله تعالى عين الحمد كما ان قول القائل الله واحد عين التوحيد
وبانه النقل المذكور وامثاله اخبار واقع موقع الانشاء اي مستعمل في معناه مجازا
اذ الغرض المتكلم به ليس في صدد الاخبار والاعلام لان المخاطب به هو الله تعالى
وفيه وضع الظاهر موضع المضمر ومعنى الحمد لله الحمد لك يا رب فمقصود المتلفظ به انشاء تعظيمه تعالى



بوصفه بالجميل وايجاده بهذا اللفظ والقول بانه مشترك بين الاخبار والانشاء كصيغ
العقود لا يلتفت اليه لان الصيغ المذكورة اخبارات في اللغة نقلها الشرع الى الانشاء
لمصلحة الاحكام وابداء النقل في امثال ما نحن فيه بلا ضرورة داعية مشكل جدا قوله حق شيء
مما يجب عليه من شكر نعمائه يحتمل ان يكون من الاولى تبعيضية والثانية بيانية على ان
المراد بالشكر صرف العبد جميع ما انعم الله الى ما خلق لاجله اعني الشكر العرفي فان الشكر بهذا
المعنى واجب ايضا كما صرح به في كتب الاصول وصرف اللسان الى اظهار تعظيم الله تعالى بعض منه
ويحتمل العكس والمعنى شيء هو ما يجب عليه من بعض شكر نعمائه اذ وجوب العرفي يتضمن
وجوب اللغوي لكن الانسب لمذاق الوجهين الغرض لتقريبه الشكر العرفي كما لا يخفى
ويحتمل ان يكون من بيانية في الموضعين فالاولى بيان لشيء من الشكر كما هو حقه بعينا
اعتقاد وخلوص طوية فهو المراد بحق الشكر وفيه رمز الى ان قوة الحامد لا تفي بحق شيء من الشكر
وان لم يقدر على ان يشكر حق شكره قوله هو الثناء باللسان اورد عليه ان قيد
باللسان مستدرك لان الثناء لا يكون الا به واما قوله عم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت
على نفسك فمحمول على المجاز والحامل عليه قصد المشاكلة واجيب بانه بيان للواقع وتوطئة للفرق
بينه وبين الشكر في مقابلة قوله فيه سواء كان ذكرا باللسان اه وبانه لدفع احتمال التجوز لعله
اطلاق على ما ليس باللسان مجازا ومنه اعني ذكر لفظ يدفع احتمال التجوز من الذي قبله هو شائع
في اصطلاح الاصول ببيان التقرير فلا يرد ان صرف اللفظ الى حقيقته لا يحتاج الى دليل
والحق ان اختصاص الثناء باللسان غير مجزوم به بل المفهوم من الصحاح ومن الكشاف في تفسير
قوله تعالى واذكروا ما فيه وغيرهما من الكتب ان الثناء هو الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقا
نعم ذكر في المجمل ان الثناء الكلام الجميل لكن بعد تسليم اختصاص الكلام باللفظي ربما يكون

محمولا على الاشتراك اللفظي فان قلت كيف عخص الحمد اللغوي باللسان وقد قال عز من قايل وان من شيء
الا يسبح بحمده واكثر الاشياء لا لسان له قلت ما ثبت ذكر الاختصاص بالنقل عن الثقات من
ارباب اللغات فيحمل امثال ما ذكر عندهم على المجاز قوله على الجميل لم يتعرض للمحمود به لدلالة الثناء
عليه دون المحمود عليه وانما ترك ذكر المحمود عليه اللازم في الحمد اكتفاء بقوله سواء تعلق بالنعم
وترك هاهنا قيد قصد التعظيم ايضا لما ذكر من دلالة الثناء فان قلت اذا اثنى احد على ظالم على
ما فعله من نهب الاموال وقتل النفوس بغير حق على قصد التعظيم فالظاهر انه حمد ولذا يلام
هذا الحامد لان حمده لم يقع في محله مع انه ليس على الجميل قلت لو سلم فالجميل اعم من ان يكون جميلا
في الواقع او عند المثني والظالم الحامد في الصورة المذكورة يعد المحمود عليه جميلا وتحقق
بصورته فان قلت انهم صرحوا بوجوب كون المحمود عليه اختياريا وان عم المحمود به على الاشهر
ووجهوا اختياره على المدح بانه مشعر بالاختيار الذي هو القاعدة العظمى في اصول الدين
دون المدح لصحة قولهم مدحت اللؤلؤ على صفائها والتعريف المذكور خال عن التقييد
فليس بمطرد قلت اجاب الشارح رحمه الله في شرح الكشاف في باب الموصوف مقدرا اي الفعل الجميل والظاهر
المتبادر من الفعل ما يكون بالاختيار على ما صرحوا به ان قلت فيلزم ان لا يكون الثناء
على الصفات القديمة حمدا اذ استناد تلك الصفات الى الذات ليس بالاختيار والا لزم
حدوثها على ما هو المشهور المقرر في علم الكلام قلت لما كانت الذات كافية في اقتضاء تلك
الصفات جعلت بمنزلة افعال اختيارية واطلق عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه
اختياري في المآل وقد يقال الحمد فيها مجاز عن المدح كما في قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك
مقاما محمودا واما المصير الى ما ذهب اليه الآمدي من جواز استناد القديم الى المختار
وتجويزان يكون على تلك الصفات حقيقة بهذا الاعتبار كما زعم الخطائي فمما لا يعنيك هذا المقام

اذ لا يصح يتوقف عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة والارادة وتقدم الشيء على نفسه فتامل
قوله سواء تعلق بالفضايل ام بالفواضل سواء اسم بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف
بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو خبر مبتدا والفعل بعده اي تعلق
في تأويل المصدر مبتدا كما صرح بمثله الزمخشري في قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام
لم تنذرهم والتقدير تعلقه بالفضايل وتعلقه بالفواضل سيان وسواء لا يثنى ولا يجمع
على الصحيح ثم الجملة اما استئناف او حال بلا واو او اعتراض بقي هاهنا شبهة وهي ان ام لاحد
المتعدد والتسوية انما تكون بين المتعدد لا بين احده فالصواب الواو بدل ام او لفظه
او بمعنى الواو وكون ام بمعنى الواو غير معهود وقد اشار الرضي الى وجه آخر لتصحيح التركيب
وابقاء ام واو على معناهما ملخصه ان سواء في مثله خبر مبتدا محذوف اي الامران سواء ثم الجملة
الاسمية دال على جواب الشرط المقدر ان لم يذكر الهمزة بعد سواء صريحا كما في مثالنا او الهمزة
وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بعلاقة ان ان والهمزة يستعملان
فيما لم يتيقن حصوله عند المتكلم والتقدير مثلا ان تعلق بالفضايل او الفواضل فالامران
سواء والشبهة انما ترد اذا جعل سواء مقدما خبرا وما بعده مبتدا مثل الضمير في قوله
تعلق راجع الى الثناء واشارة الى عموم الجميل المتعلق والرجوع الى نفس الجميل يوجب
ركاكة في المعنى اذ يكون من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس سواء تعلق بالانسان
ام لا واما الرجوع الى الحمد فمستبعد جدا والفضايل جمع فضيلة وهي كل خصلة ذاتية
والفواضل جمع فاضلة وهي المزية المتعدية والمراد بالمتعدي هنا التعلق بالغير في
نفسه وجوبا كالانعام اي اعطاء النعمة لا الانتقال كالنعم والا لم يجتمع الحمد والشكر
اصلا لان المحمود عليه فعل اختياري البتة كما مر والفعل لا يقبل الانتقال اصلا قوله

والشكر فعل آه فان قلت لم عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد مع انه غير مذكور في
الكتاب قلت لانه لما كان قريبا من الحمد وقد فسره كان مظنة ان يقع في ذهن احد
ان الشكر بل هو هذا ففسره وبين الفرق تخليصا للسامع عن ورطة الحيرة وليس المراد
ان الحمد في هذا المقام من قبيل الشكر وايراده مادة الاجتماع لان الشارح صرح بان في
الكلام تنبيها على تحقق الاستحقاقين وهي الاستحقاق الذاتي الاستحقاق بصفاته الذاتية فالحمد
هنا على الصفات الذاتية مع صفة الانعام فكيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفواضل
قوله ينبئ عن تعظيم المنعم اى يشعر في حد ذاته بحيث كلما اطلع عليه علم تعظيمه ولا يرتفع
تحقق هذا المعنى في الشكر الجناني اذ لا يقدح فيه الجهل بالمبني كما لا يقدح في دلالة اللفظ الموضوع
لمعنى الجهل بالوضع وعدم استماعه على انه يجوز ان يطلع على اعتقاد الشاكر باخبار الغير
او بالالهام او باخبار المعتقد لنفسه او بفعله او يكون المبنى بلا واسطة عن تعظيم المنعم بالنظر
الى الغير على كل من التقادير هو الاعتقاد لا غير قوله بسبب الانعام متعلق بالفعل
ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر لعدم ثبوته بالنقل الصحيح كما صرح به البعض ثم ان اللام في
الانعام عوض عن الاضافة اي انعامه قوله او اعتقادا ومحبة بالجنان عطف على
رابعه باو وعطف لاحقه عليه بما يدل على ان مجرد الذكر اللساني والعمل الاركاني شكر ولا يرتفع
ما يشير اليه في حواشي شرح المطالع من ان الذكر اللساني او العمل الاركاني لا يكون شكرا
ما لم يطابقه الاعتقاد ولم يخالفه افعال الجوارح في الاول لان تلك المطابقة وعدم المخالفة
شرط ثم المراد من الاعتقاد التصديق جازما ام راجحا ثابتا ام لا وقيل بل المراد به الجازم
واعلم انهم صرحوا بان الشكر بالجنان اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال او اعتقاد انعامه
بجهة الانعام وانه ولي النعم في مقابلة انعامه لا مجرد المحبة ولا مجموع الاعتقاد والمحبة

وان



وان لزمته فلا لعطف المحبة على الاعتقاد ثم انه قدم من موارد الشكر اللسان لكونه اظهر في
الابناء ووسط الاعتقاد الذي هو اشرف الافراد رمزا الى ان خير الامور اوسطها
او عملا وخدمة بالاركان انما عطف الخدمة على العمل تنبيها على ان العمل انما يكون شكرا اذا
كان على وجه الخدمة واما اذا كان بالاجرة فلا قوله وحده حال من اللسان على انه وبله
بالنكرة عند سيبويه اى منفردا وذهب الاصفهاني الى ان التعريف فيه وفي نظائره للعهد
الذهني لا للخارج والمعهود الذهني نكرة في المعنى ولهذا نعامل معاملتها كما سيجي فلا احتياج
الى التاويل وقال ابو علي الفارسي انه منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقيدة اي يتوحد
اللسان بكونه موردا للحمد توحدا فعلى هذا يكون قبيل النسبة للطريقة المستفادة من غير الفصل
في قوله هو اللسان وعند الكوفيين نصب على الظرف فيه بمعنى في حال وحده لا مع غيره قوله
بعم النعم اى الانعام بها اذ الفواضل هي المزايا القائمة بالشخص متعدية الى غيره قوله
على الوصف بالعلم والشجاعة ليست الباء صلة للوصف وان كان المتبادر ذلك حتى يرد عليه
ان الوصف بهما يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فلا يتحقق عدم صدق الشكر في هذه
الصورة بل هي للسببية والمعنى على الوصف بازاء العلم والشجاعة فان قلت الشجاعة ملكة
نفسانية غير اختيارية فكيف يكون الوصف بازائها حمدا وقد اشترط اختيارية المتعلق فيه
قلت الشجاعة قد تطلق على اثار تلك الملكة ايضا كالخوض في المهالك والاقدام في المعارك
وهي المرادة هنا قوله والله اسم للذات المراد بالاسم هنا ما يقابل الصفة او اللقب
والكنية فان قلت وضع العلم بازاء ذاته تعالى فرع تعقله وحين لم يعلم حقيقته تعالى
لم يتصور ذلك قلت لا نزاع في وقوع تعقله تعالى بصفاته الحقيقية والاضافية او
والفعلية على قدر ما ظهر منها بالفيض الالهي وانما المنتفى تعقله بكنه حقيقته وذا غير لازم

فى وضع العلم على انه اعلم بتم ذلك اذا لم يكن الواضع مطلقا او واضع هذا الاسم هو الحق تعالى اما
اذ كان وضعه فعلم غيره بالالهام او الوحي فلا وذات الشئ قد يقال على حقيقته وقد يقال على
هوية الخارجية وقد يقال على ما يقابل الوصف والمراد هنا هو الثالث وهو يستعمل استعمال
النفس واستعمال الشئ ولذا يجوز تانيثه وتذكيره وخص بالذكر لتعيين الذات من صفاته العلى
الوجوب الذاتي الذي ينصرف اليه مطلق الوجوب لاختصاصه به ولانطوائه على ساير صفا نه
لانه معدن لكل كمال ومبعد عن كل نقصان ثم ذكر استحقاق جميع المحامد الدال على ان كل كمال
وكل نوال جلنا به تعالى توطية لما يذكر من وجه تعليق الحمد على هذا الاسم والمحامد جمع محمدة بكسر الميم
مصدر بمعنى الحمد ولذا لم يقل اى فدل على تحقق الاستحقاق فبين اى لكون لفظ الله علما للذات
من حيث هو لا صفة مخصوصة من صفاته تعالى علق الحمد عليه تنبيها على استحقاق الذات من حيث
هو اي من غير ملاحظة خصوصية وصف واعترض عليه بان لا اشعار فى الكلام بالاستحقاق
الذاتي اذ لم يعهد من قواعدهم ان تعليق امر باسم غير صفة يدل على منشائية مدلوله
على انه ان سلم ذلك فانما هو اذا لم يصرح بان جهة الاستحقاق غير الذات وقد صرح هنا بقوله على
ما انعم والجواب ان هذا يفهم بالذوق حيث لم يقل الحمد للمنعم لان ان تعليق امر باسم يدل
على منشائية مدلوله وذكر وصف الانعام محمودا عليه بعد افادة الاستحقاق الذاتي لا يفوت
ولا يغير على ان لفظ الله تعالى لما دل على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر فى
ذكر الذات بهذه الصفات فى ضمن هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعليق به فى حكم التعليق
بالمشتق الدال على منشائية جميع الصفات وقوله بل انما تعرض اضراب عن المقدر كان
سائلا سال بان هذا الايهام لا يضر اذ الاختصاص ثابت فى نفس الامر ولهذا تعرض المص
لصفة الانعام فقال ليس الامر كذلك بل انما تعرض له وههنا بحث آخر وهو ان الاستحقاق
الذاتي

هو الاستحقاق بجميع الاوصاف كما اشار اليه السيد في حواشي الكشاف فقد اندرج فيه
الاستحقاق بصفة الانعام فلم افرده بالذكر واجيب بان ذلك كالتصريح بانه اوحى
الواجب لما تقرر عندهم واشتهر من ان شكر المنعم واجب عقلا او شرعا فتامل ويمكن
ان يجاب بان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف الذاتية فانها لما لم يكن
غير الذات اعطيت حكمها فلا يندرج الاستحقاق بصفة الانعام على ان الاستحقاق بجميع
الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد ظاهرا فذكر الانعام تصريحا بالاستحقاق الوصفي
تنبيها على ان كل صفة من صفاته تعالى مستقل بافادة الاستحقاق هذا وقد يقال المراد بالاستحقاق
الذاتي انه اذا قطع النظر عن غير الذات كان مستحقا بجميع التعظيمات ولا شك ان
الله تعالى يستحق التعظيم لذاته لان المعبودية وصف مقتضى ذاته كوجوده ولزوم
تعلق الحمد بالفواضل والفضايل لا يقتضي ان لا يستحق المعبود لذاته اذ يجوز ان يكون
الفاعل مستحقا لذاته ان يعظم على فعله فتدبر وقدم الحمد لاقتضاء المقام
مزيد اهتمام به سياتي فى تقديم المسند اليه انك تعمد الى اسم فتقدمه تارة وتجعله مسندا اليه
وتؤخره اخرى فتجعله فاعلا كل ذلك يستدعي نكتة ولا حاجة فى ذلك الى اعتبار انه مؤخر
فى الاصل او مقدم فسواء اعتبر الحمد مؤخرا فى الاصل بان يكون التقدير احمد الله حمدا
او مقدما بان يكون احمد حمدا لله يستقيم بيان النكتة فلا وجه لاستصعاب بان
النكتة انما هى للعدول عن موضعه لا للتقدم والحمد قار فيه لانه مبتدا ثم انه لم يرد باقتضاء
المقام ما هو المصطلح فى هذا الفن اذ الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو حال اقتضى تقديم الحمد
ومقتضى الحال هو التقديم بل اراد ان هذا المقام الذي هو مفتتح تاليفه يقتضي مقاما
بشان الحمد واراد بقوله مزيد اهتمام به ان الاهتمام العارض للحمد بمعونة المقام اولى
بالرعاية

ق

من الاهتمام الثابت للاسم الزائد على اهتمام غيره في نفسه لان البلاغة في الكلام عبارة
عن مطابقته لمقتضى المقام مع فصاحته لكن فيه بحث وهو انه يشكل بقوله تعالى
فلله الحمد رب السموات الآية وقوله تعالى وله الحمد في السموات والارض وقوله تعالى
في سورة التغابن له الملك وله الحمد الى غير ذلك حيث قدم اسم الله تعالى على الحمد في هذه الآيات
مع ان المقام مقام حمد والجواب منع ان المقام في الآي المذكورة مقام الحمد بل مقام بيان
احقاقه تعالى واختصاصه بالحمد كما اشير اليه في الكشاف وهذا يقتضي تقديم الظرف كما لا يخفى
وسيجيء ان صاحب الكشاف اشار الى دفع ما يتوهم من ان في تقديم الحمد فوات التخصيص
المقصود في هذا المقام ويؤيده تصريح صاحب الكشاف في سورة التغابن بانه قدم الظرفين
في قوله تعالى له الملك وله الحمد ليدل على الاختصاص فما ذكر من اقتضاء المقام تقديم الحمد
معارض بفوات الحصر المطلوب فيه وحاصل الدفع ان اقتضاء المقام منضم مع تصريح صاحب
الكشاف بوجود الاختصاص في الحمد لله كما في لله الحمد فلا مانع من التقديم مع وجود
المقتضي ان قلت فما وجه ما ذكره في سورة التغابن قلت عبارة هناك بتقديمهما وقد
عرفت النكتة في اختيار التخصيص الحاصل بالتقديم فلا تغفل فان قلت لا وجه لاعتبار
التخصيص فيما نحن فيه لما يجيء من ان المخاطب بالجملة القصرية يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا
بصواب وخطاء والمخاطب ههنا هو الله تعالى كما ذكرت فيما سبق قلت الوجوب المذكور
في القصر الاضافي دون الحقيقي والقصر فيما نحن فيه حقيقي وليس ادعائيا ونظيره اياك
نعبد ... بان فيه اي في الحمد لله بتقديم الحمد وهذا يغني الحاجة الى ما ذكره هو
المناسب لكلام العلامة حيث قال اجراء صفات الربوبية والانعام بجلايل النعم
ودقايقها والملك على الله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وانه به حقيق في قوله الحمد لله

دليل

وان علت ما يعني التعريف فيه قلت هو تعريف الجنس ... ارسلها العراك وهو ... الى ما يعرفه كل احد من ان الحمد ما هو
والعراك ما هو من بين اجناس الافعال والاستغراق الذي يتوهمه كثير من الناس وهم منهم كشاف في سورة الفاتحة ٢٠٦

دليل على ان من صفته لم يكن احد احق منه بالحمد والثناء عليه بما هو اهله وبهذا يظهر
اي بتصريح صاحب الكشاف بان في الحمد لله دلالة على اختصاص جنس الحمد بالله تعالى يظهر ان ليس
نفيه الاستغراق بناء على انه مناف لمذهب الاعتزال كما ذهب اليه الكثير من شراح الكشاف
اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد فلا فرق بينهما في انهما ينافيان بحسب الظاهر
قاعدة خلق الاعمال وكل منهما يقبل تأويلا يندفع به تلك المنافاة كما ذكره الفاضل
المحشي فلا ترجيح لاختيار احدهما على الآخر من هذا الوجه نعم بينهما فرق من حيث ان منافاة
اختصاص الافراد لتلك القاعدة ذاتية ومنافاة اختصاص الجنس بواسطة استلزامه
لاختصاص الافراد لكن بهذا القدر من الفرق لا يتجه اختيار احدهما والحكم بان الآخر
وهم كما لا يخفى على الفطن فان قلت لعل كثيرا من الناس الذين عللوا اختيار الجنس و
الاستغراق بما ذكر حملوا تعريف الجنس المذكور في الكشاف على العهد الذهني الذي هو من فروع
كما هو الظاهر المتبادر من قوله العراك في ارسلها العراك وما ذكره من ابطال التعليل المسبوق
انما يتوجه اذا حمل تعريف الجنس على تعريف الطبيعة من حيث هي قلت لو سلم ان تعريف
الجنس اذا قوبل بالاستغراق قد يراد به العهد الذهني فاختصاص فرد ما ايضا يستلزم
اختصاص جميع الافراد لان معناه ثبوت فرد ما لله تعالى وانتفاؤه عن غيره فيستلزم جميع
الافراد والسر فيه ان المعهود الذهني نكرة في المعنى ومعنى التخصيص يتضمن معنى النفي فيكون
في المعنى كالنكرة الواقعة في سياق النفي فيعم ثم الظاهر ان هذا الكثير من الناس عللوا بما ذكروا
كون الحمد في هذا المقام محمولا على الجنس دون الاستغراق بان حملوا قول صاحب الكشاف فان
قلت ما معنى التعريف في الحمد لله على معنى ما المراد بالتعريف اللامي في الحمد لا طلب بيان
مدلوله الوضعي ونظيره قوله في واولئك هم المفلحون معنى التعريف في المفلحون الدلالة

في ان المتقين هم الناس الذين بلغك انهم يفلحون في الآخرة او على انهم الذين ان حصلت
صفة المفلحين كما فانه اراد بمعنى التعريف ههنا احد سوره حيث ردوه بين العهد
وغيره ويجي تصريح الشارح والفاضل الحشي بان المعنى الثاني الذي ذكره من فروع التعريف
الجنسي وحمل كلام الكشاف في على ما ذكر هو المناسب لكونه بيان مراد المقام لا بيان مجرد مؤدى
اللام وانما قلت الظ هذا اذ لو حمل على انهم عللوا بذلك كون مدلول اللام بحسب الوضع الجنس
دون الاستغراق للانهم حمل كلام الكشاف في على اثبات اللغة بالرأي وهو مستبعد من تلك
الفحول على ان نفي كون الاستغراق مدلول اللام بناء على جره منافاته لمذهب الاعتزال
بعيد كل البعد اذ المنافي له ارادة الاستغراق ولا اشكال ان وضع لفظ لمعنى لا يقتضي ارادة
ذلك المعنى منه في كل مقام واذا ثبت ان التعليل الذي ذكره كثير من الناس مسوق لبيان
كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق فظهر ان باقي الوجوه المذكورة ههنا
ايضا مسوق لذلك لسبلاية سابق الكلام ولاحقه على ان الشارح رد في شرح الكشاف في
الوجهين الاولين باشعارهما بكون اللام للاستغراق في الحمد عند الزمخشري مع بطلانه
ولم يورد الوجه الثالث هناك ولم يرد عليهما ههنا ما ذكره هناك وذكر الوجه الثالث وسماه
اولى مع انه يرد عليه ورودا ظاهرا ما اورده هناك على الوجهين الاولين فلو كان مسوقا
لبيان ان مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق لا لبيان كون الحمد محمولا في
المقام على الجنس دون الاستغراق لكان اختياره وتسميته اولى في غاية البعد فعلى هذا ينبغي
ان يشرح كلامه واورد على الشارح ما اورد فان قلت من اين يفهم منع صاحب الكشاف
كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق قلت من قوله وهو تعريف الجنس لان
اطلاق تعريف الجنس على الاستغراق وان وقع في بعض المواضع الا ان الاصطلاح منعقد

على



على تخصيص اسم تعريف الجنس وتعريف الطبيعة على الاشارة الى تعريف الحقيقة من حيث هي هي
وصاحب الكشاف جار ههنا على الاصطلاح المذكور بقرينة ذكر الاستغراق ههنا في مقابلته واما
ما ذكره الفاضل الحشي من ان الدال على ذلك انه صرح بالجنس في الموضعين ولم يتعرض لانضمام
الاستغراق نفيه بفيشق اما اولا فلانه صرح بالجنس في سورة العصر ولم يتعرض لانضمام الاستغراق
اصلا مع انه لم يجعل دليلا على نفي الاستغراق بل صرحوا بان الاستغراق فان قلت الاستثناء
قرينة قوية ظاهرة على ارادة الاستغراق فاكتفى به ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ولا كذلك
شيوع ارادة الاستغراق في المقامات الخطابية قلت ادعاء كون قرينة الاستغراق اصلا
لا يدل على اقتصار في معنى الحمد على الجنس من حيث هو اذ يجوز ان يكون ذكر للاشارة الى
احتمال الامرين الجنس من حيث هو والجنس من حيث وجوده في ضمن جميع افراده وكذا
الحال في قوله اختصاص الحمد دون ان يقول اختصاص الحامد بقي ههنا بحث ذكره جدنا شمس
الملة والدين الفناري في تفسير الفاتحة حاصله ان الحمل على اختصاص الجنس لا ينافي مذهب
الاعتزال بخلاف الحمل على الاستغراق فانه ينافيه وذلك لان اختصاص الحمد الذي ذكره صاحب
الكشاف مستفاد من لام لله على ما هو المختار وهو الاختصاص في الاثبات لا الثبوت كما عرف
واثبات الجنس للمذكور لا الغير لا ينافي ثبوته للغير ولو عند المثبت ولذلك قال السكاكي وقد
يكون الخبر عام النسبة والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد جاء وعمرو ذهب وهذا بخلاف اثبات
جميع الافراد للمذكور فانه ينافي ثبوت شيء ههنا للغير المذكور عند المثبت هذا كلامه وانت
خبير بان صاحب الكشاف قال بالاختصاص الثبوتي في سورة التغابن وغيره بل الظاهر ان مراده
بالاختصاص في قوله ههنا بعد الدلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق الثبوتي فلا ينافي
الاستغراق سواء حمل الاختصاص على الثبوتي او الاثباتي مذهبه الا ان يقال قوله بالاختصاص
الثبوتي

مبنى على التاويل ولا ضرورة ههنا مع اظهار من نبه وارادة التعلق فيه مناسب لا وايل كتابه
الآبى انه صدره فيما نقل عنه بقوله الحمد لله خالق القرآن ثم عين الى انزل لوجوه ذكره الفاضل
المحشى فى شرحه والله اعلم والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبوت اورد عليه ان
الجملة الاسمية وان دلت على الدوام الآن التى خبرها ظرف غير ظاهرة الدلالة عليه اما ان قدر
الظرف بالفعل فظاهر لان الجملة حينئذ فعلية نحو قوله تعالى الله يستهزئ بهم على ما ذكره
التجدد واما ان قدر باسم الفاعل فلانه يجئ للحدوث بقرينة عمله فى الظرف فيكون فى حكم
الفعل والجواب ان المفيد ههنا للثبات هو الاسمية بقرينة العدول والاسمية التى خبرها
فعلية انما يفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه على ان
لنا ان نقدر اسم الفاعل ونمنع كونه للحدوث ونقول يكفى للعملية الظرف رائحة الفعل
فيعمل فيه الفاعل بمعنى الثبوت ايضا وقد نص ان رح فى اواخر الباب الثالث على ان زيد فى
الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل وهو مختار الشريح فيها ذكره
من وقيل انه يقال المناسب لمقام الحمد على نعم الله تعالى المتجددة علينا يوما فيوما ان
يقال نحمد الله فيفيد تجدد صدور حمدنا وتعلقه به على الاستغراق شى الثبت ويمكن
ان يقال انه والتحقيق ان الثناء فى حينه رحمه الله جاز
ملاحظ وعليه فان كان من الامور متابعته فالمناسب ان الجملة الاسمية كما فى
سورة الفاتحة فان الربوبية صفة للذات فهذا اخبر بالاسمية والا فالفعلية صرح بعض
الافاضل والفعل لا يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه
على الاستغراق لعدم وجود زيد وقد تناسب غير منوب عنه فى زيادة وان جاز قصوره
فلا يرد وهو لان المصدر فى بيته وزيادة وهذا بحث وهو ان المحققين قد حقوا به

فر



قد يقصد فى المقامات الخطابية مثل قولنا فلان يعطى الالاف للاستغراق كما يجئ فى احوال متعلقات
الفعل فلم لا يجوز ان يكون الفعل الذى ناب عنه المصدر من ذلك القبيل ففيه نظر لان
النايب مناب الفعل الخ يريد ان المصدر المنكر كاف فى نيابة الفعل فيجوز ان يكون تعريفه لزيادة
معنى هو الاستغراق فى العبارة مساهلة ولم يرد ان المصدر المعرف لا ينوب مناب الفعل حتى
يرد عليه انه قد ينوب عنه ايضا كما فى قراءة الحمد لله بالنصب واجيب عن هذا النظر بان فى الاستدلال
مقدمة مطوية قائلة واللام وضع للاشارة الى مدلول مدخوله كما ذكرت فى الوجه الذى افاده
وانت خبير بان مراد المعترض عدم ثبوت المدعى بما ذكر فى الاستدلال فاثباته بضم مقدمة
اخرى تسليم لاعتراضه فى التحقيق وعند خفاء قرائن الاستغراق اراد بقرينة الاستغراق
ههنا القرينة المجوزة له لا المرجحة والا لكان المعنى الجنس هو الشايع فى الاستعمال مطلقا
اى سواء وجد القرينة المرجحة للاستغراق او انعدمت كما لا يخفى على الذوق السليم ولا يخفى عدم
استقامة واعلم ان مبنى الكلام ههنا على مذهب صاحب الكشاف لان الشارح رح بصدد توجيه كلامه
وقد صرح فى المفصل فايدة اللام فى التعريف والتعريف فى العهد والجنس فلا ينافى ما ذكره
فى التلويح من تقدم الاستغراق على الجنس عند المحققين ولا يقدح فيه ما ذكره الاصوليون
من ان الحمل على الجنس فى نحو والله لا ازوج النساء مبنى على امتناع الحمل على الكل وانه لو نوى
الكل يصدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه ولا ما ذكره صاحب الانصاف من ان اللام ظاهر
فى العموم بدليل استعماله فيه من غير قرينة وتوقف العهد والجنس عليها او على ان اللام
لا يفيد سوى التعريف الخ خلاصته ان الاستغراق لا يستفاد من نفس اللفظ وهذا كما تقرر
بان الحمل عليه يحتاج الى الاستعانة بالخارج فليس بين هذا الوجه وبين ما ذكره الفاضل
المحشى بقوله والسبب فى اختياره الجنس حمل اللفظ على الجنس وعلى اختصاصه بالله تعالى

لا يحتاج فيهما الى الاستعانة بالمقام كبير تفاوت فلا وجه لاختيار احدهما ورد الآخر فان قلت
فقد ضم الفاضل الشريف الحنفي الى هذا الوجه قوله مع ان اختصاص الجنس يقوم مقام اختصاص جميع
الافراد وكلام الشارح خلو عن ذلك فلم هذا رده قلت قد اشار فيما سبق بقوله وبهذا يظهر
لما هذا القيام فلعله اكتفى عن ذكره هاهنا بما اشار اليه سابقا على انه لا فائدة يعتد بها في ذكر قوله
وعلى اختصاصه بالله سبحانه لان المفيد لذلك الاختصاص على ما صرح به نفسه في احوال المسند
هو اللام الجارة الاختصاصية وتلك الافادة لا تتفاوت حالها في الجنس والاستغراق بقي هاهنا بحثان
الاول ان الدليل المروي عن صاحب الكشاف الذي نقله الشارح بقوله او على ان اللام لا
منقوض اجمالا لتخلف الحكم عنه في صورة العهد الخارجي مع انه من معاني اللام عنده كما صرح
في المفصل اذ يقال اللام لا يدل الا على التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه وهو نفس الحقيقة اي
الفرد المنتشر فاذا لا يكون ثم عهد خارجي لا يقال هنالك وضع آخر للمجموع بازاء المعهود لانا نقول
فلا يتجه بالدليل المذكور وحده عدم كون اللام للجنس بل ينبغي ان يتعرض لعدم الوضع في المجموع
بازاء الافراد فان ذلك معلوم لا يحتاج الى البيان قلت فكذا المقدمة المطوية في التعليل التي
لم اشرت اليها هنالك البحث الثاني ان المفهوم من كلامهم ان الحقيقة والاستغراق لا يجتمعان
في مقام واحد بحسب اقتضاء ظاهر الحال لانهم ذكروا ان المعرف باللام اذا لم يكن حصة من
الماهية معهودة فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الافراد
حمل على الحقيقة وان كان حمل على الاستغراق او العهد الذهني فظهر منه ان ارادة الطبيعة
انما يجوز اذا لم يكن المقام مقام ارادة الحقيقة من حيث الوجود فمقام الحمد اما ان لا يكون
هذا المقام فيلزم الحمل على الجنس لاجل هذا ولا يكون امر اعتبار الاستغراق وان كان
فلا وجه لقصد الجنس فضلا عن ان يرجح بعدم الاحتياج الى الاستعانة بالمقام ويمكن





ان يوجه اختيار الجنس بان يقال المقام مقام ارادة الطبيعة من حيث الوجود نظرا الى
الظاهر لكن قصد الجنس على خلاف مقتضى الظاهر رمزا الى ان الثبوت على وجه الاختصاص مقتضى
طبيعة الحمد اللازم وجوده مع ان فيه دلالة على اختصاص جميع الافراد قوله عاما انه الظاهر
انه ظرف مستقر خبر بعد خبر لينظر تحقق الاستحقاقين لا لغو متعلق بالحمد فصل بينه وبين عامله
تنبيها على ان الاستحقاق الذاتي اقدم من الوصفي كما قيل قوله فقد نفسق وجه التفسق
اما ارتكاب ما لا يجوز عند المحققين وان جوزه البعض كما في الوجه الاول فان حذف المبدل
لا يجوز في غير الاستثناء عند الجمهور صرح به ابن الحاجب لفوات ما هو المقصود اعني التوطئة
والتمهيد واما ارتكاب ما لا يحسن كما في الوجهين الاخيرين فان الرفع والنصب على المدح
وان كانا طبيعيين في نفسهما لكنه لا لطف لبيان ما علم بما لم نعلم من حكا وهاهنا وجه آخر الاول
ان ينزل الفعل اعني علم منزلة المصدر عطفا على الموصول وذلك لان الفعل يدل على الحدث
والزمان وقد جرى في بعض المواضع لاحدهما لوليه مجازا الثاني ان يكون ما لم نعلم تفسيرا
للضمير المبهم المحذوف الثالث ان يكون من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر العائد الى الموصول
كل ذلك تعسف اما الاول فلغاية ندرته وايضا الاصل الحقيقة فما لم يتعذر لا يصار الى المجاز واما
الثاني فلعدم جواز حذف الضمير المبهم بمثل ما ذكرنا عدم جواز حذف المبدل منه واما الثالث
فلكونه خلاف الظاهر مع عدم اشتماله على نكتة سوية قوله امكن من مكن بالضم مكانة
اخذ مكانا يريد ان الحمد على صفة المنعم اشد تمكنا في القلب كما دل عليه تقريره واما الحمد على
النعم ففي سبيل التجوز بناء على انها اثر تلك الصفة قوله لقصور العبارة عن الاحاطة
ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء فمجموع الامرين علة واحدة لحذف مفعول الالهام
وتقريرها ان التعرض للمفعول اما على سبيل الشمول تفصيلا او اجمالا واما بطريق التوضيح

للبعض فالجزء الاول ناظر من العلة الى الاول والثاني الى الثاني ثم ان قصور العبارة عن الاحاطة
بالمنعم به كله اعم من ان يكون حقيقة كما في التفصيل وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها او ادعاء
كما في الاجمال وانما اخره في المختصر لفظ الابهام المراد به الاشعار اذ الوهم احد اقسام مطلق الشعور
والادراك ايماء اي اعتبار القصد الى الخواص والمزايا على ما تقرر عندهم فمؤدى ما في الشرحين
واحد وتقديم المخالفة وهم ثم ان حمد اختصاصه فيه وجهان اي اختصاص الانعام بشيء دون
اخر او اختصاص الحمد على انعام دون اخر ولا يقدح في التوهم افادة تعليق الحمد على اسم الذات
الاستحقاق بجميع الاوصاف المذكورة فافهم وقوله دون شيء معناه متجاوزا شيئا اخر ويجيء
تحقيقه في بحث القصر (قوله) وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن الظاهر ان يكون منع
العلة ايضا مع قوله لقصور العبارة عن الاحاطة به علة واحدة لمطلق الحذف فيكون هي
ايضا علة عدم التعرض للبعض اما جعل علة مستقلة له فيرد عليه ان ذهاب نفس السامع الى
ما ذكر يحصل في صورة ذكره بلفظ العموم ويجوز ان يجعل الحذف لمجرد الاختصار هذا
ولك ان تقول نزل انعم منزلة اللازم بقطع النظر عن تعلقه بالمفعول بواسطة ليفيد
بواسطة خطابية المقام انتساب فعل الانعام الى الله تعالى على وجه العموم في افراد ذلك الفعل
فيكون متعلقا على جميع الانعامات ويمكن ان يكون مراد الشارح هذا فتدبر (قوله)
ثم انه صرح ببعض النعم اه شروع في شرح قول المص وعلم الى قوله فصل الخطاب فبين اولا
على الاجمال ثم نزل الجزاء على التفصيل حيث قال فقوله وعلمك وثم للترتيب في الاخبار كما
يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس يراد ثم اخبرك ان الذي صنعت امس اعجب
او للتراخي في الرتبة فان رتبة تفصيل تلك النعم متباعدة عن رتبة اجمال مطلقها وسيجيء في
مباحث الفصل والوصل زيادة تفصيل لهذا ثم ان المراد بالتصريح التعرض مطلقا بقرينة ذكره

في



في مقابلة عدم التعرض بالمنعم به ولفظ الاشارة في الموضعين فيما بعد وببعض النعم نعمة البيان
ونعمة القوانين الشرعية ونعمة بعث الرسول المقنن لها ونعمة المعجزة المصدقة لدعواه
وتلك النعم بعينها هي الاصول واشار اليه بالايماء اي الاصول الايماء اليها من حيث انها اصول
(قوله) الايماء اي مجموع النعم المذكورة لا يقتضي الايماء الى كل واحد منها فانه اذا كان بعض
تلك النعم مصرحا به والبعض مومى اليه يصدق على المجموع من حيث هو مجموع انه مومى اليه وليس
ذلك باعتبار التغليب كما لا يخفى ويجوز ان يراد ببعض النعم نعمة البيان بان يجعل الابهام
للتعظيم ثم التكلف في كون التصريح وحده ايماء الى تلك الاصول مما لا يليق [illegible]
الشارح اصالة تلك النعم ثم تنزيل كلام المص عليه واحدا بعد واحد منتهيا الى الدعاء لمو
لى الرسول ثم تغير الاسلوب فيه تنبيها على ان اصالة هذا وتلك ليست كاصالة تلك النعم
صريح في خلافه (قوله) يتعاونون استيناف جوابا لسؤال مقدر وهو ان يقال ما يفعلون
في هذا الاجتماع ويمكن ان يكون حالا من ضمير اجتماعه مع بني نوعه والاول اقرب
وفي الكتابة مشقة يعني يمكن ان يخلق الله تعالى علما ضروريا في كل احد بحيث يعلم دلالة كل
لفظ على معناه من غير توسط الالفاظ الا ان في الكتابة مشقة لاحتياجها الى ادوات
يعسر حضورها في جميع الاوقات وايضا الكتابة باقية بعد انقضاء حاجة الاعلام فقد
يلزم ان يطلع على المراد من لا يراد اطلاعه عليه (قوله) وهو المنطق الفصيح المعرب عما في
الضمير الفصيح اما بمعنى الناطق فلا ميل له او بمعنى المظهر فالمعرب مغن عنه او بمعنى الخالص من
اللكنة فالاظهر تركه ايضا اذ المراد بالبيان هنا ما يتميز به نوع الانسان وهو على الكل
فيحمل بالمعنى المذكور ولعله اراد به معنى المظهر وجعل المعرب تفسيرا له (قوله) ثم ان
الاجتماع شروع في بيان اصلية نعمة القوانين ونعمة البعثة والمعجزات لينزل عليه ما ذكر

في الاصل الصلوة وليتبين المناسبة بين ما ذكر في الصلوة وبين ما ذكر في الحمد قوله يتفق الجميع خبر عليه يرجع الى المعاملة والعدل باعتبار ما ذكر او الى العدل فقط قوله لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة انما قال يتناول بالافراد مع ان مرجع الضمير المعاملة والعدل اما باعتبار ما ذكر او باعتبار كل واحد وكذا الكلام في قوله بل لا بد لها حيث لم يقل لهما وقيل في الافراد ملاحظة تقييد المعاملة بالعدل ثم ان النحاة قد منعوا من تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء كانهم جعلوه بمعنى المغاير قوله بل لا بد لهما من قوانين كلية اي لا فراق منهما من قولهم بد يبد بدا اي فرق والتبديد التفريق وبتلد اي التفرق او لا عوض منهما من البد وهو العوض ثم الجار والمجرور اعني لهما متعلق بالمنفي اعني بد على قول البغداديين حيث اجازوا لا طالع جبلا بترك تنوين الاسم المنون اجراء له مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب وخرجوا على ذلك قوله عم لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت والبصريون اوجبوا في مثله تنوين الاسم لكونه مضارعا للمضاف معربا مثل لا خيرا من زيد وجعلوا متعلق الظرف فيما بني الاسم فيه على الفتح كما في ما نحن فيه محذوفا هو خبر المبتداء اي لا بد ثابت لهما وقوله من قوانين خبر مبتداء محذوف اي البد المنفي من قوانين كلية ومن الجملة الاسمية التبيينية لا على لهما لانها مستأنفة لفظا ويجوز ان يكون من قوانين متعلق بما دل عليه لا بد اي لا بد من قوانين وقد اشار الشريف في اواخر بيان اعتقاد الى ان الظرف في مثله خبر لا حيث قال في قوله لا تلق لات لقد ان لا شارة ليس معمولا للتلق والا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا فتأمل وقس على ما ذكر نظاير هذا التركيب قوله وهي المعجزات المعجزة امر خارق للعادة اظهره الله تعالى على يد مدعي النبوة تصديقا له في دعواه وهو كما يسمى معجزة

باعتبار



باعتبار اعجازه يسمى آية باعتبار كونه علامة دالة على صدق المدعي قوله واعلى معجزات نبينا هو القرآن اما انه معجزة فلما ذكر في الكتب الكلامية واما انه اعلى فلانه مفتاح ينفتح به باب الشريعة المشتملة على السعادة في النشاتين ولانه باق على وجه كل زمان دائر من بين الكتب على كل لسان بكل مكان وفي بعض النسخ واعلى معجزات النبي على ان يكون اللام للعهد او الاستغراق وقوله الفارق بين الحق والباطل ايماء الى ان قوله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة قوله من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال تنبيها على جلالة نعمة البيان البراعة مصدر برع الرجل اذا فاق اصحابه والاستهلال اول صوت الصبي ثم استعير لاول كل شيء فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوي تفوق الابتداء وفي الاصطلاح كون الابتداء مناسبا للمقصود وهو في التحقيق سبب لتفوق الابتداء لكنه سمي باسم المسبب تنبيها على كمال السببية ثم البراعة ههنا اما باعتبار ان الفنون المشروع فيها يتعلق بالبيان بالمعنى المراد ههنا ومن المنطق المعرب عما في الضمير او باعتبار انها تدرك البيان المذكور ههنا في الاسم كما يجيء وان اختلف البيانان في المعنى وهذا القدر يكفي لبراعة الاستهلال واعلم ان عطف الخاص على العام يشتمل على مزيد افراده بالذكر بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق العطف والمنبه على جلالة نعمة البيان هو الاول ههنا لما ذكر الشارح في اواسط الباب الثامن من ان ذكر الخاص بعد العام انما يكون تنبيها على فضله ومزيته اذا كان ذلك الذكر بطريق العطف دون الوصف او الابدال ثم كون افراد الخاص بعد العام مشعرا بجلالته باعتبار انه يومي الى ان الخاص بلغ في الشرف والكمال الى حيث ترفع عن الدخول تحت العام قوله كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان حيث خصه بالذكر من بين النعم الواصلة الى الانسان بعد خلقه وايضا ذكره

على احد مفعوليه كيف وقد وقع الاختصار

في اوايل السورة المشتملة على النقل والنعم وقرنه بتعليم القرآن وخلق الانسان وهما نعمتان
جليلتان والظرف في اليه راجع الى الجلالة باعتبار انه بمعنى الشرف او انه مؤول بان مع
القول ق‍ ـه مالم نعلم مفعول ثان لعلم والاول محذوف اي علمنا ولا ضير في ذلك اذ ليس
علم من افعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار عليه نحو قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمتنا ولو كان
من افعال القلوب لكان مفعوله الاول عين الثاني اذ هي من دواخل المبتداء والخبر فظهر ان
القول بان الاختصار وقع على كلا المفعولين وان علم منزل منزلة اللازم ومن البيان
متعلق به ومالم نعلم بدل منه بدل البعض من الكل تكلف مستغنى عنه ثم ان التفريع على علم
وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم تنصيص على ان الله تعالى نقلنا من ظلمة
الجهل الى نور العلم ولله المنة ولرسوله ولدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكر ما نسي
يجوز كما سبق مثله وعن الشارح ره ان المراد مالم تكن نعلم باجتهادنا وقوانا
حين من نطق وانما اختار حين من نطق على ساير الصفات الماد وحة لعدم لتناسب ما ذكر
في الحمد من التعرض لنعمة البيان واختار النطق عن القول لئلا يحتاج الى ان يقال انه
عام خص منه البعض وهو الله تعالى وفيه ايماء الى قوله تعالى وما ينطق عن الهوى ق‍ ـه
للشارع المتقن للقوانين اشار به بتوصيف الشارع بما ذكر الى سبب الدعاء له وايضا
لما كان هو واسطة في وصول نعمة الاسلام الينا مع ما في الدعاء له من المثوبات الموعودة
كان الدعاء له تلو الثناء على الله تعالى ق‍ ـه على ما فترة لكن في ايماء الى ان هنا معنى
آخر وقد مر في شرح الديباجة قيل الانسب ان يكون المراد بمن نطق بالصواب الانبياء
عم وبمن اوتي الحكمة وفصل الخطاب الرسل صلوات الله عليهم فان النبي هو الانسان المبعوث
الى الخلق عموما او خصوصا بملاحظة معنى الانباء عن الله واحكامه والرسول هو الانسان

الا



المبعوث بملاحظة ارسال اليهم مؤيدا بالمعجزة ومعه كتاب مشتمل على الحكمة وهذا مبنى على اشتراط
الكتاب مع الرسول كما هو المشهور وان نوقش فيه بان عدد الرسل يزيد على عدد الكتب
فتامل ق‍ ـه ولفظا او حي ‌ك اما دلالته على انه ليس من عند نفسه فظاهر واما دلالته على
انه من عند ربه فبملاحظة ان ايتاء الحكمة لا يصلح الا من الله تعالى فكان قوله ومن كر الفا
لان هذا الفعل لا يصلح الا لله مستغنى عنه اللهم الا ان يجعل توضيحا للسابقة ق‍ ـه
اشارة الى المعجزة اراد بالمعجزة المشار اليها القرآن فاللام للعهد والاشارة اليه بطريق
تناول فصل الخطاب لا ياه وصدقه عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة
كما يتبادر اليه الاوهام من ظاهر الدليل لان المراد به هنا اما الكتب المنزلة على الرسل عم
والقول بالاعجاز في غير القرآن هنا غير ظاهر لتصريحهم بان باقي الكتب ليست منزلة
للاعجاز واما ما يعمها وسنتهم القولية فالامر اظهر ق‍ ـه ففصل الخطاب البين من الكلام
اعلم انه نقل الكلام البين كما قال في المختصر لخطاب المفصول رمزا الى ان اضافة الصفة الى
الموصوف بمعنى من البيانية ق‍ ـه يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه اي يعلم لانه
روعي فيه جميع ما لا بد في الافهام فالتبين هنا بمعنى العلم والفهم ولذا عدي بنفسه واما الكل
بمعنى الظهور فهو لازم واعترض عليه بان فصل الخطاب بهذا المعنى كيف يتناول القرآن
وفيه من المتشابهات ما لا يتبينها من يخاطب بها وتلتبس عليه واجيب بان المراد به ما هو
المراد بقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه ويجي تحقيقه في مباحث اخراج الكلام على خلاف
مقتضى الظ وقيل معناه ان خطابه خالص عما يوجب الابهام وصعوبة فهم المرام مما يخل
بفصاحة الكلمة والكلام ق‍ ـه او بمعنى فاصل قيل ابقاء الفصل على معناه الحقيقي
الذي هو التميز او التمييز ووصف الخطاب به على طريق المبالغة كما في رجل عدل انسب بما عليه

اءمة المعاني جا مانص عليه الشيخ عبد القاهر في قوله اغاني اقبال وادبار وتجب لان الفصل اذا بقي على معناه الحقيقي كان مضافا الى معموله الذي هو له فلا يحسن جعل تلك النسبة مجازا عقليا وما سينقل من الشيخ في نسبة المصدر الى ما تقدمه مما هو له لا فيما اضيف اليه الاتري انك لو قلت انجاني عدل السلطان ولم ترد بالعدل العادل بل ابقيته على معناه كان منسوبا الى ما هو له نسبة حقيقية ولا لطف في جعل تلك النسبة مجازا بل المجاز هو نسبة الانجاء اليه واما اذا قلت انجاني سلطان عدل فاعتبار التجوز في نسبة العدل الى السلطان على طريق المبالغة عين اللطف نعم ابقاء الفصل على حقيقته على ان لا يرتكب تجوز اصلا ليس بعيدا فتدبر قوله اصله اهل قالوا ابدل الهاء همزة ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء ابتداء الفا لم يجئ في موضع آخر حتى يقاس عليه واما قلبها همزة فشايع قوله بدليل اهيل وجه استدلال البصرية ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ولم يسمع في تصغير آل الا اهيل ولو كان اصله غير اهل لسمع تصغيره في الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه بالاشراف لا يستلزم اختصاص استعماله بالتشريف فيجوز قصد تحقير من له خطر او تقليله على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة الى اولي الاخطار العظيمة واما القول بان تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف ذلك فقد بينا فيه بان تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير كما صرحوا به قوله خص استعماله في الاشراف ومن له خطر يريد ان فيه تخصيصين الاول انه لا يضاف الى غير العقلاء فلا يقال آل الاسلام وآل مصر وامثالهما والثاني انه لا يضاف من العقلاء الا الى من له خطر قيل انما ارتكبوا في الآل التغيير اللفظي بتغيير المعنى اذ ارتكبوا التخصيص الاول تحقيقا للملاءمة بين اللفظ والمعنى ولما كان الهاء حرفا ثقيلا لكونه من اقصى الحلق تطرق الى الكلمة بسبب قلبها الى الالف الذي هو حرف خفيف نقص قوي فارتكبوا التخفيف





التاجر لهذا النقص قوله اطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب ورد عليه انه صرح في شرح الكشاف بان اطهار جمع طهر بمعنى طاهر كعدل بمعنى عادل وقال المحقق ان جمع فاعل على افعال لم يثبت كما نص عليه الجوهري حتى قيل ان جمع صاحب صحب وصحاب وصحبة واصحاب جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب كنمر وانمار واما اشهاد المشهور اعني اجناد وانباء اي الذين جنوا على امة الدبار بهم الذين بنو فقد قال الجوهري اظن ان اشهاد جنا وابنا تمنا الا ان يكون مثلا من النوادر على ما جاء في الامثال وقد يقال مراده كون الاطهار جمع طاهر بحسب المعنى لا انه جمع صيغة فلا مخالفة بين كلاميه قوله وصحابته الاخيار الصحابة في الاصل مصدر يقال صحبه صحبة وصحابة اطلق على اصحاب خير الانام ولكنها اخص من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال في اصحاب الرسول عم وخدمه واخذ عنه وهم عند وفاته عم مائة الف واربعة عشر الفا كلهم اهل الرواية عنه عليه وعليهم السلام قوله جمع خير بالتشديد اي صورة او تقديرا بان يكون جمع خير مخفف خير كاموات جمع ميت وهو احتراز عن خير اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه مخفف اخير من وافعل من لا يتصرف فيه لكونه مشابها لفظا ومعنى لافعل التعجب غير المتصرف فيه كما تقرر في النحو قوله اصله مهما يكن من شيء مهما مبتداء ومعناه ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط وخبره فعل الشرط وحده او الجواب وحده او مجموعهما على الاختلاف ويكن تامة بمعنى يوجد وفاعله ضمير راجع الى مهما ومن شيء بيان له وفايدته زيادة البيان والتعميم لا ان من زايدة وشيء فاعل يكن لبقاء المبتداء بلا عايد اذ التقدير مع الاستغناء تكلف لا يصار اليه وقد يقال مهما خبر يكن على انها ناقصة وشيء اسمه ومن زايدة لان الشرط غير موجب عند ابي علي والاول هو الوجه ولذا مال اليه الشارح ثم ان ما ذكر من ان اصل اما مهما يكن الخ مبني على ان يكون مراد سيبويه بقوله اما زيد فمنطلق معناه

مهما يكن من شيء فزيد منطلق انه في الاصل كذلك وقال بعض الافاضل مراد سيبويه بيان المعنى
للبحث وتصوير ان اما يفيد لزوم ما بعد فائها لما قبلها لا انه كان في الاصل كذلك بل الاصل
ان يكن في الدنيا شيء فحذف الشرط وزيد ما وادغمت النون في الميم وفتحت همزة حرف
الشرط والتفصيل مذكور في شرح الرضي قوله بعد الحمد والثناء ينبغي ان يريد بالثناء
الثناء على الرسول عم بذكر الصفات المادحة له في ضمن الصلوة والا لكان المناسب
ان يقول بعد الحمد والصلوة كما في المختصر قوله موقع اسم هو المبتدأ يدل به مهما و
الدليل على اسمية عود الضمير اليه صرح به صاحب الكشاف في قوله تعالى مهما تاتنا به من آية
وقال يجوز تذكير الضمير الراجع اليه وتانيثه حملا على اللفظ والمعنى وزعم ابو علي والسهيلي وابن
يسعون انها تاتي حرفا ايضا ودليلهم مع جوابه مذكور في كتب النحو واعلم ان ما ذكره ههنا
من كون اما واقعا موقع المبتدأ والشرط مخالف لما ذكره في احوال متعلقات الفعل
في تحقيق قوله تعالى واما ثمود فهديناهم الاية حيث قال ثمه فحذف الملزوم الذي هو الشرط
اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام قوله لزمته الفاء اللازمة للشرط غالبا بل
المشهور ان لزوم الفاء لاما كلي لا يحذف عن جوابها الا في ضرورة الشعر كقوله فاما القتال
لا قتال لديكم فقوله غالبا قيد لقوله اللازمة للشرط وانما كان لزومها لاما كليا وان كان
للشرط اكثريا ليدل على تضمنها معنى الشرط بخلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج الى دليل فهذا
اللزوم الكلي في اما تحقق فرعيتها لان في الشرطية ولا يستلزم مزيتها على الاصل وقد
يقال لزومها لاما ايضا اكثري قوله لزم لصوق الاسم اللازم للمبتدأ اللزوم مؤول
بالالتزام اي الزم لصوق الاسم اذ لو بقي على ظاهره لزم ان لا يحذف اللام من المفعول في
اعني قضاء لان الذي هو صفة اللصوق والقضاء من قضيت حقه اي اديته صفة الفا

فلا



فلا يكون فصلا الفاعل الفعل المعلل وهو من جملة الشرط المحذوف على المشهور ثم الظاهر
قوله اللازم مجرور صفة الاسم ولزوم الاسم للمبتدأ لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان
للانسان ويلايم هذا التوجيه قوله وابقاء له بقدر الامكان فان اللازم للمبتدأ ما كان
لنفس كونه اسما كان المناسب ان يكون اللازم لنائبه ايضا كذلك وما لم يمكن لتعيين
حرفيه اما جعل لصوق الاسم اي وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنه اذ ما لا يدرك كله لا يترك
كله وقد يروى مرفوعا صفة للصوق ولصوق الاسم له معنيان احدهما ما الذي ذكرنا
لصوق مفهوم الاسم فاريد بلفظ المعنى الاول وبضميره المستتر في اللازم المعنى الثاني على طريق
الاستخدام واعترض على لزوم لصوق الاسم لاما بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح
وريحان واجاب الشارح في الحواشي بان التقدير فاما المتوفى فالاسم لاصق بها تقديرا واما
الفاضل الرضي فلم يلزمه بل قال انما اللازم اقامة جزء من اجزاء مقام الشرط سواء كان اسما
ام لا قوله ما ظرف بمعنى اذ الا الظاهر ان يقول بمعنى اذ كما قال ابن مالك لانهما مختصان بالماضي
وبالاضافة الى الجملة قوله يليه فعل ماض ان قلت فاين ذلك الفعل في قول الشاعر
اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم قلت سقاؤنا فاعل فعل
محذوف تفسيره وما بعده نسقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل اقول وقوله شم امر من
شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه قوله والوجه
ما تقدم ومعناه ظرف يستعمل استعمال الشرط لانه اذا اتحد معناه بمعنى الاسم كان هو ايضا
اسما فان الاسمية لجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانه اذا كان ظرفا كان عامله
الجواب والواقع في اليوم لا يكون واقعا في امس واجيب بان المعنى لما ثبت اليوم
اكرامك لي امس اكرمتك وهذا مثل قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فان الشرط لا يكون

الا مستقبلا ولكن المعنى ان يثبت اني كنت قلته قوله وعلم توابعها لم يرد به ان المضاف هنا
مقدر عطفا على المضاف السابق اعني علم البلاغة بان يكون لفظ توابعها مرفوعا باقامتها
مقام المضاف في الاعراب كما هو المشهور او مجرورا على ما جوز سيبويه ابقائه على اعرابه
لان توحيد الضمير في به يعرف لا يلائمه بل اراد ان توابعها معطوف على المضاف اليه السابق
اعني البلاغة بان يكون البلاغة على الفنين المخصوصين كالعربية جميع العلوم الادبية
وكالمعاني والبيان ونحو ذلك ويكون علم البلاغة من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم
النحو يلزم الاستخدام في ضمير توابعها وان يكون الاضافة في المعطوف عليه بيانية وفي
المعطوف لامية على ان المشهور وسنذكره الشارح في آخر المقدمة ان علم الفنين علم
البلاغة والتوجيه لما خلا عن شائبة التعسف ان يراد بعلم البلاغة علم له زيادة
اختصاص بالبلاغة وهو المعاني والبيان كما يفهم من قول الشارح في آخر المقدمة
وسموا علمي المعاني والبيان علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها ويكون توابعها
مجرورا معطوفا على البلاغة وافراد العلم المضاف اليهما يكفي في افراد ضمير به وههنا بحث
وهو ان الزمخشري حصر علم الادب في كتابه بقسطاس العروض في اثني عشر قسما على ما اشار
اليه السيد في مفتتح شرحه للمفتاح ولم يعد البديع منها برأسه بل جعله ذيلا لعلمي البلاغة وكذا
السكاكي فلم عد المص فنا برأسه وجعله من الفنين الذين هما الغاية القصوى من العلوم
الادبية في قرن واحد وايضا جعل هذه العلوم الثلاثة من اجل العلوم معللا بان
كشف الاستار عن وجوه الاعجاز بما مع انه لا دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور
على المذهب المنصور وهو ان اعجاز القرآن لكونه في اعلى طبقات البلاغة وايضا لا
دخل البديع في معرفة دقائق اللغة العربية بل النحو اقرب في ذلك منه اذ به يعرف ما



بسمل اسم التفضيل بلام فيطابق ادبني فهو مفرد مذكر او الاضافة في له معنيان اشار الى الاول
وهو الاكثر بقوله ما كان فيه زيادة عليه وشرط دخوله فيه جاز المطابقة والافراد والاقبالج
موصوفه لعدم المشابهة كما امتحان

ما لا بد منه في الافادة والجواب عن الاول ان الحق في يد اصحاب اذ لا يخفى ان البديع له موضوع
متميز من موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم وله غاية متميزة ايضا
فجعله علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه وعن الآخرين ان البديع لما كان تابعا للمعاني
والبيان غلبا عليه في الحكم بالاجلية والادقية واجرى التعليلان على ذلك لانه لم يجعله
اجل جميع العلوم اذ التعليل بمجرد الكشف عن وجوه الاعجاز وكذا بمجرد معرفة دقائق القرآن
في هذا الفن يقتضي اجليته من العلوم العربية التي يتعلق بالنظم من حيث ان لها دخلا في
افادة البلاغة في الجملة قوله بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها الظاهر ان افعل
التفضيل اعني اجل ليس من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة بل من قبيل ما قصد به الزيادة
على المضاف اليه فان قلت يشترط في هذا القسم دخول المضاف في المضاف اليه كما تقرر
في النحو مع اضافة سوى الى ضمير المضاف مانع من هذا الدخول قلت الاظهر لا وجه لاشتراط
الدخول على مذهب الشيخ عبد القاهر وابن السراج والجزولي والطيبي حيث ذهبوا الى
ان الاضافة لفظية بمعنى من الابتدائية اذ لم يبق ح فيه فرق بين افضل القوم وافضل
من القوم وانما وجه على مذهب سيبويه وهو ان الاضافة فيه معنوية بمعنى اللام كما في
القسم الاول المتفق على كون الاضافة فيه محضة بمعناها ولهذا تعرف المضاف اليه
بالاتفاق وفي القسم الثاني بالاختلاف قوله وجعل من هذه الطائفة وفي بعض النسخ
وجعلها على تأويل المرجع بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم الثلثة قوله اذ به يعرف
دقائق العربية اي اللغة العربية وانما ترك ذكر الموصوف ليعلم ان دقائق الفنون
الادبية باسرها يعرف بهذا العلم فيفيد هذا الايهام تفخيما لشأنه قوله واسرارها
قيل الضمير راجع الى الدقائق لان الاصل رجوعه الى المضاف فيما لم يكن لفظ الكل وامثاله

لكونه مقصودًا بالذكر وذكر المضاف بطريق التبعية والسر هو الدقيق ايضا فاسرار الدقايق
يعني دقايق الدقايق كخيار الخيار وعيون العيون ولا شك ان دقايق الدقايق عبارة عما هو
ادق واخفى فيكون تقدير الكلام اذ به يعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي ادق
ولما كان ادقية المعلوم مستلزمة لادقية الطريق الموصل اليه كان علم البلاغة وتوابعهما من ادق
العلوم سرا فاستقام امر التفريع بلا احتياج الى التزام طي مقدمة هي مناط التفريع وهي
ان دقايق العربية ادق دقايق قوله وبه يكشف فقد مرت اشارة الى رجوع الضمير الى
العلوم الثلثة لكنه بطريق التغليب اذ لا دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب
المنصور ثم ان المص قدم في اللف بيان احلية منزلة العلوم على بيان ادقيتها لكونه ادخل في
مدحها واخر في النشر دليل هذه المقدمة اعني قوله وبه يكشف عن دليل المقدمة الاخرى اعني قوله
اذ به يعرف لكون معرفة دقايق العربية واسرارها وسيلة الى ذلك الكشف مقدمة عليه في
الوجود قوله في نظم القرآن حال من وجوه الاعجاز اي من الاعجاز لصحة اقامة المضاف مقام
المضاف اليه بان يقال وبه يكشف عن الاعجاز في نظم القرآن استار فيكون من قوله تعالى و
اتبع ملة ابراهيم حنيفا قال الشارح رح في حاشية الكشاف عند الكلام على هذه الآية حنيفا حال
من المضاف اليه للاطباق على جواز ذلك اذا كان جزءا من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث
يصح قيامه مقامه مثل ابتغوا ابراهيم اذا ابتغوا ملته ورايت هندًا اذا رايت وجهها بخلاف
رايت غلام هند قايمة واختلفوا في عامل مثل هذه الحال فقيل هو معنى الاضافة لما فيها من معنى
الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملهما عامل المضاف
لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور واما اعجبني ضرب زيد الكبار فلا كلام في جوازه وكون
عامله هو المضاف نفسه هذا كلامه وقد اشار بقوله والصحيح الخ الى بطلان القول الاول اذ



اذ لو كان العامل هو معنى الاضافة بالطريق المذكور لم يكن لتخصيص الجواز بما اذا كان المضاف
جزءا او كجزء معنى بل يلزم تجويز وقوع الحال من كل مضاف اليه وهو باطل بل انما يجوز في الصور
الثلث التي ذكرها ابن مالك في الالفية حيث قال ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى
المضاف عمله او كان جزء ما له اضيفا او مثل جزئه فلا تحيفا قوله لان اهله يكشف الاستار
معرفة انه مجاز من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب واعلم ان الدليل قسمان اني يكون وسطه
في حصول التصديق بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه فقط ولمي يفيد مع التصديق
المذكور سبب نسبة المحمول الى الموضوع بالثبوت او السلب في نفس الامر فالاستدلال
بالحمى على تعفن الاخلاط اني وعكسه لمي ولا شك ان اللمي اولى واوفق ومعرفة اعجاز القرآن
بالبرهان اللمي على الوجه المختار وهو ان سبب اعجازه كونه في اعلى مراتب البلاغة انما تحصل
على التحقيق والتفصيل بمعرفة قواعد علم البلاغة وان كان المعرفة المذكورة بالبرهان
الاني حاصلا من علم الكلام فلا اعتبار في حصر كشف الاستار عن وجوه الاعجاز في هذا الفن سواء كان
اللام في قوله لكونه في اعلى مراتب البلاغة متعلقة بالمعرفة او الاعجاز ثم المراد بالاعلى الاعلى النوعي
وهو مرتبة من البلاغة يعجز البشر عن الاتيان بمثل اقصر سورة منه في تلك المرتبة فتتناول
الطرف الاعلى وما يقرب منه فلا يرد ان الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى قوله
ليقتفي اثره اي يتبع النبي عم في طريقته او يتبع طريقة النبي عم فقوله فيفاز نصب عطفا على ليقتفي
او رفع الجزم بفاز قوله فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات اورد عليه
ان الثابت فيما سبق ان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز لا يكون الا بهذا العلم وذا لا يستدعي
كون معلومه الذي هو مسائله من اجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسئلة يحكم فيها على
القرآن بخصوصه بعرض ذاتي بل اقصى ما ثبت ان يكون القرآن من جزئيات موضوعات      مسائله

قوله من اضافة المصدر وهي يفيد الحصر اقول وذلك لما تقرر في موضعه ان اسم الجنس المضاف لما الموحدة من صيغ العموم والعموم في هذا المقام يستلزم الحصر فانه اذا كان كل ضرب في حال القيام لا يصح ان يكون ضرب في غير تلك الحالة والا لم يكن كل ضرب في تلك الحالة لامتناع وجود ضرب واحد بالشخص في حالتين ولذا ما نحن فيه فان كل جلالة اذا كان حاصلا بسبب جلالة المعلوم لا يمكن الجلالة بدونها لامتناع تعدد المحصور في الشيء واحد بالشخص كذا في بعض الحواشي منه

وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع وبالجملة تعليل ترتب قوله فيكون من اجل العلوم على ما قبله بقوله لكون معلومه من اجل المعلومات مشكل جدا فلو اكتفى بحسن الغاية لحسن ولو ادعى ان معلوماته في انفسها من اجل المعلومات لكان كلاما اخر لا مساس له بما نحن فيه اذ ليس الكلام الا في تعليل ترتب المذكور على ما قبله بما ذكر والجواب ان كلام الله تعالى اشرف التراكيب وقد تقرر ان المعلوم اذا كان اشرف كان العلم بحاله اشرف فالعلم بحال القرآن اي باعجازه مع قطع النظر عن الغير اشرف ولا يستفاد هذا العلم عند فقد الذوق الفطري الا بمعرفة مسائل هذا العلم فلا جرم يكون هذا العلم ايضا اشرف فقوله وذا لا يستدعي كون معلومه اي موضوعه وظهر المستفاد من قوله وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع ممنوع ايضا اذ جلالة المسائل اما بوثاقة دلايلها او بتعلقها بمعرفة احوال اشرف الاشياء والثاني موجود هنا لم ثم المراد بالمعلوم في عبارة الشرح ما يعلم من هذا العلم لا المسائل كما توهمه بقرينة افراده على انه يتم الكلام ح ايضا منه وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته للحصر المستفاد من اضافة المصدر على ما سيصرح به الشارح في قوله لمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب اضافي بالقياس الى المبادي فلا بد من حصول جلالة العلم بوثاقة الدلايل كما صرح به على ان افادة اضافة المصدر للحصر ليس بكلي ويجيء الكلام عليه ان شاء الله منه فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره ههنا لان كلام المص مخالف لكلام المفتاح من وجهين لتقرير الاول ان المص حصر سبب معرفة الاعجاز في هذا العلم لان المراد بكشف الاستار عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن معرفة انه معجز كما صرح به الشارح والسكاكي حصره في الذوق اذ لا يخفى ان اسناد الادراك الى الذوق في قوله مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا اسناد الى السبب كما يشير اليه قول الشارح في الجواب ولو بالذوق المكتسب منه والا فالمدرك هو النفس ليس الا وتقرير الثاني ان المص اثبت كشف

القناع



القناع عن وجوه الاعجاز بهذا العلم والسكاكي نفاه عن اصله فدفع الوجه الثاني وادرج فيه دفع الاول وانما قدم الجواب عن الوجه الثاني اهتماما به لان المخالفة الثانية اظهر من الاولى فان المص حصر سبب كشف الاعجاز في هذا العلم والسكاكي حصر مدرك الاعجاز في الذوق ولا مخالفة بينهما ظاهرا الا بوجه انه لو حصر احد مدرك الطيبات في النفس الناطقة وحصر سبب ادراكها في العقل لاستقام كلا الحصرين وانما يظهر المخالفة بملاحظة ان اسناد الادراك الى الذوق اسناد الى السبب كما اشرنا اليه منه ولو بالذوق المكتسب منه الذوق على ما ذكره الشارح في شرح المفتاح قوة ادراكية لها اختصاص بادراك لطايف الكلام ووجوه محاسنه الخفية فان قلت صرح الشارح في تذنيب الباب الرابع بان لو هذه يفيد كون ضد الشرط المذكور اولى بالملزومية للكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء كقولك زيد بخيل ولو كان غنيا فكيف يستقيم هنا قلت بعد تسليم لزوم هذا المعنى في جميع استعمالاتها مضمون الكلام ههنا اختصاص سببية الادراك ولا شك ان هذا الاختصاص الاضافي على تقدير عدم توسط الذوق المكتسب منه بان يدرك بالعلم نفسه فرضا بلا تخلل الذوق اولى كما لا يخفى منه وقد اشير الى هذا اي الى ان وجه الاعجاز يدرك بهذين العلمين لا بغيرهما من العلوم منه لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين الظرف اي اليه لغو متعلق بطريق على قول البغداديين لما فيه من معنى الافضاء والا طول بدل من محل اسم لا لانه مبتداء في الاصل وخبر لا محذوف اي لا طريق موجود او خبر او بدل من الخبر المحذوف على راي من جوز حذف المبدل منه في باب الاستثناء ويمكن ان يكون الظرف مستقرا خبرا والا طول بدلا منه او صفة لاسم لا والا طول على ما ذكر من الوجوه منه لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين المراد من علم الاصول اما اللغة والنحو والصرف او الكلام بناء على انه لا بد منه في تاويل المتشابهات

ورد بالى المحكمات ومو العمدة الكبرى فى معرفة معانى الكلام كما ذكره الفاضلان فى شرحيهما
للمفتاح فالبعدية على الاول زمانية اى بعد حصول علم الاصول والاحاطة به وعلى الثانى
رتبية منزلية ثم ان قوله اكشف يروى مرفوعا ومنصوبا ووجه الاعراب ظاهر مما سبق واعترض
على الشارح بان فى نقل قوله لا علم بعد علم الاصول كذا اختلالا وفى المنقول اشكالا اما الاول
فلان عبارة المفتاح هكذا لا علم فى باب التفسير بعد علم الاصول اقرأ منهما على المرء لمراد
الله تعالى من كلامه ولا اعون على تعاطى تاويل متشابهاته ولا انفع فى درك لطايف
نكته واسراره ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازه وقد ذكروا ان الظرفين اعنى فى باب التفسير
وبعد علم الاصول متعلقان باقرأ اى اعون وانفع على معنى لا علم انفع منهما فى التفسير بعد
علم الاصول وجوزوا ان يتعلقا بمعنى النفى المستفاد من لا علم فاذا تعلقا باقرأ لا يكون
قوله اكشف مقيدا بالظرفين المذكورين البتة كما لا يخفى وقد حمل الشارح عبارة المفتاح
على الوجه الثانى فنقلها كذلك وليس كذلك واما الثانى فلان المستفاد من هذه العبارة ان
ان علم الاصول اكشف بل انه اكشف منهما وان غيرهما كاشف ايضا لكنهما اكشف وكل منهما
ينافى حصر الكشف فى العلمين وليس المدعى اللزوم العقلى بل المفهوم الذوقى الذى
هو المبنى فى علمنا هذا فان المفهوم من قولهم لا اعلم من فلان فى البلد انه اعلم من الكل
كيف ولو اجرى الكلام على ظاهره لا يلزم منه اثبات الكاشفية لهذين العلمين اصلا اذ
انتفاء اعلم من زيد فى البلد يتحقق بانتفاء العالم فيه عن اصله ولا يجوز تجريد اكشف
عن معنى التفضيل لمكان الاقتران بمن فى عبارة الشارح وان لم يكن كذلك فى عبارة
المفتاح والجواب عن الاول ان الشارح المحقق نص فى شرح الكشاف عند الكلام فى قوله
تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شئ ولكن ذكرى لعلهم يتقون على ان القيد
اذا



اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالقاعدة الكلية تقيد المعطوف به لا يجوز الاستعمال
بخلافه ولا يفهم من الكلام سواه والشيخ ايضا قد ثبت القول بذلك فى دلايل الاعجاز فى
قوله تعالى الله يستهزئ بهم والتقييد فى قوله تعالى الآن خفف الله وعلم ان فيكم ضعفا بملاحظة
متعلق العلم دون نفسه فلا يلزم تقييد علم الله بالزمان ولا حدوثه وعن الثانى ان افعل
التفضيل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير فى الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه
بعد المشاركة فى اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد فى اصل الفعل متزايد الى كماله قصدا
الى تمايزه عنه فى اصله مع المبالغة فى اتصافه بحيث يفيد عدم وجود اصل الفعل فى الغير
ووجوده لما كان فيه على وجه الاختصار فيحصل كمال التفضيل وهو الاوضح فى الافاعل
فى صفاته تعالى اذ لم يشاركه احد فى اصلها حتى يقصد التفضيل نحو قولنا الله اكبر وامثاله قيل
وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف عم رب السجن احب الى مما يدعوننى اليه وقول
على كرم الله وجهه لان اصوم يوما من شعبان احب الى من ان افطر يوما من رمضان ومثله
اكثر من ان يحصى واعظم من ان يضبط القلم فمعنى الاكشف فى عبارة المفتاح ان هذين العلمين
متباعدان فى الكشف من كل علم متزايدين فيه الى كماله نعم لا يمكن حمله على تصديق
للجزء السابق ومواته لا اكشف من العلمين وقوله لا يمكن استيناف جواب عن سؤال انه ينشأ
من الكلام السابق فانه لما بين فيما سبق ان كمال الكشف من وجه الاعجاز ثابت لهذا العلم كان
مظنة ان يقال هل يمكن لواحد من العلماء بقواعد علم البلاغة ان يدرك وجه الاعجاز بكمال
حقيقته لمهارته فى العلمين فقال لا يمكن ذلك لامتناع الاحاطة بجميع قواعد هذا العلم ونكته
واسراره ما دون منها وما لم يدون سواء كانت تلك الاحاطة بطريق الكسب ام لا فلا يدرك
كنه بلاغة القرآن تحت علم عالم بهذا الفن الا تحت علم الله ان تامل فاحفظه قوله لا تحت علم الناس

بالقياس اي المحيط بقواعد الفن لا لارباب السليقة حتى لا يستقيم تفريعه وقوله فلا يدخل علينا قوله
اذ لا تقريب له وان كان لحق عدم دخوله تحت علمهم ايضا ولكن ان تجعل منشأ السؤال المقدر
بمجموع ما ذكر من الامرين وهو ان كمال الكشف ثابت لهذا العلم وان العرب يعرف ذلك بالسليقة
فتقريره هكذا هل يمكن لواحد من البلغاء ان يدرك وجه الاعجاز بحقيقته لمهارته في علم البلاغة
او بسليقته ويجعل الجواب نفي الامكان العادي مطلقا والتعليل بقوله لامتناع الاحاطة بجميع
ايضا اذ لا شبهة في ان ارباب البلاغة السليقية يعرفون القواعد المتعارفة المذكورة
في هذا العلم اجمالا ويعتبرونها بسليقتهم في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات
وتفاصيلها كما صرح به الفاضل المحشي في شرح قول صاحب المفتاح واعلم ان ارباب البلاغة
واصحاب الصناعة للمعاني مطبقون على ان المجاز ابلغ من الحقيقة وان قدرت في قوله لامتناع
الاحاطة بهذا العلم معنا فاي بلطايف هذا العلم اي اللطايف والخواص المستفاد منه فالامر اظهر
فعلى هذا التوجيه يكون قوله فلا يدخل كنه بلاغة القرآن كلاما حقيقيا كما هو الحق لا ادعائيا فيا
فان قلت هل لا زعمت فيما سبق عدم التقريب في التعرض لاحوال ارباب السليقة قلت
ذلك على تقدير ان يجعل منشأ السؤال المقدر الامر الاول فقط كما ذهب اليه المحشون بقي
هنا تامل وهو انه اذا اعترض الخواص الافادة كما اشار اليه في المفتاح ينبغي ان يعرف المخاطبون
خواص تركيب التنزيل فقوله لا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه انا مل محل النظر تامل
وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس كالاستعارة بالكناية عند المص ان يشبه شيء بشيء في النفس
فيسكت عن اركان التشبيه وهي المشبه والمشبه به ووجه التشبيه واداته سوى المشبه
والاستعارة التخييلية ان يثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه به ويدل على ذكر التشبيه
المضمر في النفس والايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد كما ان للتوجيه
معنيين



معنيين قريب وهو العضو المخصوص وبعيد وهو الطرق المرادة بها هنا على التوجيه الاول
والترشيح ان يذكر شيء يلايم المشبه به ان كان في الكلام تشبيه او المستعار منه ان كان
فيه استعارة او المعنى الحقيقي ان كان فيه مجاز مرسل كما في قوله عم اسرعكن لحوقا بي اطو
لكن يدا فان اطولكن ترشيح لليد وهو مجاز عن النعمة قيل ذكر الاستار على الوجه التام من
هذا القبيل لان المراد بالوجوه على هذا التوجيه هو العضو المخصوص فاثباته للاعجاز مجاز
عقلا بل كله استعارة تخييلية كذلك عند المص وفيه تامل اذ الظاهر من شرح الشريف للمفتاح
ان الترشيح انما يكون للمجاز اللغوي لا العقلي هذا واعلم ان هذا القدر من البيان يكفي هنا
واما تفصيل المذهب الاخر المشار اليهما بقوله وقد جرينا في هذا على اصطلاح المص وما
يتفرع على ذلك من الابحاث ففي البيان ان ساعدنا التوفيق الالهي والقرآن
فعلان بمعنى مفعول كما يقال قرأت الشيء قرآنا جمعته وقرأت الكتاب قراءة وقرآنا
تلوته ثم الظاهر من كلامه هنا ان المصدر اعني القرآن جعل اولا بمعنى المفعول اي المقروء
ثم نقل الى المجموع المتلو اعني الكلام المنزل على نبينا عم ويمكن ان يكون نقله حال كونه
باقيا على معناه المصدري ثم المراد بقوله جعل اسما للكلام المنزل على النبي عم بيان
الشخص الذي جعل اللفظ علما له بذكر ما يعينه ويكفي في تعيينه العهدية لاي الكلام والنبي لكونهما
معهودين عند المسلمين وليس المراد تعريف القرآن حتى يجب ان يزيد ويقول المنقول
عنه بالتواتر المكتوب في المصاحف كما في شرح الكشف فيخرج شواذ القراءة ومنسوخ
التلاوة والاحاديث الالهية ونظم تاليف كلماته كما النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في
السلك وفي الاصطلاح تاليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني متناسبة الدلالات
على حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ المرتبة المسوقة المعتبرة دلالتها على

على ما يقتضيه العقل والاول انسب بالمعنى اللغوي ولهذا اختاره الشارح وقد يطلق على
مطلق التركيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على ما جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ و[قد يطلق] على ما حسب
ما يقتضيه العقل في الصحاح لبيك عمك عجب ذلك اي على قدره وعدده وكلمة حسب اذا كان
مجرورا بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والا فهي ساكنة وربما يسكن في ضرورة الشعر على الحق
الاول قوله فلذا اختار النظم على اللفظ اي لكون جانبي اللفظ والمعنى ملحوظين في النظم
وفي الاعجاز ايضا وقد يقال انما اختاره عليه احترازا عن سؤال الادب اذ المعنى الاصلي للفظ هو
الرمي والاسقاط وتأليف السور ليس معنى اصليا للنظم حتى يوجد فيه ايضا ذلك بل متفرع
عليه بمعنى التكلم للفظ قوله ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر يحتمل
الاستعارة ان يكون مكنية بان شبه الكلمات في النفس بالدرر ويثبت النظم لها تخييلا
وان يكون مصرحة بان يشبه ترتيب الكلمات في النظم بترتيب الدرر في السلك ويطلق النظم
الموضوع للمشبه به على المشبه ووجه اللطافة اما احتمالها للوجهين على ان يكون قوله لطيفة
وصفا مقيدا او ما في الاستعارة مطلقا من افادة المبالغة بادعاء ان المشبه عين
المشبه به على ان يكون وصفا مادحا او تضمنها تشبيه كلمات القرآن بالدرر على ان يكون قوله
واشارة الخ بيانا لوجه اللطافة لا اشارة الى فائدة زائدة كما في الوجهين الاولين و
يكون الوصف المذكور مقيدا كما في الاول قوله تغمده الله بغفرانه يقال تغمد السيف
اي جعله في غمده اي غلافه وحاصل المعنى ستر الله ذنوبه وحفظه عن المكروه كما يحفظ
السيف بالغمد قوله من الكتب المشهورة بيان لما فان قلت القسم الثالث ليس بكتاب
بل بعضه واذا كان من الكتب المشهورة بيانا لما لزم ان يكون هو ايضا كتابا لان نقول
التفضيل هنا اي اعظم من جملة ما صنف هو اليه وهو عبارة عن القسم الثالث قلت



قلت وهو مما يصدق عليه بعض المصنف [يوشك] كما في قولهم الكتاب الاول في الممكنات
الكتاب الثاني في الالهيات وغير ذلك قوله تمييز من اعظم لا من المشهورة وان كان
فيه دلالة على ان نفع القسم الثالث مما اشتهر بين الاقوام وتقرر لدى الخواص والعوام لا
لا يكون ح مصافي المقصود وهو ان الاعظمية باعتبار النفع لجواز ان يكون باعتبار آخر
قوله من جهة الترتيب فيه اشعار بان انتصاب ترتيبا على التمييز والجهة قد يستعمل بمعنى
العلة والسبب وهو المراد هاهنا وقد يستعمل بمعنى الطريقة والطرز كما سيأتي قوله ولكل
مسئلة مراتب اه دفع لما قيل من ان الترتيب وضع كل شيء في مرتبة واذا كانت الكتب
المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه افعل التفضيل على احسن لم يتصور ان يكون القسم
الثالث احسن منها ترتيبا ووجه الدفع ظاهر من كلامه ثم اشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل
كما سيصرح به لا يخل بحسن الترتيب لجواز ان يقع المسئلة موقعها اللائق بها ويكون
مع ذلك مشتملة على زيادة خصوصا اذا كان الحسن المذكور بالقياس الى كتب اخر قوله
فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر عليك اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدى
بالباء كما في عليك به كان بمعنى استمسك لان الباء زائدة في المفعول لتقوية العمل كما ظنه
الرضي ثم كون كتب الشيخ مصداقا لما ذكره سواء كان هذا المقال في قوله وان شئت ان
تعرف صدق هذا المقال اشارة الى ان هذا الترتيب يتفاوت قوة وضعفا كما هو الظ
ام الى كون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيبا من قبيل تبيين الشيء
بنفسه كما قيل وبضدها تتبين الاشياء لتصريحه بان لا ترتيب في كتب الشيخ حيث شبهها
بعقد انقطع فتناثر لآليه قوله ومع تهذيب الكلام قد يطلق التحرير على بيان المعنى
بالكتابة كما ان التقرير بيانه بالعبارة وليس هاهنا كذلك فلذا لم يلتفت اليه

ثم لقايل ان يقول تهذيب الكلام تنقيحه وتطهيره من المعايب والزوايد فكيف يوصف به القسم
الثالث مع اشتماله على الحشو والتطويل والتعقيد والجواب ان هذا بالقياس الى باقي
الكتب المشهورة متعلق بمحذوف ليفسره حمقا الفايدة العامة في حذف الشي
ثم تفسيره زيادة تمكنه في القلب لان الشيء اذا بين بعد تطلع النفس اليه يكون اوقع
فيها مؤول بانه مع الفعل فان قلت لم اختص المصدر بتقدير ان المصدرية مع الفعل
دون ما المصدرية معه قلت لان ان حرف عريق في المصدرية من ما اذ الاخفش ذهب
الى انه اسم يقتضي عايدا اليه وغير مختص بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها تختص بالفعل
الذي يتفرع المصدر عليه في العمل وان كان متاصلا عليه في الاشتقاق وهو موصول
الموصول اسمي وهو ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد كالذي واخواته وصلته جملة خبرية
وحرفي وهو ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كان وما المصدريتين واختلفوا في
لزوم كون صلته جملة خبرية والاكثرون على جواز كونها امرا ونهيا قال الفاضل الرضي
والاولى عدم جواز ذلك قيل وكل وجهه ان وضع ان المصدرية ان يكون مع الفعل
في تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه وهذا الموصول لاحتياجه الى عايد بل لا يجوز
ان يعود اليه حرفيته كما سبق ثم كون الصلة مبينة للموصول وعدم امكان جعله جزء
الكلام الا بها يقتضيان كونهما كشيء واحد مرتب الاجزاء فالترتيب معتبر بين الموصول
والصلة كلا وبعضا بحيث لا يجوز تقدم كل الصلة عليه ولا جزؤه لا بين اجزاء الصلة
يجوز تقدم بعض اجزائها على بعض الا اذا ادى الى الفصل بين الفعل والموصول
الحرفي فلا يجوز اعجبني ان زيدا ضربت لانه مع ما بعده في تاويل المصدر فيطلب اتصال
عما يتضمن المصدر ويجوز اعجبني ان اعطيت درهما زيدا وكما لا يجوز تقدم نفس الصلة

على الموصول لا يجوز تقدم معمولها عليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فيلزم تقدم
الصلة على الموصول لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء قوله كتقدم جزء
من الشيء المرتب الاجزاء عليه قيل فيه تسامح لان اللازم تقدم في المفروض على الشيء المرتب
الاجزاء بل انما التقدم بعض الاجزاء المترتبة على البعض الآخر فالوجه ان يقال على ما قبله
وانت خبير بانه اذا قدم في الذكر جزء اللفظ الذي حينئذ بعد طائفة من اجزائه على باقي
الاجزاء لزم تقدمه على ما يتقدمه فلزم تقدم ذلك الجزء نفسه وعلى ذلك اللفظ ايضا اذ ليس
التقدم على اللفظ نفسه الا بالتقدم على جميع اجزائه وههنا كذلك كما تحققت ونظيره الدور
المستلزم لتقدم الشيء على نفسه فتوصيف الشيء بالمترتب الاجزاء لبيان للواقع واشارة الى
منشا لزوم الفساد وبهذا التوجيه يتبين جواز رجوع الضمير الى الجزء ايضا اذا كان ظرفا
او شبهه والمراد بالظرف ههنا اسم الزمان والمكان وبشبهه الجار والمجرور لانه يحتاج الى
الفعل ومعناه احتياج الظرف اليه ولان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ولذا
سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا ولان كثيرا من المجرورات ظروف زمانية او مكانية فاطلق
الظرف على مجموع المجرورات اطلاقا لاسم الاغلب على المجموع او على المجرور مطلقا اطلاقا لاسم
الاخص على الاعم قوله قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما راءفة وجه الاستدلال
بالآية الثانية ان المقصود بالنهي اخذ الرحمة بالزانية والزاني لا مطلق اخذ الرحمة وهذا
المقصود انما يظهر بجعل الظرف معمولا للرافة مقدما عليه واما وجه الاستدلال بالآية الاولى
فلان الظرف اعني معه اذا لم يكن معمولا للسعي فاما ان يكون جوابا للسؤال كانه لما قال
فلما بلغ الغلام الحليم اعني اسماعيل الذي قدر فيه على السعي قيل مع من فقال مع ابيه كما ذكره
الجمهور وفيه ان ذكر الجواب قبل ذكر منشا السؤال مما لا وجه له واما ان يكون حالا

من السبع مقدما عليه كما ذكره صاحب الفوائد اي بلغ السعي كائنا معه وفيه ان المعنى لا يخلو عن
اذ المراد انه بلغ حدا ان يسعى مع ابيه في اشغاله وحوائجه بحيث كان الصحبة بينهما في السعي
لا انه بلغ سعيا يصاحب اباه اي سعي ابيه على تقدير المضاف في معه كما لا يخفى على الذوق
السليم وما اورد على هذا القائل من ان الحال المتوسط بين الفاعل والمفعول انما هو عن المقدم
عند عدم القرينة المعينة فلا يرد عليه لان زعم القائل وجود القرينة لحالية اما نفيه من
لحالية عن فاعل بلغ اذ لا فائدة يعتد بها في قوله معه كما اعترف به المورد واما ان يكون
ظرفا لغوا معمولا لبلغ وفيه انه يقتضي ان يكون بلوغ الولد والوالد مرتبة السعي معا واما ان يقول
بان المراد من السعي المسعى وهو الجبل المقصود اليه بالمشي فلا محذور في اللغوية تكلف
لا يصار اليه ثم في الاستدلال على تقدم معمول المصدر بقوله فلما بلغ معه السعي نظر لان الكلام
في تقدم معمول المصدر المنكر والسعي مصدر معرف والفرق ظ لان سر عدم جواز التقديم على
ما ذكر تأول المصدر بان مع الفعل وهذا التأويل في المنكر دون المعرف كما تقرر في النحو
فلا تقريب لما ذكر والتقدير تكلف فيه بحث وهو ان تقدير الفعل في الآية المذكورة
بان يقال بلغ ان يسعى معه السعي وان كان تكلفا لكن تقدير المصدر المقدم على ان يكون المذكور
مفسرا له من فنون البلاغة لما ان بيان كمال سعيه في المصالح مع ابيه في حداثة سنه امر
مقصود وفي الحذف ثم التفسير ولانه على ما ذكر على انه يجوز ان يكون معه ظرفا لغوا معمولا لبلغ
بان يراد بمعه على ما ذكر في مغني اللبيب مجرد الصحبة على ان يكون مرادف عند بلا ملاحظة
المعنى المتعلق في المدخول نحو فلان يتغنى مع السلطان اي يتغنى عنده ولم يرد ان
المتغني صادر من السلطان ايضا اذ ح لا يرد ذلك المحذور الذي ذكر في اللغوية بل يكون
حاصل معنى بلغ في صحبة ابيه متخلقا بالاعمال بلا مفارقة من اول وجوده الى ان حد السعي

بحيث



بحيث كان متكملا في اخلاقه ومزاياه مقبول قال بعض الفضلاء لتحقيق ان الوجه الراجح
في المصدر ان لا يتقدم معموله مطلقا عليه ويجوز مرجوحا في الظرف لاختفاء صولة ان و
والتوسع فيه مع ان الفراء جوز تقدم صلة ان المصدرية عليها مطلقا فاذا قصد نكتة
مقتضية لتقديم معمول الظرف عليه يقدم في علم البلاغة بلا تكلف لان البلغاء يلتفتون
الى لطف المعنى بعد ان كان لما ارتكبوه وجه ساغ في العربية وان كان مرجوحا فاذا وجدنا
ظرفا مقدما على المصدر فان راينا فيه نكتة تحصل بتقديم معموله عليه جعلناه معمولا والا حملناه
على وجه آخر بحسب اقتضاء الاحوال فظهر ان الاحسن في كلام المص ان يجعل الظرف
متعلقا بمحذوف يفسره جمعا اذ ليس فيه نكتة التقديم سوى السجع وليس كل ما اول
دفع لما يقال من ان التقدير ضروري لان المصدر مأول بان مع الفعل وان اذا كانت مصرحا
بها لا يجوز تقديم ما في حيزها عليها عند الجمهور فكذا ما هو في حكمه فاجاب بان ليس كل ما او
يعطى حكمه حكم ذلك الشيء الا يرى ان المأول به هنا وهو ان مع الفعل يدل على الزمان والمصدر
ليس كذلك وفيه نظر اذ المناسب ان يكون المأول يعطى حكمه حكم ذلك الشيء فيما اول به لاجله
وتأول المصدر عند العمل لاجل ان حقه ان لا يعمل لنقصان مشابهته الفعل عن مشابهة
اسم الفاعل لفظا ومعنى كما تقرر في النحو مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل ولذا
يعمل فيه ما هو ابعد عن العمل كمدلول اسم الاشارة في قوله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك
يومئذ يوم عسير وغير ذلك واراد بالظرف هنا الحقيقي اعني الزمان والمكان بدليل انه
حكم بوقوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه وهو انما يستقيم فيهما لان ما يقع في الزمان والمكان
لا ينفك عن مطلقهما وان انفك عن خصوصهما وانما لم يتعرض لشبه الظرف اعني الجار والمجرور
لانه لما ثبت كفاية رائحة الفعل في العمل في الظرف الحقيقي ففي شبهه المعمول بواسطة الحرف

اوط ولهذا جمع الظرف مع الاظهار في موضع الاضمار في قوله ولهذا اتسع في الظروف ليشمل شبه
الظرف ايضا وقد مر اطلاق الظرف على شبهه ومن الاتساع في شبه الظرف عمله معنى حرف النفي
فيه عند البعض كما في قوله تعالى وما انت بنعمة ربك بمجنون اى انتفى بنعمة ربك عنك الجنون
ومدلول العجم كقول الشاعر وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم
اى ما حديثى عنها من المرجم من قوله مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل عدم لزوم تاويل
المصدر العامل في الظرف بان مع الفعل لما سبق الاشارة اليه من ان ذكر التاويل لاجل
العمل ولما ثبت الاتساع في الظروف جاز ان يعمل فيها المصدر لما فيه من معنى الفعل بلا احتياج
الى تاويله بالفعل الظ فان قلت كان القياس ان يقدم هذا الجواب على الجواب الاول
لان حاصله منع لزوم التاويل وحاصل الاول تسليمه فلم عكس قلت لان التاويل هو
المشهور فلذلك قدم تسليمه هنا وقد يجعل قوله مع ان الظرف كذا اشارة الى جواز تقديم
المعمول الظرف على ان المصدرية اذا كانت مصرحا وليس بشىء اذ لا تقريب ح لقوله
مما يكفيه رائحة الفعل لان عدم تجويز تقدم ما في حيز ان عليها ليس مبنيا على الضعف في العمل
حتى يصار الى الجواز في الظرف لكفاية رائحة الفعل بل مبناه لزوم تقدم جزء من الشىء المتر
الاجزاء عليه لما سبق على ان الموجود في الصورة المذكورة نفس الفعل لا رائحته
ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها اما ان يكون ما لم يتسع فاعلا مقام فاعل
بتضمينه معنى الفعل المتعدى اى اغتفر فيها ما لم يغتفر في غيرها واما ان يكون في موقع المصدر
اى اتسع فيها اتساعا لم يغتفر في غيرها وهو الزائد المستغنى عنه في العبارة مسامحة اذ
قد ذكر في الباب الثامن من ان الحشو هو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا
كما في قوله فاورثنى بكلمة صداع الراس والتقلقل فان الراس زائد اذ الصداع معنى عنه

والتطويل ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا كما في
قوله والفى قولها كذبا ومينا فان الكذب والمين بمعنى واحد فاحدهما لا على التعيين زائد
فتفسيرها بالزائد ليس على ما ينبغى ظاهرا لما سيأتى في الكلام الان يقال الزيادة فيما سيأتى بمعنى
الزائد كما يشعر به تمثيل المص للحشو المفسد بالندى في قوله ولا فضل فيها للشجاعة والندى
كما هو الظ وان كان في عبارة الشارح ما يشكل بعض نبوة عنه ويجىء الفرق بينهما
في باب الاطناب اللام في الفرق للعهد والمراد الفرق الاصطلاحى المتعارف بين ارباب
المعانى وهو الذى ذكرناه الان وما ذكر هنا قبلها انما يفيد الفرق بحسب المفهوم لا الصدق
فان المؤدى واحد وقد يمنع بان التطويل على ما ذكر هنا اخص من الحشو اذ قد اعتبر
في الاول كون الزائد واقعا على اصل المراد دون الثانى فالكلام لا في محله حشو وليس بتطويل
اذ لا بد فيه ان يكون اصل الكلام في محله وخصوصه لا فيه وانت خبير بان المراد بالزائد
في الحشو ايضا هو الزائد على اصل المراد اذ هو المعتبر في الفن فتامل بنوعه اى بصعب
وفى تفسير التعقيد بكون الكلام كذا تنبيه على ان المصدر اعنى التعقيد من المبنى
للمفعول قابل الاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا الى الايضاح والتجريد اختار
في الاول لفظ القابل وفى الاخيرين لفظ الافتقار ايماء الى ان الاحتراز عن الاخيرين
اهم من الاحتراز عن الاول واراد بالاختصار ما يقابل التطويل ليشمل الاطناب والايجاز
والمساواة ثم انه قدم في اللف الحشو على التطويل لكونه اهم في مقام بيان موجب تغير القسم
الثالث وعكس ناظريهما في النشر اهتماما بذكر الاختصار لان مؤلفه مختصر وتلخيصه
وقدم ناظر الحشو رعاية للسجع الفت مختصرا انما اختار الفت على اختصرت
اشعارا بان ليس مطمح نظره اختصار مصنف السكاكى بل تاليف مختصر يتضمن ما فيه وليس

يتضمن ما فيه جعل القسم الثالث ظرفا للقواعد بناء على ان الالفاظ قوالب المعاني والتضمن
باعتبار ايضاح المراد يتضمن ما في القسم الثالث من القواعد تتضمنه معظم ما فيه منها فلا
عدم تضمن المباحث المذكورة في الجدل والاستدلال وعلمي العروض والقوافي ودفع المطاعن
عن القرآن لان هذه المباحث لواحق لعلمي المعاني والبيان كما نبه عليه كلام السكاكي
عند بث وعد هذه المباحث قوله وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته المراد بالحكم القضية
من قبيل اطلاق اسم الجزء الذي يدور عليه الكل وجودا وعدما عليه وبالانطباق الاشتمال
وفي قوله على جزئياته حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع وفي قوله
ليستفاد احكامها تفريع بذلك المضاف المحذوف واللام فيها لام المآل بمعنى التعريف
فقضية كلية يشتمل على احكام جزئيات موضوعها ليستفاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال
القضية على احكام جزئيات موضوعها استخراج تلك الاحكام منها بالقوة القريبة بجعل
القضية المذكورة كبرى لصغرى يحكم فيها بعنوان موضوعها على واحد من جزئياته وتلك الاحكام
المستخرجة تسمى نتايج وفروعا وتلك القضية تسمى اصلا والاستخراج تفريعا والمثال ما ذكر ان
ويمكن ان يجعل الانطباق بمعنى الصدق فليس في الكلام حذف بل في جزئي ينطبق على جز
استخدام الراجع الى الحكم بمعنى المحكوم عليه لا بمعنى القضية وان كان المراد بالاطلاق الا
ان قول الشارح فانه ينطبق على ان زيدا قائم يلايم التوجيه الاول ولا يبعد ان لا يرتكب في
الكلام حذف ولا استخدام اصلا بان يشبه الفروع الحاصلة من النتايج بجزئيات الكلي في اندراجها
تحت الاصول كاندراج الجزئيات تحت كلياتها ثم يطلق عليها الجزئيات مضافة الى ضمير الحكم المراد
به القضية استعارة تصريحية فالمراد باحكام الاحكام التي فيها وبالانطباق الاشتمال قوله
كقولنا كل حكم القي الى المنكر يجب توكيده قال الشارح في شرح المفتاح قال في الديوان

التوكيد



التوكيد بمعنى التاكيد غريبة مولدة واعترض عليه بان عبارة ديوان اللغة هكذا وكيد
واكد بمعنى ويقال هذه غريبة مولدة كذا والظاهر ان قوله هذه غريبة مولدة ابتداء كلام في بيان
لغة وكد لا تتمة لبيان لغة التوكيد والقرينة عليه ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوليد
في غير هذا الموضع واقول ذكر في المغرب ان الوكادة بمعنى التاكيد لم يثبت وهذا قرينة
على ان مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح قوله فانه ينطبق على ان زيدا قائم اي ذلك
القول يشتمل على حكم ان زيدا قائم او يصدق بعنوان موضوعه عليه قوله بان يقال هذا
كلام مع المنكر فان قلت الكلام مع المنكر اي الملقى اليه ان كان مجردا عن التاكيد فالصغرى
ممنوعة وان كان مؤكدا يلزم من صدق الكبرى تاكيد المؤكد وهو تحصيل الحاصل قلت
نختار الثاني ونمنع لزوم تحصيل الحاصل بناء على ان معنى الكبرى وكل كلام القي الى المنكر يجب
ان يجعل مؤكدا اي مشتملا على التاكيد حين الالقاء فلا يفيد وجوب طوق التاكيد الى
الملقى حتى يقتضي خروجه عنه ويلزم تحصيل الحاصل في المذكور فتامل قوله فهي اخص
من الامثلة تفريع على ما لزم من تعريف الشواهد وهو وجوب كونها من التنزيل او كلام
البلغاء ثم نقل عن الشارح انه قال الاخصية بالنظر الى انه يلزم في الشواهد ان
يكون من كلام من يوثق به دون الامثلة واما كون الامثلة للايضاح والشواهد
للاثبات فامر خارج عرضي لا يعتبر ذلك فربما يكونان متباينين يريد ان الاخصية
هنا باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا بلا عكس كلي لجواز ان لا يكون المثال
من كلام من يوثق به واما قال لا يعتبر ذلك فربما يكونان متباينين اولو الشرط
في كل منهما ان لا يقصد الغرض المقصود من الآخر مع ما قصد فيه تحقق التباين الكلي
في الصدق ايضا لكن يكون الجزئي الذي قصد به الايضاح والاثبات معا واسطة

وان لم يشترط كما هو الظاهر لتحقق التباين الجزئي وهو العموم من وجه الا ان يراد من قوله
يذكر لكن الصلوح لان يذكر لا ان يكون الشواهد اخص ايضا ولذلك قال ربما لكن تكلف الارادة
بعينه يعني في قوله واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج بحث اذ لو
اراد انه خارج عن مفهومي المثال والشواهد فلا دخل له في الاخصية فهو مم وان اراد انه
عما صدقا عليه فلا يفيد في عدم دخلهما في الاخصية لان هذين المفهومين ايضا مقولان
بالعرض على ما صدقا عليه كالايبي انه لو قيل الماشي الضاحك اخص من الماشي اذ قد اعتبر في الاول
قيد زائد هل يتوجه ان يقال ذلك القيد خارج عما صدقا عليه فلا دخل له في الخصوص فتدبر قوله
من الان فهو التقدير يجوز ان يكون الخ في كلام المص على معناه الحقيقي اي التقدير من
غير احتياج الى تضمينه معنى المنع كما في المتعدي الى المفعولين حتى يصار الى حذف المفعول
الاول وذلك بان يكون جهدا حالا من فاعل تعني مجتهدا او مصدرا للحال المقدرة اي
لم آل مجتهدا او مجتهدا جهدا اذ يفهم منهما علم التقصير في الاجتهاد على انه يجوز تنازعهما
في تحقيقه والعامل هو آل او يكون متعلقا بالا او بحذف الجار عن النسبة الى الفاعل
اي لم اقصر في جهدي في تحقيقه ويجوز ان يكون تمييزا او يكون جهدا فاعلا في المعنى اي لم
يقصر الاجتهاد في تحقيقه اذ قد صرحوا بان الفعل المسند الى المميز في الاصل قد لا يكون
الفعل المذكور بعينه بل ما يلاقيه في الاشتقاق مخالفا في التعدي كما ان راى السكاكي
في قوله معنى طار عمرو فرحا طيّر الفرح عمروا ومثل ما نحن فيه قوله تعالى وفجرنا الارض
عيونا فان عيونا فاعل للتفجر لا للتفجير منا ويجوز ان يضمن الالو معنى الترك فيكون جهدا
مفعوله اي لم اترك جهدا ونقل عن ابي البقاء ان لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم ازل
فيكون جهدا منصوبا على الخبرية بمعنى جاهدا وانما لم يحمل الشارح عبارة المص على هذا

الوجه



الوجه بناء على ان تعديته الى المفعولين بتضمينه معنى المنع في غاية الشيوع فكانه رجح
المجاز المشهور وحذف هنا المفعول الاول سواء كان الخطاب اي لا امنعك او لا
العام اي لا امنع احدا مثلا اي لا احذف غيري ان يكون الضمير للقسم الثالث بل هو اقرب
فتامل اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول رفع على انه خبر مبتدا محذوف او
نصب على المصدرية او الحالية من الفاعل او المفعول اي من اضافة المصدر الخ او اما
الترتيب اي ما ذكر اضافة المصدر الخ او اراد المص ترتيب السكاكي الخ مضيفا الى الفاعل
او مضافا اليه ثم انه قدم اضافته الى الفاعل على اضافته الى المفعول لما تقرر في كتب النحو
من ان الاول اكثر واولى تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ ذكر فعلين عن
رتبته ولم ابالغ ثم ذكر منصوبين اعني تقريبا وطلبا وجعل كليهما مفعولا للفعل الثاني
كما هو الظاهر لكونهما في المعنى واحدا اذ المراد بقوله تقريبا لتعاطيه تسهيل اخذ المسائل من
عبارته وكذا المراد بالثاني فلا وجه لجعلهما مفعولا لمجموع الفعلين على نشر اللف كما قيل
ولعله يأول الفعل المنفي الى قوله بل لامر آخر قيل في العبارة ادنى مسامحة
اذ الفعل المنفي ابالغ وهو ليس بمعلول لما ذكر بل المعلول المجموع كما صرح به في شرح المفتاح
فالاظهر ان يقال ولعلي لم ابالغ واجيب بان الاصطلاح على تسميته لم يضرب ولا يضرب
فعلا منفيا فلا مسامحة بالنظر اليه وانما هي بالنسبة الى المعنى اللغوي ثم ان وجه الملازمة
المستفادة من قوله ولعله يأول الخ خفي اذ قد ذكر الشارح نفسه في شرح المفتاح وغيره
ذلك من كتبه الشريفة ان القيد في مثله قد يتوجه الى النفي فيجوز ان يحمل هذا الكلام عليه
مع عدم التأويل بالمثبت كما في لم اشتمه اعزازا واجيب عنه بانه قد تقرر في كتب النحو
ان المفعول لاجله انما ينتصب اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له فيفهم منه

وقوعه في هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والارض لا اله الا هو على تقدير ان يجعل يرزقكم ولا اله الا هو صفة خالق وانما جوزنا ان يكون لا اله الا هو صفة لخالق مع ان العلامة ردها حيث قال لو وصلت لا اله الا هو لم يساعد عليه المعنى لان قولك هل من خالق اذ سوى الله لا اله الا
ذلك الخالق غير مستقيم لان قولك هل من خالق سوى الله اثبات الله في فلو ذهبت تقول ذلك كنت مناقضا بالنفي بعد الاثبات لانا نعلم ان معنى قوله غيره
في وجود الذات المشخصة ومعنى قوله لا اله الا هو قصر المعبودية بحق على الخالق غيره فلا يناقض اصلا اللهم الا ان يقال لما كان لفظة في لما اللزات
مشتهرا الاتصاف تلك الذات بالمعبودية بحق وسائر صفات الكمال في ضمن هذا الاسم وسلما عند الخصم كان الاعتراف بوجوده ... في اثناء
بتحقق المعبود بحق فاته التناقض بهذا الاعتبار فليتدبر

ان فاعل الفعل المعلل وفاعل المفعول له يجب ان يكون واحدا فلو لم نأول الفعل المنفي
هنا بالمثبت كتركت او نفيت او ما يؤدي مؤداهما لكان محصول الكلام انتفاء المبالغة
لاجل التقريب فلا يصح نصب تقريبا لان فعل المقرب والانتفاء ليس فعلا له فتعين اعتبار
كونه قيد المبالغة اولا ثم دخول النفي عليه ثانيا ويلزم المحذور المذكور وهذا الجواب
بمعزل عن التحقيق لابتنائه على كون القيد مفعولا له منصوبا وقد اشار الشارح في شرح
المفتاح في بحث تعريف المسند اليه باللام الى ان هذا التأويل جار في كل مقام توجه
القيد فيه الى النفي فالتحقيق الذي لا محيد عنه ان يقال معنى حرف النفي لا يكون صالحا لان
يقيد بشيء لتضمنه ملاحظة المقيد من حيث كونه موصوفا بتقييده بهذا القيد وقد صرح
الشارح في بحث الاستعارة التبعية بان الحروف لا يصلح للموصوفية بل جميع ائمة النحو
والبيان صرحوا بذلك على ان معنى حرف النفي ضعيف لا يعمل في المفعول له ولا في الظروف
عند جمهور النحاة الا اذا اول بالفعل صرح به ابن هشام في الباب الثالث من المغني فيمكن
ان يكون هذا الكلام مبنيا عليه وبهذا التوجيه اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان
التأويل بتركت لا يجدي نفعا لاقتضائه ان يتوجه الترك الى ذلك القيد الزائد كما نقل انه
عن الشيخ في بحث العطف على المسند اليه ووجه الاندفاع ان توجه النفي والاثبات الى
القيد الزائد وعدمه امران مفوضان الى المقام عند ان لم اولنا اذا لم يأول بالفعل المثبت
تعين توجه النفي الى القيد لما عرفت من عدم قابلية معنى الحرف للتقييد واذا اول يحمل
على رجوع القيد الى الاثبات لاقتضاء سياق المعنى ذلك ثم ان اللزوم الذي ذكره انما
بالنظر الى متبادر ... والا فالنفي قد يكون راجعا الى القيد والمقيد جميعا كما في قوله
ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع اي لا شفاعة ولا طاعة وغير ذلك وقد يتوجه الى الفعل

فقط



فقط من غير اعتبار النفي القيد او اثباته كقوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون اي
لم يصروا عالمين يعني ان عدم الاصرار محقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم
وعدمه فظهر لك بما قررته ان القيد اذا لم يكن قيدا للنفي يستعمل على معان ثلثة وهذا
ما ذكر الشارح في شرح الكشاف قوله اذا دخل على كلام فيه تقييد كان مدخله العبارة
من الشيخ مشعرة بان توجه النفي الى القيد فيما اعتبر القيد اولا ثم النفي ولا خفاء في كلمة من
القاعدة نعم لو اعتبر النفي اولا ثم التقييد لكان الامر بالعكس قوله وان يقع له
خصوصا يحتمل ان يكون الظرف اعني اخيرا ليقع على ان يكون من الافعال الناقصة
بتضمنه معنى الصيرورة كما ذكر الفاضل الرضي في امثاله وخصوصا بمعنى خاصا حالا من ضمير
يقع الراجع الى حكم النفي اي يصير حكم النفي ثابتا للقيد خاصا به ويحتمل العكس ويجوز ان يكون
على الاول خصوصا نصبا على المصدرية بابقائه على معناه اي يخص حكم النفي بالقيد خصوصا
قوله مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع الظاهر ان النسخة
اجمعين على الحالية من القوم بمعنى مجتمعين اذ لو كان مرفوعا كما في اكثر النسخ لما ... النار
لكان تاكيدا فلا يدل على الاجتماع في زمان كما سيصرح به الشارح في بحث تاكيد المسند اليه
ولو اريد بالاجتماع الاجتماع في اصل الفعل دون الزمان لم يظهر ايضا فائدة رجوع النفي
الى القيد اذ المعنى المأخوذ من القيد حاصل من نفس المقيد والا لكان اجمعون تاسيسا
لا تاكيدا فلا تفاوت في المؤدي سواء رجع النفي الى القيد ام الى المقيد فتدبر
لقد افرط المص الافراط التجاوز عن الحد ويقابله التفريط في المثل الجاهل اما مفرط او مفرط
قوله ونلوح ها هنا ونعرض هاهنا انه ذكر انه في البيان نقلا عن صاحب الكشف
ان التعريض ان تذكر الشيء تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم
عليك

وكانه امالة الكلام الى غرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح به ما يريده فذكر
التلويح في الثاني والتعريض في الثالث تفنن منه ثم التلويح حيث قال قابلا للاختصار مفتقرا
الى الايضاح والتجريد كما اشار اليه الشارح هناك بقوله اي ذلك المذكور من القواعد
وغيرها اول القواعد والشواهد والامثلة بالمذكور ليصح الاشارة اليها بذلك مع افراده
وتذكيره قوله ولقد اعجب اي اتى بامر عجيب حسن ووجه الحسن ما فيه من خفض
الجناح حيث نسب الزيادة الى خصايصه وشان الزوايد ان تحذف قوله وسميته تلخيص
المفتاح لانه تلخيص اعظم اجزائه قوله اذ لا مقتضي للتخصيص قال بعض العلماء يجوز ان يكون
التقديم للتخصيص الحقيقي بان يكون معناه انا اسال الله لا غيري لان ما الفت لا يصلح
ان يلتفت اليه غيري فضلا ان يسال النفع به فيكون المراد احتقار مؤلفه ويجوز ان يكون
القصر اضافيا اي انا اسال لا معارضي ولا حاسدي من علماء الزمان وكلاهما ليس بشيء اما
الاول فلان احتقار مؤلفه بحيث يدعي عدم صلاحيته لان يلتفت اليه غير مناسب لما سلف
من مدح عنده وترجيحه على المفتاح الا ان يتكلف واما الثاني فلانه ليس ههنا من يعتقد بشركة
معارضيه وحساده له في السوال حتى يحتاج الى التخصيص ويوجد جهة الحسن وذلك ايضا
ظاهر قوله ولا للتقوي قيل عليه يجوز ان يكون التقديم لقصد التقوي اشارة الى
انه على رجاء الاجابة من الله اذ من يرجوا ان يثمر عمله ولا يخيب سعيه فهو يجتهد باقصى
وسعه مع ما فيه من الايماء الى انه لا يعتمد على ما بالغ في وصف مؤلفه بل يسال الله الانتفاع
قوله فكانه قصد جعل الواو للحال الغرض من جعل الواو للحال ان يكون الجملة قيد جميع
الافعال من التاليف وما عطف عليه قوله فاتى بالاسمية ولو اتى بالفعلية لكان العطف
اظهر وان اختلفت الجملتان في المضي والمضارعة لقصد الاستمرار التجددي في المعطوف
غير المعطوف عليه واعترض عليه بان مال جعل الواو للحال جعل الجملة حالية في لا حاجة
الى الواو ولا الى المسند اليه المقدم بل يكفي ان يقال اسال الله تعالى والجواب ان قصد الاستئناف
ح اوجب فلا يحصل الغرض المذكور ولكن كل يوهم العطف في الاسمية كما لا يخفى لا يقال لم لا يجوز
كون الواو للاعتراض لانا نقول وقوعه في آخر الكلام مذهب ضعيف فان قلت لا يلزم
من انتفاء مقتضي التخصيص والتقوي انتفاء جهة حسن التقديم مطلقا لجواز ان يكون
المراد بيان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر دون وصفية الخبر له كما قيل في الفرق بين
الزاهد يشرب وبين يشرب الزاهد قلت قوله انا اسال الله في جواب السوال لا اخبار عن
اتصافه به ولو سلم فلا حاجة الى اعتبار ذلك اذ ليس الكلام في بيان حال المصنف بل في بيان
افعاله مثل التاليف والترتيب والتسمية والسوال قوله حال من ان ينفع قيل اي من
المجموع والتقدير اسال الله الانتفاع به كائنا من فضله والحال مبين لهيئة المفعول والفاعل
فيهما اسال وليس فيه تقديم ما في حيز المصدر عليه قوله اي محسبي وكافي الحسب بمعنى
المحسب وقد سبق بيانه في اواخر شرح الديباجة ثم المراد من قوله حسبي اما الكفاية في
جميع المهمات حتى في اجابة هذا السوال وفيه المبالغة او الكفاية في ذلك وفيه انتظام الجمل
كما ذكر العلامة في اياك نستعين ان الاحسن ان يراد الاستعانة بتوفيق الله على اداء العبادة
لتلايم الكلام قوله فعلى هذا كان الانسب ليناسب التعليل الذي يتضمنه الاستيناف
المؤكد بان المعلل الذي هو سوال النفع منه تعالى قوله كما صرح به صاحب المفتاح وغيره
احترز بهم الخصوم المحوج الى النقل لمخالفة ما ذكر للمشهور من ان المخصوص اما مبتداء
والاول اثبته خبر مقدم عليه او خبر مبتداء محذوف قوله ثم عطف الجملة على المفرد وان
صح باعتبار انه في قوة الجملة لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار لتقدير الكلام على ما انه

اليه الشريف في اوايل بحث الاستعارة من شرح المفتاح ان يقال ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار كذا لا يصح هٰهنا وانما يصح اذا لم يكن في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار لكنه في الحقيقة كذٰلك ومثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع الا موقع لكن كما يقال زيد وان كان غنيا الا انه بخيل فالا ولكن ليسا بحرفين بل هما للاستدراك لكنهما واقعان موقع الخبر والخبر مقدر حسب ما يقتضيه المقام وان لم يكن المقدرين المذكور كما يقول في المثال المذكور زيد وان كان غنيا الا انه لا غناء عنده وانما يكون عنده غناء لو لم يكن بخيلا لكنه بخيل وعلى هذا فقد يجاب عن اعتراض لزوم عطف الانشاء على الاخبار بانه يجوز ان يعتبر عطف القصة على القصة بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية وفيه نظر لتصريح الشارح في مباحث الفصل والوصل بان المص السكاكي لا يسلمان ما ذكر بل منعه وبتحقيق حسن اعتبره صاحب الكشاف في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا وحينئذ لا يجوز ان يكون معطوفا عليه انشاء فلا وجه لدفع اعتراض الشارح من طرف المص بما ذكر وليس مراد الشارح المحقق نفي مثل هذا التركيب مطلقا كيف وقد اشار في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا الى جواز عطف الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام وفي مباحث الفصل والوصل عطف القصة على القصة والحسنه ونص في اول احوال المسند بجواز ليت زيدا قائم وعمرو منطلق بعطف الجملة الثانية على مجموع الجملة الاولى فكيف يتصور منه ان يرده مطلقا وانما مقصوده الاعتراض على المص وبهذا التحقيق اندفع ما اورد على الشارح من ان رد هذا التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القرآن المجيد حيث قال تعالى ومأواهم جهنم وبئس المصير هذا وقد اجاب الفاضل المحشي عن قول الشارح لكنه في الحقيقة كذٰلك بان ذلك جائز في الجمل التي لها محل من الاعراب

وكفاك

لكنه لا قطع ... ان ... اضافة لفظية ابدا بل قد يكون معنوية وقد صرح به بان الاصح ان حسبك في قوله حسبك ... مبتدأ ... جعل حسبنا مبتدأ ... فتأمل وقد يقال هذه الحجة الزامية على الشارح ... ولا يلزم الشارح ان يقول بالعطف على حسبنا لعدم تجويزه ذلك في عبارة المص وفيه نظر ... يجوز العطف في الآية سواء جعل الواو من الحكاية او المحكي بطريق عطف القصة على القصة وانما ايراده على المص حيث جوزه ... انه صرح في شرح الكشاف في قوله تعالى يا ليتنا ولا نكذب بآيات ربنا ان عطف الاخبار على الانشاء جائز باقتضاء المقام فيفهم منه جواز ...

وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواب مختصا بالجمل المحكية بعد القول اذ لا يشك من به مسكة في حسن قولك زيد ابوه صالح وما افسقه عمرو وابوه بخيل وما اجوده وفيه بحث اما اولا فلجواز ان يقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل او مبتدأ اي قالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل ومع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين كيف يكون ما ذكر حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار اللهم الا ان يقال التقدير خلاف الظاهر لكن كون الحجة قطعية بهذا القدر محل تأمل او يقال هذه الحجة الزامية والمقصود بها تبكيت الشارح والخطاب في قوله وكفاك متوجه اليه ولا يمكن للشارح ان يصير الى التقديرين المذكورين اذ يقال ح لما جوز التقديرين في الآية فليجز في كلام المص مثله فلا وجه للاعتراض عليه واما ثانيا فلان مذهبه ما كان وجوز تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا لم يكن عطف ما اجوده وما افسقه من عطف الانشاء على الاخبار اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على نعم حسبي من عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد بل من عطف المفرد الذي متعلقه جملة انشائية ولا كلام فيه اللهم الا ان يقال مراده نفي عطف الانشائية على الاخبارية ظاهرا لكفايته في توجيه التركيب الذي استبعده الشارح فتأمل ورد على المحشي ايضا باحتمال ان يكون الواو من المحكي وما نقل عنه رحمه من انه لا مجال للعطف ح الا بتأويل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقال تقديره وقلنا نعم الوكيل ثم لجواز العطف على الخبر المقدم يعني حسبنا وفيه نظر لان التكلف الذي لا يلتفت اليه فيما ذكره ليس كون المقدر لفظ قولنا بل مجرد ان فيه تقديرا بلا ضرورة داعية فلو عطف الجملة المذكورة على حسبنا ولا يخفى ان كون الانشائية خبرا يقتضي التقدير عنده لكان

فقطعوا مثله في الاحتمالات الموجودة في توجيه التركيب من محل الواو والمذكور في الاعتراض
وادعاء ان قوله وهو حسبي انشاء كقولنا الحمد لله على أي وان المعطوف عليه لقوله نعم الوكيل
قوله وانا اسال الله وهي حاليه لما محل من الاعراب لجواز عطف الانشاء عليه وامثال هذا
قد كفانا الخنابي وغيره مؤنتها واذ ليس في ذكره فائدة زائدة فبالحري ان لا نشتغل
بتفصيلها وقد ينقل عن الشارح رحمه الله ان هذا تحقيق لوجه العطف وتبيين لطريق
التركيب والحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة الشارح نوع قدح في التركيب والله
اعلم قوله على رأي اشارة الى ما قيل ان قوله وجعل الليل سكنا حال بتقدير قد او عطف
على جملة فالق الاصباح وانه بتقدير هو فالق الاصباح قوله او ان الشروع في المقصود
وفي الصحاح الاوان الحين الجمع آونة كزمان وازمنة والاظهر ان المراد بالمقصود
مقصود الكتاب ولهذا ادخل المقدمة فيه مع اخراجها عن مقصود العلم ثانيا
الا ان المقدمة احق في التقسيم لكون مفهومه عدميا وقدمه في البيان لبساطته بالنسبة
الى الشق الاول لاشتماله على اقسام قوله عن الخطاء في تادية المراد لم يذكر قيدا يخرج
الاحتراز عن التعقيد المعنوي اعتمادا على المقابلة او على الشهرة اولان ذكر الخطاء
في كيفية التادية لا فيها قوله منه ما يعرف به وجوه التحسين عدل عن الاسلوب تنبيها
على فائدة البديع قوله وعليه منع ظاهر دفع بالاستقراء تقرير المنع ان قوله والا فهو
ما يعرف به وجوه التحسين ممنوع لم لا يجوز ان يكون شيئا آخر وتقرير الدفع انا تتبعنا
مقصود الكتاب ولم نجده غير المقدمة والفنون الثلثة واعلم ان الشارح رحمه الله
جوز في بعض مصنفاته كون الاستقراء في مثل هذا الموضع محمولا على معناه الاصطلاحي
وهو اثبات حكم كلي في النبوة بجزئياته ورده الشريف رحمه الله بان الاستقراء العرفي استدلال

باحكام

باحكام الجزئيات على حكم الكلي والمقصود من التقسيم تحصيل الاقسام لا التقرير احكامها الى
المقسم اذ لا يعقل ذلك الا بعد حصول الاقسام ومعرفة احكامها وفيه بحث لانا لا نجعل الاستقراء
دليل نفي القسمة فانها من قبيل التصور ولا تعلق لها بالدليل اصلا كما هو معترف به بل نجعله
دليل انحصار المقسم في الاقسام وهو من قبيل التصديق المنقسم الى البديهي والنظري
وكما ان معرفة احكام الاقسام وتعديتها الى المقسم لا يتاتى الا بعد حصول الاقسام
كذلك حصره فيها قوله والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث وذلك لان المصنف قال
في آخر الايضاح بعد ذكر المحسنات هذا ما يتيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره من
اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في البديع بعض المصنفين منها ما يتعين
اهماله اما لعدم دخوله في فن البلاغة لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ واما
لعدم جدواه لكونه داخلا في ما ذكرنا مثل الايضاح فانه داخل في الاطناب ومثل
حسن البيان ومنها ما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق وهو شيئان
فعقدنا فيهما فصلين ختما بهما الكتاب هذا كلامه ولا يخفى ان فيه نصا على دخول الخاتمة
في الفن الثالث لانه جعل ما ذكر في الخاتمة قسما مما يتعين اهماله بسبب احد الامرين فتبين
بذلك ان ما ذكر في الخاتمة داخل في الفن المتعلق بالبلاغة وراجع الى تحسين الكلام
البليغ والا لتعين اهماله وليس راجعا الى المحسنات الذاتية بل الى العرضية وهو
البديع قوله صار كل منهما معهودا فعرفه لا يخفى ان اللام في الفن الاول لا يكون
اشارة الى علم المعاني والا للغي الحمل في الفنون كلها بل الى ما يحترز به عن الخطاء في تادية
المراد مثلا وما كان الحمل مفيدا في الفن الثاني والثالث لبعد العهد اجري الفن الاول
مجراهما سوقا للفنون الثلثة على نسق واحد ولعله لم يذكر التعيين في الاول لقرب العهد

كما فعل صاحب المفتاح لكان اظهر ثم مبنى الكلام على كفاية الاتحاد الذاتي في العهد والا
فالمذكور فيما سبق احد الامرين المذكورين لا الفن الاول مثلا وقد يقال بناء على كفاية
الذكر التقديري في العهد الخارجي لما انجر كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في
العلوم الثلثة فهم انا مع اجمالا بقرينة التعارف بين ارباب التصانيف ان هناك فنونا ثلثة
او ما يجري مجراها ليقع كل منها بازاء علم من العلوم الثلثة وقد علم ايضا ان بعض الفنون يقع
اولا بالضرورة الا انه لم يعلم يقينا ان ذلك بازاء علم المعاني او غيره اذ التقديم الذكري
في بيان الانحصار لا يفيد التقدم في الترتيب الا يرى ان الشارح قدم في بيان وجه
الحصر ما كان من المقاصد على المقدمة مع تأخره في الترتيب فافاد المص ذلك بقوله الفن
الاول علم المعاني فعلم بهذا التقرير ان كلا من طرفي الجملة معلوم وانما المجهول الانتساب كما في
زيد اخوك فان قلت فالمعهودية لازمة في الفن الثالث اذ الانتساب هناك معلوم بلا شبهة
قلت ممنوع والسند يعلم العهد في بيان معنى الفصاحة اشارة الى ان المراد
بمقدمة الكتاب هي الالفاظ كما صرح به في شرح المفتاح واغتصار علم البلاغة
اي المسمى بعلم البلاغة او العلم الذي له زيادة اختصاص بالبلاغة وقوله وما يتصل بذلك
معطوف على بيان معنى الفصاحة والبلاغة وذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان
النسبة بين المعنيين وبيان ان مرجع البلاغة ماذا وغيرهما ماخوذة من
مقدمة الجيش اي منقولة عنها او مستعارة ويمكن ان يكون كل منهما منقولا من
ولا يتعين على ما عرفه في لفظ الحقيقة من الوجهين فههنا ثلث احتمالات وظاهر كلام
الزمخشري في الفايق يشعر بالثاني حيث قال المقدمة الجماعة التي تتقدم الجيش من قدم
بمعنى تقدم وقد استعير لاول كل شيء فقيل مقدمة الكتاب وفتح الدال خلف ويشعر كلام

المعرف

المعرف بالثالث حيث قال قدم والتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب
بالكسر وكلام الشارح محمول على احد الاحتمالين الاولين قطعا ثم المقدمة قد تجعل
من قدم المتعدي لان هذه الطائفة لاشتمالها على سبب التقدم كانها تقدم نفسها اولا فانا
البصيرة تقدم من عرفها على من لم يعرفها لما يتوقف عليه الشروع كما صرح به في
المختصر والا لبطل طرده بالمبادي معرفة حده وغايته وموضوعه المراد من المعرفة
مطلق الادراك الاعم من التصور والتصديق فيكون في الحد اي التعريف بمعنى التصور وفي الغاية
والموضوع بمعنى التصديق قال بعض الافاضل التمثيل على راي القوم فانهم جعلوا مقدمة
العلم بالتفسير المذكور ولذلك جعل هذه الامور في شرح الرسالة مقدمة الكتاب لا مقدمة
العلم ونفي التوقف عليها واما على رايه فليس مقدمة العلم الا التصور بوجه ما والتصديق بغايته
ولهذا طعن الشريف فيه بلزوم ما هرب عنه وهو الاحتياج في توجيه قولهم المقدمة في
كذا وكذا الى تكلف ولم يطعن بلزوم التناقض بين كلاميه كما وهم البعض واما ما ذكره
من انه لا يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فانما هو بالنظر الى قولهم المقدمة في كذا وكذا والا
فلا وجه لمنع كون التصور بوجه ما مع قرينة مقدمة العلم عنده بمعنى ما يتوقف عليه الشروع
مطلقا لطائفة من كلامه الخ قال صاحب الكشاف في اوايل سورة النور الطائفة
الفرقة التي يمكن ان تكون جماعة واقلها ثلثة او اربعة وهي صفة غالبة كانها الجماعة الحافة
حول الشيء وذكر في آخر سورة البراءة ان الطائفة اسم جماعة تطوف بالشيء وتحيط به
واقلها اثنان او ثلث وعن مجاهد الواحد فما فوقه وبهذا فسر ابن عباس رض قوله تعالى
فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة لا ليسم لقطعة من الشيء واحدا كان او اكثر وقيل لانه مفرد
انضمت اليه علامة الجماعة اعني التاء فروعي المعنيان فاطلقت على الواحد وعلى ما فوقه

ومذا المعنى الثاني هو الانسب بالارادة ههنا والمراد من الكلام اللفظي لا العقلي على ما عرفت
واما قوله في شرح الرسالة وهي ههنا امور ثلثة كما في بعض النسخ فاما بتقدير مضاف اي
دوال امور ثلثة او باطلاق ما هو اسم اللفظ على المعنى تجوزا لكمال العلاقة بينهما مع ان
مصب الغرض هنالك دفع اشكال التوقف فقط لا النظر فيه ايضا وما ذكره كاف في دفعه
او باطلاق اسم المعنى على اللفظ اي اطلق الامور المذكورة واراد دوالها والقرينة في
الكل ما سبق من اشارته ههنا وتصريحه في شرح المفتاح على انها الالفاظ فان قلت اذا
جعل مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ يلزم الحذف في قوله لارتباطه بها اي بمعانيها
اذ المقاصد انما يرتبط بمعاني تلك الطائفة لا بها انفسها وفي قوله سواء توقف عليها
اي على معاني تلك الطائفة وفي قوله وانتفاع بها اي بمعانيها ومعلوم ان ارتكاب الحذف
في موضع واحد في قوله لطائفة اي لمعاني طائفة اولى قلت بعد ما عرفت ان الشارح
نص على ان مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ طريق الافادة والاستفادة لما كانت
هي الالفاظ لم يحتج الى ان يقدر مضاف في المواضع المذكورة هذا ثم اطلاق المقدمة على
الطائفة المذكورة لا يحتاج الى اصطلاح جديد لعلم توقف ما فصل من دفع الاشكال
عما وقع في اوايل الكتب على ذلك ولا الى نقل عليه من كلامهم كما لا يحتاج اطلاق الفن مثلا
على جزء من الكتاب اليه مع وجوده على ما نبهت عليه من نقل الكتب بين والله اعلم واقوال
بان تسمية الالفاظ بمقدمة الكتاب انما يتم اذا كانت دالة على مقدمة العلم حتى يكون
من قبيل تسمية الدال باسم المدلول وربما يمنع بانه قد قال مولانا عضد الملة والدين اعلى
الاول في المقدمات واكثر ما ذكر فيه مما لا يتوقف عليه الشروع في المسائل بل نفس المسائل
فاذا جاز اطلاق المقدمة على ما ليس مقدمة العلم فلا محذور في اطلاق مقدمة الكتاب على



ما دوالها واذا تحققت ما تلوناه عليك تيقنت اندفاع اعتراض بعض الافاضل بان تعريف
مقدمة الكتاب يستلزم ان يكون كل مسئلة من مسائل الكتاب اذا قدمت امام المقصود
مقدمة للكتاب اذ بطلان اللازم ممنوع ولعدم فرق البعض كذا ان قلت فما تحصل الفرق
بينهما قلت المباينة الكلية لان مقدمة الكتاب على ما سبق مجموع الطائفة التي قدمها المؤلف
امام المقصود فالم يقدمه وان حصل فيه الارتباط والانتفاع لا يصدق عليه التعريف ومقدمة
العلم معان مخصوصة ان قلت فهل يجوز اشتمال مدلول مقدمة الكتاب على مقدمة العلم
كلا او بعضا قلت نعم كما هو الظاهر من قول الشارح سواء توقف كذا ثم وجه اندفاع الاشكال
بالفرق ظاهر اما اندفاع الثاني فلان الظرف بيان المعاني والمظروف الالفاظ كما ان
سابقا واما اندفاع الاول فلان المقدمة المذكورة مقدمة الكتاب فلا يجب ان يكون مدلولها
موقوفا عليه للشروع فيجوز ان لا يكون جزءا فان قلت هذا الدفع انما يتم اذا لم يكن معرفة الغاية
مما يتوقف عليه الشروع فان هذه المقدمة مشتملة على بيان غاية العلوم الثلثة كما سبق
قلت ما يتوقف عليه الشروع التصديق بان له فايدة مخصوصة تترتب عليه واما الاعتقاد
بانه هو غاية وفايدة في الواقع فلا كما صرح به المحشي في حاشية الشرح ان قلت فما
التكلف الذي احتاجوا اليه في التفصي عن الاشكالين قلت اما التكلف في دفع اشكال
التوقف فالقول بان المراد الشروع بالبصيرة اذ هو تكلف على زعمه وكيف لا والشروع
بالبصيرة مما كان يحصل بازيد مما ذكر في اوايل الكتب وبانقص منه كما اعترف به الفاضل
المحشي لم يصدق على الامور المذكورة انه يتوقف الشروع بالبصيرة عليها اللهم الا ان يقال المراد
توقف البصيرة على نوع ما حيث يحصل به في ضمن اي فرد كان او يقال المراد توقف حد من حدود
وانا نسلم ان حد الخاص بالاربعة لا يحصل بالثلثة والاثنين وبالواحد فان قلت الحاصل بالواحد حاصل
بالاثنين

قلت ان تمنى الاثنان ذكل الواحد فلا ضر لحصول الموقوف عليه والا فلا لزم لحصول فتامل وان اريد
دفع اشكال الظرفية فلعله اراد به ما ذكره المؤلف في شرح المفتاح من ان في تجريدية والمعنى
منه مقدمة تجردت منها هذه الثلثة وتستنبط منها او اراد به بعض ما اراد الشريف لا فائدة
في ذكرها الا الاطناب المراد من الاطناب معناه اللغوي اعني التطويل والكلام من قبيل
التعليق بالمحال كما قيل في قوله تعالى لا يذوقون البيان اشعار بان مدار تركيب الفصاحة على
الظهور واما كون معناها نفس الظهور ففيه تردد لان المفهوم من الصحاح عدم ظهوره في ذلك
حيث قال فصح العجم بالضم فصاحة جادت لغته حتى لا يلحن وافصح العجمي اذا تكلم بالعربية وافصح
الشاة اذا انقطع لباؤها وخلص لبنها وقد افصح اللبن اذا ذهب اللباء عنه وافصح الصبح اذا
بدا ضوءه وكل واضح مفصح وافصح الرجل من كذا اذا خرج منه تم كلامه وقد ان الشارح وافصح به اي
صرح بل على ان المعنى اللغوي امر وجودي وهو الظهور وفي التفسير الاول اشارة الى خلافه لان الخلوص معنى
حيث قدم الامر الوجودي وهو انطلاق اللسان واخر العدمي اللازم له في براءة الفاضل المحشي هذا الى معناها
في موضع ابتاان المعنى اللغوي الامر العدمي محل نظر وكلام الشارح في شرح المفتاح يشعر بان
الامر العدمي حيث قال في تفسير الفصاحة من قولهم فصح الاعجمي اذا خلصت لغته من اللكنة فجادت وهو
واصله من فصح اللبن اذا اخذت رغوته وذهبت لباؤه ~ يوصف بها المفرد ذكر في التحرير ان المراد
بالمفرد ما يقابل الكلام وفيه تامل لان المصرح به ان البلاغة يوصف بها الاخيران فقط وهذا
اتفاق المركب التقييدي بالبلاغة على ان ثم ان الفاضل المحشي رد التاويل في جانب المفرد
بلزوم الاحتياج في تعريف فصاحة المفرد الى قيد اخر غنيل بدونها فاختار الثاني وبلى في
جانب الكلام واورد عليه ان المفرد يتناول الاعلام المركبة مع جواز اشتمالها على تنافر الكلمات
كامرئ القيس اذا سمي به احتياج المذكور باق ويمكن ان يقال الاتم ان امرئ اذا سمي كان كلمة
من

من جزئيه كلمة حيث يوجد فيه تنافر الكلمات بل كل منهما بمنزلة حروف المباني عند المحققين اذ لا يعتد به
في هذا الموضع معنى اصلا ~ وقصيدة فصيحة في النظم القصيدة ماخوذة من القصد لان الشاعر
يقصد تجويدها وتهذيبها والتاء على ما عرف في نظائره من الوجهين او من القصيد وهو المخ
للكلام الجزيل الفصيح والغث للردي منه والتاء للوحدة وقيل القصيدة من انفعل الكلام اي انقطع
~ كاتب فصيح الكتابة يقال في العرف لان انشاء النثر والشعر للنظم ~ ولم يسمع كلمة بليغة قيل
عليه الدليل لا يطابق الدعوى اذ لا يلزم من عدم وصف الكلمة عدم وصف المركب التقييدي
واجيب بان المراد بالكلمة ما يقابل الكلام مجازا بالقرينة السابقة فيتناول المركبات التقييدية
واعلم انه لما كانت الفصاحة له توطئة لدفع الاعتراض الذي ذكره بقوله لا يتوجه الاعتراض ثم هذه المقدمة
هي التي بنى عليها الشارح رحمه الله الحكم بالتسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص وهو المناسب للمعنى اللغوي
الذي ذكره الشارح فان قلت ما الدست ثم المراد بالقوانين القوانين اللغوية والعرفية والنحوية
لا البيانية والمراد باطرادها على القوانين الجريان عليها افرادا وتركيبا فلا يكون فيه مخالفة القياس
ولا ضعف التاليف ~ وقد علموا له قبيل ولا بد ان يضم الى قوله وقد علموا او علم الحس ايضا
لان علمهم لا يكون سببا لجزم الحس ولا احتياج الى ذلك لدخول الحس في الجماعة ~ وقد تسامح
في تفسير الفصاحة بالخلوص ~ من نقل عنه له ان يكون للخلوص لازما غير محمول لكون الفصاحة
وجودية والخلوص عدميا فلا يصح ان الفصاحة هي الخلوص وان صح ان الفصيح هو الخالص وانما استعمل
في الجملة لقصد المبالغة وادعاء كونها نفس الخلوص ورده الشريف بان هذا الوجه يقتضي عدم
صحة التعريف لامتناع التعريف بالمباين على ما هو المشهور والدعوى المذكورة لا يلتفت اليها
في التعريفات وبجواز صدق العدمي على الوجوديات كما في قول البيانيين للسواد وغيره وجودية
الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص انسب بالمعنى اللغوي واجيب عن الاول بان كتب
الادباء

مشحونة بالتعريف بالمباين لاغراض منها تعريف علم المعاني بالتتبع كما في المفتاح والمقرض ايضا من
المتقفين على جوازه وعن الثاني بان مراد الشارح نفي الحمل التفسيري ولا شك في عدم جواز حمل المفهوم
العدمي على الوجودي بطريق التفسير وبان للشارح ان يقول اني اردت بالوجودي المفهوم
وبالعدمي المعدوم لا ما جعل السلب جزءا من مفهومه ولا شك ان المعدوم لا يصح حمله على الموجود
لاقتضاء الحمل الاتحاد في الوجود على ان فيما ذكره من المثال مناقشة لانه ان اريد بالسواد عدم
السواد فمنع الحمل على البياض لان البياض لا يكون فردا للعدم وان اريد به معنى غير البياض
بعدمي وعن الثالث بانه لا يخفى على من له قدم في صناعة العربية ان اللفظ اذا وصف بالفصاحة
فمعنى هذا اللفظ فصاحة يراد ان فيه سلاسة وجزالة وما يؤدي معناه لا يجوز انه ليست فيه لفصاحة
كيف وكيف وان كان الثاني لازما للاول فيرد على الاول ان المجاز انما يرتكب في التعريفات
اعتمادا على ظهور القرينة كما صرح به الشارح والمحشي له في الموضع المذكور من شرحيهما للمفتاح
والامر فيما نحن فيه على خلاف ذلك اذ لم يشتهر ان الفصاحة ما ذا حتى يبني على ذلك قاعدة التفسير
بالملزوم كيف والمدعي انما يعين للخلوص وبالجملة لا يخفى على المنصف عدم جواز مثل هذا المجاز الا اذا
بما نص من التعريف وعلى الثاني ان قوله والمرجح ان الفصيح هو الخالص يأبى عن حمله للحمل على ما ذكر
كما لا يخفى وعلى الثالث ان الخلاف في جواز حمل العدميات بالمعنى المذكور على الوجوديات ولذا اوردوا
في تعريف الحمل كون المتغايرين مفهوما متحدين ذاتا بمعنى ان ما صدقا عليه ذات واحدة
وجواز صدق المفهومات العدمية على الموجودات الخارجية مما لا شبهة فيه ✓ لكونه لازما
لتقليل التفسير — تسهيلا للامر تعليل للتتابع وقيل العلة الاولى تقليل للتتابع
والثاني تعليل له ايضا بملاحظة التعليل الاول والمعنى ان التتابع المبني على التفسير باللازم
سببه تسهيل الامر ولكن ان تقول العلة الاولى علة الحكم بالتتابع والثانية لنفس التتابع

ثم وجه

ثم وجه التسهيل في التفسير باللازم المذكور ان معرفة الخلوص عن الغرابة يحصل بمطالعة
باب من ابواب الصحاح وغيره ومعرفة الخلوص عن مخالفة القياس يحصل بمطالعة
مختصر من مختصرات الصرف واما معرفة كثرة الدور بين العرب العرباء فيحتاج الى تتبع
تراكيب آحاد الاعراب الخلص المنتشرة جدا ولا يخفى ان الاول اسهل ثم لما كانت
المخالفة راجعة الى اللغة لان المراد من اللغة الصرف لانه قد يطلق عليه ايضا كما سيظهر
وانما لم يتعرض لمرجع التنافر لانه لا دخل فيه قصد لكونه في المفرد والكلام واحدا
وهو سلامته الحس كانهما حقيقتان مختلفتان يحتمل التشبيه بان يكون الاتحاد
في الحقيقة مجزوما به وهي الكون المذكور كما هو الظاهر كلا منهما او نفس السلامة من
الامور المذكورة كما اشار اليه في شرح المفتاح ويحتمل ان يكون ترددا ثم قوله لتعذر
جمع الحقائق المختلفة لا يناسب ما ذكرناه لان معناه ان جمع الحقائق المختلفة متعذرة
فكذا ما هو في حكمها او لان الكلام ههنا في فصاحة المفرد وفصاحة الكلام وههنا
في الفصاحة باقسامها الثلثة والبلاغة بقسميها نظرا الى الظاهر يحتمل ان يكون
ترددا في ذلك ويحتمل ان يكون جزما بعدمه وان كونه متشككا لفظيا مبني على الظاهر والمعلم
ان المراد بتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد تعذر ان يعرف الشيء على وجه
يعرف منه تمام حقيقة كل من مختلفي الحقائق لانه يعرف بتعذر التعريف بوجه يندرج
تحته مختلفات الحقيقة لوجوب اندراج الانواع تحت تعريف الجنس فتامل وح لا يتوجه
الاعتراض له قيل فيه تسامح لان الاعتراض على قوله فيقول كل واحد منهما يقع صفة له
بل هو قوله لم اجد له لا على هذا القول وهذا الاعتراض اورده خطيب اليمن على المصنف
في حال حيوته والجواب للمصنف فان قلت عبارة الايضاح هكذا للناس في
تفسير الفصاحة والبلاغة اقوال مختلفة لم اجد فيما بلغني منها ما يصلح لتعريفهما به
ولا ما يشير الى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم

ومنقضى بهذه العبارة كما ترى ان تعريف اقسامها بهذا الوجه لم يكن معهودا من كلامهم بطريق
الاشارة ايضا واذا كان التفسير المذكور ما خوذا من اطلاقاتهم واعتبار انهم كان مفهوما
من كلامهم بطريق الاشارة فلم يصح نفي الاشارة وجب المصير الى جواب المص من ان
المراد من التكلف المعهود قلت المستفاد من عبارة الايضاح ان الاقوال التي ذكرها
الناس في تعريفها في بلغت المص لا تصلح لتعريفها ولا تشير الى الفرق بين كون الموصوف ك
ولا ينافيه فهم ما يصلح للتعريف من اطلاقاتهم والاستفادة الفرق من اعتبار انهم وان لم يفده
عبارتهم المذكورة في صدد التعريف فلا اشكال فالفصاحة الكاينة في المفرد اشارة
الى ان الظرف اعني في المفرد مستقر صفة للفصاحة واما لم يقدر المتعلق نكرة مع تصريحه
في شرح المفتاح بان المعرف بلام الحقيقة كالمعهود الذهني في حكم النكرة لان القياس وان
اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف المعهود الذهني ثم ان تقدير المعرفة تناسب من
المقام كما يظهر من كلام الفاضل المحشي لامن دلالة الظرف وقد نبهت في مباحث الحد
ان الاسم الفاعل المقدر في مثل بمعنى الثبوت واللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول
فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت الفصاحة وان لم يكن بمعنى
المصدر الا ان معناها الاصطلاحي هو الخلوص فليكن في المفرد ظرفا لغوا متعلقا بها
بذلك الاعتبار قلت ليس ذلك معناها مطلقا بل باعتبار اضافتها الى المفرد فلا وجه
لملاحظة كونها بمعنى الخلوص قبل تعلق الظرف بها كالايخفى واما ما ذكره الفاضل المحشي من تجويز
تعلقه بها باعتبار تضمنها معنى الحصول والكون كما جوز على البناء في قوله وهل اتاك
نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب والحديث في قوله وهل اتاك حديث ضيف ابراهيم
المكرمين اذ دخلوا عليه ففيه ان المراد من تضمن معنى الحصول والكون ان كان مجرد الانتصاب به
وكونه في نفس الامر لم يكف في العمل والا جاز ان يقال زيد ورجل في الظروف وان كان انفهامه منه
باعتبار نسبته الى محله وموصوفه فتلك النسبة اما بدلالة اللفظ بنفسه او بحاله واما باعتبار نفس الامر

فقط

فقط وكفاية الثاني ممنوعة كما نبهت عليه والاول مسلم كما في الامثلة المذكورة حيث نسب النبأ
الى الخصم والحديث الى ضيف ابراهيم بالاضافة لكن الفصاحة خالية عن النسبة الى موصوفها
لا بنفس اللفظ ولا بحاله مثل الاضافة فلا وجه لقياس الفصاحة الى الامثلة المذكورة
فليتأمل ومخالفة القياس اللغوي اما لم يقل مخالفة القياس الصرفي وان كان المراد
ذلك ايماء الى ان منشأ القياس الصرفي استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء ك
اشارة الى ان المعنى على السلب الكلي لا رفع الايجاب الكلي ولهذا نقل من الشارح انه
لو اعاد في في قوله والغرابة ومخالفة القياس لكان احسن يوجب ثقلها على اللسان
الثقل بكسر الثاء وتحريك ضد الخفة وهو مصدر وبتسكينه الحاصل بالمصدر والاول
هو المراد ههنا كالهعخع هو بكسر الهاء وفتح الخاء المعجمة وكسرها نبت اسود وفي
تكملة الصحاح ان الرواية تركتها ترعى الهعخع بضم العينين المهملتين جمع غديرة
في التلخيص الغديرة القبضة من الشعر ويقال للشعر الذي يقع على وجه المرأة من مقدم
رأسها غديرة لانها غودرت اي تركت فطالت والضمير عائد الى الفرع في البيت
السابق وهو قوله وفرع يزين المتن اسود فاحم اثيث كقنو النخلة المتعثكل وقد
يروى غدائرها فالضمير راجع الى الجبهة ثم الفرع الشعر التام والمتن الظهر وهو
صفة لفرع وكذا فاحم وهو الشديد السواد كالفحم والاثيث الطويل الكثير الاصول
كذا في التلخيص من اثت النبت يأثت اثاثة اي كثر والتف والقنو كعناية النخلة
وهي فيها بمنزلة العنقود في الكرم والمتعثكل بمعنى كثير العثكال بكسر العين صفة
للقنو والعثكال وكذا العثكول بضم العين الشمراخ وهو ما عليه البسر من عيدان
القنو يقال تعثكل القنو اذا كثرت شماريخه الى العلى جمع العليا بضم والقصر
تأنيث الاعلى جمع عقيصة ويحتمل ان يكون جمع عقصة بكسر العين وسكون
١٠ القاف كزنمة وزنام صرح به في الصحاح وقد يروى بدل العقاص المدارى وهي جمع

مدرى

ستشحثك خصف فان هذه الحروف العشرة مهموسة وغيرها مجهورة نسقه ام امراة وستحث لا تاحى في المسئلة ومنه يقال للكدى تحاث ومعناه ما قال الزمخشرى سنكدى

وهى خشبة ذات اطراف يذرى بها الطعام وينقى الكدس والمراد بها في البيت المشط
وفى التعبير بالمدارى مبالغة لا تخفى وهى الخصلة المجتمعة من الشعر الخصلة بالضم لفيفة
من شعر وفى اساس البلاغة وفى مجمل اللغة ان العقيصة خصلة تاخذها المراة من شعرها
فتلويها ثم تعقدها حتى يبقى التواؤها ثم ترسلها ثم سكون العين وفتحها لغة في الشعر
لكن الفتح اجود كذا في التلخيص يعنى ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط فان قلت
من اين يفهم هذا الشد من البيت قلت يفهم من مستشزرات خصوصا اذا قرئ
على صيغة المفعول ويفهم ايضا من العقاص لان العقيصة شعر ذات عقاص وهو الخيط
الذى يعقص به اطراف الذوائب كذا في المجمل وقول الشارح المجتمعة دون المجتمع لشعر
بما ذكر وبالجملة العقاص على تفسير الشارح هى الغدائر بعد ان شدت لا غير فظهر ان
مراد الشاعر ان شعر ممدوحته ينقسم الى ثلثة اقسام لا الى اربعة كما توهم والغرض
بيان كثرة الشعر ولهذا جمع العقاص مع افراد المثنى والمرسل تنبيها على ان العقاص
مع كثرتها كانها تغيب في مثنى واحد ومرسل واحد من جهة كثرتهما وذهب بعضهم
الى قوله لزال ذلك الثقل الزائد هو الخلخال ثم المشهور ان الحروف المهموسة هى حروف
ستشحثك خصف والمجهورة ما عداها وجمعها ظل قو ربض اذ غزا جند مطيع و
والشديدة حروف اجدك قطبت والرخوة ما عداها وما عدا حروف لم يروعنا وهذه
الحروف تسمى حروفا معتدلة بين الرخوة والشديدة واختار صاحب المفتاح ان
المهجورة هى الحروف المجتمعة في قولنا قد كان رجم ونظايره ووجه الضبط مذكور في اول
بحث المجاز من شرح المفتاح للشريف وهو سهو لان الراء المهملة كل يعنى لو كان
منشأ الثقل ما ذكرت لكان مستشرف ايضا ثقيلا مع انك معترف بعدم ثقله ولو
منع عدم التنافر من مستشزر فالكان ما ذكره الشارح ابطالا لامر زايد هذا وفي شرح
الايضاح لشمس الدين الكسارى انما لا يوجد الثقل في مستشرف لان الراء المهملة وان كان

من المجهورة الا ان مجاورة الفاء التى هى من حروف الزلاقة ازالت الثقل الحاصل من توسط
الشين بين ما ذكر هذا وقد اجيب عن النظر بان مراد هذا القائل ان الثقل ليس
من اجتماع الشين مع التاء والزاء بعينها ان منشاء الثقل هو اجتماع هذه الحروف
المخصوصة والحاكم بذلك هو الذوق يرشدك اليه قوله ولو قال مستشرف لزال ذلك
الثقل لانتفاء هذه الحروف المخصوصة وفيه نظر لان توصيف الزائد الحروف المذكورة
ببيان انواعها لغو صرف كما لا يخفى على الذوق السليم وانما المستفاد منه ما ذكره الشارح
المحقق ومن البعيدة ما هو بخلاف اضافة البعيد الى الضمير الراجع الى المخرج لفظية
ولهذا دخلت اللام في المضاف ثم هو من قبيل العطف على معمولى عاملين واحد لا على الطريقة
السابقة كما في قولك رايت زيدا في المسجد وفي السوق عمروا الان قوله ومن البعيدة عطف
على قوله من القريب المخرج وقوله ما هو بخلافه على قوله غير متنافر ومثله سابغ شابح
كملح ان يلزج في السيره لا يوجب نفي الكل هكذا وجدنا عبارة الشرح في اكثر النسخ
وفي بعضها انتفاء الكل والظاهر ان لفظ الوصف سقط في النسخ الاولى من قلم الشيخ للشرح
او من قلم الناسخ للنسخة التى وقعت في نظر الشارح لكن ينبغى ان يحمل كلام المؤيد في ايضا
على ما ذكر بتقدير المضاف اذ لا يلزم عاقل كون فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة الكلام
فان قلت قوله فى الرد لا وصف لجزئها يؤيد النسخة الاولى وان الشارح حمل كلام المؤيد على ما
يتبادر منها اذ ليس في كلام المؤيد على النسخة الاخرى ان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة
الكلام بل انها وصف لجزء الكلام وانما هو على النسخة الاولى حيث اراد فيه بالجزء نفس الكلمة
وبالكل فصاحة الكلام اذ الكلام في انه لا يلزم من انتفاء فصاحة الكلمة انتفاء فصاحة
الكلام فيجب ان يريد بالكل تلك الفصاحة ليتم التقريب قلت معنى قوله لا وصف لجزئها
ان ما ذكر من التاييد انما يتم اذا كان فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة الكلام خارجا
عن التعريف وليست كذلك لان المؤيد ادعاه وبنى عليه التاييد فباطل لانه لم اى فوجه

مولد عربي في الكلام العربي وأما ما يتوهم من أن الاستبرق فارسي والقسطاس رومي والمشكاة هندية مع وقوع هذه الكلمات في القرآن فهو لجواز توافق اللغتين كالصابون والتنور
ولما لم يخل هذا المنع عن ضعف لما صح النقل عن فحول الصحابة والتابعين من وقوع العجمي فيه
واتفق النحاة على وجود العجمة في ابراهيم ونوح بادر الى التسليم واشار الى ان عدم خروج
الكلام المشتمل على غير العربي عن العربية ثم والى ان معنى قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا
الاسلوب والنظم على ان الضمير في انزلناه قد يرجع الى السورة باعتبار كونها قرآنا واطلاق
القرآن على بعضه شائع ثم تنزل وسلم ان معنى الآية عربي المبنى لا الاسلوب والنظم فقط
لكن ادعى انه محمول على التغليب ولما كان هذا مظنة ان يقال فليجز توصيف الكلام بالفصاحة
على سبيل التغليب ايضا دفعه بان الفرق ظاهر لان فصاحة الكلمات كلها شرط في فصاحة
الكلام دون عربيتها في عربيته ولما كان المشعر ان يقال انما اشترطوا فصاحة الكلمات في فصاحة
الكلام بمعنى المركب التام او المركب مطلقا واما اشتراطهم فصاحتها في فصاحة عدة من افراد الكلام
مسماة باسم خاص كالسورة مثلا فغير ثابت قال وعلى تقدير تسليم ذلك وبهذا الاخير تم الكلام
وسقط الاحتياج الى بيان خروج السورة عن الفصاحة باشتمالها على كلمة غير فصيحة في ابطال
ما سبق الى بعض الاوهام وربما يقال انهم اشترطوا في فصاحة الكلام كون كل كلمة منه كلماته
فصيحة والكلام يشمل السورة بتمامها بل القرآن فقوله في توجيه المنع الاخير ولا اشتراطهم
الى قوله فغير ثابت ممنوع لكن الشارح اجاب على سبيل التنزل مما يعود الى نسبة الجهل
او العجز لانه لو كان عالما بعدم فصاحة ما اتى به ولم يقدر على ايراد الفصيح لزم الثاني وان لم
يعلم او علم وقدر على ايراد الفصيح لكنه لم يورده لزم الجهل في الاول والسفه في الثاني وهو نتيجة
الجهل فيلزم الجهل على التقديرين واعترض عليه التوني بانا نختار الثالث ونمنع لزوم السفه لجواز
ان يختار غير الفصيح لكونه يكون دلالته على المعنى المراد اوضح من دلالة الفصيح او غير ذلك مما لا
يطلع عليه قال وعرضته على الشارح فاستحسن وقد يجاب بان القرآن انما اتى به معجزة وتصديقا



للرسول عم والاعجاز انما هو بالبلاغة المشروطة بالفصاحة ووجود كلمة غير فصيحة موجب لعدم
فصاحة ما اشتمل عليه من المقدار المعجز بالاتفاق الموجب لعدم بلاغته فلا يكون معجزا وهذا الجواب
ليس بتام لانه مبني على ان فصاحة الكلمات لازمة في فصاحة الكلام مطلقا كما اشرنا اليه
بقولنا وربما يقال مع ان الكلام على تقدير تسليم عدم خروج السورة عن الفصاحة بعدم
فصاحة كلمة منها غير ظاهرة المعنى تفسير للوحشة كما سيصرح به الشارح رحمه الله وغير معنى
لا وليس هذا الا الثانية ظاهرة ولما ما توهمه الاستعمال له اعاد النفي المستفاد من غير كما في قوله
غير المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيها على ان النفي يتعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع
من حيث هو أي عدم ظهور المعنى وعدم مانوسية الاستعمال المخلين بالفصاحة بالنظر الى الاعراب
الخلص من سكان البوادي لا بالنظر الى المولدين على ذي جنة الجنة الجنون كقوله تعالى ام به
جنة والجنة الجن ايضا كما في قوله تعالى من الجنة والناس وكلا المعنيين جاز الارادة
ههنا وفي بعض الروايات ذي حية وهو المحفوظ في نسخ الصحاح تصحيحا والمعنى اجتمعتم
على اجماعكم على من لا عقل له ما جت به مرة في الصحاح هاج الشيء يهيج هيجا اي
نادر وهاجه غيره يتعدى ولا يتعدى فالظرف على الاول اما لغو والثاني للتعدية او بمعنى
او مستقر حال من فاعل ما جت وعلى الثاني زائدة في المفعول ثم ان المراد بهيجان المرة
كونه مغمى عليه تعبيرا عن المسبب بالسبب ووثب عليه الوثوب الطفرة وتعلق
عليه بتضمين معنى الاجماع فما قلت من الاقوال وهو الخروج ومقلة وحاجبا
مزججا عطف على واضحا في البيت السابق وهو ازمان ابدت واضحا مفلجا اغر
براقا وطرفا ابرجا قبل ازمان اسم امراة والفلج تباعد ما بين الثنايا والرباعيات
والاغر الابيض والبريق اللمعان والطرف العين والابرج بين البرج بالتحريك وهو
عظم العين وحسنها من باطن والمقلة بياض العين مع سوادها وقد يستعمل في الحدقة
مدقعا مطولا للاشارة الى تفسير مزججا وهذا التفسير موافق لما في الصحاح واعتبر

كذا في التلخيص لابن هلال

بحث فعلل ...

في الاسس في تفسير المزجج كالمقوس ايضا وربما يؤيد ذلك ما قال حسان بن ثابت رضه في مدح
رسول الله صلى الله عليه وسلم • بعينين دعجاوين من تحت حاجب • ازج كمشق النون خطه كاتب
فان التشبيه بالنون المشقوقة اي المكتوبة انما يحسن باعتبار معنى المقوس وانت خبير بان
هذا التايد انما يتم اذا جعل كمشق النون صفة كاشفة لا مقيدة لازج ولا صفة للحاجب
وبالجملة قوله فان التشبيه بمشق النون انما يحسن باعتبار معنى المقوس مسلم الا ان اعتباره
في الحاجب كاف ولا حاجة الى اعتباره في الازج كما لا يخفى كالسيف السريجي او كالسراج
بيان لحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة ان يقال فعلل في حجر لنسبة
الشيء الى اصله نحو تممه اي نسبه الى تيم فسرّج بمعنى منسوب الى السريجي او السراج
اي بالمشابهة فوجه التخريج هذا ووجه البعد ان مجرد النسبة لا يدل على التشبيه فاخذه منها
بعيد وقد تخرج على ان فعلل قد يجيء بمعنى صيرورة فاعله كاصله كقوس اي صار كالقوس و
بمعنى صيرورة فاعله اصله نحو عجزت المرأة اي صارت عجوزا وبمعنى صيرورة فاعله
ذا اصله كورق الشجر اي صار ذا ورق فسرّج على الوجه الاول بمعنى الصاير مثل
السريجي او السراج وعلى الثاني الصاير احدهما على معنى التشبيه اي مثل احدهما وعلى الثالث
الصاير ذا سراج فهو مختص بالتخريج الثاني ويرد على الوجوه الثلثة انه ينبغي ان يكون العبارة
في مسرّجا على صيغة اسم الفاعل لان سرّج على هذه الوجوه الثلثة لازمة لا يشتق منه
اسم المفعول وهذا قريب من سرّج الله وجهه الى الاشارة الى المعنى الثاني اي قوله كالسراج
في البريق ووجه القرب والفرق ظاهر واما لم يجعل اسم مفعول منه الى حاصل السؤال
انهم لم يجعلوا مسرّجا اسم مفعول من سرّج الله وجهه لئلا يكون مما احتاج الى تخريج وجه
بعيد له حتى يكون غريبا وحاصل الجواب الاول انهم لم يعثروا على استعمال سرّج بمعنى
بهج في الاصل لكونه مولدا مستحدثا من السراج فهم يعتبرون اللغات الاصلية
لا المولدات فقول لاحتمال انهم لم يعثروا قوله وان يكون هذا مولدا وجه واحد والثاني

في موضع

في موضع التعليل للاول ويؤيده انه وقع في بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعتدوا وحاصل الجواب
الثاني اعني قوله على انه لا يبعد الخ ان سرّج الله وجهه لا يبعد ان يكون من الغرابة المخصوصة
اعني ما يحتاج الى تخريج الوجه البعيد بان يكون معناه جعله كالسراج فلا يفيد جعل سرّج
عدم كونه مما احتاج الى تخريج الوجه البعيد وقوله اما صاحب مجمل اللغة اراد على الجواب
الثاني هكذا ينبغي ان يفهم المقام لا لعالى الغرابة له وحاصل الاعتراض ان الوحشية اخص
من الغرابة لجواز ان يوجد لفظ غير ظاهر المعنى ولا يشتمل على تركيب ينفر الطبع عنه فتعريف
الغرابة بها تعريف بالاخص وهو غير حسن وان جوزه بعضهم واما انت عذبة في قول
والغريب يجوز ان يكون عذبة ليكون الغريب عبارة عن الكلمة ثم الضمير في تفسره راجع
الى الغرابة في ضمن الغريب بالتاويل المشهور فان قلت واما قوله وهي بحسب قوم قوم
فهي على حذف المضاف اي بحسب قوم دون قوم ووجه ذكره تحقيق ان الغرابة غير الوحشية
لانه قد يكون لفظ بالنظر الى قوم غريبا ولا يكون بالنظر الى قوم آخر كذلك ولا كذلك الوحشية
بالمعنى المذكور بل هي بالنظر الى كل من له طبع سليم بل الوحشية قيد زائد لفصاحة
المفرد تاكيد لما سبق من عدم حسن التفسير المذكور وقوله لفصاحة متعلق بقيد
والمعنى ان الوحشية قيد لفصاحة المفرد معتبر فيها سلبا زائد على الغرابة اي ليس منها
ولا داخلا فيها فلا يحسن تفسيرها به غايته انه يلزم من سلبها سلبه وليس المراد انه ينبغي
ان يزاد في تعريف فصاحة المفرد قيد آخر وهو الخلوص عن الوحشية حتى يرد عليه ان
الخلوص عن العام يستلزم الخلوص عن الخاص فلا يكون ذكره واجبا ويتكلف في الجواب
بانه مبني على الاعراض عن الخصوص وادعاء المباينة او بان مراد المعترض انه لما كان
هذا القيد غير داخل في القيود الثلثة ولا عينها والخلوص عنه معتبر في مفهوم فصاحة
المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها حتى يرد عليه منع اعتباره فيه وان وجوب ذكره انما يلزم
لو التزم كون التعريف حدا تاما او بانه لا يلزم مما ذكر الخصوص المطلق لجواز ان يكون الخصوص

قوله هو الذي لا يعاب باستعماله على العرب اعلم ان الالفاظ ثلثة اقسام منها ما هي مستعملة مطلقا كالارض والسماء فلا يعاب باستعماله اصلا ومنها ما هي مستعملة في العرب العرباء غير مستعملة في غيرهم فلا يعاب باستعمالها عليهم ويعاب على غيرهم ومنه غريب القرآن والحديث ومنها ما هي غير مستعملة مطلقا فيعاب باستعمالها على الكل فمنه ما هو مكروه على الذوق والسمع كجحيش ومنه ما هو غير مكروه كتكأكأتم وافرنقعوا اليه فالشارح بقوله فيما بينهم في وجه النظر من ان الوحشي اما من قبيل تكأكأتم او جحيش فعلم ما ذكرناه ان قوله والوحشي قسمان ليس المقصود منه الحصر بل لحمل اطلاق الغريب على الوحشي والمعتبر في الفصاحة ان لا يكون اللفظ غريبا عند العرب العرباء كما ينبه اليه قول الشارح لا نسلم بل وحشيا عندهم واستعماله غير العرب غير معتبر فيها لا وجودا ولا عدما فلا يدخل الغريب الحسن في تعريف الغرابة اذ المراد

لا انا نقول ان حاصل الجواب اختيار الشق الثاني وهو ان المراد بالوحشية غير ما ذكره المعترض وابطال الاول لا دليل عدم كونه مخلا بالفصاحة والقفار جمع قفر وهو الموضع الخالي من الماء والكلاء كالمتعيرة للالفاظ التي لم تونس استعمالها التعلق بالوصف وما في حكمه مشعر بالعلية كما تقرر عندهم فيستفاد من هذا الكلام ان استعمال الوحشي لتلك الالفاظ بملاحظة تلك الحيثية فيتم المقصود في العبارة في النسخ التي رأيناها المتعيرة والاظهر التعبير بلفظ التذكير كما دل عليه قوله منسوب بقي ههنا بحث وهو ان المستفاد مما نقله الشارح ليس الا اعتبار عدم الانس في الوحشية واما اعتبار عدم ظهور المعنى فلا فكيف يصح جعله جزءا لتفسير الوحشية ولا يفيد لزوم عدم الظهور لعدم الانس لان اعتبار الملزوم في شيء لا يستلزم اعتبار اللازم فيه والجواب ان تعريف الوحشية تعريف رسمي فيجوز ذكر اللازم فيه او يقال اعتبار عدم ظهور المعنى فيها ليس مستفادا من هذا الكلام المنقول بل من كلامهم في موضع آخر لم يذكره لان ما ذكره ههنا كاف فيما قصده من ان الوحشي يطلق على غير ما ذكره المعترض والوحشي قسمان ان هذا ايضا يدل على ان الوحشية يطلق على غير ما ذكره المعترض لانهم جعلوا الغريب الحسن قسما من الوحشي فلو كان المراد به ما يشتمل على تركيب ينفر الطبع عنه لزم اشتمال الغريب الحسن على ذلك لوجوب اعتبار المقسم في الاقسام لعدم تداخل القسمين وان يعاب استعماله اي على العرب ثم قوله وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال اما على حذف المضاف اي ذو ان يكون او وهو ان يكون مؤول بالمصدر والمصدر بمعنى الفاعل اي الكائن كذا كما صرحوا به في قوله وما كان هذا القرآن ان يفترى وقد نص ابن هشام على هذه القاعدة في اواخر المغني فليكن على ذكر منك واعلم ان مورد القسمة في قوله والوحشي قسمان ليس الوحشي بالمعنى الذي ذكره الشارح وهو غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال ولا الوحشي بالمعنى الذي ذكره المعترض لان كلا من هذين المعنيين مخل بالفصاحة مع ان احد القسمين المذكورين فصيح وهو الغريب الحسن بل اعم منهما ولذا قال والوحشي قسمان

ولم يقل



ولم يقل وهو قسمان لئلا يتوهم ان مورد القسمة المعنى الذي ذكر سابقا وهذا المعنى الاعم ما يكون غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال مطلقا اي سواء كان بالنظر الى الاعراب الخلص او بالنظر الينا وهو اعم مما ذكره الشارح لان المعنى الذي ذكره وحكم بانه مخل بالفصاحة مطلقا هو ان يكون غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال بالنظر الى الاعراب الخلص لان المعتبر حال الكلمة فيما بينهم والدليل على عموم مورد القسمة مما ذكر جعل الغريب الحسن قسما منه مع تصريحه بانه ليس بوحشي عندهم ثم هذا المعنى العام غير مخل بالفصاحة على اطلاقه بل المخل منه قسمان احدهما ما ذكر في التفصيل الذي نقله الشارح من القوم وهو القبيح في السمع والثاني هو المعنى الذي ذكره الشارح فيما سبق وليس المقصود من قوله والوحشي قسمان الحصر فتدبر مثل شرنبث الشرنبث الغليظ اليدين والرجلين وربما وصف به الاسد وكذلك الشرابث بضم الشين قال سيبويه النون والالف زائدتان للالحاق في معنى شرنبث وشرابث واشمخر ارتفع واقمطر يوما اشتد قال ابو عبيدة المقمطر المجتمع والمقمطرة العقرب اذا عطفت ذنبها وجمعت نفسها وهي في النظم احسن منها في النثر قيل الضمير راجع الى الامثلة المذكورة لا الى مطلق الغريب الحسن ولذا انث الضمير فلا يرد ان يقال يلزم ان يكون غريب القرآن والحديث احسن في النثر الطخم الليل اظلم جفخت اي فخرت وتكبرت وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية شروع في المقصود وهو رد قوله وان اريد بالوحشية لا و ما ذكره سابقا كان توطئة لهذا الرد فان قلت اذا كان هذا تفسير الوحشية فما فائدة توسيطها في البين قلت فائدته التنبيه على ترادف الغرابة والوحشية ظاهر الفساد لان الفصاحة انما هي باعتبار كثرة الدوران والجريان كما سبق وكثرة الدوران لا تجامع عدم الانس في الاستعمال او ما هو في حكمها اي في حكم المفردات و وهذا القيد لا دراج مسلوي بفك الادغام في تفسير المخالفة اذ لو لم يزد هذا القيد يلزم

ان يكون مسلموى فصيحا اذ ليس على خلاف القانون المستنبط من تتبع مفردات الفاظهم
ولا جهة اخرى لعدم فصاحته كوجوب الاعلال في نحو قام تمثيل للقانون على حذف المضاف
اى كقانون وجوب الاعلال في نحو قام وهو ان الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت
الفا في غير نحو عور وعور من العور بفتحتين وهو ذهاب احدى العينين وكالاستحواذ الظفر
والاقتدار وفي الصحاح استحوذ عليه الشيطان اى غلب قال ابو زيد هذا الباب كله يجوز
ان يتكلم به على الاصل كاستصاب واستصوب وامثالهما وهو قياس مطرد عندهم
وقطط شعره من باب علم وجعد قطط اى شديد الجعودة ورجل قطط الشعر وقطط
الشعر بمعنى ومثل قطط شرر ة ولهم شرر مرفوعة وشررة ولهم ترمى بشرر كالقصر
ففك الادغام فيهما لا يخل بالفصاحة والضابط ان يقال مخالفة القياس ان كانت لعلة
كدفع اللبس كما في فك الادغام من طلل وشرر وامثالهما فهو غير مخل بالفصاحة وان
كانت لمجرد الثبوت عن الواضع كما في يابى فكذلك والا فهى مخلة كما في اجلل ومثله وال
وماء يعنى ان اصلهما اهل وماه بدليل اهيل ومياه قلبت الهاء الفا على خلاف القياس
وما اشبه ذلك من الشواذ قيل كون هذه الامثلة من الشواذ والشاذ ما يخالف
القياس بالنظر الى القياس السابق في الاعتبار ينافى جعلها مندرجة تحت القانون المتاخر
فتدبر وله بل المخالفة ما لا يكون ما مصدرية ولهذا اوقعه تفسير اللمخالفة الحمد لله العلى
الاجلل البيت للراجز تمامه الواحد الفرد القديم الاول وقد يروى غير ذلك والقياس
الاجل اورد عليه ان عدم الادغام لم لا يجوز ان يكون لضرورة الشعر واجيب بان اقصى
ما ثبت الجواز وهو لا ينافى انتفاء الفصاحة لان هذا الانتفاء يلزم من عدم كون الكلمة
كثيرة الدور على السنة العرب العرباء لا من عدم جواز ما ارتكبه الشاعر الا يرى ان استعمال
الجرشى جائز قطعا الا انه مخل بالفصاحة فكذا استعمال الاجلل جائز في الشعر كما ذكره سيبويه
في الكتاب الا ان الاعراب الخلص يتحاشون من استعمال امثاله كما يتحاشون من استعمال نحو كاكاتم
وافرنقعوا





قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع فيه اشكال وهو انه كلام
ذكره المص بعينه في الايضاح وقد ذكر فيه ايضا بعد تعريف فصاحة الكلام ان بعضهم قالوا فصاحة
الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار كما سيجئ ففيه تصريح بان تعريف فصاحة المفرد والكلام
بما ذكر وجد في كلام الناس وبطل ما ذكره الشارح في دفع اعتراض خطيب اليمن وتعين
جواب المص بان المراد بالناس المعهودون فان اجيب بان التعريف على الوجه المذكور لم يجئ
في كلام الناس بل وجده مع قيد مستدرك يقال لو سلم صحته فلا اقل من وجدان الاشارة
كما لا يخفى وقد نقاه ايضا والجواب انه لا يقطع من هذا الكلام ان المص وجد تعريفهما في كلام
القوم بل يجوز ان يكون اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم ثم عرضه على علماء زمانه او على
تلامذته وبين لهم ماخذه وهو قول الفصاحة عندهم لكون اللفظ جاريا الى اخر ما ذكر
فيما سبق فاوردوا عليه انه ينبغى ان يزاد قيد اخر في التعريف وهو الخلوص عن الكراهة
في السمع ومن كثرة التكرار لانهما يخلان بكثرة الدور فيما بينهم فنقل ايرادهم في كتابه
ورده تتميما للفائدة على انه ربما يقال مراد الشارح عدم الاحتياج الى ما ذكره المص
في دفع اعتراض خطيب اليمن كما يشهد به السوق لا عدم الاحتياج الى ذلك مطلقا
لموافقته كلم امير المؤمنين الاظهر في العبارة ان يقال لموافقته لان الموضع
موضع الاضمار ولا يظهر لوضع المظهر موضعه فائدة معتد بها ثم كون الاسم مبارك كالجد
ان يكون كالمنقاد من العلو والنقب علم يشعر بمدح او ذم والكنية ما صدر باب وام
او الاسم اعم لانها داخلة تحت الغرابة المفسر بالوحشية لم يرد دخولها تحت مفهوم
الغرابة اذ لم يذكر في تفسير الوحشية ما يدل عليها بل اراد صدق الغريب على الكريه
في السمع لان البلغاء يتحاشون عن استعماله فيصدق عليه انه غير ما نوس الاستعمال
فيحتج عن تعريف الفصاحة بقيد الخلوص عن الغرابة لا يقال فكذا المتنافر داخل تحت الغريب
فلم ذكر الخلوص عنه لانا نقول يجوز ان يكون ذكره لكونه داخلا في مفهوم فصاحة المفرد

ودائبا لها بخلاف الخلوص عن الكراهة في السمع ولو سلم ان الخلوص عنها معتبر في مفهومها
فانما يلزم ذكره اذا كان حدا تاما واما اذا كان التعريف رسميا فيجوز ذكر بعض
الذاتيات دون بعض ان قلت ينبغي ان يتعرض الشارح لهذين الامرين حتى يتم الجواب
قلت كانه رحمه الله لاحظ ظهور فساد ارادة الدخول في مفهوم فصاحة المفرد ولزوم
الذكر على تقدير الدخول فيه فاغمض عنه وانت خبير بان اثبات دخول احدهما في ماهية فصاحة
المفرد دون الآخر مشكل لظهور ان الجرشى اما مخل بهما كانه يريد ان الذوق
السليم حاكم بان مثل الجرشى وهو الذي يشتمل على الكراهة في السمع من احد القبيلين
اي اما مشتمل على عدم ظهور المعنى وعدم انس الاستعمال فقط واما مشتمل مع ذلك مع الكراهة
على الذوق لا ان الجرشى بخصوصه كذلك ثم المقصود من الترديد ههنا تأكيد الدخول وان
امتناع الخلو وان جزم فيما سيأتي بكون الجرشى مثلا من قبيل الثاني ويمكن ان يقال المجزوم فيما سيأتي
بكونه من قبيل الثاني غير المردد فيه ههنا بل المجزوم خصوصية الجرشى والمردد فيه مطلق الكراهة
في السمع بقرينة السوق وستعرف ان مطلق الكراهة في السمع لا يلزم ان يكون كرهها
على الذوق فان قلت كلام الشارح يدل على ان الكراهة في السمع مخلة بالفصاحة
على تقدير دخولها في كل من قبيلين والحال ان مقابلة لها كانه للجنس يدل على ان لها
كانه من قبيل الوحشي الغليظ وقد قال الوحشي قسمان والقسم المعاب استعماله هو
الوحشي الغليظ قلت قد نبهناك على ان الوحشي ثلثة اقسام قسمان منها مما يعاب
استعماله وان ليس المراد حصر الوحشي في القسمين الاول انها ان ادت الى الثقل
فيناقش فيه بان الكراهة في السمع ليست مؤدية الى الثقل بل الامر بالعكس فحق
العبارة ان يقول انها ان نشأت عن الثقل الخ وضعف هذين الوجهين ظاهر
اما الاول فلان عدم التأدي الى الثقل لا يوجب عدم الاخلال بالفصاحة لجواز ان يكون
لامر آخر بان يكون الفصحاء كما احترزوا عن الالفاظ الثقيلة على اللسان احترزوا عن الالفاظ





الكريهة على السمع وهذا معنى مخل للاخلال واما ثانيا فلانه قد اورد النظر في المتن فينبغي
ان يكون على ما ذكر في المتن ولم يذكر فيه ان اللفظ من قبيل الاصوات ولو سلم فالقول بان
اللفظ صوت يعتمد على مخرج من مخارج الحروف مشهور بين الادباء ولا يلتفتون الى التدقيق
الفلسفي راجع الى النغم بفتحتين جمع نغمة وهي الصوت يقال فلان حسن
النغمة اذا كان حسن الصوت في القراءة كذا في الصحاح فكم من لفظ فصيح له فيلزم
من اعتبار القيد المذكور ان لا يكون التعريف جامعا لخروج هذا اللفظ مع كونه فصيحا
كلفظ ضيزى من ضازه يضيزه ضيزا اي ظلمه واصل ضيزى ضُيزى كطوبى
الا انه كسر الفاء ليسلم الياء كما فعل في بيض فان فعلى بالكسر لم يأت وصفا ودسر
هو خيوط تشد بها الواح السفينة وقيل هي المسامير واحدها دسار والدسر الدفع
وانما سميت المسامير دسرا لانه يدفع بها منافذ السفينة وفيه بحث لانه قد
يعرض له وايضا هذا القائل بصدد الفرار عن اشتمال القرآن على غير الفصيح ولا يخفى
انه كما يجب تنزيه القرآن عن غير الفصيح يجب تنزيهه عن الكريه في السمع كما لا يخفى على
المنصف هذا وقد يقال يستفاد من البحث الذي اورده الشارح اعتراض على المص
ايضا اذ يلزم ان لا يكون تعريفه للفصاحة جامعا لان ما لا يكون خالصا عن الغرابة مثلا
لكن عرض له ما يمنع اخلال غرابته بفصاحته فصيح مع عدم صدق تعريف الفصيح عليه اللهم
الا ان يقال معنى التعريف خلوصه عن الغرابة التي تكون سببا للقبح وعلى هذا سائر القيود
ثم يندفع الاعتراض على الشارح انه صرح فيما سبق ان قرب المخرج ليس سببا للتنافر لوقوعه
في القرآن وفيما سيأتي ان مجرد الجمع بين الحاء والهاء في امدحه وكذا كثرة التكرار وتتابع الاضافات
لا يخلان بالفصاحة لوقوعها في القرآن مثل فسبحه ومثل ونفس وما سواها فالهمها
فجورها وتقويها ومثل دأب قوم نوح فيتجه عليه ان الوقوع في القرآن لا ينافي كون
من الامور من اسباب الاخلال وستطلع على جوابه ان شاء الله تعالى كما سيجيء في الخاتمة

من ان لكل مقام مقالا الحسن فيه غيره ومصداقه ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في امالي الكافية
من ان الشيء قد يكون غير فصيح فيلحقه امر فيجعله فصيحا كقوله تع الم يروا كيف يبدئ الله
الخلق ثم يعيده فان الفصيح بدا يبدا بل لا يكاد يسمع ابدا قال الله تع كما بدأكم تعودون
لكن فصيح يبدئ ههنا لما حسنه من التناسب مع قوله يعيده حال من الضمير في خلوصه
فيكون مبينا لهيئة الفاعل وقيد النفس الخلوص فههنا تقييد للنفي لا نفي للتقييد فان قلت
اذا كان الظرف حالا من الضمير في خلوصه يكون العامل فيه الخلوص لان العامل في الحال
وذيها واحد فيكون ظرفا لغوا مع تصريحهم بان اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت
اطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة
متعلقه معه واحترز به عن زيد اجلل له اعترض عليه بانه يصدق على مثل القسمة
ضيزى في نهار وكيف يبدئ الله الخلق انه خالص عن الامور الثلثة حال كون كلماته
فصيحة فان كل واحد من هذه الثلثة كلام له حالان حال فصاحة لكلماته كما اذا عرض
ما يمنع السببية مثلا اذا ضم الى الاخير ثم يعيده وحال عدم فصاحتها كما اذا لم يعرض
فان ذات الكلام واحدة في الحالتين فيشمله تعريف فصاحة الكلام على نمط قولهم
الكريم من يسخو في حال مكنته فانه صادق على الفقير الذي لا مكنة له لكنه بحيث اذا حصل
مكنة يسخو وجوابه ان مبنى توجيه الشارح رجوع القيد الى النفي كما اشير اليه فيما سبق
وطريقه كما صرح به في شرحه للمفتاح ان يعتبر النفي اولا ثم يقيد فههنا يعتبر خلوص الكلام عن
الامور المذكورة اولا ثم تقيد بالظرف فيكون المعنى فصاحة الكلام ان ينتفي الامور الثلثة عنه
والحال فصاحة كلماته يقارن ذلك الانتفاء ويحصل ذلك الانتفاء البتة بها وهذا لا
يصدق على قولك كيف يبدئ الله الخلق قطعا اذ ليس فيه مقارنة فصاحة كلماته لانتفاء
الامور الثلثة عنه لتحقق القيد الثاني فيه دون الاول وبالجملة منشأ الاشكال ارجاع الخلوص
الى القيد كما في قولك الكريم من يسخو مع المكنة ومنشأ الاندفاع عكسه وقد صرح الشارح





المحقق في شرح المفتاح ان التعويل في ذلك على القرائن ولا بعد ان يكون حالا من
تنافر الكلمات ايضا الا ان الاظهر في ارادة ان يقال القيد في اخذه مع فصاحتها قيد للمنفي وهو
التنافر لانه العامل في ذي الحال وهو الكلمات فيكون من قبيل ما دخل النفي على كلام فيه
قيد فيرجع النفي الى القيد بمقتضى القاعدة السابقة في لم ابالغ تقريبا ويكون المعتبر في
فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر لا انتفاء التنافر مع وجود
فصاحتها وهو عكس كلي للمقصود ولئن تنزل عن ذلك فلا اقل من ان يصدق
التعريف على صورة وجود التنافر مع انتفاء فصاحة الكلمات فما ذكره ههنا من انه لا يلزم
ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة او لا فصيحا مبني على التنزل قيل
او على ان ثبوت اصل الفعل فيما توجه النفي الى القيد اكثري كما نبهت عليه في تحقيق لم
ابالغ وما ذكره في المختصر مبني على الاكثر هذا ثم ما يقال من انه لما علم من التعريف ان التنافر
مع فصاحة الكلمات مخل بالفصاحة علم اخلال التنافر مع عدم الفصاحة بالطريق
الاولى وكذا اخلال عدم التنافر مع عدم الفصاحة مردود بما ذكره الشارح المحقق
في التلويح من ان الاولوية على اطلاقها ممنوعة اذ في كل من الاول والثالث وجد شرط
وفقد شرط ولو سلم فالاولوية غير معتبرة في التعريفات قطعا وقد يجعل قوله مع
فصاحتها صفة لمصدر يدل عليه الخلوص اي فصاحة الكلام خلوصه من الامور
الثلثة خلوصا كائنا مع فصاحة كلماته فتامل والله اعلم المشهور بين معظم اصحاب
الاشتهار يجيء لازما ومتعديا في الصحاح والديوان لفلان فضيلة اشتهرها الناس
فالمشهور على وزن الفاعل او المفعول لفظا ومعنى اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ
والحكم ومن ثمة قال في المختصر لفظا ومعنى وحكما اعني ما اتصل بالفاعل اي المراد بالفاعل
هو المقدم على المفعول به بقرينة السوق فاللام للعهد وابن جني بسكون الياء و
تخفيفها كنية الامام ابي الفتح عثمان بن جني ونقل من سيبويه ان جني معرب كني وليس الياء

فيه للسنة كذا ذكره الدماميني في شرح المغني واعلم ان الشيخ عبد القاهر قد نص مذهب
الاخفش في المسائل المشكلة ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل ومن ههنا
ذهب بعضهم الى عدم اخلال الاضمار قبل الذكر بالفصاحة مستندا بان الشيخ
تدرج في هذا الفن وهو المرجع في امر الفصاحة والبلاغة وكلامه حجة مطلقا
جزى ربه عني الخ عن ههنا للبدل كما ذكره ابن هشام في قوله واتقوا يوما لا
تجزي نفس عن نفس شيئا والعاويات جمع عاو من عوى الكلب يعوي عواء اي صاح
وقد يروى العاديات وهي جمع العادي وهو العدو وقد فعل اي فعل الله ذلك واجاب
مسائلي قيل المقصود منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا تناهت رغبته في حصول
امر يكثر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصلا اذا ادى اليه الكيل صاعا بصاع الخ قيل
الضمير في ادى راجع الى الشخص مذكور فيما سبق وفي اليه راجع الى مصعب وقيل الضمير
في ادى راجع الى مصعب وفي اليه الى اصحابه قصدا الى كل واحد منهم او لمشابهته لفظ
افعال للمفرد كما حققه في شرح اللب نظيره قوله تعالى وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم
مما في بطونه فان الضمير في بطونه راجع الى الانعام وقوله صاعا بصاع حال من ضمير ادى
والاصل مقابلا صاعا بصاع ثم طرح مقابلا واقيم صاعا مقامه ثم الحال البيت
هي صاعا وحده بل هو مع قوله بصاع لان معنى المنوب عنه يحصل من المجموع كذا ذكره
صاحب الاقليد في كلمة فاه الى في وفي مجمع الامثال جزاه كيل الصاع بالصاع اي
كافأ احسانه بمثل واساءته بمثلها اي رب الجزاء ليس الخ مبنيا على تقديم المصدر
في نظم الكلام كما ظنه الشيخ في شرح اللب ورده بل على ان المصدر موجود في ضمن الفعل
هذا ويمكن ان يقال الضمير في ربه راجع الى المتكلم على طريقة الالتفات عند السكاكي
كما في قول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد لكان الحسن عن كبر عن ههنا بعيد
كون ما بعدها سببا لما قبلها كما في قوله فعلت هذا عن امرك ويجوز ان يكون بمعنى بعد



ويحتمل ان يكون سبب ... فانه ان بني الغيرة مثلها كافرة ويحتمل ان يكون مخافة ان يطلع بعض اعدائه على ممكنات الحرب ويحتمل ان يكون سبب غضبه نفس هذا العمل لا الخوف من اطلاع الغير عليه

كما قيل في قوله لتركبن طبقا عن طبق اي جزى بنوه ابا الغيلان بعد كبره والغرض ذم
ابناء ابي الغيلان بعدم رعايتهم حقوق ابيهم ولهذا لم يرجع الضمير الى المصدر على ان
يكون المعنى بنو الجزاء كما يقال ابن الوقت وابو الفضل وامثالها بمعنى ملابسه وملازمه
وما في قوله كما يجزى مصدرية وسنمار رجل رومي بنى الخورنق الذي بظهر الكوفة للنعمان
بن امرئ القيس فلما اتمه القاه من اعلاه فخر ميتا لئلا يبني مثلها لغيره وفي مجمع الامثال
هو الذي بنى اطم الاحيحة بن الجلاح فلما اتمه قال له احيحة لقد احكمته قال اني لاعرف حجرا لو نزع
لانتقض الكل فسأله عن الحجر فاراه فدفعه احيحة من الاطم فخر ميتا والعدول الى صيغة
المضارع في كما يجزى لاستحضار تلك الفعل الشنيع وهو مقابلة الاحسان بالاساءة
وسيجيء انه من قبيل المجاز الا ليت شعري البيت خبر ليت محذوف وجوبا لوجود
شرط الحذف وهو قيام جملة الاستفهامية مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير ليت علمي
حاصل بجواب هذا السؤال واما الجلاء في قوله شككت هل زيد قائم فقيل انه منصوب
بنزع الخافض اي شككت في جواب هذا السؤال على ما جرى بالجيم والراء المهملة قيل
هو من الجريرة وهي الجناية ويحتمل ان يكون من الجر وقد يروى بالحاء المهملة والزاء المعجمة
من الحز وهو القطع فنا ذلا يعاقب عليه وانما لم يجعل ههنا رجوع الضمير الى المصدر
المدلول عليه وهو اللوم او الى الشاعر على سنن الالتفات لان مقصود الشاعر لوم قوم
زهير فان الذوق السليم يفهم من هذا البيت تخيل قربانه على لومه ولومهم على ترك
لومه والله اعلم وليس قرب قبر حرب قبر ذكر في عجايب المخلوقات ان من الجن نوعا
يقال الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن امية فمات فقال الجني هذا البيت والواو
في وليس يحتمل ان يكون للحال وان يكون للعطف ثم ان القرب بمعنى المقارب والاضافة
لفظية وكون اضافة المصدر معنوية فيما اذا كان باقيا على معناه الحقيقي او نقول قرب ظرف
الخبر ليس اي ليس قبر كما بنا قرب قبر حرب او الكلام محمول على القلب كما صرح به السكاكي في قوله

يكون مراجها عسل وماء وعلى التقادير لا يلزم ما اتفق على عدم وقوعه في كلام العرب من كون المسند
اعني خبر ليس معرفة لاضافته الى المضاف الى العلم وهو حرب والمسند اليه اعني اسمه نكرة
ثم ظاهر البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر على كون قبره كذلك ووضع المظهر موضع المضمر
في قوله قرب قبر مع ان الاظهر ان يقول قربه لزيادة التمكين اى قول ابي تمام من قصيدة
يعتذر فيها الى ممدوحه وهو ابو المغيث موسى بن ابراهيم الرافعي اذ قد اتهمه جماعة بانه
قد هجاه فعاتبه بذلك فقال ابو تمام القصيدة معتذرا او متبرئا عما نسب اليه وما قبل البيت
المذكور اعيذك بالرحمن ان تطرد الكرى بعينيك عن طرف امرء صادق الود الذي
تجد القول منى لو بجونه اذن لهجا نفسه معروفه عندى والواو للحال لا الظاهر الاول
ان يجعل للعطف على المستكن في امدحه الا لوجود الفصل على نمط قوله اسكن انت وزوجك
الجنة وذلك لان حالية قوله وحدى وان اقتضى في الجملة ان يكون مقابل كذلك الا ان الدلالة
على مشاركة الورى في المدح مقصودة في المعنى وعلى الحالية لا يفهم ذلك قطعا كما لا يخفى ويؤيده
رواية نهاية الايجاز جميعا بدل معي فان قلت العطف يقتضى ان يكون مدح الشاعر ممدوحه
سببا لمدح الورى اياه وفيه من القصور في بيان المدح ما لا يخفى قلت المراد بالسبب باب الشرط
عند النحاة الا فضا في الجملة ومدح الشاعر قد يكون مفضيا الى مدح الورى بان يشرع في حمده
الاوصاف الجميلة ويوافقه في ذلك العدد حضار المجلس ولا يلزم منه توقف مدح الورى
على مدحه بحيث يلزم من انتفائه انتفاؤه لجواز ان يكون لشىء اسباب كثيرة كما سيأتي
في بحث لو فلا يلزم محذور فان قلت فما فائدة معى على تقدير العطف قلت الدلالة على عدم
تراخى مدحهم عن مدحه وانه معنى مقصود في المقام فان قلت الا يؤدى العطف الى
اتحاد الشرط والجزاء بناء على لزوم كون كل من المعطوفين جزاء على حياله قلت بعيد العطف
او لا ثم التعليق ثانيا فتدبر وفي استعماله اذا الخ رد على الزوزني حيث رجح ان
اذا في البيت وجه ارد ظلكن لا يخفى عليك ان الايهام المذكور انما يحسن اعتباره في جانب



المدح ثم في اختيار معنى في جانب المدح وهو سور الاتصال الكلي واختيار اذا المفيد للاتصال
الجزئي في جانب اللوم لطافة لا تخفى مما جاء به الصاحب وهو اسمعيل بن عباد صحب ابن
العميد في وزارته وتولى الوزارة بعده لفخر الدولة بن بويه ولقب بالصاحب الكافي ويقال
كان هو استاذ الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق
فيهما اقرانه الا انه فاق عليه الصابي في الكتابة قال الثعالبي كان الصاحب يكتب كما يريد والصابي
كما يؤمر ويراد وبين الحالين بون بعيد مدا وقد اجيب عن تعيينه بانه اذا جاد استعمال
اذا في موقع ان للغرض المذكور فلم لا يجوز استعمال اللوم في مقام الهجو اشارة الى ان
الممدوح لا يتصور فيه الهجو والذم ولا يستحقه قطعا حتى اذا تركت مدحه فغاية ما يتصور
في شانه اللوم واذا المنيه لا يشاركني احد في لومه ففيه من المبالغة ورعاية الادب ما لا
يخفى لما بين الحاء والهاء من التنافر اى بين خصوصيتهما من الخفاء والملق فلا يلزم
حصول التنافر من نفس قرب المخرج لا وجوبا في صورة قرب المخرج حتى يناقض كلامه
كيف وقد صرح هناك بان ما عدة الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان
من قرب المخرج او بعده او غير ذلك وصرح بان الهعخع منه التنافر مع ان فيه قرب المخرج
على ان المذكور فيما سبق ان قرب المخرج لا دخل له في حصول التنافر بل ان قرب المخرج ليس
علة تامة له يرشدك اليه استدلاله على هذا المدعى بوجود القرب مع عدم التنافر في الجيش
وغيره فانه انما يفيد عدم كونه علة تامة له لا عدم دخله فافهم ولم يرد ان مجرد امدحه
غير فصيح له فانه مثله واقع في التنزيل فان قلت يجوز ان يكون هناك ما يمنع السببية كما سبق
مثله قلت هذا اعتراف بان العلة التامة لعدم الفصاحة هو الجمع بينهما وهو الذي
استدل الشارح على انه غير مخل بالفصاحة فان قلت لا يلزم من عدم كون مجرد امدحه
غير فصيح بالمعنى المذكور ان يحصل عدم الفصاحة من تكريره لجواز حصوله من نفس
امدحه مع انعدام ما يمنع السببية قلت لم يدع الشارح اللزوم المذكور بل ان من كذلك

كون التعقيد متعديا يرجب ان يكون في تفسير بما ذكر المدفوع لانه مبني بمقتضى اللزوم فالادلة جعل الكلام غير ظاهر الدلالة ... بالفصاحة لكن اللغو والمعاني ... علم البديع والجواب ان ... عدم الفصاحة ... الفطر ... والمدة ... ولا يخفى ان الكون غير ظاهر الدلالة صادق على عدم الظهور لاشتماله على لفظ غريب ... جواز ... فلذا قيده بقوله لخلل الاول

في نفس الامر والحاكم بذلك هو الذوق ناز كل التنافر اورد عليه انه مثال لما هو دون المتناهي
في التنافر على ما سبق فكيف يقال انه نافر كل التنافر واجيب بانه كلام وقع في المحاورة فيحمل
على المبالغة وبان المراد به التنافر الكامل كما في قولك زيد هو الرجل ولا يلزم منه ان لا يكون
فوقه متنافر وقد يقال المراد بالتنافر ههنا هو النفرة لا المعنى الاصطلاحي والتعبير به ههنا
للدلالة على الكمال لان الفعل اذا شارك فيه الفاعلان يجي كاملا وفي آل حروف منها
الا انه لم يحصل التنافر من حرف كلمة واحدة ولهذا لم يعده في تنافر الحروف ثم المراد
من الحروف مجموع الحائين والهائين وفي حذا الهاء من الحروف مع كونه كلمتا تغليب
اي كون الكلام معقدا دفع لما يورد على المص من ان التعريف المذكور تعريف للتعقد وهذا
الدفع اقرب من القول بان الاطلاق اصطلاحي لا لغوي وبان هذا من باب الميل الى المعنى
والمقصود جعل الكلام بحيث لا يكون كذا وانما هو تسامح بناء على ظهور المراد تقديم
او تاخير المراد بتقديم اللفظ من محله الاصلي الذي يقتضيه ترتيب المعاني وتاخيره عن ذلك
المحل وهما لا يجتمعان قطعا فليس احدهما مغنيا عن الآخر بناء على ان التاخير من لوازم
التقديم فان سبب التعقيد يجوز ان يكون كل واحد وان يكون اجتماع هذه الامور سببا للتعقيد
اطلقوا الخلل عليه مع شيوع كل منها واطلاق الخلل على مثله يبين عند ارباب البلاغة كما جاء
الى جعل قوله الخلل خارجا عن التعريف بيانا للسبب الغالب توجيها لكلام المص ثم فيه
توطئة لما سيجي من قوله فهذا التقديم شايع في الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد
وفيه رد لاعتراض الزوزني حيث قال لا خلل في تقديم المستثنى منه اذ جوزه النحويون
بلا خلاف منهم ووجه الرد ظاهر ويجوز ان يكون التعقيد معطوف على ما قبله
بحسب المعنى كانه قيل فان التعقيد يجوز ان يكون حاصلا من اجتماع امور ويجوز ان يكون حاصلا
ببعض منها فذكر ضعف التاليف دفع لاعتراض الخلخالي بان ذكر احد الامرين
من ضعف التاليف والتعقيد اللفظي يغني عن الآخر وما سبق كان توطئة لهذا الدفع

وانالم



وانالم يتعرض لعدم اغناء ذكر التعقيد اللفظي عن ذكر ضعف التاليف لوضوحه فسادا
وضوحا اغنى عن التعرض له فان قولك جاءني احد بالتنوين مشتمل على الثاني دون الاول
والا فالمختار البدل لا لما ذكر ابن الحاجب في الايضاح من انه لو نصب على الاستثناء
يلزم الاشكال في عامله بخلاف ما لو جعل بدلا لان الاشكال والاختلاف في عامله لم لا المعرب
ونحن نقرا كلامهم بل لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه في الاعراب مع امكانه
ايذانا بكونه من تمام المنسوب اليه ولان البدل مقصود في الكلام وهو منه بخلاف الاستثناء
فانه فضلة موجب قلقلة للمعنى اي اضطرابا نقل عن الشارح انه قال لان الغرض
نفي ان يماثله احد او يقاربه وهذا يفيد نفي ان يكون المماثل له حيا يقاربه او بالعكس
وهذا في الظاهر متدافع لاقتضاء وجود المماثل والمقارب مع عدمه ويفتقر الى ان يقال
هذا السلب بناء على عدم المحكوم عليه وكفى بهذا قلقا ثم كلامه مبني على ان المقاربة بمعنى
المماثلة كما لا يخفى وربما يناقش فيه بان المقارب من الشي ما يكون قريبا منه لا ما يكون
مثله فلا قلق في التوجيهين لصحة نفي المقارب عن المماثل وعكسه ويجاب بان الاستثناء
لا يصح لاقتضائه ان يكون الملك مماثلا ومقاربا غير مماثل على انه لا شبهة في ان المقصود
نفي المماثل للممدوح ونفي المماثل عن المقارب وعكسه لا يفيد من هذا المقصود شيئا هذا
وقد يناقش بان انتفاء وصف المحمول ههنا اعني الحي المقارب مستلزم لانتفاء الموضوع
وهو المماثل ففيه نفي للملزوم بنفي لازمه وهو ابلغ كما اشير اليه في قوله ليس كمثله شي فكيف
يعد قلقا وانه من باب البلاغة فتدبر وفيه فصل بين البدل والمبدل منه يعني ان فيه
سببا آخر للتعقيد غير ما ذكر لخلل في انتقال الذهن الاظهر ان يراد ذهن المتكلم
ليناسب قوله لخلل في النظم فالتعليل بقوله وذلك لخلل قد يكون لا يراد اللوازم الخ
مع ان الامر بالعكس باعتبار معنى الظهور اي يظهر ذلك للخلل بان يراد المذكور ويجوز
ان يراد ذهن السامع فتعليل عدم ظهور الدلالة به مع ان الامر ايضا بالعكس

بالاعتبار المذكور ايضا وان يراد الاتم من كل منهما واعترض على الوجه الاول بانه يلزم ان يكون
الخلل في كلامه مبنيا على خلل في ذهنه وهذا مما لا يلزم لجواز ان يكون بالنظر الى الكلام على هذه الكيفية
مع القدرة على التاليف على وجه لا تعقيد فيه ولا خلل لاغراض يتعلق بذلك كالامتحان
والابهام والتعمية في المرام ونحو ذلك والجواب ان قصد التعمية والالغاز بالكلام الموضوع
للافادة يعد خللا في تصرف الذهن عند البلغاء ولهذا صرحوا بان شيئا من المعميات
ليس بفصيح واقتصر في تعريف البيان على ذكر الوضوح بناء على ان مقابله مردود
كما صرح به الشريف في شرح المفتاح فتامل ... لا يراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الو
سايط الكثيرة يجوز ان يكون الجمع المعرف باللام في الموضعين محمولا على الجنس على ما ذهب
اليه ائمة الاصول حيث لا يصح الاستغراق ولا عهد فلا يلزم تعدد اللوازم والوسايط
في كل مادة ووصف الوسايط بالكثرة في بالنظر الى المولد او ان يكون باقيا على معناه بان
يراد بمقابلة الجمع بالجمع انقسام على الاحاد فان جوز ان لا يكون ذلك الانقسام
على السواء بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل باع القوم دوابهم يكون
المراد منه ان كل واحد منهم باع ماله من الدابة سواء كانت واحدة او متعددة
وهو الظاهر فالكلام سالم عن المحذور بلا شبهة اذ لا يلزم توحد اللازم والواسطة في كل مادة
وان لم تجوز فكذلك لانه في يكون اخذا بالاقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد
على انه اذا علم من البيان المذكور وجه التعقيد في ايراد لازم واحد مفتقر الى واسطة
واحدة مع خفاء القرينة فلان يوجد في ايراد اكثر من ذلك مع خفائها اولى وكذا
فيما قصد باللفظ ما ليس من لوازم معناه ففي الكلام تنبيه بالادنى على الاعلى فان قلت
اذا اورد لازم واحد غير مفتقر الى واسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملزوم يحصل
التعقيد ولا تعرض له في الكلام قلت عدم التعرض له لندرة مثله ... ساطلب بعد
الدار عنكم لتقربوا اختار العبارة الدالة على الاستقبال وضعا اعني السين دلالة

الآحاد

على

على ان البعد وان كان وسيلة الى القرب الذي هو المقصود الا ان فيه للعشاق الالام حيث
انه بعد في نفسه خليق بان يستوف طلبه ولمثل هذه النكتة اضاف البعد الى الدار
والقرب الى ذات المخاطب ... وهو الرواية الصحيحة لثبوته بالنقل الصحيح عنده
ولان ما ذكره الشيخ من معنى البيت هو الصحيح عنده وهو مبني على الرفع من الكآبة
والحزن الكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وقد كئب الرجل يكأب كعلم يعلم
كآبة وكآبة كرافة ورآفة ... ابكاني الدهر ويا ربما لا معنى البيت ابكاني الدهر ربما
يسخطني ويا قوم قلما سرني بما يرضني والياء في قوله بما يرضني من نفس الكلمة لا ياء المتكلم
بان يكون قبلها نون الوقاية بدليل مطلع القصيدة وهو انزلني الدهر على حكمه من شامخ
عال الى خفض ... لكنه اخطا في الكناية لان تحقيقه ان كل حقيقة جرت عادة البلغاء
في التجوز منها الى معنى وايما كان من الجود الى بخلها بالدموع او ان اريد البكاء فالانتقال
الى غيره وان كان مع علاقة مصححة كما عنه الى عدم البكاء مطلقا وعنه الى السرور مختل ليس
بمقبول لا لانه غير منقول حتى يرد عليه انه لا يشترط النقل في احاد المجاز عند المحققين
بل لان تعارفهم على خلافه يمنع الاذهان عن الالتفات لمثل هذا الانتقال فيما بينهم فاعتبر
المانع في حقهم مانعا مطلقا واما اذا لم يعلم تعارفهم فيه فيجوز الانتقال عنه الى مجاز فيه
التجوز المعتبر ايا ما كان كذا في فصول البدايع ولهذا التحقيق ظهر وجه تخطئة الشيخ وان
جعله من استعمال المقيد في المطلق لا يفيد ... قال الحماسي منسوب الى الحماسة وهي في اللغة
الشجاعة والمراد بها هنا الكتاب المشهور المنسوب الى الامام ابي تمام حبيب بن اوس
الطائي جمع فيه اشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسي
يراد به انه مذكور في ذلك الكتاب واذا اطلق الحماسي فالمراد به احد الشعراء المذكورين
في ذلك الكتاب ثم البيت المذكور لابي عطاء السندي يرثي ابن هبيرة وهو الذي اجبر الامام
ابا حنيفة رحمه الله على ان يكون خاتمه في يده ولا ينفذ كتاب ولا يخرج شيء من بيت المال الا باذنه

فاتبع الامام فامر بحبسه وضربه فقال ره دعونا حتى اشاور اخوانا الى فامر بتخليته فركب
مطيته وهرب الى مكة . بجارى دمعها اى بدمعها الجارى واضافة السوم الى الوسط وهو
بلد للتوضيح وتتمة باقى المغيظ . ثم كنى به عن مسرة اورد عليه ان الصواب تبديل
المسرة بالسرور لان المسرة مصدر متعد البتة يقال سره مسرة واما
السرور فقد يجئ لازما ايضا كما يشهد بها تتبع كتب اللغة واجيب بان المسرة ههنا
مصدر من سر مبنيا للمفعول وبان المعنى ان الجمود كناية عن مسرة شئ لمن قام به
هذا الجمود وبان المراد بالمسرة اثرها مجازا اعنى الفرح والسرور . لظهور ان الذهن
لا ينتقل الى هذا بسهولة وهذا بخلاف الايهام الذى عد من المحسنات للكلام البليغ
لانه انما يعد محسنا عند وضوح القرينة على المراد وهو مفقود فى البيت لان المصراع
الاول وان دل على ان المراد بالجمود السرور لكن شهرة استعماله فى الحزن يعارضها
كما سبق تحقيقه والاعتراض بان سهولة الانتقال ليست بشرط فى قبول الكنايات والا لزم
خروج اكثر الكنايات المعتبرة عند القوم عن حيز الاعتبار خارج عن حيز الاعتبار لان
صعوبة الانتقال فى تلك الكنايات ان ادت الى التعقيد فلا نم اعتبارها عندهم كيف وقد
صرحوا بان المعمى وكذا اللغز معتبر عندهم لاشتمالها على التعقيد ولهذا لم يذكرهما السكاكى
والمص حتى يخيل الى السامع انه فهم من حاق اللفظ اى يوقع فى خيال السامع انه فهم
المعنى الكائن وسط اللفظ والمراد انه فهم قبل تمام الكلام لغاية ظهوره على زعمه
واعترض عليه بانه يفهم منه لزوم كون الجامع فى الاستعارة ظاهرا وسيذكر ان
الجامع اذا ظهر بحيث يفهمه غير خاصة يسمى مبتذلة ويشترطون فى قبولها
ان يكون الجامع غامضا دقيقا فبين الكلامين تدافع واجيب بان غموض الا
الاستعارة ودقة جامعها لا ينافى وضوح طريق الانتقال بان لا يكون مانع
لغوى او عرفى . واما الكلام الذى ليس له جواب عما يقال من ان هذا انما يتم اذا كان

للكلام



للكلام معنيان واما اذا لم يكن فله ان فبعد هذا الطلب البعد لك اورد عليه ان
البعد والفراق ان كانا حاصلين حال الاخبار يلزم طلب الحاصل وان لم يكونا حاصلين
والوصال حاصل فلا وجه لطلب البعد لحصوله للزوم طلب الحاصل اجيب باعتبار
ان البعد حاصل حال الاخبار لكن المط استمراره ليستمر الوصال على ان طلب البعد
تجدده يكون فى الاستقبال كما يدل عليه قوله فبعد هذا الطلب لك وزمان الاستقبال مبهم
لا يدرى انه زمان القرب او البعد فيطلب فيه ما هو خير ووسيلة للنجاح عنده
وان دفعته كما هو الصواب يدل على ان رواية النصب خطأ وقد بينا وجهه وقد
يوجه بان تسكب لدموع ح يدخل تحت الطلب فى الاستقبال ويكون المعنى انى لست
اطلب البكاء الآن وانما اطلبه فى الاستقبال ولا يخفى ان البكاء والحزن ينبغى ان يكونا شعار
العاشق المهجور غير منفك عنهما فى حال من الاحوال فلا يليق بحاله عدم طلبه فى الحال فيكون
خطأ فى نظر البلغاء وانت خبير بانه لا معنى لطلب الحزن فى الحال للزوم تحصيل الحاصل بناء
على وجوده فيه ح لكنه اكب عليه اى اقبل عليه غاية الاقبال من اكب على وجهه
سقط عليه ثم هذا الاكباب والملازمة على السكب مستفادة من صيغة المضارع الدال
على الاستمرار بمعونة المقام ح ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف قيل لان عادة
الزمان الاتيان بنقيض المط فى الواقع لا الاتيان بنقيض ما تظهر المرء انه مطلوبه ورد
بان من ظرفيات الشعراء انهم يظهرون طلب امر يكون مرادهم خلافه بناء على ذلك الامر
التخييلى فلا معنى للاعتراض عليه قال ابو الحسن الباخرزى ولكم تمنيت الفراق مغالطا
واحتلت فى استثمار غرس ودادى وطلبت منها فى الوصال لانها تبنى الامور على خلاف مرادى
وقيل لان السين الاستقبالية معتبرة فى تسكب فارادة الحال من تسكب مع وجود
علامة الاستقبال فيه وارادة الاستقبال من تجمدا مع عدمها فيه خارج عن القانون وفيه نظر
لان ارادة الحال من تسكب على تقدير الرفع كما صرح به الشارح يجوز ان يعطف على مجموع سا

طلب

ويراد الحال من تسكب واما ارادة الاستقبال من تجد افبملاحظة اقتضاء سكب الدموع
اليه والانصاف ان ماذكره القوم في معنى البيت ليس بابعد مما ذكره الشارح وان انكشاف
جلية الحال يتوقف على انكشاف حال الشاعر كما صرح به الفاضل المحشي وقد يقال
مراد الشاعر ترك مراد نفسه لمراد محبوبه لان مراد المحب الوصال وما يلزمه ومراد
المحبوب الجانب الفصال وما يتبعه كما قال اريد وصاله ويريد هجري فاترك ما اريد لما يريد
والمقصود من ذلك الرجى ان يترحم له الحبيب فيتسبب بذلك الى الوصال وبهذا يظهر
معنى قوله لتقربوا والله اعلم قوله ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق
الواحد دفع لما يتوهم من ان التكرار مجموع الذكرين فلا يتعدد بذكر الشيء ثلث مرات فضلا
عن ان يكثر فلا وجه لعد البيت من كثرة التكرار وجه الدفع ان التكرار هو الذكر الآخر
لا مجموع الذكرين وان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فيحصل التكرار وكثرته بتثليث
الذكر وقد يجاب بانه اذا ذكر الشيء ثلث مرات فقد كثر التكرار وان كان المراد بالكثرة
معناها العرفي بناء على ان ذكر الثاني تكرار بالنسبة الى الاول وتكرار آخر بالنسبة الى الثالث
وكذا الكلام في ذكر الاول والثالث وبان الاضافة في كثرة التكرار من قبيل اضافة
المسبب الى السبب اي كثرة الذكر الحاصلة من التكرار فيحصل التكرار وكثرته على كلا
الوجهين بتثليث الذكر قطعا قوله تسعدني اي الاسعاد الاعانة وتانيث الفعل لان
المراد بالسبوح الفرس وهو مؤنث سماعي كما اومى اليه الشارح بقوله يستوي فيه
اي في السبوح المذكر والمؤنث قيل المراد بقوله تسعدني لتسعدني لانه اراد الاخبار
عما صدر عنها في بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع لاستحضار الصورة الاسعاد
والاقرب ان يراد الاستمرار التجددي بقرينة المقام قوله والمراد الشدة من قبيل ذكر
الملزوم وارادة اللازم قوله وهو شدة عدو الفرس قيل هذا تفسير لمفهوم اللفظ
بالنظر الى المراد لا بالنظر الى اصل اللغة فان السبوح في اصل اللغة من السباحة





في الماء واطلاقها على الفرس بطريق المجاز كما صرح به في الاساس بقوله ومن المجاز فرس سابح
وسبوح واشار اليه الشارح المحقق ههنا بقوله كانها تجري في الماء وفيه تامل لان المفهوم
من كلامه ان المراد بالسبح في هذا المقام حسن الجري والحق ان كلامه ههنا لا يخلو عن تكلف
ولو اكتفى بقوله وارادته ولم يتعرض للشدة كما في المختصر لكان اولى قوله وعليها متعلق
بها اي بنوا سيد لكن بتضمنها معنى الدلالة فلا يرد ان الشهادة المعداة بعلى لم يرد
الا في الضرر قوله فاعل الظرف ويجوز ان يكون مبتدا والظرف خبرا مقدما عليه قوله
حمامة جرعى بنصب حمامة لانها منادى مضاف قوله وهي ارض ذات رمل كذا
في الاساس واما في الصحاح فقد قال الجرعاء نفس الرمل المستوية التي لا تنبت شيئا
قوله قصرها للضرورة اي لضرورة الوزن والا فالاصل جرعاء بالمد كحمراء وبيضاء قوله
وهي ارض ذات حجارة الجندل بسكون النون وفتح الدال نفس الحجارة كما صرح به في الصحاح
واما الارض ذات الحجارة فالجندل بفتح النون وكسر الدال لكن لما حمل الجرعاء على نفس
الارض ناسب ان يراد من الجندل نفس الارض ايضا بطريق اطلاق اسم الحال على المحل
فالتفسير بالنظر الى المراد قوله كذا في الصحاح اشارة الى الرد على الزوزني في قوله معناه
فانت بحيث ترى سعاد وتسمعين كلامها وقد صرح في المختصر بانه مخالف للعقل ايضا
ووجهه كما قيل انه لا معنى لطلب التكلم من المتكلم لكونه بحيث يرى المخاطب ويسمع كلامه
واجيب بان الاقرب ان يراد بالامر بالسجع اظهار النشاط كالبلابل تترنم عند
مشاهدة الاوراد فالمعنى ما ذكره الزوزني وما ذكره الشارح انما يتجه اذا كان الغرض
من الامر بالسجع لسماع الصوت واما حديث المخالفة لكلام الصحاح فهو ايضا مدفوع
بان ما ذكره في الصحاح معناه اللغوي وما ذكره ذلك القائل بالنظر الى المقصود وهو المعنى
الكنائي لان جعل فلان كاينا بمحل دونه فلان كناية عن كونه دانيا له قوله لان كلا من كثرة
التكرار الى قوله فلا يخل بالفصاحة اعترض عليه بانه قد استضعف قول من وجه نظر المص

علي من يشترط في فصاحة المفرد الخلوص عن الكراهة في السمع بمثل هذا الكلام فرد
ذلك مع قبول هذا لما لا وجه له واجيب بان الكراهة في السمع معنى مناسب للاخلال
لان الفصحاء كما يجتنبون عن استعمال ما يثقل على اللسان يجتنبون عن استعمال ما يكره في
في السمع فلا يلزم من عدم افضاء الكراهة في السمع الى الثقل على اللسان عدم اخلالها
بالفصاحة بخلاف تتابع الاضافات والتكرار فانهما من حيث هما لا جهة للاخلال
بها وانما اخلالها لافضائهما الى الثقل بشهادة الذوق كما يقال التكرار مثل الكراهة
في السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الثاني يجب الاحتراز عن الاول صونا للكلام الفصيح عن اللغو
والعبث فالتكرار من حيث انه تكرار مخل ايضا لانا نقول ليس المراد من التكرار الذي يدعي
اخلاله بالفصاحة ان يكون الثاني لغوا محضا يستفاد من الاول ما يستفاد منه كما يشهد
به امثلته بل المراد منه صورة التكرار وربما يلزمه الفصيح لنكتة ولا يخل فصاحته بخلاف
الكراهة في السمع (قوله) الكريم بن الكريم الحديث قال صاحب النهاية الكريم هو الجامع لانواع
الخير والشرف والفضائل ووصف يوسف عم به لانه اجتمع له شرف النبوة والعلم
والجمال والعفة وكرم الاخلاق والعدل ورياسة الدنيا والدين (قوله) قال الشيخ الغرض
من ايراد هذا الكلام الشيخ تقوية لما ذكره في وجه النظر وتوطئة لقوله وما اورده المص في الايضاح
(قوله) يا علي بن حمزة البيت عمارة بضم العين المهملة علم شخص والخيار القثاء وليس
بعربي اصيل ثم الاظهر ان المعنى على القلب اي انت خيارة في ثلج والمقصود وصفه بالبرودة
لان الخيار بارد بالطبع واذا وضع في وسط الثلج تضاعف البرودة واما ازدياد
برودة الثلج بالوضع على وسط الخيارة حتى لا يحمل على القلب فغير ظاهر الا ان يجعل في
بمعنى مع ووقع في بعض النسخ خبازة بالخاء المعجمة المفتوحة والباء الموحدة وهي ارض رخوة
فالمقصود ح وصفه بالضعف لان الثلج اذا وقع في الارض اللينة اسرع في الاضمحلال
(قوله) ثم قال لا شك قال الشيخ لا الصاحب صرح به في الايضاح (قوله) كقوله فظلت اي

البيت

بصباح
البيت لابن المعتز من قصيدة مطلعها ذهبنا الى الخمار والنجم غابر غلالة ليل طرزت
غابر اي غارب والغلالة ثوب رقيق يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا استعيرت
هنا لبقية الليل وانتصابه على الظرفية والمعنى ذهبنا الى بيت الخمار والحال ان النجم
بصدد الغروب وكان ذهابنا في وقت بقيت لليل بقية رقيقة كالغلالة لاحت
فيها تباشير الصبح كالطراز ظلت نائمة اي دامت وهو مع تدير بنا على ابدي جآذر
والجآذر جمع جؤذر بفتح الذال وضمها وهو ولد البقرة الوحشية والعتاق جمع عتيق
صفة مشبهة بمعنى الجميل واضافة دنانير الوجوه من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اي وجوه
كالدنانير في الصفاء واللمعان وملاح جمع مليح صفة بعد صفة للجآذر لا العتاق احترازا
عن وقوع الصفة المشبهة موصوفة كما صرحوا به في قولهم شجاع باسل وجواد فياض (قوله)
ومنه الاطراد وهو ان تذكر اسم الممدوح مضافا الى ابائه واجداده على ترتيب وجودهم ولادة هم
البيت لربيعة بن ابي ذؤاب قاتل عتيبة المذكور اوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم
اي هدمت وفي الصحاح ثل الله عز وجل عروشهم اي هدم ملكهم وثللت على صيغة الحكاية
(قوله) ما اورده المص في الايضاح اي ما ذكره الشارح ههنا فيه ورود وفيه نظر الى قوله هاج
هو الذي اورده المص في الايضاح والضمير في بانه جعل ونظائره للمص ووجه الاستبعاد
الاول انه اورد كلام الشيخ استشهادا به لمدعاه وقد جعل قوله يا علي بن حمزة بن عمارة
من تتابع الاضافات مع عدم الترتيب فيه لان الابن الاول صفة لعلي والثاني
صفة لحمزة ووجه الاستبعاد الثاني ان تناول تتابع الاضافات لغير المرتبة انما هو علم بايراد
كلام الشيخ مستشهدا به فلما علم بايراده ذلك التناول علم ان المص انما اورد الحديث بعد
ذكر كثرة التكرار وتتابع الاضافات مثالا لهما جميعا ووجه الاستبعاد الثالث انه جعل
يا علي بن حمزة البيت وقوله فظلت تدير الكاس من قبيل تتابع الاضافات مع
انا فهمناه منه هذا وقد يقال لا ضرورة تلجئ الى حمل كلام المص على انه اراد بتتابع الاضا

فات

ما ذكر بل لادنى تتابع صورة الاضافة سواء كان في ضمن حقيقة الاضافة كما في البيت
او لا كما في الحديث فانه في صورة اضافات مترتبة اذ لا فرق بين كون الابن صفة او قبله
كما هو الواقع وبين كونه مضافا اليه لفظ الهيئة والصورة اذ لو كان كذلك لم يتغير حاله
عما هو عليه الآن نعم الاشعار الثالث مسلم لكن لا باعتبار جعل وراء علي بن حمزة بن عمارة
من تتابع الاضافات اذ الاضافة الصورية فيه مثلثة كما لا يخفى بل باعتبار جعل
ولد عناق ذنابة الوجوه ملاحم منه فان صورة الاضافة فيه مثناة اذ لو
ضعف الوجه الى ملاحم لسقط اللام منه بخلاف الكلام في الحديث لكونه صفة مشبهة
وبخلاف الحارث في البيت لكونه في صورة اسم الفاعل فتامل قوله لا انقال الكرف بالشرط
ذلك لان القائل هو الخلخالي وذلك اشارة الى الخلوص عن كثرة التكرار وتتابع الاضافات
قوله وبشاعة شيء تشبع اى كريه الطعم قوله والا لا اخلال لها بالفصاحة كيف
وقد وقعا في التنزيل يعني ان الذوق شاهد صدق على ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات
انما يخلان بالفصاحة لاجل ما يؤديان اليه من الثقل لا لاجل شيء آخر فاذا لم يوجد الثقل
فلا وجه لاعتبار كونهما علة تامة للاخلال والا لما وقعا في التنزيل وفيه نظر قوله ورسم
القدماء الكيف بانها هيئة انما قال رسم لان الغاية في الاجناس العالية الرسم الناقص
فانها لبساطتها على القول بامتناع تركبها من امور متساوية لا حد اصلا ولا رسم
رسما تاما ثم تانيث الضمير في بانها مع رجوعها الى الكيف باعتبار الخبر او باعتبار انه مقولة
والهيئة في اللغة الشارة والصورة كذا في الصحاح ولما كان شان الصورة
ان يكون حاصلة لذي الصورة اعتبر الحصول في معنى الهيئة المطلقة على العرض وفي لفظ قارة فيه نظر
لانه يخرج الكيفيات الغير القارة كالاصوات عن التعريف قوله والفعل والانفعال لان الفعل
عبارة عن تاثير الفاعل ما دام مؤثرا والانفعال عن تاثر الشيء ما دام متاثرا ويماليا (?)
قارتين كما ذكر في الكتب لكلامه قوله ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة فيه نظر اذ لا

اقتضاء



... الارزن ابن مالك ... في واز بالاشهر كان ... بيده سيف لواه فالنوى ... فهذه عشر مقولات سوا

اقتضاء هناك اصلا غاية ما في الباب ان تلك الكيفيات منقسمة بتوسط محالها فتامل
قوله والاحسن ما ذكره المتاخرون نقل عن الشارح ان وجه الحسن ما في لفظ الهيئة والقارة
من الخفاء وان النقطة والوحدة واردتان على تعريف القدماء وان الحركة ان جعلت من الكيفيات
فلا وجه لاخراجها وان جعلت من الاين فقد خرجت بقولهم لا يقتضي نسبة وكذا الفعل و
والانفعال وايضا يخرج الزمان بقولهم لا يقتضي قسمة لانه نوع من الكم ثم كلامه والان
ان يجرد افعل التفضيل اعني احسن عن معنى التفضيل لكن قد تقرر ان تجريده انما يصح
اذا لم يكن مستعملا باحد الامور الثلثة قوله عرض لا يتوقف تصوره يرد عليه الاعراض
النسبية على المذهب المشهور وهو ان النسبة لازمة لتلك الاعراض لا ذاتية لها اذ يقال
في تصور تلك الاعراض يوجب تصور غيرها ويستلزمه ولا يتوقف عليه فيدخل في تعريف
الكيف وانما يتم على المذهب الغير المشهور وايضا يخرج الكيفيات المركبة عن التعريف لتوقف
تصورها على تصور اجزائها وايضا يخرج الكيفيات المكتسبة بالحد والرسم الا ان يفسر الغير
بالخارج وتصورها بتصور كنهها فيندفع الاشكالان الا ان مقام التعريف يابى عن مثله
قوله واللاقسمة احترازا عن الوحدة والنقطة على ان يجعلهما من الاعراض ويخرجهما عن الكيف
بل من المقولات التسع فان قلت انا لم يخرج الاعراض فيما بل الاجناس العالية ويماليت الخسيس (?)
لما تحتها قوله اقتضاء اوليا هذا القيد متعلق في التحقيق باقتضاء اللاقسمة ليندرج
الكيفيات التي اقتضت اللاقسمة بالتوسط وقد يتوهم تعلقه بالاقتضاء مطلقا وجعل
فائدته في اقتضاء القسمة الاحتراز عن خروج الكيفيات المنقسمة بسبب حلولها في الكميات
او في محالها فانها تقتضي القسمة في محالها لكن بتوسط الكميات لا اولا وبالذات وهو مدفوع
بانه لا اقتضاء هناك اصلا فلا حاجة الى التقييد قطعا قوله ان اختص بذوات الانفس قيل

المراد الا النفس الحيوانية والاختصاص اضافي اي بالنظر الى الجماد والنبات فلا يتجه ان بعض
تلك الكيفيات كالعلم والارادة ثابتة للمجردات والواجب على ان القائل بثبوتها للواجب
والمجردات لم يجعلها مندرجة في جنس الكيف ولا في الاعراض وقيل المراد ما يتناول
النفوس النباتية ايضا فان بعض الكيفيات النفسانية الصحة ومقابلها وهما يوجدان
في النبات ايضا بحسب قوة التغذية والتنمية ان كانت راسخة اي مستحكمة بحيث
لا تزول عنه اصلا او بعسر زوالها اشعار بان الفصاحة اي بمعنى لو لم تكن ملكة
لم يوجد في اللفظ اشعار بذلك وان امكن ان يستفاد من اللام الاستغراقية الكائنة في
المقصود حالتي النطق وعدمها هنا عبارة الايضاح ولما كان مظنة ان يتوهم من ظاهرها
انه لو قال يعبر لزم عدم تسمية المتكلم فصيحا حالة السكوت مع ظهور فساده فسرها
بقوله سؤال دفعا لذلك الوهم ثم المراد عدم النطق بعد حصول الملكة والا فالملكة
انما تحصل بكثرة الملازمة واعلم ان قوله او لا ينطق به قط من مسامحات المصنف
لان قط انما يستعمل في الماضي واشتقاقه من قططته اي قطعته ومعنى ما فعلته قط ما
فعلته فيما انقطع من عمري واستعماله في المضارع لحن صرح به ابن هشام في مغني اللبيب
وابن السيد في كتاب المسائل نعم ملازمته للنفي ليس امرا مستمرا وانما ذلك هو الغالب
قال في التسهيل وربما استعمل دونه لفظا ومعنى يريدون النفي ومنه قول بعض الصحابة
قصرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة اكثر ما كنا قط وآمنه واما ملازمته
للماضي عند الجميع فلا خلاف فيه وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق قيل اما الاستغراق
الحقيقي بان يعتبر ولا يقيد المقصود بمقصود من له تلك الملكة بما يقصده في زمان من الازمنة
في الزمان الماضي بالنسبة الى حال التعبير واما الاستغراق العرفي اذا لم يعتبر ذلك وفي عدم

جواز

جواز ارادة الاستغراق الحقيقي اذا لم يعتبر التقييد المذكور تامل فان قلت اي حاجة
الى حمل اللام على الاستغراق مع ان لفظ الملكة يغني عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير
عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستلزام ممنوع لجواز ان يحصل لشخص ملكة بالنظر الى
نوع من المعاني كالمدح او الذم او غيرهما ولو سلم ففي الحمل على الاستغراق اشعار صريح بان
الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كون المتكلم فصيحا
ان يلقي على الحاسب اجناسا مختلفة اي فانه لا يمكن حينئذ الا التعبير بالمفرد اذ لو قيل مثلا الا
دار و الا غلام او قيل اكتب دار لم يكن الملقي نفس الاجناس فقط كالا يخفى على
المنصف ثم الحساب في قوله ليرفع حسابها مصدر حسبته احسبه بالضم حسبا وحسابا وحسبانا
وحسبانا وحسابة اي عددته وترفع اما على صيغة الخطاب اي ان ترفع انها الملقي
وتبلغ عدد تلك الاجناس عليه اي على الحاسب من قولك رفع فلان على العامل رفيعة
وهو ما يرفع من قصته وتبلغها او على صيغة الغائب اي ليرفع ويبلغ ذلك الحاسب عددها
الى صاحب المال مثلا سهو ظاهر وجه ما نقل عنه بان ليس العدول عن لفظ بليغ
مع تجويز ارادة الشمول للمفرد والمركب كما يشعر به قولهم قال فلان كذا ليدخل كذا او ليخرج
كذا لانا لو فرضنا عدم الشمول لما تيسر ايضا ان يقول بلفظ بليغ لان الاقتدار على اللفظ
البليغ ليس بشرط في الفصاحة اصلا واجيب عن طرف ذلك البعض بانه يجوز ان يكون
لحكم واحد علل متعددة ويقتصر على ذكر بعضها فعدم ذكر لفظ بليغ يجوز ان يكون لارادة
الشمول ويجوز ان يكون لما ذكره الشارح في الجواب وقد يدفع بان العرف والذوق يقضيان
بان العدول عن قيد في التعريف الى آخر لافادة الشمول انما هو حيث يصح وقوعه الا انه يفوت
فائدة الشمول فان قلت هذا التعريف غير مانع لان الظاهر ان اراد به تعريف الفصاحة الا

ان صدقه

على الادراك ونحوه مما يتوقف عليه الاقتدار ثم الخروج بقيد الملكة او لا شيء من المذكور بملكة

وان اريد به تعريف الملكة على ان قوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود صفة كاشفة وقعت في

موقع التفسير للملكة فلا نم انه تعريف يجب ان يراعى كونه جامعا مانعا تامل

قلنا لا نم ان هذا السبب بل شرط السبب هو المؤثر والشرط ما يتوقف عليه تاثير المؤثر

الحال هو الامر الداعي لا معرفة المركب الاضافي يحتاج الى معرفة الاضافة لانها بمنزلة الجزء

الصوري له والى معرفة المضاف والمضاف اليه لكن لا يتعرضون لتعريف الاضافة للعلم

بان معنى اضافة المشتق وما في معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتبار معنى

المضاف مثلا مقتضى الحال ما يختص بها باعتبار كونه مقتضى لها ويقدمون تعريف المضاف اليه

لان معرفة المضاف من حيث انه مضاف يتوقف على معرفة المضاف اليه ان قلت معرفة المضاف اليه

من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف فلم يعتبر هذه الحيثية قلت لان الاضافة

لتقييد المضاف لا المضاف اليه ثم انه تسامح في تفسير التكلم الذي هو فعل اللسان بالاعتبار

الذي هو فعل القلب مبالغة في التنبيه على ان التكلم على الوجه المخصوص انما يعد مقتضى الحال

اذا اقترن بالقصد والاعتبار حتى اذا اقتضى المقام التاكيد ووقع ذلك في الكلام بطريق

الاتفاق لا يعد مطابقا لمقتضى الحال واعلم ان الافصح في لفظ الخصوصية الفتح اذ حينئذ يكون

الخصوص صفة ولما كان المعنى على المصدرية الحق الياء المصدرية لذلك والتاء للمبالغة

كما في علامة واما اذا ضم الى المعجمة فيحتاج الى ان يجعل المصدر بمعنى الصفة او الى ان يجعل الياء

للنسبة مبالغة كما في احمري والتاء للمبالغة فافهم وهو مقتضى الحال ليس جزء من التعريف

حتى يلزم الدور بل هو تعيين للمضاف بعد تفسير المضاف اليه ثم الضمير اما راجع الى الخصوصية

باعتبار الجزء ويؤيده قوله والتاكيد مقتضاها او الى نفس الاعتبار مبالغة الحال والمقام



متقاربان المفهوم الغرض من هذا الكلام ربط الدليل اعني قوله فان مقامات الكلام متفاوتة بالمدعى

وهو اختلاف مقتضى الحال ثم تخصيص ذلك الامر الداعي باطلاق المقام عليه دون المحل والمكان اما

باعتبار ان المقام من قيام الشوق بمعنى رواجه فذلك الامر الداعي مقام التاكيد اي محل رواجه او

على التشبيه حسن التاكيد في مقام الرد مثلا باستقامته وانتصابه من قيام العود بمعنى استقامته

وانتصابه او لانه كان من عادتهم القيام في تناشد الاشعار وامثالها فاطلق المقام على الامر الداعي

لانهم يلاحظونه في محل قيامهم وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى بحكم الكرى والا فقد يضاف

الى المقتضي بالكسر نحو قوله فيما ياتي فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب ثم اضافة المقام

الى المقتضى بالفتح لامية واضافة الحال الى المقتضي بالكسر بيانية فعند تفاوت المقامات

تختلف مقتضيات المقام او فيشكل هذا ايضا بحكم الكرى اذ قد يتفاوت المقام ويتحد المقتضى

كان مقام التعظيم ومقام التحقير يقتضيان التنكير وقد يقال التنكيران مختلفان بالاعتبار

فان معنى الاول بلوغ الشيء في الارتفاع مبلغا لا يمكن ان يعرف ومعنى الثاني مكنى في المراد بالا

عبارة في قوله ضرورة ان الاعتبار المعنى المصدري فيكون تعليلا لاختلاف المعتبر باختلاف

الاعتبار فلا دور فتامل ثم شرع معطوف على متوهم اي قال كذا ثم شرع ومثله سائغ

شائع اما الى نفس الاسناد او قدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لكونه جزء صوريا

يحصل الخبر وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة الكبرى تاكيدا او اريد التفصيل

لعوده بارادة او غير مخصوص كالمبتدا في قولك في الدار رجل وكالفاعل وما ذكره ابن

الحاجب ليس الفاعل مخصوص بالحكم المتقدم فرده بان المحكوم عليه اذا اختص بعض

الحكم كان الحكم على غير المختص ان قلت فما الفرق بين الفاعل والمبتدا حيث جوز تنكير

الاول بلا تخصيص دون الثاني في مثل رجل في الدار كما في المشهور قلت الفرق ان في تنكير

المبتدا اخلالا بالغرض من الكلام وهو الافهام لانه اذا كان منكرا مجهولا وهو متقدم على الخبر

ينفر السامع عن استماع حديث المتكلم بخلاف الفاعل لانه لا يسمع الفاعل الا بعد الامر

فلا يمكن ان يقال بعد ذلك ان السامع لا يصغى الى كلام المتكلم قوله على المسند اليه اى الذى يسند

اليه وهو المسند فالصفة مسند الى الضمير المستتر الراجع الى الموصول لا الى الظرف الذى بعده

حتى يلزم قصر الشئ على نفسه قوله مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره اى كونه مفردا موصوفا

بالانقسام الى القسمين وهذا لا يوجد فى المسند اليه قطعا ولذا جعل زائدا على اعتباراته فلا يرد

ان الكون مفردا غير فعل موجود فى المسند اليه وقد اشير اليه بقوله الى غير ذلك فلا معنى لجعله

زيادة على اعتباراته على ان الكون مفردا غير فعل من لوازم المسند اليه فلا يعد من الاعتبارات

المناسبة للمقام ولذا لم يتعرض له فى الفن فلا اشكال اصلا فتامل قوله مقيدا بمتعلق المراد

بالمتعلق ما يسمى فى هذا الفن متعلقات الفعل بكسر اللام فى المتعلقات على الاظهر والاقيس

كما سنذكره فى موضعه ان شاء الله تعالى ولا يرد ان يقال قد يكون للمسند اليه متعلقات كالضارب

زيدا فى الدار بالسوط ضربا شديدا لعمرو لان المتعلق فى الحقيقة هو الحدث الذى تتضمنه

الصفة وهو مسند لا مسند اليه فآل ذلك الى احوال المسند ولو سلم فما ذكره بناء على الاعم

الاغلب كل منها ظاهر العبارة مشعر بان الضمير فى خلافه راجع الى كل مذكور سابقا الا انه

يستدعى كون مقام التنكير مباينا لمقام خلاف التقديم وفساده ظاهر فالصواب ان

يقال اى خلاف نفسه الا انه تسامح فى العبارة فعبر عن خلاف نفسه بخلاف كل منها اشارة

الى ان الضمير راجع الى كل واحد من هذه الاربعة على سبيل البدل وملاحظة الخصوصية

واعتمد فيه على ظهور المراد قوله وهو اشارة فى المفتاح لا الغرض من نقل كلام المفتاح

التنبيه على مراده فانه قد خفى على بعض شراحه والضمير فى قوله لكونها راجع الى الايجاز

والاطناب او الى الفظ كلا مبتدا الى المعنى كما فى قوله سبحانه كل فى فلك يسبحون قوله وكان

الانسب لو انا لم نقل وكان الصواب لان الذكاء على ما ذكره الشارح اعم من الفطانة

فجاز ان يريد به ذلك اطلاق كاسم العام على الخاص بقرينة المقابلة واما لم يقل ان يذكر

مع الذكى البليد لان الفطنة انسب بالمخاطب لانه قد اعتبر فى مفهومها وروده

وورد الكلام من الغير وقد يجاب عما ذكر الشارح بانه اما من بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح

فقد يستعمل الذكاوة فى الفطانة يقال رجل ذكى وفلان من اذكيا البرية من غير المبالغة فى

فطانته مع ان فيما اختاره المص رعاية حسن السجع ثم هذا ليس من مبدعاته بل

تبع فيه صاحب المفتاح قوله ولكل كلمة مع صاحبتها مع متعلق بمضاف محذوف

اى لوضع كل كلمة كذا فى شرحه للمفتاح او حال من كل كلمة او صفة لها قوله اى مع

كلمة اخرى الاظهر ان يقول او ما فى حكمها وانما ترك اعتمادا على كلامه اللاحق وبناء

على الاكثر قوله صوحبت معها اورد عليه ان حق العبارة صوحبها او صوحبت

بدون معها لان صوحبت ان جعل من قولهم صاحب زيد مع عمرو فالعبارة فى

هى الاولى على ان يكون الفعل مسندا الى الظرف كما فى قولك مر بعمرو وربما وان جعل

من صاحب زيد عمرا فالثانية واجيب بالمصير الى التضمين صوحبت معنى الجعل

والتصيير اى جعلت مصاحبة مع تلك الكلمة وبان صوحبت مسند الى مصدره بالتاويل

المشهور اى اوقعت المصاحبة معها لم المقصد التنبيه على ان المراد بالمصاحبة المصاحبة

الفعلية الحاصلة بسبب التاليف لا المصاحبة الكائنة بحسب الاصل من جهة الاتفاق

او غيره قوله ليس لها مع ما يشارك لا تفاوت المقامات فى هذا القسم يدل على تفاوتها

فيما لا اشتراك فيه بالطريق الاولى ولهذا لم يتعرض له قوله اقترانه بالشرط اى

باداته وقد يقال المراد بالفعل هو الجزاء فلا حاجة الى تقدير الاداة الا ان السوق يؤيد

الاول قوله اذ المراد بالصاحبة لم دفع لما توهم من ان التمثيل بالجمل غير مطابق للمقصد

لان الكلام فى الكلمة مع صاحبتها والظاهر ان الصاحبة ايضا هى الكلمة قوله هكذا

ينبغى ان يفهم هذا المقام اورد عليه ان ذلك التوجيه يستلزم ان يكون قوله ولكل

كلمة مع صاحبتها لا اعادة لما سبق اذ ليس حاصل ما سبق الا ان المقام المقتضى

لهذا المسند مع المسند اليه المعرف يباين المقام المقتضى له مع المسند اليه المنكر

وعلى هذا ولما كان الافادة خيرا من الاعادة كان الوجه ان يجعل القول المذكور اشارة
الى مباحث البديع نظرا الى المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس وغيرها
انما تتاتى بجعل كلمة مصاحبة لاخرى وان يجعل قوله وكذا خطاب الذكي اشارة الى
مسائل البيان بناء على ان البيان يتعلق باحوال الدلالات من جهة الوضوح والخفاء وذلك باعتبار فهم المخاطب ولا يخفى ان قوله فمقام التنكير الى قوله
وكذا خطاب الذكي اباء الى مسائل المعاني فيحصل الاشارة الى الفنون الثلثة
على الترتيب لا يقال هذا التوجيه يستلزم ان يكون تطبيق الكلام على المحسنات
البديعية داخلا في البلاغة موجبا للحسن الذاتي وهو خلاف المشهور فيما بين علماء
المعاني لانا نقول ليست البلاغة الا مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال سواء
كان المقتضى المحسنات البديعية وغيرها فمباحث تلك المحسنات من حيث ايجابها الحسن
العرضي الزائد على اصل البلاغة من البديع ومن حيث ايجابها الحسن الذاتي باعتبار
تعلقها بمطابقة مقتضى الحال من المعاني نعم لما كان اقتضاء الاحوال اياها لا يخلو عن
تدرج لم يشتهر منهم القول بايجابها الحسن الذاتي لسقاط النادر عن درجة الاعتبار
مع انهم ينبهون على بعضها في المعاني من المحسنات ما يكثر اقتضاء الحال اياه كالالتفات و
والاعتراض والتجاهل على ان ساير المحسنات ايضا يجوز دخولها في البلاغة اجيب بان
ذكره ليتناول ما لا ينتظم السابق مثل ان لان مع المضارع مقاما ليس لها مع الماضي و
للفعل الواقع شرطا مع ان مقاما ليس لها مع اذا الى غير ذلك مما لا يحصى ففيه تعميم ولا
يسمى في عرفهم اعادة على ان جعله اشارة الى مباحث البديع لا يخلو عن بعد لعدم
ظهور اطراده في كثير من المحسنات مثل التورية والايهام والمبالغة ونحوها فليتامل
وارتفاع شان الكلام اه اعترض على المقدمة الاولى بان نفس المطابقة للاعتبار
المناسب سبب لنفس الحسن الذاتي وقبول المخاطب لا لارتفاع شان الكلام فيها

وانما هو بزيادة المطابقة وعلى المقدمة الثانية بان انتفاء المطابقة سبب لا نتفاء الحسن ذلك
لا لانحطاط في الحسن المستلزم لثبوت اصله ولذا قال السكاكي واذا تقرر ان مدار حسن
الكلام وقبحه انطباق تركيب الكلام على مقتضى الحال وعلى لا انطباقه اجيب بان اصل الحسن
الذاتي يحصل عندهم بالفصاحة فيرتفع شان الكلام فيه بالمطابقة وينحط بعدمها وقد يجاب
بان المراد بقوله في الحسن من جهته وبالقياس اليه فلا يلزم الزيادة على الحسن في الارتفاع ولا ثبوت
اصل الحسن في الانحطاط وفي اخذ هذا المعنى من العبارة تكلف قوله اولا وبالذات اولا
منصوب على الظرفية بمعنى قبل وهو منصرف لا وصفية له ولذا دخله التنوين مع انه افعل
التفضيل بدليل الاولى والاوايل كالفضلى والافاضل وهذا معنى ما في الصحاح اذا
جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا ومعناه
في الاول اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام والتابع بالذات بمعنى وهو معطوف
على اولا اي في رتبة المعنى بلا واسطة قوله لكونه اشارة الى ما سبق المراد بما سبق هو الكلام
المقيد بالفصاحة في قوله والبلاغة في الكلام الى قوله مع فصاحته والدليل على ان الاتيان
بعد التقييد وان كان الكلام حين ما ذكر هناك مطلقا انه لا ارتفاع لغير الفصيح فان قلت
لم لا يجعل اشارة الى الكلام البليغ قلت لان قوله والانحطاط بعدمها يمنعه اذ لا معنى لان
يقال انحطاط شان الكلام البليغ بعدم المطابقة وهذا ظاهر قوله به يعرف لفظ المقتضى
ان يكون مقتضى الحال التاكيد والاطلاق مثلا لا الكلام المؤكد والمطلق وسيجي تمام البحث
في تعريف علم المعاني لان اضافة المصدر يفيد الحصر لما ذكره الرضي من ان اسم الجنس اذا
استعمل ولم يقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء
كلامهم فيكون المعنى ههنا ان جميع الارتفاع حاصل بسبب مطابقة الكلام للاعتبار
المناسب البتة فيستفاد الحصر اذ لو جاز ان يحصل ارتفاع بغيرها لم يكن هذا الارتفاع حاصلا
بتلك المطابقة فلم يصح تلك الكلية فان قلت لم لا يجعل كون المقدمتين قرينة على عدم ارادة

ويمكن ان يجاب بانه لا شك ان بطلان الحصر في العام باعتبار جزء الايجاب وبطلانه في الخاص باعتبار جزء السلبي في تقول اذا بطل الجزء الايجابي من الحصر العام لم يمكن ان يبطل الحصر في الخاص بواسطته لان بطلان الخاص هنا بواسطة ثبوت الحكم في غيره وهو لم يتحقق ذلك واذا ابطل الجزء السلبي من الحصر في الخاص لم يمكن ان يبطل الجزء الايجابي من الحصر في العام بواسطته بخلاف العموم من وجه فان بطلان كل من الحصرين فيه باعتبار الجزء السلبي وبطلانه بهذا الاعتبار لا يمنع ان يبطل الجزء السلبي للحصر الاخر بواسطة حقيقة جزء الايجابي فكل من الحصرين مع بطلانه يبطل الجزء السلبي من الحصر الاخر بواسطة حقيقة جزء الايجابي والله اعلم منه

العنوان في الاخرى فلا يحمل على الحصر لئلا يفضي الى التنافي والبطلان قلت لانه لم يكن ما يلزم حملها على ظاهرهما وهو كون مقتضى الحال واحدا والمتبادر من الكلام والمنقول عنه في الحواشي ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب فهم لا بحسب اللغة في يكون قول المص فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب من قبيل هو البطل المحامي وسيجي تفصيله في بحث الفصل في قوله هو الاعتبار المناسب للدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة وتوكيد للحكم دون الحصر ويحتمل ان يراد بكون المراد منهما واحدا ما يتناول المساواة والا لبطل احد الحصرين او كلاهما لانه لما استحال اجتماع الحصرين صدقا فاما ان يكذب احدهما او كلاهما قال الفاضل المحشي بطلانهما على تقدير التباين بين الاعتبار المناسب ومقتضى الحال او العموم من وجه وبطلان احدهما على تقدير العموم مطلقا اذ يبطل الحصر في الاخص وفيه بحث لان مبنى الكلام على ان الحصر في الشيء يستلزم وجود المحصور في جميع افراده وانتفاءه في غيرها ولذا اورد عليه النظر فلا شك ان بين الحصر في الاعم والحصر في الاخص تنافيا ثم لا يخفى ان احد الحصرين ليس اولى من الاخر في الصدق والا لم يلزم بطلان على التقدير الاول ايضا فعلم انه لا فرق بين التقادير الثلثة في كون اللازم بطلان احد الحصرين او كليهما ولا مدفع الا باثبات اولوية احد الحصرين بالصدق في صورة العموم المطلق دون التباين والعموم من وجه فليتامل قوله وفيه نظر وتوجيهه على التقدير لئن يكون المراد بكونهما واحدا ما يتناول المساواة ان الحصر في الاعم مطلقا او من وجه لا يوجب تناول جميع افراده حتى يلزم على تقدير عدم الاتحاد بالمعنى السابق بطلان احد الحصرين او كليهما ووجهه على تقدير ان يكون الاتحاد في المفهوم هو المدعى انه لم يتعرض في الدليل لنفي المساواة ومع احتمالها لا يثبت الاتحاد وقد يحكم بالنظر على التقدير الاول بان معنى الحصرين ان مطابقة الاعتبار المناسب مطلقا سبب للارتفاع ومطابقة مقتضى الحال كذلك فيلزم التساوي بينهما او الاتحاد كما لا يخفى وعلى التقدير الثاني بان معناه ما سببية مطابقة الاعتبار من حيث هي مطابقة الاعتبار وسببية مطابقة المقتضى من حيث هي مطابقة المقتضى فيلزم

الاتحاد بينهما في المفهوم وهذا انما يتم ان ساعد الخصم على ان المعنى المذكور يفهم من الحصرين قوله هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر حيث يقول له حاصل الاستدلال ان الشيخ حصر معنى النظم في مواضع من كتابه في وضع الكلام موضعا يقتضيه علم النحو والعمل بموجب قوانينه وهو معنى التطبيق المذكور فظهر ان مراده من النوخي هو ذلك التطبيق ايضا اذ الاشتراك خلاف الاصل ان قلت النوخي هو الطلب فكيف يراد به ذلك الوضع قلت اقامة للسبب مقام المسبب كما في توقف علم المعنى بالتتبع ثم المراد من وضع الكلام للوضع الذي يقتضيه علم النحو ان يكون ذلك بحسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام والقرينة تصرح بذلك في التفسير الاخر وايضا لما كان تمام علم النحو بعلمي المعاني والبيان كما ذكره الشريف في مفتتح شرح المفتاح يمكن ان يقال اراد الشيخ علم النحو بتمامه ثم لا يخفى ان معرفة تلك المعاني لا يتوقف على معرفة علم النحو واصطلاحاته حتى يلزم حما ذكره ان تراكيب البلغاء السليقيين عن حلية النظم ومنها ظ قوله فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون الظاهر انه ظرف لغو متعلق بيترجح بمعنى يتردد ولو مجازا كما تعلق الشارح فجعله ظرفا مستقرا اي دائرا بينهما كما قيل يحتاج الى التقدير لان يترجح والا فلا يستقيم اذ استعماله في المشكوك لا الراجح ثم لا يخفى ان بين الثانية مقحمة اذ الدوران بين مجموع الامرين لا بين كل واحد منهما قوله وباذا فيما علم عدا ذا من الحروف على سبيل التغليب نعم وقع في كلام فخر الاسلام وغيره وتمامهم ان اذا اذا استعمل في امر على خط الوجه كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل يكون حرفا لا اسما لكنه اذا استعمل فيما علم فهو اسم باتفاق على ان استعمال الحرف في معنى الكلمة شائع في عبارات المتقدمين في الجمل التي تسرد اي تنسج وتساق منتظمة بعضها مع بعض يقال فلان يسرد الحديث سردا اذا كان جيد السياق له واصله من سرد الدرع نسجها قوله بل ومنع اللفظ له معطوف على قوله وسوء لفظ اخرج في غاية القبح وانما اثبت الواو بعد بل لئلا يتوهم ان المراد ابطال الكلام السابق كما هو الشائع اذا تلاها جملة قوله والى هذا اشار المص اي الى ان الامور

المذكورة ليست ثابتة للالفاظ انفسها من حيث هي بل تعرض لها بسبب المعاني والاغراض
التي يصاغ لها الكلام قوله بالتركيب ذهب السكاكي الى ان للافادة في المؤكدات فعلى هذا
يكون قوله بالتركيب تاكيدا لمعنى الافادة قوله وذلك لما مرّ له بيان لوجه تفرع رجوع البلاغة
الى اللفظ باعتبار افادته للمعنى الكامل على تعريفها قوله او غير مطابق اراد به عدم المطابقة عما شانه
ذلك وهو المفهوم في عرفهم من الوصف بعدم المطابقة اذ لو اخذ بمعنى السلب مطلقا لزم
ارتفاع النقيضين اعني المطابقة وسلبها قوله على ما ذكر في الكشاف مرتبط بكونه ما للتاكيد
معنى الكثرة وكون العامل ما يليه لا بالانتصاب على الظرفية فان صاحب الكشاف فصل
قليلا في الآية صفة محذوف اي شكرا قليلا ولم يذكر الشارح ذلك الاحتمال ههنا مع ان
وصف التسمية بالكثرة على معنى الاطلاق كما يقال زيد يسمى انسانا شائع لاحتياج تذكير
الوصف اعني كثيرا حينئذ لم يقل تسمية كثيرة الى تاويل بلا ضرورة ولهذا اخر ذكره لما في قول
المص وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه كلا الامرين على ان الانتصاب على الوصفية في مثله معروف
لا يحتاج الى التعرض فلذا اشار الى وجه اخر في الاعراب قوله وفي هذا اشارة الى اي في قوله
فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى بالتركيب مع قوله ويسمى ذلك فصاحة
ايضا قوله الاعجمي والعربي الاعجمي منسوب الى الاعجم وهو الذي لا يفصح وان كان من العرب
والمراد بالعربي خلافه وفي شرح الكشاف للقطب ان العرب سكان المدن والقرى و
والاعراب سكان البادية خاصة والنسبة اليه اعرابي لانه لا واحد له فلو قال لفظ الواو من
القرى لكان احسن كما لا يخفى قوله ح لا تناقض لتغاير محل النفي والاثبات حاصل
توفيق المص على ما ذكره في الايضاح ان الشيخ اراد بقوله فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه
ان البلاغة ثابتة للفظ صفة له باعتبار افادتها المعاني عند التركيب لا صفة لمعناه واراد برجوعها
الى المعنى دون اللفظ نفيه ان وصف اللفظ بها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب لا من حيث
انه لفظ مفرد من غير اعتبار التركيب وبهذا ظهر التوفيق بين نفي كونها من صفات

الالفاظ واثباته ويبين نفي كونها من صفات المعاني واثباتها فان كلام الشيخ يوهم التناقض
من وجهين وقد يقال في وجه التوفيق بين كلامي الشيخ بناء على اطلاق الفصاحة على البلاغة
انه اراد بالفصاحة حيث حكم بانها راجعة الى اللفظ دون المعنى المعنى السابق المشهور
واراد بها حيث ذكر انها صفة راجعة الى المعنى معنى البلاغة واعترض بان قول الشيخ
ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه صريح ان المعنى مطروح لا يصح حمل الفصاحة على المعنى
المشهور فتامل قوله على معناه اللغوي فيشكل عليه بانه يلزم منه ان لا يكون كثير من الاقوال
البليغة المشتملة على المعاني الثواني المحتوية على المعنى الاول الشرعية او العرفية مثلا بليغا
واجيب بان منع التقييد باللغوي على ان هذا القسم اكثر فلا ينافي وقوع المجازات
والكنايات والمعاني الشرعية والعرفية معان اول قوله دلالة ثانية اي واقعة في
المرتبة الثانية بالنسبة الى دلالة اللفظ على المعنى الاول لان للمعنى الاول دلالتين وقيل
معنى قوله لذلك المعنى لاجله وبواسطته فالدال على المعنى المقصود هو اللفظ ايضا لكن بواسطة
المعنى الاول فوصف هذه الدلالة بالثانية ح ظاهر ودلالة المعنى على الثاني عقلية قطعا
كما صرح به الامام في نهاية الايجاز والشيخ في دلائل الاعجاز واما دلالة اللفظ على المعنى الاول
فقد يكون وضعية وقد يكون عقلية كما ننبهك عليه الان ومن حكم بانها وضعية بلا شك
فكانه اراد بالوضعية ما للوضع مدخل فيها في الجملة فافهم والمراد بالمعنى المقصود هو
الذي يريد المتكلم اثباته او نفيه ويستوي في قصده البليغ وغيره كاثبات الشجاعة
مثلا قوله بل على ترتيبها في ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اراد بترتيب المعاني
جعلها في مرتبتها التي هي المناسبة للحال والمقام ثم ان الشيخ انما اطلق على ترتيب
المعاني المعقب بترتيب الالفاظ على حذوها اسم النظم مع ان الترتيب الكلامي ارشادا
الى ان العمدة في باب البلاغة انما هي للقصد والاعتبار دون التلفظ والاخبار
كما يطلقون مقتضى الحال على اعتبار الخصوصية مع انه نفس الخصوصية المعتبرة

فلا ينافي ما سبق من كون النظم توخي معاني النحو حيث دل على كونه من عوارض اللفظ وقوله

والخواص والمزايا والكيفيات المشهور ان الخواص عبارة عن الامور المستفادة من

التراكيب لا لمجرد الوضع وان المزايا والكيفيات عبارة عن الخصوصيات المفيدة لتلك الخواص

فاطلاق هذه الامور على المعاني الاول من قبيل المجاز او اصطلاح للشيخ كما يشعر به قوله

والشيخ يطلق له فانهم قوله من الاوصاف الراجعة اليها قيل عليه الفصاحة والبراعة

ونحوهما من الاوصاف الراجعة الى المعاني الاول وهي المعاني اللغوية ولا فضيلة لها اصلا

أجيب بعد تسليم ان المعاني الاول هي اللغوية بان المعاني الاول محل الفضيلة لان

ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها على وجه ينتقل منها الذهن

بسطها الى الخواص مع الافادة بلا اخلال ولا تعقيد هو البلاغة فيكون ترتيب المعاني

الاول على الوجه المخصوص منشأ الفضيلة ومناط البراعة بلا شك قوله لان الالفاظ

المنطوقة التي هي الاصوات والحروف مبني على ان اللفظ صوت يعتمد على مخارج

الحروف والمختار انه كيفية عارضة للصوت الذي هو كيفية تحدث في الهواء من

تموجه ولا يلزم قيام العرض بالعرض الممتنع عند المتكلمين لانهم لا يثبتون كيف الحروف امورا

موجودة قوله لا تحتمل ان تثبت لها صفات الالفاظ او المعاني ولا وجه لحمل كلام الشيخ

على هذا بان يريد باللفظ في قوله فالبلاغة راجعة الى اللفظ المعنى الاول ويكون المعنى

فالبلاغة صفة راجعة الى المعنى الاول باعتبار افادته المعنى الثاني ولا لحمل المعنى في قوله باعتبار

افادته المعنى على المعنى الاول حتى يكون المعنى فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى

الاول لان تفريع قوله فالبلاغة راجعة اليه على تعريف البلاغة يأباه فان البلاغة صفة للكلام

باعتبار افادته المعنى الثاني لكونها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ومقتضى

الحال هو المعنى الثاني كدفع الشك ورد الانكار قوله المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في

الطرق توضيحه ان المخاطب اذا كان منكرا فالبليغ وغيره مشتركان في ان كل واحد منهما

يخطر بباله رد الانكار لكن البليغ يعرف كيفية ترتيب المعنى الاول المعقب بترتيب الالفاظ حتى

يزول انكاره بخلاف غير البليغ فترتيب المعنى الاول هو المنشأ للفضيلة بلا ريب قوله

والسبب انهم لو جعلوها يعني ان السبب في ارتكاب التجوز انهم لو جعلوا الفصاحة والبلاغة

والبراعة وما شاكل ذلك اوصافا للمعاني لم يفهم انها صفات للمعاني الاول لاحتمال ان يراد

المعاني الثواني فجعلوها نعوتا للالفاظ وارادوا بها المعاني الاول واعترض عليه بان

المعاني كما يحتمل الثواني حين اطلاقها كذلك الالفاظ يحتمل عند اطلاقها الالفاظ المنطوقة

بل اولى فلا بد من بيان سبب الترجيح لان المعنى مشترك بين المعنى الاول والثاني واللفظ

مجاز في المعنى الاول وقد تقرر ان المجاز خير من الاشتراك فظهر فائدة العدول لانا

نقول معنى ذلك ان اللفظ المستعمل في معنى اذا كان دائرا بين كونه مشتركا بين ذلك

المعنى وغيره وكونه مجازا في ذلك المعنى حقيقة في غيره كان الحمل على كونه مجازا فيه اولى

لا ان التعبير عن معنى بلفظ يدل عليه مجازا اولى من التعبير عنه بلفظ يدل عليه بالاشتراك بعد

قيام القرينة المعينة للمراد في كلا الاستعمالين ويمكن ان يقال مراده انهم لو جعلوها صفات

للمعاني لم يفهم انها ما ظاهره انها صفات المعاني الاول لان للمعاني الثواني دخلا تاما في البلاغة

حتى ان الكلام الذي ليس له معنى ثان ساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما سبق فيتردد

الذهن بين المعاني الاول والثواني بخلاف ما اذا جعلوها صفات للفظ اذ عدم كون اللفظ

المنطوق منشأ للفضيلة اظهر فيتبادر الذهن الى ان ليس المراد اللفظ نفسه ولما كان

العلاقة بين اللفظ والمعاني الاول وما يحدث فيها اقوى واظهر تبادر الذهن اليها وهذا

القدر يكفي للترجيح قوله فجعلوا كالمواضعة اي قوله والخاصية التي تجددت فيه وقيل

عليه المفهوم مما سبق استعمال الالفاظ في انفس المعاني الاول والمفهوم من هذا استعمالها

في الصورة الحادثة فيها وبينهما تناف فكيف يجعل هذا الكلام نتيجة لما سبق على ما يشعر به

الفاء حتى فجعلوا أجيب بان الشيخ يطلق على المعنى الاول الخصوصيات والصور و

ونطايرهما مبالغة تنبيها على انهم وان كانوا يطلقون الالفاظ على النفس تلك المعانى ويصفون
الالفاظ بالبلاغة وما يشاكلها الا ان مدار توصيفها على ما فى تلك المعانى من الصور والخواص
فكان المعنى الاول نفس الخصوصيات وبهذا صح التفريع قوله ومنها انه بما ذكره الشيخ
اى قليل واعلم ان الكلام الذى نقله الشارح منه لا يدل الاجمال لم يذكر فيه على هذا الترتيب
بل بعضه مذكور فى اوايله وبعضه فى اواخره ولهذا حكم البعض بان فى نقل الشارح اختلالا
ولا ينبغى ان يظن بمثله قوله مذاقة الحروف وسلاستها مذاقتها مثلا انها للطبع
وسلاستها سهولة النطق بها قوله كما يمتنع ان يوصف بانها دال قبل ان له سلب الدلالة
على تلك الفضيلة بالمعنى المشهور الذى اثبت للفظ الفصيح اعنى الدلالة اللفظية وهو فهم المعنى
من اللفظ فلا ينافى ما سبق من قوله ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود قوله اليه
ينتهى البلاغة كذا فى الايضاح نسبه الى الايضاح توطئة لدفع ما يوهمه قول المصنف وعن
قوله وما يقرب منه عطفا على حد الاعجاز كما سيأتى قوله وهو ان يرتقى الكلام فى بلاغته الى
يشير الى ان اعجاز كلام الله تعالى باعتباره فى بلاغته الى ان خرج عن طوق البشر على ما هو
الرأى الصحيح لا باخباره عن المغيبات ولا باسلوبه الغريب ولا بصرف العقول عن المعارضة
وافراد البشر تخصيص بالذكر بناء على انه المشتهر بالبلاغة والمتصدى للمعارضة والا فالمعجز ما
يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس والملك قوله فان قيل اثبت
البلاغة له فان قلت ان حمل السؤال على منع تحقق الاعجاز فى كلام الله تعالى كما يشعر به قوله
ثم لا يجوز ان يكون الجواب خارجا عن القانون لان منع السند لا سيما اذا كان اخص لا
يفيد اصلا وان حمل على المعارضة يتجه انه لم يذكر دليل على تحقق الاعجاز حتى يعارض قلت
اشتهار دليل تحققه فيه اغنى عن ذكره فهو ملحوظ واعلم انه لا بد ان يحمل علم البلاغة فى قوله
وعلم البلاغة كافل باتمام مذهب الامرين على المعنى العام لان المعنى المشهور وهو علم له زيادة
اختصاص بالبلاغة اعنى علمى المعانى والبيان غير كافل باتمام الفصاحة بل يتوقف الكلام بعد



الحمل على المعنى العام تغليب لان الكافل باتمام مذهب الامرين هو العلوم المخصوصة مع الحس السالم
كما سيجئ انشاء الله تعالى قوله واما ثانيا فلا يدفع الفساد وانما يدفع لو اخذ الاعلى حقيقيا فقط واما اذا اخذ
نوعيا فلان ما يقرب من نهاية الاعجاز لا يتناول المرتبة الاولى بل لا يتناول الا المراتب التى بعد
المرتبة الوسطى لان القريب من النهاية ما يكون اقرب اليها من الوسط كما لا يخفى على الفطن
وجعله من قبيل التعبير عن النوع بافراده لا يستقيم اما اولا فلان ذلك انما هو فى الاحكام
التى لا تخص طبيعة النوع اذ لا يصح زيد وعمرو وبكر الى آخر افراد الانسان نوع والكون طرفا
اعلى نوعيا انما هو لطبيعة الاعجاز لان عدم المجاوزة ماخوذ فى مفهومه كما سبق واما ثانيا
فلان التعبير عن النوع بافراده ان صح فبجميعها لا ببعضها وبهذا ظهر ان قوله على ان الحق له
وجه آخر لابطال الجواب الثانى كما هو المتبادر لا بيان للفساد المذكور بمعنى بناء على ان الحق له
قوله ويؤيده قول صاحب الكشاف له وجه التأييد ان القياس رجوع الضمير الى
المضاف لانه المقصود بالذكر كما سبق فضمير منه فى قوله وبعضه فاحرا عنه راجع الى حد
الاعجاز ولا يخفى ان الانسب حمل قوله يمكن معارضته على الصفة الكاشفة حتى يتحقق انفصال
مراتب الاختلاف فقد اثبت لحد القصور عن حد الاعجاز امكان المعارضة ولا يستقيم
الا بجعل الحد بمعنى المرتبة ثم لما جاز فى الجملة ارجاع الضمير الى المضاف اليه وحمل الصفة على المخصصة
لم يجعل قول صاحب الكشاف دليلا على المدعى بل مؤيدا له هذا واعترض الشارح فى شرح
الكشاف على قوله لكان الكثير منه مختلفا بان ظاهر النظم ان الكثرة صفة الاختلاف وقد جعلها
صفة للمختلف من غير ضرورة فان كون البعض منه مخالفا للبعض صفة للكل ولا معنى لتخصيصه
بالكثير منه قوله وكان بعضها بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه فيه بحث اما اولا فلان الاختلاف
بكون البعض واقعا فى مرتبة الاعجاز والبعض قاصرا عنه يوجد فى القرآن ايضا فان مقدار
آية او ايتين لا يجب ان يكون معجزا بالاتفاق فكيف يستدل بانتفائه على انه ليس من عند غير الله
على ما هو المقصود من الآية واما ثانيا فلان قوله وكان بعضه بالغا حد الاعجاز يفيد ثبوت قدرة

غيره هو على الكلام المعجز وهو ظاهر الفساد واجيب عن الاول بان المراد بالبعض ما وقع به التحدي
واقله ثلث آيات وذلك لان المعتبر الاختلاف الذي ليس في القرآن وكون بعض قليل من القرآن
غير معجز مشهور لكنه مستبعد وفي الثاني بان تقييد البعض بالزائد عليه وفي الآية بانه مبني على التنزل
وارخاء العنان على نمط قوله تعالى وان يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم كما قيل وبان المقصود
نفي كون القرآن من عند غير الله كلا وبعضا والمعنى لو كان القرآن من عند غير الله كلا او بعضا
بعضه منه ويلزم الاختلاف المذكور اي بكون بعضه الذي من عند الله بالغا حد الاعجاز وبعضه
الذي من غير الله قاصرا عنه قوله وما يقرب منه لا يخفى ان المراد بالاعلى على توجيه الشارح الاعلى
بحال التحقيق وبحد الاعجاز مرتبته ثم الاقرب ان يجعل وما يقرب منه مبتدأ محذوف الخبر اي
وما يقرب منه كذلك اي هو حد الاعجاز وجعله من عطف الجملة على الجملة وهذا اولى مما ذكره الشارح
بحسب اللفظ وان اتحد المؤدى لسلامته عن العطف على المبتدأ بعد مضي الخبر والعطف
على ابعد المذكورين واما حذف الخبر بعد قيام القرينة فشائع وقد يعترض على توجيه الشارح
بوجهين احدهما ان سوق كلام المص يدل على ان مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان الطرف الاعلى
كما ان قوله والطرف الاسفل وهو اذا غير الى بيان الطرف الاسفل وعلى ما ذكره الشارح يفوت هذا
المقصود بل يتعين حد الاعجاز بانه الطرف الاعلى وما يقرب منه وثانيهما ان لا تفاوت في البلاغة
القرآنية وسره ان الله هو عالم بكليات الاحوال وكيفياتها فيلزم ان يكون كلامه المشتمل عليها
في اعلى المراتب الا ان بعضها منه لقلته يمكن للبشر الاتيان بمثله وان لم يقع فان قلت لا يمكن
انكار تفاوت الآيات في البلاغة كما اشار اليه من قال در بيان ودر فصاحت كي بود يكسان سخن
گرچه گوينده بود چون جاحظ و چون اصمعي ❁ در كلام ايزد بيچون كه وحي منزل است
كي بود تبت يدا مانند يا ارض ابلعي قلت التفاوت انما حصل في الآيات بالنظر الى ان الاحوال
المقتضية للاعتبارات في بعضها اكثر فالمقتضيات المرعية فيها اوفر من المقتضيات المرعية في الاخرى
وذلك لا يقدح في ان يكون كل منها في الطرف الاعلى اي في مرتبة من البلاغة فوقها بالنسبة الى تلك الآية

لوجوب



لوجوب اشتمال كل آية على جميع مقتضيات الاحوال الكائنة في نفس الامر بناء على احاطة علم الله تعالى بجميعها
فتأمل وفي بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف على الاعجاز والمراد بحد الاعجاز
البلاغة في مقدار سورة وما يقرب منه البلاغة في مقدار آية وآيتين وكانه قال والطرف الاعلى
اعلى وهو البلاغة القرآنية فعلى هذا يتعين الطرف الاعلى بانه البلاغة القرآنية كما هو المقصود
قوله ولا يخفى ان بعض الآيات الخ تأييد لما ذكر من ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه
فان جميع الآيات واقعة في مرتبة الاعجاز مع ان بعضها اعلى ثم المراد ببعض الآيات التي حكم عليها
بامتناع المعارضة ما يكون مقدار اقصر سورة والسكوت عن التقييد للشهرة كما نبهت عليه
فيما سبق قوله اي طرف للبلاغة نقل عن الشارح انه صرح بذلك اي بالطرف تنبيها على ان الطرف ايضا
من البلاغة احترازا عما وقع في نهاية الايجاز من ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة في شيء هذه
عبارته لا يقال طرف الشيء بحسب المعنى المتعارف نهايته فلا يكون داخلا فيه لانا نقول الطرف الاعلى
داخل في البلاغة قطعا فالانسب جعل الطرف الاسفل ايضا على ان قول المص اذا غير الى ما دونه
التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات صريح في الدخول لدلالته على ان الكلام الواقع في الطرف
الاسفل غير ملتحق عندهم باصوات الحيوانات وكل كلام غير ملتحق بها فهو عند البلغاء بليغ ثم المراد
بقوله الى ما دونه كل مرتبة كانت من المراتب التي دونه او مرتبة تحته بلا واسطة فانه المتبادر
عند الاطلاق وعلى كلا الوجهين لا يصدق ما ذكره تعين الطرف الاسفل على الطرف الاعلى
ولا على المراتب المتوسطة قوله باصوات الحيوانات غير الحيوانات اشار الى ان المراد بها
غير الانسان وقد وقع في عبارة المفتاح منكرا والانسب حملها على ما ذكرنا بجعل التنكير للتحقير
او النوعية ولعله اقرب مما ذكره الشريف من ان التنكير للقصد الى غير معين وقوله تصدر
عن محالها حال عن الاصوات لا يقال يلزم اختلاف العامل في الحال وذيها لان العامل في الاول
هو الفعل وفي الثاني الجار لانا نقول العامل فيهما هو الفعل لان حرف الجر اداة توصل معنى الفعل
الى مجروره والجار والمجرور منصوب المحل بالفعل وبهذا الاعتبار وقع ذا حال وما يقال في امثاله

من الجار والمجرور في محل النصب مسامحة في العبارة اتكالا على ما تقرر في القواعد كذا في شرح
الكشاف للشريف وما في بحسب ما يتفق معها من الاحوال التي لا تقتضيها قوله سوى المطابقة
والفصاحة هو غير منصرف بالاضافة ولذا وقع صفة للوجوه اشارة الى ان اخرية تلك
الوجوه بالنظر الى المطابقة والفصاحة والمراد تبعيتها وجوه تغاير هما فلا يلزم كون كل
منهما تابعا للبلاغة سواء اعتبر اولا الحكم على الوجوه بالتابعية ثم اعتبر تلك الوجوه بالمغايرة للامرين
او بالعكس قوله وفيه اشارة صرح في المختصر بان الاشارة والاشعار المذكورين بلفظ تتبعها
وسوق كلامه ههنا يشعر بان الاشارة بامر اخر وللشارح ههنا الى توصيف الوجوه بامر مما لا يلتفت
اليه قوله لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة نقل عنه رحمه الله ان المراد انه لا يعهد وصف
المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمى بسببها باسم في العرف كما يسمى بسبب البلاغة
والفصاحة فيقال بليغ فصيح ولا يقال مرصع ومجنس فلا يرد ان وصف من صدر منه
الترصيع بالمرصع صحيح قوله ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ اي في اي نوع اراد من المعاني
والقرينة على اراده هذا المعنى ما تقدم في تعريف فصاحة المتكلم فان ملاحظته يكشف
عن المعمم ههنا بطريق المقايسة وهو وان كانت عناية في التعريف لكن لا بد من المصير
اليها اذ الملكة التي يقتدر بها على تاليف الكلام البليغ في نوع من المعاني كالمدح مثلا لا تجعل
صاحبها بليغا على ان المتبادر من الملكة هو الكامل منها وهو ما ذكرناه والتعريف يحمل على المتبادر
واعتبار العموم في الكلام البليغ بناء على ان النكرة قد تعم في الاثبات بقرينة المقام او في التاليف
على ان اضافة المصدر بقيد منظور فيه لاستلزامه انتفاء البلاغة في البشر مثلا لان من الكلام
البليغ ما هو واقع في طبقات الاعجاز والاقتدار على تاليفه خارج عن طوق البشر ولئن قرر
بوسعهم يلزم ان لا يكون متكلم بليغا الا ان لا يكون فوقه بليغ لان الابلغ يقدر على كلام
بليغ لا يقدر عليه من هو دونه في البلاغة وفساده بين قوله وفيه تعريض لصاحب المفتاح اي
في ذلك لانه عرف البلاغة ببلوغ المتكلم حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد

الانواع

انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ولا يخفى ان الاول يستفاد من الكلام السابق
فلا يتوقف البلاغة على الفصاحة وما ذكره المص مأخوذ من كلام ابن الاثير في المثل السائر لكن
رجح قول صاحب المفتاح بان البلاغة كما لا منوع للبليغ به يمتاز عن غيره ويحصل الاثار
المختصة به ورعاية الفصاحة ليست كما لا منوعا للبليغ من حيث هو بليغ بل هي امر مشترك
بينه وبين غيره اي ليس كل فصيح بليغا يشير الى ان المراد بالعكس اللغوي لا الاصطلاحي
اذ الموجبة الكلية لا تنعكس بالمعنى الاصطلاحي الا الى موجبة جزئية وهو ما يجب ان يحصل لا
هذا في شكل الاستخدام لان المرجع ههنا مصدر ميمي للكلام مكان يدل بعديته بلفظ الى والضمير
المذكور انما هو للمرجع بالمعنى الثاني وبه ينكشف تفسير المرجع بالمعنى الاول ثم المراد بالامكان
الامكان الوقوعي المقابل للامتناع بالغير لا الامكان الذاتي المقابل للامتناع الذاتي فلا يتجه
ان امكان الممكن لا يتوقف على شيء عن الخطأ في تادية المعنى المراد اللام في الخطأ للعهد
والمراد به ما لا يكون بسبب التعقيد المعنوي بقرينة قوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطأ
عن التادية علم المعاني اذ لا يحترز به عن التعقيد المعنوي على انه قد يقال الخطأ بسبب التعقيد
المعنوي ليس في التادية بل في كيفيتها ولو قال عن الخطأ في تطبيق الكلام على مقتضى الحال لكان
اظهر والا لربما ادى المعنى المراد لا اعترض عليه بان الظ ان المراد بالاحتراز عن الخطأ
عدمه فعلى تقدير انتفاء ذلك العدم اعني وجود الخطأ يتعين تادية المعنى المراد بكلام غير
مطابق لمقتضى الحال البتة فلا وجه لايراد كلمة ربما ههنا سواء حملت على التقليل او التكثير
الا ان تحمل على التنزل والاخذ بالادنى فيكون المعنى وان لم يكن مرجع البلاغة الى الاحتراز
عن الخطأ المذكور فلا اقل من تادية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال في بعض الاحيان
وهو مناف للبلاغة والجواب ان تلك التادية على تقدير ذلك الانتفاء اما ان يتعين ام لا
فان كان الثاني فالامر ظ وان كان الاول فلنحمل ربما على التحقيق فانها قد يستعار له كما نقل الشارح
في مباحث الشرط عن ابن الحاجب ويمكن ان يقال المراد من كون مرجع البلاغة هو الاحتراز ان

الاحتراز لازم فالنفي المستفاد من قوله والا هو في اللزوم اي ان لم يكن الاحتراز لانه لربما
كان معدوما وكان الخطا متحققا وقد يجاب بان المراد بالاحتراز عن الخطا المذكور محافظة
النفس عنه الجامعة لانتفائه اذ لا عبرة لمجرد عدم الخطا اذا لم يكن عن محافظة وقصد والتادية
بكلام غير مطابق ليس لازما لانتفاء هذه المحافظة البتة بل قد يوجد معه فليتأمل
اذن في محزه فتامل قوله ويدخل في تمييز الكلام الفصيح ل فيل لم قدر موصوف الفصيح الكلام
حتى يحتاج الى هذا القدر فلو قدر اللفظ لم يحتج اليه اصلا اجيب بان بلاغة الكلام انما يتوقف
بالذات على تمييز الكلام الفصيح وتوقفها على تمييز الكلمات الفصيحة بواسطة توقف تمييز الكلام
الفصيح عليه فلهذا قدر الكلام الفصيح وايضا قد سبق ان فصاحة المفرد والكلام كانهما
حقيقتان مختلفتان فلو قدر الموصوف ما يتناول الكلام والمفرد لكان لفظ الفصيح كالجمع
بين معنيي المشترك بلا ضرورة فاحترز عن توهمه وايضا لم يسبق وصف مطلق اللفظ بالفصاحة
حتى يجعل قرينة على تقديره قوله على ما صرح به اي في الايضاح فيل عليه يرجع بلاغة المتكلم ايضا
الى ذينك الامرين فما وجه تخصيص بلاغة الكلام بكون مدين الامرين مرجعا لها اجيب بان وجهه
هو الايماء الى ان مرجعها لبلاغة المتكلم باعتبار مرجعيتها لبلاغة الكلام ويمكن ان يقال وجهه
ان الخطا في تادية المعنى المراد مثلا قد يقع بحسب مقتضى البشرية في حين من احيان البليغ
ولا يدل على انتفاء بلاغته اعني الملكة المذكورة كما ان عدم معرفة المجتهد بعض الاحكام لا ينافي
الاجتهاد فالاحتراز عن هذا الخطا ليس مرجعا لبلاغة المتكلم ووجود الخطا المذكور لا يقل انما ينافي
بلاغة الكلام الواقع هو فيه ولا بعد في ذلك الا يرى ان امرء القيس بليغ بلا شبهة مع ان كلامه
قد لا يكون بليغا كقوله غدائره مستشزرات البيت قوله وفيه ما لا يخفى واضح اذ الغرض من
الشيء ما يتاخر عنه ويترتب عليه وانتفاء الخطا المذكور وكذا تمييز الفصيح من غيره موقوف
عليه لبلاغة الكلام متقدم عليها كما اشار اليه في تفسير المرجع ولو سلم تاخره وترتبه عليه لم
يستقم الغرضية ايضا اذ ليس الباعث على البلاغة الاحتراز عن الخطا وتمييز الفصيح عن غيره





ومسوط جدا بل الغرض من جعل الكلام بليغا اتصافه بالحسن الذاتي وارتفاع شانه على ان البلاغة
وصف الكلام وتعليل وصف الكلام بما ذكر لا يخلو عن سماجة كما لا يخفى على الفطن لان غاية ما
علم مما تقدم لا يعني ان للعلوم من تعريف بلاغة المتكلم افادة وبلاغة المتكلم هذين الامرين ان
اريد بالاحتراز والتمييز نفس الفعلين او توقفها عليهما ان اريد بهما التمكن منهما ولم يعلم كونهما
غرضا منها فتفسير المرجع بالعلة الغائية لا يناسب التنويع بقوله فعلم قوله على الاتصاف
بهذين الوصفين يريد به الاتصاف بالفعل بل حيثية الاتصاف اذ الاقتدار المذكور عبارة
عن بلاغة المتكلم وهي لا يتوقف على الاحتراز بالفعل مثلا بل على كونه بحيث يحترز فليعلم
فهوانه مركب الضمير الاول راجع الى المحقق والثاني الى التمييز والجملة اعني اجزاؤه تمييز السالم صفة
لمركب هذا وما يقال من ليس تمييز الفصيح عن غيره كلي بل كل وان هذه الامور جزئيات لا اجزاء
بدليل صحة حمله على كل واحد من هذه الامور والجزء لا يحمل عليه كله فليس كلاما معتدا به لان
المراد تمييز الفصيح من حيث انه فصيح لا تمييز ذاته من حيث هي ولا نم صدقه على كل واحد منها
ولو سلم فليكن محمولا على التشبيه قوله وكالسراج معطوف على اجتمعنا اي و بخلاف لفظ
كالسراج وهو ناظر الى مسرجا كما ان اجتمعنا ناظر الى تكا كا لان من تتبع الكتب
المتداولة لم يلقها اورد عليه الزوزني حيث انه لم يذكر في متن اللغة لعله من الالفاظ ما يحتاج
في معرفته الى ان يبحث عنه في المطولات فكيف يقال ان تمييز السالم من غيره يتبين في علم
متن اللغة ووجه الرد ظ لكن المناسب لهذا التقرير ان يقول المعلم منه ما يستفاد من علم
متن اللغة كما لا يخفى وايضا لفظ الكل عبارة عن التمييز وليس لقولنا التمييز يتبين في علم
كذا كثير معنى على انه لو قال ما يستفاد لم يحتج الى زيادة قيد بل كان قد يكفي ان يقال او من الحس
قوله قد يطلق على جميع اقسام العربية اي فلو قال في علم اللغة لتناول جميع اقسام العربية
ولم يتعين المراد قوله والتعقيد اللفظي رد عليه بان التعقيد اللفظي قد يكون بسبب اجتماع
امور كل منها شايع الاستعمال جار على القوانين كما سبق واذا لم يجب ان يكون لمخالفة القانون

النحوي فكيف يبين في علم النحو وغاية ما يقال ان النحو باحث عن الوضع الاصلي للكل كلية والاصل
من ابيات كل شيء في موضعه وان جاز خلافه فيمكن ان يستفاد منه ضعف التأليف كالاخير
لمكان زيدا اختصاص اما مصدر ميمي بمعنى الثبوت او كلمه مكان على انه من باب الكناية
مثل قولهم نفيت عنه مقام الذئب ثم بعض الخطائي الثانية الاقرب توجيه عبارة المتن المصدر الى
حذف المضاف اي ما يحترز به متعلق الاول (قوله) ولا يخفى وجه المناسبة اما تسمية الاول بالمعاني
فلانه باحث عن افادة التراكيب خواصها التي هي معان مخصوصة فهي التسمية اشعار بتعلقه
بالمعاني واما تسمية الثاني بالبيان فلانه متعلق بايراد المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة في
الوضوح واما تسمية الثالث بالبديع فلانه يتعلق بامور بديعة ولطائف غريبة كالترصيع
والتجنيس ونحوهما واما تسمية الجميع بعلم البيان فلتعلقه بالبيان اعني المنطق الفصيح
المعرب عما في الضمير وبه يتبين وجه تسمية الاخرين بعلم البيان لانه اذا ثبت الكل ثبت
البعض بالضرورة ولا حاجة الى اعتبار التغليب والله اعلم الفن الاول علم المعاني ان
اريد بالفن الاول الالفاظ والعبارات كما يدل عليه قول الشارح فيما سبق ورتب الكتاب على مقدمة
وثلثة فنون احتيج الى تقدير المضاف اما في الاول او في الثاني اي معنى الفن الاول علم المعاني او الفن
الاول الفاظ علم المعاني وان اريد به المعاني او بعلم المعاني الالفاظ تسمية للمدلول باسم الدال
او حكمه فلا امر ظاهر والبحث يسبق في مباحث المقدمة فلا حاجة الى الاعادة (قوله) لكونه
منه بمنزلة المفرد من المركب كليه في الموضعين ابتدائية الا ان الابتداء باعتبار الاتصال في المعنى
لكون المعاني حال كونه ناشيا من البيان متصلا به بمنزلة المفرد حال كونه ناشيا من المركب ومتصلا به
وملخصه ان اتصال المعاني بالبيان ونسبته اليه مثل اتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه
(قوله) بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال زيادة هذا القيد بناء على ان البيان لا يعتبر مادام المراد رعاية
المطابقة لمقتضى الحال لا ان علم البيان متوقف على علم المعاني فان حده ملكة بها يعرف
ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالما بالبيان وان لم يكن المؤدي مطابقا لمقتضى الحال غايته

ان لا يكون

ان لا يكون بليغا (قوله) طبعا الاقرب انه صفة مصدر محذوف بتقدير النسبة اي تقدما طبعيا
ومثله شائع وجعله تمييزا لا يخلو عن تكلف (قوله) وقبل الشروع اي لم يقل وقبل الشروع في هذا
العلم والتنبيه الآتي مع ان الاشارة متقدمة على الشروع فيهما لان التنبيه الآتي من تتمة
ضبط الابواب كما ستطلع ثم الاشارة واذا لم يقابل بالتصريح كثيرا ما يستعمل في المعنى الاعم
الشامل للتصريح فلا يرد ان التعريف وضبط الابواب مصرح بهما فكيف قال اشار (قوله)
في مسائل كثيرة ان حمل على مذهب الاخفش وهو جواز زيادة الفاء في الخبر فظ وان اريد تطبيقه
على مذهب الجمهور فليقدر الصفة بقرينة المقام اي كل علم يفرد بالتدوين فيكون المبتدا نكرة
موصوفة بالفعل فيجوز دخول الفاء في خبره (قوله) فعلمه اي معرفتها بتلك الجهة لا ان المراد معرفتها بتلك
الجهة معرفتها بخصوصها بها وما لوجوب النوع الذي يا له اعتبار الاولى والاخلق اولا مانع
عقلا من ان يتصورها بما يعمها وغيرها ويندفع الى طلبها من حيث انها جزئي لذلك المفهوم العام
او يتوجه الى تصور كل واحد من تلك الكثرة بخصوصها سيما اذا كانت الكثرة محصورة ثم انتفاء
معرفة الكثرة المحاول تحصيلها بجهة الوحدة المخصوصة اما بانتفاء معرفتها اصلا وهو ظ
البطلان اذ يمتنع طلبها حينئذ ولذا لم يتعرض له واما بانتفاء معرفتها بخصوصها بان يعرفها بامر
شامل او يتصور كل واحد من آحادها بالتفصيل وعلى التقديرين لا بأس فوت ما يعنيه
وتضييع وقته فيما لا يعنيه اما على التقدير الاول فظ واما على التقدير الثاني فلان الكثرة
اذا لم تكن محصورة يصرف اوقاته الى تحصيل شرط الطلب اعني تصور المط ولا يتفرغ
منه الى تحصيل المط فيفوت ويضيع الوقت في غير المط وان كانت محصورة فلا يصرف
اكثر من الاوقات الى تحصيل شرط الطلب فربما لا يسع باقي الوقت لتحصيل المط او يمل
عن تحصيل الشرط فينقطع عن الطلب ويلزم الامران لا يقال الطالب اذا تصور
الكثرة بما يعمها وغيرها واندفع الى طلبها من حيث انها جزئي لذلك العام فاذا الطلب
الى غيرها كيف يقال فات مطلوبه يعني الكثرة وتلك الكثرة انما تكون مطلوبة اذا تصورها

اذا تصورها الطالب بخصوصها والمفروض تصورها بوجه عام فليس المطالا ما جعل هذا
المفهوم العام مرآة لملاحظته لانا نقول ان احدا اذا اراد تحصيل ما يعصم ذهنه عن الخطاء
فلا شك ان مطلوبه في نفس الامر هو المنطق واذا اعتقد ان هذه العصمة تحصل باي
علم كان من المعقولات فشرع في الهندسة باعتبار انها علم من المعقولات فلا شك
ان مطلوبه في المآل هو العصمة المذكورة فقد فات وهو ظ قوله اي ملكة يقتدر
بها على ادراكات جزئية حمل العلم ههنا على الملكة يحوج الى اعتبار الاستخدام في قوله وينحصر
في ثمانية ابواب على ما اشار اليه الشارح هناك ثم المراد بالادراكات الجزئية ما الالتفاتات
المخصوصة المتعلقة بالاصول الكلية فان كلا من الالتفاتات ادراك ولو نسيانا جزئي
باعتبار انه متعلق جزئي من مطلق الاصول وهذا هو المناسب لقوله الاتي بها يتمكن من
استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها واما ادراكات جزئية متعلقة بمقولة مخصوصة
مستفادة من تلك الاصول فان الملكة لما كانت وسيلة الى استحضار الاصول وتلك الادراكات
مستفادة منها صح ان الملكة يقتدر بها على تلك الادراكات الجزئية لا يقال اطلاق العلم
على الملكة يقتضي ان من علم مسائل الفن بدون تلك الملكة لا يسمى عالما به مع بطلانه
لانا نقول انه ثبت عالمية بالفن بمعنى حصول مسائله له لا ينافي نفيها بالمعنى الاخر اعني الملكة
بيان ذلك انه واضح لا المفهوم من كلام الشارح حيث حمل الملكة على ملكة الاستحضار
ان لا يحصل لاحد علم الفن بمعنى الملكة الا بعد تحصيل جميع المسائل وحيث يبقى مخزونة
لديه والظاهر انه يكفي ان يحصل كيفية للنفس يتمكن بها من استحضار ما كان مخزونا عنده
من المسائل واستحصال ما كان مجهولا له منها كما اعتبر التهيؤ التام في الفقاهة هذا فان قلت
يلزم من هذا البيان ان لا يكون واضع الفن عالما به قلت غاية ما لزم ان واضع
الفن بعد ان حصل له ملكة الاستحصال ووضع الاصول واستنباطها ثم اكتسب ملكة
وقبل حصول ملكة الاستحضار له لا يسمى عالما به بهذا المعنى وان كان عالما بمعنى اخر

وان

١٢

وان محذوره في ذلك قوله كونها جهتي ادراك اذا حمل العلم على الاصول والقواعد صح تشبيهه
بالجبوة ايضا لانها طرق مفضية الى الادراكات الجزئية فالحصر المستفاد من تقديم لذا بالنظر
الى كون العلم المشبه بمعنى الادراك اذ لا معنى لكون الادراك المطلق جهة للادراك المطلق
نعم الادراك المخصوص قد يكون جهة لادراك مخصوص اخر كما ان العلم بالدليل جهة
للعلم بالمدلول قوله فلان يعلم النحو يعني ان المراد بالعلم المتعلق بالنحو معناه هو الملكة ولو
كان النحو عبارة عن المسائل قوله والعلم للكلي او المركب سواء كان باعتبار تصورها بمباديها
او التصديق باحوالها وكذا الكلام في المعرفة قوله دون عليه منقوض بقوله عليه السلام
ان من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله اللهم الا ان يقال بعد تسليم ثبوت هذا
الكلام من رسول الله عم او من علي كرم الله وجهه ان الباء بمعنى اللام مجازا اي اهل العلم اي
العلماء المخلصون كما اشار اليه بقوله عم من اخلص لله تعالى اربعين صباحا ظهرت ينابيع
الحكمة من قلبه على لسانه والله اعلم قوله ثم ذهل عنه ثم ادركه ثانيا فيسمى المراد ويقول بعض الى
نسيان محوج الى كسب جديد والا فالحاصل بعد الذهول التفات لا ادراك الا مجازا
والحق ان الذهول زوال الصورة عن المدركة فيكون الموجود بعده ادراكا وان كان بلا كسب
جديد نعم ذكر الشارح في اوائل الباب الاول ان الالتفات الذهني الى ما هو مخزون عنده و
استحضاره اياه لا يسمى علما الا ان عرفه والتحقيق ما ذكرناه ولهذا بادر الشارح هناك
الى التسليم عليه قوله والعلم قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات بدليل قوله في الايضاح
الذي هو كالشرح لهذا الكتاب قيل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء
من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات والفاء في فقال يعرف للتفريع لا للتعليل
حتى يرد عليه ان مجرد استعمالها في الجزئي لا يوجب اختصاصها به لصحته على تقدير الترادف ولا
شك ان هذا الاختصاص معتبر في ذلك الاصطلاح ويجب بان ترك العلم الى المعرفة يستدعي
نكتة والجريان على ذلك الاستعمال يصلح نكتة له قوله ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من

جزئيات الاحوال المذكورة جزئية المدرك يستلزم جزئية الادراك بالاله فانه اي ادراك الكلي
لان ادراك الكلي كلي لا ادراك الجزئي ولهذا تعرض لجزئية الادراك واشار بالتفسير الى ان جزئية الادراك بجزئية
المدركات وان لا يقتضي الاصطلاح السابق بحسب الظاهر كون متعلق المعرفة جزئيا لا نفس الا
دراك ثم الاقرب ان قوله فردا فردا من تاكيد اللفظي وقد يجعل من قبيل وصف الشيء
بنفسه قصدا الى الكمال او المراد كل فرد منفردا عن الاخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل
التفصيل والانفراد دون الاقتران وقد يترك لفظ كل في مثله مع ان العموم مراد كان يقال
معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات قد يعم كما يجيء
ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة بمعنى ان اي فرد له اشاره
الى ان الاستغراق عرفي وان المراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل او البعض الغير
ارادة بالبعض الغير المعين مثل الثلث والربع والاكثر لا البعض المطلق اذ لا جهالة فيه
بل وجه الفساد فيه حصول هذا العلم لمن عرف منه كما صرح به وبالبعض المعين لحذف
والاظهار ونحو ذلك او الثلثة والاربعة ونحوها ثم عدم الدلالة موجود في البعض الغير المعين
ايضا كما لا يخفى لكل من عرف مسئلة منه فيصل المراد منه مسئلة متضمنة لثلثة احوال
لان المذكور في التعريف احوال اللفظ بصيغة الجمع فلا يلزم من ذلك البعض حصول
العلم للعارف بمسئلة واحدة مطلقا وهو قرينة خفية يعني وصف الاحوال بالذكر
الما كونه قرينة فلان تعليق الحكم بالموصوف بصفة وما في حكمه يفيد العلية كالتعليق بالمشتق
فاذا قيل اكرم الرجل العالم افاد ان علة الاكرام العلم فيفيد ان معرفة تلك الاحوال الكون
اللفظ يطابق بها مقتضى الحال فيتبادر الذهن الى اعتبار الحيثية واما الخفا فواضح
وهذا واضح لزوما وفا وقد يناقش فيه بانه انما يلزم اذا لم يكن المراد بمعرفة احوال
اللفظ معرفة احكام الاحوال الجزئية على حذف المضاف والتنجير بان علم المعاني عبارة
عن معرفة تلك الاحكام من حيث هي بل من الحيثية المذكورة فالاحتياج الى قيد الحيثية باق فتامل



وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها حاصل السوال انه يلزم اتحاد المطابق والمطابق
وقد يجاب بان المراد باحوال اللفظ الخصوصيات الجزئية كالتاكيد المخصوص في ان زيدا قائم
وبمقتضى الحال الخصوصيات الكلية كتاكيد الكلام مطلقا واما القول بان المراد بمقتضى
الحال الهيئة العارضة للالفاظ بسبب الاحوال كالهيئة الحاصلة في زيدا عرفت من تقديم المفعول
فمما لم يذهب اليه احد قلت قد يتسامح حاصل الجواب ان لا اتحاد لان المراد بمقتضى
الحال هو الكلام الكلي المكيف بكيفية مخصوصة لا نفس الاحوال والمطابقة صدق المطابق بزنة
المفعول على المطابق بزنة الفاعل على عكس اصطلاح المعقول فانهم يقولون الكلي مطابق
للجزئي بمعنى صدقه عليه فالصادق عندهم هو المطابق بزنة الفاعل ولا يلزم تطابق الاصطلاح
فما قيل المعنى الاحوال التي بسبب اشتمال الكلام الجزئي عليها يكون من جزئيات الكلام الذي هو
مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد كما يدل عليه في شرح المفتاح
بقوله في تعريف علم المعاني على ما يقتضي الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف او
التقديم او التاخير وعورض بان قولهم انكار المخاطب وتردده ونحو ذلك منه يقتضي تاكيد الكلام
وجوبا واستحسانا وتجريده عن المؤكد وقول صاحب المفتاح الحالة المقتضية للذكر والحذف
للتعريف والتنكير وغير ذلك يحكم في ان المقتضى نفس تلك الاحوال والحمل يحمل على الحكم سيما اذا
كان الغالب على ان اقتضاء الحال في الحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك الاحوال لا الكلام المكيف
واما ما ذكره من دلالة التعريف فقد اجاب عنه الشريف بان بعض المقتضيات كالمؤكد
واداة التعريف مما يذكر فوجب حمل الذكر على التغليب على ما صرح به في الاجمال والتفصيل
والقول بان المقتضي نفس التاكيد والتعريف لا اداتهما مدفوع بان مرجع اقتضائهما
اقتضاء اداتهما وبانه كما جعل الالفاظ مسموعا لتعلقه بالمسموع جعل ايضا ما يتعلق
بالمذكور مذكورا على ان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي لا الكلام الذي جعله مقتضى الحال فلا
احتياج الى التاويل على التقديرين كان اختيار التاويل الموافق للتصريح في معظم المواضع اولى

وان وجد التفاوت بين التاويلين بان في احدهما اعطاء الكلي حكم الجزئي وهو عينه في التحقيق وفي
الاخر اعطاء المسبب حكم السبب الذي هو غيره ويرد على الاول بعد تسليم ان المقتضي اداتها
انه ينبغي ان يكون المغلب مخصوصا بزيادة كخفة او كثرة او نحوهما وليس بظاهر هنا والاظهر
حمله على تقدير المضاف او التجوز في النسبة الايقاعية او جعل الذكر مجازا عن الايراد من قبيل
ذكر المقيد وارادة المطلق بقرينة ما ذكر في الاجمال والتفصيل وعلى الثاني انه منقوض بالحذف
والطي ونحو ذلك اذ لا يصح انه متعلق بالمذكور فجعله مذكورا اللهم الا ان يحمل على الحذف مثلا
متعلق باللفظ وهو من شانه ان يكون مذكورا في منع الحالة ولا يخفى بعده قوله انه كلام مؤكد
انما لم يقل كلام مؤكد حكم فيه بثبوت القيام لزيد اشارة الى ان الحال انما تقتضي خصوصية
في الكلام المشتمل على الحكم الذي يقتضيه شيء اخر ولا دخل لها في اقتضاء خصوص الحكم الا انه جعل
المقتضي المؤكد لا نفس التاكيد لا مرد عاه اليه على ما سبق قوله واحوال الاسناد ايضا الى جواب
عما يتوهم من ان احوال الاسناد غير مندرجة فيما سبق لعدم كونه لفظا مع انه باب من ابواب
هذا الفن وضمير اليها راجع الى احوال اللفظ قوله تتبع خواص تراكيب لا تحقيق معنى
التعريف وفوائد قيوده يستدعي نوع بسط فليطلب من شرح المفتاح للشريف قوله لوجهين
لم يذكر الوجه الثالث الذي اشار اليه في الايضاح وهو ان قوله وغيره مبهم ويجب صيانة
الحد عن الالفاظ المبهمة لان المص لم يذكره استقلالا بل نوّه به الوجهين السابقين حيث
قال على ان قوله وغيره مبهم لم يبين مراده به فكانه لم يعتد به وقد حقق الشريف في شرح
المفتاح ان المراد به عدم الابتذال قوله والثاني انه فسر التراكيب الى حاصل لزوم تعريف
المعنى بالمجهول لانه اخذ فيه تراكيب البلغاء ومعرفتها تتوقف على معرفة البلاغة المأخوذة
في تعريفها التراكيب فان المراد بها تراكيب البلغاء فقد جاء الدور في تعريف البلاغة وبقيت
مجهولة لان التعريف الدوري لا يفيد معرفة المعرف واذا جهلت البلاغة جهلت تراكيب البلغاء
المأخوذة في تعريف المعنى لتوقف معرفتها على معرفة البلاغة وان اريد غيرها ولم يبينه كانت

الجهالة بحالها وعلى هذا التقرير لا يرد ان يقال لزوم الدور او ذكر المجهول في تعريف البلاغة
لا يكون سببا للعدول عن تعريف المعنى بما ذكر ولا احتياج الى بيان لزوم الدور في تعريف
المعاني ثم يرد ان قوله وقد عرفها في كتابه لا يشير الى ان لزوم المحذور اللازم مبني على تعريف
السكاكي للبلاغة بما ذكره فلا يصح سببا لعدول المص عن تعريف المعنى بما ذكر لعدم تعريفه
البلاغة بما عرفها به السكاكي وقد يتوجه بانه لما كان لزوم المحذور في تعريف المعنى على تقدير معتقده
وهو تقدير تعريف البلاغة بما ذكره صاحب المفتاح جدّ في الاحتراز عن الدور فعدل عنه قوله
كما صرح به في كتابه حيث قال في اخر القسم الثالث واذ قد تحققت ان علم المعاني والبيان معرفة
خواص تراكيب الكلام ومعرفة صياغات المعاني لا ثم تعريف المعاني بالمعرفة المذكورة من قبيل
المساهلات التي لا تخل بالمقصود لاشتهار ان العلم اما عبارة عن الملكة او الاصول والقواعد او
ادراكها والمعرفة ليست شيئا منها والغرض ان المعاني ملكة مفيدة لتلك المعرفة او اصول وقواعد
مفيدة اياها ولو اريد بالتتبع الملكة المبنية عليه لكان اظهر قوله تنبيها على انه معرفة حاصلة
مبني على احد المذهبين وهو انه اذا استعمل السبب في المسبب او بالعكس فالمراد المسبب المخصوص
او السبب المخصوص مثلا اذا قيل رعينا الغيث يكون المراد النبات الذي حصل بالغيث
لا مطلق النبات واجيب ان معرفة العرب كذلك وكذا علم الله وعلم الملائكة ثم هذه العلوم وان
كانت تخرج عن التعريف بقول التتبع او جعل خارجا منه الا ان المراد الاشارة الى الخروج من اول
الامر على ان في ذكر التتبع فوائد اخر مثل الاشعار بصعوبة المطلب والتنبيه على طريق العلم
قوله بعد تسليم دلالة كلام السكاكي اشارة الى منع ذلك بان يقال قوله وهي تراكيب البلغاء
ليس جزءا من التفسير بل التفسير قوله الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة جملة معترضة لبيان
ان هذه التراكيب هي الواقع تراكيب البلغاء ولا يلزم منه اخذ البلغاء في تفسير التراكيب
واقول لا يبعد ان في قوله تتبع فيه خواص لا حاصل الجواب اختيار الشق الثاني من الترديد المذكور
ومنع لزوم التعريف بالمجهول فانه انما يلزم لو لم يكن في الكلام ما يشعر بان المراد بالتراكيب تراكيب [illegible] وذلك

قال في الايضاح في تعريف المفتاح ... اوضح من تعريف المص فلا تتفاوت ...

المتكلم دهوهم فان المفهوم من التادية وكذا الايراد حيث كانت مضافة الى المتكلم لئن يكون
التراكيب ايضا بهذه المثابة اذ لو قيل مثلا البلاغة هي بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له
اختصاص بحال كلام غيره على ما ينبغي على ما هو معنى التوفية بالنظر الى التراكيب الغير لكان ذلك كما
على ان الشارح بصدد دفع اعتراض المص فينبغي له تبادر تراكيب المتكلم من التراكيب المذكورة في
في التعريف ولا حاجة له الى ان يبني الايهام غير ناظر مطلقا فقوله لا ايهام لا يحمل على المبالغة
في مقام المحاورة كما سبق مثله والمناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليس من داب
المحصلين قوله معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال اراد انه معنى تطبيق كلامه له والا فقد
ذكر في شرح المفتاح ان قوله تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ان الكلام الذي نؤلفه
ونطبقه ان نورده على ما ينبغي وفي الكلام الذي نتبعه وتطبيقه ان نجده على ما ينبغي فكيف يكون تطبيق
الكلام على الحالة معنى التوفية وقد صرح بان المراد توفية خواص تراكيب نفسه فتامل قوله
تراكيب البلغاء المتكلم قال الشريف في شرح المفتاح وليس بشيء اذ لم يعرف لها خواص
حتى يضاف اليها وقد يجاب بان الاصل في تعريف الاضافة وان كان هو العهد لكنه يستعمل
في غير الاصل كثيرا شايعا كما يجيء في احوال المسند من هذا الكتاب قوله وليس المعنى انه
يورد تشبيهات البلغا قيل لا محذور في هذا المعنى اصلا اما اذا اريد بالتشبيهات و
المجازات انواعها فظ واما اذا اريد اشخاصها فلان المعنى يكون وايراد امثال التشبيهات
والمجازات وامثال هذا اكثر من ان يستعمله يقال فعلت ما فعلت وقلت ما قلت والتشبيه
المراد منها على احد لسلك من الادراك فيجوز ارادته في التعريف وكذا الحال في توفية خواص
التراكيب فانها بمعنى توفية انواعها او امثالها ثم تراكيب المتكلم مفهومه من قولنا في المعنى اذ المعنى
بلوغ المتكلم في تادية المعاني بتراكيبه حد الاختصاص بتوفية خواص التراكيب المذكورة في علم المعاني
حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلومة في علم البيان وجهها قوله ونحوه المقص
لا يخفى ان ضمير نحوه في عبارة المتن راجع الى علم المعاني لكن لما قال المص في الايضاح الذي هو كالشرح

قال المص في الايضاح ثم المقصود ... علم المعاني ...

لهذا الكتاب ونحوه المقص اورد الشارح لفظ المقص بكتابه ونبه بها على ان المنحصر علم المعا
باعتبار كونه مقصودا اصليا وبهذا يظهر خروج الانبا الثلاثة وان عدت مندرجة في علم
المعا تغليبا لشدة اتصالها به حيث دونت معه فلفظ مناسبة في التحقيق وبهذا
التوجيه ظهر كون الكلام من قبيل انحصار الكل في الاجزاء وارتباط قوله والا لصدق علم
المعا حيث لم يقل لصدق المقص من علم المعا بما قبله واندفع ما يقال ان المنحصر هو المقص
في علم المعا وصدقه على كل باب ظاهر فالانحصار انحصار الكلي في الجزئيات لا غير وان الانبا
الثلاثة خارجة عن علم المعا للقطع بان تعريف العلم مثلا خارج عنه فلا احتياج الى اتمام
المقص لا اخراجها وان اجزاء العلوم ثلثة كالتقرر الموضوعات والمبادي والمسائل فلا يكون
الكل اعني علم المعا منحصرا في الاجزاء الثمانية ولو قلنا من قبيل البعض والمقص على جميعه بدليل
المقام والمعنى جميع المقص الذي هو بعض من علم المعا متناول ولو لحسن التغليب والتسامح
لو لغيره من الانبا الثلثة والمبادي والموضوعات كاستقام الكلام ايضا قوله
وظاهر هذا الكلام وجه الظهور ان المذكورات في الابواب الثمانية اصول وقواعد واورد
لفظ الظاهر اشارة الى حمل العلم على الملكة والحمل على حصر المسبب في السبب كما قيل مع بعده فتامل
قوله لا محالة مصدر بمعنى التحول من حال الى حال اي التحول اليه وخبر لا محذوف اي لا محالة موجود
والجملة معترضة بين كيف وخبرها مقدرة تاكيد للحكم قوله قائمة بنفس المتكلم اي حاصلة
في ذهنه موجودة في عقله واما قولنا زيد قائم اذا صدر عن النائم مثلا فيجيء انه ليس بكلام
حقيقة فقول العبارة مسامحة والا فالنسبة بالمعنى الذي ذكره امر تعلق احد جزئي الكلام
بالآخر قائمة بالطرفين لا غير قوله لانه لا يشمل النسبة الانشائية ولو اريد بايقاع النسبة
احد انها في الكلام حتى يشمل الانشا فان هذا وجد التكلم باضرب وجد النسبة المشتمل هو
عليها للنفي ذكر الانتزاع لغوا مفسدا للمعنى مع انه يخالف الاستعمال ولو ارجع النفي في قوله
والا فان الى القيد والمقيد جميعا مع انه خلاف الظ لكن ان يقال ان كان له نسبة خبر والا

معرفة ... ان هذا يقع قوله من احد الازمنة ودفع لما يتوهم من ان الاخبار الاستقبالية الايجابية مثلا ينبغي ان يكون هذه كلها والسلبية صادقة كلها اذ النسبة خارجية لم تتحقق في السلب ويكذب الايجاب فان ملزم الكذب عدم مطابقة النسبة الكلامية للنسبة الخارجية المتحققة لا انتفاء المطابقة مطلقا ولو بانتفاء المطابق فعلى تقدير انتفاء النسبة الخارجية كيف يلزم الكذب بالنظر اليها فالصواب ان يقال قوله في احد الازمنة الثلثة اشارة الى ان الاخبار الاستقبالية لا يدخل في الانشاء قلت مراده انه ليس لها نسبة تطابقها هذا الاخبار لانه لا نسبة اصلا فليفهم نسخه

قوله نسبة ... كان ايجابا او سلبا المضاف محذوف اى تعلق ايجاب او سلب والا فنفس التعلق
المذكور ليس بايجاب ولا سلب كما لا يخفى قوله في احد الازمنة الثلثة اشارة الى ان الاخبار الا
ستقبالية نحو سيقوم زيد لا يدخل في حد الانشاء نظرا الى انتفاء نسبتها الخارجية في الحال
فليفهم قوله تطابقه او لا تطابقه تكثير للفائدة وتمهيد للمباحث المذكورة في التنبيه الآتي
لا انه مدار الفرق بين الخبر والانشاء كما لا يخفى قوله فالكلام خبر اى من حيث احتماله للصدق
والكذب كما انه قضية ومسئلة ومقدمة ومطلوب ونتيجة من حيث انه مشتمل على الحكم
ومسئول عنه وجزء دليل ومطلوب به وحاصل منه قوله وان لم يكن لنسبته خارج كذلك
للمص ارجاع النفي الى القيد الاول بقرينة ما اشتهر ان لا خارج للانشاء قوله اذا كان
فعلا ومعناه اراد بالفعل الفعل الاصطلاحي وبمعناه ما يعم المتعارف وهو ما يفهم منه
معنى الفعل لا بصيغة كحروف التنبيه واسماء الاشارة ونظائرها وشبه الفعل وهو ما
يستفاد منه ذلك بصيغة قوله ولا جهة لتخصيصه بالخبر اجيب بان وجه التخصيص
بالذكر كونه اليق في الاعتبار واوفر في الاشتمال على اللطايف كما سيصرح به في اول
احوال الاسناد قوله ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ اجيب بان الغرض التنبيه
على ان هذا القيد مأخوذ في مفهوم الاطناب ولو لم يقيد الزيادة بكونها لفائدة لم يفهم
اعتبارها في مفهومه وان كان كذلك في نفس الامر قوله ومن ثم الى قوله فساد كلامه
اكثر واظهر رد على المحشي ... اذ كلام المص ايضا فاسد في نظر ارباب الفن لقصوره
عن افادة ما يهمه قوله فجعل بابا سادسا هذا بالنظر الى تقسيم الثاني واما بالنظر الى ترتيب
المص فالباب السادس هو الانشاء وكذا الكلام فيما بعده على ما يفهم من الترتيب السابق
المذكور في المتن ولا في الكلام من الاشارة الى ان الترتيب لا قرب هذا الذي ذكرنا ما ذكره
المص قوله ولذا لم يقل احوال القصر اى لكون القصر والفصل والوصل احوالا في انفسها واما
الانشاء فلما وسط بينهما اقتضى سوق الكلام اياه قصد فيه المشاكلة لطرفيه ولظهوره



تنبيه التنبيه ربما يستعمل في بيان البديهي وربما يستعمل في بيان الشيء قصدا بعد سبقه ضمنا على وجه لو توجه اليه السامع الفطن بكليته لعرفه لكن لكونه ضمنيا ربما يغفل عنه وله في هذا المقام نصيب من كلا الشربين سواء جعل المنبه عليه مفهوم الصدق والكذب واحتمال الخبر في الصادق والكاذب على الوجه المشهور دون القولين الاخرين اذ في ترك سابقا تحصيل مفهوم مطابقة الخبر للخارج وعدمه فالتعريف ضمني لانه لا احتمال ما حصل للتحصيل صوره وكذلك علم انقسامه الى القسمين وان الصدق مطابقة الخبر للخارج والكذب عدمها كما هو المشهور

لم يتعرض له قوله وسم هذا البحث بالتنبيه اى اعلم فن وسمه وسما وسمة اذا اثر
فيه بسمة وكى والهاء عوض من الواو وفي قوله لانه قد سبق منه ذكر ما اشارة الى ان
التنبيه انما يستعمل فيما تعلق به ضرب من العلم سابقا او كان في حكمه كالبديهيات او انه
يستعمل فيما لا يحتاج الى الدليل كالبديهي وما تعلق به علم سابق في حكمه قوله دور كما توهم
صاحب المفتاح حيث ابطل تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب بان الصدق معرف
بالخبر عن الشيء على ما هو به فيتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقفة على معرفة
الخبر واعترض عليه الشارح في شرح المفتاح بان اللازم فساد تعريف الخبر والصدق
للزوم الدور لا فساد تعريف الخبر على التعيين كما هو المدعى وانت خبير بان ما ذكره حق بحسب
نفس الامر واما بحسب الالزام فيمكن ابطال كل منهما على التعيين مثلا يقال فيما نحن فيه اخذ
الصدق في تعريف الخبر غير صحيح لانه معرف بالخبر فاخذه في تعريفه يكون دورا وكذا
نقول لا يصح تعريف الصدق بالخبر لان الصدق مأخوذ في تعريفه فاخذه في تعريف الصدق
يوجب الدور ثم المراد من الاخبار المذكور الكشف والاعلام ولهذا عدي بعن لا
الاتيان بالجملة الخبرية حتى يعود الدور وبالنسبة على ما اختاره في شرح المفتاح الشريف قال
وتوضيحه ان كل نسبة اما على وجه الاثبات او على وجه النفي فالاخبار والكشف عنها على
ما هو عليه صدق وعلى خلافه كذب وهذا صحيح بحسب المعنى بعيد بحسب اللفظ لان المتعارف
في الاستعمال اخبرت عن زيد دون اخبرت عن نسبة القيام اليه قوله تعريف لما هو صفة
المتكلم اورد عليه ان معنى صدق المتكلم صدق كلامه فقد اتحد الصدقان والغرض في هذا
الجواب اتحاد الخبرين فالدور بحاله واجيب بمنع اتحاد الصدقين وقد اجاب الفاضل المحشي
بان الصدق والكذب وان اتحدا في التعريفين على ذلك التقدير لكن الخبر متعدد فيهما كما ذكره
فلا دور وفيه بحث اما اولا فلان وحدة الصدق في التعريفين تستلزم وحدة الخبر فيهما لان
الاخبار صفة المتكلم فلا يصح كونه معرفا لما هو صفة الكلام لا يقال صفة المتكلم عين صفة الكلام

بحسب الله فيصح التعريف بحسبه لانا نقول نسلم اتحاد الصدق والكذب بنافيه واما نابيا
فلان غرض المعترض من قوله فالدور لازم لزومه بالنظر الى الوجه الثاني وتلخيصه ان الوجه الثاني
المبني على اختلاف الصدق لا يصح دافعا للدور وتسليم اتحادهما اعتراف بورود الاعتراض
فان قلت ان القول بان المعرف بالجزء الثاني هو صفة المتكلم ينقض لم يكن الشفا
بالايهام وترك ما يهم فان الواجب تعريفا الصدق الذي وقع جزءا من اجزاء تعريف الخبر
وهو صفة الكلام لا تعريف صفة المتكلم قلت هذا وان سلم لا يرد على الشارح وانما يرد على من
عرف صدق المتكلم او اثبت ان هذا التعريف منه في صدد بيان اجزاء معرف الخبر فليتامل ١٢
اي مطابقة حكمه فان قلت ضمير حكمه راجع الى الخبر فيدور قلت ذكر الضمير تسامح منه لبيان
ان الحكم لا يوجد الا في الخبر الا ان التعريف في الحقيقة مطابقة الحكم للواقع قوله وهو الخارج الذي
ارادوه بالخارج في هذا المذكور لا ما يرادف الاعيان كما سيأتي وقد اشار اليه في شرح المقاصد
قوله بيان ذلك ان المراد بوقوع النسبة حصولها سواء كانت ايجابية او سلبية ثم انه النظر
ان خبرا او لا بد وان يكون وارتباط الخبر بالاسم باعتبار ان الشيء الذي ارجع اليه
ضمير بها عبارة في طرح الكلام فالفاء في قوله مع قطع النظر داخلة عليه كما لا يخفى
عليه معمولة وهو الظرف المذكور ووقع موقعه ادخل عليه الفاء فهي في الحقيقة زائدة في
الخبر على مذهب الاخفش قوله اما الثبوت في موقع الصفة المقدر والمعنى دل على وقوع
النسبة ووقوعها اما بهذا الطريق او بذاك قوله واما الواو فلا بد وان يكون حالا واحلة بين
تسليم لا وقرها لتاكيد اللصوق او للعطف على مقدر مناسب للمقام قوله مطابقة منع
النسبة ان الظاهر ان النسبة التي تدل عليها الخبر وكلامه في كتبه يدل على انها وقوع النسبة اولا
ووقوعها والشريف جزم في شرح المفتاح بان الموصوف بالصدق والكذب ليس الا
الايقاع وكذا الموصوف بالاحتمال ووجهه ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعي فهو النسبة
المفهومة وان وجه ايضا فكيف يتصور تطابقهما مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع له

٨٧

وان اعتبار احدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع مع قطع
النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيره بالاعتبار الاخر فيتحقق المطابقة بين
المتغايرين بالاعتبار وتوضيحه ان ارباب المعقول يصرحون بان اجزاء القضية اربعة الموضوع
والمحمول والنسبة الحكمية والحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع وقد اعترف به الشريف ايضا ولا
شك ان القضية محتملة للصدق والكذب فليتامل ١٢ للوقوع الظاهر قبل الخارج في المثال الاول
معنى خارج الذهن وفي الثاني ما يرادف الاعيان وحاصل الجواب ان المراد بالخارج في قولنا نسبة
خارجية خارج النسبة الذهنية التي دل عليها الكلام بدليل السباق لا ما يرادف الاعيان
قوله للوقوع الظاهر قوله القدح قوله فانا لو قطعنا النظر عن بيان وجه الفرق وسكت عن نظائر
المثال الا كما مع ان الفرق يتم به لظهور ان المراد بالخارج في الموضعين وان كان هو ظاهرا ان
صرف الكلام عن ظاهره عند دلالة القرينة غير عزيز فيما بينهم ولو اريد بالخارج في قولنا النسبة الخارجية
ما يرادف العين لم يتحقق الصدق مثلا فيما حكم بالامور العقلية على العقلية ايجابا او سلبا
من طرفي الحكم موجود خارجيا فلا يمكن ان ينسب احدهما الى الاخر في الخارج بالضرورة فلا يتحقق
مطابقة الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق قولنا الانسان ممكن ليس بمطابقة الخارج المذكور
لان النسبة لا تتصف بالامكان سواء كان وجد الخارج او لم يوجد ولا ضرورة الى حمل الخارج
في عبارة الشارح على ما يرادف العين حتى يرد خروج امثال هذه القضايا ويحتاج
الى الجواب بان المعتبر في اللغة والمتعارف الواقع فيما دون البلغاء هو القضايا الخارجية
فلا ضير في خروج غيرها عن الضابطة تامل ١٢ وهل مطابقته لاعتقاد المخبر قيل على النظام
قولنا صدق الخبر مطابقته للواقع اما ان يكون صادقا او كاذبا فان كان الاول ثبت المطلوب
وان كان الثاني بطل قولك صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر لانه مطابق لاعتقادنا وقد
كذبته هذا خلف وجوابه انه اختار الاول ونقول صدق هذه القضية المخصوصة بمطابقتها لاعتقاده
لا نسلم انه يكون صدق جميع القضايا بمطابقتها للواقع حتى يتم مطلوبكم وانما يتم ذلك لو كان

صدق وهو مطابقة الواقع فقائل قوله وكلامه خبر لصدق تعريفه عليه وهو كلام لنسبته خارج
ادلم يشترط كون تلك النسبة كائنة في اعتقاد القائل قوله وتمثيل النظام له التعريفات ولكن انت
من قبيل التصورات ولهذا الاجرى فيها المنع كما تقرر في المعقول الا انها تتضمن دعوى
ان هذا حد لذلك الشيء او رسم مثلا فالتمسك الذي هو اقامة البرهان بالنظر الى الدعوى
الضمني فلا اشكال قوله فلو كان الصدق عبارة لا فيه ابا ايا ان الآية وان اثبتت مذهب
المستدل في جانب الكذب حيث جعل مناط عدم مطابقة الاعتقاد او اشتراط مطابقة
الواقع معه لا يذهب اليه ونعم لا تثبت في جانب الصدق ايا ناظرا الآتي مذهب الخصم
ولا تثبت مذهب المستدل لاحتمال كون الصدق عبارة عن مطابقة الاعتقاد والواقع
جميعا نعم اذا انضم اليه عدم القائل بالفصل بين كون الكذب انتفاء مطابقة الاعتقاد
وكون الصدق مطابقته لاستقام في الجملة قوله وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب
يريد ان كون هذه الشهادة من صميم القلب كما انه خلاف معتقدهم فهو خلاف الواقع ايضا
فاحتمل ان يكون تكذيب الله تعالى اياهم راجعا الى كونها خلاف الواقع لا الى كونها خلاف
معتقدهم فلا يصح الاستدلال بالآية لاحد الفريقين وقوله نشهد وان واللام والجملة الاسمية
اشارة الى ما سيأتي من انه قد يؤكد الخبر بالنظر الى لازم فائدته اذا كان المخاطب منكرا له
مسلما لاصل الحكم هذا وقد يقال التوكيد انما تؤكد الحكم الذي دخلت هي عليه وكذا لازم ذلك
الحكم وانها لم يدخل في نشهد بل في انك لرسول الله فالوجه ان يجعل الحكم المتضمن الذي تشعر به
التواكيد هو ان اخبارهم بانه رسول الله صادر عن صميم القلب كما ذكره في شرح المفتاح
ويجاب بان التواكيد وان دخلت في المشهود به لكنها تشعر بان الشهادة عن صميم القلب
ولا منافاة بينهما قوله ليس شيء لظهور انه ليس بخبر بل انشاء كما صرح فيما سيأتي بان
حاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله تعين حمل قوله ليس شيء
على ان المذكور لا يصلح للسندية كما هو المعروف في امثاله لكن يرد ان يقال الجملة لكونه نشهد

اخبار

اخبارا بالشهادة في الحال او على الاستمرار كما ذكره في شرحه للمفتاح لا انشاء ولو سلم
كونه انشاء لجاز رجوع التكذيب اليه باعتبار تضمنه اخبارا بصدوره عنهم
كما جوزه في شرح الكشاف مثله في قوله ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون قوله
وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا لا اجيب بان تسميتهم هذا الاخبار الخالي عن المواطاة
شهادة بتضمن فعلم هذا اسمي بالشهادة اي من جرتها كما يقال الانسان والفرس
يسمى كل منهما حيوانا ولا شك ان هذه القضية الضمنية كاذبة نظرا الى مدلولها العرفي
وهو صدورها عن علم ومواطاة ولذا قال في الفوائد الغياثية ان تسمية شهادة الزور
بالشهادة مجاز وهذا مراد القائل بان المعنى لكاذبون في تسميتها شهادة والمناقشة
في العبارة ليست من دأب المحققين فاندفع النظر وقد يقال لا معنى لرجوع التكذيب الله
الى كون الاخبار مسمى بالشهادة عرفا فيرجع الى مدلوله فلا يكون هذا ردا آخر بل يرجع الاول
فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل لا اذ لا معنى لان يقال لا نم رجوع الكذب الى قولهم انك لرسول الله
لم لا يجوز ان يكون راجعا اليه بالنظر الى زعمهم حيث زعموا ان قولهم هذا غير مطابق للواقع فهو كا
ويرد حله ان صحة استدلال النظام موقوف على رجوع الكذب الى المشهود به اعني قولهم انك
لرسول الله بالنظر الى الواقع فحاصل الجواب انا لا نم رجوع التكذيب الى المشهود به بخصوصه
الا مر لم لا يجوز رجوعه الى الشهادة او التسمية او المشهود به لكن بحسب زعمهم وهذا كلام
لا غبار عليه غاية ما في الباب ان القائل المذكور لم يصرح به فيقيد في نفس الامر لعنهما واعلم
انه المتبادر كما لا يخفى على المنصف فلهذا القدر لا وجه للحكم بفساده ولا معنى ان الوجه حمل
الموقوف على الصلاح قوله واعلم ان ههنا وجها آخر لم يذكره القوم هذا الوجه ما ذكره
ما ذكره الامام في التفسير الكبير كما يشهد به النظر والحلف بكسر اللام مصدر حلف من باب
ضرب والزعم بالحركات الثلث في الفاء يجيء بمعنى القول ويستعمل في الحق والباطل لكن
استعماله في الباطل اكثر وقد يجيء بمعنى الظن فيتعدى الى مفعولين والمراد رجوع الكذب الى

فقولهم

لم يقولوا ذلك والا انفضاض التوق وتسلول السم ام عبد الله فهو خبر متعرف للعلميه والنانث
وقوله ما اردت اي الان كذبك لها اي شي اردت حتى اشتهال الى تكذيب رسول الله اياك و
المقت البغض هذا وقد تعالى الاية الكريمة ان المنافقين قوم عادتهم الكذب فلا تعتمد
عليهم يا محمد لجحد ان صدر عنهم كلام صادق وهو شهادتهم برسالتك فان الكذوب
قد يصدق قوله اي حظ انكر بيان لحاصل المعنى واما وجه التركيب فالظاهر انه فاعل حذف
فعله اي قال الجاحظ لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة قوله فمنها اقسام ستة لا لا
المفهوم من كلام الايضاح ان الاقسام اربعة حيث قال في تقرير مذهب الجاحظ الحكم
اما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له او عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد او عدمه
فالاول هو الصادق والثالث هو الكاذب والثاني والرابع كل منهما ليس بصادق ولا
كاذب لا يا نقول كل من الثاني والرابع يشتمل قسمين لان عدم اعتقاد المطابقة اما بانتفاء
نفس الاعتقاد او بانتفاء تعلقه بالمطابقة وقس عليه عدم اعتقاد اللامطابقة
فالاقسام المذكورة في الايضاح ستة ايضا قوله مطابقته للواقع مع اعتقاد انه مطابق
اشار الى ان ضمير مطابقته للخبر لا للواقع لئلا يتفكك نظم الكلام لان ضمير مطابقته في تقرير
المذهب راجع الى الخبر باعتبار حكمه ثم ان قوله مع الاعتقاد ظرف مستقر حال من ذلك الضمير
والمعنى موافقا لما في الايضاح الصدق مطابقة الخبر اي حكمه للواقع مقرونا ذلك الخبر مع
اعتقاد مطابقته له ثم الضمير في معه راجع الى مطلق الاعتقاد المذكور وكون متعلقه
في جانب الصدق مطابقة ~~الضمير معه راجع الى مطلق الاعتقاد المذكور وكون متعلقه~~
الواقع وفي جانب الكذب عدم مطابقته بمعونة المقام فلا يلزم اختلاف الراجع والمرجع
اليه ويلزم في الاول الخ لزوم ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حتى جواب سوال مقدر تقريره
ان الصدق عنده اي الجاحظ مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا والكذب عدم مطابقة
شي منهما ولم يثبت هذا مما ذكرته حيث لم يذكر مطابقة الاعتقاد في الاول وعدم مطابقته

في الكل



في الكل وتقرير الجواب انه يلزم في الاول اي مطابقة الواقع مع اعتقاد المطابقة مطابقة
الخبر للاعتقاد المعهود في مذهب الجاحظ وهو الشريك في المطابقة للواقع ومحصله
لزوم مطابقة الخبر في وجه التعليل في قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد على هذا الظاهر
اذ لو لم يتطابقا لم يلزم مطابقته للاعتقاد المعهود بقرينة المقام وكذا القياس في جانب
الكذب ولا يرد ان تعليل اللزوم بالتوافق باد ولان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة
الاعتقاد وتوهم بتوافق الواقع والاعتقاد كما اذا اعتقد مطابقة السماء تحتنا للواقع
ومما ينبغي ان يعلم ان المراد التوافق في القدر المفهوم من الخبر فلا يرد مثل انك اذا رايت
زيدا واعتقدت انه عمرو وقلت رايت رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق
الواقع والاعتقاد فليتامل قوله فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام اشارة الى رد ما ذكر في
تقرير مذهب الجاحظ من ان الخبر ان طابق الواقع واعتقد المخبر بتلك المطابقة فصدق وان
لم يطابقه واعتقد عدم المطابقة فكذب وان طابقه واعتقد عدم المطابقة او لم يطابقه بعه
واعتقد المطابقة فواسطة ووجه الخبط تركه قسمين من اقسام الواسطة وهما المطابقة
مع عدم الاعتقاد اصلا وعدمها مع عدمه قوله وفي تقرير مذهب النظام رد على الخلخالي
حيث زعم ان مذهب النظام يحتمل الواسطة واما الخبط باعتبار توهم ان المشكوك ليس بخبر تحرزا
عن لزوم الواسطة مع انه خبر ولا يلزم الواسطة فليس خبطا في نفس تقرير المذهب من المفهوم
من العبارة فتامل قوله ووقع في شرح المفتاح لا عبارة المفتاح في بيان مرجع الصدق
والكذب هكذا وعند بعض الى طباق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه والى لا طباقه لذلك سواء
كان ذلك الاعتقاد او الظن خطا او صوابا ثم ذكر ما يدل على ان قوله والله يشهد ان المنافقين فقيس
لكاذبون متمسك هذا البعض فذكر العلامة في شرحه ان ما ذكر مذهب الجاحظ وان
المراد بالحكم هو المعهود يعني المطابقة للواقع والضمير في قوله لا طباقه راجع الى الحكم الغير
المطابق له وغفل عن ان قوله سواء كان ذلك الاعتقاد خطا او صوابا لا يلائمه اذ على تقدير كونه

واستدل بجعلهم اياه قسيم الافتراء غير معتقدين صدقه على ان بين الصدق والكذب واسطة وهو كل خبر لا يكون عن بصيرة بالمخبر عنه وضعفه ظاهر بين لان الافتراء اخص من الكذب قاضي

خطأ كيف يكون الحكم المطابق للواقع مطابقا في صورة الصدق مثلا وعن الآية المذكورة
لا يكون متمسكا مع انه يلزم اختلاف الراجع والمرجوع اليه وقوله يقضي منه العجب اي يبلغ
الى نهايته او يؤدي منه الى العجب اي الحكم بقوله ويستدل الجاحظ بدليل وقوله افترى الآية هذا
حاصل المعنى والا فالاقرب ان قول المص بدليل متعلق بالحال المحذوفة اي قال الجاحظ كذا
مستدلا بدليل وقوله افترى بفتح الهمزة اصله اافترى حذفت الهمزة الثانية وابقيت الاولى
لانها علامة وقد يعكس قوله بالخبر والنشر عدل عما في الايضاح حيث قال فانهم حصروا دعوى
النبي عم للرسالة لما في ظاهره من الاشكال اذ الكفار انما حصروا في الامرين خبر البعث بدليل
وله في حكاية هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد افترى الآية وغاية
ما يقال ان حكم خبر البعث ودعوى الرسالة واحد عند هؤلاء الكفار فترديد احدهما بين الامرين
يستدعي ترديد الآخر فافهم قوله على سبيل منع الخلو اراد به المعنى الاعم المتناول للانفصال الحقيقي
كما ذكره في كتب الميزان واما لم يقل على سبيل الانفصال الحقيقي وان كانت القضية من قبيله
في نفس الامر لانه لا غرض لهم في نفي اجتماع الامرين وانما مطمح نظرهم منع الخلو وقد يجاب
عن الاستدلال بان الترديد بين مجرد الكذب والكذب مع شناعة اخرى فليتامل قوله لكان
اظهر اراده الا ان هذا اظهر مما ذكره المص وما ذكره المص ظاهر ايضا اما الاول فلان
عدم اعتقادهم صدقه لا ينافي تجويزهم اياه حتى ينافي الترديد بخلاف اعتقادهم عدمه واما
الثاني فلان مراد المص كما اشار اليه الشارح ان الصدق بعيد عن اعتقادهم غاية البعد
حيث لا يجوزونه فلا يصح ان يراد باحد شقي الترديد لانه يستلزم التجويز نعم في اخذ هذا المعنى
من عبارته نوع خفاء وايضا لا دلالة للكلام بجنة على معنى ام صدق فكيف اذ لا يلزم
من عدم ارادتهم بقولهم ام به جنة ام صدق ان لا يكون مرادهم ما صدق عليه الصدق ولا
يخفى ان المفيد للمستدل هو هذا فليتامل قوله فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس
بخبر قيل الاولى الواو مكان او لان المحصور فيه انما هو مجموع الامرين لا احدهما وهو مثل

ولانم



ولم يحتمل الصدق او الكذب وفيه تامل اذ لو كان المراد بالحصر معنى الترديد واما اذا كان
المراد معنى قصر اخباره عم بالبعث على الاتصاف باحد الامرين فالظ لفظا واذ القضية
منفصلة حقيقية في نفس الامر كما سبق فلا يتصف اخباره عم عندهم الا باحدهما على ان
او بمعنى الواو قوله وبحث قال الفاضل المحشي وذلك لان الانحصار في الانشاء
والخبر انما هو فيما يكون كلاما حقيقة وقول المجنون ليس بكلام حقيقة حتى يلزم هذا القائل
ان الانحصار فيهما باطل عنده بل يجعل كلام المجنون واسطة بينهما انتهى وفي الوجهين بحث
اما في الاول فلان الكلام عند ارباب المعاني ما يشتمل على لفظ المسند والمسند اليه كما يدل
عليه قولهم المشكوك والموهوم خبر على ما صرح به الشارح ولا شك ان خبر المجنون كذلك فلا
معنى لزعم القائل واما في الثاني فلان الحصر فيهما حصر عقلي لا واسطة بينهما اذ التقسيم هكذا
الكلام ان كان لنسبته المدلولة خارج فخبر والا فانشاء فلا ثالث اصلا الا ان يعتبر
اصطلاح فلا يسمع قوله ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا لا يذهب عليك ان مقصد هذا
البعض نفي الفرق بين النسبة الخبرية والتقييدية في احتمال الصدق والكذب لا نفيه بين
الخبرية والانشائية فالمراد بالنسبة في قوله لا فرق بين النسبة ما يتوهم كونها مورد الاثبات
والنفي في الجملة حتى يخرج النسبة الانشائية من البين وضمير عنها راجع الى تلك النسبة فلا يتجه
على قوله ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا ان النسبة في اضرب بهذه المثابة مع انه لا يسمى
خبرا قوله فيه نظر لوجوب علم المخاطب له توجيه النظر ان الظاهر من عبارة ذلك البعض حيث
اورد لا لنفي الجنس والاستثناء المفضي لعموم المستثنى منه نفي الفرق بينهما من جميع الوجوه
سوى التعبير والمفهوم من قرينة المقابلة بالمستشهد نفي فرق مختلف به في الاحتمال وعدمه فاشار
الى رد الاول بقوله لوجوب علم المخاطب له والى رد الثاني بقوله ثم الصدق والكذب كما ذكره
الشيخ واما ما يوجد في بعض النسخ من قوله فظ ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة
لا تحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الا

حتمال

من حيث هو كان علمه في بعض الاخبار لا يخرج عن الاحتمال من حيث هو هو فتعقيل حرب
الشارح عليه الخط لعدم استقامته لان المدعى احتمال النسب التقييدية لها من حيث ذاتها
وما صباتها ومعلوميتها للمخاطب وكذا كون تلك المعلومية مستفادة من نفس اللفظ لا
يقدح في ذلك الاحتمال كما ان الاخبار البديهية محتملة للجامع كونها معلومة وان كانت تلك
المعلومية مستفادة من خارج اللفظ وقيل حاصله ان العلم بالنسبة امر داخل في ماهية
النسب التقييدية بحسب الوضع خارج عن الخبرية فعدم احتمالها ليس لاعتبار امر خارج عما
مبانيها الوضعية بخلاف الاخبار البديهية فالنسبة التقييدية من حيث هي هي اي من حيث
مفهوماتها وما مبانيها الوضعية لا تحتملها والخبرية من حيث هي هي تحتملها لخروج المانع المذكور
اعني المعلومية عن ما مبانيها بحسب الوضع فتامل قوله حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار
فيه بحث من وجهين الاول ان صاحب المفتاح صرح في بحث اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل
ان المثل المشهور اعني انا تعلمني بضب انا حرشته من قبيل القصر افرادا او قلبا فعلم ان
الاوصاف قبل العلم بها قد تكون اوصافا لان قوله انا حرشته صفة ممتنع لضب ولو كان
معلومة للمخاطب لم يتصور ان يزعم ان غيره منفرد بالصيد او شارك فيه وجوابه
ان المثل حينئذ لا يكون كلاما منزليا بان ينزل المخاطب العالم منزلة الجاهل لوجود مخايل
الجهل الثاني ان صاحب الكشاف اشار في قوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب
الى ان المتقين ان حمل على المعنى الشرعي فان جعل خطابا بالمعرف تفصيلا كانت صفة مادحة
وان كانت كاشفة وقد صرح به الشريف في حاشيته لا فيعلم منه ان الاوصاف قبل العلم
قد تكون اوصافا كاشفة للعلم الا ان تخص الاوصاف بغير المادحة والكاشفة وجوابه ان عدم
معرفة التفصيل لا ينافي معرفة الاجمال فليتامل قوله كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف
وفيه بحث لان الاخبار بعد العلم بها قد تكون اخبارا كما اذا كان المراد لازم فائدة الخبر كما انت
حافظ التورية و يمكن ان يقال مرادهم ان الاخبار بعد العلم قد يكون اوصافا لا انها كذلك دائما

بعرفته ان الكلام ناظر الى عدم وجوب العلم بالنسبة الخبرية المشير الى جوازه وجواز الجهل لا الى وجوب
عدمه والقول الاول محمول على الكلية بعرفته انه ناظر الى وجوب العلم بالنسبة التقييدية فالمعنى
فيه انها اخبار البتة لا اوصاف

## الباب الاول احوال الاسناد الخبري

وهو ضم كلمة الى اخرى والمراد بما جرى مجرى الكلمة المركبات التقييدية والاضافية
والجمل الواقعة موقع المفردات وبالحكم المعنى اللغوي المصدري لا المعنى الاصطلاحي المفسر
بالاسناد حتى يتوهم الدور وهذا القيد يخرج النسبة التي في اسم الفاعل وفاعله ونظائرها وبالمفهوم
في قوله مفهوم الاخرى ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات حتى يرد ان المراد من طرف الموضوع
هو الذات لا المفهوم ثم المفهوم اعم مما هو بطريق المطابقة للقطع بان الثابت في ضرب زيد
هو الحدث الذي هو جزء مفهوم لفظ ضرب قوله للقطع بان المسند والمسند اليه من اوصاف
اللفظ هذا القطع بحسب متعارف النحاة وما يقتضيه ظاهر الصناعة واما بالنظر الى الغرض
الاصلي والمقصد الاولي فما يراه ارباب المعاني من الخواص والمزايا يعتبر اولا وبالذات في
المعاني وتتبعها في الالفاظ فالاسناد هو الحكم المذكور والمسند والمسند اليه فانما يظهر جريانها
في الالفاظ فهذا يصلح وجها للاولوية المذكورة كما لا يخفى قوله هو الذي يتصور بطلق البناء للفاعل
من يتصور الشيء صار ذا صورة قوله كقوله تعالى حكاية عن امراة عمران رب اني وضعتها انثى
اظهارا للتحسر الخ استعمال الكلام المذكور في اظهار التحزن بطريق المجاز المرسل وتحقيقه
ان الهيئة التركيبية في مثله موضوعة للاخبار فاذا استعمل ذلك المركب خبرا ما وضع له فان
كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فمجاز مرسل والاية المذكورة من قبيل الثاني لان
الشخص اذا اخبر عن نفسه بوقوع ضد ما يرجوه يلزمه اظهار التحزن والتحسر فهو من
قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم والى هذا اشار الشارح في بحث الاستعارة التمثيلية
ثم قوله اظهارا تعليل للمقدر اي قالت ذلك اظهارا قوله لا يستوي القاعدون
من المؤمنين عدم كون هذه الاية للاخبار بناء على ان الحكم كان معلوما لرسول الله عليه السلام والمؤمنين

والتالف للاستنكاف والباء في بنفسه للتعدية اي يرفع نفسه قوله ومثل هل يستوي الذين يعلمون اشار بالتنصيص على المثلية الى ان الاستفهام الانكاري الذي في حكم الاخبار بالنفي منتظم في السلك المذكور قوله وامثال هذا اكثر من ان يحصى يرد عليه ان ما بعد من لا يصلح لان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبلها في اصل الفعل اعني الكثرة اجاب الشارح بان كلمة من متعلقة بفعل يتضمنه اسم التفضيل اي متباعدة في الكثرة من الاحصاء ورد الفاضل المحشي بان من لم يكن تفضيلية فقد يستعمل افعل التفضيل بدون من اصلا الثلثة ولا شك ان التفضيل هنا له المعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الآن تسومح في العبارة اعتمادا على ظهور المراد ويمكن ان يوجه جواب الشارح ايضا بان من التفضيلية محذوفة كقوله تعالى يعلم السر واخفى والمعنى اكثر من ذلك قوله قومي هم قتلوا اميم اخي الحارث بن وعلة الذهلي اخي فاذا رميت يصيبني سهمي وتعد هذا البيت فلئن عفوت لاعفون جللا ولئن سطوت لاوهنن عظمي اميمة اسم امرأة كانت تلومه على ترك الانتقام من قومه وقيل اسم رجل وحرف النداء محذوف اي يا اميمة واخي مفعول قتلوا ورميت مع يصيبني تنازعا في سهمي واللام الاولى في كل من مصراعي البيت الآخر موطئة للقسم والثانية جزء فيه داخلة على جواب القسم والجلل من الاضداد يقع على الصغير والكبير والآخر هو المراد في البيت والسطو الاخذ بعنف وحاصل المعنى ظاهر قوله اما الحكم او كونه عالما به او لازمه اي افادة الحكم ملزوم وافادة كون المخبر عالما به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما لا حقيقيا ولا منع جمع وهو ظاهر ولا منع خلو لانهم صرحوا بان نقيض كل من الطرفين يجب ان يستلزم بعين الآخر ونقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه نعم لو كانت اداة الانفصال داخلة على نفس القصد كان يقال التابع في الخبر اما قصد افادة الحكم او قصد افادة لازمه لم يرد اذ لا تلازم بين القصدين ولا يجوز انتفاؤهما معا لكون مقصود الاخبار لكن العبارة لا تساعده اجيب بان ما ذكر من وجوب الاستلزام المذكور في المنفصلة اللزومية



والقضية مما لا حظ فيه الفائدة وبأن الشيخ ابا علي اشار في المنهج الثالث من منطق الشفاء الى ان للمنفصلة غير الحقيقي افرادا ما غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولك اما ان يكون زيد او العمرو او العالم اما ان يعبد الله او ينفع الناس فليكن ما نحن فيه من هذا القبيل قوله لامتناع ان يقال انه لم يقع النسبة فيه بحث لانه ان اراد بايقاع النسبة ضم احدى الكلمتين الى الاخرى فهو لا يفيد لان البحث ليس في افادة ما هو من اوصاف اللفظ وان اراد ما هو حقيقة الايقاع اعني ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة فلا نم امتناع القول بعدمه فان دلالة الجملة الخبرية على ذلك الايقاع دلالة وضعية لا عقلية فيجوز ان يتخلف مدلولها عنها قوله فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر لا يخفى ان المراد بالمدلول هو المدلول الوضعي كما يدل عليه قول الشارح لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له ففي ترتيب السؤال على ما قبله نظر لان المذكور فيه ان المراد بالحكم المفاد هو الوقوع وهذا لا ينافي كونه مدلولا وضعيا للخبر حتى يتوجه السؤال فان القائل بكون مدلول الخبر هو الايقاع قائل بان المقصد بالافادة هو الوقوع الذي يدل عليه الايقاع بطريق الاستتباع كما صرح به الشريف في شرح المفتاح فليفهم والا لما دفع ادخال الفاضل بين وجوب ما يتحقق الشرط وما يتضمن معناه على وجوب ان الشرطية المتمحضة لنا على تنبيهها بلو شائع في عبارات المصنف قوله ح لا يتحقق الكذب الظاهر بيان لبطلان التالي اعني قوله لما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لان قال هذا منقوض بانه لو صح لم يكن الايقاع او الانتزاع ايضا مدلول الخبر اذ لو كان الايقاع مثلا مدلولا لم يصح ضرب زيد الا وقد وجد من المتكلم الايقاع لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن الموضوع له وح لا يتحقق الكذب لتحقق مدلول الخبر في الواقع لانا نقول ليس كذب الخبر عند من يقول بان مدلوله الوضعي هو الايقاع مثلا بانتفائه في الواقع بل بانتفاء النسبة التي يتعلق بها ذلك المدلول وان تحقق نفسه فلا محذور ولازم التناقض في الواقع القائم العبارة انه معطوف على قوله لما صح فهو تالي الوجه الذي استدل بها على ان مدلول الخبر

حكم الخبر بالثبوت او الانتفاء لا نفسهما وظاهر المعنى يقتضي ان يكون معطوفا على قوله يتحقق
الكذب المفرع على قول الطالب لان لزوم التناقض ناشئ من عدم صحة ضرب زيد في حال
من الاحوال الا في حال وجود الضرب كما لا يخفى وههنا بحث وهو ان هذا المحذور لازم على
تقدير كون مدلول الخبر الاثبات او النفي اذ لما لم يجز اخلاء اللفظ عن معناه الوضعي لزم
تحقق النفي والاثبات عند الاخبار بالخبرين متناقضين فلا يصلح سببا للعدول لا يقال
لا تناقض بين النفي والاثبات الا بين انهما يرتفعان عند الجهل البسيط والمتناقضان
لا يجوز ارتفاعهما واما ما ذكره الشريف في تعريف العلم بانه صفة توجب تمييزا لا يحتمل النقيض
من ان المعنى لا يحتمل متعلق التمييز نقيض ذلك التمييز وان التمييز التصديقي اليقيني هو الاثبات والنفي
وكل واحد منهما نقيض الآخر فبعد ما ثبت ان المراد بالنقيض هو المصطلح كلام واه لما
تحققه من عدم التناقض بين الادراكات لانا نقول لا خفاء في وجود التنافي بينهما واجتماع ٤
المتنافيين كاجتماع النقيضين بل يستلزمه فليتأمل ثم في قوله للزم التناقض مسامحة
لان التناقض لازم البتة وكان الاظهر ان يقول للزمه اجتماع النقيضين ولا يدفع المسامحة
قوله في الواقع اذ التناقض لازم في الواقع الا ان يكون المراد لزومه بين الامور المتحققة
في الواقع لكن العبارة لا تساعده كما لا يخفى نعم يمكن حمله على حذف المضاف اي وجود التنا
قض في الواقع على ان المصدر اعني التناقض بمعنى الفاعل اي المتناقض ـ قلت ظاهر
ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته في الواقع فان قلت تقرير الجواب بهذا الوجه لا نخ
عن نوع قصور لان من قبلنا يا ايهم المجيب تصحيح جواز الشك عند سماع الخبر على تقدير كون مدلول
ثبوت المعنى او انتفاءه وليس مبنى انتفاء هذا الجواز استلزام العلم بثبوت الشيء ثبوته في الواقع
حتى يتم التصحيح بمجرد منع هذا الاستلزام كيف ولو استلزم العلم بثبوت الشيء الجزم بانتفاء
نقيضه وان لم يتحقق في نفس الامر لكان عدم جواز الشك بحاله فالاظهر في التقرير ان يقال كون
مدلول الخبر ثبوت المعنى او انتفاءه لا يستلزم الجزم بثبوت مدلوله في الواقع حتى ينافي الشك

قوله وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق ... قلت ... على الصدق
واحتمال الكذب مع انهم قالوا انما يحتمل الصدق والكذب قلت ان هذا الاحتمال لم ينفك عن مدلول الخبر من حيث ... ٩٣
... عدم التساوي بين الاحتمالين ... التوصيف بذلك كما لا يخفى ... السلام الواحد ... لسان يدل
... سواء في ايجاب الحكم وان كان الاول اقوى كما حقق بذلك في اصول الفقه
عبد الحليم آفندي

لجواز تخلف وقوع مدلوله عنه بل يستلزم العلم به بمعنى الاعم الجامع للشك قلت مدار الجزم بثبوت
الشيء وانتفاء نقيضه عند فهم ذلك الثبوت من الخبر وكون مدلوله ذلك مثلا ليس الا عدم
جواز تخلف المدلول من الدليل وان العلم بثبوت الشيء يستلزم ثبوته ونفيه يصحح جواز الشك
وهو مبني على ان يكون نص الحذف المضاف اعني لفظ الجزم والمعنى ان العلم بثبوت الشيء اللازم
عند سماع الخبر من كون مدلوله ذلك الثبوت مثلا لا يستلزم الجزم بثبوته في الواقع حتى ينافي الشك
لان ذلك العلم بالمعنى الاعم فتأمل قوله وكانهم ارادوا الى هذا انما يفيد توجيه نقلهم كون مدلول
الخبر الثبوت مثلا لا توجيه حكمهم بان مدلوله الحكم بكذا مع انه مذكور في السؤال مدعى اتفاق
القوم على ذلك اللهم الا ان يقال هذا الاتفاق انما استفيد من اتفاقهم على ذكر النفي لعدم بالواسطة
لا من تصريحهم به فلما وجد مرادهم من النفي ظهر انعدام الاتفاق المذكور بالمعنى الظاهر قوله
فلم يصح قولهم في مفهوم زيد قائم ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين فهذا مبني
على ما ذكر سابقا من انه يمتنع ان يقال انه يوقع النسبة وقد عرفت ما فيه على ان معنى التناقض
بينهما انهما لا يصدقان ولا يكذبان وقد عرفت ان الصدق والكذب ولو عند القائل بان
مفهوم الخبر الايقاع والانتزاع يتحقق النسبة التي يتعلقها احدهما لا بتحقق نفسها فلا يلزم فيما
ذكر صدق المتناقضين قوله بل المراد انه يحتمل من حيث هو الاحتمال بهذا المعنى موجود بالنظر
الى الصدق ايضا غايته ان لا تساوي بين الاحتمالين فلا محذور في توجيه باحتمال الصدق والكذب
قوله ويسمى الاول فائدة الخبر انه لفظ التسمية الى انه اصطلاح لاهل الفن فلا يرد عليه
ان فائدة الشيء ما يترتب عليه والحكم الخارجي ليس كذلك بل المترتب على الخبر علم المخاطب بذلك
على ان الافادة اللفظ ما يستفاد اي يعلم منه وسواء الحكم الخارجي ولو سلم فاطلاق فائدة الخبر على
متعلقها لا محذور فيه قوله وهي بدون الاولى لا يمتنع ذكر منع المقدمة ههنا استطرادي اولم
يذكر في المطول اهمية اللازم المذكور حتى يحتاج الى الطائل المذكور فيه مجرد اللزوم بينهما وقد يثبت
ثبوت ان الفائدة الاولى بدون الثانية يمتنع نعم ليس بالاستطرادي في كلام المفتاح لانه لم يذكر

٩٤

حمل الامتناع الاول والثانية على امتناع الوجود ويلزم منه حمل الاول والثانية على العلم لا يطابق

القطع بطوله لم يكن تعرضه في التفسير للعلمين تنبيها على ان اللزوم باعتبارهما وان اللازم

والملزوم نفس المعلومين فافهم قوله بذلك اى الحكم من الخبر نفسه قيد به لان علم الحكم بالمشاهدة مثلا

لا يستلزم وجود الخبر فضلا عن علم المخاطب بكون المخبر عالما به قوله لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم

اى بالحكم المخصوص من حيث خصوصه ولا يرد ان الله تعالى اذا اخبرنا بشيء علمنا الحكم من الخبر نفسه

مع ان كون المخبر عالما به معلوم لنا قبل ذلك لعلمنا بان الله قد احاط بكل شيء علما وان عمرا

اذا خاطبنا بكلام لا نفهم علمنا بانه عالم بما اخبر به ثم اذا فسره لنا بلغة نفهمها حصل لنا العلم

بالحكم من الخبر نفسه مع ان العلم بان عمرا عالم به حاصل قبل ذكره ووجه عدم الورود انا نمنع في

الصورتين علمنا بان المتكلم عالم بالحكم المخصوص من حيث هو مخصوص على ان الصورة الثانية

لا تخرج عن سماعه لانا اذا لم نفهم كلام عمرو وفي ابن فهمنا ان ما تكلم به جملة خبرية وهو عالم بالحكم

الواقع فيها قوله ولا تخطر ببالنا الخ اى فلا يصح قولكم ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا

يثبت امتناع عدم حصول العلم الثاني عند حصول الاول قوله وفيه نظر ووجهه منع كون سماع

الخبر علة تامة لما ذكر بل لا بد من التفات النفس وتوجه العقل الى حال المخبر بالنسبة الى الخبر فالصواب

في اصل الجواب ما ذكره الشريف من ان المعتبر هو المعنى المقصود من المتكلم فاذا حصل للمخاطب من الخبر

علم بالحكم اى اعتقاد به قطعي او ظني فانه يسمى علما في العرف كان ذلك بسبب علمه بان المتكلم

عالم به قاصد بالخبر تفهيمه اياه قوله ويمكن ان يقال الخ الظاهر ان مرادهم جعل الفائدة على هذا التقدير

عبارة عن المعلوم ايضا موافقا لما في المفتاح واعتبار اللزوم بحسب تحقق الفائدة علما

وتحقق لازمها بنفسه واما ايراد لفظ الامكان لما في اعتبار الملازمة بهذا الوجه من نوع تكلف

لكنه دون التكلف الذي ذكره الفاضل المحشي في تصحيح الاحتمال الاخير لان فيه فوات التناسب

ايضا ولعل هذا المحل لكلام الشارح اقرب مما ذكره الفاضل لان في ذلك فوات التناسب ومخالفة

كلام المفتاح وكل منهما في هذا واما مخالفة تفسير المص فمشترك وكونها فيما ذكرنا من وجهين

٩٥

في صورة التعليل قوله اى اللازم الاعم بحسب الواقع والاعتقاد كناية باللازم عن الملزوم فان مجهولية

المساوي لازمة للازم الاعم اذ لا مساواة فيه فاعلم بها وانما حمله على ذلك لان اللازم الذي نحن بصدد

اعم بحسب الواقع معلوم عمومه ولم يقل كما هو حكم اللازم الاعم لئلا يتوهم اختصاص الحكم بالاعم الواقعي

المتبادر من تلك العبارة مع انه يعم الاعتقادي ولان الكناية ابلغ من التصريح كما تقرر وقد يقال

ان يمنع ولا يمتنع بمعنى حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه به فاللازم المجهول المساواة محمول

على مفهومه الظاهر متناول للقسمين اعني المساوي والاعم وفي هذا المحل تنبيه على ان اللزوم فيما نحن

فيه باعتبار العلم لا باعتبار التحقق في نفس الامر اذ لا يلزم من وجود الملزوم اعني الحكم في نفسه

وجود الخبر فضلا عن كونه عالما بقي ان يقال حكم اللازم المجهول المساواة هو ان العلم بوجود الملزوم

يستلزم العلم بوجود اللازم بدون العكس والعلم فيما نحن فيه انما اعتبر بالنسبة الى نفس الملزوم

واللازم لا الى وجودهما ولو قيل الفائدة هي الحكم من حيث وجوده في ذهن المخاطب ولازمها

كون المتكلم عالما به من حيث وجوده فيه اتضح معنى اللزوم بلا كلفة قوله وهو بدون الملزوم لا يمتنع

اعترض عليه الاسناد بان حكم اللازم الاعم وجوب وجوده بدون الملزوم لا عدم امتناعه بدونه فان

تحقق معنى العموم انما يظهر في صورة الوجوب والجواب ان وجوب الوجود يستلزم عدم الامتناع

فكل منهما حكم اللازم الاعم اذ ليس المراد بحكم الشيء ههنا الا ما يتفرع عليه قوله وزعم العلامة الخ لما

كان اللزوم بين الامرين المذكورين باعتبار العلمين كان الملزوم واللازم في الحقيقة نفس العلمين

فلهذا فسر العلامة اللازم والملزوم بالاستفادتين يعني العلمين ثم نقل الشارح عن العلامة وكذا عبارة

المفتاح ظاهر في ان المستفاد نفس الحكم والاستفادة المضافة الى الحكم ليست الا العلم به ولا حاجة

بنا الى صرف الكلام عن ظاهره ولهذا قال الشارح في شرح المفتاح كون فائدة الخبر نفس الحكم هو

الموافق للغة فان فائدة الشيء انما يطلق على ما يستفاد منه لا على نفس الاستفادة وحكم فيما بعد

بان ما ذكره العلامة موافق لما اورده المص فاندفعت اعتراضات الاستاذ بلا مرية واعلم ان

موافقة كلام العلامة لما اورده المص بالنظر الى الظاهر الكائن في المقامات الخطابية فان الظاهر من المص انه

ينجه عليه أن هذا من باب اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فينبغي ان يذكر بعد قوله ويترا ما يخرج الكلام على خلافه ويجاب بأنه خلاف مقتضى الظاهر كما في المفتاح
ويمكن ان يجاب عنه بأنه قدم على قوله وكثيرا ما لانه يتجه على الحصر انه قد يكون قصد الخبر بهما فانه قد يلقيه على العالم بهما في معنى ان جعل اياه منادا لا
ما لا والسابق والمنار ليتم الدرج ولا يجعله بهما الخبر النسبة مطلقا كما فعله السيد السند بناء على ان تنزيل العالم منزلة المنكر ذا الحكيم نوعه غير
المنكر كالمنكر ومنه يعرف انه مثل تنزيل غير المنكر منزلة المنكر كما هو تنزيل العالم منزلة المنكر على ان وقوله فيما سياتي لبيان وقت تنزيل
منزلة المنكر فلا وجه التكرار وان في هذا التعميم اعتبارا حاجة اليه من قوله تنزيل العالم منزلة السائل بالمقابلة الاول

لا يبعد لان احدى الفئتين تونس بالاخرى كالاخ قلنا مثل قوله مستخم اللخر اى المضمونه
على حذف المضاف قوله منزلة الجاهل وذكر الفاضل المحشي ان هذا وان تناول الجميع معه افسا
نكنه الا ان الظاهر المراد به تنزيله خالي الذهن كما صرح به في المفتاح وفيه بحث لان الخلاف في عبارة
المفتاح بمعنى الخالي عن العلم بالفائدة فيتناول الخلو من الحكم والتردد والانكار فليس فيه تصريح
بما ذكره ولا تصريح بغيره ايضا ولو سلم فعدوله عن عبارة المفتاح مما يرجح قصد الى التعميم
ثم الظاهر ان يبقى هذا على عمومه وبعتبر تخصيص غير المنكر في قوله وغير المنكر كالمنكر بما سوى العالم
لا بالعكس كيلا يكون كشرع الخف قبل الوصول الى الماء كما هو دابهم في مثله والله اعلم قوله ولذكان
عالما بالفائدة نقل عنه رحمه الله ان المراد بالعلم لازم فائدة الخبر لانها فائدة ايضا فلا يتوجه ان نحو
العلم بها لا يقتضي عدم القاء الخبر لجواز ان يكون المقصود لازمها ولا يحتاج الى الجواب بان مبنى التخصيص
على انها هي العمدة وفي بعض النسخ بالفائدتين فالامر اظهر قوله ومثله من عصاني غير الملك
ابدا اى انه ليس من تنزيل العالم منزلة الجاهل بل مثله في ان كلا منهما مسوق المعلوم مساق غيره ومع
هذا لا يخلو عن سوء ادب والاظهر ان يقال المراد من السؤال استحضار ماهية العصيان بصفاتها
ليظهر المباينة البعيدة بين المغلوب والمغلوب له والحبس بصدد الاخبار والاعلام
بل بصدد جوابه قوله لقد علموا لمن اشتراه اللام في لقد علموا جواب قسم محذوف وفي لمن اشتراه
لام ابتداء كما في علمت لزيد قائم ومن اشتراه مبتدأ خبره ما له في الآخرة من خلاق والخلاق النصيب
واللام في لبئس جواب قسم محذوف وجزاء الشرط محذوف كما اشار اليه اى لو كانوا يعلمون لامتنعوا
ويحتمل ان يكون لو في الآية للتمني مثلها في فلو ان لنا كرة ولو ترى اذ المجرمون الآية فعلى هذا ايضا نفي للعلم بطريق
آخر وكيف تجد اما حال من ضمير عليك او من كلام وقد تعزز اى مقولا في حقك او مقولا في حقه
واما حال من ضمير تجد وهو استيناف موقع جواب للامر وحاصل معنى الآية والله اعلم والله لقد
علم اليهود لمن اشترى كتاب السحر والشعوذة اى استبدله واختاره على كتاب الله ما له في
الآخرة نصيب من الثواب اصلا والله لبئس ما باعوا به انفسهم حظوظها لو كانوا يعلمون ذلك

الشرى اى بثمنه وما يترتب عليه من انه لا خلاق له في الآخرة لامتنعوا عنه واعلم ان مساق
الكلام لتقبيح حالهم يقتضي تعلق يعلمون بما تعلق به علموا وان معنى الآية على ما اشير اليه
لمن اشترى كتاب السحر ما له في الآخرة نصيب اصلا الا انه ليس له نصيب في اجر على ذلك
الشرى ولا يخفى ان بين نهاية المذمومية فيتحد متعلق العلم المثبت والعلم المنفي وادفع
ما يقال من ان متعلق العلم المثبت عدم النفع ومتعلق الجهل غاية المضرة المستفادة
من كلمة بئس الموضوعة للذم العام فلا اتحاد بينهما لوجود الاول بدون الثاني والمباحث
ولم يلتفت في الآية الى ما ذكره الاخفش وقطرب من ان الذين علموا غير الذين لم يعلموا
فان الذين علموا هم الذين علموا السحر ودعوا الناس الى تعلمه وهم الذين قال الله في
حقهم نبذ فريق من الذين اوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون
واما الجهال الذين يرغبون في تعلم السحر فهم الذين لا يعلمون لما فيه تفكيك الضمير
بلا ضرورة قوله يعني ان شئت ان يعرف لك لما كان فائدة تنزيل العالم بفائدة الخبر
منزلة الجاهل بها باعتبار جعل وجود الشيء منزلة عدمه مع قطع النظر عن خصوصية
العلم اورد ابيتين لاثبات هذا الامر الغريب والمراد بالعموم مجرد عدم الاختصاص
بالفائدة وعلى هذا فقس ذلك التعميم في الآية الثانية قوله لاعتبارات خطابية
اى اقناعية يفيد ظنا بكونه غير عالم قوله لان هذا كلام يلوح عليه اثر الاهمال تعليل
للنفي كان قوله بناء تعليل للنفي ووجه الاهمال ان هذا الخبر ليس يلقى اليهم بل الى الرسول
وايضا سلب علمهم برداءة الشراء ينافي اثباته في صدر الآية على انه لا وجه له
تنزيل علمهم بجهلهم برداءة الشراء منزلة الجهل لان ارتكاب الشراء انسب
لهذا العلم من مقابله اعني جهلهم بذلك الجهل وايضا اعتبار القاء هذا الخبر الضمني
اليهم تعسف قوله لان هذا الخطاب لمخذرهم فقد عرفت جريان هذا التعليل في الاول
ايضا قوله لا يوافق ما في المفتاح لانه صرح في ان العلم المنفي هو العلم المتعلق بقوله

لما لله سبحانه على ان القدح انما على
لاهل الكتاب بقوله علموا ونفى العلم
عنهم بقوله لو كانوا يعلمون

لمن اشترىه ماله في الآخرة من خلاق لخلاف الوجهين وان الاشتباه معنوى ولا وما رميت
اذ رميت روى انه عم لما التقى الجمعان يوم بدر رمى بقبضة من الحصباء في
وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه فلم يبق مشرك الا شغل بعينه فانهزموا
فنزل وما رميت اذ رميت وجه تنزيل الرمى الصادر عنه عم منزلة عدمه ان
اثر ذلك الرمى لما لم يكن مما يترتب على فعل البشر جعل الرمى الصادر عنه عم
صورة كانه غير صادر عنه حقيقة فالنفى باعتبار الحقيقة والاثبات باعتبار
الصورة وهو مراد من قال اى ما رميت حقيقة اذ رميت صورة يعنى ان
القيدين للنفى والاثبات لا المنفى والمثبت حتى يرد لزوم عدم توارد النفى
والاثبات على شىء واحد واما من قال في معناه وما رميت تاثيرا اذ رميت
كسبا فقيل يرد عليه ان التوجيه على مذهب المعتزلة فان افعال العباد الاختيارية
وان كانت مخلوقة لهم عند المعتزلة الا ان خصوص هذه الرمية معجزة مخلوقة
لله تعالى خارجة عن طوق البشر وقيل يرد عليه بيان سبب التنزيل لا ما يتوارد
عليه النفى والاثبات لظهوره ثم في الآية والله اعلم تنبيه المؤمنين على انه لا ينبغى
لهم الذهول عن الصنيع والابتهاج بمثل هذا الفعل البديع الذى يطيش بفعله ولو
كسبا او لو الخلق الاحلام بمقتضى الجبلة فظهر نكتة التخصيص وله يرد جريانه في جميع
الافعال تامل . واذا كان قصد المخبر ما ذكر فينبغى له اشارة الى ان الفاء في فينبغى
للتفريع وقوله حذرا عن اللغو اشارة الى وجه التفريع توضيح المعنى ان قصد المخبر
اذا كان افادة المخاطب هذا الامر ينبغى له ان يقتصر من التركيب على قدر ما يحصل به
افادته لا انقص منه حذرا عن الاخلال ولا ازيد منه حذرا عن اللغو واما لم يذكر
علة المنع عن النقصان وان كان المراد بالاقتصار على قدر الحاجة ان يكون على
قدر اقتضاء المقام لا ازيد ولا انقص لظهورها ويحتمل ان يريد بالاقتصار على





قدر الحاجة منع الارتكاب للزيادة عليه وترك منع النقصان لظهوره هذا والمفهوم
من شرح الشريف للمفتاح ان الحذر عن اللغو علة للصور كلها حيث قال فانه
اذا لم يكن مفيدا اصلا كان لغوا محضا وان كان ناقصا عن افادة ما قصد به
كان في حكم اللغو واذا كان زائدا عليها كان مشتملا على اللغو وبالجملة فقد ظهر بهذا
التقرير تفرع هذا الكلام على ما قبله ولم يحتج الى ان يقال في توجيهه ان ما ذكر من الاقتصار
حكم مجمل قد فصل بقوله فان كان الخاطب له ولا شك في تفرع هذا على ما ذكر من ان قصد
المخبر له فان قلت اذا كان هذا الكلام متفرعا على ما ذكره كان الاولى تقديمه على قوله
وقد ينزل العالم بهما له فما وجه توسيط هذا القول قلت لعله وجهه ان هذا كالجواب عن
اعتراض يرد على قوله لا شك ان قصد المخبر له بان يقال لو كان الامر كما ذكرته لكان ينبغى
ان لا يخاطب القاء الخبر الى العالم بالفائدة المذكورة ولازمها فقرر الاصل اولا ودفع ما يرد
عليه ثم اشتغل بذكر الفرع واعلم ان الفاضل المحشى ذكر ان اعتبار هذه الاحوال يعنى
الخلو والتردد والانكار بالقياس الى فائدة الخبر واما بالقياس الى لازمها فيمكن
اعتبار الخلو وتجريد الحكم عن المؤكد بعينه دون اعتبار التردد والانكار وقد حققه بما لا مزيد
عليه لكن فيه بحث لان اعتبار التجريد لاعتبار الخلو انما يظهر اذا كانت الجملة الملقاة محلا
للتاكيد بالنسبة الى ما يقصد بالقائها حتى يصح اعتبار الاقتصار على قدر الحاجة حذرا
عن اللغو والفاضل المحشى اخرج تلك الجملة عن المحلية بالقياس الى لازم الفائدة فكيف
يمكن اعتبار الخلو والتجريد بالنسبة اليه فتدبر . هل هى واقعة ام لا قد تقرر في كتب
النحو امتناع ان يؤتى لهل بمعادل وصرح المصنف في اوايل الباب السادس بامتناع
قولك هل زيد قائم ام عمرو وبين الشارح هناك وجه الامتناع فهذا التركيب من الشارح
اما بناء على ما ذهب اليه ابن مالك من ان هل يقع موقع الهمزة فيؤتى بمعادل مستدلا عليه
بقوله عم هل تزوجت بكرا ام ثيبا وان اجيب عنه بجواز ان يكون ام في الحديث منقطعة

بان المتعهم اولا ثم اضرب وقال بل تنبيا واما من قبيل اطلاقات المصنفين ومسامحاتهم
في تراكيبهم كاستعماله قط في المضارع المنفي في تفسير تعريف فصاحة المتكلم وفي قوله
ههنا لا لحمقان قط مع انها انما يستعمل في الماضي المنفي ليس بشيء لان الحق ان توجيه
الشارح مبني على ان مراد المصنف من الحكم ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
ومن ضمير فيه الراجع الى الحكم وقوع النسبة اولا وقوعها على سبيل الاستخدام اذ لا معنى
للتردد فيه بناء على ان خلو الذهن عنه يتناول باطلاقه عدم التصديق وعدم تصورها
اياه ولا يخفى ان ما ذكره الشارح لا يدفعه بل جوابه ان خلو الذهن عن تصور النسبة
ليس بشرط للاستغناء عن المؤكد فانه اذا تصور المخاطب النسبة ولم يتوجه الى
حالها ولم يلتفت الى شيء وراءها كان في حكم خالي الذهن وما ذكره ذلك الواهم يشعر
بان الاستغناء عن المؤكد انما هو اذا خلا الذهن عن تصورها ايضا وليس بصحيح
على لفظ المبني للمفعول والفعل مسند الى مصدره بالتاويل المشهور اي حصل الاستغناء
وقد مر منا في اوائل الكتاب الاشارة الى مثله مع تفصيل ما فلا تغفل ثم الحكم المذكور
من الشارح مبني على انه الرواية وانه المناسب لقوله فيما بعد حسن تقويته حيث
لم يتعرض للمتكلم والمخاطب والا فما ابنا للفاعل فيه وكذا في ان يقصر جاز ايضا سواء
ارجع الضمير في يستغني الى المتكلم او المخاطب وتسميته الجملة اي صيرورتها اسمية وهي
وهي في مقام العدول من الفعلية فلا ينافي عد المص في الايضاح الجملة الاسمية من نظائر
الجمل الابتدائية وقد يقال فيها اختبار ان اعتبار افادتها اصل الحكم الدوائي الثبوت
واعتبار توكيد الحكم بواسطة تلك الافادة والقاؤها الى خالي الذهن انما هو مع قطع النظر
عن الاخبار الثاني بل الضرورة اداء الحكم الدوائي الذي هو مقتضى المقام وعدها من المؤكدات
بالنظر الى الاخبار الثاني فلا منافاة ولحروف الصلة من قبيل اضافة الموصوف الى الصفة
اي الحروف الواصلة معاني الافعال الى معمولاتها من وصلته الشيء وصلا وصلة كذا قيل

وكلمة



وكلمة ان في قال اصطلح النحاة على تسميته حروف معدودة معروفة فيما بينهم مثل ان وان
والباء في مثل وكفى بالله شهيدا ونظائرها بحروف الصلة لافادتها تاكيد الاتصال الثابت
وبحروف الزيادة لانها تزاد في الكلام فان قلت يجب ان لا يكون زائدا اذا افاد
فائدة معنوية اعني التاكيد قلت انما سميت زائدة لانها لا يتغير بها اصل المعنى بل
لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم يفد شيئا ولما لم يلزم الاطراد
في وجه التسمية لم يتجه ظاهر اعتراض الفاضل الرضي بانه يلزمه ان يعدوا اعني مبتدا
ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت ام لا زوائد ... متردد واقعا طالبا
فيه استخدام على عكس ما سبق لان المراد بالاسم الظاهر ههنا اعني الحكم الوقوع واللاوقوع
وبضمير الراجع اليه الايقاع او الانتزاع بخلاف ما سبق وههنا بحث وهو ان المخاطب
اذا تردد في انك او تردد في انك تصورت قيام زيد او انك فعلت تصورت قيام
زيد او قيام زيد متصورا لم يتصور من السامع بعد تردد وانكار في ذلك فاي
حاجة الى التاكيد استحسانا او وجوبا اللهم الا ان يخصص القاعدة بغير تعابير او
تعتبر الدلالة على حال السامع فتامل ... على خلاف ما انت تحسبه قبل ارادة
بالنظر ان ... مثلا ما الى الجانب الاخر من غير ان يصل الى حد الحكم فلا يلزم اندراج الخالي
في المنكر ثم هذا الاشتراط مخصوص بان تكونها على في تاكيد ووكيل المسند اليه الاستغراق فلا يرد
على الشيخ اطلاق من بعد حسن التاكيد في الجمل الملقاة الى السائل المتردد مطلقا
لكن اعتبار هذا القدر من التفاوت في التردد حتى يفرق في مقابلة بين ان ... وان
مع انهم لم يفرقوا في مقابلة الانكار المتفاوت بين ... لا يخلو عن استبعاد
فاما يجعل نحو الوجوب اصلا انها الا ارادة به جعل نحو الوجوب اصلا مقتضيا الا ان اراد ان
بطريق الوجوب بقرينة قوله لانه يؤدي الى ... فاندفع ما اورده بعض اصحاب الحواشي من
ان كون مطلق الوجوب اصلا في ان لا يقتضي عدم استقامة الوجوب بدونها بل الامر بالعكس

الا يرى ان قولهم الاصل في المبتداء التعريف معناه ان المبتداء لا يتصور بدون التعريف
لان التعريف لا يوجد بدون المبتداء ووجه الاندفاع ظاهر قوله مؤكدا بان وكلمة
الجملة ان قلت قدر التاكيد بقدر الانكار والكافرون انكروا في اول الامر انكارا واحدا
فما وجه التاكيدين قلت يحتمل ان يكون الرسل علموا منهم بما جرى لهم مع الرسول الاولين
وتماديهم في الضلال ان انكارهم متجاوز عن ادنى مرتبة الانكار وقوي في نفسه فاكدوا
بتاكيدين واما ما ذكره بعض اصحاب الحواشي من انهم وان انكروا انكارا واحدا
الا انهم حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا عدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى
الكناية وهي ابلغ واقوى فيناسب ان ياكد بتاكيدين ففيه نظر لان قولهم ما انتم الا
بشر بعد القاء الرسل اليهم انا اليكم مرسلون على ما يشهد به صريح نظم القرآن
حيث قال عز من قائل واضرب لهم مثلا اصحاب القرية اذ جاءها المرسلون اذ ارسلنا
اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا ما انتم الا بشر
مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون قالوا ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون
قوله مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لم يعد المص في الايضاح القسم في الاية من المؤ
كدات فلعله قصد ذكر المؤكدات التي من جملة اجزاء الكلام الملقى وربنا يعلم جملة مستقلة
قوله والبشرية في اعتقادهم انما تنافي الرسالة لانهم يزعمون ان لا مناسبة بين
الانسان والرب لغاية تنزهه وتعلق الانسان ولا يتصورون المناسبة بين
الملك والانسان الكامل فيجوزون ان يكون الملك رسولا من الله تع الى رسل الا
كامل وبهذا اسقط ما يقال البشرية كما تنافي الرسالة من الله تع تنافي الرسالة
من رسول الله بناء على وجوب كون الرسول من جنس المرسل فينبغي ان يكون رسول
الرسول من جنس المرسل ايضا لان مجانس المجانس مجانس قوله مبني على ان
تكذيب الاثنين منهم تكذيب للاخر هذا التاويل انما يحتاج اليه على ما هو الظاهر من العبارة

وهو



وهو تعلق الظرف اكما في المرة الاولى بقوله اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا بقدر هو في موضع
المفعول لحكاية عن رسل عيسى عم قولهم اذ كذبوا في المقاول الاولى واما اذا تعلق بقال
كما دل عليه كلام الايضاح او لحكاية فلا اذ ليس في الكلام على هذين الوجهين دلالة على ان تكذيب
المسيح في المرة الاولى كالاخفى ولبعض اصحاب الحواشي ههنا كلام مبني حيث توهم لزوم المصير
الى ان الكلام على طريقة استعمال لفظ الجمع في المثنى كما وصفت فلو يكما زاعما ان
التوجيه المذكور لا ينطبق على قوله قالوا انا اليكم لمرسلون لان القائل بذلك في المرة الاولى
اثنان لا غير فيقتضي ذلك ان يقول قالا وادراج الاخر في ذلك تعسف لا يتبادر اليه
الذهن على ان في ذلك جمعا بين الحقيقة والمجاز قال وبالجملة فالظاهر ما ذهبنا اليه وان كذبوا
على منوال الجمعين الاخرين اعني قالوا انا اليكم لمرسلون وقوله رسل عيسى ولهذا
ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه حيث قال ثم تفسير مرجع ضمير قالوا ان الرسل
الثلثة هذا حاصل كلامه ولا يخفى انه غلط فاحش فان القائل بقولنا انا اليكم مرسلون
ثلثة لا يشهد به صريح النظم حيث قال تع فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون في هذه
المرة هي الاولى بالنظر الى كلام الرسل الثلثة وان كانت ثانية بالنظر الى كلام الرسولين
ولعل هذا منشأ غلط فتامل قوله لاتحاد المرسل والمرسل به قيل عليه يكفي في كون
تكذيب الاثنين تكذيبا للثلثة اتحاد المرسل به لان تكذيب الخبر تكذيب للمخبر سواء
تعدد المخبر والمرسل ولا دخل في ذلك لاتحاد المرسل اذ لو كان لخصوصية المرسل مدخل
فيه لم يتحد الخبر اجيب بمنع ذلك فان مبلغ خبر رجل مخصوص قد يقابل بالانكار لسوء
اعتقاده في ذلك الرجل واذا ابلغه غيره بعينه يقبل كلا يرتفع الانكار على ان المرسل به اذا
كان مطلق قولهم انا المرسلون لم يكن بد من ملاحظة وحدة المرسل فتامل قوله وكل مقتضى
الظاهر مقتضى الحال وهو ان هذا انما يصح لو لم يعتبر في مقتضى الحال اقتضاء حقيقة الحال
لكنه معتبر والا انتقض تعريف بلاغة الكلام وهو مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته

الى المصنف فيه بين الملوح بقوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا ولم يذكر واصنع الفلك مع انه الذي يدل عليه الانتقال لم الاعراض اشارة الى ان
قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا يكفي في التنزيل منزلة السائل لانه يكون الاشارة الى جنس الخبر ولا يجب الاشارة الى خصوصية الخبر فاما ما قال الشارح
ان هذا الكلام يلوح بالخبر مع ما يليه من قوله واصنع الفلك باعيننا انه تقرير حيث اقتصر على قوله ولا تخاطبني لان قوله واصنع الفلك
من تتمة ما لا يلتفت اليه اصلا

بما يكون الكلام على وفق مقتضى الظاهر دون حقيقتها فان هذا الكلام ليس ببليغ مع
صدق التعريف عليه ويمكن ان يقال بعد تسليم الانتقاض على ذلك التقدير لا شك ان
المتبادر من مقتضى الحال مقتضى حقيقة الحال والتعريف يجب حمله على المتبادر وما ذكره
ههنا هو النسبة بين مقتضى الظاهر ومقتضى الحال بحسب مفهومه لا بحسب مفهومه المتبادر
المراد في التعريف قوله على انه لا معنى لجعل الانكار لا قيل حمله اذا اريد بجعل الانكار
كعدمه ملاحظة ترك التاكيد كان ملاحظة انكاره يقتضي التاكيد وعدم معرفة الملاحظة
والاعتداد الا بالتاكيد لا ينافي ذلك على ان ملاحظته واعتباره يجوز ان يعلم باخباره
قوله فيجعل غير السائل كالسائل اي يجعل الخالي كالسائل لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس اليه
فيذكر التاكيد وجوبا للدلالة على التنزيل المذكور وان لم يجب السائل ابتداء واما كونه
انه جعله السائل كالخالي فلا وجه له وان اخترع الفاضل المحشي في الضابطة التي ذكرها
لان ترك التاكيد يجوز في السائل ولا يخل بالبلاغة فلا يعلم به ولا يلزم منه تنزيله منزلة
الخالي قوله فتامل قوله اي للخبر فعلى هذا يكون اللام زائدة كما في ردف لكم او على تضمين
الاستشراف معنى التهيؤ اذ لا يجوز ادخال لام التعدية في المفعول به اذا قدم عليه الفعل
ولو ارجع ضميره الى الملوح لم يحتج الى هذا التاويل قوله لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته
الظاهر ان هذا النفي بالنسبة الى الملوح مطلقا لا بالنسبة الى جميع صوره فلا ينافي كونه اشارة
في بعضها الى خصوصية الخبر والظاهر ان الاية الكريمة من هذا القبيل لان الامر بصنع الفلك
بعد دعاء نوح عليه السلام بقوله رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا امارة شاهدة بجعل
المخاطب مترددا في خصوصية الاغراق قيل لقائل ان يقول قوله تعالى لن يؤمن من قومك
الا من قد آمن مع قوله واصنع الفلك باعيننا وقوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا يدل
على انهم مستحقون للعقاب فلا يكون المخاطب كالسائل فان قلت المذكورات لا تدل على
القطع على انهم يستحقون العقاب لانها يجوز ان يكون على سبيل التهديد قلت ذلك موهوم

فلا



فلا اعتبار به مع ان الامر باتخاذ الفلك بعد دعاء نوح عليه السلام بقوله رب لا تذر على الارض
من الكافرين ديارا قرينة قوية لنزول العقاب عليهم البتة فالاولى ان يرجع فاعل ان
فيه الى المتكلم بان يدل على عظيم سخط عليهم فتامل قوله متعرض للعوض على الاناء وقد يجعل
متعرض للجارية على البيع وقال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في قوله ويغني غناء الفاء فعلم ان ما ذكره
الشريف في اواخر الفن الاول من شرح المفتاح من ان لا ولا اله لها على السببية اخذه
قوم من الاصوليين بقال لا يشتبه عليهم المكسورة الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة
باللام الدالة على التعليل محل بحث فليتامل قوله متعرض للعوض على الاناء وقد يجعل متعرض
عرض للجارية على البيع فيكون الفور على هذا بريء ووجه التاكيد انه وان عرض الرمح
متهيئا للوثوب الا ان معه رماحا واحدا فكانه اعتقدان مع بني عمه ايضا رماحا واحدا
وانكر تعدد رماحهم حتى صار مغرورا وجاء بهذه الصفة وينقل هذا الوجه عن يوسف
الاوبهي رحمه الله ولا شك انه موافق للغة ايضا لكن الفضل للمتقدم كما لا يخفى وبعد البيت
المذكور هل احدث الدهر لنا نكبة ام هل رقت ام شقيق سلاح قوله امارة انه
يعتقد ان لا رمح فيهم اعترض عليهم عليه بان دلالته على الانكار غير متعينة لجواز ان يكون
امارة خلوه منه بل هو انسب بفراغ باله واوفق بظاهر حاله ومثل هذا يورد على قوله
لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار واجيب بان عرض
الرمح كما يكون اثر الخلو متفرعا عليه يكون اثر الانكار ايضا والمقام خطابي لا يطلب
اليقين فكما يجوز تنزيل عارض الرمح مثلا منزلة الخالي يجوز تنزيله منزلة المنكر لكن الثاني انسب
لزيادة تعييره ولهذا اسلك البيت عليها وكذا الكلام في الاية الكريمة انتهى ثم انكم بعد ذلك
لميتون فان قلت لم لم يعد تسمية الحالة في الاية من الملوكدات قلت لما خفيت عن كونها مؤكدة
في مقام العدول عن الغفلة ولا ضرورة في حمل الاية عليه قوله ويجعل المنكر كغير المنكر لا
لاشك في شمول التنزيل المنكر منزلة الخالي لكن الظاهر ان ترك التاكيد لا يدل على هذا لاحتمال

تنزيله منزلة السائل فان التاكيد معه غير واجب نعم يدل على مطلق التنزيل بخلاف تنزيل السائل منزلة
الخالي فانه لا يعلم فيه اصل التنزيل فضلا عن وصفه اللهم الا ان يقال اذا نزل المنكر منزلة الخالي يجب توكيد
الكلام الملقى اليه دلالة على هذا التنزيل بخصوصه وفيه ان حل الطرح كون الكلام جاريا
على مقتضى الظاهر الذي هو التاكيد مع المخاطب المنكر ويحتمل تنزيل اشد الانكار منزلة اضعفه
فليتامل قوله وان يكون معلوما له او محسوسا عنده اراد بالدليل مصطلح الاصول وهو
ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري لا مصطلح المعقول وهو ما يلزم من العلم به العلم
بشيء آخر فظهر وجه توقف الارتداع على التامل وتجويز كون الدليل محسوسا ولم يكتف في
المعية بوجوده معه في نفس الامر لان ذات الدليل اذا لم تكن معلومة للمنكر ولو كانت
بحيث ان تاملها ارتدع عن انكاره لم يحسن جعله كغير المنكر لان التامل انما يتحقق بعد
كون ذات الدليل معلومة فلو تعذر معلوميته خصوصيته او تعسر يتحقق وجود الدليل
معه بذلك المعنى ويتحقق الشرطية اعني ان تامله ارتدع عن انكاره اذ لا يقتضي تحقق
المقدم مع ان جعله كغير المنكر ليس يحسن بلا شبهة فاعتبار المعلومية هو الوجه
كما لا يخفى قوله مما لا يصح ان يحكم به لا يخفى ما في هذا التقرير من سوء الادب فالاولى ان يورد
السؤال هكذا فان قيل كيف يصح به التمثيل والحكم المذكور مما يشكل ظاهر الكلام المرتا
بين قوله فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اللام في لتنزيل ليس صلة للنظير
حتى يرد ان الآية في مثال لذلك التنزيل لا نظير له ويحتاج الى الجواب بان المراد بالنظير المثال
مسامحة مع ان المقام ينبو عنه بل لام الاجل فالمعنى فيكون نظير ما نحن بصدده
لانه نزل وجود الشيء منزلة عدمه فتامل قوله احدهما ما ذكر في السؤال اي ذكر هذا الوجه
ههنا استطرادي قصد به بيان وجه الحكم في الآية ولم يقصد به دفع اصل السؤال فان
فيه اعترافا بعدم كون الآية تمثيلا وما هو الا مراد المعترض سيما اذا حمل على المنع والسند
قوله لا يكون مثالا لما نحن فيه قيل اي لمحض الاعتبار المذكور وهو تنزيل وجود الريب

منزلة



منزلة عدمه لوجود ما يزيله وقيل لا ريب فيه بلا تاكيد مع ان هذا الحكم مما ينكره المرتابون
لانكارهم وجود المزيل يكون مثالا لما نحن فيه ورد بانه ان نزل وجود ريبهم منزلة العدم
صار معدوما رتبنا بحسب الاعتبار فلا وجه لاعتبار ما يترتب على وجوده من الانكار وقد
يرد بان المخاطب بقوله لا ريب فيه هو النبي عم واصحابه ولا ريب انهم لا ينكرون
وجود المزيل فلا ينكرون هذا الحكم لان انكاره مبني على انكار كون الريب بمنزلة العدم
المبني على انكار وجود المزيل وهذا مبني على وجوب كون المنكر هو المخاطب واما اذا لم يجب
كما يدل عليه الوجه المنقول من الكشاف اذ المنكرون هم الاشقياء والمخاطب هو النبي عم
كما يشهد به سياق الآية فلا وجه له فتدبر قوله وهو انه ما نفي الريب بمعنى ان احدا لا
عبارة الكشاف هكذا قلت ما نفي ان احدا لا يرتاب فيه وانما المنفي كونه متعلقا للريب
ومظنة له فلما كان المفهوم من ظاهره نفي عدم الارتياب والمقصود نفي الارتياب اشار
الى توجيهه بان فاعل نفي مستتر عائد الى الريب والباء محذوفة منه ان كما هو الشائع
والتقدير ما نفي الريب بان احدا لا يرتاب فيه فيؤول المعنى الى ما ذكره وقد يوجه بان
المحذوف هي اللام الجارة والمعنى ما نفي الريب لان احدا لا يرتاب فيه ورد الفاضل
المحشي في حاشية الكشاف على الوجهين بان عبارة الكشاف آبية عنه وذلك لان النفي
فيه متوجه الى التفسير او العلة فلا يقابل قوله وانما المنفي كونه الخ بل الواجب ان يقال
وانما نفي لكذا او على معنى كذا ثم ذكر الوجه الذي اشار اليه ههنا بقوله وقيل النفي له
وحكم بان المقابلة يصح ح الا ان الكلام في استعمال النفي لهذا المعنى وبحث لان المنفي في
قوله انما المنفي له ليس يصح بذلك المعنى فلا يصح المقابلة ظاهرا والتكلف في تصحيح الاولين
اقل من التكلف في هذا فتامل قوله لكن ينكره كثير من الاشقياء قيل الظاهر ان الآية ليس مثالا
لما نحن فيه اصلا لان مقالة ارباب الفن صريحة في ان الاعتبارات المذكورة بالنسبة
الى المخاطب لا السامع مطلقا والظاهر ان المخاطب بقوله ذلك الكتاب لا ريب فيه هو النبي عم بقرينة

سياق الآية حيث قال عز من قائل والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك على انه
لو جعل الخطاب الاول لكل من يتلقى الكلام لاحتمل تغليب غير المرتابين وهم المؤمنون
على المرتابين قوله لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لا يقال ان لا التي لنفي الجنس
واسمية الجملة يفيدان التاكيد كما صرح به فكيف يستقيم ما ذكره لانا نقول ان لا
المذكورة يفيد تاكيد استغراق النفي واثره راجع الى المحكوم بمعنى ان لا يخرج شيء من افراده
ولا دخل له في تاكيد الحكم واما اسمية الجملة فقد عرفت انها انما تكون مؤكدة في مقام
العدول ولا جزم بذلك في الآية لجهل بالمنتفي وقد يجاب بان تاكيدها ليس على سبيل
الاستقلال بل على سبيل التبعية فانه ان كان ههنا مؤكدا اخر يجعل اسمية الجملة من المؤكدات
والا فلا وبان انكارهم يقتضي زيادة التاكيد فلو لم يجعل كلا انكار لكان ينبغي ان
يؤكد بغير ذلك ايضا غايته انه كالمتردد والسائل وهذا لا ينافي جعل الانكار كلا
انكار فتامل قوله وهو انه كلام مع قبل الضمير ليس براجع الى ما معهم حتى يتوجه عليه
ان المفهوم من كلامه السابق حمل الدليل على مصطلح الاصول ومن هذا الكلام حمله
على مصطلح اهل النظر بل راجع الى مصدر تاملوها اي تاملها والنظر فيها وترتيبها
لهذا الطريق قوله انه بمنزلة التاكيد المعنوي يعني فالتمثيل صحيح لان التاكيد المعنوي
لا يؤكد الحكم ولا يدفع انكار المخاطب بل السهو او التجوز وقد رده بما نقله من الشيخ
واشار الى انه يدفع الانكار كالتاكيد اللفظي بعينه فما ذكره بعض اصحاب الحواشي
من ان هذا الجواب لا يدفع اصل السوال اذ التاكيد المعنوي كاللفظي في الامرين
فالاشكال باق بحاله ليس امرا واردا على ما ذكره الشارح فتامل قوله دفعا لتوهم السهو
او التجوز قال الفاضل المحشي فيه سهو لان التاكيد المعنوي لا يدفع توهم السهو كما
صرح به فيما بعد فلا يدفعه ما هو بمنزلته من حيث هو كذلك والجواب انا لا نم تصريح
الشارح بذلك على الاطلاق بل انما صرح في بحث تاكيد المسند اليه بان التاكيد في مثل جاني زيد



لايدفع التوهم المخصوص وهو ان الجائي زيد وانما ذكر عمرو على سبيل السهو وقد اشار اليه
بلفظ هذا حيث قال بعد تصوير التوهم المذكور ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد
المعنوي ولا شك ان التاكيد بنفسه وكذا باكتع وابصع لا يدفع التوهم المذكور
لا انه لا يدفع توهم السهو مطلقا كيف وقد صرح هنالك بان كلاهما في قولك جاءني
الرجلان كلاهما لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا
وصرح في مباحث الفصل والوصل بان لاريب فيه لنفي توهم ان يكون ذلك
الكتاب صادرا من غير روية مع تصريحه هناك ايضا بان وزان لاريب فيه
وزان نفسه في جاءني زيد نفسه ولا يخفى ان الصدور من غير روية هو السهو او
التجوز ثم لا يخفى ان المخاطب اذا كان ممن يستبعد صدور فعل من زيد بناء منه على تجوز
المتكلم ويتوهم ان مثل هذا الفعل ان صدر فمن ملابس زيد لا نفسه وانما اسنده
المتكلم الى زيد بطريق السهو لم يستبعد دفع المتكلم بقوله الجني زيد نفسه ذلك
التوهم بمعونة المقام فتامل قوله لكن المذكور في دلائل الاعجاز قال الاستاذ
الجواب الحاسم لمادة الاشكال ان يقال التمثيل على قول من جعل لاريب فيه خبر ذلك
الكتاب كما ذكره صاحب الكشاف وما في الفصل والوصل مبني على مختاره و
لا يخفى ان ظ عبارة المصنف تاب عن هذا الجواب حيث اعتبر الجملة الملقاة نفس لاريب
فيه فان المناسب بهذا الجواب ان يقول نحو ذلك الكتاب لاريب فيه وقد يجاب عن اصل
السوال بانه لا شك في تغاير صريح مفهومي ذلك الكتاب ولاريب فيه لكن ثبوت
احدهما يستلزم ثبوت الآخر فبالنظر الى هذا المعنى جعل الشيخ من قبيل الاعادة
للتثبيت والقوم انما عدوا من المؤكدات الاعادة الصريحة فلا اشكال فتامل
قلت لعل وجهه ان ابراد الكلام لا يمكن ان يقال هذا توجيه لكلام السكاكي على
مقتضى تعريفه الكناية وهو ان تذكر اللازم وتريد الملزوم ولهذا حمل الكناية على الايراد

المذكور اعنى ذكر الكلام الدال على اللازم مرادا به الملزوم ويمكن توجيهه على تقدير ان يجعل
الكناية عبارة عن نفس اللفظ على ما هو المشهور بان الكلام المجرد عن التاكيد في
مقام انكار المخاطب لفظ استعمل فيما يستلزم معناه فان معنى هذا الكلام في عرف
البلغاء هو عدم انكاره واذا استعمل في هذا المقام لم يقصد به هذا المعنى بل ما
يستلزمه وهو تنزيل المنكر منزلة غيره فانه يستلزم ما ذكره استلزاما واضحا ولو
ادعاء وعلى هذا القياس الكلام المؤكد المورد في مقام خلو ذهن المخاطب فنفس
الكلام المورد كناية على تقدير كونها نفس اللفظ فذكره على تقدير كونها ذكره كما
عرفها السكاكي ثم قوله يلزمه اي يلزم الكلام معناه يلازمه معنى الكلام المورد وقوله
لان سوق الكلام مع المنكر على معنى لان معنى الكلام المسوق مع المنكر فعلى هذا
لا يرد ان يقال الكناية في الاصطلاح ان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد به
الملزوم وليس فيما ذكره الشارح الا الانتقال من نفس اللازم اعنى الايراد المذ
على الملزوم الذي هو التنزيل ولما كان الانسب ان يدل بالكناية على ما هو المقصود
الاصلي للمتكلم وكان مطمح الغرض من ايراد اللفظ يدل على عدم انكار المخاطب مثلا
تنبيهه على ان معه ما ان تامله يزيل انكاره لا ان المتكلم نزله منزلة غير المنكر فان الغرض
من هذا التنزيل ايضا ذلك التنبيه مع ان في تقرير الشارح نوع قصور كما حققه
لم يلتفت اليه الفاضل المحشي وقال مشيرا الى ان كلام الشارح ايضا لا يخلو عن توجيه
الاوجه ان يقال الخبر المجرد عن المؤكد مثلا يدل في عرف البلغاء دلالة واضحة على عدم
انكار المخاطب فاذا القي الى المنكر واريد ان معه ما يستلزم ذلك العدم ولو ادعاء
فقد اطلق ما يدل على اللازم اعنى عدم الانكار واريد ما يستلزمه اذا تامل وعلى هذا
القياس نظائر هذا تمام توجيه كلام الفاضل المحشي وفيه ابحاث الاول
ان عدم الانكار المطلق لازم لما هو مدلول عرفي للخبر المجرد لا نفسه والا كان القاء

الى العالم



الى العالم على مقتضى الظاهر عندهم وانما المدلول العرفي له خلو ذهن المخاطب عن نفس الحكم
والنسبة بين طرفيه وهذا المدلول ليس بلازم لمعلومية ما ان تامله ارتدع عن
انكاره بشرط التامل بل مناف لها فلا يتحقق الكناية الاصطلاحية لانها انما
تتحقق اذا اطلق ما يدل على نفس المعنى العرفي واريد ما يستلزمه وكذا الكلام في
القاء المجرد للمتردد على انه ربما يدعى ان ما ذكره من قبيل مستتبعات التراكيب لا
يستعمل فيها اللفظ ويمكن ان يدفع بمنع لزوم كون المعنى العرفي مدلولا مطابقيا الثاني
انه يجب في الكناية عند السكاكي ان يكون الانتقال من التابع الى المتبوع وعامة
اللوازم المكني بها على تقدير متبوعات لملزوماتها الا ترى ان الملزوم المكني عنه في
صورة القاء المجرد الى العالم هو عدم جريه على موجب علمه والمكني به اللازم خلو ذهنه
فالاول والثاني متبوع لان عدم العمل يتبع عدم العلم لان الملزوم في القاء المؤكد الى العا
ملابسة لا ما دونه الانكار الظاهر واللازم انكار المخاطب والاول تابع والثاني
متبوع كما لا يخفى ويمكن ان يدفع بما فصل في شروح المفتاح من ان اللازم في الكناية
يعتبر كونه مساويا للملزوم او اخص منه حتى يصح الانتقال منه الى الملزوم فيكون متبوعا
بهذا الاعتبار اللهم الا ان يقال هذا لا يتاتى في القاء المجرد الى العالم مراد به عدم
العمل لان الجهل بمدلول الخبر المجرد اعنى خلو الذهن اخص من عدم العمل فلا يحتاج فيه الى ما
يجعل متبوعا للخلو فتامل الثالث ان جواز ارادة المعنى الحقيقي شرط في الكناية
وما ذلك الا بانتفاء القرينة المانعة عن ارادته والقرينة المانعة موجودة فيما نحن
فيه لان علم المتكلم بانكار المخاطب مثلا قرينة لنا على انه لم يرد بالقاء الخبر المجرد اليه خلو ذهنه
فكيف يكون كناية اصطلاحية والجواب عن هذا ان انكاره بحسب الحقيقة لا ينافي الخلو
بحسب التنزيل والاعتبار وبهذا القدر يظهر امكان ارادة المعنى الحقيقي الذي هو شرط
في الكناية وايضا العالم الذي يلقى اليه الخبر المجرد يمكن ان يكون خالي الذهن في الجملة فيجوز

ارادة معنى الظرف وان كانت ممتنعة لشرط اتصافه بالعلم لان المعتبر عند السكاكي
جواز ارادة المعنى الحقيقي في الجملة ولو في محل آخر باستعمال آخر ولا يضر عدم جواز ارادته
في المحل الذي استعملت فيه كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك مع امتناع
معناه الحقيقي وهو القعود على سرير نعم يلزم ان لا يكون كناية لاشتمال على قرينة لفظية كناية
بالطريق المذكور مثل ان يقال ايها العالم الصلوة واجبة قوله في المهد ينطق البنت
وبعده ان الهلال اذا رايت نموه ايقنت بدرا منه في اللمعان الجد بفتح الجيم
البخت والنجابة الكرم وساطع البرهان من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي
البرهان الواضح من سطع الصبح يسطع سطوعا اذا ارتفع ثم قوله اثر النجابة مبتدا خبره
ساطع البرهان قوله المشرئبت في الصحاح المشرئب الى الشيء المشرئب مادّ عنقه
لينظر اليه قوله دفعا التوهم التخصيص قال بعض اصحاب الحواشي هذا غير سديد
لانه صرح بان لاريب من قبيل الامثلة دون النظاير ولذلك صح الاستثناء وهو من قبيل
النفي فقد حصل دفع التوهم جزما بالشبهة اللازمة الا ان يراد بالدفع القوي الكامل ولكن
فان دفع التوهم جزما بالشبهة انما يحصل اذا حصل الجزم بالشبهة بكون لاريب من الامثلة
وقد سبق انه ظاهر في التمثيل والاستثناء بذلك الاعتبار لا نص فيه فتوهم التخصيص باق
بالشبهة هذا قوله وهكذا اعتبارات النفي معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل
ما ذكر اعتبارات الاثبات وهكذا اعتبارات النفي قوله وكذا الجحود من التاكيد اي لا يجب
ان يكون لما تقدم من كون المخاطب غير منكر ولا متردد قوله كان من المتكلم في الذي كان
انه يكون الظان كان الاولى ناقصة خبره انه لا يكون بتقدير الباء ان جعل الظن بمعنى
المقصد وبلا تقدير ان كان بمعنى المظنون والآخريان تامتان وقد جعل الاولى ايضا
تامة وقد يجعل زايدة قوله انه لا يكون مفعول الظن من باب ضعيف لنكاية اعداء
بل لا يصلح بدونها معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل انه لا يحسن ضمير الشان

بدونها



بدونها بل لا يصح ثم هذا الحكم مختص بالجملة الشرطية والمضارع المنفي كما اشار اليه الشيخ
في دلائل الاعجاز وولبلة الشعراء فلا يرد عليه قوله تعالى قل هو الله احد على راي من جعله ضمير
الشان كما توهم قوله الا ان تصلح مبتدا كقولك ان شوا البيت دلالة بالمبتدا المحدث عنه
بطريق ذكر الخاص وارادة العام بقرينة ان النكرة ههنا اسم ان وليس بمبتدا اصطلاحي
والبيت لسالم بن ربيعة والشوا الاسم من شويت اللحم شيا والنشوة السكر وتجنب
حرب من العدو والبازل ههنا البعير الذي انشق نابه ذكرا كان او انثى وذلك في السنة
التاسعة وربما كان في الثامنة والجمع بزل وبزل وبوازل والآمون الموثقة الخلق المامونة
ان تكون ضعيفة وفيه قوله بعد اربعة ابيات من لذة العيش والفتى للدهر والدهر
ذو فنون يريد ان كل ما ذكر وان كان يلتذ به العايش لكن الفتى هدف للدهر والدهر
ذو ضروب ونايبات كما يهب يرجع وكما يسلم يقتل وكما يصفي يكدر قوله ان دهر
يلف له الشمل المتفرق المنتشر ولفه جمعه وسعدى اسم حبيبة الشاعر وقيل اسم
موضع فالباء على الاول سببية متعلقة بيلف اي بسبب وصالها او شملي الى سبب
فراقها وعلى الثاني بمعنى في والتعلق بحاله اي يجمع في هذا الموضع التفرقة الكائنة او يجمع التفرقة
الكائنة فيه قوله ومنها حذف الجزء سيجي في اوايل الباب الثالث ان شاء الله تعالى وقد
يترك تاكيد الحكم المنكر اه لا يخفى انه لا حاجة الى اخراج المثال المذكور عن الطائفة السابقة
فان قولهم مع المؤمنين آمنا من قبيل جعل المنكر كغير المنكر لما معه من مزيل الانكار على زعم
المتكلم كانهم ادعوا ان ايمانهم امر ظاهر لا ينبغي ان يشك فيه لثبوته بالادلة الظاهرة فلا حاجة
الى التاكيد وقولهم مع شياطينهم انا معكم من باب جعل غير المنكر كالمنكر لاشتمال الحال على ما
يوجب الانكار وهو ترك مخالطتهم والتزام احكام الشرع النبوي فكان مظنة لعدم
تصديق شياطينهم اياهم قوله ليس جديرا باقوى التاكيدات واوكدها فان الكلام
هكذا فان قلت لم كان مخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالاسمية محققة بان

قلت خاطبوا به المؤمنين او وقت تطهر لان السوق يدل على ان ما خاطبوا به شياطينهم
جدير بان يكون اقوى الكلامين واوكدهما فيدل على ثبوت القوة والوكادة للكلام الذي
خاطبوا به المؤمنين مع انه لا تاكيد فيه قطعا وتجرد افعل التفضيل عن المعنى التفضيلي
انما يجوز اذا لم يستعمل باحد الامور الثلثة وقد استعمل ههنا بالاضافة اللهم الا ان يقال
ليس المراد بالوكادة هو التاكيد الاصطلاحي بل معناها اللغوي ولا شك ان للكلام الصادر
عن العاقل الغير اللاغي قوة ووكادة في الجملة قوله وحديث جمع احدوثة او حدق بالحاق يا
النسبة للتاكيد كاحمري كانه منسوب الى الاوحد تنبيها على عراقته في معنى الوحدة
واستحقاقه ان يعبر عنه بالاوحد وينسب اليه قوله اما لان انفسهم له اما تعليل المقدر
اي تركوا التاكيد اما لكذا واما لكذا واما للنفي المستفاد من قوله في ادعائه والاول
اظهر بحسب المعنى والثاني هو الظاهر من لفظ الكشاف حيث قال وذلك اما لان انفسهم شارح
الى انهم ليسوا في ادعاء انهم اوحديون قوله مظنة للتاكيد اي موضعه الذي يتحقق
ثبوته فيه مفعلة من معنى ان التاكيدية لا من لفظها لان الحرف لا يجوز الاشتقاق منه قال
ابو زيد انه لمئنة من ذلك اي مخلقة ومجدرة وفي الاساس فلان مئنة للخير ومعساه
اي موضع لان يقال فيه انه لخير وعسى ان يفعل خيرا قوله لانه لدفع الايهام وبحث وهو
ان هذا الايهام انما يندفع بما ذكره لو كان في الآية الكريمة ما يشعر بكون قوله والله يعلم
انك لرسوله من مقول الله تعالى لا بطريق الحكاية ولا مشعر به فيجوز الوهم لم يكن من
مقول المنافقين بان يجعل جاريا مجرى القسم كما قيل في ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون
ويكون فايدته بالنظر الى لازم فايدة الخبر كما في باقي المؤكدات المذكورة في الآية نعم هو في
كلام الله تعالى في نفس الامر لكن الكلام في انفهامه من الآية حتى يندفع به الايهام ولو اجيب
انه اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وهو يعلم انه ارسله اليه كان لغوا من الحديث
غير مستعمل في العرف اصلا واما اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وعمرو يعلم انه

ارسله



ارسله اليه كان مقبولا مستعملا في مقام تاكيد الحكم عرفا وقوله والله يعلم انك لرسوله اذا
جعل من كلام المنافقين كان من قبيل الاول بخلاف قوله ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون فانه قيل
الينا لان المعنى مرسلون من رسول والفرق ظاهر فلا تغفل قوله ولذا ذكره بالاسم لم يرد
ان وضع الظاهر موضع المضمر يقتضي نكتة وهي ههنا التنبيه على ان مورد القسم هو
الاسناد للمذكور اولا وقد سلك هذه الوتيرة في قوله تحت التنبيه ايضا حيث قال
التنبيه التنبيه الدلالة على المشاركة ان صرح الشارح هناك بان المراد بالاول التنبيه
الاصطلاحي وبالثاني اللغوي فلذا اعاد الاسم المظهر وبان ما يقال المعرفة اذا اعيدت
معرفة كانت عين الاول ليس على اطلاقه وبهذا التقرير سقط ما يقال الاصل في المعرفة
المعادة ان يكون عين الاولى كما ان الاصل في الضمير ان يعود الى ما سبق ثم ان الاصل
الثاني يجوز مخالفته كالاصل الاول بان يعود الى ما في ضمن المذكور من المطلق فلا رجحان
لاختيار المظهر على المضمر لا يقال قول المص فيما بعد وهو يعني المجاز غير مختص بالخبر يدل على ان
مورد القسمة ههنا هو الاسناد الخبري لا مطلق الاسناد والا لما وقع الاحتياج الى بيان
عدم الاختصاص لانا نقول بل هو قرينة مشعرة بان مورد القسمة مطلق الاسناد
اذ يحتاج الى ازالة لما عسى يتوهم من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الاولى فعولا
على ما اشتهر عليه دأب المص في مثله فليتفهم قوله فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز اشارة
الى ما اختاره في شرح الكشاف عند الكلام على قوله ومن الناس من يقول آمنا بالله الآية
من ان مضمون الجار والمجرور في مثله مبتدأ وما بعده خبره لا بالعكس وقد شيد اركانه
هناك فلا يرد ان يقال محط الفايدة هو الخبر كما تقرر مع انك لو قلت في هذا المحل ثم الاسناد
الحقيقة العقلية منه والمجاز العقلي منه لكان كلاما تمجه الذوق ولا يفيد معنى مقصودا
من مثل هذا التركيب كما لا يخفى قوله كما جعله عبد القاهر حيث قال في دلايل الاعجاز في حد
الحقيقة العقلية كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل وواقع موقعه

وفي حد المجاز العقلي كل جملة اخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه في العقل لضرب من التاول

قوله وفيه نظر لان حاصل المعاني لا حاصل ان مجرد كون الحقيقة والمجاز العقليين مما يقتضيه

الحال لا يقتضي دخولها في تعريف علم المعاني والا لكان اللغويان ايضا داخلين فيه

اذ يقتضيهما الحال بل يجب فيه ان يكون البحث عنهما من حيث انه يطابق بها اللفظ مقتضى

الحال وليس كذلك ولهذا بطل ما ذكره الاقرائي في شرح الايضاح من توجيه

دخولها في تعريف المعاني لشرف البحث فيها لحث عن الاحوال التي يقتضيها الحال قال

الاسناد في وجه النظر ولانا لا نسلم انه من الاحوال المذكورة فانه من احوال الاسناد حقيقة

سيما عند المص وليس كساير احوال الاسناد مثل التاكيد والتجريد حتى يرجع الى اللفظ

كالاجمع وفيه نظر لان الحقيقة مثلا قسم من الاسناد فاذا كان الاسناد من احوال اللفظ

كان ما هو قسم له من احوالها ايضا واليه نظر المص واما اللغويان فهما نفس اللفظ لا

من احواله وكان هذا هو مناط الفرق عند المص فتامل قوله او معنا وقد سبق ان معنى

الفعل قد يطلق على ما يعم شبه الفعل ايضا وهو المراد ههنا ولذا عد منه ما يفهم منه معنى

الفعل بصيغته قوله متعلق بالظرف لنيابته عن عامله وقد يعتبر وقوع العامل في مثله

عامل الظرف والمال واحد قوله لكن بقي خارجا ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق

الواقع ام لا فينبغي الخروج الى ما طابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار تغليب

ما لا يطابق شيئا منهما عليه و الاظهر ما كان خارجا عن الحد بقوله ما هو له حتى يكون

باقيا على الخروج بعد زيادة قوله عند المتكلم هكذا ذكر الفاضل المحشي وقيل لا حاجة

الى اعتبار التغليب لان فاعل بقي ضمير التعريف وقوله ما لا يطابق فاعل خارجا اي

بقي التعريف على حاله وهي ان ما لا يطابق الاعتقاد خارج عنه وانت خبير بان المفهوم

الظاهر بقاء التعريف على حالة مخصوصة ثبوت تلك الحالة له في زمان اعني قبل التقييد

بقوله عند المتكلم وبعده واما اعتبار التقييد بالحال بالنظر الى الزمان الكل بان يكون المعنى

وجد



وجد التعريف في زمان خارجا عنه في الزمان الكل ما لا يطابق له فعلى تقدير تسليم صحته بعيد

لا يصار اليه مع ظهور اعتبار التغليب فتامل قوله وذلك بان لا ينصب قرينة لانه ان كان التغليب

القرينة ملاحظة دلالتها على المراد لتناول مثل قرائن الاحوال فافهم قوله سواء كان مخلوقا لله تع

او لغيره لان الظاهر انه مبني على مذهب المعتزلة من ان افعال العباد مخلوقة لهم والمراد بالصدور

عنه الظهور منه فيتحقق الصدور بهذا المعنى في الموت ونظايره ومثال كون المسند صادرا

اجنبي ضرب اللص الجلاد برفع الجلاد قوله كقول المؤمن انبت الله البقل وقول الجاهل

انبت الربيع البقل ينبغي ان يعتبر في هذين المثالين عدم اخفاء المتكلم حاله من المخاطب

كيلا يحمل على المجاز فتامل قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه لا يخفى ان القيد الثاني يكفي في

كون الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلي اذا اخفى حاله من المخاطب وقال خلق الله تع

الافعال كلها لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب

في نفس الامر حال المتكلم ام لا كان تراد بمن لا يعرف حاله بقي ههنا تامل وهو ان المعتزلي اذا

القى قوله خلق الله الافعال كلها الى عالم بحاله وجاهل بها يلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقة

ومجازا في حالة واحدة اللهم الا ان يمنع استحالته بالنظر الى شخصين قوله وفي الاول لا يكون

لكنا والا فيه نظر لان المفهوم من كلامه ان هذا القسم ليس بحقيقة قطعا وليس كذلك لان

التفسير السابق لقوله عند المتكلم في الظاهر يتناول هذه الصورة اذ لا نصب للقرينة

من قبل المتكلم في بعض صور هذا القسم فينبغي ان يكون حقيقة قوله بل ينسب فاعل الى ما يكره

اي الى الخافة والجنون قوله بناء على سهو ونسيان الفرق بينهما ان السهو ما ينتبه صاحبه

بادنى تنبيه لانه زوال الصورة من المدركة فقط دون النسيان فانه زوالها عن المدركة

والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء وقد يطلق السهو على الجهل الابتدائي بان يعتقد

على ما لا ينبغي وبهذا قد يجاب عن مناقشة الفاضل المحشي ايضا فتامل قوله والمعتبر في الاسناد

فيه نظر لان صيغة الاسناد فلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين مع عدم تقدم

الجود علا انه انا يلزم لو كانت العبادة والمصم الاسناد فتامل قوله اعتمادا على انه يفهم مما ذكر في
تعريف المجاز فانه يفهم من ذكر قيد التاول فيه انه لا تاول في تعريف الحقيقة لتقابلهما واو لم
يكن فيه تاول ونصب قرينة على ان المراد خلاف ظاهره يفهم منه ان ما ذكره على وفق اعتقاده
قوله على الحول قولها فانما هي اقبال وادبار المصراع للخنساء من قصيدة ترثي بها اخاها صخرا
حيث تقول فما عجول على بو تطيف به لها حنينان اصغار واكبار لا تسام الدهر
كلما ذكرت فانما هي اقبال وادبار وما باخزن مني حين فارقني صخر وللدهر احلاء وامرار
وان صخرا لتاتم الهداة به كانه علم في راسه نار العجول الناقة الواله التي فقدت ولدها
والبو جلد فصيل يحشى تبنا لتدر الناقة عليه تسليا منها به قال بعض اصحاب
الحواشي قوله تطيف صفة بو وضميره للعجول والتذكير باعتبار اللفظ من قولهم طاف
الخيال يطيف ومطافا فهو من قبيل المجاز العقلي لانه اسند الطيف اليه وهو للخياله والمضاف
محذوف لا من قولهم طاف حول الشيء لان مضارعه يطوف ولم يرد يطيف هذا كلامه
ولا يخفى انه سهو بين في نظر ارباب الصناعة اذ لا يصار الى المجاز ما لم يتعذر الحقيقة
وههنا ليست بمتعذرة اذ قوله تطيف من الاطافة في الصحاح اطاف به اي الم به وفي تاج
المصادر الاطافة كرد چيزى در آمدن وضمير تطيف راجع الى العجول والمجرور به الى البو
فلا ضرورة الى الحمل على المجاز والتاويل بتذكير الضمير المجرور على ان طيف الخيال مجيئه في النوم
صرح به في الصحاح ويدل عليه موارد الاستعمال قال فعقت للطيف مرتاعا وارقني فقلت
اي سرت ام عادني حلم وقال نعم سرى طيف من اهوى فارقني والحب يعترض اللذات
بالالم وليس المراد في البيت مجيء خيال البو الى العجول في النوم كما دلت عليه الابيات
هذا وبري بدل قوله لا تسام الدهر لا ترتع ما رتعت حتى اذا ذكرت مارتعت
اي ما دام رتعت والاصغار والاكبار جعل الشيء صغيرا وكبيرا وهما ههنا بمعنى المفعول
بيان للحنين واحلاء الشيء جعله حلوا وامراره جعله مرا والايتمام الاقتداء قوله

ما لنبي



وقد عدل المصنف عن ترتيب المفتاح حيث قدم المجاز العقلي لانه المقصود بالبيان في فن البلاغة اشار اليه بالبيان لان تقدم المجاز العقلي يوجب فصلا كثيرا بين الحقيقة والمجاز لكثرة ما يتعلق به وما قصد ذكرها من مزيد ايضاح المجاز بمعرفتها انما ينتظم كمال انتظام بمقارنتهما على ان بعض مباحث المجاز مما لا بد فيه من معرفة الحقيقة كما يستشاهده وعدل عن تعريفه للحقيقة والمجاز لانه اختار انهما ما ذكرها جار الله وغيره وظاهر كلام ابن الحاجب انه مذهب عبد القاهر فلا يصح تعريفهما بالكلام لانهما صفة الاسناد واما اشتراطه ان يكون المسند فيهما فعلا او معناه فلما نقل عن جار الله من ان المجاز العقلي هو اسناد الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له والحاقه ما هو في معنى الفعل لانه ... في مقام الفعل ... عليهما تعريفه

الى شيء معقول ان خال عن المزايا والخصوصيات كالشيء المنقوش الذي غسل فذهب نقوشه
المسخنة والنسابة العالم بالانساب والتاء للمبالغة قوله وجوابه ان لفظ ما في
التعريف عبارة عن الملابس والقرينة عليه قوله فيما بعد وله ملابسات شتى يلابس
الفاعل والمفعول به لا فاته اشارة الى تفسير التعريض كما يدل عليه قوله بعد فاسناده
الى الفاعل والمفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة قوله والاسناد الى المبتدا اعني لبس الحقيقة
ولا المجاز فيه نظر من وجهين احدهما ان الملابس الذي هو الفاعل والمفعول الحقيقيان
لا اللفظيان ولذا قالوا في عيشة راضية مثلا ان الاسناد الى الملابس الذي هو المفعول
مع ان ضمير العيشة فاعل لفظي والناقة فاعل حقيقي للاقبال فيدخل قولها هي اقبال
في تعريف الحقيقة ولا ينفع جعل ما عبارة عن الملابس المذكور فالاولى ان يصار في اخراجه
الى ما ذكره الفاضل المحشي وثانيهما ان المفهوم من قوله سابقا في صدد دفع اعتراض المص
عن السكاكي وكذا كان قول الشيخ عبد القاهر ان كلامه حجة على المص ويعترض عليه لمخالفة
فيكون الاسناد الى المبتدا خارجا عن القسمين عند المص لا يدفع الاعتراض لتصريح الشيخ
بكون المثال من قبيل المجاز العقلي وقد يجاب عن الكل بان قول الشيخ لا يكون حجة على المص
وانما ذكر فيما سبق سند المنع ان قولنا الانسان جسم لا يسمى حقيقة في الاصطلاح
قوله فنمت وما ليل المطي بنائم صدره لقد لمتنا يا ام غيلان في السرى والسرى
هو السير في الليل ومعنى البيت ظاهر قوله وجوابه ان معناه لم يرد عليه انه يستلزم ان يكون
ما صام النهار بل الانسان فيه مجازا لانه لو ادى بصورة الاثبات وقيل صام النهار لكان
الاسناد الى غير ما هو له قطعا فالصواب في الجواب على ما نقل عنه رحمه ان يقال يختار الشق
الثاني من السؤال وقوله فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي لا مم اذ لو اريد بما صام نهاري
افطر نهاري لم يكن الاسناد الى ما هو له فلا يدخل في تعريف الحقيقة قطعا وان اريد نفي الصوم
عن النهار حقيقة فهو حقيقة داخل في تعريفها ولا ضير واما نهاري صائم فان اريد به الاستفهام

عن ثبوت الصوم للمخاطب في النهار مجاز وان اريد الاستفهام عن ثبوته لنفس النهار فحقيقة
كما في قولك انهارك صايم ام انت وكون الصوم المسند الى النهار بمعنى واحد في الصورتين
ليس بقادح في المقصود قوله ويسمى مجازا حكميا الخ اما تسميته مجازا حكميا وان كان
المجاز يقع في الاضافة والايقاع فلتعلقه بالحكم اما ظاهرا او مقدرا اولان الحكم اشرف
واما تسميته مجازا في الاثبات وان كان المجاز يقع في النفي ايضا فلان المجاز في النفي
فرع المجاز في الاثبات على ما ذكره الشارح ولان النفي ما لم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون
مجازا على ما نقل عنه رحمه واما تسميته اسنادا مجازيا فاما باعتبار الاشرف اولان
الاسناد بمعنى مطلق النسبة ثم ان المجاز خص بذكر هذه الاسما وان امكن امثالها
في الحقيقة اعتنا بشانه لكثرة فوايده قوله الى غير الملابس الذي له تقييد ما هو له بالملابس
بيانه للواقع اذ المذكور ملابس غير ما هو له وهو مساو للملابس غير ملابس هو له وانما
الى انه لابد في المجاز العقلي من فاعل او مفعول به اذ المسند اليه يكون الاسناد حقيقة كما
سيجي ولو قال الى ملابس لا يكون له لم يفهم هذا المعنى قوله بتأول لا يخفى ان قيد
التأول يغني عن قيد غير ما هو له اذ لا تاول فيما هو له وكانه انما لم يكتف به لان دلالته على
المعنى المذكور التزامية يهجر في التعاريف قوله تطلب ما يؤل اليه من الحقيقة او الموضع
الذي يؤول اليه من العقل يريد ان التأول طلب المآل والمآل اما مصدر ميمي بمعنى المفعول
اي المرجوع بمعنى المرجوع اليه على الحذف والايصال او اسم موضع ومرجع من الحقيقة
بيانية ومن العقل ابتدائية ومن العقل حال اي تطلب الموضع كاينا من جهة العقل
محضا وان لم يكن له تحقق في نفس الامر ومحصل الكلام انك تطلب الحقيقة الموجودة
ان كانت موجودة او الموضع العقلي اي موضعه ما هو وكيف ينبغي ان يكون حتى يكون
على ما هو عليه في العقل ان لم يكن موجودا على ما جوزه الشيخ وسياتي فان قيل لو اقتصر
على الشق الاول لم يلزم منه ان يكون لكل مجاز حقيقة في نفس الامر لان تطلب الحقيقة

لا السائم

لا السائم وجوده انه لو لم يتحقق لا يظفر بها فما الحاجة الى الشق الثاني قلت نعم لكن في ايراد الشق
تنبيه على ان المآل قد يكون عقليا صرفا لا تحقق له في الخارج ولو اقتصر على الاول لربما غفل
السامع عنه قوله وحاصله ان تنصب قرينة اشار الى ان تطلب القرينة ليس معنى التأول
ظاهرا لانه تطلب الحقيقة كما حققه وهو ليس عين نصبها لكن تطلبها بعد الاسناد الى ملابس
غير ما هو له ليس الا لنصب قرينة مانعة عن ارادته بها وفيه بحث اما اولا فلانك اذا قلت
جرى النهر واردت اثبات الجري له حقيقة يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بتأول
على ما حققه لان قرينة المجاز منصوبة وهي استحالة قيام الجريان بالنهر مع انه حقيقة
وان كان كلاما كاذبا واما ثانيا فلانه اذا حمل التأول على نصب القرينة لم يكن لقوله
ولا بد للمجاز من قرينة فايدة يعتد بها فلا بد ان يجعل حاصل التأول ملاحظة ملابسة
ما اسند اليه بما هو له في الحقيقة ومشابهته اياه كما يشعر به قوله فيما بعد نحو قول المعتزلي
خلق الله الافعال كلها بالتأويل والقصد الى انه اسناد الى السبب فان الظاهر ان قوله و
القصد بيان للتأويل وعلى هذا لا يلزم دخول المثال المذكور في تعريف المجاز كما لا يخفى
واما ثانيا فلان نصب القرينة انما يحتاج اليه من جهة المخاطب لئلا يلتبس المقصود بالكلام
عليه والتأول انما يحتاج اليه لتصحيح اصل الكلام وكونه جاريا على القوانين فكيف يكون
احدهما حاصل الآخر ويمكن الجواب عن الاول بان قوله ان تنصب قرينة معناه ان
المتكلم اراد هذا النصب بناء على ما تقرر من ان الافعال التي من شانها ان يصدر عن
اختيار اذا نسبت الى ذوي الارادة يتبادر منها صدورها عن قصد فخرج المثال
المذكور اذ لم يقصد المتكلم نصب قرينة على ان الاسناد الى غير ما هو له بل اراد اثبات الجري
للنهر حقيقة على ما فرض وعن الثاني بان ذلك القول ذكر توطئة لتقسيم القرينة الى لفظية وغيرها
وعن الثالث بان علماء هذا الفن صرحوا بان وجود القرينة جزء مفهوم المجاز اللغوي وان
كان شرطا عند الاصوليين فالظاهر ان الامر كذلك في المجاز العقلي فيجب ان يحمل التأول

على نصب القرينة على الوجه الذي ذكر ولا يقدح في هذا كون القرينة لاجل فهم المخاطب قوله
اى للفعل فيشكل عليه ان اراد بالفعل معناه الاصطلاحي ولم يلحق به معنى الفعل
ورد ان التمثيل بعيشة راضية واخواته لا يناسبه وان اراد الاكتفاء عليه لكونه اصلا
ويكون المراد اى الفعل ومعناه ورد عليه ان معنى الفعل يتناول المصدر ولا معنى لجعله
ملابسا للنفس والجواب اختيار الثاني ولا يلزم اتحاد الملابِس والملابَس لجواز ان يكونا
متغايرين وان كانا مصدرين كما في قولك اعجبني قتل الضرب قال الاستاذ ويمكن ان يقال
المراد بالفعل الحدث وهو المصدر المنسوب الى فاعل ما بانه صادر عنه ولا شك في وجوده
في الفعل الاصطلاحي وما سوى المصدر كاسم الفاعل والمفعول ونحوهما مما فيه معنى الفعل
وح يصح قوله الاتي والمصدر وكذلك الامثلة الاتية انتهى وفيه بحث اما اولا فلان الضرب
في قولنا اعجبني ضرب اللص الجلاد يصدق عليه الفعل بالمعنى المذكور ففيه لزوم ملابسة
الشيء لنفسه كما هو واما ثانيا فلان الفعل بالمعنى الذي ذكره اذا تناول ما سوى المصدر
عاد الاشكال بوجه آخر لان اسم التفضيل والظرف لا يلابس المفعول به وهذا المحذور
وارد على الشق الثاني من الترديد السابق ايضا ويمكن ان يقال المراد بالفعل اعم من الاصطلاحي
والحقيقي وملابسة هذا الاعم للامور المذكورة بضرب من التوزيع موكول الى فهم السامع العالم
بالقواعد معنى قوله مختلفة معنى الشتى المتفرق فتفسير الشيء بالمختلفة باعتبار ان
معنى التفرق ههنا الاختلاف قوله لان الفعل لا يسند اليها وذلك لان المفعول معه مثلا هو
الواقع بعد الواو بمعنى مع فبعد اسناد الفعل اليه لا يبقى هذا المعنى قطعا واما المفعول به
فليس الا ما وقع عليه فعل الفاعل وبعد اسناد الفعل اليه لا يتغير هذا المعنى اصلا وانما
يتغير نصبه وهو ليس بمأخوذ في مفهومه ولو سلم انه مأخوذ فيه فالمتغير بعد الاسناد
ههنا ليس الا النصب واما في المفعول معه فمع تغير نصبه باسناد الفعل اليه يتغير شيء
آخر معتبر في مفهومه وكذا القياس في البواقي وهذا القدر يكفي في جهة تجويز الاسناد الى احدهما

دون



دون الآخر قوله كاسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له حقيقة اراد بالفاعل ما يقوم به الفعل
عند المتكلم في الظاهر فلا يرد ان قول الجاهل انبت الله البقل مجاز مع انه اسناد الفعل المبني للفاعل
اليه قوله وكاسنادهما الى غيرهما للملابسة مجاز يرد عليه ان قولنا ضرب في يوم الجمعة وفي الدار
للتأديب حقيقة مع انه يصدق عليه ان الاسناد فيه كاسناد الى غيرهما ويمكن ان يقال المراد
من غيرهما هو الزمان والمكان والسبب بقرينة السياق وفرق بين ظرف الزمان والمكان
والجار والمجرور اليه المسند اليها الفعل فيما ذكر على ان قيد الملابسة بالمعنى الذي ذكره يدفع
الاعتراض لان الاسناد فيما ذكر ليس لاجل المشابهة وانت خبير بان هذا الجواب يدفع دخوله
في المجاز ولا يدفع خروجه عن الحقيقة فلا يبعد ان يحمل قوله كاسناده الى الفاعل على التمثيل
وبناؤه على الظاهر الاعم الاغلب قوله يعني لاجل ان ذلك الشيء يشابه ما فيه الملابسة بمشابهته ذكر
الغير بما هو له ولم يفسر بملابسة الفعل بغير ما هو له مع انها يكفي لاسناده اليه لان المصنف
اثر صاحب الكشاف في جعل هذا المجاز بطريق الاستعارة حيث قال في الايضاح واسناده
الى غيرهما لمضاهاته لما هو له في ملابسة الفعل مجاز وطريق الاستعارة ان يكون علاقتها المشابهة
ولعل الباعث له على اختياره ان ملاحظة المشابهة المذكورة لها دخل واثر في صرف الاسناد الذي
هو حق ما هو له الى غيره وان كفى فيه مجرد الملابسة المذكورة قوله واما الغرض تشبيه
لا ان فيه استعارة اصطلاحية لانها لفظ استعمل في غير الموضوع له بعلاقة المشابهة
والاسناد ليس بلفظ قوله كقولهم عيشة راضية مذهب الخليل انه لا مجاز فيه بل الراضية بمعنى
ذات رضى حتى يكون بمعنى مرضية فهو نظير لابن وتامر وهو يشكل بدخول التاء لان هذا
البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث ويمكن ان يجاب بجواز كونها للمبالغة لا التأنيث كعلامة
قوله فهو بمعنى المفعول اى بحسب المعنى المتعارف المتبادر الى الفهم وان جاز ان يكون بمعنى النسبة
ولهذا لم يقل والصواب ان يمثل قوله وداهية دهياء الداهية الامر العظيم ودواهي
الدهر ما يصيب الناس من عظيم نُوَبه قال ابن السكيت دهته داهية دهياء او دهواء وهو

توكيدلها قوله احدهما وصف الفاعل الى السؤال الاول مع جوابه قد اشير اليهما فيما سبق واما
اعاده ههنا لان الغرض الاصلي فيما سبق كان بيان عدم اطراد تعريف الحقيقة والمفهم اصالة
ههنا بيان عدم انعكاس تعريف المجاز وكم بينهما قوله والاليم هو المعذب فوصف به فعله
الالم الوجيع وقد الم بالالم المًا فهو اليم فالمعذب على صيغة المفعول والضمير به راجع الى
الاليم والبعيد على سبيل البدل واما الضمير في فعله فيحتمل ان يرجع الى الضال والمعذب
على سبيل ويكون اطلاق فعل المعذب على العذاب مع انه فعل المعذب على صيغة
الفاعل بملابسة وقوعه عليه ويحتمل ان يراد فعل الفاعل ثم المذكور في الصحاح
ان الاليم بمعنى الموجع مثل السميع بمعنى المسمع فالمعذب على هذا يكون بصيغة
الفاعل لكن صاحب الكشاف اشار في تفسير قوله تعالى بديع السموات الارض الى ان
الفعيل بمعنى المفعل ليس بثبت قوله واسند الى المفعول بواسطة فيحث وهو انه
لو جعل المفعول الذي ذكره المص في الملابسات شاملا للمفعول بواسطة لاندرج فيه
الزمان والمكان والسبب لان الكل مفعول بواسطة وبملابسة الفعل بواسطة الحرف
فاى حاجة الى افراده منه بالذكر الا ان يقال النكتة في التصريح ازالة الغفلة
والاولى ان يجعل ذكره من قبيل المكان بناء على اخذه اعم من الحقيقي وعبره قوله باسارق
الليلة اهل الدار الظاهر انتصاب اهل الدار بتقدير اى احذر اهل الدار وقد يجعل
مفعولا اول بسارق تعالى اسرقه مالا قوله والمعتبر عند صاحب الكشاف لا وبدل
على ان المعتبر عنده هو تلبس الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي لا غير ما ذكره في توجيه الضلال
البعيد والعذاب الاليم على ما نقله الشارح عنه ولهذا ظهر ان الاقرب من الاحتمالين
الذين ذكرهما الفاضل المحشي هو الثاني كالاخير قوله والمطلقة باعتبار ان يجعل الاسناد
المذكور له حاصل هذا الوجه ان المجاز العقلي وان كان يوجد في النسب الاضافية والا
يقاعية الا ان التعريف المذكور بناء ولا ايضا باعتبار تعميم الاسناد المذكور فيه حتى يتناول

الاسناد

الاسناد المدلول عليه بصريح الكلام او المستلزم له وملخصه منع اطلاق المجاز العقلي على
ما لا يشمل هذا التعريف وعلى هذا التوجيه يضمحل ما اورده المحشي من ان تعميم الاسناد للصريح
واللازم بناء على كون التعريف للمطلق لانه ح يكون للمجاز العقلي في الاسناد خاصة ثم
يحتاج الى جعل الضمير في قوله وهو اسناده له راجعا الى المجاز العقلي المذكور في ضمن
المجاز في الاسناد السابق حيث قال ومنه اسناد مجاز عقلي لا الى نفس المذكور اذ
الظاهر ان المراد من هذا الاسناد معناه المتبادر لا مطلق النسبة وان الضمير مساو
للمقسم فتامل فان قلت كيف يوجد الاسناد الضمني المجازي في مثل قولك كوكب
الخرقاء فانه مجاز عقلي عند الشارح قلت باعتبار ما تقرر من ان في النسب الاضافية
اشارة الى النسب الخبرية كالاسناد الضمني في المثال المذكور ههنا هو المدلول عليه بقولك الكوكب
للخرقاء اذ معناه الكوكب مختص بها بناء على ان الهيئة التركيبية في الاضافة اللامية موضوعة
للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف بانه المضاف اليه ولهذا اضمحل ما توهمه
الاستاذ من ان الجواب الثاني فاسد لعدم جريانه في بعض صور الاضافة لا في ملابسته كما
في كوكب الخرقاء قوله وقد يكون كناية له لا يخفى ان قوله سل الهموم من قبيل لا تطيعوا امر
المسرفين ونحوه فمعنى الكلام اشارة الى التحقيق المجازي في مثله باعتبارين جعل الامر مثلا
مطاعا وجعله آمرا فالاول صريح ايقاعي والثاني مكني اسنادي وربما يدعى ان ليس فيه
الا مجاز واحد وهو المكني الاسنادي لان ايقاع النسبة على الهموم مثلا انما يكون مجازا لتضمنه
كونها مخزونة قوله على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمص اي من اختصاص المجاز العقلي
بالاسناد اما انه مما يفهم من ظاهر كلام المص فظ واما انه مما يفهم من ظاهر كلام السكاكي فلانه فسر
المجاز بالكلام المفاد به والظاهر حمل الكلام على المصطلح دون اللغوي قوله افادة للخلاف
لا بواسطة وضع انما اعاد لفظ الخلاف ليظهر تعلق بلا بواسطة به متعلقه وذكر
المقصد اعني افادة لتعلق به الا من الخلاف والمعنى افادة لما هو مخالف لما عند المتكلم

بوساطة العقل لا بواسطة الوضع كما يتوهم من المفتاح فان قلت لا اختصاص للمذكور
مفهوم صريح من المفتاح حيث قال لو قلت ما عند العقل امتنع طرد التعريف اى ما نعيته بمثل
قول الدهري انبت الربيع البقل فلو كان التأول مخرجا له ايضا لم يمتنع الطردية قطعا فما معنى
قوله كما يتوهم من المفتاح قلت الاختصاص المذكور وان كان مفهوما من المفتاح بطريق القطع
الا ان هذا المفهوم ضعيف في نفسه ولهذا اورد لفظ التوهم فمعنى العبارة كما يتوهم اختصاص
التأول في نفس الامر باخراج الاقوال الكاذبة ناشيا ذلك التوهم من المفتاح فافهم
ولقائل ان يقول لا اعترض عليه بانه يخالف لكلام السكاكي لان نحو قول الدهري انبت الربيع
البقل يندرج ح فيما عند العقل لانه حاصل عنده وثابت لديه فلا يبطل طرد التعريف به
لو قال خلاف ما عند العقل كما زعمه لخروجه بلفظ الخلاف لانا نقول لا يجوز ان يندرج قول الدهري
فيما عند العقل بالمعنى المذكور ويندرج في خلاف ما عند العقل ايضا باعتبار ان المخاطب لهذا
الكلام هو الموحد وفي عقله انبات الله البقل لانا نقول اعتبار ان المخاطب هو الموحد لا
يثبت له على ان نحو كسى الخليفة الكعبة يندرج ح في خلاف ما عند العقل بمثل الاعتبار المذكور
فان الظ بالنظر الى المتعارف المعتاد كون الحاصل في ذهن المخاطب كاسيا اذ سلم مع ان السكاكي
جعل مما لا يندرج فيه فلذا حكم ببطلان العكس وتصوير الكلام في صورة تصور السامع
تجرد كساء الخليفة من غير ان يخطر بباله كساء رسله تكلف لا يلتفت اليه وقد يتكلف ويجاب
عن اصل الاعتراض بان المراد بقوله لئلا يمتنع طرده وعكسه ان وجه العدول عن خلاف ما عند
العقل الى خلاف ما عند المتكلم انه يترتب عليه الفائدتان معا يعني عدم امتناع الطرد
وعدم امتناع العكس لا ان كلا من العدول عنه الى قوله خلاف ما عند العقل فانه وان حصل منه
احدهما وهو عدم الطرد لا يحصل منه الاخر وعلى هذا كان الانسب له قلنا رده الى ان
عبارة المفتاح ايضا لا تخلو عن مسامحة وذلك بان يكون المراد عدم امتناع الطرد بالنسبة الى
هذا القيد لكن لما كان خلاف الظ كان الانسب بالكلام ان يقول لئلا يخرج نحو قول الجاهل ويقول بل

قوله

قوله وعكسه لئلا يمتنع عكسه اذ لا يصح ان يقال لئلا يخرج نحو قول الجاهل وعكسه واما لم يتعرض له الشارح
لظهوره مع عدم تعلق الاعتراض به كما لا يخفى ما ذكرت من تقرير كلام المص مشعر بان قال الشارح وجه
الاشعار ان المص لما لم يخرج نحو قول الجاهل الى قوله بتأول احترز بدخوله في قوله غير ما هو له فلا بد ان يكون
معناه غير ما هو له في نفس الامر اذ لو كان معناه غير ما هو له عند المتكلم لخرج به ذلك فلا يصح اسناد
خروجه الى قوله بتأول فتدبر فان بعضهم قد تحير حتى قال والاظهر ان كلامه عن هذا الاشعار عار
انتهى وفيه بحث لان هذا القيد لاشعار كلام المص نفسه بما ذكر لا اشعار ما ذكره الشارح في
تقرير كلامه على ما هو مقتضى العبارة فالاولى ان يقال وجه الاشعار قول الشارح في اثناء تقرير
كلام المص بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل فتأمل ولان اراده
عند المتكلم في الظ بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة يعني ان الغير في تعريف المجاز وقع موقع ما هو له
في تعريف الحقيقة فتقييد ما هو له في تعريف الحقيقة بقوله عند المتكلم في الظ قرينة على تقييد غير ما هو له
في تعريف المجاز بذلك وهذا ظ عند من له ذوق سليم ولا يرد عليه ان هذا الكلام من الشارح
يدل على ان قوله عند المتكلم متعلق بالظرف الذي هو له كما هو كذلك في تعريف الحقيقة مع انه صرح
في المختصر بانه متعلق بمعنى الغير وهنا اشار اليه ههنا في جواب السؤال فتأمل فقد خرج نحو قول الجاهل
الى قوله واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه كما هو فيه بحث لان قول الفلسفي لمن يعرف حال العالم
حادث قصدا الى الكذب يصدق عليه الاسناد والنقل فيه انه اسناد الى ملابس غير ما هو له عند
المتكلم في الظ مع انه ليس بمجاز ولا يضيع قيد التأول ويصح اسناد اخراج قول الجاهل اليه كما ترى كما
في اخراجه مع انفراد كل منهما غاية خاصة غايته ما في الباب ان اسناد الاخراج الى القيد الاول كان
اولى وبهذا القدر لا يتأتى الحكم بضياع القيد الثاني وفساد اسناد الاخراج اليه اللهم الا ان
يقال الكلام في الاسناد المعتد به ومثل ما ذكر غير معتد به قلت اراد بالاسناد الخ قال الفاضل
المحشي يرد عليه ان قولنا ما هو له اذا اطلق يتبادر منه ما هو له في نفس الامر كما اشرنا اليه الا انه
هو اعم منه ومتناول للاقسام المذكورة وان صح تقسيمه اليها فلا يصح ان يراد في التعريف

وقال السيد ذالى انه غير وارد لان غير ما هو له لانه سلبه ونقيضه وقد تقرر ان نقيض
الاعم من نقيض الاخص وفيه نظر لان تفسير الغير بالمغاير حيث قال اعني المغاير في الواقع
او عند المتكلم يدل على ان الشارح لم يحمل الغير على معنى النفي كما في قولك ضربته من غير ذنب اي
بلا ذنب بل حمله على شيء مغاير لشيء هو له فتصريح الشارح بان غير ما هو له سلب ما هو له
ونقيضه تصريح بانه غير مقصود نعم كان الظان بقول الفاضل المحشي يرد عليه
ان قولنا غير ما هو له يتبادر منه غير ما هو له في نفس الامر لان غير ما هو له هو الذي اعتبر الشارح
العموم فيه كما يدل عليه قوله اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر فكانه
اراد كما ان المتبادر مما هو له ما هو له في نفس الامر كذلك المتبادر من غير ما هو له الغير في نفس الامر
قوله ح يدخل نحو قول الجاهل اراد به ما هو المفهوم عند اطلاقه وهو انبت الربيع البقل قوله
ما لم يعلم او لم يظن لم يعد المص حرف النفي في يظن اشارة الى ان التركيب من قبيل عطف
المنفي على المنفي اذ المعنى على عموم النفي للعلم والظن وهذا العموم انما يتحقق بذلك كما في قوله تع
ولا تطع منهم آثما او كفورا ولو اعاد لربما توهم ان مجموع الجازم والمجزوم معطوف على
مثله وان المعنى على احد النفيين واعادها الشارح اشارة الى ان يظن معطوف على
نفس المجزوم لا مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد يجعل او بمعنى الا كما في قولك
لالزمنك او تقضيني حقي او الى كما في قولهم لافتلنك او تسلم فالمعنى ان الحمل منتف ما دام
انتفى العلم الا ان يتحقق الظن او الى ان يتحقق فان الحمل يوجد ح ايضا يعني لم يعلم
ولم يستدل لبحثه لانه ورد بعد عدة ابيات الم تر لقمان اوصى بنيه واوصيت عمروا
ونعم الوصي بل على ان الصلتان العبدي موحد لم يقصد بلك باسناد الاشابة و
الافناء الى كر الغداة ومر العشي ظاهره بل دلالته اظهر من دلالة قول ابي النجم افناه
قيل الله على ان ابا النجم لم يرد ظاهر ما ذكره اذ قد نوقش فيه بوصف الاوهن كم باذانا
بعض لولم يكن يحمل كلام الشيخ على المجاز وانه المبدي والمعيد وجه الدلالة ان من قال بامر الله



وارادته وان طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بامره تعالى وتقدس يكون مسلما والمسلم
قائل بان الابداء والاعادة والانشاء والافناء من الله سبحانه فان قلت لم لم يعكس بان
يحمل قول قيل الله على المجاز قلت حملا لكلام العاقل على الصلاح وما يقتضيه النظر الصحيح
ما امكن وبهذا ظهر اندفاع منافشة الاوهى رحمه الله وضعيان قيده لان الا
مثلة التي ذكرها المص من هذا القبيل والاصح ان يكونا حقيقيين عقليين نحو انبت الله
فصل الربيع ومجازين عقليين نحو اجرى النهر طاعة امر فلان ومختلفين نحو اجرى النهر
الطاعة فلان واجرى الماء الطاعة امره قال الاستاذ وانت خبير بان الشارح اذا اعترف
بان قولنا احيى الارض شباب الزمان من قبيل المجاز اللغوي فقد اعترف بفساد الجواب الذي
ذكره سابقا عن السؤال بقوله فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي ويصحح الجواب الذي اخترناه
يعني كون امثاله من قبيل المجاز اللغوي وفيه بحث اذ لا تدافع بين القول بكون احيى الارض
وشباب الزمان من المجاز اللغوي بناء على ان ليس المراد بالاحياء والشباب معنيهما
اللغويين وبين القول بان جرى النهر بالاضافة ولا تطيعوا امر المسرفين من
المجاز العقلي بناء على ان المراد من الطرفين ههنا معناهما اللغويان وهذا ظاهر جدا
وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية قال الاستاذ اي وقت ازدياد قوى
الارض حذف المضاف اعتمادا على القرينة فان من الظاهر ان شباب الشيء لا يقوم الا به
وفيه بحث اذ تقدير الوقت ح لا يدفع المحذور فان شباب الشيء كما اعترف به يقوم
به والوقت لا يقوم بالزمان بل نفسه وهو ظاهر جدا والاظهر كما قيل ان يحمل الازدياد على
المتعدي فانه يجيء متعديا ويجعل مضافا الى المفعول والمراد ازدياد الزمان للقوى
بقي في كلام الشارح بحث وهو ان تفسير الاحياء بتهييج القوى النامية في الارض لا يناسب
تفسير شباب الزمان بازدياد قواها النامية اذ لا معنى لقولنا ازدياد قواها النامية
تهيج القوى النامية فيها بل ذلك الازدياد عين هذا التهييج والاولى ان يقتصر في تفسير الاحياء

على احداث النظارة وما يشابه مما يصلح اثر النسب الزمان بالمعنى المذكور قوله
والانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المص فيه بحث لجواز كون طرفي المجاز
العقلي او احدهما كناية والكناية عند المص قسيم لكل من الحقيقة والمجاز وان كانت
في عداد الحقيقة عند السكاكي فلا يصح قول المص واقسامه اربعة على قصد الحصر
فان قلت يراد حصر اقسامه باعتبار حقيقة الطرف ومجازيته لا الحصر باعتبار
استعمال الطرف مطلقا قلت فح لا اشكال على مذهب السكاكي ايضا فتامل قوله واما على
مذهب السكاكي ففيه اشكال وجه الاشكال انه يجوز عنده كون المسند في المجاز العقلي
جملة كما في زيد صام نهاره او نهاره صائم والجملة من حيث هي جملة لا يكون مجاز لغويا ولا
حقيقة لغوية عنده لانه صرح في تعريفهما بالكلمة فلا ينحصر الاقسام عنده في الاربعة
وحمل الكلمة على مطلق اللفظ ينبو عنه مقام التعريف اذ يحمل على المتبادر ويمكن ان يجاب
عن الاشكال بان التعريف المصرح فيه بالكلمة انما هو للقسم الخاص اعني الحقيقة والمجاز
المفرد بناء على انهما اكثر دورانا واشهر استعمالا على قياس ما قال الشارح في تعريف
المجاز العقلي من انه تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او نقول المراد بالكلمة الواحدة
وما في حكمها والقرينة على كل من الامرين انه قسم المجاز اللغوي الى الاستعارة وغيرها والا
وغيرها الى التمثيلية وغيرها مع انه مثل للتمثيلية بما هو مركب قطعا مثل اراك تقدم رجلا
وتوخر اخرى والقول بجواز كون القسم اعم من المقسم من وجه كلام ظاهري كما تقرر عندهم
هذا وايضا وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار
الاستعمال في غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال في الموضوع له وقد يجاب
بان الحكم الذي يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد وصام الى نهاره او اسناد اسم الفاعل الى
ضميره لا اسناد الجملة الاسمية او الفعلية الى زيد فافهم نصب على انه لتتقون او لكفر ثم
على تاويل جحدتم او على الظرفية اي فكيف لكم بالتقوى في يوم القيمة ان كفرتم في الدنيا واما

لم



لم يذكرها الشارح لكثرة التقدير فيهما بالنظر الى الاول واما قال ان يقتنم على الكفر لان المخاطب
بالاية هو الكفرة فالمعنى على بقاء الكفر وقوله يوما يجعل الولدان بدل من يوم القيمة او نصب
بتقدير اعني وذكره ثانيا لتفخيم شان ذلك اليوم وتهويله قوله وهو فعل الله حقيقة قال
بعض اصحاب الحواشي اي فعل الملك المامور بارادته والا ففعل الله غير مفتقر الى المكان
وليس بشيء اذ المكان في نفس الامر للمخرج فلو ارجع الضمير الى المخرج المدلول عليه بالاخراج
او الى الاخراج على سبيل المجاز العقلي في الاضافة لم يلزم افتقار فعل الله الى المكان قطعا
قوله ومنه اجر النهر فصل هذه الامثلة عما قبلها لان الموجه في الاولين ايقاع امر ونهي
على غير ما حقه ان يوقعا عليه كالاسناد مما كان في الثواني وفي الاخرين انشاء مغاير للامر
والنهي قوله اي من جهة العقل او من جهة العادة اشارة الى ان عقلا وعادة
منصوبان على التميز من نسبة الاستحالة الى القيام فان قلت التميز عن النسبة الى الفاعل
فاعل كما ان التميز الى المفعول مفعول مع انه لا يصح كاستحالة العقل اذ المستحيل هو القيام
لا العقل قلت قد صرحوا بان الفعل المسند الى المميز في الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه
بل ما يلائمه في الاشتقاق مخالفا له في التعدي كما قيل في طاب عمرو فرحا وامتلا
الاناء ماء او في الازوم كما في وفجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها على قول والحق
فيه من النمط الاول فان العقل هو المحيل ولك ان تقول المراد بهنا باستحالة الشيء هو
الحكم بكونه محالا وعن كذلك ثم ان المصدر اعني الاستحالة مضاف الى المفعول والفاعل
محذوف وهو السامع بقرينة ان قرينة المجاز عند السامع ظاهر الكلام محالا فقوله عقلا
او عادة تميز عن هذه النسبة اعني النسبة الى الفاعل المحذوف اي عند عقله او
عادته تامل قوله لان العقل اذا خلي العقل ونفسه بعده محالا قد يكون وطبعه
وفي بعض النسخ لان العقل اذا خلي وطبعه وهو سهو من قلم الناسخ لان
الشيء الذي اذا خلي العقل ونفسه بعده محالا قد يكون يحبث بديهية جاهة فلا يصح

مثله قرينة للمجاز مطلقا ولا يكون الدليل منطبقا على الدعوى وصدوره عن الموحد
المراد صدور الكلام عمن علم انه لا يعتقد ظاهره وانما ذكر الموحد لان من لا يعتقد ظاهر
الكلام المذكور بطريق التمثيل هو الموحد وهذا ظاهر قوله ليست مما يحيله العقل اى بالبديهة
على ما هو معنى الاستحالة العقلية بتفسيره ههنا وان كان قول الدهرى مما يحيله العقل بالنظر
الصحيح قوله لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا قيل عليه يلزم خلو الوضع عن الفائدة
ولزم يكون عبثا وانه محال والجواب منع انحصار الفائدة فى الاستعمال فربما كانت صحة
التجوز او منع بطلان اللازم اذ العبث مراد به ما لا يقصد به فائدة غير لازم وما لا يترتب
عليه غير محال قوله بمعرفة فاعله او مفعوله انما اول معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل او
المفعول الحقيقى لان معرفة نفس الحقيقة اعنى الاسناد الى ما هو له امر ظاهر فلا يناسب
وصفها بالظهور والخفاء وقيل لانه لا يلزم ان يكون لكل مجاز عقلى حقيقة عقلية
كان الامر كذلك فى الوضعين ورد بان الكلام فى المعرفة لا فى الوجود ومعرفة الشىء لا يتوقف
على وجوده قوله اى قول ابن المعتز اشارة الى ان ما فى الايضاح من انه قول ابى
نواس ليس كما ينبغى وقيل ابو نواس كنية لابن المعتز فلا مخالفة قوله
اى يزيدك الله حسنا فى وجهه قيل الزيادة مجاز عن الاظهار اذ لا معنى
لايقاع زيادة الله على الحسن الكائن فى وجه المحبوب وقيل المضاف مقدر
اى يزيد الله على حسنه قوله سوى الحق قيل ضرب الشارح
المحقق رحمة الله عليه خط بنا على ان المراد فاعلا الفاعل الحقيقى بدليل الحصر
فلا يصح سلبنا الحق منه وانت خبير بان الحمل على الانقطاع مما لا مساغ قوله
فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذى يرجع اليه الفعل موجودا فى الكلام على
حقيقته قيل المراد بالفعل فى قوله يرجع اليه الفعل الفعل المسند فى الكلام
كالاقدام وبالمعنى لازمه الذى يرجع اليه ذلك الفعل المسند بالنظر الى المقصود

كالقدوم



كالقدوم ولا يلزم من انتفاء الاقدام عدم استعمال اللفظ فيه حتى يلزم المجاز فى اللفظ وتلخيصه
ان الاقدام مستعمل فى معناه الموضوع له لكن لا لانه مناط النفى والاثبات بل لينتقل منه الى القدوم
الذى هو المقصود الاصلى فح لا يكون اقدم مجازا بل يكون كناية والكناية من قبيل الحقيقة دون
المجاز كما اشار اليه الشارح رحمه الله فى بحث تعريف المسند اليه بالعلمية والسكاكى يقول والحقيقة
فى المفرد والكناية يشتركان فى كونهما حقيقتين ويفترقان فى التصريح وعدمه وبهذا التقرير
سقط ما يقال ان اراد معنى اللفظ مثلا فى اقدمنى جعله قادما فلا نم انه موجود على الحقيقة
وان اراد به القدوم كما يدل عليه قوله فالاعتبار اذن الخ سلمنا وجوده لكن لا يستلزم
انتفاء المجاز فى اللفظ وانما يلزم اذا كان الموجود المعنى الحقيقى للاقدام اذ لا معنى
لقولنا خلق من شخص برفق الماء قيل لا نم ذلك لجواز ان يقال خلق الابن من ابيه كقوله تعالى
خلقكم من نفس واحدة اجيب بان هذا المعنى وان كان صحيحا فى نفسه الا ان ههنا
ما يمنع عن الحمل عليه وهو وصف الماء بكونه من بين الصلب والترائب اذ لا معنى لوصف
الشخص بذلك وهذا هو مراد الشارح من قوله اذ لا معنى لقولنا الخ اى لا معنى لاجل القول
فى الآية المذكورة لوجود ما يمنعه وانما لم يصرح بذلك اكتفاء بالظهور واما ما يقال من
ان كلمة من فى من ماء دافق انما دخلت على العلة المادية وفى من ابيه داخلة على العلة
الفاعلية فلا يمكن التعبير به عنه ففيه ان كون من فى من ماء داخلة على العلة المادية مبنى على ان
المراد بالماء معناه الظاهر وانما لا يسلم الخصم القائل بان المراد به نفس المشبه به كما لا يخفى قوله
ولو مثل بقوله فنام ليلى وتجلى همى كان اوقع للشغب اوله يا رب قد فرجت عنى همى
والشغب بالتسكين تهييج الشر وهو شغب الجند ولا يقال شغب بفتح الغين المعجمة
وشغبت عليهم بالكسر اشغب شغبا بالفتح لغة ضعيفة كذا فى الصحاح قوله

كالاستخدام اي كما هو حكم الاستخدام وهو في الاصطلاح ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم بضميره الآخر او يراد باحد ضميريه احدهما ثم بالآخر الآخر سواء كان المعنيان حقيقيين او مجازيين او احدهما حقيقيا والآخر مجازيا ثم انه هو في العبارة الاستخدام بالخاء المعجمة والدال المهملة من الخدمة كانه جعل المعنى المذكور اولا تابعا وخادما للمعنى المراد وجوز ان يكون بالذال المعجمة والخاء المعجمة او المهملة وكلاهما بمعنى القطع كان الضمير قطع عما هو حقه من الرجوع الى المذكور ـــ ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء لهامان فيه بحث اذ يمكن ان يجيب الخصم عنه بحمل المسند على المجاز اي يا هامان مُرْ بالبناء وكذا الكلام في قوله يا هامان اوقد على الطين بجعله خاصا اي يا هامان مُرْ بالايقاد فيصح النداء له والخطاب معه وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات ان كون مذهب السكاكي ما ذكره الشارح المحقق ظاهر لمن نظر في المفتاح وبه يندفع اعتراضات المص ثم يرد على السكاكي ان الانبات لحقيقي يمتنع قيامه بالقادر الادعائي حقيقة فيضطر الى القول بالمجاز العقلي بالآخرة ويعتبر سعيه في نفي المجاز العقلي بنظمه في سلك الاستعارة بالكناية ضائعا ـــ اعتراض قوي هو انه قسم المجاز الى المرسل والاستعارة وقسمها الى المصرحة والمكنية فيكون المكنية مجازا مع ان المنية في نحو المنية اذا انشبت اظفارها مستعملة في الموت بادعاء السبعية له فيكون مستعملة في ما وضع له بالتحقيق وربما يجاب عن ذلك بان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه دون العكس فيكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له وفيه نظر لان المنية جعلت فردا من السبع لا انما اخذت مع التبعية حتى يكون مركبة وهو مناقشة وهو انه يمكن تقرير نظر المص على وجه يبنى عن الاعتراض المذكور في علم البيان بان يقال كون مثل الامثلة المذكورة من الاستعارة بالكناية

يستلزم



يستلزم عند السكاكي ان يراد بالمذكور المشبه به لانه لو اريد المشبه لزم كونها من اقسام الحقيقة على ما هو المذكور في علم البيان لكنه قائل بانها من المجاز فلا يراد المشبه بل المشبه به واذا اريد المشبه به صح ما ذكره ثمه فعلم ان مبنى النظر المذكور في هذا المقام على الاعتراض القوي الموعود بيانه في علم البيان ـــ اولا نحو لجين الماء وجه ابنائه عن التشبيه اذ لا معنى لاعتبار الاستعارة فيه قطعا فتعين ان المقصود منه التشبيه بخلاف قولنا نهاره صائم فانه دفع ما يقال من ان نهاره صائم ولجين الماء كلاهما يشتركان في التركيب الاضافي والاشتمال على ذكر طرفي التشبيه غاية الامر ان الاول من باب اضافة المشبه الى المشبه به والثاني عكسه فالفرق بابناء احدهما عن التشبيه والآخر تحكم ـــ قد زر ازراره على القمر اي لا تعجبوا من بلى غلالته البلى بكسر الباء والقصر من بلي الثوب يبلى بلى اي صار خلقا فاذا فتحت باء المصدر مددت قال العجاج والمرء يبليه بلاء السربال كر الليالي واختلاف الاحوال والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا وزره بضمتين من زررت القميص ازره بالضم زرا اذا شددت ازراره عليه والازرار جمع زر بالفتح كاغراب جمع ثوب او جمع زر بالضم كاقراء جمع قرء وزر القميص معروف ـــ مع اشتماله على ذكر الطرفين اما اذا ارجع ضمير ازراره الى الممدوح فظاهر واما اذا ارجع الى الغلالة بتاويل القميص كما ذكره الاقرائي في شرح الايضاح فلان ضمير غلالته راجع الى الممدوح فذكر الطرفين حاصل باعتباره ـــ لو صح ذلك لوجب عند القائلين الخ منع الملازمة بجواز ان يقولوا بصحته لاحتماله وجها آخر غيره كالمجاز العقلي والجواب انه قد اشترط في انواع المجازات السماع وبمجرد الاحتمال لا يقدح حجة السماع على نوع الا المجازي واجيب بان مبنى الكلام على انكار السكاكي المجاز العقلي حيث اعتقد ان ما صدر

عن البلغاء عارى من المجاز العقلى ليس فيه التجوز فى الاسناد بل فى المسند اليه وفيه نظر
اذ ليس معنى انكار المجاز العقلى ان احدا لم يدع ان ما وقع فى تراكيب البلغاء من مثله
من قبيل المجاز العقلى بل ان البلغاء لم يقصدوه بل قصدوا الاستعارة وان حمل البعض كلام
على المجاز العقلى مرادا ما مانع انه يجوز ان يكون علم توقف صحة مثل هذا التركيب عند القائلين
بالتوقيف على السمع لادعاء كونه من المجاز العقلى وان كان هذا الادعاء مردودا عند
السكاكى تأمل باب احوال المسند اليه قوله اعنى الامور
العارضة له من حيث انه مسند اليه اراد بالامور العارضة الاحوال التى بها يطابق اللفظ
مقتضى الحال اى يكون سببا قريبا لتلك المطابقة والقرينة على ذلك ما سبق فى تعريف المعانى
فلا يرد ان الرفع من الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه مسند اليه مع انه لا يبحث عنه
فى هذا الباب اصلا قوله لذاته اى لذات المسند اليه من حيث انه مسند اليه بقرينة السياق
وقوله لا بواسطة الخ توضيح وتبيين لان قيد الحيثية احتراز عن الامور العارضة
بالواسطة المذكورة قوله معرف او منكر فيه ان هذا منقوض بالبحث من حيث ان
المسند اذا كان معرفة لا بد ان يكون المسند اليه ايضا معرفة فان التعريف ههنا عارض
للمسند اليه لا لذاته بل باعتبار كونه مسندا اليه لمسند معرف والجواب انه لم يقع فى الباب
الاول من هذا الكتاب ما ذكرته من البحث ولو كان هذا متعلقا بعلم المعانى ولكن
غرض الشارح رحمه الله الان مراد المص بالاحوال التى عقد الباب الثانى من هذا الكتاب
للبحث عنها وما اورد فيه الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه كذلك قوله
لتأخر وجود الحادث عن عدمه اراد به عدمه السابق واما لم يعتبر عدمه اللاحق المتأخر
عن الذكر مع ان الحذف اسقاط فمناسبته للعدم اللاحق اقوى لان الواقع ههنا

فى



فى نفس الامر هو العدم السابق اذ التحقيق انه لم يؤت بالمسند اليه اصلا لا انه اتى به ثم
اسقط نعم فى لفظ الحذف اشعار بذلك كما سيأتى لكن اختيار هذا اللفظ ايماء الى ان المسند
لكونه الركن الاعظم كانه اتى به ثم حذف لا انه كذلك فى نفس الامر ثم هذا الوجه لما اقتضى
تقديم الحذف على الذكر اقتضى تقديمه على باقى الاحوال لكونه متفرعا على الذكر فى اعتبار من قوله
وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن قيل حجر هو راجع الى قابلية المقام
باعتبار انه احد الامرين او باعتبار انه عبارة من كون المقام قابلا وحيزه راجع الى
الحذف فعلى هذا لا حاجة الى ان يقال افتقار الحذف الى قابلية المقام بالجهة المذكورة
اذ قد يترك القرينة الدالة على المحذوف ليذهب نفس السامع الى اشياء ولا الى ان
يقال المراد به حذف ما سوى الفاعل فى المبنى للمفعول لما سنذكر انه لا يحتاج الى القرينة
بل الى الغرض الداعى فقط وذلك لان قرينة الحذف متحققة فى الصورتين غاية ما فى
الباب ان القرينة الدالة على تعيين المحذوف مفقودة ويرد عليه بعد ما فى اطلاق
القرينة بالنسبة الى الحذف المعلوم بالقواعد من الركاكة ان تلك القرينة لا يكفى بالنسبة
الى عامة المواضع بل لا بد من قرينة تدل على خصوص المحذوف فلا وجه للسكوت عنها
قوله مع اشارة ضمنية الى الاول الخ قوله للاحتراز عن العبث مشعر بوجود
القرينة وقد يقال الاشارة الضمنية انما يظهر بملاحظة عموم هذه النكتة يعنى الاحتراز
عن العبث ولذا ادرج فى الايضاح عبارة المجرد حيث قال اما حذفه فاما لمجرد الاختصار
والاحتراز عن العبث وهذا مبنى على ان قوله والاحتراز معطوف على المضاف اليه
والحق ان عموم النكتة المذكورة غير ظاهر كما سنشير اليه وان تحقق اشارة ما يكفيه تحققها
فى ادعاء النكت فقط فتأمل قوله والا فهو فى الحقيقة الركن الاعظم فكيف يكون ذكره عنها

فيه عبث اذ لا منافاة بين كونه الركن الاعظم من الكلام وكونه ذكره عبثا لتحقق القرينة
المعينة اياه وانما المنافاة بينه وبين عدم الاحتياج اليه نفسه والجواب ظاهر للمتامل
وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة اى الظاهر الذى هو القرينة والفرق بين
الوجهين ان نفى العبث فى التوجيه الاول بناء على كونه الركن الاعظم وفى الثانى على جواز تعلق
الغرض به وان فى التوجيه الاول جزم بانتفاء العبث نظرا الى انه الركن الاعظم
وفى الثانى جوز انتفائه نظرا الى جواز تعلق الغرض به قوله واما فى الحقيقة فيجوز
ان يتعلق غرض اى فيه عبث لان الكلام فى مقام الحذف وعلى ما ذكر من تعلق غرض
المتكلم به يكون المقام مقام الذكر اللهم الا ان يراد بالغرض مجرد الفايدة فقط وبالعبث
ما لا يترتب عليه فايدة قوله من حيث الظاهر انما قال من حيث الظاهر لان التعويل
بحسب الحقيقة يكون عند الذكر ايضا على شهادة العقل اذ الالفاظ ليست الامارات
نصبها الواضع يختلف باختلاف الاوضاع لا شهادة لها فى نفسها ولا دلالة بحسب ذواتها
كذا فى شرح المفتاح وانما لم يذكر هذا القيد فى من حيث الظاهر فى قوله وعند الحذف على
دلالة العقل على اى كثرة مدخل العقل فكانه مستقل قوله لاستقلاله بالادراك
فى الجملة كما فى العقليات الصرفة وان لم يكن مستقلا ههنا فلا ينافيه قوله فيما سيأتى ولا بد عند
الحذف على العقل قوله لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقراين فالحصر
المستفاد من تقديم الفصل اضافى اى ليس الدال عند الحذف مجرد العقل فلا ينافى ما اشار اليه
سابقا بقوله من حيث الظاهر من عدم استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت الحصر غير
صحيح فى نفسه لجواز ان يدل بالقراين على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت
هذا وان كان امرا ممكنا فى نفسه الا ان ما ذكره بناء على ما استمر فى العادة من ان فهم المعانى

فلما



قلما ينفك عن تخيل الالفاظ حتى كان المفكر يناجى نفسه بالفاظ متخيلة فالقراين انما تدل بحسب
العادة على اللفظ المسند اليه وبواسطته على ذاته فافهم قوله بالاخرة على وزن النخرة بمعنى
الاخير يقال ما عرفته الا بالاخرة اى اخرا كذا فى الصحاح وفيه لغة اخرى وهو الاخر بضمتين.
قوله قال لى كيف انت قلت عليل اى حزن سهر دايم وحزن طويل اى حالى سهر دايم قوله
للاحتراز والتخييل المذكورين او للمحافظة على الوزن او للتنبيه على ان شدايد الزمان ومصايب
الدوران جعلته بحيث لا يقدر على التكلم بازيد مما يحصل الغرض قوله هل تنبه ام لا فيه
حذف المعطوف وابقاء العاطف لان المحذوف جزء المعطوف لا نفسه هو المحكوم عليه بالبطلان
عند محققى النحاة على ان اصرف الجواب بحرف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هى فى اللفظ مقام تلك
الجمل وكان الجملة ههنا مذكورة لوجوه ما يغنى عنها كذا فى مغنى اللبيب واما حديث اتيان المعادل
لام المتصلة فقد سبق الكلام عليه فلا نعيده قوله او لايهام صونه عن لسانك قال
الشارح فى شرح المفتاح الايهام الايقاع فى الوهم وهذا مجرد اختلاف فى العبارة ولا ان
الاول من الصور الخيالية والثانى من المعانى الوهمية وقد يقال اراد بقوله لايهام ان الصون
المذكور امر وهمى محض لا تحقق له اصلا خلاف العدول الى اقوى الدليلين فان له ثبوتا
ثبوت فى الجملة ومما ينبغى ان يعلم انه كما يجوز ان يعتبر من مقتضيات حذف المسند اليه
ايهام صونه عن لسانك او عكسه يجوز ان يعتبر ايهام صونه عن سمع المخاطب او عكسه
قوله او تعينه فان قلت اذا تعين المسند اليه كان حذفه احترازا عن العبث
فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الاخر وان يقصدا معا وقس على ذلك ساير النكت
التى يمكن اجتماعها قوله من غير السامع من الحاضرين لاخفاء ان الظاهر ان يقول
من غير المخاطب قوله رمية من غير رام فى مستقصى الامثال لجار الله ان اول من قال

قال الحكم بن عبد يغوث وكان من ارمى الناس وذلك انه نذر ليذبحن مهاة على الغبغب
اسم الجبل فرام صيدها اياما فلم يمكنه وكان يرجع مختفيا بلا صيد وكاد يقتل نفسه فقال له ابنه مطعم
فرجعا الى المصيد فرمى الحكم مما بين فاخطاها فلما عرضت الثالثة رماها مطعم فاصابها فعندها
قال الحكم ذلك فصار مثلا يضرب لصدور الفعل من غير اهله ش شنشنة اعرفها من اخزم
المصراع لابي اخزم الطائي الشنشنة الخلق والطبيعة وابو اخزم جد حاتم الطائي او جد جده
مات وترك بنين فوثبوا يوما على جدهم ابي اخزم وادموه فقال ان بني زملوني بالدم
شنشنة اعرفها من اخزم يشير الى ان اخزم ايضا كان عاقا والتزميل التلفيف بالثياب
ش او على ترك نظايره الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على ترك المسند اليه واتباع
الاستعمال الوارد على ترك نظايره ان الاول لا يتصور ممن تكلم بذلك الكلام اولا بخلاف الثاني
وايضا الاول يتناول القياسي وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلاما من حذف المسند اليه
في احدهما قياسا وفي الاخر من غير قياس وتمثلت بهما في مراسلك على مثلهما فقد اتبعت
الاستعمال الوارد على تركه واما الثاني فيختص بالقياسي ش فانهم لا يكادون يذكرون فيه
المبتداء ووجهه ما اشار اليه الشريف رحمه في شرح الكشاف من ان المرفوع بالمدح او الذم
وصفا لما قبله في المعنى حول فيه الاعراب للافتنان والغرض من هذا الافتنان اظهار الاهتمام
بالمذكور من جهة ان فيه زيادة ايقاظ للسامع وتحريك رغبة في الاستماع وذلك الاهتمام
انما يكون لمدح او ذم او غيرهما مما يقتضيه المقام ولما بينه وبين ما قبله من شدة الاتصال
التزموا حذف المبتداء ليكون في صورة متعلق من متعلقات ما قبله وايضا في هذا الحذف
تقوية للافتنان في الدلالة على ما ذكر من الاهتمام ش اي الملك التي الخ اعترض عليه
بان الموصول لكونه اسما لا صفة لا يقتضي ذكر موصوف قبله فلا حذف ههنا والاشعار

المذكور



المذكور انما هو من ابهام الموصول دون الحذف وقد يجاب بان الحذف على قسمين احدهما
حذف ما لابد منه في تصحيح اللفظ والاخر ما منه بد في تصحيحه كحذف الفاعل فيما بني للمفعول
مثلا وقوله تعالى للتي هي اقوم من قبيل الثاني ونظيره مع بيان النكتة كثير في الموارد ش
ولا مقتضي للعدول عنه فان قلت سياق ان هذا كله مع قيام القرينة فالاحتراز عن العبث
بناء على الظاهر مقتضى للعدول قلت المقتضي قصد الاحتراز بالفعل لا مجرد صحة ذلك القصد
ولا يخفى انه غير لازم ش ومنه اولئك هم المفلحون اي من ذكر المسند اليه لزيادة
الايضاح والتقرير قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث لم يحذف فيه المسند اليه يعني اسم الاشارة
الثانية جاء اعلام المفلحون خبرا عن اسم الاشارة الاول وفيه اشعار بان المراد من ذكر
المسند اليه عدم حذفه مطلقا سواء كان لمسند عند حذفه مسند اليه آخر ام لا ش كما ثبتت
لهم الاثرة قال الشارح في شرح الكشاف كما ثبت في موضع المتصل لقوله ثابتة والفاء في فهي
زايدة والاثرة بفتحتين التقدم والاستبداد اسم من استاثر بالشيء استبد به وقوله في
تجريهم متعلق بجعلت او بالظرف الواقع موقع المفعول الثاني بالمثابة وهي الاصل الموضع
الذي يثاب اليه اي يرجع اليه مرة بعد اخرى ويقال للمنزل مثابة لان اهله ينصرفون في امورهم
ثم يثوبون ومعنى حيالها على انفرادها واستقلالها واصله حوالها يعني حوال الشيء وقعدت
حياله وحيالا اي بازائه انتهى ولم يتعرض لمتعلق بالفلاح فقيل هو المبتداء اعني في لرجوعه
الى الاثرة التي يصلح ان يكون عاملا ولكن الاقرب ان يتعلق بالضمير المستكن
في الخبر اعني ثابتة باعتبار رجوعه الى الاثرة ايضا كيلا يلزم الفصل بين الظرف ومتعلقه
بالاجنبي الذي هو الخبر ولا يحتاج الى جعل المذكور مفسرا المقدر قبل الخبر كما قيل وحاصل المعنى
ان تكريرا وكذا افاد اختصاصهم بكل واحد منهما على حدة فيكون كل منهما مميزا لهم عمن عداهم

ولعلم بكون لرعاقدم اختصاصهم بالمجموع فيكون من المجاز لاكل واحد حيث الاصغاء
مطلوب لو بدل الاصغاء بالسماع لكان احسن اذ الاصغاء لا يستعمل في حق الباري تعالى
فلا يلايم التمثيل بقوله تقعيم عصاي كما هو الظ هذا كله مع قيام القرينة اذ لو
فقدت في شيء من الصور المذكورة لكان ذكر المسند اليه واجبا لانتفاء شرط الحذف لا النكتة
النكتة كما سيذكر مثله الآن ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه المراد بعموم النسبة
ان يكون الخبر المذكور في ذلك المقام صالحا لان ينسب الى متعدد اما لعدم قرينة معينة
واما لتعارض القرائن واما حمله على ظاهره ففيه ان عموم النسبة للمتعدد مع ارادة التخصيص
كاف في اقتضاء الذكر فلا وجه لقوله عام النسبة الى كل مسند اليه اللهم الا ان يقال ما ذكره حالة
من الحالات المقتضية للذكر فلا ينافي ان يكون العموم لبعض ما يصلح من المتعدد وارادة
التخصيص لمعين من هذا البعض حالة مقتضية اخرى لم يذكرها نحو خالق لما يشاء فان
عرفت ان المراد بعموم النسبة عمومها في المقام الذي ذكر وقد ذكر عبارته في شرح المفتاح
بما ذكر واما ما اشعر به تمثيله ههنا لما لا يكون عام النسبة بقوله خالق لما يشاء من ان المراد
بعموم النسبة عمومها في نفسها بناء على ان الواقع في المثال خصوص الخبر في نفسه فالمناسب للاحتراز
عن الخصوص في نفسه هو العموم بنفسه فينبغي ان يوجه بان المثال المذكور كما هو خاص النسبة
في نفسه خاص النسبة في هذا المقام فالاحتراز ليس الا بملاحظة خصوصه في هذا المقام فصح ما ذكره
الشارح من الجواب والدفع ايراد الفاضل المحشي رحمه الله والجواب ان المقتضي
الذي اورد عليه ان ذكر المسند اليه ح يكون موجبا لتصحيح الكلام لا لاعتبار امر زايد عليه
وقد تقرر بينهم ان بحث علم المعاني انما هو عن الخواص الزايدة على اصل المراد وسيجيء لهذا
مزيد بحث وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج فقد يقيد الخارج

با



بالمختص وجعل فايدة الاحتراز عن الضماير العايدة الى ما لم يختص بشيء قبله نحو ان رجل قايم الوم
واظني كان اكرام حمار ونحو ربه رجلا ونعم رجلا ويا لها قصة ورب رجل واخيه فان هذه
الضماير نكرات اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه ورب شاة
سوداء وسخلتها لم يجز لان الضمير معرفة لرجوعه الى نكرة مختصة بصفة هذا هو المذكور في
شرح الرضي على ما نقله الفاضل المحشي رحمه الله وفيه بحث من وجوه الاول ان معنى التعريف هو
التعيين اي الاشارة الى معلوم حاضر في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهما
في نفسه وهذا المعنى موجود في الضمير العايد الى النكرة فلا وجه للحكم بكونه نكرة الثاني انه لا يلزم
بعد صحة الاشارة الى الخارج فاعتبار التخصيص الغير الواصل الى حد التعيين مستبعد جدا
على ان الفرق بين رب رجل كريم واخيه وبين رب كريم واخيه تحكم بحت اذ لا اعتبار بالتخصيص
اللفظي الثالث ان المعرف بلام الحقيقة اشارة الى الحقيقة الغير الخارجة ومعنى الخصوص
فيما تطلق الرابع انه كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل فمن ذلك كل شاة وسخلتها
بدرهم واي فتى هيجاء انت وجارها فلا يجوز كل سخلتها ولا اي جارها اذ لا يضاف كل واي
الى المعرفة المفردة كما ان اسم التفضيل كذلك نص عليه ابن هشام في القاعدة الثامنة
من الباب الثامن من كتاب المغني فلا يدل صحة رب رجل واخيه على كون الضمير نكرة
على ما يشير اليه سوق الكلام على انا لا نم صحة رب رجل واخيه عند الجمهور وامتناع رب رجل
كريم واخيه اما الاول فلان المذكور في كتب النحو وجوب نعت مجرور رب ان كان اسما
ظاهرا قال الدماميني وهذا مذهب المبرد وابن السراج واكثر المتاخرين وفي البسيط انه
مذهب البصريين وخالف في ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وخروف
واما الثاني فلما اشير اليه من القاعدة اللهم الا ان يثبت انه لم يرد في الاستعمال اثباته ووضعه

قيل هذا احتراز عن النكرات المتعينة عند المخاطب نحو قولك جائني رجل تعرفه او رجل
هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة اي معين وفيه نظر لان الاشارة فيما ذكر بالوصف الى معروف
او هو اخوك والكلام في الاشارة باللفظ اللهم الا ان يقال الاشارة باللفظ والوصف ليس له
مدخل في تلك الاشارة قوله فتعريفه لافادة المخاطب جواب شرط محذوف والتقدير اذا
عرفت ما ذكر فنقول تعريف المسند اليه الخ قوله وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا
ازداد الحكم بعدا انما نسب البعد هنا الى نفس الحكم وفيما سبق الى احتمال تحققه تفننا في العبارة
واعلم ان القضية الكلية المستفادة من لفظ كلما انما هي باعتبار الغالب والا فيجوز ان يكون
المسند من اللوازم البينة للمسند اليه فلا يكون معه البعد للحكم كقولنا الاثنان هو الزوج الاول
وان المراد بالحكم في قوله ازداد الحكم بعدا ما يشمل لازم فائدة الحكم فانه حكم ايضا كما صرح به لا
الحكم الذي بين ذكر المسند اليه والمسند فقط على ما يتبادر من السوق وذلك لان تخصيص المسند
والمسند اليه كما يفيد بعد احتمال تحقق الحكم الذي هو فائدة الخبر كذلك يفيد بعد احتمال تحقق
لازمها فيوجب كون افادته اتم فان لازم الفائدة في قولنا زيد حافظ للتورية ابعد
في احتمال التحقق بالنسبة الى لازم الفائدة في شيء ما موجود والفائدة في افادة اللازم في
الاول اتم منها في الثاني قوله لانه وضع علاوة مخصصة للنكرة يريد ان التخصص والتعين في المعرفة
بحسب الوضع لانها موضوعة للمعين من حيث هو معين بخلاف النكرة فان مدلولها وان كان
معينا في نفسه الا ان التعين ليس بمعتبر في وضعها قوله وقد يترك اي الخطاب مع معين
الى غيره اشارة الى ان ضمير يترك راجع الى الخطاب ويحتمل ان يرجع الى الاصل اي يترك الاصل ذهابا
الى غيره ثم حق العبارة على ما ذكره في شرح المفتاح ان يقال المعين اذ يقال خاطبه وهذا
وانا بقول خاطب معه اللهم الا ان يجعل الظرف مستقرا اي كائنا مع معين او الكائن معه فينبغي

ان



ان يجعل الكائن بمعنى ما من شانه ان يكون كما لا يخفى على الذوق السليم وقوله الى غيره اي غير معين
و موجها الى غيره قوله على سبيل البدل اما اذا كان ضمير المخاطب واحدا او مثنى فيكون العموم
على سبيل البدل ظ واما اذا كان جمعا فالظاهر اذا قصد غير معين ان يعم جميع المخاطبين
على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد في القرآن ولا في كلام العرب العرباء خطاب عام بصيغة
الجمع وفيه نظر واعلم ان ضمير الخطاب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير
حين ارادته على ما هو المختار او موضوع لمعنى كلي بشرط استعماله في جزئياته المعينة
فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين قوله تناهت حالهم
الفظيعة في الظهور الفظيعة الشنيعة الشديدة من فظع الامر بالضم فظاعة فهو فظيع
اي شنيع شديد جاوز المقدار وهو المراد من الحال في قوله تناهت حالهم فظاعة امرهم وقباحة
شانهم ووصف الشارح اياها بالفظاعة بناء على ما نقله من المرزوقي في اثناء التمثيل للمجاز
العقلي من ان العرب اذا ارادوا المبالغة في وصف الشيء يشتقون من لفظه ما يتبعونه به
تاكيدا وتنبيها على تناهيه كشعر شاعر وليل اليل واشباهه ويجوز ان يعتبر حذف المضاف وحينئذ
اي فظاعة حالهم الفظيعة او حالهم الفظيعة من حيث فظاعتها وعلى كل من التوجيهات
ف لا يرد ان يقال صدق الشرطية لا يقتضي صدق المقدم فصدق قوله تعالى ولو ترى مع جوابه المحذوف
اي لرايت امرا فظيعا ونحوه لا يقتضي وقوع مقدمها وهو رؤية كل احد ليلا على غاية
ظهور حالهم بل انما يدل على ان القصد بخطاب ترى الى العموم على ما ظهور شناعة حالهم
لا للتمثيل على ان فظاعة حالهم لا يختص برؤية احد دون احد بل كل من يراها يراها فظيعة
لفساد المعنى اذ العموم في المعدول عنه اعني اكرم واحسن اليه اظهر فان الاخراج في صورة
الخطاب ينافي العموم الا ان يحمل على خلاف الظاهر وتعليل العدول عن الظاهر بما ذكره

يفيد ان الظ المعدول عنه اظهر من افادة المعدول اليه الذى هو خلاف الظ فاستحضر ما ترى نفسه
منزا وقد يوجه بتعلق الظرفين بالاخراج فى صورة الخطاب بان المبتادر منه تحقق صورة
الخطاب من غير تحقق معناه الحقيقي فكانه قيل كنى بصورة الخطاب من غير ان يوجد معناه ليفيد
العموم يعني انا عرينا هذه الصورة عن المعنى الحقيقي ليتاتى لنا قصد العموم اذ لو كان الخطاب
على معناه الحقيقي لما يتاتى لنا هذا الى اسوء معاملته لا يختص واحدا دون واحد
فان قوله قصدا بمنزلة قول المص ليفيد العموم ولا احتمال التعلق لغير لا تريد ما وضع لشئ
مع جميع مشخصاته وذلك بانهم لاحظوا المشخصات بما يمنع به تصور الشخص عن وقوع الشركة
مثلا فوضعوا العلم لذلك الشئ مع تلك المشخصات التى جعل هذا المفهوم الكلي مرآة ملاحظتها
فلا يضر تفاوت المشخصات زيادة ونقصانا بحسب الازمنة على تقدير تسليمه ولا يلزم تعدد الاو
والعلمية الموضوع له كما توهم لاحضاره اى المسند اليه قد سبق ان المسند والمسند اليه
هہنا من اوصاف اللفظ ولا شك ان الحضور من المعنى فقوله لاحضاره محمول على الاستخدام او على حذف
المضاف ولعل المراد باحضار المسند اليه ما يكون سببا لالتفات اليه فى الجملة ولا شك ان
النفس اذا سمعت اللفظ يلتفت الى المعنى وان كان حاضرا فيها كما صرح به فى حاشية المطالع
فلا يرد انه اذا قيل جاء زيد حال حضور المسند اليه فى ذهن السامع لم يوجد به احضار ولا ان
المسند اليه فى قولك جاء زيد وهو راكب ان كان حاضرا فى ذهنه فلا احضار ثانيا بضمير الغائب
والا لا فائدة فى الاتيان بالضمير ولو قال بدل لاحضاره للاخبار عنه بعينه باسم مختص به
لكان اظهر بعينه حال من مفعول المصدر اى ملتبسا بعينه وتخصه
فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها فيكل المعرف بلام العهد الخارجى وكذا الموصول
والمعرف بالاضافة اذا اريد بها المعهود الخارجى يحتاج الى العلم بالمعهود وان سلم انه لا يحتاج

اي



الى تقدم الذكر فالاحضار فى هذه الثلثة يكون ثانيا لا ابتداء كما زعمه واعترض بان الاحضار
ثانيا انما يصح اذا كان بعد الاحضار ولا يكفى كونه بعد الحضور فى الجملة هذا القيد
مغن عن الاولين فبحث لانه اذا ترك القيدان الاولان يكون الكلام هكذا وبالعلمية
لاحضار المسند اليه فى ذهن السامع باسم مختص به اى بالمسند اليه فلا نم ان قوله باسم
مختص به يغنى عن قوله بعينه وابتداء كيف واحضار معنى الرجل فى قولنا رجل جاءنى لا درهم
باسم مختص لان لفظ رجل مختص بفرد لا بعينه بحسب الوضع كما ان لفظ زيد مختص بفرد
بعينه وانما لا يكون مختصا ان لو اريد بلفظ الرجل فرد معين من افراده من حيث
هو معين وح يكون مجازا وبحثنا فى الحقيقة وكذا المعرف بلام الجنس فى قولك الرجل خير
من المراءة مثلا مختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب وضع واحد فلا يخرج بهذا
القيد ولا بقوله ابتداء بل بقوله بعينه وما اجاب به الشريف فى حواشى شرح المفتاح
عن الثانى من ان المعرف بلام الجنس قد يقصد به فرد منه لا على التعيين بوضع واحد
يخرج بقيد الاختصاص ايضا كساير المعارف والنكرات ففيه نظر لان المعرف بلام الجنس
حين ما يقصد به الفرد المنتشر مستعمل فى الجنس الموضوع له والقصد الى الفرد انما يفهم
من القراين الخارجية على ما سيأتى تحقيقه لا يقال فليكن الكلام عند ترك القيدين الاولين
هكذا وبالعلمية لاحضار المسند اليه فى ذهن السامع باسم مختص بالمعين اى المشخص المانع
تصوره عن وقوع الشركة فيندفع البحث لانا نقول سؤال الاغناء انما يتوجه اذا كان قيد
من قيود التعريف على الوجه الذى ذكر فيه مغنيا عن قيد آخر مذكور فيه لا اذا امكن ان
يقيد بقيد على وجه يسقط الاحتياج وانت قد تحققت من كلام الشارح ان الضمير به
فى قوله باسم مختص به راجع الى المسند اليه لا الى المعين من حيث انه معين على ان فى الصورة المذكورة

ايضا اعتبار قيد التعيين محقق فلا اغناء اصلا وبهذا التقرير ظهر ان قول الشارح
فى تقرير السؤال لان الاسم المختص بشئ معين ليس الا العلم فيه سماجة وانما مقتضى السوق
ان يقول لان الاسم المختص بالمسند اليه قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود الا توجيه
للجواب انا لا نسلم انحصار الاسم المختص فى العلم فان المراد بالاختصاص الاختصاص فى الجملة
والرحمن مختص به تع بطريق الغلبة والاستعمال وان كان فى الاصل موضوعا للذات له الرحمة
الكاملة مطلقا مع انه ليس بعلم للعفو عنه صفة فمثل الرحمن لا يخرج بقوله باسم مختص بل بقوله
بعينه ان نظر الى ان مفهومه كلى فى الاصل وبقوله ابتداء ان نظر الى الخصوص العارض بحسب
الاستعمال كما هو الظ ولو سلم ان الاسم المختص بشئ ليس الا العلم بناء على ان يراد بالاختصاص
الاختصاص بحسب الوضع فليكن الغرض الايضاح من ذكر القيدين السابقين تحقيق مقام
العلمية غاية ما فى الباب انهما بعد ما ذكر لذلك الغرض استدل الشارح اليهما لكونهما نافعين
فى الذكر اخراج بعض ما يخرج بالقيد الاخير وليس بمحذور وعا اشرنا اليه من توجيه
الجواب المنع اندفع لزوم استدراك احد القيدين الاولين اعنى بعينه وابتداء بخلاف
ما وجهنا العقل المحشى رحمه فانه لا يندفع استدراك قيد الابتداء اصلا كما لا يخفى
لانا نقول هذا موقوف فان الى خروج الامور المذكورة بقيد الابتداء موقوف الى
وقبه ايماء اى بعد التقرير المذكور لانه لا بد من اعتبار الاولية فى معنى الابتداء وقد
لكن هذا موقوف على ان المراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع والا فلا احضار
بالرحمن احضار باسم مختص وليس بنفس لفظ لتوقفه على ملاحظة الغلبة وخصوص الاستعمال
ووجه توقف خروج الامور المذكورة على التقرير ابتداء بما ذكره انه لو فسر باول مرة
كما ذكره الشارح لم يخرج بما حققه فى الاعتذار السابق وبعد اللتيا والتى اه

اللتيا



اللتيا تصغير التى على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا ابقى على
فتحة الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله بزيادة الالف فى آخره كما فعلوا ذلك فى نظايره
من اللذيا وذيا وذياك والمعنى بعد الخطة الصغيرة والكبيرة التى من فظاعة شانهما كيت وكيت
حذف الصلة ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة بوصف الامر الذى كنى بهما عنه وفى ذلك
من تفخيم امره ما لا يخفى وما سواه انما وضع ليستعمل فى شئ بعينه فان قلت تعريف
مطلق المعرفة سابقا بقوله ما وضع ليستعمل فى شئ بعينه يدل على دخول العلم فيه وقوله
ههنا وما سواه انما وضع اه يدل على خروج العلم عنه فقد تناقض كلاماه قلت المراد من التعريف
ان المعرفة ما وضع لهذا الغرض سواء كان الموضوع له كليا او جزئيا وبما ذكره ههنا وما سواه
انما وضع لمفهوم كلى ليستعمل اه بقرينة المقام فلا تناقض نعم كلامه مبنى على مذهب مرجوح
والتحقيق ان الوضع عام والموضوع له خاص وهو المعينات التى جعل المفهوم الكلى
مرآة لملاحظتها عند الوضع فليفهم ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اه
وذلك لان قيد ابتداء على ما ذكره هذا القائل يخرج ساير المعارف ولا يكون لقوله باسم مختص
فايدة سوى تحقيق المقام واما على ما ذكره الشارح فالاسم المختص وان كان مخرجا لها لكن يكون
لكل من القيدين السابقين بعد تحقيق المقام مقابل يستدل اليه اخراجه لتقدمه فى الذكر على ان
الاحضار فى العلم ليس فى اول زمان ذكره بل بعد تذكر الوضع لانه مسبوق بتقدم العلم به
ولئن اغمض عن ذلك فالاحضار اول زمان الذكر محقق فى ضميرى المتكلم والمخاطب
اذ لا يفهم منهما فيه الا المتعين فليتامل وقل هو الله احد يحتمل ان يكون هو
مبتدأ والله خبره واحد خبرا ثانيا او بدلا من الله بناء على جواز ابدال النكرة الغير الموصوفة
من المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضى ويحتمل ان يكون ضميرا

مبتداء والجملة خبره وتعتبر الاصلية بحسب الوصف يعني انه احد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق
العبادة ونظايرهما او بحسب الذات لا تركيب فيهما اصلا وعلى الوجهين نظهر فايدة حمل الاحد
عليه تعالى ولا يكون مثل زيد احد قوله فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها
حرف التعريف قيل عليه لما كان الاصل هو الاله معرفا باللام لم يكن حرف التعريف عوضا عن
الهمزة المحذوفة لاجتماعهما في الاصل وجوابه بعد تسليم عدم جواز اجتماع العوض والمعوض
ان حرف التعريف في الاله من قوله اصله الاله من الحكاية لا من المحكي ومراده ان الله اصله
اله منكرا كما ذكر في تفسير القاضي وانما ادخل حرف التعريف في خبر المبتداء افادة للحصر كما في زيد
الامير اشارة الى عدم ارتضائه قول سيبويه بانه يجوز ان يكون اصله لاه من لاه يليه
تستر واحتجب ووجه عدم الارتضاء ما ذكره في شرح الكشاف من ان كثرة دوران اله
في الكلام واستعمال اله في المعبود واطلاقه على الله يرجح جانب الاشتقاق من اله فلو كان
حرف التعريف من المحكي فنقول المضاف محذوف اي عوضت منها الا رتبة اذ لا يقال لاه كما صرح
به القطب في شرح الكشاف الا على سبيل الشذوذ والاول هو الاظهر وفي هذا الوجه تعين كون حرف التعريف
حذف الهمزة على غير قياس اذ قياس حذف الهمزة نقل حركتها الى ما قبلها ونقل الحركة متوقف
على وجود اللام المتوقف على حذف الهمزة لان العوض لا يؤتى الا بعد المعوض عنه فلو كان
حذف الهمزة بعد نقل حركتها الى اللام لزم الدور ثم جعل علما اي بعد حذف الهمزة وا
قبله فقيل الاله معرفا باللام من الاسماء الغالبة لكن لا الى حد العلمية وقيل هو ايضا علم بالغلبة
لكن اريد تأكيد الاختصاص بالتعيين فحذفت الهمزة فصار الله محذوف الهمزة مختصا بالمعبود
بالحق فالاله قبل حذف الهمزة وبعده علم لتلك الذات المعينة الا انه قبل الحذف اطلق على غيره
اطلاق النجم على الثريا فيكون الغلبة تحقيقية وبعده لم يطلق على غيره اصلا فيكون الغلبة

لتقديرية



العلمية نشأ تحقيقية وتقديرية فالتحقيقية عبارة عن ان يستعمل اللفظ اولا في معنى ثم نقلت الى اخر والتقديرية عبارة عن ان لا يستعمل
من ابتداء وضعه في غير ذلك المعنى لكن يكون مقتضى القياس ان يستعمل لمن الاول الصعق وهو صفة مشبهة لمن اصابته الصاعقة ثم
غلب علما على خويلد بن نفيل ... ولفظة الاله العرب لانها صفة في الاصل لانه الاله تحذف الهمزة والتعويض مقتضى
القياس صحة اطلاقه على كل معبود ذكي مطلقا كالاله الا انه لم يطلق الا على الواجب سبحانه وتقدير نحو الاعلام الخاصة بالنظر الى
استعماله ... من الاعلام الغالبة بالنظر الى الاستدلال ... الكشاف والشارح المحقق

تقديرية قوله لما افاد التوحيد اي بحسب دلالة اللفظ قوله فيجب ان يكون اله بمعنى المعبود
بالحق اي بقرينة المقام فان المراد والجدال انما هو في المعبود بحق وهو المقصود لحصر الوجود
فيه لكثرة المعبودات الباطلة فلا يخالف ما في شرح المفتاح من ان اله بالتنكير بمعنى المعبود مطلقا
والاله بالتعريف بمعنى المعبود بالحق فانه هناك بصدد بيان المعنى بحسب الوضع تدبر
في الوجود او موجود اشارة الى ان خبر لا محذوف والا الله بدل من محل اسم لا ولم يجعل الا الله
خبرا لان المعنى على نفي الوجود عن الهة سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كل اله وهو الذي
يفيد الاستثناء المفرغ الواقع موقع الخبر كما لا يخفى وانما لم يقدر الخبر الامكان او ممكن مع
ان فيه رد اخطاء المشركين في اعتقاد تعدد الالهة على وجه ابلغ وهو سلوك الطريقة البرهانية
لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس لان المقصود بكلمة التوحيد هو
اثبات الوجود له تعالى ونفيه عن الغير واثبات الامكان لا يستلزم اثبات الوجود فان
قلت فالكلام لا ينفي الامكان عن غيره تعالى قلت ذلك النفي مستدل عليه بدلايل اخر وليس بمقصود
بالبيان ههنا على ان المتمردين لا يدعون امكان غيره تعالى بدون الوجود قوله كما في
الالقاب الصالحة لمدح او ذم توصيف الالقاب بما ذكر ليس للتخصيص بل للكشف والتوضيح
لان اللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا واما الكنية فهو علم صدر باب او ابن وما سواهما
من الاعلام يسمى اسما والفرق بين اللقب والكنية بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم
كابي الفضل وابي جهل لا يضر قوله وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب عبر الاسلوب لان
العلم ههنا مضاف اليه في النظم والتمثيل لمجرد كون المقام مقام كناية وقيل لفظ يدي مقحم فالعلم
مسند اليه في الحقيقة وتكرير جهنمي في يدي جهنمي للتهويل كانه قيل ابي جهنمي قوله انتقال
من الملزوم الى اللازم اه لكن المستعمل عنه معنى مجازي للفظ اذ ليس معنى ابي لهب

بحسب الوضع ملابسة بل واللزوم ويجي في فن البيان ان الكناية قد تكون مبنية على المجاز وبالعكس
انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي قال الشارح رحمه
في شرح المفتاح في قوله تعالى تبت يدا ابي لهب لم يطلق الكم الا على المتشخص المسمى بابي لهب
لكن لينتقل منه الى ملازم اللهب لينتقل منه الى الجهنمي مثلا عبارته في ذكر الشرح وظاهره
لا يناسب قوله ههنا وهذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول دون الثاني فان اللزوم على ما ذكره
هناك بحسب الوضع الثاني لكن بتوسط الوضع الاول فينبغي ان يحمل قوله ههنا انما هو بحسب الوضع
الاول على الحصر الاضافي لبتلائم كلاماه اي ليس اللزوم بحسب الوضع العلمي فقط بل بحسبه بلاحظ
الوضع الاضافي ثم هذا مبني على ما هو الظاهر من ان منشأ اشتهار ابي لهب بكونه جهنميا ما يفهم
من المعنى الاضافي اعني ملابسة اللهب الحقيقي واما اذا جوز الاشتهار المذكور مع قطع النظر
عن المعنى الاضافي كما في نظاير حاتم على ما قرره الفاضل المحشي فلا احتياج الى توسيط الوضع
الاضافي ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما يستعمل ههنا في الشخص المسمى به لينتقل
به الى الجهنمي اي بواسطة ملاحظة الوضع الاضافي على ما حققه مما ذكره في شرح المفتاح
فلا ينافي قوله سابقا الا ان هذا اللزوم اه واعترض عليه بانهم شرطوا في الكناية ان يكون
المقصود هو المعنى الكنائي والمعنى الاصلي وسيلة اليه والتزام كون الشخص ههنا وسيلة ووصف
كونه جهنميا هو المقصود الاصلي ومناط النفي والاثبات بعيد جدا واجيب بان توهم البعد
انما نشأ من الغفلة عن وجه العدول عن الاسم الى الكنية فلا حاجة الى ان يقال فهم
الوصف عند اطلاقه على الشخص من قبيل مستتبعات التراكيب واطلاق الكناية عليه
على سبيل التشبيه او استعمال الكناية في مجرد معنى الخفاء فتأمل بقي ههنا بحث وهو ان قوله في بحث
ان يعلم اه مناقض لما صرح به في البيان في اثناء تحقيق فوايد القيود المذكورة في تعريف الحقيقة

من



من ان القول بكون الكناية حقيقة غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له والجواب ان الشارح
ذكر في شرح المفتاح في مفتتح الاصل الثالث من علم البيان ان له في تقرير الكناية طريقين احدهما
انه استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وثانيهما انه استعمال اللفظ
في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل لينتقل منه الى غير الموضوع له اللازم المقصود فما ذكره
ذكره الشارح في البيان مبني على المذهب الاول بناء على ان المص مال اليه كما اشار اليه الشارح في
بحث الكناية من هذا الكتاب وما ذكره من قوله وما يجب ان يعلم مبني على المذهب الثاني او لابهام استلذاذه
ذكر الشارح في شرح المفتاح ان الاحسن ترك الابهام الى الاعلام ونحوه وعليه اطبق شراحه وفيه بحث
اذ في لفظ الابهام نكتة سرية مفقودة في لفظ الاعلام وهي الايماء الى ان التبرك والاستلذاذ في كونهما
من الاغراض المطلوبة بالذكر والاحوال المقتضية له بحيث يكفي في اقتضاء الذكر ابهامهما حتى يتعين الحكم
في الاعلام ونحوه بطريق الاولى ولو بدل لفظ الابهام بالاعلام لفات هذا الابهام وغير ذلك
مما يناسب اعتباره مثل التنبيه على غباوة المخاطب بانه لا يتعين عنده المسند اليه الا بكونه الذي عنده
لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين اشارة الى ان التعريف انما هو بحسب معرفة
المخاطب ولذا قال الادباء المعرفة ما يعرفه مخاطبكم ثم الموصول وذو اللام سواء خلافا لابن كيسان
وابن السراج فان ذا اللام اعرف من الموصول عندهما وللكوفيين فعندهم الموصول اعرف من ذي اللام
ولذلك جعل الذي يوسوس صفة للخناس ابدل على الموصول ليس اعرف من ذي اللام بناء على ما تقرر
من ان الموصوف لا بد وان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها ولا يمنع اعرفية ذي اللام كما هو مذهب
ابن كيسان وابن السراج وكانه بنى الكلام على انتفاء اعرفية ذي اللام من الموصول ظ ولزام القول
بهما عند ما على العكس فالاستدلال بالاية ناظر اليه وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه خلافا
للمبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه ...

في التخصيص ان يصير جزئيا حقيقيا بل يحصل بنقص الشيوع لانه موضوع لانسان لا تخصص فيه
اي لم يعتبر في اصل وضعه التخصص وان جاز ان يتخصص بحسب العارض كما في الصورة المذكورة
لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة سوى الصلة الكلام على تقدير اقتضاء المقام كون المسند اليه
معرفة والمقصود تعيين وجوه التعريف كما اشار اليه الشارح في مفتتح البحث فلا يرد ان يقال جاز
ان يجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول ثم ان رجحان في الجملة كاف في المقتضي فلا يتوجه ان
ما ذكر لا يقتضي كون المسند اليه موصولا لجواز ان يكون ما يجري عليه الموصول نحو الرجل الذي قدم
عليك كريم اذ ذكر الموصول لما كان لازما فالاقتصار عليه مع افادته المقصود ارجح على ان اجراء
الموصول لا محالة انما يكون نعتا على قسم من اقسام المعرفة غير الموصول فهذا انما يتم اذا اقتضى المقام
خصوصية ذلك القسم والمفروض عدمه كما لا يخفى فتدبر الذي كان معنا امس رجل عالم ينتقض
بمثل قولنا مصاحبنا امس رجل عالم فلا بد من امر اخر يرجح طريق الموصولية اذ الظاهر ان المقتضي اما نحو
او مرجح ولا يكفي مجرد الملائمة والملابسة الذين في ديار الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم من المنادى
في علمهما معا وان جاز ان يلاحظ فيه تارة عدم علم المتكلم فقط وتارة عدم علمهما كما ينبئ عنه الخبر
والاولى ان يمثل عدم علم المتكلم بقولك الذين كانوا معك امس لا اعرفهم لعله جدوى كم انما يعلل
عدم التعرض لما ذكر بانه اذا لم يكن للمتكلم علم بغير الصلة لا ينافي منه حكم على الموصول بشئ وبلا كان
معلوم الثبوت له الا ان المراد بالاحوال التي فرض انتفاء علم المتكلم بها ما هي ابتة سبح اعتبارها في جانب
المسند اليه لتعينه عند افادة حكم للمخاطب ومفهوم الخبر لا يصلح ان يجعل عنوانا للموضوع ولا
فتدبر او استهجان التصريح بالاسم فيه اشارة الى ان المراد بالغرض ما يكون باعثا على ايراد الموصول
سواء كان غاية يقصد حصولها او فائدة يترتب عليه زيادة التقرير او لم يكن وههنا بحث وهو ان
مجرد استهجان التصريح بالاسم لا يقتضي اختيار الموصول بل ربما يقتضي اختيار المعبر عنه بطريق لا استهجان فيه فلا بد من انضمام نكتة الى الاستهجان لترجيح اختيار الموصول بما لو كان



اتباع المسيح بخلاف فهم ونحن عبيد من خلق المسيح يخاطب الروم وهم نصارى يدينون دين عيسى بعد ان عبدوه
ويقولون ثالث ثلثة وذلك حين خرج الروم الى البلد والمسلمين ليغزوا فيها يقول يا من يعبد عيسى كيف تخافون ونحن نعبد
خالق عيسى الذي هو معبودكم انا نخافكم ابدا تم بحضور سعد الدين

البعث في الاسناد

من الطرق نعم قد ذكر في شرح المفتاح ان الاقتضاء يتحقق بمجرد الملائمة والمناسبة فلا تزاحم في المقتضي
والمقتضي لكن لا يخفى ان المناسب ان لا يطلق الاقتضاء الا اذا كان للمقتضي رجحان في الجملة كما ينبئ عنه
قوله في مقتضيات ذكر المسند اليه ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح اللهم الا ان يكتفي بالرجحان بالاضافة
فكلما كان المضاف اليه اكثر كان الاقتضاء اتم واوفر اي لتقرير الغرض لكون وجه لتقريره على القولين الاخرين
ان المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من المسند والمسند اليه لافادة ذلك المقصود
فحمل التقرير على تقريره اولى فاورد حكاية بشريح وهي ان رجلا اقر عند شريح بشيء ثم انكر فقال له شريح شهد
عليك ابن اخت خالتك آه شرح التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر لكون الانكار بعد
الاقرار وخالا للعنق في ربقة الكذب فعلى هذه الحكاية متعلقة باستهجان التصريح فان جعلت الاية
مثالا لزيادة التقرير والاستهجان معا كان نظم الكلام رصينا وان خصت بزيادة التقرير كما توهم
وقع بين الحكاية ومتعلقها فاصل اجنبي ان قلت ليس في لفظ زليخا استهجان فكيف يصح جعل الاية
مثالا له قلت المستهجن تصريح اسم المراة في الحكم بالمراودة والاحتيال في طلب المواقعة ولقد
نهزت مع الغواة الخ نهزت بالدلو اي ضربت بها الماء في البئر وحركتها لتمتلئ والغواة جمع غاو
والاسامة اخراج الماشية الى المرعى والسرح المال السائم واللحظ النظر والاضافة من اضافة الصفة الى
الموصوف وقيل سرح اللحظ هو النظر السريع لما وقع الفصل عليه من قولهم امر سريح اي سريع
كذا في الديوان وفي الصحاح ناقة سرح ومنسرحة اي سريعة والعصارة بضم العين والصاد المهملة
ما يسيل من عصر العنب ونحوه والمراد الحاصل الخلاصة والاثام بفتح الهمزة الاثم كذا في الديوان
وفي الصحاح انه جزاء الاثم وحاصل المعنى صاحبت مع الغواة وسعيت في تحصيل لذات هوى النفس
حتى بلغت اقصى ما يبلغ الانسان في شبابه فما حاصل ما سعيت الا فضلا لاوزار وبال

قول اسامة طبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ... سواء كان خطاء او صحا فلذا نكره
على صيغة المجهول من الاراءة اي تظنونهم لان مجهول هذا الباب من الرؤية يتعارف في الظن والمراد بالظن ما سوى اليقين كما قد يجي
بهذا المعنى ان ذلك حكم في الاخرة دون الجهر ولا ان الاخوة لا تكون الا مظنونة لان الناس ... معنون الاخوة ويجحدونها ويثبتونها
وهي المعروف ترادها الرواية والدراية لانها بمعنى اليقين فلا يتصورونها الخطاء ... اي
ان تطرحوا على الارض والصرع الطرح في الارض والظاهر انه كناية عن ان تغلبوا وقال الشارح اي
من ... او تصابوا بالجراح من شدة الغيظ وحرارة العطش والصرع في اللغة الالقاء على الوجه للاهلاك فالهلاك فيما نحن فيه اما حقيقي
او مجازي ... عن هلاك الاموال او عوارض النفس كالامراض على سبيل المجاز فاشار الى الاول بقوله اي تهلكوا
واما الثاني بقوله او تصابوا الخ وجوابه ان العرف والذوق وقد اجيب ايضا بان التنبيه على الخطاء الذي ذكره
هو اما ان يحصل من ذكر الظن المشعر بالخطاء او يفهم في العرف خطاء المخاطب في هذا الظن من مثل هذا الكلام
وعلى كلا التقديرين لا خفاء في لزوم تحقق الايماء فيه وان كان مع ابتنائه التنبيه المذكور متدافعا واما
ان يحصل من مجموع الكلام فيرد عليه ان الكلام في معنى الموصولية ومقتضياتها لا في معنى الكلام
الذي فيه الموصول ... الى وجه بناء الخبر ظاهر وقوله فيما سيأتي فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من
جنس الثواب ونظايره يدل على ان المراد هنا الى وجه الخبر المبني وانما قدم البناء اشارة الى ان ايماء الموصول
الى الخبر من حيث ايراد المتكلم وبناؤه اياه عليه كما قيل مثله في تعريف العلم بحصول صورة الشيء
كالارصاد في علم البديع وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة او البيت ما يدل عليه اذا عرف الروي نحو قوله ... لزم
وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون ... الى التعريض بالتعظيم لما اعترض عليه الفاضل الجلبي بان حصول
هذه المعاني التي جعل الايماء ذريعة اليها اجيب بان هذه المعاني يمكن تحصيلها من مجموع الكلام ومن
الموصول مع صلته والاول هو المستغني عن اعتبار الايماء واما الثاني فهو موقوف على اعتبار الايماء قطعا
مثلا التعظيم لشعيب عم على وجه التعريض يحصل من مجموع الكلام اعني من نسبة الخسران الى مكذبيه ولا احتياج
في ذلك الى اعتبار الايماء ومن نفس الموصول ايضا بان يعتبر ايماؤه الى ان الخبر من جنس الخيبة والخسران فيتوسل
بذلك الى التعريض بتعظيمه ولو لم يعتبر هذا الايماء لم يكن ان يتوسل اليه من نفس الموصول كما لا يخفى ولكن
ان الكلام في المعاني الموصولة لا في مجموع الكلام الذي يكون الموصول من جملته فاندفع الاعتراض
فانتقض عليه الامر في نحو ان الذي سمك الخ اجاب عنه الفاضل الجلبي بان مراده من العلة علة
الاسناد والخبر الى المبتدأ وبناؤه عليه لا علة ثبوته له فلا اشكال كما فصله وفيه بحث اما اولا فلانه ...

اي بالايماء



بالايماء الى علة بناء الخبر الايماء الى ذات العلة ففيه انها معترض بها فلا يحسن الايماء وان اريد
الايماء الى عليتها من جهة ان ترتب الحكم على المشتق وما في حكمه يفيد علية المأخذ ففيه ان ذلك الترتيب
انما يدل على علية المأخذ لثبوت الخبر لا لبنائه واسناده على انه يفوت ح جعل الايماء ذريعة
الى التعظيم مثلا لان التعظيم انما يتوسل اليه بذكر العلة كما اعترف به نفسه سواء اومي الى العلية
ام لا واما ثانيا فلان الظاهر ان الباعث في نفس الامر على ربط الخبر في قوله تعالى ان الذين يستكبرون ن
عن عبادتي الخ بيان سوء عاقبة المستكبرين وفي قول الشاعر ان الذي سمك السماء البيت
بيان رفعة شان الشاعر وهكذا في البواقي لا انه لما لاحظ المتكلم استكبار الكفار بعث ذلك
على ربط بناء بيت الشرف فان هذا بعيد جدا كما لا يخفى على المنصف فتامل ومن
الناس من اقتفى اراد به العلامة الترمذي وقد نبهناك في اوايل القسم الاسناد الى الحقيقة
والمجاز ان الشارح المحقق يعتبر في مثل هذا التركيب معمولا لجار والمجرور مبتدأ وما بعده
خبره اي بعض الناس يقولون كذا لا بالعكس حتى يرد انه لا يتصور لمثل هذا الاخبار فائدة
ويمكن ان يجاب في هذا المحل بوجه آخر وهو ان الاخبار بالبعضية للتعجب واستعظام ان
يتصف بعض من الناس بابتاع غيره في مثل هذا الكلام فانه ينافي الانسانية حيث كان
ينبغي ان لا يعد من اتصف به من جنس الناس لكن لو سلم صحة هذا التوجيه لا يطرد في جميع
المواضع كما لا يخفى على ان في التوجيه الذي ذكره الشارح ... وسوق الكلام ينادي على
فساد هذا الراي اذ ابتداء لفظ ثم واسم الاشارة القريبة في قوله ثم يتفرع على هذا بعد
الاشارة البعيدة في قوله او ان تومي بذلك الى جعل المسند اليه موصولا يكاد يصرح بان ذلك ة
الى الايماء ... الى محسوس غير هذا من فيه اشارة الى ان الترتيب تقديم المحسوس على
المحسوس وان تابع القوم في العكس حيث قال الى هذا من محسوس وقد يقال انه بتقديم المناهل

عـ انه يكفي وجه لاشتماله على بعض المحسوس ثم ذكر المحسوس دفعا للتوهم ان يراد بالمشاهد المعلوم م
يقينا لكثرة استعماله فيه ولو مجازا قوله واما الغرض الموجب له او المرجح فقد اشار اليه اورد
عليه ان كل ما اشار اليه المص غرض مرجح لا موجب ثم قد اشار الشارح نفسه في آخر البحث حيث
قال ولانه لا يكون الى احضاره سوى الاشارة الى الغرض الموجب ويمكن ان يقال قصد اكمل التمييز
غرض موجب فتامل قوله من نسل شيبان شيبان بن ثعلبة شيبان بن ذهل قبيلتان
كذا في القاموس والذي في الصحاح وشيبان حي من بكر وهما شيبان ثعلبة وشيبان بن ذهل
ابن ثعلبة وقد جوز ابن جني في التنبيه على مشكل الحماسة ان يكون وزن شيبان فعلان من شاب
يشيب او فيعلان من شاب يشوب فحذف الواو وبعد قلبها ياء كما في ميت وميت ثم قوله
من نسل شيبان اما خبر ثان او حال على سبيل التداخل والترادف واما جعله ظرفا لغوا متعلقا
بفرد اي ممتاز منهم فليس بحسن لان مقام المدح يقتضي ان يثبت للممدوح الفردية في
المحاسن بالقياس الى كافة الناس لا بالقياس الى نسل شيبان فقط كما لا يخفى الا ان يبنى الكلام
على ادعاء اشتهار ان نسل شيبان ممتاز عن سواهم بالمحاسن فتبصر قوله وهما نجران
بالبادية يمكن ان يقال انما لم يقل نجران مع ان الضال بتخفيف اللام والسلم نوعان من
الشجر والعرد الضالة والسلمة ايماء الى ان المراد بالضال والسلم الذي حكم عليه بنسل شيبان
بانهم مقيمون بينهما فردان من ذينك النوعين بعينهما كانوا كذلك في نفس الامر وهذا
كما تقول رايت رجلا اذا رايت زيدا قوله وعلم المعاني من حيث انه الحق ان القرب
والبعد والتوسط ان جعلت داخلة في معاني اسماء الاشارة كان هذا بحثا لغويا ذكر
توطئة لما يتفرع عليه من مباحث الخواص وان جعلت خارجة عنها لقصد البلغاء
بحسب مناسبة الالفاظ في قلة الحروف والكثرة والتوسط كان من علم المعاني قوله وعلم المعاني

من



من حيث انه الى قيل هذا منطلق الى ما ذكره الفاضل المحشي من ان ذلك جار في الالفاظ كلها فجوابه
الالتزام ولا ضير الا يرى انهم بحثوا عن علمية المسند اليه وتعريفه ببعضها وتنكيره وجميع ذلك
يدل على معانيه بطريق الوضع الا انه اذا اعتبر فيها ما ذكره الشارح من الاعتبار حصل
امر زائد على الوضع يتعلق به نظر علم المعاني فتامل قوله عقب المشار اليه وهو الذين
يؤمنون من جملة ما يدل على الاوصاف فلا يناسب ان يجعل مشارا اليه لعدم صحة التعقيب
بل المناسب ان يقول وهو المتقون اجيب بان المراد ذات الموصول من غير ملاحظة
مضمون الصلة بقرينة عد الايمان من جملة الاوصاف التي عقب بها المشار اليه وانما يعبر
عن تلك الذوات بنفس الموصول لقبح ذكره بدون الصلة واما عدم جعل المشار اليه هو
المتقون فبناء على ان الذين يؤمنون يمكن ان يجعل منقطعا عن المتقين على سبيل الاستئناف
مرفوعا بالابتداء مخبرا عنه باولئك على هدى وان يجعل جاريا عليه كما ذكر في الكشاف فعلى
التقدير الثاني يحسن ان يجعل الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر من غير تكلف لان الصفة
والموصوف في حكم واحد واما على التقدير الاول فليس بذلك لطيف لان المراد بالمشار اليه هو المعنى
الذي اشير اليه باسم الاشارة الى لفظ كما يبنى عنه قوله عقب المشار اليه باوصاف وذكر المحشي
هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين وان اتحدا في الواقع ذاتا فليتامل قوله او لنحو ذلك
مثل ان تقصد به شدة ذكاء المخاطب وقوة ادراكه كقولك في مسئلة تجري فيها العقول هذه
المسئلة محققة عندك تشير الى ان المسئلة التي تجري فيها العقول كالمحسوس المشاهد عنده
ونحو ذلك قال الشارح في شرح المفتاح ومما يجب التنبه له ان ما يورد في امثال هذه المقامات
من الآيات والابيات امثلة لا شواهد حتى يرد باحتمال الغير وانه لا امتناع في جمع مثال
واحد بين كثير من اللطائف والاغراض فان مبنى ذلك الاقتضاء وكون التراكيب لما يذكر من
الاغراض .

ومنها ان المعهود تحقيقيا بوجوه منها ما ذكره الشارح المحقق من ان قوله رب اني نذرت لك ما في بطني محررا يفيد الذكر لان التحرير لا يكون الا للذكر وهو عتق الذكر لخدمة بيت المقدس ومنها ان قوله اني نذرت لك ما في بطني محررا يفيد بر عرض اي لو كان ذكرا ومنها ان قوله رب اني وضعتها انثى تحسر على فوت الذكر فذكره اطول

في عاجر المناسبات والامن اين للبشران مقصود المتكلم ما نسب اليه من الاعتبارات فليحافظ على مثل النكت فلها مواضع تقع ق‍ واحدا كان او اثنين الظاهر انه اراد فردا واحدا او فردين او افرادا كما يدل عليه قوله في شرح المفتاح واما الى حصة معينة من الحقيقة فردا او فردين او اكثر ففيه مسامحة اذ الظاهر ان الفرد هو المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم اليها من التشخص لا نفس الحصة المعروضة له الا ان يحمل الحصة فيما سبق على المجموع المركب مجازا من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل اذ قد تقرر ان المعهود في العهد الخارجي هو الحصة مع العوارض فلا تسامح في قوله واحدا كان او ق‍ كناية هذا من احد اقسام الكناية المصطلحة وهو الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف فان التحرير من الصفات المختصة بالذكر كما اشار اليه بقوله لكن التحرير انما كان للذكور يعني لما كان التحرير مختصا بالذكور علم ان المطلوب بما كان هو الذكر وهو ليس بمذكور صريحا بل ذكر ملزومه وهو التحرير ق‍ او للاشارة الى الجنس الحقيقة ومفهوم المسمى الاضافة اما من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف او بيانية اي مفهوم هو مسمى الاسم المجرد عن اللام ثم اقتضاء الاشارة الى نفس الحقيقة التعريف باللام انما يظهر اذا لم يوجد علم الجنس والا ففيه ايضا اشارة الى نفس الحقيقة لكن بجوهر اللفظ لا الالة ق‍ يعني يطلق المعرف باللام دفع لما يتبادر من ظاهر قول المص وقد يأتي لواحد الخ من ان المعرف بلام الحقيقة في العهد الذهني مستعمل في مجموع الماهية والعوارض فهو من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص ووجه الدفع ظاهر من كلامه والمحدد اما على صيغة اسم الفاعل من الاتحاد وبالجاء والدال المهملتين كما ينبئ عنه قوله بجاء التعدد باعتبار الوجود او على صيغة المفعول من الاتحاذ بالمعجمين والمعنى فتح يبقى هنا بحث وهو ان مدلول الكلمة لما كان هو الفرد المنتشر عند



الشارح كما سيصرح به ولا شك ان مدلول اللام هو الاشارة الى مدخولها مع الاشارة ببعض الكلمة الى الفرد المنتشر واطلاق المعرف باللام عليه من حيث هو حقيقة فاي حاجة الى ما ذكره من القرينة فتأمل ق‍ بجاء التعدد باعتبار الوجود انما جاء التعدد باعتبار ان المراد الفرد المنتشر الذي يصلح ان يكون هذا وذاك لا المعين المشخص ق‍ حتى تكلفوا ما تكلفوا حيث قالوا المعهود الذهني معتبر في المعرف دون المنكر وقيل حيث اولوا بالمعارف ما وقع صفة من الجمل ق‍ كما يشعر به لفظ الايضاح حيث قال والمعرف باللام قد يأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن بعد ان قال وان كان باللام فاما للاشارة الى معهود بينك وبين مخاطبك واما لارادة نفس الحقيقة ق‍ تعامل معاملة النكرة كثيرا واعلم ان المصادر التي يشتق منها شائبة الوحدة كذكرى ورجعى وبشرى اذا عرفت بلام الجنس وقصد بها الى الماهية من حيث هي لا فرق بين معرفتها ومنكرها الا باعتبار ان في المعرف اشارة الى حضورها دون المنكر على قياس ما سبق في اسم الجنس المنكر والمعرف بلام العهد الذهني فكما يجوز ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة المنكر كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر الا ان وروده في الاستعمال غير محقق بخلاف الاول فانه مشهور ق‍ ولقد امر على اللئيم يسبني آخر فمضيت ثمة قلت لا يعنيني ثم حرف عطف اذا لحقها علامة التأنيث يختص بعطف الجمل وقوله لا يعنيني لا يريني بل يريد غيري من عناه اي قصده واراده او لا يهمني الاشتغال به والاعراض عنه من عناني الامر اي اهمني وفائدة ثم في البيت بيان تفاضل الامرين اعني المرور والاعراض كان الثاني اعظم من الاول تشبيها لتباعد ما بينهما في الفضل بتباعد ما بين الحادثتين في الوقت ق‍ لا توقيت فيه اي لا تعيين لوقت اذا حدد وعين فان تقييد الحوادث بالاوقات وحاصل المعنى انه لم يرد بالذين انعمت عليهم قوما باعيانهم فيجيء توضيحه

بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة لتوغله في الابهام وقد يجعل غير معرفة بناء
على اشتهار المنع عليه بمغايرته للمغضوب عليهم فيتعرف ح كما في قولك عليك بالحركة غير السكون
فعلى هذا الوجه يصح جعله وصفا للموصول سواء كان فيه توقيت ام لا قلت بل حقيقة
حقيقة خبر مبتداء محذوف والجملة عطف على مقدر اي ليس هو مجازا كما قيل بل هو حقيقة واعترض
عليه بان الموضوع له الماهية المطلقة والمستعمل فيه هو الماهية المخلوطة ولا شك في تغايرهما
فينبغي ان يكون مجازا واجيب بان المستعمل فيه هو الماهية لا بشرط شيء والفرد المنتشر انما يعلم
من القرينة وانما سمي معهودا باعتبار مطابقته للماهية المعهودة فله عهدية بهذا الاعتبار
فسمي معهودا ذهنيا مثله ومثله كل مضافا الى نكرة مضافا حال من كل لانه فاعل في المعنى
اي يماثله كل هذا على مذهب الجمهور واما من جوز الحال من خبر المبتداء فالامر ظاهر وفائدة التقييد
انه اذا كان مضافا الى المعرفة كان الغالب كونه لاحاطة الاجزاء لا الافراد كما سيأتي
وجوابه انا لا نم آه كان الاظهر ان يقال في جواب السكاكي ان اراد بعدم التميز عن تعريف العهد
عدم الامتياز مطلقا فالملازمة مم كيف والمشار اليه في احدهما هو الحقيقة وفي الآخر الحصة وان
اراد عدم الامتياز في معنى التعريف فانتفاء التالي مم وكيف لا امتياز في معنى التعريف ولا
معنى للتعريف الا التعيين والاشارة الا ان الشارح المحقق سلك جادة التحقيق وسكت عن
الترديد اعتمادا على ظهوره انهم ما ادعوا الفرق بينهما الا بحسب الاضافة حيث قسموا التعريف
الى تعريف الجنس وتعريف العهد وبينوا الحصر فيهما بان المشار اليه ان كان هو الحصة فتعريف
العهد وان كان الحقيقة فتعريف الحقيقة فكانه جعل عدم بطلان التالي على الشق الثاني
ظاهرا مفروغا عنه ولذا لم يتعرض له وبهذا ظهر ان اعتراض الفاضل المحشي ليس بقوي
فتأمل ومنها المعنى غير معتد آه اورد الفرق بين المعرفة والنكرة مع انه بصدد الفرق

بين

بين المعرفتين اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو انه لما كان الحضور الذهني غير معتبر في
اسماء الاجناس ومعتبرا في المعرف بلام الحقيقة لم يجز ادخال لام الحقيقة عليها لانه جمع
بين المتنافيين فاشار الى دفعه بان عدم اعتبار الحضور ليس اعتبار العدم وانما المنا
بين اعتبار الحضور وعدمه اعتبار لا اعتبار واستغراق المفرد اشمل قد سبق تصريح الشارح
بان اضافة المصدر تفيد الحصر وحقق هناك ان مبناه كون المصدر المضاف من صيغ
العموم فهذه القضية كلية لا مهملة كما توهم وبذلك يتبين وجه الاعتراض الآتي ثم عبارة المفتاح
مشعرة بجزئية الحكم حيث قال واستغراق المفرد يكون اشمل كما حققه الشارح هناك ومن
لم يفرق بين العبارتين فقد قال ما قال بدليل صحة لا رجال في الدار آه اقتصر في البيان
على ذكر الجمع لانفهام حال المثنى عنه ولم يعكس لان الجمع قد يطلق على الاثنين مثل فقد صغت
قلوبكما بخلاف العكس يا امل خاب المفي دقيم شر اخره ولا القيم ما يقيم ضرا المغنى المنزل
وقيم على صيغة المجهول اي حفظ والمغنى يا امل فاء المنزل وقاكم الله تعالى من جميع الشرور
وعموم الشر بناء على تأويل وقيم بالنفي اي لا اصابكم والقرينة المشعرة بذلك اعادة
النفي في قوله ولا القيم او مقدرة نحو لا رجل في الدار اشارة الى ما ذكره النحاة في
توجيه بناء اسم لا هذه اذا كان مفردا من انه متضمن للحرف لا غير من وبهذا ظهر ان المتبه
بليس ليس بنص في الاستغراق كما نقله من الكشاف وان تقييد لا بالتي لنفي الجنس في قوله
وانما اورد البيان آه للاحتراز عنها ولقائل ان يقول لو سلم آه قد حققت
ان القضية السابقة ظاهرة في الكلية وان الاعتراض مبني عليه وفي قوله لو سلم اشارة
الى منع كما ان الفاضل المحشي رحمه الله مؤنة تقريره وقد يقرر المنع المشار اليه بوجه آخر وهو ان
يقال ان زيدا رجلا ورجلا عالمان فهو ظاهر الفساد والا لكان لا رجل ولا رجال نفي العام

وان اريد ان نفي رجل ورجال عامان فلا يلزم الا ان يكون نفي المفرد اشمل من نفي الجمع وهو
لا يستلزم ان يكون المفرد اشمل من الجمع ولما كان جوابه ظاهرا بان يقال المراد ان رجلا ورجالا
المنفيين عامان في حكم النفي والمفرد اعم واشمل بمعنى انه يتناول في حكم النفي ما لا يتناوله الجمع
بادر الى التسليم ولم يصرح بالنفي قوله ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم الا زيدا مع امتناع قولك
جاءني كل جماعة فيه بحث لان المحققين من النحاة جعلوا قولهم له علي عشرة الا واحدا وقولهم
ضربت زيدا الا رأسه من الاستثناء المتصل فيظهر بهذا انه لا يشترط في الاستثناء المتصل كون
المستثنى من افراد المستثنى منه بل يكفي كونه من اجزائه فلا يدل صحة استثناء الواحد عن الجمع
المعرف باللام الاستغراقية على ارادة كل واحد واحد وبهذا ظهر ان امتناع المثال المذكور ممنوع
والا فلا بد من وجه الفرق بينه وبين المثالين الذين جوز فيهما الاستثناء المتصل مع ان
المستثنى ليس من افراد المستثنى منه في شيء منهما وغاية ما يقال وجه الفرق ان الحكم اما بالنظر الى
اجزاء المستثنى منه او الى جزئياته فالاستثناء المتصل في الاول بالنسبة الى كون المستثنى جزءا وفي الثاني
بالنسبة الى كونه جزئيا فقولك له علي عشرة بالنظر الى الاجزاء فيصح ان يقال الا واحدا على الاستثناء
المتصل وقولك جاءني جماعة بالنظر الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا على الاستثناء المتصل لان جزئي
الجماعة جماعة فليتأمل قوله قلنا لو سلم الخ اشارة الى منع ما سبق من ان الجمع لا يقتضي الا استيعاب
المجموع حتى ان معنى جاءني الرجال جاءني كل جمع ولعل وجهه ما اشار اليه الشريف حيث قال هذا المعنى
يستلزم تكرارا في مفهوم الجمع المستغرق لان الثلثة مثلا جماعة فتندرج فيه بنفسها وجزء
من الاربعة والخمسة وما فوقهما فتندرج فيه ايضا في ضمنها بل نقول الكل من حيث هو كل جماعة
فيكون معتبرا في الجمع المستغرق فلو اعتبر كل واحد منها ايضا لكان تكرارا محضا والائمة يعتبرون الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد واما بالمجموع من حيث هو مجموع هذا ما ذكره

الفاضل



الفاضل المحشي وفيه بحث لان مثل هذا واقع في التنزيل نحو كل حزب بما لديهم فرحون وكلما التي فيها
فوج وكلما دخلت امة لعنت اختها الا غير ذلك فلا وجه للعدول والتفصيل ان يقال ان اريد
بلزوم التكرار في مفهوم المستغرق لزومه في المعنى الحاصل في ضمن الحكم على معنى انه يلزم ان يلاحظ
الحاكم ثبوت الحكم للثلاثة مرارا متعددة تفصيلا فممنوع وان اريد لزوم ثبوت الحكم في نفس الامر
للثلاثة مرارا متعددة بحسب مقتضى اللفظ مع انه ليس كذلك فهو ايضا ممنوع وان اراد ان لنا ان نعتبر
دخول الثلثة في الحكم باعتبارات فلا يضر ولا يكون باعثا للعدول عما هو ظاهر جار في الاستغراق
على قياس حال المفرد على انه يجوز ان يشترط عدم تداخل الجماعات واجزائها لئلا يلزم التكرار
الذي ذكره فان قلت لو كان معنى الجمع المستغرق كل جماعة جماعة لما صح ان يقال جاء الرجال
عند فرض انحصار افراده في الثلثة قلت لو سلم ان حمل الجمع على الاستغراق في الصورة المذكورة
لكان ما ذكره مناقشة في العبارة تندفع بان يقال المراد جماعة لا جماعة خارجة عنها كما
صرحوا بمثله في تعريف العلة التامة بجميع ما يتوقف عليه الشيء مع جواز كونها بسيطة وبهذا
القدر لا يعدل عن الظاهر قوله حتى يصح جاءني جمع من الرجال بنصب يصح على انه غاية لدخول
كل جمع في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للكل قوله فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح الخ فيه بحث
بان مراده انه لم يقل ومن العظام كيلا يتوهم انه من قبيل اسناد الفعل الى الجمع بطريق التجوز
على نمط فلان يركب الخيل وبنو فلان قتلوا زيدا فانه مجاز مشهور وتوسع شايع والظاهر في الجواب
ان يقال مراد السكاكي ان الجمع المحلى باللام كثيرا ما يستعمل في الكل من حيث هو كل ومن المجموع
عبارة عن زوال قوة المجموع ولا شك انه يمكن بزوال قوة البعض فلو قيل ومن العظام لتحقق
شمول الوهن لكل عظم بطريق القطع فليس مراده بالشمول في قوله لطلب شمول الوهن
الا الشمول القطعي قوله غير مناسب للمقام لان السامع هو الله تعالى قوله انه جمع

ليتناول كل محسن اعترض عليه بان هذا التعليل غير صحيح لان هذا التناول موجود في المفرد
المستغرق ايضا اجيب بان المراد ليتناول تناولا ظاهرا لما في صيغة الجمع من الاشارة الى
العموم قوله لا احد من خلقه اي من اجناس خلقه اذ لا يطلق العالم على كل فرد او نقول هذا
المعنى انما استفيد من خصوص الموضع لا لان العالم اطلق على فرد بل لان علم النظم للجنس يستلزم
علم النظم لشيء من احاده قوله وبالجملة فالقول بان الجمع الخ قيل عليه ان اراد ان كل جمع
كذلك فلم كيف وقد عرفت انه انما يستقيم في الجموع التي يستلزم ثبوت الحكم لها ثبوته لكل من احاد
مفرده وان اراد الجزئية فلم لكنها غير مدعى صاحب المفتاح فانه لا يدعي الا الجزئية والجواب انا نختار
الثاني ونقول ليس الكلام ناظرا الى الرد على صاحب المفتاح بل على من حكم بان الجمع مطلقا لا يقتضي
الاستيعاب للجموع ولا ينافيه خروج الواحد والاثنين قوله نعم فرق بين المفرد الخ لا يخفى
ان الكلام كان في الفرق بين المفرد والجمع المعرفين بلام الاستغراق والفرق الذي ابداه
في جانب القلة ليس بينهما فان اللام في الذئب المذكور ليس للاستغراق وكيف يصح ارادة الواحد
من المفرد المستغرق فكان التقريب بجري اطلاق لام الجنس على لام الاستغراق والعهد فتامل
قوله مجردا عن الدلالة الخ اعترض عليه بان دلالة المفرد على وحدة معناه بحسب الوضع
اذا قيل بوضعه للفرد المنتشر فانتقال الذهن من المفرد الى الوحدة ضروري بالنسبة
الى العالم بالوضع فما معنى تجريد المفرد عن الدلالة على معنى الوحدة اجيب بان معناه عدم
اعتبار دلالته على معنى الوحدة ولا خفاء في انه على هذا التقدير لا يلزم الجمع بين المتنافيين
في الارادة بل في الدلالة ولا استحالة فيه عند قيام القرينة على تعيين المراد فقوله مجردا عن
الدلالة معناه مجردا عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يلزم من عدم اعتبارها الخلو عنها
قوله للمحافظة على التشاكل اللفظي المراد من التشاكل اللفظي الواجب محافظته في الصور
المذكورة



المذكورة دلالة كل من الصيغتين على الجماعة فلا يرد وصف اسماء الجموع كالقوم والرهط
بالجمع الصيغي قوله ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع اي لكون المفرد المستغرق بمعنى كل فرد
لا مجموع الافراد فيه ثم الظاهر ان هذا الامتناع بالنظر الى ظاهر ما يستفاد من اللفظ واما بالنظر
الى تضمن كل فرد الدلالة على كل الافراد فالقياس جواز وصفه بنعت الجمع ميلا الى المعنى كما في الاخبار
مثل قوله تعالى وكل في فلك يسبحون الخ اللهم الا ان يفرق بين الصفة والخبر فتامل قوله وان حكاه
الاخفش اي دنانير الصفر الدينار اصله الدنار بالتضعيف بدليل جمعه على دنانير وكذا الديباج
اصله الدباج ولذا جمع على دبابيج وقد اشار اليه في الصحاح ومن قواعدهم قلب احد حرفي
التضعيف ياء اذا انكسر ما قبلها ووقع في بناء عند وبهذا ظهر ان الثنايا في قول عمر بن
عبد العزيز لكاتبه وقد حكاه صاحب الكشف فطول الباء واظهر السينات ودور الميم جمع سنة
السين بناء على القاعدة المذكورة ومالم يتنبه شارحوه لهذه الدقيقة صاروا الى المجاز وانت
خبير بان المجاز مشروط بالقرينة الصارفة عن الحقيقة والا ارتفع الوثوق قوله فلان التنوين
مولفا الخ الاسمار جمع سمر بالتحريك وهو الحلق ثم لا يخفى عليك ان مثل هذا الاعتبار يمكن في
الدينار الصفر والدرهم البيض ايضا فان كل دينار مثلا مشتمل على اجزاء وجوانب كل منها اصفر
قوله لانما اخصر طريق اما بان لا يكون السامع عارفا باسمه العلم او يكون طريق الاضافة
اخصر بالنسبة اليه ايضا فان هواي اخصر من عبد الله ونحوه مثلا قوله نحو قول جعفر بن
علبة الحارثي الخ هو من شعراء الحماسة قيل قال الابيات حين اخرج من السجن ليقتل والله اعلم
وقوله هوتي بتثليث بالياء لان اصله هووي فبعد القلب والادغام على القاعدة المعروفة
اضيف الى ياء المتكلم والركب جمع للراكب واليمانين جمع يمان بمعنى يمني حذفت احدى
اليائين وعوض عنها الالف المتوسط وقد يبقى الهوى على معناه الحقيقي ولا يأول بالمهوي

ويراد ان الغرض سابر بالفرض حيث يجعل القايم مهوبه وهو القلب بسر متعلقه وهو الجبيبة فكانه
قال روحي مع الركب اليمانين ذاهب وجسمي بمكة موثق وبعد البيت المذكور هكذا عجبت
لمسراها واني تخلصت الي وباب السجن دوني مغلق المت فحيت ثم قامت فودعت
فلما تولت كادت النفس تزهق فلا تحسبي اني تخشعت بعدكم لشي ولا اني من الموت
افرق ولا ان نفسي يزدهيها وعيدكم ولا انني بالمشي في القيد اخرق ولكن عرتني من هواك
صبابة كما كنت القى منك اذ انا مطلق او لان المضاف اليه او المضاف قدم المضاف اليه على المضاف
لكونه مقدما في الاعتبار وان كان متاخرا في الذكر ثم لا يخفى ان هذا التعميم قد يوجد غير هذه الاضافة
كغوكل الذي هو عبد السلطان عندي وكذا في نظيره فالوجه ان لا يرجح الاضافة الا بانضمام الاختصاص اليه وانما اختص المص في جانب الحقير على مثال تحقير المضاف لانه مع ما سبق يشعر بتحقير
المضاف اليه وغيرهما ولذا اطلق الحقير ولم يقيده بشيء منهما فتامل ومنه قوله تعالى لا تضار ان
كان في الاصل تضارر على البناء للفاعل بمعنى نفي والباء من صلته اي لا يضر الوالدان بالولد
بان يفرطا في تعهدها ويقصرا فيما ينبغي له وجه قوله فانه ما نهيت المراة الا ظاهر وان كان
الباء للسببية او يكون تضار على البناء للمفعول اي لا تضار زوجة زوجها بسبب ولدها بان تطلب
مما ليس بعدل من الرزق والكسوة ونحو ذلك ولا يضار زوج زوجته بسبب ولده بان يمنعها
شيئا مما وجب عليه من رزقها وكسوتها ونحو ذلك وبه اتفق المعنى على كون البناء للمفعول فوجهه
ان اضرار الزوج بالزوجة او بالعكس بسبب الولد يعود الى الاضرار بالولد او نحو ان
رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون الاستهزاء يحصل من الاضافة لعدم قبول القايل بالكلام المذكور
برسالته وحملة الموصول مع صلته مؤكدة لكمال التشنيع نحو كوكب الخرقاء للمح الى فعلها
الشناء اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها في القرايب الخرقاء المراة التي
في عقلها



في عقلها خفة وبها حماقة وكانت هذه الخرقاء امراة تضيع اوقاتها في طول الصيف فاذا طلع
سهيل وهو كوكب بقرب القطب الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد تنبهت بمجيء الشتاء وفرقت
قطنها الذي يصير غزلا فيما يؤول اليه في قرابتها استعدادا له بسحرة بالضم السحر سهيل رفع على انه
بدل من كوكب او عطف بيان واذاعت بمعنى فرقت او لانه لا طريق الى احضاره
سوى الاضافة قال بعض الافاضل المراد انه لا طريق حاضرا عنده في ذلك الوقت سواه ولا لزم
ان حضور طريق الاضافة يستلزم حضور طريق الموصولية وان امكن فاندفع الاعتراض الذي
اورده المولى في شرح المفتاح وهو الذي نقله الفاضل المحشي رحمه وانت خبير باب البحث
في تراكيب البلغاء والقول بان طريق الاضافة يجوز ان يكون حاضرا عندهم دون طريق الموصولية
مما لا يكاد يصح وليس له عن طالب العرف حاجب يمكن ابقاء عن على معناه الظاهر فالمضاف
محذوف اي عن احسان طالب العرف اذ لا معنى للمنع عن ذات الطالب ويمكن ان يجعل بمعنى
في اي في شان طالب العرف كما في قوله وارسل نسوة الحي حيث لقيتهم لا الكف عن حمل الرباعة
وابنا ابن ليلى قوله تعالى ولا تنيا في ذكري كما قيل ثم وجه حمل التنكير في التابع على التحقير سلوك طريقة البراعة
في اداء بعض المقصود مع حسن مقابلة تنوين التعظيم بتنوين الحقير فلا وجه لما ذكره بعض
تلامذة الشارح من ان الوجه حمله على ظاهره حتى يكون منطوقه الصريح انتفاء الحاجب مطلقا
عظيما كان او حقيرا لوقوع النكرة في سياق النفي او التقليل نحو قوله تعالى ورضوان
من الله اكبر قيل الاولى ان التنكير في رضوان للتعظيم وهو مبتداء واكبر نعت له والخبر محذوف اي لهم
رضوان الخ والجملة عطف على جملة وعد الله المؤمنين والمؤمنات الآية وذلك لان فيه
دلالة على حصول الرضوان لهم صريحا بخلاف ما ذهبوا اليه ولان المقام مقام تعداد النعم
وبيان عظم نعيم الجنة وجودة اماكنها فرجح شيء من الاشياء عليها بطريق العقل لا يناسب المقام

وان كان رضوان قليل من الله تعالى اكبر من ذلك كله في نفس الامر واما المستفاد من الوصف فهو
بطريق التبعية فليتامل قوله ويجئ للتحقير والتقليل اي التنكير مطلقا فصح التمثيل بقوله اعطاني
شيئا مع ان المنكر ليس مسندا اليه قوله لعدم علم المتكلم جهة من جهات التعريف عدم علم المخاطب
بجهة من جهات التعريف كعدم علم المتكلم بها في كونه جهة للتنكير فتخصيص المتكلم ليس له كثير فائدة قوله
احترازا عن التصريح بنسبة السامة الى عين الممدوح هذا التصريح كما يوجد في صورة الاضافة
يوجد في غيرها من طرق التعريف اذ مثناه وجعل اليمين التي نسب اليها السامة من المهند
اي السيف المنسوب الى الهند وقوله لم يقل بعينه ذكر لاحد اقسام المعرف بطريق التمثيل فلا يرد
ان الكلام في وجود المانع عن مطلق التعريف وما ذكر انما يدل على وجود المانع من التعريف
بالاضافة قوله من بناء المرة ونفس الكلمة اي من مجموعهما او من كل منهما بواسطة انضمام الاخر بدل
فلا يرد ان الوحدة المستفادة من بناء المرة لا ينافي التعظيم لجواز اتصاف الواحد بالعظمة فكيف
يدل على التحقير وتلخيصه ان نفس الكلمة لما دلت على التحقير حملت الوحدة المستفادة من بناء المرة عليه
ايضا على ان مجرد الاحتمال واقتضاء المقام كاف في الحمل قوله وجوابه انه اراد ان لبناء ط
المرة الخ اعترض عليه بان التنكير ليس علة تامة للتحقير والا لم يمكن حمله على التعظيم في موضع ما بل فرد
افادته للتحقير اقتضاء المقام له واذا وافق المقام حققه بسبب الكلمة او الصيغة او بسببهما معا
انتفى الشرط فينتفي المشروط وجوابه ان المقام يلائم المبالغة في التحقير كما لا يخفى فانما حققه اعني
حمل التنكير ايضا على التحقير وهذا هو مراد صاحب المفتاح ولعل جواب الشارح عن طرفه فليتامل
قوله اي كل فرد من افراد الدواب الا قيل آدم وحوا وعيسى عم وكذا الغراب والنا
والعقرب والقفنس على ما هو جوابه في حكم المستثنى سكت عن الاستثناء لشهرة امرهم وقيل
المراد بالدابة معناها العرفي والعرفي فمنهم من يمشي الاية راجع الى الدابة بالمعنى اللغوي على طريقة

الاحتمال



الاحتمال وقيل مبنى الاية على تنزيل الاكثر منزلة الكل اذ التقدير كل دابة خلقها الله تعالى من ماء
فيه ان المتبادر من كلام السكاكي اعتبار التنكير بالتنوين وقصد الافراد في المسند اليه نفسه
وفي هذا التقدير انما اعتبر فيما اضيف اليه المسند اليه لا فيه نفسه وبناء الكلام على الاتحاد والتلازم
بين المضاف والمضاف اليه لا يخرج عن تعسف قوله بل قصد صاحب المفتاح الخ مبني على ما ذهب
اليه المص من توجيه كلام السكاكي واتباعه والا فقد صرح في شرحه للمفتاح بان الافراد شخصي
لا يلايم التقسيم بقوله فمنهم من يمشي على بطنه الخ وان عبارة المفتاح ظاهرة في اعتبار النوعية
ومما ينبغي ان يتنبه له ان مبنى اعتبار الافراد او النوعية في الطرفين هو الملائمة بينهما والا
يجوز اعتبار الافراد في جانب الدابة والنوعية في جانب الماء يعني ان كل فرد من افراد الدواب
مخلوق من نوع من الماء اي مختص بنوع وكذا العكس قوله يحتمل من حيث توهم المخاطب الخ
فيه ان الاستثناء يقتضي الشمول المحقق ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن المتوهم قوله
وللتقليل قوله فيه ما يخيل الخ لا يخفى ان في حمل تنوين لخيل على التقليل مدحا بالشجاعة وهو
امدح للملوك من المدح ببسطة الملك وكثرة الجنود المستفادة من حمله على التكثير الذي
ربما لا يكون مناسبا للمقام كما لا يخفى واما حمل تنوين لجود على التقليل فهو امدح من حمله
على التعظيم بلا شائبة خفاء على ارباب الذوق السليم قوله ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس
حمامها هذا عجز بيت للبيد صدره تراك امكنة اذا لم ارضها اي انني تراك امكنة وقوله او يرتبط
مجزوم معطوف على الفعل الواقع بعد لم قوله نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات
الخ كون ضمير الفصل مع تعريف المسند اليه لا غير مذهب الجمهور وهو المذهب المنصور واجاز
الفراء وهشام ومن تبعهما من الكوفيين تبعيته للمسند اليه المنكر والمسئلة مبسوطة في مغني
اللبيب وغيره واراد بالكثير من اعتبارات التوابع مثلا كون الوصف للمدح والذم

المتبادر من المعنى هو المطابقي لكن لا ينبغي ان يحمل عليه لان الوصف الكاشف ربما يكشف عن معنى مجازي مراد فالمراد بالمعنى المقصود
لكن الاعم من المقصود لذاته اذ ربما يحتاج للفظ الكاشف الى كشف لينتقل منه الى المقصود لذاته ولا يجب في الكشف ان يبلغ الغاية حتى يكون
مطلقا لنكتة او مميزا له عن جميع ما عداه بل ربما يكون الكشف بوجه اعم وقول صاحب المفتاح كشفه كشفا كانك حددته انما هو تحقيق
المثال لا وضع الضابطة الكلية

والترحم على ما اعتبره المص والتاكيد بكل واجمع فان المسند اليه المنكر لا يؤكد بهما الا عند الكوفية
بشرط ان يكون محدودا لكثرة وقوعه واعتباراته قيل عليه العطف بالحرف اكثر واعتباراته
اوفر فلا ينتهض ما ذكر سببا لتقديم ذكر الوصف على ما ذكره قوله يناسب قوله واما بيانه فان
المتبادر من هذه العبارة المعنى المصدري واما التابع المخصوص فالتابع فيه عطف البيان لا غير
قوله كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله قال الشارح في شرح المفتاح
المراد بالطول اطول الامتدادين او الامتداد المفروض اولا وبالعرض انقصهما او المفروض
ثانيا وبالعمق ما يقاطعهما وفيه نظر لان الاول من تعريفي الطول والعرض يستدعي ان لا يكون
الجسم الذي تساوت امتداداته الثلث جسما فتامل قال الفاضل المحشي رحمه هذا المثال على راي
المعتزلة والحكماء فان ذلك الوصف حد للجسم اي تعريفه على رايهم وفيه مع ذلك اشارة الى علة الاحتياج
الى الفراغ يشغله لان الممتد في الجهات الثلث لا يتصور الا في مكان وهذا انما يتم اذا حمل التعريف
بالاعم او يراد بالطول وما بعده للجوهر لان الوصف المذكور يعم الاجسام التعليمية ويخص
الجزء بل يقال ان الموصوف هو الجسم الطبيعي اذ لا مكان للتعليمي عند من يثبته وبهذا ظهر ان
كون الوصف المذكور اشارة الى علة الاحتياج لا يتمشى على مذهب الحكماء قطعا واما على مذهب
المعتزلة فتمشيها غير ظاهر ايضا لانهم قائلون بالجوهر الفرد وتحيزه وكون الحيز عبارة عن الفراغ
الموهوم مع انه لا امتداد له اللهم الا ان يصار الى تعدد العلل ويقال المشار اليه هو علة
الاحتياج الى الفراغ الممتد لا مطلق الفراغ فافهم قوله الالمعي الذي يظن بك الظن
كان قد راى وقد سمعا قيل مفعول الظن محذوف اي يظنك متصفا بصفة وقيل هو
منزل منزلة اللازم وقوله بك لبيان موضع وكان قد راى وقد سمعا حال من فاعل يظن
اي يظن مشبها بالرائي والسامع وهو اولى من جعله حالا من الظن اي يظن الظن مشبها

بالمرئي



بالمرئي والمسموع كما لا يخفى قوله او ذم فلا ينبغي الاشاحة اوردي اي ملك والاشاحة
الحذر من امكان لا اعلاء قوله وعند النحاة جميع ذلك من عطف البيان اذا نظر في علم النحو وتكلم
فيه قوله والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف قال الفاضل المحشي رحمه منشاء
احتمال النكرات هو المعنى لان رجلا يصلح ان يطلق على معنى كلي هو الماهية او الفرد المنتشر
على اختلاف الرايين وذلك المعنى يحتمل ان يتحقق في خصوصية هذا الفرد وفي خصوصية فرد آخر
واما احتمال المعارف فانما نشاء من اللفظ وفي هذا الاطلاق نظر لان الاشتراك في الاعلام الجنسية
والمعرفات بلام الجنس بل ساير المعرفات عند القصد الى الجنس انما ينشاء عن المعنى كما
صور في النكرات واعلم ان الفاضل المحشي رحمه حقق في اثناء البحث معنى كون الوضع
عاما والموضوع له خاصا واخواته الثلث ولا خفاء في شيء من الاقسام التي ذكرها الا في قسم
واحد وهو الذي ذكره بقوله واذا تصور الواضع مفهوما كليا وعين اللفظ بازائه كان
كل من الوضع والموضوع له عاما فان الظاهر ان يكون الوضع العام هو الوضع الواحد
بازاء معان متعددة ففيما اذا كان الموضوع له امرا كليا يكون الوضع خاصا اذ لم
يتعدد الموضوع له بهذا الوضع فكون الوضع والموضوع له عامين غير متصور الا في لفظ
وضع لمعان كلية باعتبار معنى اعم منها هذا هو الظاهر الا ان ما ذكره الفاضل المحشي رحمه امر راجع
الى الاصطلاح وحاصله ان المعتبر في الوضع اذا كان عاما يسمى الوضع عاما اصطلاحا سواء
كان ذلك المعتبر آلة لملاحظة شيء آخر او لم يكن كذلك بل كان ملحوظا بنفسه قوله فيلزم
لئلا يصير الوصف مخصصا فقيل لم يرد ان كون الوصف مخصصا مانع عن الحمل على المدح
والذم ونحوهما اذ الظاهر انه لا مانع في امثال هذه الاعتبارات بل اراد انه اذا لم يكن الوصف
مخصصا اتضح ان المراد المعاني المذكورة قوله لبيان ان القصد الى الجنس دون الفرد

فان قلت لم وصف قبل الامم من افراد الدابة والطاير قلت لما كان قوله وما من دابة ولا طاير والا على الاستغراق وقضيا عن ان يقال وما من دواب ولا طير حمل قوله الا امم على المعنى فان قلت هلا قيل وما من دابة ولا طاير الا امم امثالكم وما معنى زيادة قوله في الارض ويطير بجناحيه قلت معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كشاف في سورة الانعام

لم يرد بالفرد الفرد الواحد حتى يرد عليه ان الفرد ليس يحتمل ههنا اصلا لما سبق في بحث الاستغراق ان النكرة المنفية مع من نص في الاستغراق بل اراد مطلق العدد الذي يقابل الاستغراق العرفي يؤيده ما يذكره الشارح في بحث عطف البيان من ان الوصفين في الاية ليدل بهما على ان القصد الى الجنس دون العدد وهذا بعينه ما ذكره صاحب المفتاح في هذه الاية فان قلت كما ان ارادة فرد واحد ينافي الاستغراق كذلك ارادة الجنس دون العدد ينافيه اذ الاستغراق المصطلح لا يتاتى الا بالقصد الى العدد قلت الاستغراق متحقق بالنظر الى الاجناس كما في قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين والمراد بعدم القصد الى العدد عدم القصد الى الاحاد اولا وبالذات فلا ينافيه القصد الى الاجناس او يقال المراد بكونه نصا في الاستغراق عدم جواز خروج فرد منها عن الحكم الذي اجرى عليها بالنفي الا وان اريد نفس الجنس لزم ان لا يخرج فرد منه عن الحكم فيتحقق الاستغراق بذلك المعنى ومن ههنا قيل باتحاد مؤدى كلامي الشيخين وان الغرض من ذكر الوصف القصد الى الجنس غاية الامر ان كلام الكشاف ناطق بان عموم الارض والطوق لازم وكلام المفتاح ساكت عن ذلك لظهوره فملخص الكلام ان زيادة التعميم والاحاطة ناشية من اعتبار الجنسية وهي ناشية من اعتبار الوصف الشامل للجنس والعموم الناشي من الجنسية سار في عموم الارض والطوق بظهر وجه زيادة الفهم مع ان الجنس مفهوم واحد وانت خبير بان حمل عبارة الكشاف على الجنس تعسف تامل عن صحة وقوع المفرد مقامها انتقض بالجمل الواقعة خبرا عن ضمير الشان فانه لها محلا من الاعراب مع عدم صحة وقوع المفرد موقعها ودفع بان المراد صحة الوقوع بحسب تمام الكلام لا بحسب اللفظ فتامل قلنا مراده ان الصلة الخ وكذا ان تقول مراده ان المجموع صلة بتقدير القول اي وان منكم لمن يقال في حقه والله ليبطئن

لما ان



لما ان الشرطية خبرية اراد بها جملة الجزاء فانما يصدق عليها انها جملة منسوبة الى الشرط وقد يطلق الشرطية على مجموع الشرط والجزاء لان الاية في سورة الحزم نزلت اولا بمكة الخ اعترض عليه القطب في شرح الكشاف بانه ينافي ما سبق ان سورة الحزم مدنية وما قال في ما سبق ان كل شيء نزل فيها يا ايها الناس مكي ويا ايها الذين امنوا مدني اجيب عن الاول بجواز كون تلك الاية من سورة الحزم مكية غايته ان يكون الحكم بان السورة مدنية بناء على التغليب وعن الثاني بان ما سبق كلام نقله عن ابراهيم عن علقمة لا انه مختاره فان الجمهور على ان سورة البقرة مدنية وقد يجاب عن الاول بتجويز نزولها مرتين كما في الفاتحة ولا يخفى بعده اذ لم ينقل عن احد من المفسرين وانما هو احتمال محض وعن الثاني بان المراد ان كل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الناس فهو مكي اي متعلق بمن كان بمكة وكل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الذين امنوا فهو مدني اي متعلق بالمؤمنين الكاينين بالمدينة سواء نزلت الاية بمكة او بالمدينة وفيه ما فيه قلنا يمكن ان يقال الخ اعترض عليه الفاضل المحشي رحمه الله بانه يفوت غرض العلامة وفي فضله واوجه عالا مزيد عليه لكن قد يجاب عنه بان مراد صاحب الكشاف بيان توجيه تعريف النار في سورة البقرة مع انها نكرة في الاية الاخرى كانه قال انما لم يكن ههنا مثل ما ذكرت في التحريم لفصل الاشارة الى المعهود واما وجه التنكير في التحريم فكان لفعل الفصل التهويل والحاصل ان مراد صاحب الكشاف انما هو بيان وجه التعريف في احدى الايتين واما بيان وجه التنكير في الاخرى فلا يدخل تحت القصد وح لا يتوجه اعتراض الفاضل المحشي رحمه على الشارح وانت خبير بان ظاهر عبارة الكشاف لا يساعده كما يشهد به الذوق السليم فتدبر والمشركون لما سمعوا الاية الخ ان قلت الظاهر ان المشركين لم يعتقدوا كون الاية من الله تعالى

ولئلا يقع على الاشتراك بعذر ولهما فكيف علموا ذلك بسبب سماع الآية الخ قلت ليس المراد انهم جزموا بان هناك نارا موجودة متصفة بالصفة المذكورة بل انهم علموا انتساب تلك الصفة اي الموصوف المذكور وموصوفيته بها سواء طابق الواقع ام لا قوله ولم يتبين ان اي موضع الخ قد يجاب بان مراد العلامة من الحكم المحكوم عليه على ان المصدر بمعنى المفعول بواسطة فانه مجاز شايع لا يحتاج الى نقل وسماع في احاده كاطلاقه على المحكوم به ونظيره استعمال السكاكي نفسه في اول الفن الثاني البرهان بمعنى ما برهن عليه والنظار بمعنى ما ينا ضل عليه فليفهم قوله بل في آخر بحث تاخير المسند المبتدا ومنه ان تحقيق تقوي الحكم مذكور في آخر بحث الحال المقتضية لتاخير المسند وليس كذلك كما يدل عليه النظر في المفتاح بل هو مذكور في اواخر الحالة المقتضية لتقديم المسند فالمراد ببحث تاخير المسند المبتدا اللغوي اي البحث المتعلق بتاخير الفعل في نحو قولهم انا سعيت في حاجتك قوله والاظهران قول السكاكي الخ قيل قوله كما يطلعك ليس متعلقا بقوله وربما كان القصد مجرد التقرير كما توهمه العبارة بل بما قبله وقوله ربما كان اعتراض كانه قيل ارادة دفع توهم التجوز او السهو او النسيان تقتضي تاكيد المسند اليه كما يطلعك عليه ذكر الفصل فانه ذكر هناك ان قولك سعيت انا في حاجتك لقصد به دفع احتمال التجوز والسهو والنسيان قوله وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه اي كلام المص كما يدل عليه كلامه في المختصر لا كلام السكاكي قوله او دفع توهم التجوز الخ فان قلت جعل دفع توهم التجوز ونظيريه مقابلا للتقرير يدل على ان لا تقرير في هذه الصورة مع ان التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول قلت التقرير وان كان لازما في التاكيد الا ان القصد الى مجرد التقرير





مغارق للقصد الى الامور المذكورة والمراد بقوله فللتقرير فللقصد الى مجرد التقرير لما سبق من الشارح اشارة اليه فلا اشكال قوله ولا يرفع هذا التوهم الخ اشارة الى التوهم المخصوص السابق وهو توهم انه هو في الاصل فان توهم السهو في الوصف مثل الاثنينية في الرجلان والعينية في زيد يندفع به كما اشار اليه في الشرح قوله وههنا بحث الخ اجيب بان كونه مجازا مختلف فيه فان بعضهم يجعله حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة فلعل المص منهم وليس بشيء لان الحقيقة بهذا المعنى لا يقابل المجاز المطلق كما ذكره في التلويح واما ما اشار اليه الشريف من حمل التجوز المذكور على التجوز العقلي فبعيد ايضا لان الغرض لرفع المجاز العقلي مع بعض المجازي اللغوي وعدم التعرض للبعض الآخر من غير ظهور مرجح مستبعد جدا ثم ان ما هو المستفاد من قوله لان كلهم انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع الكلام جواز ان يكون احتمال عدم الشمول بطريق السهو لا بطريق التجوز كما ذكره في جاءني الرجلان كلاهما نعم بين الموضعين فرق بان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازا بخلاف القوم وغيره لكن هذا الفرق انما يفيد تعين دفع السهو في كلاهما لا تعين دفع المجاز في كلهم وقد اشار الفاضل المحشي رحمه الله الى المنع المذكور بقوله يمكن ان يقال فعلى هذا الخ قوله فلا تغفل لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا منع ذلك مستندا بقول الشاعر لجعلن مدفع عاقلين امامنا وجعلن امعز رامتين شمالا حيث اطلق عاقلين ورامتين على جبل عاقل ورامت وحمل الفراء قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه جنتان من هذا القبيل وبقوله عم اذا سافرتما واذنتما فليؤمكما

ثم اراد به ما يقابل الفعل والحرف مختص في التركيب وان لا اختصاص له بانفراده وذلك الاسم اما عطف البيان فانه وقت ذكره بعد متبوعه مختص بالمتبوع لا يحتمل غيره فلذا ذكر لايضاح المتبوع واما المتبوع فانه بعد تعقيبه بعطف البيان يختص بالمسند اليه فذكر عطف البيان لا يصلح المسند اليه باسم مختص به هو المتبوع الحاصل اختصاصه بذكر عطف البيان فاحسن التامل لعلك تتبين من اهل التعقل والتفقه طرقك دون التحمل فلا بد ان عطف البيان لا يلزم ان يكون مختصا بالمتبوع الا ترى انهم ذكروا ان الطير في قوله والمؤمن العائذات

اكبر كما فان مجيء مكما للواحد لانه احد الشخصين اذا كان اماما فالماموم واحد وقد يستانس له بقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج الا من البحر المالح وقوله تعالى القيا في جهنم كل كفار عنيد اذ ليس الخطاب لاثنين كما ذكر في التفاسير ويجيء منا عقيبهما وقد يراد من الاثنينية مجرد التعدد والتكرار وان كان فوق الاثنين كما صرح به في قوله تعالى فارجع البصر كرتين فاغاية فمع ذلك يكون تأكيد المسند فيه بحث اذ الحجر مثله قد يكون في الهيئة التركيبية لا المسند كما اشار اليه الفاضل المحشي رحمه الله فاطر المستفاد من قوله فاغاية دفع ما توهم وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه الخ قال الفاضل المحشي رحمه الله وذلك لان عاد اسم علم لهم مخصوص بهم فليس هناك تحقق حتى يحتاج في دفعه الى عطف البيان فان قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة الفجر هكذا قيل لعقب عاد بن عوص بن ارم بن سام بن نوح عليه السلام عاد كما يقال لبني هاشم هاشم قيل للاولين منهم عاد الاولى وارم تسمية لهم باسم جدهم ولمن بعدهم عاد الاخيرة فارم في قوله تعالى بعاد ارم عطف بيان لعاد وايذان بانهم عاد القديمة انتهى كلامه ومثله في التفسير الكبير فظهر بهذا ان المعبر الى كون عاد اسم علم لهم مخصوص بهم تعسف وان محمل قول صاحب الكشاف في تفسير سورة هود وان كان البيان حاصلا بدونه ان البيان يحصل من سياق الآية حيث قال من قائل والى عاد اخاهم هودا الآية فما وجه ما ذكره الشريف رحمه الله قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة هود هكذا فان قلت ما الفائدة في هذا البيان والبيان حاصل بدونه قلت الفائدة فيه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما وتجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ولان عادا عادان الاولى القديمة

هي



هي قوم هود والقصة فيهم والاخرى ارم فلو حمل قوله وان كان البيان حاصلا بدونه على ان البيان يحصل من السياق لم يكن للجواب الثاني جواب الا ان من يحمل الثاني السائل حصول البيان من السياق فلا يفيد اشتراك لفظ عاد في نفسه ولهذا بنى السؤال على اختصاص لفظ عاد والجواب الاول على التنزل فتامل نبقى في كلام الكشاف بحث وهو ان ما ذكره في سورة الفجر مخالف لما ذكره في سورة هود وفي سورة والنجم قال فيه عاد الاولى قوم هود وعاد الاخرى ارم فان المستفاد مما ذكره في سورة والنجم ان ارم هو عاد الاولى ومما ذكره في السورتين انه عاد الاخرى اللهم الا ان يحمل على اختلاف الرواية ومما يدل على ان عطف البيان الخ ان اراد به الاعتراض على المص حيث توهم كلامه لزوم اختصاص عطف البيان بالمتبوع ونظيره ما ذكره الشيخ ابن الحاجب من ان قولهم عطف البيان اعرف مبني على الاعم الاغلب وان اراد تحقيق المقام وازالة ما عسى يتوهم من ظ كلام المصنف فله وجه والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند والكاف في والمؤمن للقسم والمؤمن من اسماء الله تعالى وماخوذ من الامن والعائذات جمع العائذة من العوذ وهو الالتجاء والطير منصوب على انه عطف بيان او بدل ان جعل العائذات منصوبة بانها مفعول المؤمن او مجرور على احد الوجهين ان جعلت مجرورة على انها مضاف اليها والغيل والسند موضعان قلت ليس في كلام السكاكي الخ كيف وقد عرف عطف البيان في قسم الحذف بما يذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله بيانا له لكونه اعرف ولا شك في ان هذا الحد لا يتناول واحدا واثنين في هذين المثالين

على الجنسية والعدد لخصوص ان فسر العدد بما يقع في العد او عا باوية فالامر ظاهر
وان فسر بنصف مجموع حاشيته فالكلام مبني على التغليب اذ الاسم الحامل لمعنى
الافراد غير دال على العدد بالمعنى المذكور قوله مثالا للوصف المؤكد
جعله مثالا للوصف المؤكد باعتبار صلاحيته له في المقام الصالح لا انه متعين
لذلك لجواز ان يجعل وصفا موضحا كما قرره الشارح رحمه الله في اله واحد قوله
لانه لا يقوم مقام المبدل منه لان الغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ
الاثنين من الالٓه وفي الثاني اثبات الواحد منه كما مر وليس الاثنان والواحد
منفردين مقصودا بالنسبة فلو قلت لا تتخذوا اثنين وانما هو واحد لاخللت
بذلك الغرض كما لا يخفى قوله وفيه نظر لانا لا نم ان كان اشارة الى ان
المقدمة المشهورة القائلة بان المبدل منه في حكم السقوط ليست بكلية على ما
يتبادر منها قال الفاضل الرضي رحمه الله عليه ولا كلام في ان البدل ليس في حكم
الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل
قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني وبهذا يتبين بطلان ما ذكره صاحب
الكشاف في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله
من ان قوله ان اعبدوا الله لا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور
في به ظنا منه ان المبدل منه في حكم السقوط فيبقى الصلة بلا عائد على انه
لو سلم كلية المقدمة المذكورة لم يضر لان العائد موجود حسا فلا مانع
والعجب انه قال في المفصل قولهم البدل في حكم تنحية الاول ايذان



ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يهدر الاول
واطراحه واجب الا تراك تقول زيدا رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت بهدر الاول لم
يستقم كلامك قوله بل لا يبعد ان يقال انه بدل الكل من البعض على انه لا يجب صحة قيام البدل
مقام المبدل منه ولهذا لاحظ المبدل منه حيث قال عن اتخاذ الاثنين من الالٓه فلو اعتبر
صحة قيامه مقامه لتم ايراده بالكلية ولا يمكن اعتباره مع البدل اصلا وبهذا التوجيه اندفع
اعتراض مولانا يوسف الاوبهي رد بانه ان لم يعتبر تقييد الاثنين بكونه من الالٓه لم يحصل
المقصود الذي هو النهي عن اتخاذ الاثنين من الالٓه وان قيد فليقيد الجنة في قوله تعالى
وجعلوا الله الجن بقوله من الشركاء حتى يظهر فيه فليتامل قوله نحو جائني اخوك زيد في بدل
الكل والاحسن ان يسمى هذا النوع من البدل بالبدل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك في الالفية
لا بدل الكل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة بالجر فان المتبادر
من الكل التبعض والتجزي وذلك ممتنع ههنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسن التادب وان حمل
الكل على معنى اخر قوله وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام والاضافة
في بدل الغلط لادنى التلبس لان الغلط هو المبدل منه وقد يقال انما سمي بدل الغلط لان سببه
الغلط او لانه لتدارك الغلط وقد بنا قيد في عدم وقوع بدل الغلط في فصيح الكلام بانه تدارك
الغلط وانه لا ينافي الفصاحة بالمعنى السابق كما في قولك جائني زيد بل عمرو نعم لا يقع الغلط في كلام
الله تعالى لا لانه يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه سبحانه وتعالى قوله
قلت قد اخذ هذا ايضا يمكن ان يجاب عنه بان في البدل تقرير المتبوع وهو المبدل منه وتعيين الحكم
ايضا لكونه في حكم تكرير العامل واما ما في التاكيد ففيه تقرير المتبوع وهو المؤكد لا غير ففي
البدل زيادة تقرير ليس في التاكيد قوله فكان الاحسن ان يقول لزيادة التقرير وايضا

كما فى المفتاح قال الفاضل المحشى ره واحسن منه ان يشار مع ذلك الى ما يتفرع على اختلاف
العبارة وهو ان السكاكى لما جمع بين التقرير والايضاح ابتداء فى التمثيل ببدل الاشتمال
واردفه ببدل البعض واخرعنهما بدل الكل بناء على ان الايضاح فى بدل الاشتمال اظهر منه فى
بدل البعض كما انه فى بدل البعض اظهر منه فى بدل الكل مع ان الكلام فى مخصصات المسند اليه وا لتخصيص
فى الاولين اظهر والمص لما اقتصر على التقرير ابتداء فى التمثيل ببدل الكل لظهوره فيه وعقبه ببدل
البعض لانه اقرب اليه فى ذلك من بدل الاشتمال واعترض عليه بان هذه الاحسنية انما تتم لو ذكر
الايضاح وحده فى عبارة المفتاح واما اذا جمع بينهما فلا اذ لا ترجح للايضاح على التقرير حتى
ان قوله مع ان الكلام فى مخصصات المسند اليه جزء من العلة بل المتبوع فى العلية بشهادة مع فلا
يعارض الظهور فى الايضاح بالظهور فى التقرير فافهم للجمع المطلق الغرض من هذا الوصف
سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه لا التقييد بقيد الاطلاق كما قيل فى قولهم الماهية من حيث
هى هى والمفعول المطلق فلا يرد ما ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب من ان قول بعضهم معنى الواو
الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هى للجمع بلا تقييد اى لثبوت الحكم
للتابع والمتبوع كذا هذا التفسير انما يظهر فى عطف المفرد على المفرد واما فى عطف الجملة
مثل قام زيد وقعد عمرو فلا وجه له ولعل التفسير بالنظر الى المثال المذكور فى المتن قال ره فى
شرحه للمفتاح قد تقرر فى علم النحو ان الواو والفاء وثم وحتى تشترك فى افادة الجمع فى ذات
مثل قام وقعد زيد او فى حكم مثل جاء زيد وعمرو او فى الوجود مثل جاء زيد وذهب عمرو وفيه
نظر لان المثال الاول اعنى قام وقعد زيد ينبغى ان يعد من قبيل الجمع فى الوجود بناء على انه من
عطف الجملة على الجملة فانه من باب التنازع وفاعل احد الفعلين مضمر فان قيل الفعل جعل من
قبيل الاشتراك فى الذات من جهة المفهوم فى قول الى زيد من قبيل الاشتراك فى الذات الا فى الوجود

ومن هذا ما صرح به المحققون من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية فيه اشعار بان الواو
تعرض للمعية لكن فيه تفصيل المسند وما ذكره الفاضل المحشى ره واشعر به كلام الشارح فيما
بعد من ان المعتبر فى باب العطف هو التعدد والتميز بحسب الوقوع فى الازمنة اما على سبيل التعاقب
او التراخى يدل على ان الوقوع بالمعية ليس من التفصيل ولك ان تقول بعد تسليم ان ذكر
المعية ليس على سبيل الاستطراد وحكم بان المعتبر من التفصيل فى باب العطف هو التعدد بحسب الوقوع
فى الازمنة على احد الوجهين بالنظر الى الواقع بناء على ان ليس لنا حرف عطف يدل بحسب الوضع
على المعية فى الزمان المستلزمة لتعدد المسند لانه لو وجد لم يكن المفهوم منه من التفصيل
المعتبر فى شئ نعم قول الشريف المعتبر فى باب العطف كذا منقوض بحتى فان المعنى المذكور غير
معتبر فيها اصلا على ما حققه الشارح فاما ان يقال قصد المحشى بيان الامتياز بحسب الخارج
ليغاير علمهما بحسب الذهن الذى هو المعتبر فى حتى او يقال لا يتجه لتفصيل المسند بحسب الوقوع فى
زمان متراخ ايضا لكن بحسب الذهن واما اعتبار حال المتعلق قوة وضعفا فامر خارج عن
الوضع يراعى فى بعض موارده بحسب المقام وفيه بعد لا يخفى فتامل واحترز بقوله
مع اختصار كذا قال ره فى شرحه للمفتاح وقد نبهت فيما مضى انه لو لم تقيد فى الصورتين
بمع فى تفصيل المسند والمسند اليه لكان مستقيما الا انه مع التقييد اقوم وابعد عن الاشتباه
وقد اشار به الى ما ذكره فى اول احوال المسند اليه من ذكر الشارح من ان المناسبة هى المقتضى
فى هذا الباب وليس يلازم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية ولا ان يتخصص المقتضى
لها فيما يذكر من الوجوه ثم قال فاحفظ هذا الاصل ولا تلتفت الى الاعتراض بان المقتضى
قد يكون امرا آخر سوى ما ذكر او ان ذلك المقتضى قد يترتب على حالة اخرى
واحترز به عن نحو جاءنى زيد وعمرو وبعده بيوم او سنة يريد ان فيه تفصيل المسند مع ان

ثم بلغ مقابلة ... ... ...

منشاءه ليس العطف على المسند اليه اصلاً فلو لم يقيد بقوله مع اختصار لتوهم وروده بان يقال
فقد يكون العطف على المسند اليه ليكون منشاءً لتفصيل المسند على ما هو حاصل المعنى ليس يجب
لتحقق ذلك التفصيل من ان يكون العطف منشاء له فلا يكون هذا التفصيل حالة مقتضية لذلك
العطف لحصوله بدونه ولك ان تقول في توجيه الاحتراز بناء على ان الضابطة الثانية ضابطة
للعطف بغير الواو كما لا يخفى ما كان المقصود من العطف بغير الواو لتفصيل المسند فلو لم يذكر قيد الاختصار
لتوهم وروده بان يقال ان ذلك التفصيل حاصل في المثال المذكور مع انتفاء العطف بغير الواو كما
في فائدة الاختصار الاول ولو قال واحترز به عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو بعده بيوم او يومين
كما في المختصر لكان اظهر قوله ترتب اجزاء ما قبلها ومنها التعرض لاجزاء بطريق التقييد
للطلة اذ المعتبر في حتى كما صرح به في مغني اللبيب وغيره ان يكون معطوفها بعضاً من جميع ما قبلها
كتقدم الحاج حتى المشاة او جزء منه من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او كجزء نحو اعجبني الجارية
حتى حديثها وبالجملة ان يكون متبوعها ذا اتعدد في الجملة حتى يتحقق فيه تقض ولو اشترط الجزء
بخصوصها لاحتيج الى تاويل المثال المذكور اعني مات كل اب لي حتى ادم بان المراد مات اباءي
حتى ادم قوله وكذا الاثبات اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد
المراد من الدخول المذكور التاخر في الاعتبار والملاحظة لا انه وجد القيد اولاً ودخل الاثبات
ثانياً على الحقيقة حتى يرد عدم تاتيه في مثل قولك جاءني زيد يوم الجمعة اذ لا يصح زيد يوم الجمعة
حتى يقال انه كان كذلك ثم جيء بجاءني قوله من غير تفصيل للمسند لا يقال اسماء الفاعل
مسندة الى الضماير المستترة العائدة الى الاسم الموصول ففيه تفصيل المسند لانا نقول معنى
تفصيل المسند ان يشير الى تعدد المسند الواحد وترتب افراده لا الى تعدد ما صدقا افراد
المسند قوله لانه في معنى الذي ياكل فيشرب فينام فيكون من عطف الجملة على الجملة لا من عطف

المسند



المسند قوله ولو سلم فلا دلالة فيما ذكره قيل فيه تفسق لان هذه ضوابط والظاهر انها مثبتة
بشهادة القيود والاحترازات فاللزوم في مثله واضح وقد اشار الشارح فيما نقلت عنه
في فائدة قيد الاختصار الى اندفاع امثال هذه الاعتراضات فليكن على ذكر منك واعترض ايضاً
بان التقسيم السابق يدل على ان العطف على المسند اليه اذا لم يكن لتفصيل المسند يجب ان يكون
لتفصيل المسند اليه فعلى تقدير تسليم ان المثال من قبيل العطف على المسند اليه وانه ليس لتفصيل
المسند وجب التزام انه لتفصيل المسند اليه مع ان المسند اليه ههنا واحد لا يقبل التفصيل واجيب
بعد تسليم وجوب احد الامرين بالتزام ان العطف ههنا لتفصيل المسند اليه بناء على تنزيل
التغاير بالوصف منزلة التغاير بالذات على ما تقرر في مثله تامل قوله او انما جاءك جميعاً فيكون
قصر افراد كما ان الاول قصر قلب ويكون عن قصر التعيين لان المخاطب فيه شاك فلا حكم له حتى
يرد عن الخطاء فيه الى الصواب كما سيظهر ان شاء الله ثم انه جوز استعمال لا في قصر القلب والافراد
وفي دلايل الاعجاز انما تستعمل للقلب فقط قوله لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعاً
لم يرد بالاعتقاد ما يكون جازماً بل ما يتناول الظن الضعيف الذي هو الوهم الناشي قوله
لا لمن اعتقد ان زيداً جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح فان قلت لا مخالفة بين الكلامين
لان مراد النحاة من الاعتقاد المذكور اعتقاد انتفاء المجيء عنهما بعد نفيه عن زيد ومراد
المفتاح اعتقاد مجيء زيد دون عمرو قبل الكلام والاعتقاد ان على الوجه المذكور يمكن
اجتماعهما قلت لما كان المفروض اعتقاد المخاطب للملابسة بين المتعاطفين بحيث
يتوهم من انتفاء المجيء عن احدهما انتفاؤه عن الاخر فاما ان يعتقد مجيئهما او عدم مجيئهما
فلا يتمشى التصوير المذكور كما لا يخفى قوله فلم يقل به احد اي لم يذهب اليه ذاهب لانه لم ينطق به
في الاستعمال ويمكن ان يوجه علم القول بما ذكر للزم استدراك الاثبات الذي بعد لكن لكونه

معلوما للمخاطب وما ذكره الفاضل المحشي له من انه منقوض بقولنا جاءني زيد لا عمرو فان قصر الافراد
من نوع بان الفرق بين المادتين بين فانه يصح الاكتفاء بقولك ما جاءني زيد فيكون لكن عمرو
لغوا ولا يصح الاكتفاء بلا عمرو وجه يكون جاءني زيد لغوا واما عدمه ان يقال من اول الامر ما جاءني
عمرو فلا يغر لانه تقييد الطريق في تادية المعنى المراد لا التزام استبدال كل جزء من الكلام لصحة
الاكتفاء بجزئه الآخر ولعل المتكلم انما اختار تلك الطريقة لئلا يتلقى المخاطب بصورة النفي او لغيره
من الاعتبارات المناسبة فان قلت المخاطب لما اعتقد بين المتعاطفين ونفى المتكلم الحكم
عن احدهما توهم المخاطب عموم النفي فالايجاب الذي بعد لكن دفع ذلك التوهم وظهر له فائدة معتد بها
قلت عرضنا ان رد نفي القول بعض الافراد نظرا الى الاعتقاد والا فلا حتى يصح ذلك في كل صورة لا
اعتقد المخاطب الملابسة بين المتعاطفين ام لا — ومعنى الاضراب ان يكون المتبوع في
حكم المسكوت عنه فيما هذا يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بانه تابع مقصود بالنسبة مع
متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب واما المعطوف بلا ولكن فلا لما توهمه الرضي ان التابع والمتبوع
معا مقصودان بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والآخر بالنفي — وفي كلام ابن الحاجب
قال بعض محققي الحواشي صرح بذلك في الامالي والله اعلم — واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال
وذلك لان حكم المذكور في الكلام هو النفي ولم يصرفوا الى التابع على مذهبهم ويمكن ان يقال اشار اليه
من الحكم ما هو اعم من الايقاع والانتزاع لا الوقوع مثلا في المنفي على مذهب الجمهور صرف حكمه
من الاول الى الثاني وجعلت الاول مسكوتا عنه — اولا للابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او
في ضلال مبين المراد من الابهام ترك التعيين لداع يدعو اليه ومورد الآية ان لا يصرح بنسبة
الضلال الى المخاطبين لئلا يزيد غضبهم وليس المراد فيه ايقاع الاسماع في الشك في اصل الحكم
ومعظم ما ذكروه في مغني اللبيب ان الشك فيه او الاولى ووجه التخصيص غير ظ وههنا بحث

وهو



وهو ان السكاكي جعل هذه الآية من قبيل اسماع المخاطبين الحق على وجه لا يزيد غضبهم وهو
ترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة اخرى بالضلال ليتفكروا في انفسهم فيؤديهم النظر الصحيح
الى ان يعترفوا انهم هم الكائنون في ضلال فالمناسب لهذا المقام هو التشكيك لا الابهام لان
الموصوف بالجهل المركب لا يتأتى منه النظر كالموصوف بالعلم اليقيني صرح به في المواقف وجنح
فيه جعل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما اراد النبي عم الجاء من عنده الجهل المركب هداهم
الى طريق الشك ليتأتى منهم النظر الصحيح الموصل الى الحق — والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت
الحكم لاحدهما فقط فان قلت قد مثل العلماء للتخيير بآيتي الكفارة والفدية مع امكان الجمع قلت
لا يجمع الاطعام والكسوة والتحرير لا يقع كل منها كفارة بل يقع واحد منها كفارة والباقي قربة
مستقلة خارجة عن ذلك وكذا الكلام في آية الفدية — عطفوا بان ما قبلها وقيل بل
لانه يقرب به اولا قد يقال دخل اللام لا ابتداء عليه في قولك ان زيدا لهو قائم يدل على انه من احوال
المسند وقائم مقامه ويدفع بانه بناء على كونه توطئة وتمهيدا للخبر لا انه قائم مقامه —
مخصصا بالذكر لفظ مخصصا ههنا وفي قوله مختصا بان يثبت له المسند ليس بصريح في المقصود وهو
دخول الباء على المقصور والاولى ان يقال المنفرد — بان يبنى له المسند لفظ يبنى على
صيغة المعلوم من الثبوت لا على صيغة المجهول من الاثبات لان المستفاد من ضمير الفصل هو القصر
في الثبوت لا الاثبات والفرق ظ وبهذا ظهر ان ما ذكره الفاضل المحشي له حيث قال كانه
قيل واما الفصل فهو لتميز المسند اليه من بين الاشياء الصالحة لكونها مسندا اليها باثبات المسند له
وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه محل نظر محتاج تصحيحه الى تكلف بعيد والصواب ثبوت
المسند له فتأمل — بل صرح في هذه الآية بان فائدة الفصل كذا ههنا بحث وهو ان
الفصل في مثل هذا المقام وان لم يجز ان يفيد القصر بحسب الثبوت والصدق لكن لم لا يجوز

ان يقيل بحسب ملاحظة القبيلة مثلا اذا اعتقدنا مع ان المتحد بجنس البطل الحامي هو عمرو لا زيد
قلت زيد هو البطل الحامي يكون قصر قلب باعتبار القبيلة وعلى هذا قياس ما ذكرنا من المقلوب والمثال
من كلام الفاضل المحشي له وعن ان نحو الفضل في مثله لا يفيد القصر اصلا نعم افادته لقصر الافراد
ليس بظاهر فتامل قوله وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بسوق الكلام
يدل على ان المراد بالتاكيد تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه لكن ظاهر العبارة يشعر بان كونه
لمجرد التاكيد مشروط بكون الكلام مشتملا على تخصيص حاصل بدونه وانت خبير بانه لا مانع من
كونه للتاكيد وان لم يوجد في الكلام افادة التخصيص اصلا اللهم الا ان يقال المراد انه قد يكون لمجرد
التاكيد في صورة يوجد فيها التخصيص اذا كان التخصيص حاصلا بدونه او يحمل التاكيد على
تاكيد التخصيص وفيه بعد قوله او قصر المسند اليه على المسند سياق كلامه يشعر بان هذا
القصر لعله يحصل من غير الفصل لامكن جعل الفصل له مع انه قد ذكر سابقا زعم من يدعي ذلك
فاجيب بان مبنى الانكار فيما سبق تعليله بكلام الكشاف لا لافادة اصله الان في حمله قول الكشاف
فالتخصيص بالمسند على قصر المسند على المسند اليه ثم رده على من زعم ان الفصل يجيء للعكس
بعض نبوة عنه وبالجملة حمل الفصل في مثل الكريم هو التقوى على التاكيد ليس بمتعين لجواز
حمله على افادة قصر المسند على المسند اليه اذ لا مانع في قصد الاختصاص فيما سنقيم فيه
ذلك قوله اي تقديم المسند اليه يريد به ايراده مقدما على المسند على ما هو اصله كما يقال
ضيق فم الركية اي اجعله من اول الامر ضيقا لا واسعا الا انه يكون واسعا ثم يضيق قوله
ومراد صاحب الكشاف في تمثيله اي حيث قال انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار
ويعرف فيه معنى اي يعرف في ذلك الشيء معنى مناسب لاقتضاء العناية والحاصل انه لا بد من الاسناد
العناية الى الشيء بكون ذلك الشيء مقتضيا للعناية وعلة لها بحسب المناسبة قوله ولا بد من تحققه

قبل



قبل الحكم الاقرب ان المراد بقوله لا بد الاولوية التي في حكم الواجب في نظر البلغاء بقرينة
ان الغرض اثبات الاصالة التي هي جهة الرجحان ووجه الاولوية يشعر به العبارة لان المسند اليه
لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوبا لاجله فالاولى ان يلاحظ قبله فالحكم في الموضعين
بمعنى المحكوم به والغرض قوله فيما اورده الفاضل المحشي له فتامل قوله يعني تحيرت البرية كذا
اعترض عليه بان البعض قائل بالبعث والبعض منكر له وكل من الفريقين جازم في مذهبه
فكيف الحيرة اجيب بان الحيرة في كيفيته لا في اصله كما دل عليه قوله بان ابدان الاموات
كيف تحيى من الرفات على ان الاختلاف الصادر من المجموع من حيث هو مجموع اثر حيرة
وان كان كل من الفريقين جازما في مذهبه فلينا مل قوله من الرفات الرفات على وزن
الغراب الحطام وهو ما يكسر من اليبس قوله كذا في ضرام السقط السقط في الاصل ما سقط
من الزند عند الاقتداح يسمى ديوان المعري به والضرام بالكسر في الاصل اشتعال النار ودقاق
الحطب الذي يسرع اشتعال النار فيه ايضا سمى به شرح الديوان المذكور لصدر الافاضل
قوله يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد ان يكون تقديم القول بالمعاد
في تفسير البيت مع ان الظاهر هو اللف والنشر المرتب ايماء الى ان مراد الشاعر بالداعي الى
الضلال هو القائل بالمعاد بناء على ما اشتهر وبين في كتب التواريخ ان ابا العلاء ملحد منكر
بالحشر ويومي اليه بيته المشهور عند من له ذوق سليم وهو قوله يد بخمس مئين عسجد فديت
ما بالها قطعت في ربع دينار ولله در من رد عليه بقوله عز الامانة اغلاها وارخصها ذل
الخيانة فافهم حكمة الباري قوله ولا القفنس هو على ما قيل طائر في بلاد الهند يضرب به المثل
فيضرب بجناحيه على الحطب الى ان يخرج منه النار فيشتعل الحطب فيحترق هو ويخلق الله تعالى
من رماده بعد مدة وقيل بعد ثلثة ايام مثله قوله لانه المناسب السابق بالباء الموحدة ما قبل

الشيء

والسياق بالمثناة التحتية اعم وهو العبارة هنا ح وأما لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل
او التطير يحتمل ان يكون نزله للتفاؤل والتطير علة للمسرة والمساءة بناء على انهما انفسهما مسببان
عن التفاؤل والتطير بحسب نفس الامر واما تعجيلهما فلا تعلق له باصل التفاؤل والتطير على زعمه وحاصل
الكلام ان التقديم لتعجيل المسرة الحاصلة من التفاؤل او تعجيل المساءة الحاصلة من التطير وما كان
تعجيلهما متضمنا لتعجيل سببهما لم يتعرض له المص ويحتمل ان يكون علة للتعجيل نفسه وايا ما كان
ففي الكلام لفظ التعجيل ايماء اي قصور عبارة المفتاح حيث قال واما لان اسم المسند اليه يصلح
للتفاؤل فتقدمه اي السامع لسرته او تسوءه وتوجيه القصور على الاحتمال الاول ان التفاؤل
حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر ويؤيده قول المغربي سألت فقلت مقصدنا سعيد فكان
اسم الامير له فالاحسن جعل اسم السعيد تفاؤلا للتنوق مع تأخره فكذا المسرة المسببة عنه فالمقتضي
لتقديم المسند اليه تعجيل المسرة لتعجيل التفاؤل مثلا والجواب ان التفاؤل قد يكون باللفظ المسموع
في مستهل الكلام كلفظ سعيد مثلا وهذا هو الذي يقتضي تقديم المسند اليه وقد يكون بمضمون
الكلام كما يقال سعد في دارك فانه قد يتفاءل بكون سعد في داره ولنفس هذا التفاؤل حاصل سواء
قدم المسند اليه او اخر فلا يقتضي تقديمه على المسند والمص اشبه عليه الفرق بين التفاؤلين وعلى
الاحتمال الثاني ان المسرة مثلا تنفك عن التفاؤل اذ قد يحصل بذكر الاسم في اثناء الكلام فالمقتضي
للتقديم تعجيل المسرة الحاصلة من التفاؤل لا نفسها والجواب بعد تسليم حصول اصلها بذكر الاسم في
اثناء الكلام ان مراده المسرة الكاملة المفهومة من الاطلاق فتامل ح والسفاح
في دار صديقك السفاح في الاصل بمعنى السفاك ثم هو لقب اول خليفة من آل عباس ح
مثل اظهار تعظيمه بناء على ان التقديم في الذكر اللساني يشعر بالتقديم في الشرف والرتبة العقلية
ثم ان الاسم ربما يشتمل على التعظيم بنفسه او بسبب وصفه فاذا قدم ينبئ تقديمه عن ان المقام
عن



عن ان القصد الى التعظيم يستفاد منه زيادة تعظيمه ورجل فاضل من هذا القبيل وقد عدّ الاشتمال
عليه بل يستفاد اصل التعظيم من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة ح او تحقيره نحو
رجل جاهل في الدار فيه بحث لانا لا نسلم ان التحقير في رجل جاهل مستفاد من التقديم بل من الوصف
حتى لو اخر المسند اليه يحصل التحقير ايضا ولو حذف الوصف لا يستفاد التحقير اصلا ويمكن ان يقال
اصل التحقير يستفاد من الصفة لكن تقديم مثل هذا المسند اليه في مقام الاهانة يفيد زيادة تحقير
فتدبر ح وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا به يمنع كونه متصفا مستمرا
عليه بحيث يعد من المتصفين المتسمين به ح نعم لو قيل على المفتاح ان هذا انما يصح
ان كان مراد السكاكي ما ذكر واما اذا كان مراده او لان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر
هو الملحوظ دون وصفيته للخبر ربما اعتبار ان مثلا زمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام
في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام
في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد لم يرد ح متى تهززني قطن آل
التهزز التحرك والبعث وبنو قطن قبيلة والعواتق جمع عاتق وهو موضع الرداء من المنكب
ورزان جمع رزين كالكرام جمع كريم من رزن الرجل بالضم فهو رزين اي وقور والالمام النزول
وصفهم بالمضي في الامور كانهم سيوف وبالشجاعة حيث لم يفارقوا السلاح وبالسكون والوقار
في المجالس وبالاسراع بانفسهم في خدمة الاضياف وقرائهم ح اي محل الاستشهاد وهو قوله لم
خفوف لا قوله حلوس لاحتمال تقدير المسند اليه فيه مؤخرا ولا قوله ضيق لان ضيق فاعل فعل
يفسره ما بعده ح واجيب بمنع الاشتراط قيل عليه هذا منع خارج عن قانون المناظرة
فلا يقبل اصلا لانه في الحقيقة منع لسند المنع وذلك لان حاصل الاعتراض انا لا نسلم ان التقديم
في البيت يفيد التخصيص وانما يكون كذلك لو كان الخبر فعليا وهو ممنوع فالاولى الاستدلال بقول الله
التقدير

والمراد بزيادة التخصيص ليس زيادة الحصر اذ لا يوصف الحصر بالزيادة والقلة بل زيادة تخصيص المسند الاهم من المسند اليه بالمسند اليه بانه ... بجعل التخصيص وبالتقديم زيادة التخصيص او بالذكر آخرا بجعل التخصيص في آخر الكلام بالتقديم بجعل التخصيص اولا فيكون التخصيص حاصلا في اول الكلام وآخره ولا نعني بزيادة التخصيص الا هذا القدر ولما كان زيادة التخصيص موهما لارادة الحصر قال المراد انهم خفوف ... الاهم بهذا اندفع ... ذكرنا المعنى في ... احدهما منع كونهم ... [illegible]

دون التعرض للمنع وما انت علينا بعزيز صرح في المفتاح بوجوب الحصر فيه وان المعنى ان العزيز علينا رهطك لا انت من اهل دينا لا انت يا شعيب والدليل على ارادة هذا المعنى مبسوط في شروح المفتاح لكن فيه بحث لان شرط التخصيص عند السكاكي ان يعتبر المقدم كان في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنوي وان يدعو الى هذا الاعتبار ضرورة في الجملة ولذا لم يقل بالحصر في زيد عرف كما يشاء في والظاهر ان انت على تقدير تأخره بان يقال ما عزيز انت فاعل الصفة ولا ضرورة الى ارتكاب الوجه البعيد اعني ان يعتبر ان انت تأكيد للمستتر في عارف هذا ثم قوله علينا متعلق بعزيز لان الجار اعني الباء زائدة يجوز تقديم ما في حيزها عليه وان ابيت فمتعلق بمفسر بعزيز وما انت عليهم بوكيل اي بوكيل يحفظ اعمالهم غير مناسب للمقام بل المناسب التقوي والتقرير وتحقيق انهم خفوف اذا نزل بهم الضيف واعترض عليه بانا لا نم عدم مناسبة الحصر للمقام فان المعنى انهم يباشرون امر الضيافة بانفسهم ولا يكلون الى خدمهم كما هو الدأب في اكرام الضيف وتعظيمه اقول لعل وجه عدم المناسبة ان كمال اكرام الضيفان يباشروا امر الضيافة بانفسهم وبحذمهم لا ان يترك خدمهم ويباشروا بانفسهم مع ان العادة يأبى عنه كما لا يخفى على المنصف انه يفوت حسن التقابل مع قوله جلوس لانتفاء الحصر فيه ولو التزم بتقدير المسند اليه مقدما فيهما على ما ارتضاه لم يخف انه ركيك لا يستقيم في زمان كما لا يخفى بل التخصص بالذكر فيه انه لا نقض في كلام المفتاح للتخصيص الحصري كما في مثل انا سعيت كما ذكره في مقتضيات المسند وانت خبير بان حمل التخصيص ههنا على القصر مع عدم الظهور في امثاله اقل تكلفا ودعوى كونه مشروطا بكون الخبر فعليا لا شاهد لها بل هي مردودة بتصريح ائمة التفسير تخصيصه بالخبر الفعلي اي بنفي الخبر الفعلي على حذف المضاف لان المقصور على المسند اليه المقدم في المثال الذي ذكره نفي الفعل كما في انا ما قلت لكن هذا الكلام

من



من المصنف فرية على عبد القاهر كما يشير اليه الشارح في اثناء البحث ثم المراد بالخبر الفعلي الخبر الذي اوله فعل وفاعله ضمير المبتدأ لا المتضمن معنى الفعل لتصريحه بان الصفة المشبهة في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز ليست خبر فعلي وصاحب المفتاح كذلك قال الفاضل المحشي وهذا هو الحق وذلك لان التقديم كذلك وانت خبير بان ما ذكره يقتضي جواز التخصيص فيما اذا كان المقدم اسما مظهرا على نحو جوازه في غيره والسكاكي لا يقول به على ما يشير لان التخصيص انما هو بالنسبة الى الغير المستفاد من قوله انما هو اضلّ كما يدل عليه قوله لا بالنسبة الى جميع من في العالم فلا يقدح فيه جواز ان يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد في القائل كما في قصر التعيين نعم لم يتعرض له ههنا وفيما ثبت في مواضع لقلته بالنسبة الى مقابله وعدم ظهور خطأ المخاطب فيه كما نبهت عليه في بحث القصر على المسند اليه ولا ما انا رأيت احدا اي لا يصح هذا المثال ايضا بناء على التبادر منه وهو الاستغراق الحقيقي وان امكن تصحيحه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي ولذا ذكره في المفتاح بلفظ الاستهجان لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم لفظ على متعلق بنفي لا بالرؤية يدل عليه قول الشارح فيما سبق فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص وفيه نظر لانا لا نم كذا اجيب بان كلام المص بيان لحاصل المعنى بان يكون مراده ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد بعد تسلط النفي وملاحظته فيكون من قبيل عموم النفي لا وان كان المتبادر منه ذلك فكانه قال المنفي هو الرؤية الواقعة على زيد والرؤية الواقعة على عمرو وهكذا فتأمل اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو بان يكون همزة الفاء ومثلا احتراز عن احد في قوله تعالى قل هو الله احد فان اصله وحد بمعنى واحد ولذا استعمل في الايجاب بدونه وقد يقال ما همزته اصلية لا يستعمل في الايجاب اصلا كلفظ اريم وارم بل المستعمل فيه ما همزته

تمام سلطان شاه بكر ... اذا كان ... [illegible]

في

نفي العموم

منقلبة ردا على من يزعم انك رايت كل احد واذا كان ردا عليه ينبغي ان يقدر في المثال المذكور لفظ كل ليطابق الرد المردود فيصح قول المص لان المنفي هو الروية الواقعة على كل احد هذا توجيه ما ذكره ذلك المتفرد وفيه نظر اما اولا فلانك تحققت ان مراد المص تخصيص نفي خبر الفعل والا لم يستقم كلامه اصلا فينبغي ان يكون المثال المذكور على زعمه ردا على من اعتقد ان غيرك و ما راى احدا او شاركك في عدم رؤيته احدا اذ لا يخفى ان خطاء المخاطب في مقام التخصيص في الفعل المخصص نفيا او اثباتا ولهذا قال الفاضل المحشي فكانه لم يفرق بين ما انا قلت هذا وانا ما قلت هذا نعم لو قيل لفظ احد في المثال المذكور وان جاء بدون كل الآن في الاثبات للبعض تحقيقا بمعنى الاختصاص لا يكون الا معه فيكون معنى المثال المذكور غيري راى كل احد لم يبق واما ثانيا فلانا لو سلمنا ان الرد للزعم يقتضي ان يكون الزاعم قد تلفظ بالقضية الدالة على زعمه يكون استعمال احد في كلامه بلا كل غير صحيح لان وجوب التطابق فانك اذا قلت لمخاطبك رايت تخمينا ما فقال لك ما انا رايت احدا يكون جوابا صحيحا نعم الاحسن ان يراعي التطابق الصوري فتامل لان هذا الامتناع جار كما مر ذكره للوجهين معا وقوله ايضا مخصوص بالوجه الاول وقوله وان لا يكون بالوجه الثاني فههنا منافشة وهي ان جريان الامتناع في غير الصورة المذكورة لا يكون وجها لفساد ما ذكره المص من جواز ان يكون وجه الامتناع متعددا مختلفا وانما يظهر الفساد اذا اجرى الوجه المذكور في صورة ولم يوجد فيها الفساد كما لا يخفى وقد يجاب بان المص ههنا بصدد نقل كلام الشيخ وقد لزم الشيخ ما انا قلت شعرا وما انا قلت شيئا مع قوله ما انا رايت احدا في قرية واحدة وفرع عدم الصحة في الجميع على كون المنفي عاما كما سيجيء فيكون التحقيق في الدليل غلطا صرفا عند المنصف فليتامل لا على جميع الناس وان بني الامر على كون جمع نكرة في سياق النفي يكون توسيط كون احد بعضهم نفوا كما لا يخفى

فان قلت

فان قلت لم لا يجوز ان يراد بالجمع جمع مخصوص من الكل قلت لما لم يكن الامتناع مختصا بتلك الارادة مع كونه خلاف المتبادر لم يلتفت اليه الشارح قوله بل يكفيه ان يكون راي صاحب هذا الكلام مردودا عند الشارح بما يحققه وانما اورده ههنا من طرف القوم ولهذا قال فيما بعد منه ثم الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم قوله وهي مقاربة ما نقل من بعض المحققين معترضا على الفاضل العلامة وما ذكره فيما سبق بعد قوله فالحاصل حيث قال وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا يفيد عموم النفي كما عرفت ان في امثال ذلك وموافقة لا وجه لفساد المثال المذكور مختلفا في التقدير متعارفا بان فيه كما لا يخفى قوله فتزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير المتبادر من المشاركة شركة المعية فليس في الكلام اذن اشارة الى قصر التعيين ومثله سياتي في كلام المص ايضا وجهه ما نبهت عليه في بحث العطف وربما يقال المراد من المشاركة اعم من شركة المعية والبدلية فيكون اشارة الى انواع القصر لكنه تكلف كما لا يخفى قوله فتزعم انه انت وحدك او انت بحثا بريرانه اما فهم قلبا وقصرا افرادا ثم ان انفهام التخصيص من التقديم يتبينه من النحوي وطبع مستقيم ويبين ان تقديم المسند اليه يومي الى ان المخاطب اصاب في اصل الحكم واخطا في هذا القيد فكان امر عند المتكلم نفاه وانفهام تخصيص النفي لا نفي التخصيص من قولك ما انا سعيت كانفهام استمرار الامتناع لا امتناع الاستمرار من المضارع الداخل عليه لو وانفهام دوام الامتناع لا انتفاء الدوام من جملة الاسمية الداخلة عليهما لو كما حققه الشارح في بحث لو قوله وفي هذا اشارة الى الرد الى ما في قول المص ولهذا لم يصح ما انا ضربت الا زيدا فانه تقديم لفظ لهذا يفيد القصر يعني ان علة الامتناع لما ذكرنا لا ما ذكره الشيخان وما كان دلالة التقديم على هذا المعنى بالنحوي لا بالوضع لم يقل وفي هذا تصريح بالرد على الشيخين على انه يجوز ان يكون وجه الاشارة عدم التصريح بالشيخين فليفهم قوله وجوابه

ركبه الغير

قد سبق ان مثل ما ذكره شارح الايضاح بان الفعل المتنازع فيه باعتبار فاعله هنا وقوع
الضرب على كل واحد غير زيد واما زيد فمسكوت عنه لان الا لا يمنع ان يكون الاستثناء المفرغ
في الاثبات كما عرف في النحو ويكون بمعنى غير واذا كان كذلك لم يكن في الكلام اشعار بان زيدا ضرب
او لم يضرب فلا يلزم التناقض اصلا وفيه نظر اما اولا فلان الا انما يحمل على غير اذا كان الموصوف
معها مذكورا فلا يقال جاءني الا زيد بمعنى غير زيد صرح به في كتب النحو والموصوف هنا غير مذكور
كما يفهم ايضا من كلامه فلا يجوز حمله عليه اما ثانيا فلان الا اذا لم يكن للاستثناء لم يتعين عموم
المقدر فلا يتم ما ذكره المص ايضا في وجه فساد المثال فيتم كلام الشارح الزاما عليه قوله معه نفي الضرب
الذي وقعت المناظرة في فاعله هذا هو مبنى التناقض فانه لم يرد الدست ولذا فرض الشريف له
في شرح المفتاح محله الضرب فبنى التناقض على ذلك الفرض لكن ظاهر كلامه لم يدل على ان الا متناع
كلي ومطلق والفرض المذكور ينافيه قوله وعندي ان قولهم ان نقض النفي بالا ليس المراد
ان هذا اعتراض حقيقي يتوجه عليه انه زاد في كسر القارورة كما ذكره الفاضل المحشي بل ان هذه
المقدمة احق بان يعترض عليها من المقدمة التي اعترض عليها المص من مقدمتي دليل الشيخ
لان تلك المقدمة ظاهرة الصحة ظاهر اندفاع ما اورد عليها واما هذه المقدمة فمنعها موجه
ظاهرا بحيث يحتاج في دفعه الى امعان روية ولم يسلم تحقيق سلفه فيما سبق اطلاعه على ترك الشيخ
وعدم اطلاع غيره لعدم تصفحهم كتبه لا بحقيته كلام الشيخ بحيث لا يرد عليه منع فتامل قوله
فالاستثناء انما هو من الاثبات الاستثناء المفرغ من الاثبات وان لم يجز فيما لا يستقيم فيه
المعنى لا الفعل بمقتضى القاعدة السابقة ولا يجوز ان يحمل الا على غير لعدم ذكر الموصوف
فتعين كون الاستثناء من الاثبات والمستثنى منه المقدر كل احد لان الاستثناء مفرغ على غلط
ضربه الا زيدا قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا معطوفا على مقدر والمعنى فقد تابى لكذا

وكذا



وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منفيا قوله وليس اذا قلت سعيت الا اسم ليس وخبران
وجزء لجملة الشرطية او قوله يجب واذا ظرف لغو متعلق بليس وفاعل يجب ان يكون وفاعل
يكون وهي ان مع اسمه وهو وجوده سعي وخبره وهو عندنا اسم وقد وقع في موقع صفة سعي
والواو قد وقع على ما في بعض النسخ من تحريف الناسخ لعدمها في عبارة المفتاح ويقصد بالنصب
معطوف على ان يكون ثم ان السكاكي انما نفى الوجوب هنا اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم
لا لتحقيق الجواز قوله غير مشوب حال من السعي قيل فيه سماجة لان انتفاء الشوب بهذا الامر
هيئة للفاعل الذي هو المذكور لا السعي كذا في شرح المفتاح للشريف ولك ان تجعله حالا من كاف
منك اي معينا وجود سعي منك حال كونك غير مشوب في افادته واداية بتجوزه فيدخل علمه
تحت الافادة قوله والشارح العلامة فقد اورد كما نقل عنه انه قال لا شك
ان هذا الكلام سهو من الشارح العلامة الا انه تردد بين التجوز والسهو والنسيان باعتبار
مشاكلته بسوق البيان قوله انما يستعمل رد الخطاء في الفاعل هذا الحكم اضافي كما يشعر به قوله
لا لافادة وجود السعي فلا يتوجه عليه ان هذا التركيب كما ياتي للتخصيص ياتي للتقوى فلا وجه
للتخصيص قوله فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه العرفي انه راجع الى وجه السعي لا
الى الافادة ولذا ذكره والمراد من معنى انا سعيت قصر السعي على المتكلم وباستعماله يحصل رد الخطاء
في الفاعل لا ان معناه رد الخطاء ابتداء ومناط اللزوم انما هو بين وجود السعي وبين قصر
السعي على المتكلم لا بين رد الخطاء في الفاعل وافادة وجود السعي لانهما لا يجتمعان اصلا فكيف
يتحقق اللزوم بينهما وبهذا ظهر ان قول الفاضل المحشي له الا ان لزوم رد الخطاء في الفاعل لافادة
وجود السعي غير ظاهر وعكسه كان ظاهرا محل بحث ويحتاج الى توجيه على ان اللزوم بين الرد
والافادة ان سلم في الجملة فانما يسلم لرفع افادة السعي لرد الخطاء واما عكسه فلا وجه له في اعتبا

قصر الافراد اصلا لان اثبات الحكم لاحد الشريكين في اعتقاد المخاطب لا ينفيه عن الآخر فليتدبر
واعلم ان شارح العلامة قال في شرحه ويجب ان يعلم مع ما قد علمت ان استعمال الاولين يعني
سعيت وسعيت انا لما لم يجب ان يكون في صورة علم السامع كاستعمال الثالث يعني انا سعيت
بل جاز ان يكون في صورة جهله فيجوز ايضا ان يكون اي استعمال الثاني في صورة علمه ويكون
حكمها حكم الثالث في الرد بل في كون السعي فيهما مثبتا بتجوز او سهو او نسيان هذا
كلامه فيما قال الفاضل الحشي وسكت عن بيان حال سعيت انا لم يتعرض لانا لا انه لم
حال المثالين لا في الابتداء بل يعرض لهما ايضا بقوله ويجب ان يعلم الخ قوله فيكون مجازا
قد بينا فيه ان المجاز انما يكون باعتبار النقل عما هو المعنى الموضوع له لا عما هو المعنى
عند ارباب المعاني اذ لم يوضع صيغ اللفظ بازائه بل انما يفيده بحسب المقام كما صرح به وكلام
ما ذكره الشريف في توجيه كون الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر مسمى في علم البيان بالكناية من
ان الحقيقة والمجاز والكناية يكون اوصافا للالفاظ بالقياس الى الاغراض الاصلية في عرف
البلغاء ايضا وكلام العلامة مبني على عدم فهم فلا اشكال قوله او باعتبار انه معناه فيكون
سهوا لكن الظان السهو هو ان يعرف معنى اللفظ لكن استعمله في غير معناه غفلة والنسيان
العدم الطارئ على المعرفة لا ما ذكره العلامة من معناها قوله فان كان قد نسبه الى الغير
مسامحة كان تجوزا يعني ان كان اعتقاد المخاطب انتساب الفعل الى الغير باعتبار انه ذي
فنسبه الى الغير بذلك الاعتبار كان تجوزا وفيه بحث لان المخاطب اذا كان نسب الفعل
الى الغير مسامحة لم يكن مخطيا اذ لا خطاء في المجاز وقد ذكر اولا ان هذا التركيب انما يستعمل
عند خطاء المخاطب في الفاعل وهل هذا الا تناقض وبالجملة هذا التركيب انما يستعمل اذا
اعتقد المتكلم ان المخاطب اخطاء في الفاعل واما اذا اعتقد انه نسبه الى الغير مسامحة فلا

قوله



قوله اذا بنى الفعل على معرف دون البناء على المنكر اختار في الاول لفظ البناء الدال
على التحقق والثبوت وفي الثاني لفظ البناء اشارة الى تقدم المسند اليه لان البناء
يقتضي تقدم المبني عليه الذي هو كالاساس قوله تخصيص الجنس المراد بالجنس ما يشمل
الكثير على ما هو معنى الكلي الطبيعي سواء كان جنسا باصطلاح المنطق او نوعا او غير ذلك
كالرجل والمراءة فاذا قيد بكلي آخر يخصصه كما في رجل طويل صار نوعا ثم الظاهر ان المراد
بقوله او الواحد منع الخلو لا الجمع وما كان وجه تخصيص الواحد من الجنس ظاهرا حيث كان
النكرة لا دون تخصيص الجنس فقط او الواحد فقط بينه بما نقله من الشيخ لكن قوله فيما
وقد ياتي للتقوي لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص يقدح في هذا الا
فليتامل فيه قوله رجل جاءني المجوز لوقوع النكرة مبتداء كونها فاعلا في المعنى لان المعنى
ما جاءني الا رجل كما بين في كتب النحو قوله بهذا الكلام الجار على معناه الظ ومتعلق بالجا
اي جاء الذي خوطب بهذا الكلام قوله او اعتقد انه امراءة ان اراد اعتقاد انه امراءة
فقط كما هو الظ لا يكون في الكلام اشارة الى قصر الافراد وان اراد اعتقاد انه امراءة
سواء كان فقط او مع اعتقاد انه رجل ايضا ففي الكلام اشارة الى القصر بانواعه الثلثة
وهو الاوجه وان كان الاول اظهر ثم ان في قصر الافراد لا يظهر في صورة وقوع القصد الى الواحد
لان اعتقاد ان الجائي رجلان لا يجامع اعتقاد انه رجل واحد ما لا يخفى ومن شرط قصر
الافراد جواز الاجتماع حتى يمكن اعتقاد المخاطب به قوله ولعلنا لو رد كلامه ما كان الا انا
غير متكل على عمرو شبه حال الحال من يتزج الفعل مع جزمه وعزمه على الفعل في المستقبل
فاورد صيغة الترجي الدالة على ترجيه من نفسه على سبيل التجريد قوله فلا يكون للتخصيص البتة
ظاهر عبارته يشعر بعدم احتمال المظهر للتخصيص عنده قطعا وقد اشار في شرحه للمفتاح

الى احتمال اياه عنده مرجوحا واما في عبارة المفتاح اشارة الى ذلك وقد اشرنا نحن
فيما سبق الى ان علة افادة التخصيص التي ذكروها جارية في المظهر المقدم ايضا فمذهب الشيخ
الجرجاني موطئ للتحقيق بالقبول بين الصور الثلث يعني من عرف وزيد عرف ورجل
عرف والمراد بافتراق الحكم من ان الاول يحتمل الاعتبارين اعني التخصيص والتقوي على السواء
وحق الثاني الحمل على التقوي والواجب في الثالث الحمل على التخصيص ووجه الافتراق عنده
ان لفظ من في المثال الاول يحتمل ان يكون مبتدا على اصله من غير اعتبار تقديم وتاخير
فلا يفيد الا التقوي وان يكون في الاصل مؤخرا بان يكون الاصل عرف من على انه تاكيد
فاعل لانه ليس من مواقع جواز انفصال ضمير الفاعل بل على انه تاكيد الفاعل المستتر واذا لم يكن
فاعلا جاز تقديمه عنده فيفيد التخصيص واما زيد عرف فلا يعتبر فيه ان اصله عرف زيد لان
اعتبار الضمير المستتر في الفعل وابدال الاسم المظهر منه قليل جدا في كلام العرب فتعين فاعلية
زيد فلا يجوز تقديمه ولا يفيد التخصيص بل التقوي واما رجل عرف فلا يحتمل الابتداء لفوات
شرط الابتداء اعني التعريف والتخصيص فيتعين الحمل على انه كان في الاصل مؤخرا بدلا من الضمير
المستتر في عرف ثم قدم فيفيد التخصيص اللهم الا ان نجيز بان رجل عرف يحتمل ان يكون من قبيل
الاضمار والتفسير فلا ضرورة في ارتكاب ذلك الوجه البعيد اللهم الا ان يقال وقول السكاكي
بالمعرفة عند كونه مبتداء لا في كل التقادير تامل واستثنى المنكر اي من عدم جواز تقديم
كونه مؤخرا كما في زيد قايم حاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من المضمر المبهم المستتر في الفعل
ان سلم وجوده فلا يخفى انه قليل جدا في كلام العرب كما سبق فلا وجه لحمل الكلام الشايع
الكثير لتناظر عليه فيما لا ضرورة فيه ولهذا الحكم بعدم الجواز واما فيما فيه ضرورة فيجوز مثلا
التقدير ويحمل عليه اي على القول بالابدال وقيل الذين ظلموا مبتداء قدم عليه خبره

وقيل

وقيل نصب على الذم او رفع عليه وقيل الواو حرف دال على كون الفاعل جمعا كما في اكلوني
البراغيث على ان رجل بدل من المضمر فان قيل القول بان رجل في عرف رجل بدل من
المضمر مما لم يقل به احد كيف وانه يستلزم ان يقال عرفا رجلان وعرفوا رجال ولم يرد به
الاستعمال الشايع فضلا عن الوجوب قلنا ليس المراد ان المرفوع في مثل عرف رجل بدل
بل ان رجل عرف مقدر بعرف رجل على ان يكون بدلا حتى ان رجلان عرفا يكون مقدرا
بعرفا رجلان منوي ايماء الى التقدير دون التحقيق كذا في شرح للمفتاح وقد نبهناك على
ان الكلام في ابدال الاسم المظهر من الضمير المستتر في الفعل فلا بد ان هذا النوع ورد في
التنزيل وان قل فلم لا يجوز الحمل عليه اذ لا سبب لرأي للتخصيص الا اعترض عليه
بان صاحب المفتاح قائل بالقصر الفردي فلا حاجة الى ما ذهب اليه اذ المعنى رجل واحد
عرف لا رجال والجواب ان قوله بذلك مبني على اعتبار التقديم والتاخير كما يدل عليه سياق الكلام
في المفتاح ويشعر به قول الشارح فيما بعد لان المراد لا يكون الاشتراط من الا ان ههنا
مبني على ان الاخبار مخصص في نفسه بالبشر لا يتجاوز الى غيره واعترض عليه بان السكاكي
اشار في مباحث القصر الى انه يجوز مجامعة لا مع التقديم الدال على القصر مع كون الصفة
في نفسها مما له اختصاص بالموصوف فيفهم منه ان امر الاختصاص لا يمنع القصر فكيف
منع ان يراد المهر شر لا خير بناء على الاختصاص المذكور وقد يجاب بان الامتناع ليس
مبنيا على مجرد الاختصاص في نفسه بل على ان ذلك الاختصاص معلوم لكل عاقل كما دل
عليه كلام الفاضل المحشي له واذ فقد صرح متعلق بمحذوف اي لزم طلب وجه له
والفاء في فالوجه تفريع عليه وربما يجوز كون الفاء جوابا لاذ تنبيها له بان في الحركة
والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة بل الامتناع تقديم التابع اولى

لان الامتناع ههنا من وجهين احدهما لزوم تقديمه على المتبوع والثاني لزوم تقديمه على ما يمتنع
تقديمه متبوعه عليه وهو الفعل واما امتناع تقديم الفاعل فانما هو من جهة واحدة
واقيم مقامه ضمير اي مقارن لاعتبار النسخ فلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل ثم الفرق بين فسخ
التابع والفاعل بان في الاول لا يحتاج الى عمل آخر بخلاف الثاني فانه يحتاج فيه الى الاتيان
بالضمير الذي هو اجنبي في هذا المقام بنيت بها قبل المحاق بليلة قيل البيت للثعالبي
من قصيدة يهجو بها عجوزا تزوجها ظانا اياها عجلاة ثم انكشفت سوآتها بعد التزوج واول
القصيدة عجوز زعمت ان يكون فتية وقد يبس الجنبان واحدودب الظهر تروح الى
العطار تبغي شبابها وهل يصلح العطار ما افسد الدهر وما غرني الا خضاب بكفها وكحل
بعينيها واثوابها الصفر بنيت بها قبل المحاق بليلة البيت العجوز المراة الكبيرة التي
ولا يقال عجوزة والعامة يقولها وجمعها عجز بضمتين والاحدب الذي اعوجاج الظهر والضمير في
بها راجع الى العجوز وفي الصحاح بنى فلان على اهله بناء والعامة تقول باهله وهو خطاء وكان
الاصل فيه ان الداخل باهله كان يضرب عليها قبة ليلة دخوله بها فقيل لكل داخل باهله بنى هذا
كلامه فظهر ان حق الكلام ان يقول بنيت عليها والمحاق ثلثة ايام من آخر الشهر ومحاق
القمر خلو وجهه المواجه لنا عن النور الواقع عليه من الشمس بسبب وقوعه في ظل الارض
والمراد من قوله فكان محاقا كله اظلام الشهر كله عليه من كمال النفرة عليك ورحمة الله
السلام اوله الا يا نخلة من ذات عرق ذات عرق اسم موضع وقوله على وجه اشارة الى وجه آخر
وهو جعل ورحمة الله معطوفا على المستكن في عليك قيل وفيه بعد للزوم العطف على الضمير
المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا فصل بين المعطوفين وفي اواخر الباب السادس من
مغني اللبيب ان عدم الفصل اسهل من تقدم المعطوف على المعطوف عليه لوروده في النثر

مررت



مررت برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس انتهى كلامه واما ما وقع الاتفاق من ان اللازم
عدم الفصل فان عليك فصل في الحقيقة لان الضمير مقدم رتبة من الظرف فالظرف فصل
يجوز للعطف فلا يخفى انه تعسف ويحتمل ان يكون قوله على وجه اشارة الى جواز تقدير السلام
بعد قوله عليك بان يكون السلام الثاني مفسرا له وان يكون اشارة الى كون ورحمة الله
جملة معترضة في حذف الخبر اي عليك ورحمة الله عليك السلام والوجه الاول من الوجوه هو الذي
ذكره في شرحه للمفتاح لو كان يشكي الى الاموات اسم كان ضمير الشان وجزء الجملة
بعدها والى متعلق بيشكي يقال اشكوت الى فلان وفي التنزيل انما اشكو بثي وحزني الى الله
وما في ما لقي موصولة قائمة مقام فاعل يشكي ومن بيان له والكمد الحزن المكتوم ثم اشتكيت
عطف على كان لا انشاف جواب لو والهمزة للسلب اي ازال شكايتي وتجار وقعد اسمان
موصوفين واعلم ان كون قوله وراكبه عطفا على فيه مبني على ما هو الظاهر وقد يمكن ان يقال
انه فاعل فعل محذوف يدل عليه المذكور فهو من عطف الجمل والتقدير وانتكاني راكبه او يكون
وراكبه بالجر على القسم والجر للقبر وكذا رجل جائني بدل اصطلاحي فالسكاكي خالف اجماع
النحاة في تجويز تقديم التوابع في السعة كما خالف علماء البيان في انكار المجاز العقلي
ويرد على هذا القائل ان السكاكي صرح بان ارتكاب الوجه البعيد في رجل جائني لفوات
شرط الابتداء فكيف يقال انه بدل اصطلاحي عنده الكلام في غيره حيث بنى الكلام
على الاول مبتداء وهذا يدل على ان كلام السكاكي في اوايل الفن الرابع حيث قال
قوله عليك ورحمة الله السلام يلزم ان يكون عديم النظر وان لا يسوغ الآنية التقديم
والتاخير يدل على امتناع تقديم التوابع في السعة ويدل كلامه ايضا في اوايل الحال
المقتضية لتقديم المسند على ان النعت لا يجوز تقديمه ولذلك تعين الظرف في مثل قوله

في الدار رجل للخبرية وتعين نصب راكبا في قولك جاءني راكبا رجل لانه لام انتفاء التخصيص
معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل وفيه نظر اذ لا نم جواز تقديم الفاعل المعنوي
ثم لا نم انتفاء كه لا يقال التنكير اه جواب عن منع المصنف في قوله ثم لا نم قيل انه كلام على
السند قلنا هو ما وللمنع في زعمه لانا نقول قد ذكرنا كه يعني ان تقدير التاخير على
الوجه المستبعد في المظهر لتحصيل الحصر انما يجوز عنده فيما فيه ضرورة ولا ضرورة في النكرة
المخصصة بالوصف لصحة وقوعه مبتداء كالمظهر المعرف والحصر فيها يستفاد من الوصف ما سبق
فالاعتراض بانه يقتضي ان يمتنع تقدير التاخير في انا قلت ايضا لصحة وقوعه مبتداء كالمعرف
ولم يعض والا فلا توجيه لكلامه اي وان لم يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف
بل يكون من تقدير التاخير فلا توجيه لقول السكاكي اذ ذكر الوجه البعيد لا يرتكب الا عند
الضرورة اذ لا ضرورة في صورة المنكر لحصول صلاحية الابتداء بالتخصيص بالوصف
اذا لم يقصد به التخصيص النوعي كه قد سبق انه قصد التخصيص الفردي ايضا يحتاج الى
اعتبار التاخير فلا تغفل ثم لا نم امتناع ان يراد المهر شر لا خير قد اجاب الفاضل المحشي ك
بقوله اذا قيل كه لكن يمكن ان يناقش في الجواب بان ما ذكره من قباحة الحصر بناء على ما
قرره انما هو اذا اجري الكلام على ظاهره واما اذا كان بطريق التنزيل لاعتبارات خطابية
فلا خفاء في امكان اعتبار الحصر وحسنه ثم لا يخفى ان العاقل اذا سمع هرير الكلب عند
سماعه بان سببه الشر فالنفاء ما يعنيه اليه ينبغي ان يكون بطريق التنزيل لاعتبارات
مناسبة وهذا القدر كاف في تصحيح كلام السكاكي ثم قال ويقرب كه قد اشرنا في اول
المبحث الى ان ثم اذا دخلت على الجملة يجيء للترتيب في الاخبار وهو المراد ههنا والمعنى
بعدما اخبرتك عن قول السكاكي التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اخبرك عن قوله ويقرب

من



من هو قام كه فلا يرد ان حديث التقوي في كلام المفتاح مقدم على حديث الاختصاص فلا وجه
لكلمة ثم قوله لم يتفاوت في الخطاب لعل السر في عدم التفاوت ان المعنى على التقدير موضوع
اي انا رجل قايم وانت رجل قايم وهو رجل قايم قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف وجه التعسف
ان المفعول معه مقصور على السماع عند سيبويه وهو اختيار ابن قصبات السبق في مختار
العربية خلافا للاخفش وابي علي والراجح فيما جاز فيه العطف والنصب هو العطف بالاتفاق
حملا على الاصل ففي جعله مفعولا معه مصيرا الى المرجوح المختلف فيه وترك للراجح المتفق
عليه مع ان المقام لا يساعده لان ائمة النحو صرحوا بان المفعول معه هو المقصود بالنسبة
في جملته قال الشيخ في شرح اللب واعلم ان تحقيق معنى المفعول معه على حرفين مغيرين
احدهما كذا وكذا والثاني ان المفعول معه في جملته مقصود بالنسبة والمعمول الاول الذي
يصاحبه هو غير مقصود بالنسبة بل تابع له فيها مثلا اذا قلت جيت وزيدا بالنصب
كان معناه ان زيدا في المجيء اصل وانا تابع له فيه واذا اردت استوا هما في المجيء قلت انا
وزيد بالرفع هذا كلامه اذا تقرر هذا فنقول الاصل في المعلول فيما نحن فيه وهو
القرب في التقوي ثبوت التقوي وعدم الكمال تتمة له والاصل في العلة هو تضمن
الضمير وشبهه بالخالي تتمة له كما صرح بذلك الفاضل المحشي له فاذا جعل وشبهه مفعولا معه
يستفاد منه ان الاصل في العلة هو الشبه وهو خلاف الواقع فظهر وجه التعسف
واندفع توجيه الفاضل المحشي له قوله لكونه فيهما فعلا عدل به الى صورة الاسم فان قلت
اسم الفاعل مع صلة ولا اعراب للصلة بل لها مع الموصول فما وجه الاعراب الجاري عليه
قلت لما كان الصلة في صورة الاسم الواقع في التركيب والاتم في صورة حرف اجري الاعراب
على الاسم المركب قوله ولا عومل معاملتها في البناء قايم مع الضمير كما صرح به ان تح

حيث اعرب فاعلا في نحو جاء رجل قايم اراد بالبناء ما يرد عليه انه بجملته معاملتها في البناء

فالاعراب في مثل رجل قايم ورجلا قايما ورجل قايم لا يدل على اعرابه بل الظاهر ان الاعراب انما هو
لقايم الذي هو الاسم لا للمركب الذي هو مع الضمير ويتضح ذلك غاية الوضوح في نحو مررت برجل
قايم ابوه فان المجرور بالوصفية هو قايم فقط وان اراد مجموع قايم بدون الضمير فهو مجرد جزء الجملة
لا الجملة فلا وجه لبنائه ولا يصح طريق المشابهة وترك الحكم واجيب بانا نعلم قطعا ان الجزء في
مثل زيد قايم هو قايم مع الضمير وان الاعراب الجاري على قايم هو الذي استحقه المجموع
بسبب كونه جزءا لكن لما امتنع اجراؤه على الجزء الثاني اجري على الاول ولا شك ان ما اجري عليه
اعرابه الذي استحقه لا يكون مبنيا وليس لقايم وحده استحقاق الاعراب الذي اجري عليه
حتى يقال لا يلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا والوصف في رجل قايم ابوه
هو المجموع المركب من اسم الفاعل وفاعله الا انه اجري الاعراب على الجزء الاول لما ذكر
واما الثانية فان لم يجعل جملة رد عليه الشارح في شرح المفتاح بان ابتناء عدم
كونه جملة على عدم شبهه بالخالي عن الضمير من غير ان يبين ما يخرجه عن الكلام خارج عن
القانون فالتحقيق ان يقال الكلام ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات والجملة ما
اشتمل على نسبة اصلية مطلقا فاسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة الا اذا وقع صلة للام فانه مع
مقدر بالفعل فيكون نسبة اصلية ووقع في مثل اقايم الزيدان فانه مع كونه جملة كلام وما
عداهما فليست نسبة اصلية بل على سبيل التشبيه بالفعل لاشتماله على معناه وقد يجاب عن الرد
بانه لا حجر في التصرفات فانه يجوز تعليل حكم واحد بعلل مختلفة واستبعاد ممنوع وفيه
ما فيه وابتعه في كلم الافراد نحو زيد عارف ابوه مفعول ابتعه اي الضمير البارز الراجع
الى عارف المسند الى الضمير وفاعله نحو عارف ابوه الا انه شايع فقال نحو زيد عارف ابوه
بايراد المبتدا ثم ان القطع بكون المفعول الاول والاتباع تابعا ناش من خصوصية المقام

وقد

وقد يكون الامر بالعكس كما في قوله تعالى واتبعوا في هذه الدنيا لعنة فان اللعنة وهي المفعول
الثاني تابعة بمنزلة قوله اي جعل تابعا العارف المسند الى ضمير العارف المسند الى الظاهر معه
اذ المراد على قياس ما سبق لعارف المسند الى الضمير مع ضميره عارف المسند الى الظاهر كذلك الظاهر
كما لا يخفى ولعله سهو اذ الظاهر ان عارف المسند الى الضمير ليس بجملة بل هو مع ضميره
مفرد لشبهه بالخالي عن الضمير فالقول بان عرف اي المسند الى الظاهر لا يثنى ولا يجمع فكذا عارف
اذا اسند اليه بحث آخر لم يقع الكلام ولا يساعده المقام وان كان صحيحا في نفسه على ان العارف
اذا اسند الى الظاهر فلا مساغ لتثنيته وجمعه كالفعل فلا يصح جعل افراده بطريق التبعية
لفظ مثل وغير واما لفظ نظير وشبه ونظايرهما فقليل الاستعمال في المعنى المذكور
ولذا لم يذكرها ثم المجوز لوقوع مثل وغير مبتدا تخصصهما بالاضافة وان لم يتعرفا بها لتوغلهما
في الابهام على ما ذكر في كتب النحو واعلم ان الفاضل المحشي له فصل استعمال مثل وغير عالا مزيد
عليه الا ان في قوله في آخر البحث وايضا لا يصح للتعريض بنفي الغيرية ولا باثباتها محل بحث
اذ قد يكون للتعريض بهما معنى مقبول اذا اضيف غير الى ما يحتمل التعدد مثلا اذا ادعى
معتزلي معين انه غير قدري مبرءا من الانزلاق تحت قوله عليه السلام القدرية مجوس هذه الامة فقلت
لا غير القدري لا يقول بتعدد الخالق لما اضيف اليه غير واذا ادعى انه ليس غيري
مع بغضه ابا بكر فقلت لا غير السني يبغض ابا بكر رضي الله عنه حصل التعريض له باثبات الغيرية
والكناية في اثبات عدم البغض لمن اضيف اليه غير وهذا القدر يكفي لتصحيح اصل كلام الا
فتدبر لزم الثبوت لذاته او النفي عنه بالطريق الاولى فان قلت اذا كان المراد
من كان على الصفة التي هو عليها كان كذا لم يلزم الثبوت لذاته او الانتفاء عنه بالطريق
الاولى غايته التساوي قلت المراد بالكون على الصفة التي هو عليها هو الاشتراك في اصل
الصفة

وان كانت فيمن اضيف اليه المثل اقوى فمعنى الاولوية ظ لانه لما ثبت الفعل مثلا لمن شاركه
في اصل الصفة فثبوته له مع كون تلك الصفة فيه اقوى بالطريق الاولى وتدل على اعتبار تلك الصفة فيمن
اضيف اليه مثل لفظ مثل حيث كان المتبادر كون وجه الشبه في المشبه به اقوى ولك ان
تقول وجه الاولوية ان الثبوت له او الانتفاء عنه يفهم بطريق البرهان كما هو حكم الكنايات
قوله من غير قصد الى ان انسانا آه هذا القيد معتبر في جميع صور الكناية بغير فانك اذا
قصدت بقولك غيرك لا يجود سلب الاتصاف بالجود عن غير معين لا يلزم اتصاف
المخاطب لجواز ان يكون المتصف به اعتبارا آخر قوله بان يراد بمثلك وغيرك انسان
غير المخاطب مماثل له او غير مماثل يعني يوجد في هذه الارادة التعريض بالمعنى اللغوي اعني
ان يكون في الكلام نوع خفاء واما اذا اريد به انسان معين فظ لان ذلك المعين يحتمل
ان يكون زيدا او عمرا او اما اذا اريد المطلق فيوجد التعريض في مثلك باعتبار ان ما صدق
عليه مفهوم المثل غير معلوم فمن هذا الوجه حصل له نوع خفاء واما في الغير فظ قوله
اي لم يرتكب من ارادة التعريض حاصله انه لم يقصد بغير ههنا امر مغاير لما اضيف هو اليه بل اريد
معنى لا ولم يرد بكون ذلك القول ناشيا من عدم ارادة التعريض الا انه ليس ناشيا
من التعريض على سبيل الكناية كما في ضربني من غير ذنب وتوجيه الكناية فيه ان يقال ان هذا
القول يعني انشاء من كلما في الوجود بل بعض الاشياء مما ليس عند انشاء له فلما جعل غير ارادة
التعريض منشأ له تعين ان ارادته ليس منشأ له وعلى هذا القياس توجيه الكناية في قولك
ضربني من غير ذنب قوله لانه من الكناية المطلوب بها نفس الحكم آه سيجيء ان الكنايات
ثلثة اقسام ما يطلب بها صفة من الصفات كقولك طويل النجاد فان المطلوب فيه طول
القامة وما يطلب بها نسبة اي اثبات امر لامر كاثبات الجود وعدم البخل لما اضيف اليه

لفظ

لفظ غير ومثل في غيرك لا يجود ومثلك لا يبخل وما يطلب بها غير صفة ولا نسبة كما في قولك
حي مستوي القامة عريض الاظفار في الكناية عن الانسان قوله قيل وقد تقدم المسند
المسور بكل آه وقد يقدم لانه دال على العموم عطف قوله فيما سبق وقد يقدم ليفيد تخصيصه
بالخبر الفعلي وما توسطهما من الابحاث هو من تتمة المعطوف عليه فان قلت المعطوف عليه
مقول قول عبد القاهر والمعطوف مقول قول ابن مالك ومن تبعه فكيف يعطف احدهما
على الآخر قلت هو من قبيل عطف التلقين كما يقال لك سأكرمك فتقول وزيدا اي قل وزيدا
اشار اليه العلامة في تفسير قوله تعالى قال اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي ثم ان
الضمير في قوله وقد يقدم يحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه المسور بكل بقرينة سياق
الكلام كما هو المتبادر من كلام الشارح ويحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه مطلقا
الا ان لفظ قوله لما افادت جزئية الحكم وكان ما يكون تقديمه لافادة العموم هو المسور بكل
صرح به الشارح بيانا لما في الواقع قوله فالتقديم يفيد عموم السلب لم يذكر ههنا اداة
الحصر لما ذكر في مفاد التاخير لان عموم السلب يستلزم سلب العموم بخلاف العكس قوله يكون
معناه نفي القيام عن جملة الافراد ظ العبارة ان يقول يكون معناه ثبوت انتفاء القيام
لكنه راعى كلام المص حيث قال المستلزمة نفي الحكم عن الجملة فاعتبر المعنى اللازم قوله قد حكم بنفي
القيام اي بانتفائه على ان يكون مصدرا من المبني للمفعول او نقول معناه قد حكم بذلك الطريق
فان الحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات فليس من حذف الباء في كونهما قوله المستلزمة
نفي الحكم عن الجملة يعني رفع الايجاب الكلي كما يشير اليه تفسير الشارح لا يعني نفي الحكم عن المجموع
من حيث هو مجموع فلا ينتقض بعدم صدق مثل لا يحمل هذا الخشب الكل مع صدق ليس
يحمل البعض قوله فالحاصل ان التقديم قبل كل آه فيه بحث وهو ان قولك انسان لم يقم في

لعموم القيام بطريق الاحتمال فلو حمل على نفي العموم بطريق الخصوص بالبعض بعد دخول كل لم يلزم
ترجيح التاكيد على التاسيس على ما ذكر الشارح فالدليل السابق لا يتجه بحمل على عموم النفي
ولا عدم الحمل على نفي العموم وان قولكم لم يفهم انسان نفي عام فلو حمل على نفي العموم بذلك الطريق
لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيتجه عدم الحمل على عموم النفي ولا يتجه الحمل على نفي العموم بطريق
الاحتمال ويمكن ان يجاب بان المحتمل بحسب اللغة اعتباران احدهما جعل كل داخلة على
القضية المنفية والثاني جعلها مدخولة للنفي والمدلول الصريح في الاول عموم النفي وفي الثاني
نفي العموم بطريق الاحتمال اذ لا دلالة في اللفظ على الخصوص بالبعض في الاثبات فلما انتفى
احدهما بقي الاخر فليتامل اعلم انما يفيد العموم لا عموم النفي هذا كما سيصرح به بناء على الاعم
الاغلب والا فقد يتوجه القيد مثلا الى النفي فيفيد عموم النفي فان شئت فاعتبروا لله
لا يحب كل مختال فخور ونظائره وقد اعمل فيها بيان كمية افراد الموضوع قيد لما قبله
واشار الى ان الحكم في المهملة على الافراد اذ المتبادر منه ان يكون هناك افراد لم يبين كميتها فتخرج
القضية الطبيعية وهي التي حكم فيها على نفس الطبيعة كقولك الانسان نوع وههنا
يجوز ان يكون سور القضية قيل عليه كون هيئة القضية سور الكلية انما يستقيم لو لم يصلح
للجزئية وعموم ما مر من الفرق بين لا رجل بالفتح وبينه بالرفع بانه يحتمل عدم العموم ايضا
بخلاف الاول فالحكم بعموم النكرة الواقعة في سياق النفي محمول على الاغلب واجيب بان
المدعى ان كل ما يفيد العموم فهو سور الكلية سواء كانت تلك الافادة في جميع الصور او بعضها
بحسب المقام وههنا ما اعترف القائل المذكور بكون النكرة في سياق النفي مفيدة للعموم
تثبت كلية القضية ولا يضر عدم افادة ذلك في صورة اخرى كما انه في الموجبة
سور الجزئية هذا بالنظر الى الاغلب والا فقد سبق ان النكرة المنونة قد تعم في الاثبات
كقولهم



كقولهم تمرة خير من جرادة وقوله علت كلمة علمت نفس ما قدمت واخرت قال على ما
في الاشارات الخ اي عدم انحصار السور فيما ذكره القوم وكون التنوين سور الجزئية
في الجملة بناء على ما ذكره الشيخ ثم ان الشيخ وان لم يجزم بوقوع مقدم الشرطية كيف وقد قال
ايضا في الاشارات واعلم انه وان كان في لغة العرب قد يدل الالف واللام على العموم فانه
قد يدل على نفس الطبيعة ايضا فهناك لا يكون موقع الالف واللام موقع كل لكن يتم مقصود
الشارح حيث فهم منه ان الالف واللام يكون سور الكلية على تقدير افادتها العموم والتنوين
سور الجزئية على تقدير افادتها الخصوص اذ لا مدخل لايجاب التعميم والتخصيص على جميع الاحوال في
نفس السورية بل يكفي في نفي الانحصار مطلقا كما لا يخفى ان كانت كلمة كل اشار بالحاق التاء
كلمة الى ان التانيث في قوله ان كانت كل داخلة باعتبار تاويل كل بالكلمة والا فقد تقرر
في كتب النحو ان الاصل في كل افراد الضمير الراجع اليه وتذكيره وان معناه بحسب ما يضاف
اليه نحو كل شيء فعلوه في الزبر وكل نفس ذائقة الموت وامثالها كما اذا قدمها على
الفعل المنفي هذا مبني على ما وقع عليه الاصطلاح من تسميتهم مثل لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا
فلا مسامحة نظرا الى ان المراد تقدمها على مجموع حرف النفي والفعل المنفي لا على الثاني فقط
فالاقرب ان يجعل الخ فيه نظر لانه ينتقض بمثل ما انا اخذت كل الدراهم لانه معمول
للفعل المنفي مع انه داخل في الشق الاول ويمكن ان يدفع بان الفعل الذي هو الذي يدخل عليه
حرف النفي بصريحه وهذا ليس كذلك وقدم التاكيد لان كل اصل فيه الظ ان الاصالة
في التاكيدية تستلزم كثرة الاستعمال فيها وقد منعه في اوايل البحث حيث قال فان عورض
بان استعمال كل من التاكيد اكثر فالحمل عليه ارجح قلنا م ولو سلم الخ وجعل الفعل منفيا
بل اي لم يجعله منفيا لما في الصورة المذكورة اعني فيما تقدم المعمول على مجموع حرف النفي

والفعل الداخلة هي عليه كما يدل عليه قوله لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه ثم الوجه في عدم جواز
التقدم المذكور اقتضاء ما النافية صدر الكلام بسبب مشابهتها حرف الاستفهام من حيث دخولها
على الاسم والفعل كهي بعينها بخلاف لم ولن فانهما لاختصاصهما بالفعل صارا كالجزء منه فيجوز تقديم
ما في حيزهما عليهما كجواز تقدم معمول الفعل المثبت عليه واما لا فانما جاز لكونها في الدخول على
القبيلين الا انها حرف كثر تصرفهم فيها فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها في قولك ضربني بلا ذنب
وقولك غضبت عليك ان لا تعطيني يعمل ما بعدها فيما قبلها واعلم ان الوجه الذي ذكره الشارح
انما ينتهض وجها لعدم ايراد مثل كل الدراهم ما اخذت في الامثلة لا لعدم ايراد مثل ما كل الدراهم
اخذت كما نبهناك عليه وذلك لان المقرر في النحو امتناع الاول لا الثاني الظاهر ان المثال المذكور
من القسم الثالث لا الاول لان حرف النفي داخلة حكما على الفعل العامل فيه كل فتأمل [illegible] وفيه نظر
لانا نجد حيث لا يتجه ان النظر مبني على ان قوله لا يصح الا حيث يراد يفيد الكلية كما يشهد به
الطبع السليم والحق ما ذكره في مفتاح اللبيب من ان دلالة الصورة المذكورة على نفي العموم وثبوت
البعض من قبيل دلالة المفهوم وهي انما تعتبر عند عدم المعارض والمعارض موجود في الصور
المذكورة اذ قد دل الدليل على تحريم مطلق الاختيال اي التكبر والفخر على الناس بغير حق تكبرا او
ان الله تعالى لا يحب مطلق الكفار الاثيم اي الجاحد لتحريم الربا وينهى عن اطاعة مطلق الحلاف
المهين اي الذي هو كثير الحلف في الحق والباطل قليل في الرأي والتمييز او حقير عند الناس لاجل
كذبه من المهانة وهي القلة والحقارة لمراد الشيخ اذا تأملنا في نفس الكلام حيث تخلو عن الدلائل
الخارجية وجدنا الامر على ما ذكر وهذا المعنى يفيد لفظه اذ الدلالة على بعض التقادير المعينة
الجزئية للحكم في بعض الصور على قياس لفظه قد فتأمل [illegible] بان قدمت على النفي لفظا اشارة
الى ان النفي المستفاد من لفظ والا متوجه الى الفعل على الدخول في حيز النفي فيفيد وجود
النفي



النفي في الكلام مع تقدم كل عليه ولا يرد ان انتفاء الدخول في حيز النفي قد يكون بانتفاء
النفي في الكلام اصلا فلا يصح قوله عم النبي على اطلاقه قوله لما قال له ذو اليدين هو عمرو بن عبد
لانه كان يعمل بكلتا يديه وقيل لطول يديه روى ابو هريرة رض ان رسول الله عم صلى احدى
العشائين في الظهر وسلم في ركعتين فقام ذو اليدين بعض ذلك قد كان فاقبل النبي عم
على القوم وفيهم ابو بكر وعمر رض فقال احق ما يقول ذو اليدين فقالا نعم فقام عليه السلام
واتم الصلوة ثم سجد سجدتين للسهو واستشكل الحديث بوجهين الاول ان قوله كل ذلك
لم يكن ليس بمطابق للواقع فكيف صدر عنه عم والثاني ان الكلام مبطل للصلوة فلم لم يستأنفها
والجواب عن الاول ان قوله كل ذلك لم يكن مجاز عن قوله لم اشعر بشيء منهما لان عدم كون
الشيء يستلزم عدم الشعور به فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم كذا ذكره الشيخ
اكمل الدين في شرح المشارق وفيه بحث ذكره بعض اساتذتنا وهو ان جواب ذي اليدين بقوله
بعض ذلك قد كان دليل واضح على ان الحديث محمول على معناه الحقيقي فانه من اهل اللسان
عارف بمراد الرسول عم فلو كان مراده عم المعنى المجازي لما اجاب بما هو جواب عن
المعنى الحقيقي لا يقال لعله قصد بكلامه المعنى المجازي لانا نقول يدفعه سؤال النبي عم عن الصحابة
بقوله اصدق ذو اليدين اذ لا معنى لان يقال اشعرت فالحق هو الجواب الذي ذكره الشريف
في المفتاح ويمكن ان يدفع البحث بان حاصل كلام ذي اليدين انكم وان كنتم ما شعرتم بشيء
منهما لكن بعض ذلك قد كان قطعا ومثله متعارف كما لا يخفى على المنصف وعن الثاني انه كان قبل
نسخ الكلام في الصلوة توفيقا بين الدلائل ثم احتج بالحديث مالك والشافعي واحمد على ان الكلام
العمد في الصلوة ممن يظن انه ليس فيها لا يبطلها لكن تأويله عند الحنفية ما ذكرنا وان كان
هذا التأويل محل بحث واشكال لان تحريم الكلام في الصلوة كان بمكة وحدوث هذا الامر

انما كان بالمدينة لان رواية ابو هريرة وهو متأخر الاسلام وقد رواه عمران بن حصين بطريق آخر
وهجرته متأخرة بل ذكر النووي في التهذيب انه اسلم عام اسلم ابو هريرة ق على من الذنوب
اشارة الى ان المراد من الذنب في قوله ادعى علي ذنبا هو الذنوب بقرينة المقام بعد ما ثبت ان
ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا ذكره الشيراز ق قال المص المعتمد في اثبات المط
الحديث وشعر ابي النجم فيه نظر لان المطمع القاعدة الكلية كما لا يخفى فالمثال الجزئي لا يثبته في
ق والشايع فيما اذا لم يكن الفعل الا لفظا شايع يدل على جواز الرفع في مثله والمذكور
في اللبيب وغيره امتناع زيد ضربت بالرفع لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وذكر
غير جايز الا ما نقله الشارح عن سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا ايدل على جواز التركيب
المذكور عندهم ق فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد له رالي ان الاحتجاج
بشعر ابي النجم على كل جزئي المدعي يعني افادة كل النفي الشمول اذا دخلت في خبر النفي وشمول النفي
ان لم يكن داخلة فيه واما الاحتجاج بالحديث ففي الثاني خاصة وفيه بحث اذ للقائل ان يقول
يجوز ان يفيد النصب لذلك العموم على سبيل الاحتمال والرفع على سبيل القطع فعدول الشاعر
لافادة القطع بالمقصود ولا يفيد النصب اصلا ويفيده الرفع على الاحتمال فلا يثبت شيء
من جزئي المدعي لان المعتبر فيها الكلية والقطع كما لا يخفى ق وللقائل ان يقول انه مضطر
الى الرفع اجيب بان ما ذكر محمول على الاكثر الاغلب وليس بكلي الا بدليل قول علي كرم الله وجهه
فلا بتينا الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن والبر والتقوى لاحتمال ان يكون كان شانية والجملة
هي الخبر بدليل قوله فيصدر عنه كلهما وهو نا مل كما صرح به في مغني اللبيب واذا لم يكن الحكم المذكور
كليا بل جاز كونه معمولا للعامل لفظا ايضا فلو لم يكن الرفع مفيدا لما قصده الشاعر من شمول
النفي كما دل عليه كلامه لما اختاره وانه جزما بانه لو تم لدل على الجزء الثاني من المدعي لا على الاول
بحيث يسانه ص

لجواز



لجواز ان يكون النصب ايضا مفيدا الشمول النفي والعدول الى الرفع لغاية نزوله وقوعه معمولا
لعامل لفظي ق واعترض عليه ابن الحاجب كذا اجيب عنه بان سيبويه انما منع الضرورة الشعرية
لا مطلقا فلا يتوجه عليه ثبوت الضرورة من وجه آخر وليس بشيء لان قوله وحذف الضمير من الخبر
جايز على السعة يدل على نفي الضرورة المطلقة ههنا ق الا تأكيدا اي المعرفة عند البصريين ولهذا
جعل سيبويه كلهن في البيت المذكور مبتدأ لا تأكيدا وجوز الاخفش والكوفيون كونها تأكيدا
لنكرة محدودة ق في اجراء ما اضيف اليه عدم ابراز الضمير حيث لم يقل اضيفت هي اليه مع ان الفعل
جار على غير من هو له لما تقرر في النحو من عدم لزوم الابراز عند الامن من اللبس في الافعال
وان لزم في الصفات مطلقا ق كان بالجملة اراد بالجملة ما اشتملت على الاجزاء اذ لا يتأكد بكل
الا ما اشتملت على اجزاء يصح افتراقها حقيقة او حكما كما صرح به في كتب النحو ق او في حكم المقدم
كما اذا حذف المؤكد وبقي التأكيد على ما جوزه سيبويه والخليل او قدم التأكيد على المؤكد ان جوز
في ضرورة الشعر كما سبق فان في كلتا الصورتين لم يتقدم ذكرهما اما لانهما لم تذكرا او ذكرت متأخرة
لكن في حكم المقدم ق عما هي عليه وهو كونها غير معمولة للعامل اللفظي ق فامر ق مثل الذي ذكر
تنبيه على ان لفظ هذا اشارة الى الحالات المقتضية على تأويل ما ذكر ق كله مقتضى الظاهر مبني
على التغليب والا فذكر الخطاب بعين ابي عبيدة الذي ذكر في مباحث الاغراض من خلاف مقتضى الظ
ق كقولهم اي قول العرب ابتداء من غير جري ذكر لفظا او تقديرا ففيه ايضا وضع المضمر
موضع المظهر بناء على وضوح الامر والكاف اسم بمعنى المثل في موقع المصدر اي وضعا مثل
الوضع في قولهم وقد تقرر عندهم ان المثل به لا يلزم ان يكون من حيث الكاف بل يكفي ان
يستفاد مما في حيزها ق ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الكتاب كما جاء ثم
لتراخي التفسير وبناء عليه في الرتبة عن الابهام هذا ووجه المناسبة المذكورة هو ان المراد

بالمدح والذم العامين ثم هذا الباب هو المبالغة فلما اراد وازيادة المبالغة والتفخيم ابهم الفاعل اولا لتتشوق النفس اليه وترغب في طلبه ش والزم تفسيره بنكرة الخ فان قلت في صحيح مسلم من حديث جابر رض ان ابليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه وساق الحديث الى ان قال ثم يجي احدهم فيقول ما تركته حتى فرقت بينه وبين امراته قال فيدنيه منه ويقول نعم انت فاين ذكر التمييز المستلزم به واين المخصوص قلت يخرج الحديث على ان يكون فاعل نعم ضميرا مستترا فيها مميزا بنكرة محذوفة يدل عليها السياق اي نعم فاتنا او نعم شيطانا وانت هو المخصوص بالمدح ونظيره في حذف التمييز قوله من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة لكن ذكر في مغني اللبيب ان حذف التمييز شاذ في باب نعم ش نعم رجلا السلطان فانه لو قيل نعم السلطان حيث لا قرينة لا التبس السلطان بالفاعل المحقق شرط الفاعلية وهو التعريف الذي يكون الكلام المفيد للمدح او الذم العامين معه مصوغا على النظ على وجه لا يكون من اول الامر ان مدح لشخص غير متكون من الاشخاص او ذمه فيه فايدة فان قلت هلا التباس في قوله تعالى نعم العبد حيث لا يعلم ان العبد فاعل او مخصوص بالمدح قلت لا لان الاية نزلت على ان المخصوص محذوف وهو ايوب عم وفي مثله يجوز حذفه كما صرح به ش خبر مبتداء محذوف لانه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر سوال عنه لمن هو فاجيب بقوله هو زيد وفيه وجه اخر ذكره ابن عصفور وهو ان يكون المخصوص مبتداء خبره محذوف اي زيد الممدوح ولعل وجهان الحذف باخر الجملة انسب لكن المناسب للتفسير هو الاول لا هذا اذ الغرض تخصيص الممدوح بالمدح فالجواب السوال عنه مع انه معارض بان الخبر محط الفايدة فلا يناسبه الحذف وايضا الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا استدعى مثله صرح به ابن هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب ش لاحتمال ان يكون الضمير عايدا الى المخصوص اعاد ذكر الاحتمال لان الضمير ايضا



ون وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم العاملين والنفي بعد تعلقه انه ان ذلك حق الكلام انه غير ... فاعتداد الساينة غير نعم العاملين بانه لبس الى المسند اليه لبس فيه لان ما يلوح ... وقد يخرج ... اي خلاف مقتضى الظاهر دون ان يقول وقد يخرج اي المسند اليه على خلافه بقوله بان يسنده الى الاسم وبنا بذلك ... المسند اليه ابتداء بعد مرجعه على انه لا ينفع ما ذكر في ضمير باب الشاذ ولانه ضمير ... سبع سموات لان منه فقضيهن سبع سموات لان الاشارة والتفسير ... في الفاعل والمبتدا ابتداء الكلام

ش ايضا عايدا الى متعقل معهود عند اكثر النحاة كما صرح به في شرحه للمفتاح فيكون مما نحن فيه ش ذرعها سبعون ذراعا اي ذرعها اذ المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا ومنع سيبويه التمييز للتاكيد بناء على ان وضع التمييز لرفع الابهام وحكم بان ذرعها مصدر بمعنى المفعول اي مذروعها يعني طولها سبعون ذراعا ش وكقولهم هو او هي زيد عالم فان قلت كيف يصح هو زيد عالم هنا مع انه لا عائد في الجملة الواقعة خبرا قلت لان هذه الجملة في حكم المفرد اي الشان هذا الكلام ولا حاجة في ربط الخبر بالمبتداء لان الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالافادة فاذا لم يوجد فيها رابط لم ترتبط بالمبتدا وضمير الشان المبتداء عين مضمون الجملة فلا احتياج الى الرابط وكذا لا احتياج الى الضمير في كل جملة يكون عبارة عن المبتداء نحو قولي زيد منطلق وقوله عم افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ش مكان الشان او القصة يشير الى ان التذكير باعتبار الشان والتانيث باعتبار القصة ش وعتبار تانيث هذا الضمير الخ فقول صاحب الكشف فان الضمير المقدر في قوله تعالى ان تكلم الجنة ضمير الشان والتقدير انه تكلم الجنة ليس كما ينبغي ش ولم يسمع هي زيد عالم تعريض للمص حيث قال او هي زيد عالم وقد يجاب عن هذا بان التانيث والتذكير امر قياسي لا يتوقف على السماع وفيه انه ليس بحجة على رافعه فتامل ش فقضيهن سبع سموات وقيل الضمير للسماء السابق ذكره على المعنى وسبع سموات حال وقيل السماء جمع سماءة والوجه الاول الوجه الفصيح ش ليتمكن ما يعقبه في ذهن السامع ان قلت هل يحصل التمكن للحاصل من ضمير الشان في قولك الشان زيد عالم من غير التزام خلاف الظاهر قلت لا لان السامع يفهم من المظهر معناه المطلق بخلاف الضمير الغايب فانه لا يفهم منه الا ان له مرجعا في ذهن المتكلم واما ان ذلك المرجع هو الحكم او غيره فلا يفهم من نفس هذا الضمير بحسب الوضع فيكون اعم تبيينا ولا من الشان وابهم منه واذا كان ابهم منه يحصل فيه فضل تمكن لا يحصل من الشان ش البو موسى مجد الى البيت

البوسي هو المخصوص بالمدح على ما زعمه وقوله فجلك بدل منه والفاء زائدة والاقرب ان الدمحو
مبتداء فجلك خبره والفاء زائدة في الخبر على ما جوزه الاخفش مطلقا وحكي اخوك فوجد اما جواز
زيادتها في البدل فلم اظفر على شاهد والمخصوص بالمدح محذوف على غط قوله تعالى نعم العبد
اي نعم جرامو وهذا اوط لشيوعه بخلاف تقديم المخصوص مع التردد في موقع الفاء او اغاية
في حجر الشان قيل لا يتجه ايضا في حجر الشان يتما اذا لم يكن في مستهل الكلام لان السامع اذا
سمع حجر الشان يعلم الرجوع الى ما تقدم تحقيقا او تقديرا ولا ينتظر ما يعقب التمييز واعلم ان
قوله ولا يخفى اغاية اذا جعل التعليل اعني ليتمكن تعليلا لوضع المضمر موضع المظهر على ما ذكر
وهذا هو الظاهر لان حرف التعليل الي الفاعلة هو الوجه واما اذا تكلف وجعل تعليلا لقوله
وتقلم هو او هي زيد عالم فلا ورود وهذا ظ اذ السامع ما لم يسمع المفسر لا يتبك
لا لم ذكر جواز ان يعلم بقرينة اخرى والغرض فيما علم ان فيه حجرا ولم نعلم لاي شيء
لاشتماله وضوح امره حقيقة او ادعاء كقوله في المطلع زارت له صدريت عجزه
ومن النجوم قلائد ونطاق وبعده والعقوق من لبس الحمامة عملة وظباء وحجره ما لها
اطواق ومن العجايب ان حليه منقل وعليك من سرق الحرير لفاق ولقد ابنا بقوله في المطلع
الي تحقيق كونه من قبيل وضع المضمر مقام المظهر والرواق ستر عليه فوق السقف وهو مبتداء
عليها خبره كقولك في الدار رجل والجملة حال من حجر زارت وقوله للظلام حال من الرواق وقلائد
جمع قلادة وهي معروفة والنطاق شقة لبس كما حجزه ولا ينفق ولا ساقان تاتزر المراة
بها فتشد وسطها وترسل اعلاها على اسفلها الى الركبة والاسفل يجر الى الارض وقد يراد بالنطاق
المنطقة التي تشد على الخاصرة وهي انسب بالترصيع لكن الشقة اليق بالمراة شبه ما في قلادها
ونطاقها من اللآلئ بالنجوم والمعنى زارت حبيبة وسعيت بوصالها والحال ان عليها رواقا كائنا من

الظلام

الظلام اي كانت مستترة بالظلام وقلائد ونطاق من النجوم والسرق شقق من الحرير واللفاق
ثوب يلفق من ثوبين كم عاقل كم الخبرية المضافة الي تمييز المفرد في موقع الرفع على الابتداء
والجملة اعني اعيت خبره زنديقا قيل معناه الزنديق الزندي والزند اسم كتاب بمزدك
الذي ظهر في زمن قباد واباح الفروج فقتله انوشروان كافرا نافيا للصانع او قائلا
بالهين خالق الشر وخالق الخير فينسب مثل هذه الامور الى خالق الشر ولقدره على ابن الراوندي
من قال وهو تحير المغالطة لا ريب وطيب عيش الجاهل قدار ذكر الى حكيم كامل ولا يخفى ما فيه
من التعسف لان المفهوم من اختصاص شيء بشيء هو المغايرة بين الشيئين على ان تفسير البديع
على ذلك لا يخفى عن البعد ايضا لان البديع هو المخترع لا على مثال فالجوهر ما ابدعت اي اخترعته
لا على مثال والله بديع السموات والارض اي مخترعها كذلك وكون العاقل محروما والجاهل مرزوقا
كثير الجزئيات والنظاير في كل زمان وايضا الحكم البديع هو الامر الغريب سواء كان خصص بشيء
ام لا عطف على كمال العناية كان الظاهر ان يكون معطوفا على الاختصاص ويكون كل من
التهكم والاختصاص سببا لكمال العناية كما صرح به في المفتاح حيث قال وذلك اذا كملت العناية
بتمييزه اما لانه اختص بحكم بديع عجيب الشان واما لانه قصد التهكم بالسامع الا انه لما كان
يورد عليه ان قصد التهكم بالسامع لا يقتضي كمال العناية بالتمييز بل يقتضي اسم الاشارة سواء
قصد به كمال العناية بالتمييز ام لا جعله عطفا على كمال العناية حتى لا يتوهم ورود السؤال المذكور
ولا يحتاج الي الجواب بان اسم الاشارة يفيد اكمل تمييز ولا شك ان التهكم يزيد بزيادة التمييز فاذا
قصد التهكم اعتنى بالتمييز فيقصد اكمل التمييز واورد اسم الاشارة فقالت لي ابنتي البيت
وما قبل هذا البيت قوله تقي قبل وشك البين يا ابنة مالك ولا تحرميني نظرة من جمالك وما بعده
فان ساءني ذكراك لي بمساءة فقد سرني اني خطرت ببالك قوله تقي امر للمخاطبة من الوقوف

ورسّك البين قرب البعد والواو في وما بك علة حالية وتريّن قتلي في موقع الحال او الاستئناف
او البدل وقد ظعنت استئنافا جواب من ظعنت بهذا المراد قوله قل هو الله احد الله الصمد لم يورد
العاطف بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما فان الثانية كالنتيجة للاولى وتعريف الصمد مع
تنكير احد لعلمهم بصمديته بخلاف احديته قوله اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله
وما نزل الا بالحكمة فيه اشارة الى ان تقديم المجرور في الموضعين لشيء ما لحق بعيد الظهور ثم كون المختار
من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر اذا قرن الحق الثاني بما قرن به الاول كما يدل عليه قاعدة اعادة
المعرف معرفا واما اذا قرن بالاوامر والنواهي على ما قيل فلا يكون مما نحن فيه لان كلام المحققين
مبني على حاله كذا في شرحه للمفتاح قيل الحق انه لا احتياج الى هذا الشرط لانه اذا اختلف معنياهما
كان القياس الاتيان بالمضمر ايضا ليكون من باب الاستخدام وانت خبير بانه مردود لان الاستخدام
خلاف الظاهر فلا يكون الموضع موضع المضمر في الظاهر والكلام فيه قوله لمن يرحم هو باطراح
مع ان من الكتب هنا لغيبه اجراء للموصول مجرى الوقف كذا في شرحه للمفتاح قوله انا العاصي اتيتك
اورد عليه ان حق العبارة ان يقول انا العاصي اتاك لان العاصي لما كان بدلا كان هو المقصود
بالنسبة فيكون هو مرجعا للضمير اجيب بان المقصود الاخبار عن نفسه ولما كان العاصي
عبارة عن المتكلم نفسه اورد ضمير المتكلم ميلا الى المعنى قوله على ان يكون العاصي بدلا هذا من
الاخفش والجمهور يابون ابدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب مستدلين بلزوم انقصية البدل
من المبدل كما حققه الفاضل الجلبي لكن دليلهم منقوض باجماعهم على جواز ابدال المعرف
باللام من ضمير الغائب وكون المعرف باللام انقص من الضمير مطلقا تدبر قوله وفيه ايضا حكى
من وصف قرينة فيه تنبيه هذا بان المقصود في المقام الوصف المعنوي لا النعت النحوي
في قولك انا العاصي ايضا يكن من الوصف المقصود ثم الاظهار بقول وفيه حكى من وصفه

ايضا

من وصفه ايضا قوله كاينا من كان انا او غيري كاينا حال من الرسول او من موصوفه في محل النصب خبرا
لكاينا والعايد محذوف اي كانه واعترض بامتناع حذف خبر كان نص عليه ابن هشام وصاحب
اللباب وغيرهما واجيب بانه هنا سماعي بنيت على خلاف القياس ولو قيل كان تامة وفاعله
راجع الى من لم يحتج الى ما ذكر وانا خبر مبتداء محذوف اي هو انا او غيري او بدل عن على ان يكون
من قبيل استعارة الضمير المرفوع للمنصوب كما استعير للمجرور في ما انا كانت والنصفة اسم من الانصاف
قوله هذا على نقل الكلام كذا التعبير مصرح به في كلام السكاكي ولولاه لامكن جعل المثال
مطلق النقل وفقا للشارح قوله ففي العبارة ادنى تسامح لان معناه الظاهر النقل عن
الحكاية الى الغيبة لا يختص هذا النقل الى النقل عن الحكاية الى الغيبة وفساده ظاهر قوله من يمينه
الى شماله وقيل ماخوذ من التفات الانسان يمنة ويسرة وهو الانسب والفوق قوله
وهذا يشعر كلام الايضاح اي بالشرط المذكور ووجه الاشعار انه قال في جواب سؤال اولا لانا
نمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف مقتضى الظاهر فالتقييد بقوله عنده يشعر بالانحصار عند
الجمهور كما سيصرح به فيما بعد قوله تطرية لنشاط التطرية بالهمزة الابراز والاحداث من طرأ
عليه اذا ورد وبالياء المجزية من طريت الثوب اذا عملت به ما يجعله طريا كانه جديد والنشاط
بالفتح حركة السرور قوله منهما انا زيد وانت عمرو ونحن رجال قيل فيه نظر لعدم اتحاد المعنى فيه
وهو شرط في التعبير لانه اعتبار بشيء غير محكي لا التعبير عن معنى واحد بلفظين مختلفين فتامل قوله
نحن الذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا البيت للعقيلي قال ابن
مالك في شرح التسهيل اعراب الذين في لغة هذيل مشهور يقولون نحن اللذون آمنوا كما
الذين كفروا وهي لغة هذيل ايضا فان قلت ما السر في ان اللذون على هذه اللغة يكتب
بلامين بخلافه في لغة من الزمه الياء في جميع الحالات قيل السر فيه انه حالة مشبهة
بنائه موهم

بالظروف واللام للتعريف على قول ومشابهة لما على القول بان تعريفه بالعهد الذي في القلة
فاتزوا عدم ظهور ما حقا في حالة البناء كيلا يرى حرف التعريف او شبهه فيما شبه بالحرف
واظهروها في حالة الاعراب لان شبه الظرف انتفى ثم ان الظاهر ان الصباح تصريح بجزء معنى صبحوا
تاكيدا من صبحه اذا اتاه صباحا ويجوز ان يراد المطلق بقرينة الصباح فنصبه في الوجهين
على الظرفية ويحتمل ان يكون صباحا مفعولا مطلقا لصبحوا من قبيل انبت نباتا وتبتل تبتيلا
ومفعول صبحوا محذوف اي صبحوهم والغارة نصب على الحال اي مغيرين او على التعليل اي لاجل الاغارة
وحاصل المعنى عن الذين اغاروا صباحا في ذكر اليوم على العدو في الملحاح صيغة المبالغة
من الالحاح كاملكتا رحال على الترادف او التداخل قوله بعد التعبير عنه بطريق آخر اي بالنسبة
اي الطريق الاصل المتقدم على الاطلاق قوله وما سبق اي بعض الاوهام الى قد سبق
ان الاسم المظهر طريق الغيبة فلا تغير في التعبير حتى يتحقق الالتفات في الآية ولعل المتوهم
بنى كلامه على ان المظهر وان كان للغيبة الا ان النداء للخطاب تامل قوله انا الذي سمتني امي حيدره
البيت لعلي كرم الله وجهه والحيدرة الاسد وكانت فاطمة بنت اسد امه ولدته وابو طالب غائب
سمته اسدا باسم ابيها فلما قدم ابو طالب كره هذا الاسم فسماه عليا وبعد هذا المصراع اكيلكم
بالسيف كيل السندرة والسندرة صاع كبير قوله ومع ذلك قبيح عند النحويين حتى قال
المازني لولا اشتهار مورده لرددته فيه بحث لان الالتفات من اتم وجوه تحسين الكلام فلا وجه للتقبيح لانه التفات من
الغيبة الى التكلم وفيه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ كما يجيء في قوله تعالى وانتم تجهلون
على انه يورد عليهم بل انتم قوم تجهلون لان الصفة كالصلة في وجوب العائد والاسماء
الظاهرة كلها غيب سواء كانت موصولة او موصوفة صرح به في شرحه للمفتاح فلو كان
في امثال ما ذكر قباحة لما وقع في كلام من هو على طبقات البلاغة قوله تطاول ليلك بالاثمد الابيات



تطاول ليلك بذكر الخطاب وان كان الشايع في خطاب
النفس التانيث بدليل ولم ترقد بذكر الخطاب الحرف

الابيات لامرئ القيس في مرثية ابيه والخلي الخالي من الهم والحزن والرقاد النوم ولم حال من ليلة
اذ لا معنى لتعلقه ببات والنبأ الخبر الذي جاءه هو قتل ابيه وابو الاسود كنيته كذا في شرح الزوزني
للمفتاح وقيل سمع ذلك الخبر منه قبل قوله ليلك عن زيد فلا يكون التفاتا واجيب بانه لا منافاة
بينهما كما اشار اليه الشارح في شرح الكشاف ورد بان مبنى التجريد على مغايرة المنتزع للمنتزع منه
ليترتب عليه ما قصد به من المبالغة في الوصف ومدار الالتفات على اتحاد المعنى ليحصل ما اريد
من اداء المعنى في صورة اخرى غير ما تحققه حسب ظاهره ويؤيد ذلك ما نقله الفاضل اليمني من ان
ابن جني وابن الاثير حكما بان ليلك تجريد ليس بالتفات فالصواب انه ليكن ان حمل على
الالتفات لم يكن تجريدا وان عد تجريدا لم يكن التفاتا كذا ذكره الفاضل المحشي في حواشي الكشاف
وفي التاييد المذكور بحث لاحتمال ان يكون منعهم الالتفات لاشتراطهم فيه سبق التعبير بطريق
آخر كما هو مذهب الجمهور ومع ظهور هذا الاحتمال تحقق التاييد بهم كما لا يخفى على المنصف
قوله او يكون الثاني ذكر لغيبه لفظ ذلك ويرد الوجهين ان المتبادر من كلام الشارح في
توزيع الالتفات على الابيات قوله بل هو خطاب لمن يتلقى الكلام فان قلت لو كان
كذلك لوجب في قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه ان يقال فذلكم الذي قلت ما ذكر في الجواب انما
هو على سبيل الاحتمال اذ يكفي ذلك فلا يرد ما ذكر قوله حيث لم يقل بعد ذلكم لا يخفى انه في موقع
الاستدلال على كون الخطاب في ذلك لمن يتلقى الكلام لا الى طب الاول والانتقال الى ذلكم ففيه بحث
اذ يلزم منه خطاب اثنين في كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف ويصرح في بحث التغليب
ببطلانه على ان ما ذكره في التلويح من ان افراد الكاف في اولئك من واولئك
هم الفاسقون لا يمنع عطفه على جملة فاجلدوا وان كان الخطاب بها للائمة لان افراد حرف
كاف الخطاب المتصلة باسم الاشارة جائز في خطاب الجماعة كقوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك

ثم كلامه قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالي لا اعبد المخاطبون لا يخفى ان المتكلم بهذا الكلام

الشيخ ومالي لا اعبد هو حبيب ابن اسرائيل النجار وكان من اولياء الله تعالى فليس المراد بقوله

ومالي لا اعبد الاية مفهومه الظاهر بل المراد وما لكم لا تعبدون لكن ابرز الكلام في معرض المناصحة

لنفسه وهو يريد مناصحتهم على سبيل التعريض ليتلطف لهم ويداريهم والفائدة المخصوصة بموقع هذا

الالتفات التعريض والاعلام بان المراد من اول الكلام المخاطبون وهذا الخطاب مثل

التكلم في قوله من بناء جائني يعني ان كلا منهما تعبير موافق لاصل المقصد فان من جاءه الخبر المذكور

هو المتكلم وقوله جائني يوافقه والذي قصد بيان رجوعه الى الله هو المخاطبون حثا لهم على عبادة

خالقهم وقوله واليه ترجعون يوافق هذا المقصود لكن من حيث كون كل منهما تعبيرا لا لكون

الذي قبله يكون على خلاف مقتضى الظاهر للتحقيق وقد قطع المص بانه وارد والضمير راجع

الى قوله من بناء جائني فصل لربك مكان فائدة الالتفات في الاية ان في لفظ الرب

حثا على فعل ما امر به لان من يربيك يستحق العبادة وفيه ازالة الاحتمال ايضا لان قوله

انا اعطيناك الكوثر ليس صريحا في افادة الاعطاء من الله تعالى وايضا كلمة انا تحتمل الجمع كما تحتمل

الواحد المعظم فلما النعت بقوله فصل لربك زال هذان الاحتمالان ولم يجئ ذلك للغائب

واما في الكلام القديم قبل اي في التمييز والا فالجمع من اسم الظاهر قد جاء في القرآن للواحد

كما قالوا في قوله تعالى فنادته الملائكة مع ان المنادي كان جبرائيل وحده وفيه نظر لان الجمع المحلى

باللام يتبلغ عنه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى والكلام فيه فهم المركب

بالكلام القديم كلام القدماء من البلغاء البدويين لا القرآن المجيد بل ما بعده قائل

واما هو استعمال المولدين فان قلت قد جاء مثل ذلك في القرآن المجيد حيث قال عز من

يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فكيف يستقيم منع الحصر وحمله على الاضافي لا يدفع لرفع كون القرآن

نحن نحيا ونستطرون جمع ان نقلهم وجمع للتعظيم ان يريد بالقلم القلم الذي خط اللوح فقد وقع كلا الامرين

في



في القرآن المجيد وحمله على اسلوب المولدين لا يليق مع عاقل على ان الظاهر ان البيت الذي ذكره العلامة في موقع

الاستشهاد من كلام القدماء فكيف يصح قول الشارح ولم يجئ الى آخره فتأمل طحا بك البيت يقال طحا به قلبه اذا

ذهب به في كل شيء والاباء للتعدية والطرب خفة تعتري الانسان لشدة سرور او حزن وبعيد تصغير

بعد للتقريب هو ظرف طحا بك او طحا وعصر حان او حين حان على الروايتين بدل من بعيد وان فسر

بعيد الشباب وعصر حان مشيب اي انه لا منافاة بين كون بعيد الشباب وكون عصر حان مشيب ظرفين

لشيء واحد على الابدال وانما جعل الخطاب في طحا بك للحبيبة اعني ليلى اي ذهب بك قلب حتى يكون في قوله يكلفني

ليلى التفاتا من الخطاب الى الغيبة لانه على قول الاستعمال الشائع وهو طحا به قلبه ثم الظاهر ان يكون الكاف في طحا بك

مفتوحة لانه وان كان خطابا للنفس الا ان الخطاب ليس للفظ النفس بل المدلول له والتأنيث انما هو في اللفظ

ويؤيده ان العلامة صرح في قول الشاعر تذكرت والذكرى تهيجك زينبا بان التاء مفتوحة خطابا للنفس فيقول

القاضي في تفسير قوله تعالى فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي ان تذكير المبتدا يعني هذا باعتبار الخبر يعني ربي على نظر

اذ لا مقتضى لتأنيث المبتدأ حتى يحتاج الى جعل التذكير بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس والتأنيث انما هو

في لفظها ولذا يقال لما مؤنث لفظ ولا يجوز ان يقال اذا اشتهر المسمى في ضمن اطلاق لفظ مؤنث عليه يلاحظ ذلك المسمى

في ضمن هذا اللفظ فبهذا الاعتبار يعتبر التأنيث في الاشارة اليه ورجع الضمير ولهذا قال تعالى في الاية المذكورة فلما افلت

واحتاج صاحب الكشاف الى التوجيه تذكير اسم الاشارة في قوله تعالى ذلك الكتاب مع كونه اشارة الى ذات السورة

بانه باعتبار الكتاب او على انه خطاب للقلب فيحتمل اعتبار الالتفات في يكلفني بالنظر الى طحا بك لا يجامع اعتباره

بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الالتفات صحة اجرائه على الظاهر وهو مفقود هنا لانه لما اعتبر خطاب القلب في

يكلفني لم يمكن ابقاء الكلام على اسلوب طحا بك اذ يكون التقدير فكلفك على ان يكون الخطاب في يكلف للقلب وفي

الكاف للنفس وهو ممتنع واجيب بان الشرط صحة اجرائه على الاصل في الجملة وهنا يمكن ذلك على تقدير رجع الالتفات

القلب الى اصله وان لم يمكن بدونه فافهم وقد شط وليها جملة حالية والمعنى يكلفني وصلها وقد طال انه بعد قربها

او ايام فيها على حذف المضاف والخطوب جمع الخطب يعني الامر حتى اذا كنتم في الفلك الاية فائدة الالتفات

في قوله وجرين بهم المبالغة كان الله تعالى يرى حالهم غيرهم ويعجبهم منها ويطلب الانكار عليهم

وارد على اسلوب المولدين ولو في بعض المواضع ولا يلزم من ... قلت هو من باب تغليب المخاطب على الغائب

الله الذي ارسل الرياح الاية فايدة الالتفات في فسقنا التعظيم لانه فعل عظيم لا يقدر عليه الا ذو القدرة الباهرة
او لم يستعمل في كلام البلغاء صيغة الجمع في الغايب للتعظيم حتى يتاتى هذا المطلب من غير التفات بان يقول فسقوه
ان يكون المخاطب بالكلام اي من يلقى اليه الكلام ويتلقاه من المتكلم سواء كان في الكلام حرف خطاب
ام لا واعلم ان التلخيص على ما ذكره الشارح ان في الالتفات اربعة مذاهب ووجه الضبط ان يقال لا يخلو اما
ان يشترط فيه سبق التعبير بطريق آخر ام لا الثاني مذهب الزمخشري والسكاكي ومن تبعهما وعلى الاول لا يخلو اما
ان يشترط ان يكون التعبيران في كلام واحد اولا والاول مذهب بعض الناس وعلى الثاني لا يخلو اما ان يشترط كون
المخاطب في التعبيرين واحدا ام لا الاول مذهب صدر الافاضل والثاني مذهب الجمهور ومن عند الخليفة بالنجاح 2
الجار متعلق بالنجاح المعقود المفتقر عابعده او به نفسه لكون الباء زائدة كما نبهت عليه في قوله تعالى وما انت علينا
بعزيز اي ثق بالفوز بالبغية من عند الخليفة والمنادى في قولك يا فلان محذوف اي يا خليفة وآلسيب العطاء والار
السرور كانه اراد واكثر وفي نشاط في العطاء فهذا اخص من تفسير الجمهور لانه اعتبر فيه مع ما اعتبره الجمهور
قيدا آخر اعني وحدة المخاطب والفايدة القامة التي ذكرها الجمهور لا تدل على اعتبارهم هذا القيد لان المخاطب
الاول اذا لم يكن سامعا للخطاب الثاني المتوجه الي غيره لم يوجد الالتفات وان كان سامعا تحقق تلك الفايدة
لعدة السامع الكافية فيها واما قول الشارح فيما سبق عن ما ينر قبه المخاطب تطرية لنشاط فبالنظر
الى الاعم الاغلب هل يزجركم الست اوله ابني كنانة ان حشوكنا نتي نبل بها نبل الرجال ملوكه
هل يزجركم الكنانة هي التي يوضع فيها النبال وبنو هاشم الانسان على وسط والنبل الاول السهام والثاني جمع
من النبيل والنبالة بمعنى الفضل وقد نبل بالضم فهو نبيل والجمع نبل والملوك مصدر ملكه كالدخول بمعنى الفاعل
والالوكة بمعنى الهمزة الرسالة وزهق الباطل ايذهب يقال زهقت نفسه اي ذهبت وخرجت
صرف الله قلوبهم الاية واردة في حق المنافقين وقد كانوا صرف الله قلوبهم عن الايمان فالمراد بقوله تعالى صرف الله
قلوبهم تثبيتها على الصرف ومثله شايع فلا عتبار للحاصل فتعم الفقر القصم بالقاف كسر الشيء حتى يبين والفصم بالفاء
كسر من غير ان يبين ... كان على الناس البين المراد اظهار التحسر على فوت ذلك النعيم والتفضيات تصقل اي تجلي والطرد
بالعارض الاسنان ما بعد الثنايا والثنايا بالبيت من العارض قال ابو نصر وقال ابن السكيت العارض الناب
قد سبق ان التطرية اذا كانت مهموزة اللام يكون بمعنى الاحداث واذا كانت ناقصة يكون بمعنى التجديد



وفيما ذكر الشارح تخليط بين للاصغاء اليه متعلق بالايقاظ على تضمين معنى الحث
والتخصيص ويجوز ان يكون على حذف المضاف اي لصاحب الاصغاء ثم لمن القايل ان
التي ذكرت لمطلق الالتفات سواء كان على مذهب السكاكي والجمهور لا ينطبق على مادة يكون
السامع فيها حضرة الباري تعالى لتعاليه عن النشاط والايقاظ والاصغاء فلو ذكر ايضا مما
يصح في حقه تعالى ايضا لكان انسب وقد يقال المراد ان الكلام الالتفاتي ايضا وقع صالحا لان
يقصد به مثل الفايدة بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر عن المواقع الخارجية فليفهم
وقد ينعش موافقة على زنة المجهول لانه متعد وقد يستعمل والباء في بلطايف داخل على
المقصور على طريق الاتساع لو ان يجري الظرف مجرى المفعول به كقولهم ويوما شهدناه
سليما وعامرا او في شرح الكشاف للقطب لبيت شعري لم يجعل من الاضافة حقيقة بمعنى
كضرب اليوم قلت لتحصيل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان ابلغ
من قولك مالك الامر وصاحب في الزمان ونحو ذلك والمفعول محذوف لان الغرض التعميم قيل
عليه لو قيل مالك الامر كله لحصل الدلالة على العموم واجيب بانه مستند الى احتمال حمل
الامر على المعهود والتاكيد يحمل بالنسبة الى ذلك المعهود على ان فيه فوت الاختصار المط
بانواع النعم الدنيوية والاخروية لفظ انه حمل الرحمن على المنعم بالنعم الدنيوية والرحيم
على المنعم بالنعم الاخروية ووجهه ان الرحمن ابلغ من الرحيم لما فيه من زيادة البناء كقطع وقطع
فاعتبر الابلغية باعتبار الكمية كما قيل يا رحمن الدنيا لانه يعم المؤمن والكافر ورحيم
الآخرة لانه يختص المؤمن وقد يلاحظ الابلغية باعتبار الكيفية فيحمل الرحمن على المنعم بالنعم
الاخروية لانها كلها جسام واما النعم الدنيوية فحقيقة بالنسبة اليها اي ذلك التعبير
الظاهر يقال اي خلاف مراده الا انه مال الى جانب المعنى اذ يصدق على خلاف مراده انه غير
بمعنى انه غير ما اراده كقول القبعثرى اصل القصة ان القبعثرى الشاعر كان جالسا
في بستان مع جماعة من الادباء وكان الاوان اوان الحصرم فذكر الحجاج فقال القبعثرى اللهم

سوّد وجهه واقطع سنده واسقني من دمه فاخبر الحجاج بذلك فاحضر القبعثري وملأه فقال
القبعثري اردت بذلك الحصرم ثم قال له الحجاج لاحملنك الى آخر القصة فانظر الى ذكاء القبعثري
فقد سحر الحجاج بهذا الاسلوب حتى تجاوز عن جريمته فاحسن اليه على ما حكي فان قلت كان لكمال
لغرض الحجاج ان يقول لاحملن الادهم عليك لان القيد يوضع على الرجل لا بالعكس قلت
هذا الاستعمال والتعدية امر وضعي يقال حمل على الادهم اي قيد ولو سلم فليكن من قبيل القلب
كاسنوفه او تشبيه القيد بالمركب على طريقة الاستعارة من الاصفاد وهو من
الصفد بالتحريك وهو العطاء من صفده اي قيده من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق
الاولى لان ما العدم اهلية لجواب ما سأله او العدم النافع فيه بالنسبة اليه
سألوا عن السبب روي في الكشاف وغيره ان السائل اثنان وهما معاذ بن جبل و
ثعلبة بن غنم الانصاري والاثنان اقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة منهم الزمخشري فلهذا
قالوا سألوا بلفظ الجمع حيث قالوا ما بال الهلال الخ ودلالة هذا القول على انه سؤال
عن السبب دون الحكمة خفي جدا كما اشار اليه في شرح الكشاف فاجيبوا ببيان
الغرض اطلاق الغرض على حكمة فعله تعالى على سبيل التشبيه والمجاز باعتبار كونها على طرف [illegible]
والا فافعال الله تعالى ليست معللة بالاغراض عندنا والصواب فيزع واما الآية التي وقع
فيها فصعق فلم يذكر فيها اليوم بل نظم تلك الآية ونفخ في الصور فصعق وقد يقال مراده
مجرد التمثيل لا على انه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى كقوله ان الدين لواقع اي الجزاء
لحاصل ولا يكون معنى لواقع ليقع قيل هذا غير مستقيم لان اللام تخلص المضارع
للحال والغرض ههنا كونه للاستقبال والجواب بعد تسليم ان التخليص المذكور مذهب البصرية
ما ذكر في كتب النحو ان اللام ربما يكون لمجرد التأكيد كما في قوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم
قلت نعم ولكن فيهما ما في الدلالة على تحقق الوصف الخ كانت عبارة الجواب في اصل النسخة
هكذا وما توجه عليه النظر المشار اليه بقوله والكلام بعد محل نظر بان يقال لما سلم تجيئها بمعنى

الاستقبال



الاستقبال بقوله نعم فبمجرد التفاوت بينهما وبين الفعل في الدلالة على تمكن الوصف وثباته لا
يكون التعبير عن المستقبل بلفظهما من خلاف مقتضى الظاهر كما لا يخفى بدلهما بقوله قلت لا خلاف في ان
اسم الفاعل الخ واعترض اولا على النسخة المعتبر اليها بانه يشعر بكون كل من اسم الفاعل و
المفعول موضوعا لزمان الحال فيلزم بطلان تعريفي الفعل والاسم طردا وعكسا واجيب
تارة بان كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع بجامع التبادر فعبر عن المتبادر بالحقيقة وعن غيره بالمجاز
تجوزا وطورا بان زمان الحال معتبر على القيدية للموضوع له لا الجزئية ولا يخفى ما فيه من التكلف
وقد يقال اعتبار زمان الحال بالنسبة الى الاستعمال الطارئ على اصل الوضع لا اليه نفسه
لكن بعض ائمة الاصول صرح بان اسم الفاعل مثلا فيما مضى ويمضى وفيما لم يقع بعد مجاز لغوي
فهذا يشعر باعتبار زمان الحال في اصل الوضع وثانيا بانه قد صرح صاحب المفتاح بكون الوجه
لا على مقتضى الظاهر من قبيل الكناية على ما سبق فكيف يصح قوله اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع مجاز
والمجاز قسيم للكناية اجيب بعد تسليم حصره فيهما بان المقصود مجرد بيان كونهما فيما لم يقع غير موضوعين
لهما فيما اريد منهما مجازا وظهر منه الحال في الذي اريد بهما كناية لتشارك المعنى المجازي
والكنائي في كونهما غير موضوع لهما لكن فيهما ما ذكرنا وهو ان غاية ما لزم من جواب الشارح كون
اسم الفاعل والمفعول مجازا في المستقبل ولو ثبت بهذا القدر كون الامثلة المذكورة من
خلاف مقتضى الظاهر على المعنى المصطلح عندهم لكان كل مجاز كذلك وليس كذلك وكذا الحال
عند الاكثر من الفقهاء مراده ان اسم الفاعل والمفعول في الماضي ايضا عند الاكثر حقيقة واليه
ذهب ابن سينا واختار عبد القاهر وابو هاشم وقيل مجاز واليه ذهب الحنفية وقيل ان كان
الفعل مما لا يمكن بقاؤه كالمتحرك والمتكلم ونحو ذلك فحقيقة والا فمجاز القلب من قلب الجراب
جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا ما هو في موقع المبتدأ نكرة سواء كانت محضة او
مخصصة فان كون المبتدأ نكرة محضة او مخصصة سواء كان قبل دخول النواسخ او بعدها
مع كون الخبر معرفة لم يقع في الجملة الخبرية في كلام العرب واما في الجملة الانشائية فقد

جوز سيبويه حيث زعم ان من في من ابوك وكم في كم مالك مبتدا وما بعدهما خبرهما و
ان كان الامر عند غيره بالعكس وما زعم الشارح في شرحه للمفتاح من انهم اتفقوا على ان
من في من ابوك مبتدا وابوك خبره سهو بين فان قلت قد ورد ذلك في الخبر ايضا في قوله
تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ونحو قولك مررت برجل افضل منه ابوه فان سيبويه
على ان افضل مبتدا ابوه خبره قلت لنا ان نجعلهما ايضا من باب القلب في الكلام فيما هو
جار على الاصل بقي ههنا بحث وهو انه اذا جوز كون المبتدا نكرة في الجمل الاستفهامية
على ما صرح به الشارح في شرح المفتاح وفي بحث تنكير المسند من هذا الكتاب على ما سيأتي لم يوجد
داع من جهة اللفظ الى اعتبار القلب في قول القطامي كان امك لكون جملة استفهامية هو ان صرح بخلاف
الكلام الا ان يقال المراد ان وقوع في الجمل الاستفهامية في الجملة وهو في جملة يكون المبتدا فيه الاسم
المتضمن للشرط لا في كل جملة استفهامية فتدبر قف قبل التفرق البيت للقطامي عمرو بن
سليم التغلبي من قصيدة يمدح بها زفر بن حارث الكلابي وقد كان اسيرا فاطلقه واعطاه
مائة من الابل والانف ضباعا للاطلاق وهو مرخم ضباعة بالفتح والمراد المعنى
بان لا يكون وداع وفراق لان المعروض عليه ههنا انما قال ههنا اشارة الى ان المعروض
عليه قد يكون ذا ادراك وذلك اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازي اعني مجرد الاتيان بالمعروض
الى المعروض عليه لا معناه الحقيقي واعلم ان كون عرضت الناقة على الحوض من قبيل القلب
قول جماعة منهم الجوهري والسكاكي والزمخشري وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحق السكيت
ان عكس المثال المذكور وهو عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال آخرون لا قلب في واحد منهما
واختاره ابو حيان فانك لا تبالي بعد حول البيت الحول السنة ويؤيده انه يروى اول
فانك [illegible] بعد عام وقيل حول اسم رجل كان يقول لمن يهجاه فانك لا تبالي بعد موت حول اما
ادعيت لنسبك من شريف او وضيع لان هذا هو الذي كان يمنع لا دعاء ما يدعونه وقد
ذهب فادع ما شئت وفي حواشي المفصل للزمخشري الطيبي مثل في الضعف والمار مثله [illegible]

ويدل



ويدل على ضعف ما في الحواشي ما بعد هذا البيت وهو لقد لحق الاسافل بالاعالي
وماج اللؤم واختلط النجار وعاد العبد مثل ابي قبيس وسيق مع المعلهجة العشار
ماج اللؤم استعارة من قولهم ماج البحر موجا اذا اضطربت امواجه والنجار بكسر النون
وتخفيف الجيم الاصل وعاد بمعنى صار وابا قبيس قيل اراد به ابا قابوس وهو النعمان بن منذر
ملك العرب لكن صغر المضاف اليه تصغير ترخيم وقيل اراد الجبل الذي بمكة شرفها الله تعالى
والمعلهجة تانيث المعلهج وهو الهجين من الرجال وغيرهم يقال رجل هجين اي ابوه خير
من امه وبرذون هجين اي غير عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشراء بالمد بضم
العين وهي الناقة التي اتت عليها عشرة اشهر من يوم ارسل فيه الفحل وحاصل المغلوط
لان اسم كان ضمير والضمير معرفة وقد سبق تحقيق ان الضمير معرفة وان كان عائدا الى
النكرة ولذا يجري عليه احكام المعارف ويقال تفسير الضمير العائد الى شيء ما في قولك اعطني
شيئا ما ذلك الشيء لا شيئا والخبر معرفة فان قلت الخبر هي الجملة لا امك والجملة لا يكون معرفة
قلت كان امك ليس بجملة اذ لا ضمير فيه كان على هذا التقدير لان معنى كان المقدر ولا ضمير فيه فكذا
في مفسره لان معنى المحذوف يجب ان يكون مثله من غير زيادة عليه فالخبر ليس الا امك
وهي معرفة والمعنى الطبيا كان امك حق العبارة ان يقال كانت امك لان الفعل مسند
الى مؤنث حقيقي من الادميين بلا فصل لكنه نظرا الى تقدم الخبر المذكور جعل كالضمير الواقع
بين المذكر والمؤنث لذات واحدة فيجوز تذكيره وتانيثه ثم اختار ما وافق نظم البيت
وفي التنزيل كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا اذ المعنى جاءها باسنا
فاهلكناها لان الباس يكون سببا للاهلاك فيتقدم عليه لكنه قلب الكلام مبالغة في تحقق
الاهلاك بهم كانهم اهلكوا قبل مجيء الباس الى العذاب اليهم غير نفس القلب على نفس
القلب لطيفة مقبولة مع كونه من خلاف مقتضى الظاهر وهو غير مقبول الا لنكتة باعتبار
ما يلزمه من الملاحة ايما وقع يصف ناقة وقيل يصف ضفدعا يعلق بالتربد المدهن كذا

في شرح الايضاح للاقسرائي وهو غلط فاحش ههنا من تصحيف السمن بكسر السين
وسكون الميم فان بعض ابيات القصيدة صريح في انه يصف ناقته كما قال فلما ان
مضت شيبان عنها وصارت رحة تعلو الجذاعا عرفنا ما يرى البصراء فيها فآلينا عليها
ان تباعا وقلنا هلوا ثنيتها لكي تزداد للسفر اطلاعا فلما ان درت البيت [illegible]
كما طينت وفي الصحاح بطنت بدل طينت والمعنى ايضا واضح لكن تخريج البيت
من باب القلب لان القصر بطانة السياع لا بالعكس اي الطين المخلوط
بالتبن كذا في الصحاح وفي الاساس السياع ما يطين به ويقال له بالفارسية
كل ماله وبالفتح الطين وفي الديوان السياع بالكسر ما يطين به والطين ايضا
ولقائل ان يقول انه يتضمن ان هذا الايهام مسلم لكنه لا لطف لهذه المبالغة
في المشبه اذ ليس المقصود من التطيين التكثير فانه بالتكثير يكون متعقبا بل
التمليس ورفع الخشونات فالحق ان هذه المبالغة باردة وان البيت محمول على نفي
التطيين بمعنى الالصاق والمعنى كما الصقت السياع بالفدن على طريق التطبيق
فلا قلب اصلا على انه حال من الضمير في انصرفت لكون الاضافة فيها لفظية فلا
يتعرف المضاف بها اقدام غر ورأي مجرب رجل غر بالكسر اي غير مجرب والمجرب
مثل المجرس والمضرس الذي قد جربته الامور واحكمته فان كسرت الراء جعلته
فاعلا الا ان العرب تكلمت به بالفتح لان ما قبله من الابيات يدل ان البيت
لقطري بن الفجاءة وما قبله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام
ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي حتى خضبت بما تحدر من دمي
اكناف سرجي او عنان لجامي ثم انصرفت البيت الركون الميل والاحجام بالجيم قبل
الحاء المهملة وبالعكس التأخر عن الحرب والوغى الحرب والحمام بالكسر الموت و
اراني صيغة المتكلم من الرؤية والدرية على وزن الصحيفة حلقة يتعلم عليها الطعن

قال الاصمعي هي مهموزة عن اسم بمعنى الجانب بقرينة دخول من عليها ومن مثل امتى اذا فلم
على من زائدة عند ابن مالك وهي لابتداء الغاية عند غيره قالوا فاذا قيل قعدت عن يمينه
فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة وبخلافها فاذا جئت بمن تعين كون
القعود ملاصقا لاول الناحية ومن في البيت متعلقة بقعد دل عليه الكلام اي اتاني
الرمح من جانب اليمين ولم يتعرض لليسار والظهر تعويلا على العلم بالمقايسة واو
في قوله او عنان لجامي بمعنى الواو يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اقدم فيقطع
اذ لا يتعين كون قد اصبت بمعنى قد جرحت حتى يصلح قرينة لما ذكر بل الظاهر ان يكون بمعنى العفيف
على ما صرح به في الجواب المرضي المنقول عن الامام المرزوقي والمعنى وقد نلت من الاعداء
ما اردت ولم ينالوا مني ما ارادوا والحذف المفعول قصد الى التعميم ثم كان الانسب
ان يقول ولم يصب لانه يكون من قبيل الاسناد المجازي فليفهم قوله والجواب المرضي
ما اشار اليه الامام المرزوقي الخ فان قلت يلوح من هذا الكلام ان يكون الجواب الذي
اشار اليه في اثناء البحث غير مرضي مع انه لا يلزم فيه الفصل بين الحال وذيها فلم ترك
في ذلك قلت السر فيه هو انه اذا جعل جذع البصيرة حالا من الضمير في لم اصب كان
مفعولا ثانيا له فيفهم منه انه لم يكن جذع البصيرة قارحا الا قدما حال كونه مجروحا او
حين الغائهم اياه فلعله صار كذلك بعد الجراحة وبعد الالقاء بسبب كونه مجروحا
فيكون الكلام قاصرا عن افادة المقصود واذا جعل حالا من الضمير في انصرفت
يكون الكلام خلوا عن ذلك المقصود فلذا اختار جواب المرزوقي لكن لا يخفى ما فيه من التعسف
لان كون بصيرته التي كان عليها انما يناسب وصفها بالقروح لا بالجذاعة وهذا اظهر والاولى
في الجواب على ما هو الملائم لقولهم اقدام غر ورأي مجرب بالاضافة في كلتيهما ان يقال وصف
الاقدام بالقروح اشارة الى ان اقدامه ما كان لحداثة كونه غرا ووصف بصيرته بالجذاعة
اشارة الى ان رأيه وبصيرته امر حدث له وحصل بعد التجربة لا ما كان له قبل التجربة

## الباب الثالث أحوال المسند

الامور والتمرن عليها اى قوى ضابئ ابن حارث البرجمى قال الفاضل المحشى يقال
يقال ضبأت فى الارض ضبأ وضبوءاً اذا اختبأت فيها وقد يرد امثال هذا
التركيب بان المناسب لما تقول يدى ليقال او اى بدل اذا ووجه ما ذكر ظ لكن
الماتيه اذا لم يرد ضبأت مثلا على صيغة الخطاب بل على صيغة المتكلم فتامل
ومن يك امسى بالمدينة رحله البيت من شرطية حذف جزاؤه واقيم مقامه اى
من يك امسى بالمدينة فليس فلى لا امسى لانى غريب و الغريب يلزم على الارتحال وذكر
اصله يكون حذف الواو لاجتماع الساكنين الجاء ... سقوط حركة النون التى
الشرطية وحذف النون ايضا تخفيفا لكثرة استعمال هذه الكلمة وقيد ...
بالتنوين وفاعل امسى اما ضمير راجع الى من والجملة الاسمية اعنى رحله بالمدينة حال
منه او لفظ رحله وبالمدينة متعلق بامسى لامتناع العطف على محل اسم ان
قبل مضى الخبر هذا عند البصرية لان العامل فى خبر المبتداء عندهم هو الابتداء
وفى خبر ان ان فلو عطف قبل مضى الخبر على محل اسم ان والمعطوف عليه مرتفع لا
يلزم اجتماع المؤثرين على اثر واحد وهو رفع الخبر واما عند الكوفية فالعامل فى خبر
ان هو الابتداء الذى كان عاملا قبل دخولها ~~على اثر واحد وهو رفع الخبر~~ فلا يلزم
فى العطف السابق المحذور المذكور احدهما العطف على محل اسم ان هو عند النحاة
وعند بعضهم ومنهم صاحب الكشاف المعطوف عليه فى مثل هذا محل ان واسمها
استدل الفريق الاول بان الاسم هو الذى كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها كلا
دخول ولما اشتغل لفظه بالنصب بقى على كونه مرفوعا لكن محلا واستدل الفريق
الثانى بان اسمها وحده لو كان مرفوع المحل لكان وحده مبتداء وليس بمبتداء لعدم
تجرده عن العوامل اللفظية وفيه نظر لانه باعتباره كالعدم كذا فى شرح اللب للسيوطى
ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين فى بحث لان الخبر المقدر لما عطف على ... فلا يلزم

كونه



كقوله فانى وقيار بها لغريب قال الشارح نكتة التقديم فى البيت السابق الاول قصد الى التحسر ولا خفاء فى الفرق بين
النكتتين اذا احدهما التسوية والآخر كون البيتين اولى من البعض وان شعر كلام الشارح بالاتحاد والبيت مثال
لحذف المسند عن المعطوف للاحتراز عن العبث مع ضيق المقام او لحذف المسند بتمامه مع تقدم القرينة
فقوله نحو ... البيت مثال للحذف لهذه النكتة تنبيها على كون المسند المحذوف للمعطوف ...
... خبر ان ... او مع بقاء متعلق المحذوف وقد اشار الشارح الى ترجيح جانبه بالتعبير عن لفظه بلفظ الحكم

كونه خبرا لان ضرورة افادة العطف التشريك فى حكم الاعراب كما مر فى مباحث الوصل والفصل
فيلزم كونه مرتفعا بان والمذكور خبرا للمبتداء اعنى المعطوف على محل اسم ان فالمحذور باق
بحاله وغاية ما يقال ان المعطوف على خبر ان فى التصوير المذكور معطوف عليه باعتبار محله وهو الرفع
ايضا الا ان الرفعين مختلفان بالاعتبار كالقسم فلكى مفردا او مجموعا فيكون المعطوف خبر المبتداء
لا خبر ان ويوجه انه لو لم يحمل على هذا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين ... والمحذوف خبر
لا خبر ان لان قوله لغريب لا يجوز ان يكون خبر المبتداء اذ لا يدخل اللام على خبر الا ان يجعل من قبيل
ام الحليس لعجوز شهربه اعنى بتقدير المبتداء او يقال المعنى وقيار لهو غريب فيكون فى المعنى داخلا على
المبتداء لكنه خلاف الظاهر فلا يرتكب بلا ضرورة وهذا الوجه هو الذى قطع به صاحب الكشاف
اى الوجه الثانى من وجهى ارتفاع قيار هو الذى قطع به وفى الاية وجه آخر غير الوجهين المذكورين
فى ارتفاع قيار وهو ان يكون الخبر المذكور للصابئون وخبر ان محذوف مقدر قبل الصابئون وانما
حذف لدلالة خبر الصابئون عليه وربما يرجح هذا على ما قطع به صاحب الكشاف بان فيه ما لزم وهو
حذف الخبر وفى ذلك الوجه ما لزم امرين هذا وتغيير الموضع وبان مذهب سيبويه فى قولك زيد و
عمرو قائم ان الخبر للثانى وخبر الاول محذوف ويمكن ان يعارض الوجه للترجيح بان فى تغيير الموضع نكتة
سرية فيرجح اختيار جانب البلاغة مع كونهم من ابين المذكورين ضلالا الكم الصابئون هنا
القراءة بالهمزة وبدونها على الاعلال اى الخارجون من صبا اذا خرج وهم قوم خرجوا عن دين
اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة فهم مشركون ولذلك كانوا ابين المذكورين ضلالا او
فيها اقوال اخر واعلم ان المراد بمن آمن فى الاية من صح منهم الايمان فلا يرد ان المذكور فى صدر الاية
الذين آمنوا فكيف يصح ان يقال من آمن منهم لان المراد به فى الصدر المنافقون وقيل المراد بالمذكور
فى الصدر المؤمن على التحقيق وبمن آمن من آمن وثبت على الايمان ومات عليه والخبر المحذوف
للصابئون كذلك والمراد بالتنبيه فى قوله وفائدة تقديم الصابئون التنبيه هو التنبيه من اول
الوهلة وخبر الاول محذوف مبنى على ان تقدير الموصوف خلاف الظاهر والا فيجوز كونه خبرا للاول

بل للمجموع من غير مصير الى حذف الخبر بتقدير الموصوف اي قوم راض كما صرح بمثله في شرح المفتاح في قوله وقلبي بما هم وقد تكلف بعضهم في البيت فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان راض خبر وقد نظر اذ لا
مثل نحن قايم بل يجب في الخبر المطابقة نحو انا نحن نحيي ونميت ونحن الوارثون واما قول الشاعر
والمسجدان وبيت نحن عامره لنا وزمزم والاركان والستر فمحمول على الحذف والاصل عامروه
فحذف الواو اجتزاء عنها بالضمة كقوله اذا ما شاء ضروا من سواهم ولا يألوهم احد ضرارا
وكذا قوله رماني بامر البيت اوله دعاني لصوص وما دعا بها والذي في ما مضى رجلان
رماني بامر والبيت لابن احمر وقيل للازرق بن طرفة الباهلي تنازع هو مع قشيري
في طوي عند الحاكم فقال القشيري هو لص بن لص ليغري عليه الحاكم فقال قصيدة منها البيت
وبريئ ومن جول الطوي رماني وبريئ ومن جال الطوي رماني والجال والجول ناحية البئر
من اسفلها الى اعلاها وقيل معنى البيت على هذين الروايتين رماني بامر رجع عليه مكروهه
فكانه رماني من قعر البئر فرجعت رميته عليه والمكنة ويحتمل ان يريد بالطوي ما طوي في القلب
من الحقد وخبر كنت محذوف اعترض عليه ابن الحاجب في ايضاح المفصل بان فعيلا
وفعولا صالحان للمتعدد فلا حاجة الى اعتبار الحذف وجواب ابي سعيد بان ذلك ليس بمطرد
اذ لا يقال رجال كريم لا يفيد شيئا لان التزام المشاكلة اللفظية بين الصفة والموصوف
لا يستلزم استلزامها في جميع المواضع ويمكن ان يوجه قول ابن الحاجب بما صرح به
ابن هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب ما نصه لا يحذف خبر كان وقد يجاب عن الاعتراض
بمنع وصف التثنية بفعيل وحمله عليها وان جاز ذلك في الجمع فيقال هؤلاء غريب ولا يقال
هذان غريب والوجه الفارق يتاول بالمفرد فيوصف المفرد بالمفرد اي جمع غريب ولا
يتاول المثنى بالمفرد حتى يجوز ذلك وضعفه ظاهر فلا مانع من التاويل بالمثنى فتامل
فهو عنده اي الكلام عنده بما خبر انا الذي جعل خبر كان محذوفا فباقي
معنى البيت واربت اي سرت والمنهل المنهل من فعلهم بزغ الاناء بالكسر

٤٨

١٦٥

يتحرج بتحرجها اي امتلاء والترسنة اناء ومعن بن زايدة الشيباني كان من اجواد العرب ممدوحا للشعراء
زمانه حكى محمد ابن ابي بكر الرازي في ينابيع الحكم ان شاعرا وقف بباب معن ولم يتفق له اليه وسيلة وكان
شديد الحجاب فكتب على خشبة يا جود معن ناج معنا بحاجتي فليس لي الى معن سواك شفيع
والقاها في الماء يجري الى الدار فلما ابصرها معن واخذها وقرا البيت الذي عليها استحضر الشاعر
واعطاه مائة الف درهم ووضع الخشبة تحت بساطه وكان كل يوم يخرج الخشبة من تحت البساط
ويقرا البيت ويعطيه مائة الف درهم حتى استكمل الشاعر اربعمائة الف درهم في اربعة ايام
وذهب في يوم الخامس فلما طلبه معن لم يجده فقال كان حقا علي ان اعطيه كل يوم مائة الف درهم حتى
لا يبقى في خزائني شيء كقولنا كان زيد قايما وعمرو قاعدا قال الشريف في بحث الحال المنتقلة
بتركه المسند من شرح المفتاح في عطف مفرد بجملة على مفرد بجملة اخرى كما في قولك كان زيد قايما
وعمرو قاعدا فليتامل نريد ان في هذا العطف اشتباها يحتاج دفعه الى دقة لان عطف عمرو
على زيد يوهم كونه مسندا اليه لقايما وعطف قاعدا على قايما يوهم كونه مسندا الى زيد ولكن الذي
ان يعتبر في عطف عمرو مجرد كونه مشاركا لزيد في كونه اسم كان وفي عطف قاعدا مجرد كونه مشاركا لقايما
في كونه مشاركا خبرا كان فليس عطف احدهما وحده مقصودا بل ماخوذا مع عطف صاحبه ليرتبط
احدهما بالاخر الارتباط الذي بين المعطوف عليهما ولو حمل العطف ههنا على تقدير العامل دون
الانسحاب لكان الامر اظهر كذا حققه في حواشي شرح المفتاح بقي في تمثيل الصورة المسئلة التي ذكرها
بالمثال المذكور بحث اذ لو قدر بعد حرف العطف كلمة كان عاملة في عمرو الرفع وفي قاعدا النصب
لم يكن الا من باب عطف الجملة الى الجملة وان لم يقدر يكون من عطف المفرد لكنه لا يكون مثالا
للمسئلة اذ ليس فيه جملتان عطف المفردان من احديهما على مفردين من الاخرى بل جملة واحدة
عطف بعض مفرداتها على البعض الا ان يحمل على التنظير والتمثيل لمطلق عطف المفردين على المفردين
وان لم يكن المفردات من جملتين وقولك زيد منطلق وعمرو جوز الشارح في شرحه للمفتاح
بعد تقدير المسند ان يكون من عطف الجمل على الجمل وان يكون من عطف المفردات ولا الحذف ان

يحن اقول اورده للتنبيه على ان حذف في مجرد المسند لا المسند والمسند اليه بان يكون اهم تاكيد الفاعل المحذوف لانه لا يثبت كثرة الحذف
فيما نحن فيه فحذف وللتنبيه على ان الداعي الى تقدير المسند قد يكون غير بقاء المسند اليه بلا مسند وهو هنا حرف الشرط اذ لولاه لكان الكلام
انتم تملكون لجاز ان الكوفيون مع وجوده وللرد عليهم وتابيدها بالقران وقدمه على قوله فصبر جميل تقديما للمنصوص على المحتمل وللتنبيه على الحذف الواجب
بعد الحذف جائز ولان الداعي الى الحذف فيه يخالف الدواعي المتقدمة اذ الباعث فيه تحصيل الابهام اولا ثم التفسير ليتمكن فضل تمكن
ولا بيان بانه غرابة تسر الناظر وهو حصول مزيد التمكن من حذف الدال وابرازه هنا في غاية النفع في صورة العبث اذ

ان الثاني لا يتاتى على مذهب سيبويه لان العامل في المبتدا هو الابتداء وفي الخبر هو المبتدا
عنده فيلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين في غير صورة الجواز والفاء في فاذا قيل
للسببية وعن الزيادي انها جواب شرط محذوف وعن المازني انها زائدة ولا يرد عليه عدم
جواز حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازم الزوائد صرح به ابن هشام في مغني اللبيب فيجب كونه
مفعولا به لا ظرفا فهذا مبني على ما ذهب اليه بعض النحاة من عدم لزوم الظرفية لاذا واما على ما عليه
الجمهور من ان اذا الظرفية غير منصرفة على الصحيح فهو ظرف للخبر المقدر لا مفعول به
فيجب ان لا يكون مضافا الى الجملة كيلا يلزم اعمال جزء المضاف اليه في المضاف لكنه لا يطرد في نحو
خرجت فاذا زيد بالباب فهذا الكلام مشعر بان الوجهين الاولين من الاعراب مطردان وهذا
يستقيم في المثال المذكور واما اذا اصدر زمان فلا اذ لا يجوزون في قولهم خرجت فاذا ان زيدا
بالباب بكسر ان كون الخبر عاملا لان ان لا يعمل ما بعدها في ما قبلها ولا معنى لتقديره مقدما لانه
ثم انه قد يعترض على عدم الاطراد الذي ذكر بجواز كون بالباب بدلا من بالمكان بدل الكل من الكل
ويجاب بان الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدا غير جائز والمصير الى الاضمار والتفسير خلاف
الظاهر وقد يجوز ان يكون بالباب حالا او خبرا بعد خبر واعلم ان ما ذكره المبرد مذهب له في ذلك
ايضا وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى هذا يجوز ان يكون اذا في قولهم فاذا زيد
خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول زيد لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة
وانما السفر اذ مضوا مهلا روي مثلا مكان مهلا اي ان فيهم مثلا واعتبار المثل يتوقف برد
انه في كتاب سيبويه ان في السفر ما مضوا مهلا على ان ما مصدرية اي مضيهم وقوله اذ مضوا يجوز
ان يكون حالا من الضمير في الظرف اي حال مضيهم وقيل منصوب بفعل محذوف تقديره اعني وقت
مضيهم ويجوز ان يكون تعليلية اي ان فيهم مثلا لانهم مضوا مضيا لا رجوع لهم ولكن ان
يقول انه ظرف مقدم لمهلا ان جوز تقديم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا وان لم يجز فهو ظرف
لمقدر يفسره المذكور يعني ان في السافرين بعدا في زمان مضيهم ولهذا ذكر انه يحتمل خبرا بعد خبر

وفيه



وفيه وجهان اخران ذكرهما الشريف اي بعدا وقيل المهل الكثير لا رجوع لهم عند الرجوع
مستفاد من المهل بقرينة المقام لم يحسن اولم يجز قيل عدم الحسن على تقدير وجود القرينة وعدم
عدم الجواز على تقدير انتفائها وفيه نظر والظاهر انه للترديد والتخيير في التعبير لان ما لم يحسن في عرف
البلغاء لم يجز عندهم لانها الحافظة اي الحافظة من قبض الطائر بيضه اذا ضمه الى نفسه تحت جناحه
تقديره لو تملكون فيه جمع بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب ان يقول تقديره لو تملكون
قيل اجيب بانه مبني على قانون تقدير صاحب المفتاح حيث جعل الفعل الثاني في مثله تاكيدا للاول
على تقدير لو تملكون تملكون للقاعدة التاكيد ثم حذف الاول اقتصارا ورد بان قوله اذ المقام من
الاتيان بهذا الاسلوب المقدر يابى هذا الجواب الا ان يكون اول كلامه مبنيا على تقرير
السكاكي ولما كان غير مرضي عنده عدل في اخر الكلام الى ما هو مختار عنده من كون الثاني مفسرا
فتامل فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ فيه نكتة وهو
ان بروز قوله انتم تملكون في صورة المبتدا والخبر على قياس ما عرفت انما يفيد اختصاص
الملك بالمخاطبين واما اختصاصهم بالشح المتبالغ المستفاد من قوله لامسكتم فيه الانفاق
فلا يفيده البروز المذكور قطعا كما لا يخفى على المنصف ورجح حذف المسند اليه الخ
فيه بحث وهو ان الوجوه المذكورة لترجيح حذف المسند اليه على حذف المسند الكثرة انما هي
بالنظر الى المسند المخصوص اعني اجمل اذ لو جعل المسند المحذوف حاصلا لم يثبت الا الوجه
الاول والسادس وقد يرجح حذف المسند بان المسند اليه اقوى ركن في الكلام واعظم والاحتياج
اليه فوق الاحتياج الى سائر الاجزاء ولا كذلك المسند فانه كالركن الزائد بالنسبة اليه وحذف
ما هو كالزائد اولى وارجح ويعارض بان المسند محط الفائدة فلا يناسبه الحذف وحمله
على حذف المبتدا موافق لما بحسب المعنى فلما ذكره الفاضل المحشي بهو واما بحسب اللفظ فلان
الصبر فكل منهما محكوم به والقرينة هنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه الخ قيل
هذا معارض بانه كثيرا ما يقول الانسان اذا سئل عنه عند اصابة المكروه ما امري في هذا الامر

صبر جميل ولذا احتمل الامرين فلا يصح احدهما قرينة على وجه يكون المبتدأ محذوفا وبقيل
هل هذا معارض لما مر بان الاصل في الخبر التنكير للمحض فحمل الكلام على وجه يكون الخبر نكرة محضة
بان يكون المقدر فصبر جميل اجمل اولى لان الاول يمنع كون اصل الخبر التنكير المحض وليس
المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى فيه بحث اما اولا فلانه لو افهم
من الكلام كون الصبر الجميل اجمل من الصبر الغير الجميل فهم كونه اجمل من عدم الصبر وهو الجزع
وبث الشكوى بالطريق الاولى وسلوك طريقة البرهان فن من البلاغة واما ثانيا فلان مثل
هذا المحذور لازم في تقدير المبتدأ لان المقصود من الكلام القيد الزائد سواء كان
في الاثبات او النفي والقيد ناظر لا نفي ما يقابله فيفهم من قولك امري صبر جميل ان امري ليس بصبر
غير جميل وليس المعنى على ذلك بل على ان امري ليس الجزع وبث الشكوى على ان تفسير الصبر الجميل فيما
سبق بانه الذي لا شكوى فيه الى الخلق فيكون معنى قولنا صبر جميل اجمل ان الصبر الذي لا شكوى فيه
الى الخلق اجمل ولا شك ان المفهوم منه انه اجمل من الذي فيه بث الشكوى وهو عين الجزع
فالقول بانه لا يفهم من الكلام المذكور كون الصبر الجميل اجمل من الجزع وبث الشكوى محل
تأمل بل الظاهر ان يجعل جميل في صبر جميل صفة مادحة لا مخصصة واما ثالثا فلان المفهوم من
قوله اجمل من الجزع وجه الجمال في الجزع ولا يجوز التجريد عن معنى التفضيل لمكان الاقتران
بمن اللهم الا ان يحمل على ما فيه من تلج الصدر لنا او في الوصل آنه بلمه فان قلت
المتبادر فيما اجتمع فيه النفي والقيد رجوع النفي الى القيد مع ثبوت الاصل فيكون المنهي
هو القول بتثليث الالهة لا القول بالالهة مطلقا فينافي التوحيد قلت ما بعد الاية
قوله انتهوا خيرا لكم انما الله اله واحد قرينة واضحة على ان المراد نفي المقيد والقيد معا
كقولك ازيد عندك ام عمرو قال الشارح في شرح المفتاح لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون ام
عمرو في هذا المثال معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد للمشاركة في المسند المذكور كما في قام
زيد وعمرو من غير ان يجعل ثم ترك المسند بناء على الغرض المذكور واجاب الشريف بان الظرف





في المثال المذكور مشتغل بضمير زيد فلا يصح خبرا عن عمرو كما لا يصح في قولك زيد قام
وعمرو بخلاف قام فيما ذكره المعترض من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يخصه
ربط بزيد فقط ومن جوز ذلك فقد جوز ان يقدر الكلام هكذا زيد حصل او حاصل
في الدار وعمرو فيلزمه ان يجوز زيد قائم وعمرو وفساده بين ولما كان صورة الظرف غير
متغير بجعله خبرا عن الواحد والمتعدد اشتبه الحال على المعترض هذا حاصل ما ذكره
في شرح المفتاح وحواشيه وفيه بحث لان عمرا اذا جعل معطوفا على زيد في قولك
ازيد عندك ام عمرو وجعل الظرف خبرا لم يتحمل الظرف المذكور ضمير زيد بخصوصه بل
يتحمل ضميرا يعود الى كل واحد من زيد وعمرو من حيث هو احد المذكورين كما في قولك زيد
او عمرو قائم وقياسه على زيد قائم وعمرو ليس بصحيح لان العطف بالواو في الكلام انما هو في
العطف بام التي لاحد الشيئين او للاشياء وقد اشار في الحواشي الى دفع هذا
البحث حيث قال ولو قيل زيد او عمرو في الدار جاز ان يكون في الدار خبرا عنهما باعتبار
احدهما وكذا اذا قدم في الدار واما مع توسطه فكلا لامتناع ذلك لكن صرح ابن هشام
في مغني اللبيب بان الخبر في نحو زيد في الدار وعمرو لهما معا قال فان قلت لو صح ما ذكر لصح
زيد قائمان وعمرو وبتقدير زيد وعمرو قائمان قلت ان سلم منعه فلقبح اللفظ وهو منتف فيما
نحن بصدده ولكن يشهد للجواز قوله وليست معز اللرجال ظلامة الى ذاكم الا كما
وخالبا انتهى جملتان مشتركتان ليس قوله مشتركتان قيدا احترازيا اذ لو لم توجد
الاشتراك اصلا كما في قولك اقام زيد ام قعد عمرو وامثاله لكان ايضا منقطعا عند جميع
متاخري النحاة الا ابن الحاجب والاندلسي كما صرح به الفاضل الحفيد وانما تعرض للاشتراك
لان المثال السابق كذلك ثم ظاهر كلام الشارح يشير الى ان قولك ام عندك عمرو انما كانت منقطعة
لوجود الاشتراك بين الجملتين في احد الجزئين وقدرة المتكلم على ايقاع مفرد بعد ام معادلة
والحق ان الانقطاع لوجود الاختلاف بين الجملتين بتقديم الخبر في احدهما وتاخيره في الاخرى

مع امكان الانفاق كما اشار اليه الفاضل المحشي فان ذلك دليل الانقطاع وتوجيه كلام الشارح
ان الدليل الذي ذكره يرجح الانقطاع من حيث وعند انضمام الاختلاف صار الانقطاع
مجزوما به فتامل فام منقطع لا متصل المتصل للسؤال عن تعيين ما علم ثبوته على الا
بهام ويلزمها الاستفهام وان يكون احد المستويين وعلم المستفهم بليها والاخرى المعادل
والمنقطع قد يكون بمعنى بل والهمزة اي للاضراب عن كلام سابق استفهاما كان
او خبرا والاستفهام عن كلام لاحق وقد يكون ام للاضراب المحض سواء دخلت على
حرف الاستفهام نحو ام هل يستوي الظلمات والنور ام لا قال الفراء يقولون
هل لك قبلنا حق ام انت رجل ظالم يريدون بل انت وعند البعض لا يستلزم
منقطعة لا متصلة ثم ان كون ام منقطعة في صورة الاختلاف بين الجملتين بالاسمية
والفعلية حقيقة او بتقديم الخبر لا اختلاف فيه اذ ليس هي والهمزة داخلتين
على المتساويين وهذا ذ نص صاحب الكشاف على ان ام في قوله تع افلا تبصرون
ام انا خير متصلة لا يقدح فيما ذكرنا لان المعادلة ليست الا باعتبار اقامة السبب
مقام المسبب لانهم قال اله انت خير كانوا عنده بصراء فقوله ام انا خير هو ابلغ
ام تبصرون فلا اختلاف في الحقيقة حتى لو اول بقوله ام انتم بصراء كانت منقطعة
كما صرح به سيبويه في الكتاب هذا واما ما في الصورة فالاولى ان يكون منقطعة
كما ذكر بقوله لانك تعدل الخ فتدبر لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض
الخ قيل لا حاجة الى هذا التوجيه لان القرينة هي ذات السؤال وهي محققة مذكورة
في الاية وان كان وصف السؤالية مفروضا والمتبادر من قول المص سؤال محقق
وان كان هناك سائل اصدر عنه السؤال وتحقق هذا الا ان ترك المصير الى المتبادر
والنظر الى ما يقتضيه المعنى احسن وذلك بان يحمل تحقق السؤال على تحقق ذاته
سواء تحقق وصف سؤاليته ام لا هذا خلاصة ما ذكره المحشي وفيه بحث لان هذا التوجيه

لاينسب



لا ينسب كلام المص فانه جعل القرينة وقوع الكلام جوابا للسؤال المحقق فاعتبر اتصاف
الجواب بالجوابية ويلزمه اعتبار اتصاف السؤال بالسؤالية فالمراد بتحقق السؤال
تحقق سؤاليته ايضا فالتوجيه هو ما ذكره الشارح على ان الظاهر ان الاية حكاية لما يقع
عن الكفار عند سؤال رسول الله عم فتقدير الكلام لو سالتهم قائلا كذا يقولون كذا
فالحذف في الاية التي وردت بطريق الحكاية للحذف في المحكي لكونه جوابا للسؤال بالنظر
الى المحكي فلا بد من تقدير ثبوت الشرط والجزاء فليتامل ولان القرينة فعلية
لان القرينة في الحقيقة جملة خلق السموات والارض لانه المشتمل على المسند فهو الذي
يدل على وجوده في الجواب وقولهم السؤال قرينة انما هو باعتبار جزئه الذي هو خلق
السموات والارض وقد يقال حذف مسند المبتدا اكثر من حذف مسند الفاعل
فالحمل عليه اولى كقولنا الله خلقها يؤدي هذا المعنى فلا بد يؤدي به ايضا قولنا
الله خالقها ولا يثبت الجواب جزمًا بانه الجملة جملتين لان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة
ويمكن ان يقال بعد تسليم الجواب عن النظر هو في حكم الجملة في الاشتمال على الزيادة على
ان القرينة تفيد ترجيح تقدير الفعل على تقدير اسم الفاعل وانما المقصود من الجواب
المذكور ترجيح تقدير نفس الفاعل على تقدير خبر المبتدا لظهور ان السؤال
تعليل للنفي المستفاد من كلمة الحصر انما يدل اي لا يدل على ان تقدير الفعل مقدما
اولى لظهور ان السؤال ومن ثمة قيل اي قوله ليطابق السؤال قال الفاضل
المحشي يعلم المطابقة حاصلة معنى على تقدير الجملة على حذف الفعل المسند الى الفاعل
المذكور لان السؤال وهو من خلق وان كان اسمية صورة فهو فعلية معنى اذ الكلام
في من قام اقام زيد ام عمرو ام خالد لكون الاستفهام بالفعل اولى وانما وضع كلمة
الدالة على تلك الذوات المنفصلة اجمالا للاقتصار وفيه بحث لما تقرر في بابه
من ان المسؤول عنه بالهمزة ما يليها فلو كان التقدير اقام زيد الخ لكان الشك في الفعل

وليس كذلك بدون الفاعل فوجب ان يقدر ازيد قام ام عمرو فالسؤال اسمية لفظا
ومعنى ثم انه منقوض بما اطبقوا عليه من ان ماذا صنعت اذا جعلت جملة اسمية يجاب
بالاسمية البتة وما ذكر في شرح المفتاح من ان الاعتبار المذكور في من قام لا يتاتى
في ماذا صنعت اذا جعلت اسمية وبينه في الحواشي بان الفعل مهنا مسند الى
المخاطب وليس فيما اذا صنعت معنى الفاعلية بخلاف في من قام وما ذا اعناه الحق
عنه بقوله اعناه كذا محل بحث لان ما ذكر في من قام من ان الاستفهام بالفعل اذ
لا يختص صورة الفاعلية فان قولك من ضربته تقديره اضربت زيدا ام ضربت عمرا
وبالجملة الفرق بين ماذا صنعت على تقدير كونه جملة اسمية وماذا عناه حتى يجاب بالاسمية
في الاول وبالفعلية في الثاني تحكم والا فلا بد من الفرق فليتامل والجواب ان حمل الاول
انه جواب عن المعارضة المذكورة بقوله ومن ثم قيل لا على النظر اذ هو اثبات لمدعى
جمهور النحاة بدليل آخر لا تصحيح الدليل السابق المنظور فيه وملحوظ وان الواقع
عند عدم الحذف جملة فعلية عورض بانه كما جاء جملة فعلية كذلك جاء جملة اسمية
كقوله تع قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم اجاب عنه الفاضل المحشي
بان فيه ما نعا من تقدير الفعل وهو قصد التخصيص وهذا الجواب انما يتاتى
على مذهب صاحب الكشاف ومن تابعه واما على مذهب السكاكي فلا اذ لا يجوز
بوجود التخصيص في امثال الصور المذكورة كما تقدم قوله في مرثية يزيد اي
المرثية على وزن محمدة مصدر رثاه وتشديد الياء خطا ثم المذكور في شرح
المفتاح للعلامة ان البيت لحارث بن ضرار النهشلي وفي شرح الرضي انه لحارث
بن نهيك والله اعلم قال بعض المتاخرين يحتمل ان لا يكون البيت من الحذف
بالكلية بان يكون يزيد منادى اي ليبك يا يزيد لفقدك ويكون ضارع مفعولا له
ان كانت الرواية بفتح باء ليبك او النائب عن الفاعل ان كانت الرواية بضمها وفيه

بحث

169

وفيه بحث اذ حينئذ مع فتح الباء من ليبك الا ان يثبت الرواية بضم يزيد في متن الكتاب فيكون منادى
والا فالمعروف مع بناء ليبك للفاعل فتح يزيد على انه مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه رواية
الرفع نائبا عن الفاعل لا منادى اي يبكيه ضارع وقيل اي يبكيه وهذا انسب بالمعنى
وما ذكر ان النائب انسب بالسؤال المقدر وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور فان قلت
بل قد اعتمد على الموصوف المقدر اي شخص ضارع فعلى تقدير اشتراط الاعتماد في تعلق الجار
لا محذور اصلا قلت ان كفى في عمل الاعتماد على موصوف مقدر لا يتصور الانفاء لعدم الاعتماد
لتصريح الشارح في شرح الكشاف بان ذكر الموصوف مع كلم لكان يلزم لفظا او تقديرا
تعينا للذات التي قامت بها المعنى وهو مخالف لتصريحهم اللهم الا ان يقال الاعتماد على موصوف
مقدر انما يكفي لعمله اذا قوي المقتضي لتقديره كما في يا طالعا جبلا ويا راكبا فرسا لا انتفاء
انتفاء حرف النداء الى اقتضاء نفس اسم الفاعل لكن تاتي اعتبار مثل هذا المقتضي
في كل موضع محل نظر ليس يقوى في حق المعنى لان مطلق المخفوف ليس سببا للبكاء بل هو
بوصف المغلوبية فافهم اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يا يزيد وفيه بحث وهو انه قد سبق ان ارادة
الواحد من الجمع المحلى باللام لا يجوز فكيف يصح قوله لاجل اهلاك المنايا يزيد ولا يهلك الشخص
الواحد الا منية واحدة والجواب ان المراد بالمنايا اسباب الموت اطلاقا لاسم المسبب
على السبب وهي كثيرة وفضلا الخ اي بالمقتضي للحذف بعد بيان المجوز وهو
القرينة فعلم ان هناك يا كبا هكذا في اكثر النسخ وانت خبير بانه لا يجوز الفاء في جواب لما
الا عند ابن مالك اذا كان جملة اسمية والجمهور منعوا وقوعها جواب لما فالوجه ان الجواب محذوف
والتقدير يلزم الاحتمال فعلم ان هناك ركنيا وعلى هذا قول نفرا اسند الى مفعول بان قلت قوله
ليبك مجرد امن المسند اليه على موضوع غير معين سواء كان معلوما او مجهولا فيحصل
تكرر الاسناد في البناء للفاعل ونصب يزيد قلت المعنى لما يفهم من الجملة المتعلقة
الكلام المستندة كما لا يخفى واشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين فان قلت ذلك

وقد يوقع نحو زيد غير فضلة فذا اشار باد راج النحو ان الكلام ليس في حصر المبتدأ الاول وبوقوع نحو زيد مسندا اليه فان المسند اليه
ارجح من المسند والمسند من الفضلة ويكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لا يخفى انه بناء كونه جوابا لسؤال مقدر [illegible]
مترتب للجواب قوله ولان اول الكلام غير مطمع فيه انه ان اراد انه غير مطمع بالذات فمسلم لكنه لا يكفي في كونه نعمة غير مترقبة وان اراد انه غير
مطمع اصلا فمم لانه يقتضي الى ان السؤال غير مطمع دائما ولا لان الكلام موبس عن ذكره لان ابراز الفعل علامة الاجتناب عن الذكر بالكلية
وحاصل الترجيح انه نعمة غير مترقبة وغير المترقبة غير مشوبة بالم الانتظار وتعب الطلب فهي لذة صرفة فيكون الذ وهذه المقدمة نافعة في بيان [illegible]

الايهام موجود في صورة الحذف لان بناء الفعل للمفعول يشعر بان الاهتمام به لا بالفاعل وذكر الفاعل بعده مدفع لهذا الغرض قلت ذكر الفاعل في جملة اخرى انما هو بسبب سؤال ناش من الكلام السابق فالمفهوم من بناء الفعل للمفعول ان ذكر الفاعل في الجملة الاولى ليس بمهم وحصول الاهتمام به في الجملة الثانية لا يهدم الغرض المذكور نعم يمكن ان يقال في بناء المفعول ايهام الجمع بين المتناقضين حيث دل اول الكلام على عموم الامر وآخره اعني قوله ضارع على خصوصه فافهم نحو قوله ولئن سألتهم من خلق السموات الخ فان قلت وقوع الكلام جوابا السؤال المحقق قرينة على حذف المسند وكما بهذا الكلام وبما حذف فيه المسند من قوله نحو ولئن سألتهم من خلق السموات ليقولن الله واحد فالذكر في احدهما لضعف التعويل على القرينة وعدمه في الآخر مع اتحاده واتحاد المخاطب والاوجه فالصواب ان الذكر ههنا لزيادة تقرير المسند قلت لما اختلاف يسقط المخاطب باختلاف العوارض والاحوال لوحظ هذا الوجه في بعض المواضع وذكر المسند مع الخطاب والقرينة جريا على سنن البلغاء في تفننهم ومنه قوله نعم بل فعله كبيرهم هذا حيث ومعونا ذكر من التعريض يكون سببا لذكر المسند لكن السؤال ههنا اسمية لفظا ومعنى والجواب فعلية محضة فما السر في عدم رعاية التطابق التي او جبوها فيما ذكرنا وامثاله وحصول التعجب بدون الذكر ثم اراد حصول قصد التعجب من السامع بطريق كونه خاصة له مع ان يستفيد المخاطب ذلك في هذا اشارة الى دفع ما اورده المص في الايضاح من ان التعجب يحصل بقيام القرينة فلا حاجة الى الذكر حاصل الدفع ان مفهوم المسند كمقاومة الاسد مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه وكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر فهم اسناده الى المسند اليه واما قصد التعجب منه فلا واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في اللفظ فلا بد من نكتة وحيث كان قصد التعجب مناسبا حمل عليه وقد يدفع الايراد بان عبارة المفتاح هكذا او قصد التعجب من المسند اليه بذكره والمراد ان التعجب الحاصل بالذكر مع وجود القرائن اقوى من التعجب الحاصل بمجرد تحقق القرائن فاذا

قصد



ذ قصد هذا التعجب فلا بد من ذكره وقد يقال ما ذكره المص على تقدير التسليم وارد عليه في سائر اسباب ذكر المسند لان جميعها مشروط بوجود القرائن فيحصل الاغراض بالقرينة والحق انه غلط فان التعريض بمساق السائل والاستدلال ذ وسط الكلام كيف يحصل شيء منها من القرائن وكذا الكلام في غيره فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اعترض عليه بان الجملة الواقعة خبر ضمير الشان نحو قل هو الله احد غير سببي ولا يفيد تقوي الحكم فيدخل في ضابطة الافراد مع كونه جملة واجيب بانه مفرد معنى لكونه عبارة عن المبتدأ ولهذا لا احتياج الى الضمير كما سبق وان كان جملة صورة وقد اشار الشارح في المختصر الى جواب آخر حيث قال المراد ان افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى فلا يلزم منه تحقق الافراد في جميع صور تحقق هذا المعنى وفيه تأمل اذ لو كان سببيا فهو جملة قطعا الا عليه نحو زيد قائم ابوه بناء على ان المسند ههنا سببي مع انه ليس بجملة كالسببي من انه ليس معدود من المسند السببي وان كان التعليل يقتضي ذلك وذلك محافظة على الضبط في اقتضاء سببية المسند كونه جملة بالطريق المخصوص وهو تكرر الاسناد مع وحدة المعنى ليشمل صورة التخصيص ليشمل الاحتراز والاخراج تلك الصورة وارجاع الضمير الى ما ليس بمذكور صريحا بقرينة المقام ليس ببعيد في توجيه الكلام واما قوله فعدم افادة التقوي اعم من قصد التقوي فمعناه على ما نقل من الشارح المحقق انه اشمل لان فيه نفي القصد الى التقوي ونفي افادة التقوي بدون القصد ايضا كلا عدم قصد التقوي فانه لا يدل على نفي التقوي بدون القصد وانما قلنا ان العموم ليس بحسب الصدق على الافراد بل من جهة التعلق والاحاطة حيث اضيف النفي الى الامرين والعموم بهذا المعنى يستلزم الخصوص بحسب الصدق وكذا الحكم في كل ما نفي الاعم فانه اشمل من نقيض الاخص بالمعنى المذكور وان كان اخص منه بحسب الصدق ومع ظهور هذا التوجيه لا وجه لكلام الفاضل المحشي بكونه سهوا من طغيان القلم

محكوما به بالثبوت قال الفاضل المحشي هذا اعني قوله بالثبوت بدل اشتمال من كر
العامل وانظر ان المحكوم به لفظ مركب وقع في الاصطلاح بمعنى المحمول وقوله بالثبوت
بيان لطريق المحمولية اعني كونه محكوما به كما تقول العالم محمول بطريق الثبوت واجيب
لصاحب المفتاح هذا الجواب ضعيف كما اعترف به نفسه ولو قيل مراد السكاكي ان لا يكون
الثبوت مقصودا مطلقا اي لا في هذا المقام ولا في غيره لاندفع الاعتراض لكنه بعيد والاقرب
ان كلام المفتاح محمول على حذف المضاف اي لم يكن من نوع نفس التركيب فلا محذور اصلا
فتدبر انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد فان قلت اذا لم يحكم بالثبوت فكيف يكون
مسندا سببيا وقد فسر الاسناد بثبوت الشيء للشيء او نفيه عنه قلت المراد
بالثبوت المذكور في تعريف الاسناد اعم من الثبوت التحقيقي والتعليقي والمعتبر
في تعريف الفعلي المحكوم بانتفائه ههنا هو الثبوت التحقيقي وقيل انما لا بد من نوع العام
فلا محذور فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لا ينتقض الخ قيد بالفعل لا طابقه
فليفهم واذا كان المجموع فعليا فقد بطل الخ اجاب الفاضل المحشي بان معنى التعريف
مسند يكون كذا والمجموع المركب من الاب والانطلاق والنسبة الحكمية في زيد ابوه منطلق
ليس مسندا حقيقة بل المسند الحقيقي هو الانطلاق في نفسه نظرا الى الاب مع تقييده نظرا
الى زيد ولهذا اذا قلت زيد انطلق ابوه بزيد منطلق الاب وانما جعل الخبر خبرا في الاصطلاح
التي لا تلبس معانيها وزد بان كلام السكاكي في بيان ضابطة افراد المسند وجمليته فهو
قابل بانه اذا كان في الكلام مسند فيه ذلك الكلام جملة فيكون الجملة في زيد ابوه منطلق
مسندا الى زيد جملة فيصدق عليه تعريف الفعلي مع جمليته فتبطل قاعدة افراد
المسند والحاصل ان ما ذكره المجيب اعتبار لجانب المعنى مع قطع النظر عن الالفاظ
وما ذكره الشارح بل جميع اهل العربية حيث اجمعوا على ان المسند في زيد قام و
امثاله هو الجملة رعاية لجانب اللفظ مع ان فيه رعاية لجانب المعنى ايضا في الجملة كما هو

المناسب

المناسب للفن حيث يبحث فيه عن خواص الالفاظ والقطع النظر عن جانب المعنى
وغاية ما يقال الا نزاع في ان الجملة مسند بناء على اللغة والاصطلاح ولا في انها
ليست كذلك بحسب الحقيقة ولما كان غرض المجيب اصلاح تعريف السكاكي كان له
ان يقول مراده مسند حقيقي يكون كذا فيخرج الجملة ولا يضر كونها مسندا اصطلاحا
بناء على الظاهر المتوسع انتهى ثم استدل على ان المسند الخ هذا امر عجيب اذ بعد القول
بان المسند هو منطلق بدون ابوه والاستدلال عليه كيف يحكم بفعلية المسند مع
انه لم يحكم بثبوت منطلق لزيد بل لابيه وهذا فسط لان اللازم مما ذكر الخ
اجيب بان حاصله تسند لا ذكره الفاضل هو انهم اتفقوا على ان اسم الفاعل مع
فاعله ليس بجملة تعين ان الفاعل في هذا الباب بمنزلة العدم فكان المسند هو اسم
الفاعل فقط وبهذا ظهر انطباق دليله على المدعى وان نحو زيد منطلق ابوه لا
يكون واسطة بين المسند السببي والفعلي بل مندرج في الثاني ونسبته الى السببي
تحقيقه من ان اسم الفاعل مع فاعله انما لا يكون عندهم جملة لعدم اشتماله على نسبة اصلية
وهذا لا يقتضي ان يجعل فاعله في حكم العدم وانما ذلك لو لم يعتبر اشتماله على النسبة اصلا
وليس كذلك كما لا يخفى على المنصف انتهى فمع الجمل عبارة المفصل ووضع لدخول زيد منطلق
ابوه في ضابطة الافراد في عبارة المفصل وفي عبارة المفتاح انتهى وقال اذا التقدير يكن
فيها او حصر رد عليه بان المسند فعلي سواء قدر الظرف بالفعل او باسم الفاعل فانه
التعليل بتقدير الفعل وايضا قد ذكروا ان الخبر اذا كان فعلا للمبتدأ مثل زيد
زيد قام لم يصح تقديمه والجواب عن الاول ان ليس المراد انه لو قدر باسم الفاعل
لم يكن مسندا فعليا بل كان المعتبر في المسند الفعلي هو الثبوت الحقيقي او انما
ولم يكن ذلك ظاهرا في قولك في الدار زيد اراد تقديره بما يكون ثبوته للمسند اليه ثبوتا
حقيقيا الا انه قدر بما هو المختار عنده وعن الثاني بان سبب عدم الجواز الالتباس

بانا عدولا التباس ملهمنا لان الظرف غير معتمد فلا يجوز اعماله على المختار نعم
كان المسند في المثالين جملة وتحصل التقوى ان قلت ما مر في عدم افادة زيد للتقوى
حاصل في زيد في الدار لعدم التفاوت في الغيبة والخطاب والتكلم مثل هو في الدار
وانت في الدار وانا في الدار قلت التفاوت في التقدير حاصل اذ التقدير حصل
وحصلت بالفتح وحصلت بالضم وهذا كاف في الافادة لم يصح التركيب لان
مستقر ان جعل مبتدا يلزم وقوع المبتدا نكرة مع انتفاء الخبر وان جعل خبرا
يلزم تحقق الخبر بلا مبتدا اذ ليس هنا شيء مقدر وانما قال حتى يكون خالد
مرفوعا لانه مذهب الكوفية الذي بني الكلام عليه وجميع ذلك ضبط لا بشائبه على
ان من الامثلة مثلا لافراد المسند لم يتيسر كالشكال وتعسر ضبطه اراد بالتعبير
المتعارف وهو ذكر مركب تقييدي دال على ماهية المعرف والاقعد تقرر في المعقول ان
قول نحو زيد ابوه منطلق تعريف بالمباين في التحقيق ويمكن ان يفسر بانه جملة
الى رد عليه الفاضل المحشي بان هذا التعريف يقتضي ان يعرف اولا كون المسند جملة
حتى يعرف كونه سببيا مع ان جعل السببية احدى ضابطي معرفة كون المسند جملة
يقتضي ان يعرف اولا كون المسند سببيا حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند في الكلام
جملة فلا طائل تحت هذا التعبير اجاب عنه بعض الافاضل بان الغرض بيان مقتضيات
افراد المسند جملته فيكون المعنى على انه اذا قصد جعل المسند سببيا او قصد تقوي الحكم
يؤتى بالمسند جملة والا فيؤتى به مفردا فذكر الجملة تنبيه على المسند السببي الذي قصد
حالة مقتضية لا يتأتى المسند جملة لا يؤدي الى محذور اصلا وقيل ان قول المقتضي لجملة
المسند كون المسند جملة تعليق على ما هو مآل المعنى لاخر عن سماجة هو ان يكون
مفهوم المسند مع الحكم عليه ان ارجع الضمير الى كون المسند سببيا فقط وان ارجع
الى نفس المسند احتيج الى التقدير اي فهو ان يكون كذا وهو مع الحكم عليه مبني على ان كلا في

من اجزاء

من اجزاء الكلام معنى كان او فصلا قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند مثلا حكم عليه
بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه وقع عليه الفعل اعلم ان بعض الامثلة التي اورد
في تفسير السابع للسببي خارج عن تعريف السكاكي له مثل زيد مررت به وما يعني
اذ ليس ما بعد الفعل اعني فاعله متعلقا بما قبله بسبب ما فيخرج هذه الامثلة عن
ضابطة الجملة مع كون المسند فيها جملة وقد يجاب بالتزام التقوي بناء على ان
الضمير مطلقا يصرف الخبر الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة على ما يجي او انت
تعلم ان كون المسند الى زيد جملة في هذه الصور لم ينشأ من قصد التقوي حتى لو لم
يقصد كان ايضا مسندا الى زيد ولكن يكون مفردا الكاف انما عرفت كذا ذكره
الفاضل المحشي في شرح المفتاح قوله او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد
الى ما بعده الخ فيه اما بحسب الظاهر او بحسب الحقيقة والمآل ليشمل نحو زيد طاب باد الدار
زيد طاب ابوه وانا ضربت ذلك لان الفرق بين المسندين بجعل احدهما سببيا دون
الآخر تحكم ورد بمنع التحكم للفرق بين طاب زيد وطيب نفسه وان كان مستفادا
ما جعله ابيه فان قلت يفهم من التفسير ان المسند في زيد طاب نفسه من السببي
مع انه زيد طاب فعلي والفرق تحكم لان الذي اسند اليه الفعل في كل من المثالين نفس زيد
في المآل اجيب بان الضمير لا حصار الشيء ات بين فالاسناد الى ذلك الجامد واما ليس
فليس في تلك المثابة فتامل قوله متعلقا بما قبله بسببه اعلم ان التعلق قد يكون
باضافته الى ضمير كقولك زيد انطلق ابوه وقد يكون باضافته الى ضمير ما اضيف
الى الضمير فيدخل زيد اخوه ضرب غلامه لكن يلزم ان يكون ضرب مسندا سببيا
بالنسبة الى زيد واخوه معا فالاول نحو زيد ابوه منطلق او رد عليه ان المسند
في مثل اخوه عمرو يشكل جعله سببيا اذ لا معنى لتعليق ذلك الجامد بالمبتدا
تعليق اثبات اجيب بانه مأول بمسمى بعمرو او مسمى اخوه بعمرو قوله ولا يخفى انه كلما

والا لكان المناسب قال الفاضل المحشي ايضا لا يحتاج في ضابطة افراد المسند
الى قيد ثالث يخرج به نحو انطلق ابوه لان المسند فيه هنا ليس فعليا كما حققه وليس
المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم فلا بد من افراده بقيد آخر ويرد على ظاهر ان المسند
اذا لم يكن فعليا فقد خرج عن ضابطة افراد المسند بقوله فعليا فاي حاجة لافراده الى
قيد آخر وغاية ما يقال في الجواب ان السلب في قوله متوجه الى القيد اعني كما حققه
فيفيد ثبوت الاصل اعني فعليته يعني ان انتفاء الفعلية عن المسند المذكور انما يصح
على ما حققه واما على زعم المتوهم فهو فعلي لانه يشترط في المسند السببي انتسابه الى شيء
على وجه البناء اعني تقديم المبني عليه فالفعلي الذي يقابله ما ليس كذلك وهذا السببي يصدق
بالانتساب لا على وجه البناء فيدخل المثال المذكور في ضابطة الافراد على ما زعمه و
يحتاج الى قيد آخر يخرجه ويمكن ان يقال في قوله هو ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان
على ما ذهب اليه بعض النحاة في مثل آتيك خفوق النجم من تقدير الوقت واما على مذهب
من جعل المصدر بمعنى الوقت فلا حذف وكلا المذهبين مذكور في كتب النحو هذا وقد
تقدر لفظة في في قوله ان يكون بناء على حذف الجار من ان وان والمعنى ان المسند السببي
يكون اذا كان لما قدر ظرف الزمان المضاف الى ما بعده قدر له عامل ما فوقه وقلب المقام
ماضيا حيث لم يقل اذا يكون بناء على ان الشايع بعد اذا هو الماضي والمضارع قليل
ثم هذا المعنى على تقدير رجوع الضمير الى المسند وقوله او وقت كون المسند الخ على تقرير هو
الى قوله اذا كان المسند سببيا واعلم ان منشأ استبعاد الشريف هذا التوجيه هو
ان اذا ليس مذكورا في الكلام وان المضارع معه قليل جدا ولهذا لما قدر المحذوف
عدل من يكون الى كان فلا يرد عليه انه اختار تأويلا من جنس هذا التأويل في حل
قول السكاكي واما الحالة التي تقتضي ذكر المسند اليه فهي اذا كان السامع الخ كما هو
وهو الزمان الذي بعد زمان تكلمك كان الاسناد المحقق بقوله لو قرئ بلفظ قبل بضم اللام

لم يرد



لم يرد عليه ان ظرف زمان قبل لزم اما كون الشرط ظرفا لنفسه او ثبوت زمان للزمان وهذا انما يلزم
لو لم يكن قبل لازم الظرفية ثم انه يعود الضمير منه في قوله وجوده بعد هذا الزمان سواء
حمل الترتب على الاستقبال او الحال وينبغي ان يعلم انه لو قيد بترتب في الاستقبال
يلزم محذور آخر لان كون الترتب في الاستقبال يقتضي عدم حصول الزمان المستقبل
بعد زمان التكلم وقوله وجوده بعد هذا الزمان يقتضي حصوله بعد فيلزم اجتماع النقيضين
على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذي يحصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما
كما لا يخفى على المتأمل ثم ان ما ذكرته من التقرير وهو ان ايراد المحذور بالنظر الى
وجوده بعد هذا الزمان احسن من تقرير الفاضل المحشي حيث قال وكذلك بترتب دال
على زمان مستقبل فيلزم ان يترتب وجود المستقبل في المستقبل فيلزم احد المحذورين
اذ يرد عليه ان كون الترتب في المستقبل لا يستلزم كون المترتب فيه حتى يلزم احد المحذورين
قال الشارح في شرح المفتاح هذا تدقيق فلسفي لا ينظر اليه لوقوع اللغة على ان يكون
ان يكون هذا الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان هو من اجزاء
الزمان الذي قبل زمانك ماض وقد يقال النظر الى الاعتبار مصحح للظرفية في الجملة
قوله والحال هو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل تعيين مقدار الحال مفوض
الى العرف بحسب الافعال ولا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال زيد يأكل ويمشي ويحج و
يكتب القرآن ويعد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير ازمنتها وهذا المذكور
على مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان موهوم محض لا وجود له واما عند الحكماء
القائلين بان الزمان موجود متصل فالحال عندهم وهو الآن عرض حال في الزمان
لا جزء منه فالآن بحسب ظاهر مقالاتهم عرض موجود حال في زمان موجود ثم ان ما ذكره
الشارح من تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور
الآنية الآن يقال الوقوع في الاجزاء المذكورة ولو في واحد منها وقوع في الحال قوله

بخلاف الاسم كزيد قائم فيه انه مخالف لما اسلفه في تعداد امثلة خلاف مقتضى
الظاهر الاسم الفاعل وللمفعول حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ولعلك اذا
تاملت في بعض ما اسلفه هناك تطلع على التوفيق مع افادة التجدد الذي
هو من لوازم الزمان الى المراد بالتجدد الحصول بعد ان لم يكن ثم ان افادة التجدد لازمة
لدخول الزمان في مفهوم الفعل اذ لم يقصد بذلك تجدد اقتران الحدث بالزمان بل تجدده فيه
فذكر افادة التجدد تحقيق للمقام لا تقييد لا احترازي كذا في شرح المفتاح للشريف ويقتضي
تجدد الكل وهو تجدد ورد عليه الفاضل المحشي بان هذا انما يدل على تجدد المجموع المركب من الحدث
والزمان وانما المقصود تجدد الحدث المقارن للزمان واجاب عنه بعض الافاضل بان المدلول
عليه هو المقصود لان الكلام في الحال المقتضية لكون المسند حقيقة فعلا لا حدثا للزمان وفيه
انه لم يرد بالمسند في قوله فلتقييد المسند ما هو المسند حقيقة اعني الحدث على ما اشار اليه
الفاضل في البيان لم يكن لفظ التقييد في محله لان احد الازمنة جزء الفعل لا قيد على ان
جعل الغرض افادة اقتران الزمان على ما هو المسائل بمعزل عن التحقيق كيف وقول الشارح
اي بنوع من الوجوه وتناملها يحدث منه ذلك النوع شيئا فشيئا ويقصد منه النظر
لحظة فلحظة يدل على ان المراد افادة تجدد الحدث فتامل اوكلما وردت عكاظ قبيلة
للتقرير ان قدر المعطوف عليه استفهم او الانكار ان قدر لم يعرفوا والعامل في كلما على
الوجهين بعثوا شيئا فشيئا يشعر بان المراد بالتجدد فيما سبق التقضي والحق ان
خارج عن مفهوم الفعل وضعا وانما يفهم من خصوصية الحدث او المقام نعم قد يقصد
من المضارع الاستمرار التجددي بحسب المقام كما يستفاد من الشيخ ويمكن ان يقال غرض
الشارح بيان المراد من البيت بحسب افادة المقام والتجدد المطلق الذي هو مدلول
الفعل وضعا وهو المفهم بالبيت يفهم في ضمن التقضي فلا غبار على كل قبيلة فينا
وفيهم انما بعثوا اليه لانه لا يتم لهم اظهار منافرتهم الا بحضرته لانه الرئيس على كل شرذمة الناس

على كل



على كل حد منيف وقوله فلافادة عدمها لا لاظهار بيان فلافادة مطلق الثبوت حتى لا يكون
الكلام خاليا عن افادة المسند لولا الوضعي للاسم صريحا فان الاسمية لا تفيد علم التقييد وعدم
افادة التجدد دليلهما لعدم ما يدل عليهما فتامل قوله لا يالف الخ هو من ابيات الحماسة قاله موسى
بن نصر اوله انا اذا اجتمعت يوما دراهمنا ظلت الى طرق الخيرات تستبق وفي قوله لكن يراه تكميل حسن
اذ قوله لا يالف الخ ربما يوهم بانه لا يحصل حصول الدراهم فازاله قوله بزخرفه الخ فقوله ودفع
الشيء بالرفق كالبقرة ولدها قوله اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فان قلت لفظ الاستثناء
يقتضي الاندراج وذلك بان يوجد التقييد من الظاهر والتحقيق فيما ذكر الشارح جواب
تسليمي والملايم للكلام ان يقال كلا من الاندراج والانتقاض فان المتبادر من التقييد
كون القيد فضلة غير مقصود في تخصيص اصل الجملة وهو منعقود في باب افعال الناقصة
بالنسبة الى اخبارها قلت لفظ ان مراده بهذا تقييد الفعل بنحو المفعول وبالاستثناء
عدم الدخول فيما ملائم على هذا الظاهر فليتامل قوله لتقرير الفاعل على صفة اطلاق الفاعل
على الاسم كان اما على سبيل التشبيه او تنبيه الفاعل بما اسند اليه الفعل المعلوم او
غير مصدر ذلك الفعل قال الفاضل المحشي نعم زاد الشارح هذا القيد تنبيها على نفي
ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر من قولك موضوع للتقرير ان التقرير تمام
الموضوع له فيدل على خروج الصفة المذكورة وهذا انما هو في الافعال الناقصة لا التامة
لدخول الصفة في مفهومها وفيه نظر اما اولا فلان الشارح لم يرد هذا القيد على التعريف
المشهور بل اورد في تفسير قيد في التعريف المشهور بيانا لما هو المراد منه في الواقع
ويمكن ان يجاب عنه بانه لو حمل على ذلك لزم تفسير اللفظ بما لا دلالة له عليه ومثل هذا
سيما في التعريفات فلا بد ان تحمل على الزيادة لتخرج الافعال التامة واما ثانيا فلان اللام
في قوله لتقرير الفاعل على صفة للغاية لا صلة للوضع كما زعم المحشي يدل عليه قول الشارح
انها الخ تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فان الصفة المشار اليها انما تتصف بالكون

ومع هذا التقرير وايضا قد اعترف المحشي صريحا ان لكان دلالة على الاستمرار ولصار على الانتقال
والتقرير المذكور لا يشتمل لا على الانتقال ولا على الاستمرار فكيف يكون تجريده عن الافعال الناقصة
كيف ولو حمل الكلام على ذلك المساق الذي ادعاه لم ينطبق التعريف على الناقصة من وجه آخر فان الزمان
داخل في مفهومها فلا يكون التعريف تاما الموضوع له عنده ثم مرض الشارح من ذكر الوجهين ان الناقص
كون كان مثلا قيدا بالنظر الى الكل واحدا من جزئي معناه اعني الزمان على ما في الوجه الاول والكون
المطلق على ما في الثاني فلا وجه وجيها للحكم بالاستغناء عن الثاني الا بجعل ومن ابتغى قولهم اي انما
يكون ملوكا مع هذا القول اذ جعلت اضافة الحكم الى المعنى بيانية واما اذا لم يجعل كذلك كما يدل عليه قوله
فان للفعل الخ فلا لانه اعتبر فيما سبق اتصاف خبرها بمعناها لا الحكم معناها اللهم الا ان يحمل على حذف
المضاف ومع الحكم وعدم ارادة ان يطلع السامع المراد بان يحمل معنا المخاطب بقرينة قوله
او غيره من الحاضرين فتامل اكرمك ان تكرمني اكرمك جزاء الشرط عند الكوفية والا لوقع الطلاق
بقوله انت طالق ان دخلت الدار سواء دخلها ام لا ودال على الجزاء عند البصرية وليس بشيء
لكن يتبين الآن من ثبوت الصدارة لحروف الشرط ولا يلزم المحذور السابق اذ لا نزاع في الارتباط
المعنوي ثم ان بعض النحاة شرطوا كون الشرط ماضيا اذا تقدم عليه ما هو جزاء في المعنى
واختار بعضهم عدم الاشتراط فهذا المثال مبني عليه فالجزاء ان كان في الجملة خبرية قبل التعليق
ان الجزاء في قولك ان ضربتني ضربتك خبر مع ان الجملة انشائية ورد بان حرف الاستفهام داخل في
المعنى على الجزاء الكائن جزاء بالعرض فليس بخبر في نفسها للصدق والكذب وبقول في
نفسها اي ان الاحتمال يجب ان يقطع فيه النظر عن خصوصية المتكلم والخبر ايضا بناء على انه
في بحث تقييد المسند الخبر يجوز ان يكون بملاحظة التاويل على ان يكون معنى قولك ان جاءك
زيد فاكرمه ان جاءك فانت مامور باكرامه لان ذكر التاويل انما يصار اليه عند اعتبار التعليق واما
عند عدمه كما هو مذهب السكاكي فلا اذ لا ضرورة داعية اليه لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء
محمول على حذف المضاف بقرينة السوق الى الحكم للانشاء وهو تغيير معنى الكلام واذا ... في التطرق الى احتمال الصدق

والكذب

والكذب فلا بد ان نفس الشرط بدون الجزاء ليس كلاما فضلا عن كونه انشاء ولهذا لا يتقدم
ما في حيزه عليه لانها غيرت معنى الجملة كالاستفهام وادوات فيه معنى الشرط وقد تقرر ان كل ما يغير
معنى الجملة وكان حرفا فمرتبته الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام اي نوع من انواعه فيتعين منه جعل
كلام المعاني على ما عليه اهل الميزان تخليطا للاصطلاحين فقول الشارح وتخليط اي في موضع البيان
لوجه التعسف في انها نوع جازم موضوع للصدق والكذب اي المحتمل للصدق والكذب على الجزم
بوقوع الشرط واما قولهم ان مات زيد فعدم اي الموت مجزوم الوقوع فقد وجهه الزمخشري بان وقت الموت
لما كان غير معلوم استحسن دخول ان عليها او على قرب من التاويل مثل سوق المعلوم مساق المشكوك
لنكتة تقتضيه او كون المخاطب غير جازم فان ان قد يستعمل في شك المخاطب كما يستعمل اما التفصيل
الجمل الواقع في ذهنه او غير ذلك مما سيجيء تفصيله واصل اذا الجزم اي قيل المراد بالجزم معناه
الحقيقي واما المظنونات فانما يستعمل اذ فيها باعتبار خطابي فلينا ... ليطلع الفرق
بينهما من ان عدم الجزم بلا وقوع الشرط في ان او وجود الشك واذا لوجود الجزم بوقوعه
فنبه فيما ذكرنا حيث قال اي لا لنكتة وهي ههنا تنزيل المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على
موجب علمه من رعاية حق انما هو نقيض الشرط لا يستقيم الا بان يحمل على حذف المضاف اي بوقوع
نقيض الشرط بقرينة المقام نحو فاذا جاءتهم الحسنة الآية او رداه من كلام الدليل تخفيفا وتوضيحا
لاستعمال اذا للمقطوع وان في المحتمل والمراد القطع والاحتمال بالنظر الى حال الشيء في نفسه
وفرض الكلام مقولا على لسان من يجوز عليه الشك والتردد والا فبالنظر الى علم الله تعالى ليس
الا العلم بالوقوع او اللاوقوع وان تصبهم سيئة ولئن اصابكم فضل من الله المراد بالحسنة
في الآية الاولى الخصب والرخاء لان الآية نزلت في اليهود حين تشاءموا برسول الله صلعم فقالوا
منذ دخل المدينة نقصت ثمارنا وغلت اسعارنا فرد الله عليهم عند الله وبالفضل في الآية الثانية الفتح
والغنيمة يدل على ذلك انه وقع في مقابلة قوله فان اصابتكم مصيبة اي قتل وهزيمة وشهادة
ما قبله اعني يا ايها الذين امنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم

لمن بطش الاية وانما استعمل الماضي في ولئن اصابكم فضل لان الشرط مع اللام يلزمه المضي لفظا
لان الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال على الاهتمام به قصدا ان لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا
والله ذو الفضل العظيم فهناك شان يحقق للتنويع الذي يراد لقوله فضل من الله والتنكير
للتعظيم او النوع كما اشار اليه الفاضل المحشي وبهذا يظهر اندفاع ما كتبه الشارح وانه ليس عادته
في دفعه اى تكلف كما اشعر به قوله اللهم الا اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا اليس
لان ما قبل الاية وهو ولقد اخذنا آل فرعون بالسنين قرينة للذكر فيكون عهدا خارجيا تقديريا
كما اشار الفاضل فيما ياتي وقد يقال يكفي في العهد كون المعهود مشهورا بينهم متداولا
بحيث لا يلتفت ذهنهم الى الغير كما في قولهم ادخل السوق اذا لم يكن في البلد الا سوق واحد وهذا
الاعتبار جار في الحسنة اذ التعاهد ثابت بالنسبة الى الخصب والرخاء وفيه ان هذا التعاهد انما
هو بالنسبة الى قوم موسى عليه السلام لا الى المخاطبين بالاية وهو المعتبر في العهد الخارجي كثرة وقوع
اشار الى ما ذكر المناسب لقوله فيما سبق لكثرته واتساعه ان يكون كثرة وقوع مفعولا لا لقطع
بحصولها الكثرة وقوعها واتساعها فان قيل ليس كثرة الوقوع فعلا للفاعل فكيف ينتصب بحذف
اللام قلنا جاز ذلك تاويلا بالاستكثار فان كثرة الوقوع يستلزم الاستكثار عرفا على ان الفاضل
الرضي لم يشترط ذلك وبهذا ظهر فساد ما قيل اى بما ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب
الجمهور ظهر فساد ما ذكره الترمذي فان قوله حقها ان يشك فيها دليل على ان حمل العهد على مذهب
الجمهور مع جعل السنة القليلة غير قطعية الحصول لا يخفى ان قلة السنة مستفاد من تنكيرها وان القلة
المستفادة من التنكير انما هي قلتها بحسب ذاتها لا قلتها باعتبار وقوعها فان القلة بالمعنى الاول قد يجامع
مع دوام الوقوع ثم لا يخفى ان القلة بالمعنى المذكور تنكر الوقوع اذ الظاهر انه لا يخلو احد من سنة ما فينبغي ان يراد
ان الدلالة على عدم قطعية الحصول من بين دلالة على فضل الله بل تشبيه وان اراد العهد على مذهبه بناء
على ان الحسنة المطلقة اى الاعم كلام الشارح اعتبار المعهود بالنسبة الى قوم موسى عليه السلام لكن فيه نظر
لان هذا الاعتبار عند السكاكي بالنسبة الى الطبع الى المخاطب ههنا غير قوم موسى عليه السلام وبالجملة لام العهد انما

بدل

انما يدل على علم المخاطب بالمعنى وقوم موسى عليه السلام ليسوا بمخاطبين فلا يكفي علمهم بالحسنة في العهد وهذا الاعتراض
على العلامة ايضا فليتامل وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة اى بما ذكر من ان المقدر ان المراد
الى الحسنة المطلقة او من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور وانما لم يتعرض ببطلان كلامه كما سبق ببطلان
كلام الترمذي مع ان وجه الفساد فيهما واحد لان كلام العلامة طويل الذيل فلو قدمه على النسق الكائن الى زيد
لتباعد احد الشقين عن الاخر في اعتبار لفظ هذا دون ذلك اشارة الى ان التوجيه المختار لا يوافق
عما يقتضيه التوجيه وحضوره لدى الناظر لكونه متعلقا بالابطال على توجيه هذا الفاضل ايضا على ان لكل ان
يجعل الاشارة هذا الاشارة الى مجموع ما سبق من رد الشقين لان بطلانه بهذا انما هو باعتبار الشق
الاول والدليل على ان العلامة وكذا الترمذي حمل العهد على مذهب الجمهور وتعريف الجنس على جنس
الحسنة مطلقا وان الشارح حمل كلامه على هذا لمن تامل في كلامهما ادنى تامل من القطاع
الجمع باعتبار جزئيات الخصب فيكون اسوا حالا لكونه على ان في الحمل على الجنس يلزم ترك التنكير
على المعهود وغيره اذ لا شك انه اسوا من تركه على المعهود فقط واما من حيث هي فممنوع يرد عليه
ان مراد العلامة هو ان المعهود قد اعتبر فيه كثرة الدور فيما بينهم وحضوره لديهم فيكون واقعا موجودا
بخلاف الجنس اذ لم يلاحظ فيه ذلك الاعتبار فلم يدل على الوقوع دلالة المعهود عليه وهو معنى من قول من حيث هو كالقطع
قطعي من الاعتبار المذكور كما فهم الشارح اعني الجنس من حيث هو لا في ضمن الانواع ولا في ضمن الافراد
ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة اورد عليه الفاضل المحشي بان الحسنة اذا اريد بها مطلق
الخصب والرخاء لم يمكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس ضرورة كونها من افراد جنس الحسنة
وقد جوز السكاكي فلا يمكن حمل كلامه على ذلك اجيب بانه يجوز ان يراد بالحسنة مجردة عن اللام الخصب
ابتداء مجازا لقيام القرينة ثم يعتبر دخول اللام عليها فكان اللام عليها فرد فلذا جاز الخصب ابتداء فجاز
ان يراد تعريف جنس او ان يراد تنزيل حقيقة منزلة المعهود الحاضر كما هو مذهب السكاكي في العهد
فاذا اريد بها مطلق الخصب يكون تعريفها تعريف جنس ورد بان قول الشارح معنى كونها معهودة انها
عبارة عن حقيقة معينة [illegible]

الايراد بان الاطلاق المذكور في عبارة المفتاح اعم من اطلاق الجنس واطلاق النوع فاذا حمل تعريف الحقيقة
على الجنس يحمل الحد المطلق على اطلاق الجنس فالمراد بالحقيقة اعم وما ذكره الشارح من منع
الاطلاق على تقدير ارادة العهد بقرينة سياق الكلام فلا محذور فليتامل قوله ولهذا انكرت
ليدل تنكيرها على تقليلها ان اراد تقليل السيئة باعتبار نفسها بمعنى ان يكون شيئا يسيرا فهو
انما يكون في قوله ولهذا انكرت في محله لان ندرة الوقوع لا يكون باعثا لتنكير المفيد تقليلها في حد
ذاتها وان اراد تقليلها بحسب وقوعها ففيه ان التنكير لا يدل عليه اللهم الا ان يحمل على النوع المخصوص
المعين كما اشار اليه فيما سبق قوله في قوله فاذا مس الانسان ضر دعانا هكذا في اكثر النسخ ونظم التنزيل واذا
مس الانسان ضر دعانا فالفاء ولفظ الناس سهو وفي بعض النسخ الانسان بدل الناس فيه
الثاني فالنظر الى اللفظ الحسن قيل هذا مناف لما سلف في بحث تنكير المسند اليه من انه للدلالة
للفظ المس على التقليل بدليل قوله تعالى لمسكم فيما افضتم عذاب عظيم والجواب ان المذكور ههنا
منقول من الايضاح وسكت عن اعادة المنع اكتفاء بما سبق ولا يلفظ المس على ترجيح ارادة
شيء من العذاب في قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب اكثر من لا لفظ الانباء عن القلة والاظهر هو
الجواب الاول وان الانباء عن القلة اذا كان مسلما ثبت لا انه لفظ هذا اللفظ على الترجيح فليتامل قوله
فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر اي الانسان المتقدم من حيث هو مقيد كما صرح به في
شرحه للمفتاح والدليل على ان الضمير راجع الى المطلق باعتبار انه مس الضر بجنسه معطوف على لان
فيهم العاصي ان الله تعالى ذكر قبل هذه الاية لا يسأم الانسان من دعاء الخير وان مسه الشر فيؤس
قنوط فقد اورد لفظ ان مع ان الضمير هناك راجع الى مطلق الانسان فلو كان الضمير في الاية
التي كلامنا فيه راجعا الى مطلق الانسان ايضا لم يظهر نكتة في العدول الى اذا ثم ان الانسان
او الوحد بالانسان انه لم يكن مس الشر اياه مقطوعا به وانما ذلك القطع بملاحظة امر اخر كما لا يخفى
ونأى بجانبه كان الجانب مجاز والمعنى ابعد بنفسه وذهب بها عن محلها ومقامها تكبرا
وتعظما قوله لمن يكذبك ذكر ابو الحسن ابن كيسان في تفريق الكذب صدقت فلانا اذا قلت له

صدقت

صدقت وكذبته اذا قلت له كذبت ولا يخفى انه لا يستلزم جزم القائل بكون فلان كاذبا حتى
يرد على الحصر ان التكذيب تصريح بان المخاطب جازم بلا وقوع الشرط فلا يكون من مواقع ان علما
انه قد يقال يجوز ان يكون التكذيب كناية عن عدم التصديق لانه لازم للتكذيب وقد يقال لو
كان المتكلم جازما بالوقوع والمخاطب باللاوقوع يتعارض بالرجحان فيبقى احتمالا فيقع الشك
ولا يخفى انه وجه اخر مغاير لعدم الجزم من المخاطب فتأمل قوله كقولك لمن يؤذي اباه ان كان
ان تعتبر في هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك لان فعله من ايذاء ابيه كان ادعى
في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم كما هو الاصل في ان اي انهملكم فنضرب
عنكم الذكر اعلم ان همزة الاستفهام اذا كانت في جملة معطوفة بالواو او الفاء او ثم نحو
او لم يسيروا افنضرب عنكم الذكر اثم اذا ما وقع ونظايرها فسيبويه والجمهور على ان الهمزة
من الجملة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها في التصدر واخواتها تتاخر عن
العاطف كما هو القياس نحو فاين تذهبون فانى تؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون
وفانهم يغفر لكم حاجة او كلهم الزمخشري فزعموا ان الهمزة في الصور المذكورة في موضعها
الاصلي والجملة معطوفة على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فقول الشارح اي انهملكم فنضرب
عنكم الذكر اشارة الى هذا المذهب يؤيد قول الجمهور ان الامر لو كان كما قال الزمخشري
ومتابعوه لجاز دخولها في اول الكلام قبل ان يتقدمها ما يكون معطوفا عليه ولم يجيء ذلك
في الاستعمال بل لا بد ان يكون مبنيا على كلام متقدم ثم ان الزمخشري جزم بما يقول الجماعة
في مواضع فقال في قوله تعالى افامن اهل القرى انه عطف على فاخذناهم بغتة وفي قوله تعالى
ائنا لمبعوثون او اباؤنا الاولون فيمن قرا بفتح الواو ان اباؤنا عطف على الضمير
في مبعوثون اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام فيمن قرا بالكسر واما
فيمن قراه بالفتح على حذف اللام فلا يكون مما نحن فيه فان قلت هذا الشرط فاين جزاؤه
قلت الجملة الشرطية وقعت حالا فاستغني عن الجزاء لتجردها عن معنى الشرط وقيل ما قبلها دليل

الجزاء قوله اوللاعراض اشارة الى تجويز كون صفحا مفعولا له فان قلت الضرب عطف الاعرف
نفعل الله تعالى والصفح بمعنى الاعراض فعل مولاه فلا يتحد الفاعل فلا يجوز حذف اللام على انه
مكث المعنى والله اعلم اعتبار الامر الضمني فينطبق على المشهور قوله ان الحال في هذا المقام
يمكن ان يقال ان الاسراف واقع في نفسه ومتحقق بحسب النظر الى الايات القاطعة فرعون
حاله في نفسه وحاله بالنظر الى الايات بجملتها مرتبات شك والامكان الصرف قوله ومنه
قوله تعالى قل ان كان للرحمن الاية اي ان صح وثبت ببرهان صحيح وحجة واضحة ان يكون له ولد فانا
اول من يعظم ذلك الولد واسبقكم الى طاعته والانقياد له كما يعظم الرجل ولد الملك لتعظيم ابيه
قوله يحتمل ان يكون للتوبيخ الخ الظاهر ان المخاطب بالاية جميع من لم يؤمن وفيهم غير المرتاب
فالاحسن في التوبيخ ان يعتبر اولا تغليب المرتاب على غيره قوله لان الحدث المطلق الذي
هو مدلول الى آخره كما ان هذا الدليل لا يجري في غير كان لدلالة على الانتقال الذي لا
يستفاد من غيره كذلك المدعي مخصوص كما صرح به الرضي لكن ربما يدعى انه لا يجري في كان
ايضا لانه كما اعتبر الانتقال في صار اعتبر الاستمرار في كان وهو غير مستفاد من غيرها
قطعا فتامل قوله ولا محيص عن هذا الاشكال اي لا مخلص عن الاشكال الوارد على اعتبار
التغليب الا بما ذكر فلا يرد منع الحصر بما اشار اليه سابقا من اندفاعه عن الاية بوجه آخر
ويكون معنى الكلام حينئذ يمكن تطبيق ما ذكره المص ههنا على التوجيه المذكور بتكلف بحمل
ما ذكر على تغليب من شك في الارتياب على مقطوعه لكن فيه بحث لانه كان فيهم من ينكر عنادا او لا
تناول الخطاب اياهم ايضا فلا معنى للاقتصار على تغليب مشكوك الارتياب على مقطوعه بل
الصواب تغليب المشكوكين على المتيقنين ثم تغليب الكل على المنكرين قوله وكان من
القانتين ان اريد بالقانتين جميع اهل القنوت من الذكور والاناث كما هو الظاهر فيه
تغليب احد الجنسين على الاخر ونكتة التغليب التي ذكرها الفاضل المحشي لا تختص بمريم عليها السلام
بل تعم جميع القانتات وان اريد الذكور فقط فالامر واضح وفي الاية اخر عبر التغليب وهو ان تقدير موصوف عام للذكور والاناث الخ من قوم

كالعجم



كالعجم والفوج قوله بل لا بد اولا من القلب فلا يتعين التغليب ح اذ لا دليل على ارادة ما هما
لان الغرض مدحهما بانهما صدقت بمعنى ان الغرض مدحها بالحسب لا بالنسب قوله كالعمرين قيل
المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرده انه قيل لعثمان رضي الله عنه نسألك
سيرة العمرين نعم قال قتادة اعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء امهات الاولاد
وهذا المراد به عمر وعثمان رضي الله عنهما قوله والقمرين للشمس والقمر وعليه قول المتنبي واستقبلت
قمر السماء بوجهها فاراني القمرين في وقت معا اراد الشمس وهو وجهها وقمر السماء
يعني ان وجهها لصفائه وشدة صقالته انطبعت صورة القمر فيه لما استقبلته كما ينطبع
الصور في المرآة فرأى العاشق برؤيته وجهها الشمس والقمر في آن واحد وقال التبريزي
يجوز انه اراد قمرا وقمر الارض لا يجتمع قمران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه
امدح وايضا القران في العرف للشمس والقمر فانهما تغليب على المونث اي وان
كان اثقل ووجه كون القمر اثقل من الشمس ذكر وسلطه قوله ولا يخفى عليك ان ابوين و
وفي بعض النسخ ابوان وقمران فالاول محمول على الحكاية من قوله ومنها ابوان والثاني
على الازدواج قوله ولو سلم فليكن مجازا وايضا جاز ان يجعل احدهما اسما بالاخر
ادعاء ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به فيحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره ويكون
معنى الابوين المسمين بالاب كما في العلم وقد رد بعضهم هذا التاويل في
العلم بانه قليل بخلاف تثنيته فالاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة
مطلوبة فيها يكفي في تثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس
وجميع باب التغليب من باب المجاز قال في شرح للمفتاح والاظهر ان مجازية التغليب
والعلاقة فيه فان من اي نوع هو ان اراد حاجة وههنا اشكال وهو ان التغليب مطلقا
من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لان تناول الكل معنى مجازي
اذ اللفظ لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه العلة في كل

جمع

والجواب ما اشار اليه الفاضل الحقق في حاشية الكشاف وهو ان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد
منهما مرادا باللفظ وههنا اريد به معنى واحد مركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل
اللفظ في واحد منهما بل في المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية
لجواز ان لا يكون ارتباط يجعلهما معنى واحدا عرفا يقصد اليه بارادة واحدة في استعمال
الالفاظ او لتعودن في ملتنا يمكن ان يقال عاد يجي بمعنى صار فلا يكون في الاية تغليب
ولا اباه قوله بعد نجانا الله منها لان النجاة عن الشي لا تستدعي سابقة الحصول فيه كما اشار
اليه الشارح في شرحه للمفتاح وقد يقال يجوز ان يكون معتقد الكفار ان شعيبا كان منهم
لسكوته عن اباطيلهم قبل البعثة فلا تغليب في لتعودن من هذا الوجه وهذا مبني على ان
اعتبار الخواص والمزايا في مثله المحكي والطف اعتبار في الحكاية فتأمل انا
وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا اعترض عليه بان جميع باب التغليب مجاز كما سبق و
كون فعلنا وضربنا مجازا في هذا المعنى ثم لان هذا متكلم مع الغير كما هو وضعه والجواب
انه لما عبر اولا عن زيد في قولك انا وزيد ضربنا بلفظ الغائب صار التعبير عن المتكلم و
عنه بطريق التكلم في قولك ضربنا بطريق المجاز نعم لو لم يعبر عنه اولا بطريق الغيبة بل قيل
ابتداء ضربنا مرادا به المتكلم مع غيره لم يكن مجازا والفرق ظاهر وكذا القياس في انا
وانت فعلنا يعني قراءتنا الخطاب واما قراءة الغيبة فلا يحمل على تغليب
اذ لم يعهد في كلام البلغاء تغليب الغائب وان كان اكثر على المخاطب والتغليب
انما هو على المتكلم من المكلفين وغيرهم الظاهر بالنظر الى المقام حيث سيقت الاية
لبيان احاطة علمه تعالى بكل شي ان يعم لفظ غيرهم لغير المميز من البهائم اما بان يجعل من في قوله
من سواك على الاستعمال المتبادر كما في قوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من
يمشي على اربع واما يحمل على التغليب اذ لا معنى لقوله اعبدوا لعلكم تتقون اي لا وجه لتعلق
قوله لعلكم تتقون بقوله اعبدوا اما لفظا فلما ذكره الشارح في شرح الكشاف ورد على تجويز

الفائض



الفائض كونه حالا من ضمير اعبدوا وعلى معنى اعبدوا ربكم راجين ان تنخرطوا في سلك المتقين الفائزين
بالهدى من ان قوله الذي جعل لكم الارض فراشا موصول بربكم صفة او مدحا منصوبا او مرفوعا
فيكون بمنزلة اعبدوا ربكم الخالق راجين منه التقوى الرازق فتوسط الحال من فاعل اعبدوا
بين وصفي المفعول كالتوسط بين العصا ولحائها مع ان فيه تعليقا عن الاقرب بالابعد واما
معنى فلان البلاغة القرآنية تقتضي والله اعلم ان يعتبر من الاول غاية عبادتهم ما هو لائق
لهم اعني الثواب لا ما يشق عليهم وهو التقوى وان كان مفضيا الى الثواب على ان التقوى
عبارة عن الاتيان بجميع المأمورات والانتهاء عن جميع المنهيات وهو عين العبادة فلو
تعلق لعلكم تتقون باعبدوا صار المعنى اعبدوا لعلكم تعبدون وهو غير صحيح كذا ذكره الشارح
فالوجه ان يتعلق بخلقكم ويكون لعل مستعارا للارادة اعني مجرد الطلب فلا يرد ان هذا
يستلزم اتصافهم بالتقوى البتة لامتناع تخلف المراد عن الارادة فيه لفظ تغليبا
قيل عليه يلزم اجتماع مجازين في كلمة واحدة وهو ممتنع اتفاقا والجواب ان اللازم اجتماع جهتي مجاز
في لفظ واحد لا ارادة معنيين مجازيين منه والمحذور هو الثاني دون الاول فالخطاب فيهما
بهم استدل عليه بانه لو كان بالبث والتكثير عاما للانعام ايضا لزم مشاركتها للانسان في نعمة
البث والتكثير فلا يناسب الامتنان على الانسان كما لا يخفى وفيه نظر لان مشاركة الانعام للانسان
في نعمة البث والتكثير ثابت في نفس الامر فلو صح ما ذكره لم يناسب اصلا الامتنان سواء جعل
الخطاب عاما او خاصا ثم لما كان تكثير الانعام لمنفعة الانسان كما يدل عليه سوق الاية حيث
عطف قوله ومن الانعام على قوله من انفسكم المقيد بقيد متقدم اعني لكم وقد تقرر ان
القيد المتقدم على المعطوف عليه معتبر في المعطوف كان الامتنان في موقعه ولا ينافي
ذلك عموم الخطاب وخصوصه اذ ليس سوق الاية للامتنان على الانسان بجعله محلا
للخطاب حتى يفوت بمشاركة الانعام اياه في محليته للخطاب حسن ذلك الامتنان كما لا يخفى
فتامل لكم فيها دفء في الصحاح الدفء نتاج الابل والبانها وما ينتفع به منها لكن المراد

نسان

ههنا مطلق النتاج وما يتنفع به اذ المذكور هو الانعام بوصف الاطلاق قوله ان النظم
الكلام مما قدروه لانه يجئ بعد هذه الاية والانعام خلقها لكم فالمناسب لهذه الاية ان
يكون قوله ومن الانعام معطوفا على من انفسكم ويكون المخاطب في يذرؤكم الانسان
فقط ويكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا فلا يكون الاية من قبيل التغليب
قوله متعلق بغيره على ان يكون ظرفا لغوا لكونه عبارة من حصول الشرط كما يعد الضمير
الراجع الى ما يصلح للعمد عاملا في الظروف ويحتمل الحالية عنه والوصفية بتقدير المتعلق نكرة
او معرفة هذا وكانه لم يذكره تعلقه بالامر للزوم الفصل بين الموصوف والصفة بلا فرق ن
وايضا اذا اعتبر الحصول الاستقبالي في الحصول المعلق دون المعلق عليه يلزم تعليق
الحاصل الان بالحال وهو محال عقلا قوله لا يجوز ان يتعلق بتعليق امر آه قيل التعليق انما يتم
بامرين مبتدا او متعلق لان معناه جعل متعلقا بغيره فقوله في الاستقبال لا يجوز ان يتعلق
بجزائه الاول انه الجعل لانه في الحال لكن لا مانع من تعلقه بجزئه الثاني انه التعلق قوله لانه مفروض
الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته فيكسب لان بعض الاسمية يدل على التجدد لا الثبوت
وهي التي خبرها فعلية نحو زيد يقوم كما صرح به في اواخر هذا الباب فالتعليل قاصر عن المرام قوله
لانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا لان فرض الصدق اي التحقق في الاستقبال
لا يتصور في الانشاء ولقائل ان يقول لم يلزم وقوع الصدق في المركب الغير التام لان اداة
الشرط اخرجته عن كونه كلاما وهو خلاف المذهب اللهم الا ان يقال باعتبار الاصل وما
كان عليه كذا قال الحصاري قوله ان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية ظاهر يقتضي جواز كون
جملة اسمية وقد تقرر في النحو امتناعه وصرح به في شرحه للمفتاح فيمكن ان يكون مبنيا على ما ذكره
الاخفش ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل من جواز وقوع الاسمية شرطا لاذا وان
لم يجز لان ويمكن ان يكون المراد باحديهما هو الجزاء بخصوصه قوله فاعتد باكرامي اياك
امر بصيغة الامر على ما جوزه الشارح من جواز كون الجزاء طلبيا بلا تاويل واما على ما ارتضاه

الفاضل



وقد يستعمل ... لشرطية في الماضي ... ثلثة اوجه ... يجوز
... وقوع الجزاء وان ... فيه ... قدمن فليل
... واما مع القطع عدمه ... وذلك ... الموضوع له ... تعالى
... فلت بعد علمه واما مع القطع بوجوده ... وان ... التخيل
كذا ذكره الرضي ... منه

الفاضل المحشي فهو بصيغة المضارع المتكلم واما ما ذكر في شرح المفتاح من انه على صيغة الامر
فيكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم معلقا بحصول الاعتداد الى المخاطب باكرامه فلا بد في
الانشائية الواقعة جزاء الى ان يأول بالخبرية فيبنى على ما ذهب اليه السكاكي من كون الجزاء كلاما
مستقلا وكون الشرط قيدا له وقوله فيكون طلب الاعتداد آه بيان ما هو المفهوم من الكلام نظرا
نظرا الى الظاهر والا فلا تعليق حقيقة على اصل السكاكي فلا تخالف بين كلامي الشريف كما توهم
وتأويل الجزاء الطلبي آه وجه ذكر هذا الكلام في هذا الموضع هو ان المناسب ذكره بين
قوله ويجب ان يتنبه آه انه لما ذكر ههنا جواز مخالفة الظاهر اشار الى رد من جعل قوله
الطلبي جزاء من هذا القبيل ويكسب لان ما ذكره ههنا مخالف لما ذكره في شرح الكشاف في
في سيان تفسير قوله فتلقى آدم من ربه كلمات من ان وقوع الجملة الانشائية جزاء للشرط
محل بحث اللهم الا ان يفرق بين الامر والاستفهام كما في قوله الى العلاء فيا وطني آه البيت
المذكور في الشرح فانه يستقبح في الخبر ابكر زائرا ومليها في يوم النعمة اشتغال
فليبغيم دال على الجزاء وهو محذوف والى لم يبق خاليا والاشتقاق من نعم الشيء بالضم اونعم كعلم
اي صار لينا والبال القلب قوله اي على اظهار الرغبة ورد قوله على اظهار الرغبة في وقوعه
مجاز عن لازم اعني اظهار الرضى وقيل المراد اظهار كون الشيء مرغوبا فيه في نفس الامر لا اظهار
الرغبة القائمة بالمتكلم قوله الاول انه لا تم التعليق آه عدم الاقتضاء بطريق القطع مسلم
لكن لا شك انه المتبادر في اللغة من مثل قولك ان ضربت ضربت هو الربط في جانبي الوجود والعدم
اولا ان الاية نزلت آه وحاصله ان في التقييد تنبيها على تحقق الارادة في من الى اخر
هذا التوجيه يكون الاية من ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لكن المقصود به دفع الاشكال من الاية
الكريمة فان قلت قد تقرر في الاصول ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب وقد اعتبر في هذا الجواب
خصوصه قلت العموم بالنظر الى ما يستفيد من النهي صريحا باق على حاله ولم يتخصص بخصوص
السبب وهو المراد مما تقرر في الاصول نعم لم يثبت مفهوم المخالفة نظرا بهذا فيكفي للشرط على ان

الوجود والعدم قوله لانه يخلط من اشتراك اللفظ اه نقضه بعض اصحاب الحواشي بما سبق في مباحث
تقييده من ان الشرط قيد للجزاء ... اذ لا يخفى ان انتفاء القيد يستلزم انتفاء المقيد فعلى هذا يلزم جواز
... انتفاء الشرط ولا يخفى مغلطة ... لان انتفاء القيد يستلزم انتفاء المقيد من حيث انه
مقيد وهو راجع الى انتفاء التقييد لكنه لا يستلزم انتفاءه ذاته وهو المحذور ههنا
منه

الشارح شانى بعينه خصوصا بسبب فلا يرد عليه السؤال فتامل ﺡ او للتعريض قيل في سلوك
طريق التعريض فايدتان الاولى ان من هو اعلى مرتبة عند الله تع اعنى النبي عم اذا كان
الاشراك محبطا لعمله فما حال غيره والثانية اذلال المشركين حيث لا يجعلون في مرتبة
الخطاب واعترض على الثانية الاولى بان المشركين لا يعتقدون بنبوة محمد عم فلا
يتضح تلك الثانية والجواب ان الثانية بنبوة غير محمد عم من الذين من قبله ﺡ
بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره لا بد ان يكون تلك النسبة على وجه يفهم منه ما قصد
والا فقولك جاءني زيد مريدا ابنه ليس من التعريض في شيء ﺡ فالخطاب لمحمد عم
قيل عليه سوق الاية يدل على عموم الخطاب لان الموحى اليه عم والى الذين من قبله هو
هذا بعينه اعنى لئن اشركت فالذا ان يكون الخطاب له وللذين من قبله والجواب
افراد الخطاب باعتبار كل واحد فصح ان الخطاب له عم ولك ان تقول ان الموحى
الى الذين من قبله هذا الكلام لكن بعبارة تليق بهم فكان التقدير لئن اشركت ليحبطن
عملك ولئن اشركتم ليحبطن عملكم والله اعلم ﺡ ولا يخفى انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر
منهم الاشراك رد لما زعمه المحشي من ان التعريض عام لمن صدر منهم الاشراك والحق
وغيره وذا يحصل بصيغة المضارع اعني لئن تشرك ووجه الرد ان من لم يصدر الاشراك
لم يتحقق التعريض بالوجه المذكور فلا وجه للتعميم ولا طائل تحته ﺡ وان ذكر المضارع
لا يفيد التعريض لان استفادة التعريض في صورة الماضي بسبب ان الفعل الواقع في
الشرط لما ذكر بلفظ الماضي الدال على وقوع مدلوله بحسب الوضع مع القطع بانه لا يقع من
المسند اليه اوجب ان يكون هو التعريض بخلاف ما اذا ذكر بلفظ المضارع على
ما هو الاصل في الشرط كذا في شرحه للمفتاح فان قلت ان ان يدخل على المشكوك كما بين
والشرك الانبياء مجزوم الما وقوعه فهذا يصلح باعثا لطلب النكتة في استعمال كلمة
الجزم بعدم وقوعه يقتضي الشرط ههنا وان كان باعثا لطلب النكتة في الاستعمال ان لكن التعريض

قال مولانا ... ان الكفار ... ان المشركين صح

لا يصلح

لا يصلح نكتة له وانما يصلح لو كان الشرك بالنسبة الى المعرض له مشكوك الوقوع وليس كذلك لما
تحققته من ان التعريض لمن صدر منهم الاشراك فتامل ﺡ من الخفاء والضعف اى
عند المصنف اما الخفاء فظاهر واما الضعف فلما توهم من ان ذلك التعريض يحصل من صيغة
المضارع وقد عرفت اندفاعه عند ان ثانيه واما لما ذكره المؤذن من ان اللام الموطئة
يوجب كون الشرط ماضيا لما تقرر في النحو من ان الجواب لما كان للقسم لتقدم الدال على
الاهتمام به قصدا ان لا يكون جزاء الشرط عاملا لفظا فلا مدخل في التعريض لكون الشرط ماضيا
وهذا ايضا مدفوع بما ذكره الامام ان لا تنافي بين المقتضيات فجاز تعددها على انه قد
يقال المقصد من الاتيان باللام والزام المضي الشرط هو التعريض ﺡ على وجه يسمى قيل
هذا اشارة الى انه يقدر فيه ليس على وجه لان الوجه الاول ليس بترك التصريح والوجه المعين
مؤنسة الحكم الى نفسه لا ترك التصريح بنسبته اليهم فتامل ﺡ ويسمى ايضا الاستدراج
يقال استدرجه الى كذا اى قربه منه على تدريج ﺡ اى تمنوا ان ترتدوا عن دينكم الى الحالة
الى ان لو ههنا حرف مصدري يجعل ما بعدها في تاويل المصدر بمعنى انه الان ما لا تنصب الاكثر
وقوعها بعد ود ويود واكثر النحاة لا يثبتونها فان قلت كيف يصح القول بمصدريتها و
قد دخلت على ان في قوله تعالى يود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا قلت الفعل بعد مقدر لتقدير
لو ثبت ان بينها وبينه ﺡ وثانيهما وهو المذكور في المفتاح يرد عليه انه مخالف لما ذكر
في شرح المفتاح من اتحاد كلام الشيخين حيث قال هنالك بعد تقرير كلام المفتاح وهذا حاصل
ما قال في الكشاف ويمكن ان يقال الحكم بالاتحاد والاختلاف بين الكلامين بالنظر الى التقرير
فانه لو قيل مودتهم في الكشاف ان النكتة هي الدلالة على ان ودادتهم كفر المؤمنين سابق
على ما سواه من اظهار العداوة وبسط الايدي وغيرهما سبقا زمانيا وهو مودى ما في المفتاح
ان لزومه ودادة كفرهم للشرط المذكور اوضح واقوى فعبر عنه بلفظ الماضي الدال على التحقق
والثبوت كان الكلامان متغايرين ولو قيل المراد بالقبلية تقرر الكفر في القبلية الرتبية على

... الاستدراج

ان لزوم الوداد المذكور بحيث لا يبلغ لزوم الاولين مرتبة ويكون قبلهما كانا متعديين
هذا ولكن الاظهر هو التغاير لانهما واضحا اللزوم بالنسبة اليهما فان قيل الماضي يدل
على تحقق مدلوله لا على تحقق لزومه لغيره فكيف يدل اختيار الماضي على تحقق اللزوم ووضوحه
قلنا الماضي اذا وقع جزاء دل على تحقق مدلول الجزاء ودل على تحقق مدلوله على تقدير وقوع الشرط
وهو معنى تحقق لزومه له فانه يجوز انتفاؤهما لدى المصادفة اي اعترض عليه بانه لا يجوز انتفاء
شيء منهما قطعا والا لزم الكذب في خبر الله تعالى اذ ليس الكلام في الخبر مطلقا بل في خبر الله تعالى
فالملازمتان واضحتا اللزوم والجواب ان الكلام في ترجيح احد الاحتمالين على الاخر بالنظر الى
مقتضى البيان فلا محذور اذا ملكت فاسجح الاسجاح بالجيم والحاء المهملة حسن العفو
واما انتفاء وداد كفرهم جواب عما يقال ان في هذا اللزوم شبهة ايضا لجواز انتفاء الوداد
المذكورة باسلام المشركين فلا وجه للعدول الى الماضي ليكون مجموع الجمل الثلاث لازما ولذا
لم يصح ما في المفتاح لابتنائه على كون الجزاء الثالث لازما للشرط الاول بلا واسطة اذ لو كان لزومه
له بواسطة الاولين وكان لزومهما شبهة لم يكن الثالث واضح اللزوم بالنسبة اليهما واما قوله
ليكون مجموع الجمل الثلاث له فبالنظر الى الجزئين الاخيرين اذ كانا لازمين للاول كانا تابعين له
فيجمع حاصل مجموع تلك الجمل الى لازم واحد ولا يكون كل واحد منها مستقلا والحاصل ان
كلام المفتاح مبني على اثبات اللزومات المتعددة بالنسبة الى الملزوم الاول اعني الشرط
حتى يتصور كون بعضها اوضح بالنسبة الى بعض وغاية ما يوجه به كلام المفتاح ان يقال
مراده ان الظفر يلزمه العداوة بلا واسطة لزوما ضعيفا ويلزمه البسط بواسطة العداوة
لزوما ضعيفا ايضا بمعنى انه غير قطعي عند تحقق الظفر والعداوة ويلزمه الوداد بواسطة
البسط لكن لزوما قويا بمعنى انه قطعي عند تحقق الظفر والعداوة والبسط ولو كان
من العرب لله قوله بيت بقيد دار ننا الكوفي اشار الفاضل المحشي الى ان هذا لازم على تقدير كونه من الحرب
الثاني ايضا لان بعقيدة واذا لكفر بالشرط المقدر خال عن الفائدة لانها حاصلة بسطوا اليهم ايديهم



اولم يبسطوا ويمكن ان يجاب بان ترتب الوداد للمصادفة بعد بسط الايدي والالسن اظهر
لان بسط الايدي والالسن يحمل على المحاربة والقتال عادة فيودون ارتدادهم الى
دينهم لم يقع القتال والمحاربة وهذا القدر يكفي للتقييد المذكور في الخطابيات
لا يقال الاية نزلت اي حاصلا انه لا احتياج الى حمل الاية على خلاف الظاهر بل المراد نفس
العداوة والوداد فرضنا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط قوله فرضنا نصب على
المصدرية اي حصولا فرضيا او الى الزمن الحصول وقوله في الماضي ظرف للمعنى المندرج في
مفهوم لفظ الشرط اعني حصول مضمون الشرط ولا يصح جعله ظرفا للتعليق المندرج في
مفهومه ايضا لانه حاصل في الحال ولا وجه لجعله ظرفا لحصول مضمون الجزاء لان المعنى تقييد
الموقوف عليه بالماضي فيفهم منه كون الموقوف مقيدا به دون العكس وقوله مع القطع حال
من الشرط او مصدر له والمراد من الشرط الا المعلق به كالمجيء في المثال المذكور التعليق كما
في الاول ولهذا اتى بالفاء فيلزم انتفاء الجزاء فذكرت وطوائف شارحي والاجوبة من الاعتراض
المورد على قوله تعو لا اكر موقتيا لكم على البقاء ان اردت تحقيقها انا ان التعليق بالشرط يستلزم
انتفاء المعلق عند انتفائه وبسط في بعض الشرائط ما يبدل له فما معنى تفريع انتفاء الشرط
مهنا الفهم الا ان يجد احد كلاما يتعلق انه نقل لكلام القوم والاقرب ان يقال الربط وجودا
وعدما معتبر في معنى لو بحسب اللغة وان لم يعتبر في مطلق الشرط فالمراد بالتعليق مهنا التعليق
المخصوص اعني التعليق بطريق التوقف مع وضوح كل منهما اما فساد جعل المعلق
نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط فلانه يلزم حينئذ ان يتحقق الجزاء في مثل لو جئتني
لاكرمتك مع انه غير متحقق واما فساد عكسه فلانه يلزم ان لا يتحقق الاكرام فيه على تقدير المجيء
وبالجملة الصواب تعليق الممتنع بالممتنع او تعليق الامتناع بالامتناع على ما ذكره
ولا يجوز جعل ما مصدرية في الموضعين ليكون تعليق الامتناع بالامتناع لان ما المعلقة
حرف عند الجمهور ومنهم السكاكي ولم يوجد في كلام العرب ارجاع الضمير الى الحرف وتنبيهها بالا

وقد ادرج اليها فيما نحن فيه بيت بقوله من يجئ يخاطبك لان الحكم المراد ما يدل على
النسبة وهو ههنا التعليق المذكور في عبارة المفتاح والوصف هو الممتنع المدلول
عليه بالامتناع وهذا معنى تعليق امتناعه لانا اذا قلنا اكرم العالم فحقيقته رجوع الاكرام
الى علم العالم ولذا جعل الكرم بحسب الظاهر ذاته بسبب علمه فكذا المعلق بالحقيقة فيما نحن فيه نفس
الامتناع وان كان بحسب اللفظ ذات الممتنع بسبب امتناعه فعنده هي تعليق الامتناع
بالامتناع الفعلي فيلزم بعده كون الامتناعين طرفي الشرطية ولان المعتبر في طرفيها
الامتناع بل ارادوا ان لو لافادة التعليق اي الربط جزما بين الامتناعين وهذا اصالة
على تقدير لزوم النقض بامتناع الجزاء لامتناع الشرط للتعليق الشرطي الذي هو مفهوم
لو فاندفع اعتراض الفاضل المحشي ره وهذا وان كان نفسها اذ المتبادر منه ان مفهوم لو
صريحا الان بعض الشارحين من بعض وانت خبير بان قول المحشي فالاولى اشارة الى
احتمال التوجيه والمآل واحد فان قلت كلام السكاكي على توجيه الشارح يقتضي صحة
قولنا ان وجد الجدار وجد البيت ضرورة ان امتناع وجود البيت مرتبط بامتناع وجود الجدار
ولا يصح على تعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء فكيف يصح وحدة المآل قلت
التعليق في عبارة السكاكي يعني الربط وجودا او عدما فلا صحة عنده للمثال المذكور قطعا
فتأمل والسبب قد يكون اعم من المسبب هكذا وقع العبارة في اكثر النسخ لكن المذكور
في نسخ شرحه الرضي نقلا عن ابن الحاجب والمسبب قد يكون اعم من السبب وهو الصواب
فتأمل اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا للجواب او لا كما صرح به
ابن الحاجب في اتمام اعتراضه على الجمهور ودعواه انحصار الشرط في السبب بل يمكنه ان الشرط
قد يكون سببا للجزاء واعم والسبب الاعم لا يترتب على انتفائه انتفاء المسبب فلا يكون
دعوى الكلية على ما هو المشهور بين الجمهور صادقة فتراد لنا الاول كسببية في بعض الصور والثاني
في ظاهر العبارة غير مراد للمحققين وانتفاء اللازم ليوجب انتفاء الملزوم

ويؤيده حكمه فيما بعد بوحدة المآل

تقدير التعبير

الكل

اجاب عنه السيد عبد الله بان ما قاله النحاة في الشرط انما هو بحسب اللغة لا بحسب حكم العقل فيصح الزام
عليهم الاعتراض بان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم لجواز عمومه فانك اذا قلت ان قام زيد
قام عمرو فهو دال بحسب عرف اللغة على انه ان لم يقم زيد لم يقم عمرو لان الاصل فيما علق على شئ ان لا يكون
معلقا على غيره ولهذا افهم عدم جواز التقصير في السفر منه عدم الخوف من قوله تعالى ليس عليكم جناح
ان تقصروا من الصلوة ان خفتم فعلى هذا اذا قلت لو جئتني اكرمتك فقد دل لغة على ان المجئ سبب
للاكرام وعلى انه ممتنع فيفهم منه ان الاكرام ايضا ممتنع وينقض الجواب بقولك مثلا لو
كان هذا انسانا كان حيوانا فانه لا يصح ان يجري هذا على انه اذا لم يكن انسانا لم يكن حيوانا اللهم
الا ان يكون المثال المذكور ونظايره واردة على قاعدة المعقول غير صحيحة بحسب اللغة
مع مضمون الشرط النقض بقولك لو كان هذا انسانا كان حيوانا بحاله اذ ليس انتفاء الجزاء
في الواقع لانتفاء الانسانية بخصوصها وبالجملة هذا الانتفاء في صورة كون الشرط معلولا او
الجزاء علة نحو لو اضاء العالم لطلعت الشمس كذا في صورة كونه علة خاصة يمكن ان يوجد
المعلول بغيره نحو لو اضاءت الدار لطلعت الشمس فان عدم العلة المعينة ليس علة لعدم
المعلول اللهم الا ان يقال لما اشير اليه من ان امثال هذه الامثلة واردة على قاعدة
ارباب المعقول ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم البيت من قصيدة مطلعها
لقد آن ان ينثني الجموح لجام وان يملك الصعب الابي زمام وبين ابيعدنا بالدوم نكلس واناهم
البيت في البيض الرقاق سوام قوله كغيرهم خبر كانوا وقوله رعايا عطف بيان للكاف كذا ذكره
الافاضل ومعنى البيت يحتمل ان يكون لو دامت الدولات كان جميع السلاطين رعايا للاول
والاقرب ان معناه لو دامت الدولات الذين يرغبون عن طاعة الممدوح لكانوا منخرطين
في سلك رعيته لكن لم يبق دوامها عصوا فاستأصلهم لا ينتج شيئا على ما
تقرر في المنطق وههنا قد انتج حيث جعل انتفاء دوام الدولات علة لانتفاء كونهم رعية
فعلم ان ليس المراد بها الاستدلال بانتفاء الاول على انتفاء الثاني للدلالة على ان العلم

انتفاؤه

وقد عرفت ما فيه

بانتفاء الثاني علة العلم بانتفاء الاول فسوق الكلام يقتضي ان يقول او على ان العلم بوجود
الاول علة للعلم بوجود الثاني لان استثناء نقيض الثاني ينتج نقيض المقدم كذلك
استثناء عين المقدم ينتج عين التالي وانما لم يتعرض لهذا لان الغرض تعيين العلة
والمعلول في صورة الانتفاء فانه المتنازع فيه على ما سبق لكن قد يستعمل على قاعدة
لا وجه لجحد الاية على مقتضى اوضاعهم من حيث هي كذلك من حيث انه استعمال مجازي
بالنسبة الى اهل الميزان لا محذور في حمل الاية على هذا اذ لا بعد في وقوع الاستعمال المجازي
بالنسبة الى اهل اللغة في القرآن وقد يقال تخصيص المعنى الثاني بارباب المعقول لكون
اصطلاحهم مقصورا عليه لا ينفي كونه معنى لو عندهم على انهم وح لا ينافي ورود الاية على
على وضع اهل اللغة حقيقة ايضا وكم من عائب قولا صحيحا صدر بيت نحو وآفته
من الفهم السقيم الظاهر ان كم خبرية ويحتمل الاستفهامية وقولا مفعول عائب لاعماله
على حرف الجر عند الامام المرزوقي وعلى الموصوف المقدر عند جمهور النحاة وفيه
تفصيل متعلق بهذا المقام في اوايل احوال المسند فليتذكر في نحو قوله عم ووقع
في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل انه ذكر في الحديث وظاهره [illegible] عن النبي عم وقال
القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لم ار هذا الكلام في شيء من كتب الحديث
لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي عم ولا عن عمر مع شدة التفحص وقال الدماميني
عن ذكر حفاظ العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه نعم ذكر في الحلية لابي نعيم
الحافظ مرفوعا من طريق عمر بن الخطاب رض قال سمعت رسول الله عم يقول ان سالما
شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه لان الغرض مدح صهيب
ولان ترتب العصيان على الخوف غير معقول انما المعقول ترتب عدم العصيان عليه
ما نفدت كلمات الله تع اي كلمات العلم والحكمة والمراد معلومات الله تع وهي
غير متناهية بالاتفاق كذا ذكره الزمخشري لوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق

الاولى

الاولى وقد يستعمل لو لتقرير الجواب على كل حال من غير تعرض للاولوية نحو ولو ردوا
لعادوا لما نهوا عنه فهذا وامثاله يعرف ثبوته بعلة اخرى مستمرة على التقديرين ه
المقصد في هذا تحقيق ثبوت الثاني واما الامتناع في الاول فانه وان كان حاصلا لكنه
ليس بمقصود وقد يستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرمك فان قلت ظاهر
ان لولا في قوله عم لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلوة ليس لهذا
المعنى ولا بالمعنى المذكور من قبل في قوله لولا علي لهلك عمر اعني ربط امتناع الثاني
لوجود الاول والا لا ينعكس معناها اذ الممتنع المشقة والموجود الامر فامعنا ما قلت
التقدير لولا مخافة ان اشق على امتي لامرتهم امر ايجاب فهو لربط امتناع الثاني لوجود
الاول ومن مشكلات لولا قوله تع ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم ان
يضلوك وذلك لان الظاهر ان يكون جوابها ممتنعا فيقتضي ان ينتفي الهم لوجود الفضل
وقد اولوا الجواب ان المعنى ولولا فضل الله عليك ورحمته لاضلوك اذ هموا وانت غير
مطلع على حقيقة الحال فافهم وليس كل ما له دخل في لزوم شيء لآخر يجب ان لا يرتبط
بالشرط وان كان له دخل في لزوم الجزاء له لكن لا يلزم ان يكون ملاحظا للعقل وقيدا
للجزاء حال الحكم بلزومه للشرط لو نفس الاكرام فيه بحث لان المراد بنفس الاكرام ان
كان الاكرام المطلق لزم ان لا يصح قولك لو دخلت الدار لاكرمتك لمن قد دعاه في عمره
ومن البين انه ليس كذلك وان كان المراد الاكرام المخصوص فقد تم الكلام لان نوع الاكرام
لا ينحصر في شخص مخصوص مرتبط بالمجيء ولا يلزم التكرار لان مراد القائل الاكرام المخصوص
الذي يلزمه الارتباط ولا عبر عنه بالمرتبط ولا يلزم من التعبير بالارتباط لان التعبير
يجوز ان يكون بعبارات اخر مثل الكون في اليوم ونحو فتامل وزعم ابن الحاجب ان
الفرق المذكور على تقدير صحته مبنية على عدم اعتبار النفي الضمني والا فالمثبت
منفي ضمنا والمنفي مثبت ضمنا فتامل بخلاف النفي فانه يفيد العموم فيحتاج او قد     يكون

حاصله ان الجواب [illegible]
بالذكر لا بعينه [illegible]

الجزاء نفي الكل لا نفي كل فلا يفيد العموم فتدبره فيناقض اي يمنع التناقض اذ لو قدر انتفاء
عدم العصيان بعمومه لان العصيان ثابتا على كل تقدير وقرينة المدح تدل على انه
غير ثابت فيناقض المعنى الذي يفهم من القرينة المعنى الذي فهم من ظاهر جواب لو ز وان لم يجر
بل طرح على الاطلاق الى قد اشرنا الى انه لا يلزم من عدم اعتبار الارتباط الاطلاق لجواز
ان يخص بجهات اخرى الا انه مناقشة لا يضر لانه يمكن ان يدبر لكنا ان اعتبر الخصوص في المثبت
فليعتبر في المنفي وقد يقال مراد ابن الحاجب ان الارتباط الحاصل قرينة على ان المطلق
في المثبت انما يتحقق في ضمن فرد فيما الحقيقة هو الجزاء فانتفاء فرد لا ينافي ثبوت
فرد واقع واما المنفي فالى اه فيه شيء عدم الشيء من حيث انه عدم مضاف لشيء مخصوص
في محل مخصوص وزمان مخصوص لا يتعدد افراده وهذا الكلام حق لا يرد عليه الاعتراض الاطلاع
وانت خبير بان القول بعدم تعدد افراد النفي مما لا يسلم فتامل ز وفيتها الى الشيء نحو
اي اسند النفي على تقدير وقوع المقدم واما قوله والمحال جاز ان يستلزم المحال فبالنظر
الى ان الشيء في نفسه فلا تدافع بينهما ز وهذا غلط الى عكس ان يدعى ان لفظه
اشارة الى السؤال السابق لا الى الجواب بعد التغليط السؤال وتقوية الجواب لا ان
تشنيع الفاضل المحشي به وهذا التوجيه وان كان فيه نوع بعد بالنظر الى سياق الكلام
لكن النزاع المعنون من النزاع فساده ز وارد على قاعدة اللغة ويجوز ان يستعمل
على طريقة قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا ارشادا الى انه لا خير فيهم بل الشر ز
كلا ما آخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه اعترض عليه بان المراد بالاسماع ان كان مطلقا ففيه
بان يكون الكافر والمؤمن فيلزم ان يكون في الكافر خير وان كان اسماعا اجابيا فلا يتصور
التولي على فرضه فلا يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه اجيب بان المراد اسماع حقيقية فيجوز
ان يوجد التولي في الاية المذكورة اعني بني عبد الدار بن قصي عنادا ومكابرة ز
والتولي يجوز ان يكون التولي زمان انتفاء التولي لانتفاء سببه لا مدخل له في ذمهم بل

المفيد

المفيد لكون اسماعهم سببا للتوليهم كان المفيد له في قولك لا خير في فلان لو كان به رفق
لقتل المسلمين كون قوته سببا لقتل المسلمين لا انتفاؤه لانتفائها وحمل كلام الحكيم
تعالى وتقدس على معنى لا يكون لبعض مشتمل الذي هو المتبادر بكونه مطمح النظر في لو دخل
فيما سيق الكلام مع وضوح الوجه الصحيح المفيد لا يليق الانكار عليهم من سبق الكلام للانكار
عليهم لا يليق بمن له دربة في صناعة البلاغة هذا حاصل ما ذكره الفاضل المحشي ويمكن
ان يجاب بان بيان كون سبب انتفاء التولي عدم الاسماع له مدخل في الذم باعتبار دلالته
على ان عدم توليهم ليس عن صلاحهم بل هم في الدرجة القصوى من الفساد لانهم بحيث
لو سمعوا لتولوا وانما لم يتولوا لعدم سماعهم فليتامل ز يعني لو جعلنا الرسول
ملكا لكان في صورة رجل والحكم في ذلك والله اعلم ان الجنس الى الجنس اميل وان البشر
لا يطيق رؤية الملك وذكر الامام في تفسيره الكبير من جملة وجوه الحكم ان النبوة
فضل من الله يختص بها من شاء سواء كان بشرا او ملكا وقد شرط اذ لا يظهر كونه فكما
ذكر وقد يوجه بان هذا المصور الذي قدر كونه نبيا لما اشتمل على جهتي البشرية صورة والملكية
حقيقة لانه متبدل منه لا يبعد ان يكون دليلا على ان النبوة فضل من الله يختص به من يشاء
من عباده سواء كان ملكا كهذا المصور فانه كان ملكا او بشرا كهذا المصور فانه
بشر الان ولا يخفى انه تعسف وقد ذكر من جملة وجوهها ان طاعة الملائكة قوية فيستحقرون طاعة
البشر وربما لا يعذرونهم في الاقدام على المعاصي وفي ايضاحي نظر لانه انما يتم اذا ابتدأ تبع
الملك المقدر نزوله بحقيقة البشر وهو مع كونه من انقلاب الحقائق خلاف ما يفهم من كتب
التفاسير فان المفهوم منها تبدل صورته بصورة البشر لا حقيقته بحقيقته فليتامل ز
ويحتمل ان يكون لا يخفى على المنصف ان سياق الاية لا يلائم هذا المعنى ز نحو اطلبوا العلم
ولو بالصين لا يخفى ان الظاهر من قول المصنف عدم الثبوت والمنفي في جعلها لازمهما
في استعمالها على قاعدة اللغة وهي انتفاء جملتها الاية المذكورة في المتن ومن الامثلة

الذي ذكرها ان ربما لاستعمالها في الاستقبال على سبيل الندرة وارد فيه على استعماله
آخر فظاهرها لا يناسب المقام وكان ان الشيخ اشار بايرادها الى ان جميع الاستقبالات
السابقة في الماضي ... فيما مضى وقتا فوقتا اشار بقوله فيما مضى الى ان لو على معناها
وان المضارع الواقع موقع الماضي افاد الاستمرار فيما مضى وبقوله وقتا فوقتا الى ان
الانتفاء ملاحظ بحسب اوقات الوجود فان الاطاعة توجد في الوقت وقتا فوقتا فيلاحظ
انتفاؤها كذلك فيكون المضارع المنفي كالمثبت في ان الاستمرار المستفاد منه تجدده
لا ثبوته ... بدليل قوله في كثير من الامر هذا كلام الكشاف وقد يكتب اذ المفهوم من
هذا القيد ان مراده اطاعة الرسول اياهم في كثير من الامر لا كله فكيف يستدل به
على ان مراده انه كلما عن لهم راي في امر كان معمولا عليه اللهم الا ان يجعل استمرار
الاطاعة مقابلا للاطاعة في قليل من الامر ويجعل قوله كلما عن لهم على المبالغة فليتامل
... وتجدده وقتا بعد وقت قد يقال هذا الاستمرار ابلغ من الدوام الذي
يعطيه الجملة الاسمية لان النفي اذا اعتادت النفس النفرة ولا كذلك مقارفته ...
فهذا مخالف لما في المفتاح الى آخره قيل ما ذكره صاحب المفتاح غير بعيد بحسب المعنى فلا ضير
في مخالفته وذلك لان امتناع عنتهم ليس باستمرار امتناعه عن طاعتهم فانه لو لم
يستمر بل اطاعهم في بعض امورهم لوقعوا في العنت وانما وقوعهم فيه اذا استمر عمله
النبي على ما يستصوبون كما هو مفاد قوله يمتنع الوقوع بامتناع الاستمرار
وانت خبير بان انتفاء الوقوع لامتناع الاستمرار لا يقدح في انتفائه باستمرار الامتناع
الغائي لجواز تعدد الاسباب فتامل كيف ابلغ ود واكد لانهم ادعوا اثبات
الايمان ومعناه ... مؤكدا ففيه تاكيد النفي ولو حمل قوله وما هم بمؤمنين على نفي
الاستمرار والثبوت لما كان كذلك لانهم ما ادعوا استمرار الايمان بل حدوثه
وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا لا يخفى ان الاولى تقدير الجزاء مستقبلا مناسبا

للنزول



للنزول اي للزمن والنكتة المتنزل والاستحضار المذكوران ... لانه كلام من لا خلاف في اخباره يعني
ان في العدول الى المضارع تنبيها على ان لفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف في اخباره
بمنزلة الماضي المعلوم تحقق معناه وايضا لما كانت تلك الامور ماضية تاويلا مستقبلة تحقيقا
روعي الجانبان معا فاتى بلو وصيغة المضارع ... وان جعل الخطاب للنبي عم ولو للتمني فلا استشهاد
اذا جعل لو للتمني ولا مدخل في ذلك لحصول الخطاب بل انما تعرض له بيانا لما في الواقع من ان
الحق كونه التمني للخطاب خاصة عند جعل لو للتمني لان التمني ههنا التمني طلب قطعا لا تمني من
المتكلم كانه قال نتبك ترى والتمني للرسول عم كما كان الترجي في لعلهم يهتدون لانه لا ترجي
منهم الغصص فجعل الله له تمني ان يراهم على تلك الصفة الفظيعة ليتشفى بهم ثم الحق
ان الاية تحتمل الاستشهاد فان احتمال كون لو للتمني يرفع الاستشهاد فتامل ... بعد
رب المكفوفة وهي ذهب البصرية الى انها حرف في الكوفية والاخفش الى انها اسم مبني مرفوع
محلا بالابتداء لا خبر له وقيل لا محل لها من الاعراب اذ لا عامل لها لانها صادرة عنا النفي و
النفي لا يعمل فيه عامل ... في احد قولي البصريين والقول الاخر لهم ما ذكره ابو علي في كتاب
الايضاح او ما ذكره بقوله واما جعلها نكرة الخ ... فلا يخفى ما فيه من التعسف في النظم
اما الاول فلانه تقدير الا خروية داعية اليه واما الثاني فلان حسن ارتباط قوله لو كانوا
مسلمين بما قبله كما لا يخفى ... ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير لان الود ان المتأتي
من رب في التوجيه المذكور اولا بالنسبة الى عدم الود او نظرا الى غلبة الدهشة عليهم
والكثرة المستفادة في هذا التوجيه كثرة الودادة في نفسها فلكل وجه ولا ينافيهما
هذا في ابقاء رب على التقليل بالتوجيه الذي ذكره الشارح نكتة وهي الايماء الى ان
مقتضى العقل ان يحترز الشخص عن كل ما فيه سوء عاقبة وبال وان كان نادرا فكان ادعى
ان يكون في مقام الردع عن الكفر والتحريض على الاسلام ان الكفار يتمنون في القيامة احيانا
كونهم مسلمين مطيعين للاوامر منتهين عن نواهيه عز وجل حين عاينوا اذا بو

وغرض الشارح نفي الاستشهاد

الكلام من النعيم المقيم وشاهدوا مفرة الكفر من الدخول في دركات الجحيم كما قال
الداعي فستثير سحابا بحتمل والله اعلم ان يكون التعبير بالمضارع لكون ان انارة السحاب مستقبلة
بالنسبة الى زمان ارسال الرياح وان كانت ماضية بالنسبة الى زمان التكلم فكما ان الحال
اى مثله الخفي في بحث الفصل والوصل اى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم
امنوا الاية مبنى على ان الجملة الاسمية جواب لو وليس كما ينبغي اما لفظا فلانطباق كلمة
النحاة على ان لا يكون الا فعلية ماضوية معنى فقط نحو لم يخف الله لم يعصه او لفظا ايضا
واما معنى فلان خيرية المثوبة لا تتقيد بايمانهم واتقائهم ولا ينتفي بانتفائهما فالحق
اذا لم يجعل لو للتمني ان الجواب محذوف وهو لاثيبوا ثم ابتدى الجملة الاسمية على انها جواب
لقسم مقدر دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها فيه بحث لان الاسمية انما تدل على ثبات
مدلولها وهو كون المثوبة خيرا لا على ثبات المثوبة وما ذكر انما يتم لو قيل لمثوبة لهم
وقد يتكلف ويقال الاصل في الاية الكريمة لاثابهم الله مثوبة فالجواب ماضوية تقديرا ثم
عدل الى مثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة لهم واستقرارها على تقدير الايمان والتقوى
ثم ان مثوبة من عند الله خير تحسرا لهم على ما فاتهم من الخير وترغيبا لمن سواهم في الايمان والتقوى
فاندفع الاعتراضات الثلث لانه لا علة لعدم التعرض لما ذكره واما علة التعرض للعدول
عن الماضي الى المضارع في الجزاء فلعله لعدم وجدان مثال له في كلام البلغاء او للاكتفاء
بانفهام نكتته مما ذكر في جانب الشرط واما الجملة الاولى فلا يقع الا فعلية واما قول البيع
ولو نلم الفيت في شق رابه من الضعف ما غيرت من خط كاتب فقيل لحن لانه لا يمكن ان يقال
ولو الفى قلم ورده ابن هشام بان الرفع لتقدير فعل دل عليه المعنى اى ولو قصل قلم او ولو لابس قلم
وقد يروى قلم بالنصب فالامر ظاهر اذ التقدير ح ولو لابست قلما هذا وقد قال الرضى ان شرط
لو جاء اسمية في الفرزدق قال لو مغير الماء حلقي شرق واعلم ان تقدير الفعل في مثل قوله تعالى ولو
انهم امنوا اى ولو تحقق انهم امنوا لوجهين احدهما ما ذكر ان الرضى من ان الجملة الاولى

لا يقع

لا يقع الا فعلية والثاني ان الشرط جملة وان المفتوحة مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد ان
علم الحصر والتهديد فيه بحث اذ قد سبق في بحث تعقيب المسند اليه بضمير الفصل ان لا قصد للحصر
والتهديد في قولك ملا البطل الحامي مع وجود تعريف المسند ومثله شدر ابن بكار الحسن الجبلا
على ما سيأتي فالاولى ان يزاد قيد لجزء امثاله نحو ما شئنا اى هو ملحق بالمعدودات فليس
شيئا حقيرا فضلا عن العظيم يكون مزاجها عسل وماء المصراع لحسان بن ثابت من قصيدة
يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم ويهجو ابا سفيان صدره كان سبيئة من بيت راس في بردى كما سلاف وبيت
راس قرية بين غزة ورملة مشهورة بجودة الخمر يقال انها مولدان في نبح والسبية بالهمزة
الخمر المشتراة للشرب اما المحمولة من بلد الى بلد فهي سبية بالياء لا غير على ما صرح به الجوهري في
نبه الشارح في شرح المفتاح ووقع في القاموس ان الجوهري وهم في ذلك وهذا والرواية في
البيت الهمزة والسلاف والسلافة ما سال من عصير العنب قبل ان يعصر ويسمى الخمر سلافة
وسلافا وقد يروى البيت برفع المزاج ونصب العسل على الاصل فلا تنازع ما يتقدر به خالطها
ويروى برفعهما على اضمار الشان واما قول ابن اسدان كان زاينته خطاء اذ لا يراد بلفظ
المضارع تعبكس ولا ضرورة تدعو الى ذلك مع ان جعل خبر كان قوله بعد البيت المذكور على انيابها او طعم
غض من التفاح هصره اجتناء يشتد ريقها بخمر من بعل وماء او بطعم تفاح طرى كسر او قطف
من الشجر لكمال نضجه ولطافته لانهم يجوزون كون المبتدا نكرة في اسم الاستفهام قد سبق منا
في اواخر الباب الاول في بحث القلب تفصيل متعلق بهذا المقام فليتذكر لاستلزام الحكم على
الشي العلم به ان قلت الحكم على الشي كما يستلزم العلم بالمحكوم عليه يستلزم العلم بالمحكوم به فلزم
الدليل المذكور لزم كون المسند ايضا معرفة قلت الظاهر ان ذلك البعض لا يدعى في هذا الدليل
وجوب تعريف المسند اليه بل اصالته ورجحانه بناء على وجوب العلم به وكون المعارف بالمعلوم
اقرب وبملاحظة اصالة التنكير في جانب المسند ولزوم مخالفة الاصل في تعكيسهما يثبت
مدعاه على زعمه ثم الدليل المذكور على اصالة تعريف المسند اليه في جانب المسند معارض بما هو

الغض الطرى
الهصر الكسر

اقوى منه وهو لزوم انتفاء الفايدة في الاخبار بالمعرفة على زعمه فلا ورود لما ذكره الثاني
العلم بحكم من احكام الشيء قبل العلم انه يريد العلم بالحكم عليه وجوازه فكم له لانه علم ذات الحكم لا يستلزم
الجواز المذكور ثم العلم المذكور يستلزم الحكم على ما له الحكم بالفعل او بتضمنه الا انه اكتفى بالجواز
لكفايته في المقصود بقي ههنا ابحاث الاول انه لو صح الدليل لما لا يستلزم وجوب كون الفاعل معرفة
ايضا الثاني يستلزم وجوب تعريف المسند ايضا لان الحكم يستدعي العلم بالطرفين على السواء ولا
يتأتى الاعتذار المذكور ههنا كما لا يخفى الثالث انه يستلزم تعريف المسند اليه وان كان المسند
نكرة الرابع انه لو صح لكفى ان يقال المخبر عالم بالمخبر عنه لامتناع الخبر عن المجهول المطلق فلا حاجة
الى توسيط الاحتياج بمعلومية المخبر به الخامس انه اذا حمل الجواز على عدم الامتناع
للزوم الذات ولازم التعريف يندفع قوله على ان قوله جواز الحكم الخ فيه ان الفعل ايضا كذلك
لان قولك جاءني زيد اي اخبرك ان المتصف بكونه على حالة الركوب وغيره انما هو المجيء المستفاد
من جاءني وهو ليس لا جاءني وكذا المتعدد في طالب زيد لان يكون من جهة التشبه او غيره انما هو طالب
المستفاد من طالبا لا مجرد طالب فلا يكون الشيوع في الحقيقة الا للاسم ولا يكون التعليل دفعا
فيه نظر لان التقييد للفعل بالحال وغيره انما هو باعتبار ما فيه من الحدث فكما صح تعيين باعتبار
جزء معناه كذلك يصح تخصيصه بحسب نقض الشيوع بذلك الاعتبار فلا فرق بينهما من هذا الوجه
فقوله باذا انتفاء ان لا يخفى ان مجرد التغاير لا يكفي في الافادة لوجوده مع عدمها في قولهم
الناطق حيوان بل لا بد من عدم اشتمال المحكوم عليه على المحكوم به وان اريد الا في به جزأ وكلا
لزم عدم افادة قولنا الناطق حيوان ناطق ثم التغاير في المفهوم شرط الافادة وشرط الصحة
اتحاد الطرفين في الوجود الخارجي او في الذات فلا يرد على قوله ليكون الكلام مفيدا النقض
بقولك الحجر حجر لان الافادة بعد التفهم انا ابو النجم وشعري شعري لله دري ما اجن
صدري تنام عيني وفؤادي يسري مع العفاريت بارض قفر نقل الشارح ان انا بالاشباع
فتح النون ليكون مصراعا واقسم من الافاعي والعفاريت جمع عفريت وهو الخبيث من الجن والمراد

ههنا

جم

والمراد ههنا الحيات الكبار الخبيثة قوله الى فرس فان يكونوا ابراء من جنايته ابو
فرس كنية الفرزدق والبراء اما بكسر الباء على انه جمع بريء مثل كرام وكريم او بفتحها
على انه مصدر بمعنى الاصل ولهذا لا يثنى ولا يجمع ونصبهما على ابدال القسم من الكسر فقال
ورباب على ما ذكره صاحب الكشاف في تفسير سورة الممتحنة ثم لا يخفى انه يجوز ان يجعل
البيت من قبيل هو البطل الحامي ومما ينبغي ان يعلم ان المراد في البيت محذوف وعلته
قائمة مقامه والمعنى فان يكونوا ابراء من جنايته في زعمكم فقد كذبتم لان من نظر الى ما ولكم
والمذكور في بعض الكتب فيه بحث لانه ان اراد بالمعلومية المعلومية بطريق من طرق
التعريف فتعريف المسند بالاضافة يقتضي معلومية المعهودية فالحكم المذكور لا يخفى
بالاضافة بل يعمها والتعريف باللام وبالموصولية لكن قوله بامر معلوم اي هذا مثل
بالمعنى الذي ليس بنظم الكلام في هذا الكتاب والايضاح على هذا الاسلوب فلعله الكتاب
ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال فدار تنفع بعد الاوجه التي التوفيق
بين الايضاح والتلخيص لكن بقي البحث في الحال بين كلامي الايضاح فانه قال اولا واما
تعريفه فلافادة السامع اما حكما على امر معلوم له بطريق من طرق التعريف بامر آخر معلوم
له كذلك واما لازم حكم بين امرين كذلك ثم قال تفسير هذا انه قد يكون للشيء صفتان من
صفات التعريف وشرع الكلام الى ان قال كما اذا كان للسامع اخ يسمى زيدا وهو
يعرفه بعينه واسمه لكن لا يعرف انه اخوه فتقول له زيد اخوك سواء عرف ان له اخا ولم
يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا اصلا فقد صرح اولا بمعلومية الطرفين مطلقا
سواء كان تعريف المسند بالاضافة او غيرها وحكم آخرا بان المسند اذا كان معرفا بالاضافة
لم يجب كونه معلوما للسامع والجمع بين كلاميه في انفسهما وان امكن لما ذكره
الشارح من ان الاول ناظر الى ما يقتضيه الاضافة بحسب اصل وضعها والثاني ما طرأ
عليها في الاستعمال لكن يرد عليه انه ذكر الكلام الثاني تفسيرا للاول فالتفسير لا يطابق

٧ المسند بطريق من طرقه وان اراد

المضمر لما حققت من ان المضمر يدل على ان المرجع في الصورة المذكورة معلوم لذلك والمظهر
يؤذن بخلافه على ان قول الشارح فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع الخ مبني على ان
المراد بالمعلوم المعهود والمعهودية حاصلة في اصل وضع الاضافة وقد تقرر عندهم
ان المضاف الى المعرفة وذا اللام والموصول سواسية في الاقسام فكلامه يشعر بان اللام
الحقيقة ليست من الموضوعات الاصلية بل من الطارية بحسب الاستعمال فقط وكلمات القوم
لا تساعده فالصواب ان يصار الى ما ذكره الفاضل المحشي يعني في شرح التلخيص وحاصله
ان المراد بالمعلوم ما يعم المعهود وغيره ولا منافاة بين ان يكون المسند في قولك زيد
اخوك معلوما للمخاطب بطريق من طرق التعريف وبين ان لا يعرف ان زيدا اخاه اصلا
لما ذكره المحشي قوله صفتان من صفات التعريف الاضافة لا دلالي [illegible] اي صفتان
معلومتان بطريق من طرق التعريف لكون الانسان مسمى بزيد وكونه اخا لعمرو وكونه
مشارا اليه وامثالها قوله وانهما كان بحيث يجهل الخ اراد بيان نكتة التاخر على [illegible]
الاستدلال امتحانا او الا فسيان تقديم [illegible] المسند من قوله فانهما كان بحيث
يعرف السامع الخ يتضمن بيان سبب تاخير الاخر قوله واذا عرف اخاه ولا يعرفه على
التعيين الى قوله ولا يصح زيد اخوك لعدم صحة زيد اخوك ليس بمجرد ان السامع عارف
بان له اخا وان لم يعرفه على التعيين فيجب ان يقدم اللفظ الدال عليه كيف وقد صرح
في الايضاح انك تقول زيد اخوك سواء عرف ان له اخا الخ كما نقله الفاضل المحشي بل
لان مراد المتكلم في هذا التصوير تعيين الاخ عند السامع وهذا يقتضي ان يكون موضوعه
ومحكوما عليه بالتعيين كزيد كما ان مراده في زيد اخوك ان يعرفه ان زيدا اخوه وهذا
يقتضي جعل اخوك عليه زيد والحاصل ان السامع اذا عرف ان له اخا فلعلم ان اخوك
ذاتان بحسب الاعتبارين وبهذا التقرير سقط ما يقال يفهم من قول المصنف في الايضاح
سواء عرف ان له اخا انه يقال زيد اخوك في صورة يعرف السامع ان له اخا او عرف ان له اخا في الجملة

واردت

واردت تعيينه عنده قلت اخوك زيد ومثل هذا الا انا الفتى وبهذا قيل في بيت السقط
لعوض [illegible] فقيل انه من باب القلب وقيل المؤخر مبتدا قدم عليه الخبر المعرف اعتمادا على
قرينة المقام محل نظر لان قوله اولا اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب يدل على ان عرفت ان
انسانا تائبا فلا بد ان يقدم اللفظ الدال عليه ويقول التائب زيد على ما يقتضيه القاعدة
المقررة في اخوك زيد والجواب من طرف الزمخشري ان في تعيين الانسان بكونهم اهل بلدك اشارة
لطيفة الى ان غرضنا ان ذلك الانسان ممن نعرفهم باشخاصهم واعيانهم ولهذا فعل العكس
المسند والمسند اليه في المثال المذكور اعني زيد التائب في المعلومية بطريق من طرق التعريف
مقطع المستمر الى العلم بالانتساب فلك ان تقول ان اي شخص من تلك الاشخاص ثبت له تلك النسبة
المعهودة وان تقول ان التائب المعهود هل هو زيد او عمرو ثم انه اعتبر في السؤال المذكور ان
هو مبتدا او الضمير الراجع الى التائب هو خبر على ما هو المشهور وهو مذهب سيبويه
وجعل الجواب زيد التائب ليلائم المقام الذي هو ايراد النظير كقوله تعالى واولئك هم المفلحون
على طريقة انت الرجل كل الرجل قيل حق العبارة ان يقول كل رجل اذ قد تقرر ان كلمة كل اذا دخلت
على المعرف باللام يكون لاحاطة الاجزاء كما تقول كل الرمان ماكول والمراد هاهنا الافراد اي كل
فرد من افراد الرجل وايضا اللام يفيد الكلية فلا حاجة الى الجمع بينهما والجواب انا نمنع كلية
هذا الحكم كيف وقد قال [illegible] كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل المراد في بيان الاجزاء
وقال عليه السلام كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه ثم اذا دخلت كل على ما فيه الالف واللام
واريد الحكم على كل فرد فهل يقال حرف التعريف يفيد العموم وكل تاكيد لها او انها لبيان الحقيقة
حتى يكون تاسيسا كلا الامرين محتمل يبنى عليهما ابحاث الاول انه على تقدير ابتناء القصر على
الاتحاد لم يصح ان يقال الكاتب الحيوان بان يراد قصر الكتابة على الحيوان لانه يستلزم ان يكون
كل حيوان كاتبا الثاني ان ما ذكر في بيان الحصر لو تم لدل على وجوب الحصر في كل معرف بلام الجنس مع انه
والثاني يفيد جزئية الحكم الثالث انهم صرحوا بان المصادر موضوعة للماهية من حيث هي الا ان

ولا جمع خصوصا مثل رجعى وبشرى وذكرى ونظائرها فينبغي ان يقيد حملها على موضوعاتها وهو ما
عليها ولم يتنبه احد ويمكن ان يجعل وجه النظر من الوجه الرابع ان ما ذكره الشريف من ان المحمول
في صورة كونه منكرا نحو زيد انسان لو كان ما صدق عليه من الافراد وكان غير زيد لم يكن حمل حقيقة ليس
بظاهر لان تغاير مفهومي الموضوع والمحمول كاف في صحة الحمل عند اصحاب الفن فتامل اما نحو انها
ادعى ارادة الخاص المراد من النوق ولا وارد لها من نقلها والغار بالكسر جمع غرار وهي
الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل فيها الفحل عشرة اشهر ويزول عنها اسم المخاض ثم لا يزال
ذلك اسمها حتى تضع وبعد ما تضع ايضا ليس معناه انك الكامل في المحبوبية اي الذوق بين
المتقين انه الاول ادعاء فقصر المحبوبية على المخاطب قصرا حقيقيا ادعائيا وفي الثاني قصر
المحبة على فرد كامل منها وهو محبة المتكلم قصرا حقيقيا ادعائيا ايضا لانه لا يلزم في الاول قصر
جنس المحبة على المخاطب حيث صرح بان المعنى الاول انك الكامل في المحبوبية وليس فيه قصر المحبوبية
المطلقة لانا نقول هذا الذي صرح به مآل المعنى في قصر الجنس ادعاء كما ان رأيته المطلقين فيهما
سبق بقوله او مبالغة لكماله فيه هذا ثم لا يخفى ان المثال المذكور يمكن ان يجعل من قبيل
القصد بمعنى ان اتصافك بالمحبوبية امر ظاهر لا يشك فيه كما في قولنا انت المظلوم لا يخفى جواز
كون هذا المثال من قبيل انت الشجاع لكن ان نوع المعتبر عندهم هو ما ذكره الشيخ
اذا قبح البكاء على قتيل البيت اوله الا يا صخر ان ابكيت عيني فقد اضحكتني دهرا طويلا
بكيتك في نساء معولات وكنت احق من ابدى العويلا دفعت بك الجليل وانت حي فمن
ذا يدفع الخطب الجليلا اذا قبح البيت لان القصر وعدمه التقابل الملحوظ بينهما
والمكلف اي عدم القصر عمان شاء ذلك فلا يرد ان فيما ذكره ارتفاع النقيضين واعترض
عليه الشريف بان هو هذا التكلف مستدرك في البيان قطعا ويمكن ان يجاب بان فيه تحقيق
اعتبار العموم لانه اذا وجب تمامه ان يقصر كان وجوبه فيما قصر بالفعل اولى لغى
فبحث وهو ان المعهود يجوز ان يكون كليا كما اذا قلت الحيوان ناطق بان اللام فيه للعهد

والمعهود

وللمعهود بعض من مطلق الحيوان وهو المدرك للكليات ثم فيه شائبة الجنسية لكن لام العهد
عند ارباب الفن فيمكن القصر في مثل هذا المعهود ورد بان المعنى الشخصي الذي له
الصفة هنا والاسم قبل المنطلق بهذا المعنى صار كالاسم في دلالته على الشخص والاسم
وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالته على معنى قائم بغيره فالمبتدأ هو الاسم او ما في
تأويله وهذا هو مراد القائل المذكور لا امتناع كون المنطلق ونحوه مبتدأ وامتناع كون
زيد ونحوه خبرا مطلقا فالتحقيق ان النزاع لفظي وانما المجهول عندنا اتصافه بكونه
صاحب اسم زيد وحيث اذ قد يعلم الاتصاف بكونه صاحب هذا الاسم فلا يحتاج الى التأويل
ان قلت المراد اتصافه بالمنطلق قلت فقد لا يعلم عين المعهود بان سمع ان شخصا ما في اهل
بلدة فاشتبه عليه انه اي من الاعيان فليتأمل لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا الا
وحيث قد يعلم الاتصاف بكونه صاحب هذا الاسم فلا يحتاج لان الحمل في غير ما يكون المحمول
فيه امرا عدميا مفسر باتحاد المتغايرين ذهنا بحسب الوجود الخارجي فحينئذ يصدق هذا
التعريف ينبغي ان يصح ولا يشكل ان التغاير والاتحاد من الامور النسبية فكما صح زيد ناطق فليصح
الناطق زيد بلا تأويل اللهم الا ان يقال ما ذكره خاصة اضافية للحمل فهو تعيير بالاعم لا
بالمساوي فان قلت لا شك ان المراد بالناطق ذاته لكونه موضوعا فيكون حمل الجزئي
بلا تأويل اللهم الا ان يقال حمل الشيء على نفسه ليس بمفيد قلت لم لا يكفي التغاير بحسب
العنوان على ان عدم الصحة غير عدم الافادة والان ليس ثابتا في نفسه فلا يكون
ثابتا بالفعل فحينئذ اما اولا فلان مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه لا
المطلوب الذي هو ليس حاصلا فهو واما ثانيا فلان الاخبار الواردة على المستحيل غير ثابتة
اتفاقا مع ثبوتها بالغير على معنى اتصاف الغير بها ويمكن ان يقال المراد بعدم ثبوت
الانشاء في نفسه مع قطع النظر عن اللفظ ليس ثابتا لان الحاصل معنى بلفظ يقارنه
فلا يمكن ان يخبر بثبوته للمبتدأ لانه يقتضي الثبوت قبل الاخبار فليتامل لا ما يحتمل

الصدق والكذب للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب من لوازم صفات
الجملة الا يرى ان الظرف في نحو ابن زيد ولزيد هذا ونحو القتال من الامثلة ونظايرها
ليست مما النزاع فيه بل مما الخبر فيه انشاء لان الاستفهام في الحقيقة داخل على النسبة بين
المبتدأ المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده وكذا في قوله تع بل انتم لا مرحبا بكم
حكم الفاضل المحشي بوجوب تقدير الثبوت في الانشائية الواقعة خبرا للمبتدأ لكن فيه
بحث لان الظاهر ان قوله تع بل انتم لا مرحبا بكم انشاء للدعاء على المخاطبين لا اخبار عن
استحقاقهم اياه وكذا قولك نعم الرجل زيد انشاء للمدح لا اخبار عن استحقاقه للمدح
وقد سبق منا في بحث ومو حبى ومواضع التوكيد بحث آخر فليتذكر وزيد كانه الاسد
ليس المراد التشبيه الا احتمل الصدق والكذب بل انك مبالغة في شجاعته او نقول
المراد منه انشاء التشبيه لا الاخبار عن تشبيهه اياه فلا يحتملهما على هذا التقدير ايضا
فليفهم بحال جاء موالاك اباه اما زايدا او وصف مصدر والاول اولى لان الخبر
ليس بمصدر ومقتضاه ان لا يكون الوصف مصدرا ايضا على ما لا يخفى فاذا جاء من
انما قال بعض لان الاصل البعدية ويمكن التقدير في مثل في الدار رجل على ما لا يخفى نعم
المعتد به يخرج عن ظاهر مثل قولنا زيد ضرب فذلك الا ان يقال المراد القصر او ما يؤدي مؤداه
فعلى هذا يحصل التقوى سياق الكلام يدل على ان المعنى فعلى ما ذكره صاحب المفتاح
لكن يرد عليه ان تخصيص القصر المذكور في التعليل بما يسند اليه الفعل تقييد بلا دليل
فان المذكور فيه هو القصر مطلقا ولا دليل في الكلام على ذلك التقييد كيف وقول الشارح
في زيدا عرفت ان الدفع تقييد لتحقيق انك عرفت زيدا يدل على ان ما ذكره في تعليل التقوى
محمول على الاطلاق فنقول في المثال المذكور زيد ضرب فانه نفى ما بعده وهو دون القصر
عليه ثم لما تضمن الخبر ايقاع الضرب على ضميره تحقيقا تكرر انتساب الوقوع اليه
وتقوى الحكم وقس على ذلك نظايره وبالجملة ان خص الشارح القصر المذكور في التعليل

بالمسند



بالمسند اليه الفعل والا كان تقييدا بلا دليل ولئن سلم تقييده فالتزم وجود التقوى في مثل زيد
ابوه منطلق ورد عليه انه جعل المسند السببي فيما لا يراد به التقوى فافهم وطوله
الاسم لا يؤتى به الى لا يخفى ان الحكم بعد التوطئة والتقدمة يعلم مثلا ان زيدا قائم وما زيد قائما
وكان زيد قائما وامثالها ولعل غرض الشيخ ليس الحصر في المجرد عن العوامل اللفظية لكن يلزم
ان لا يوجد التقوى عنده في مثل في الدار رجل قلت هو داخل في التقوى وفيه ما مر اما اولا
فلان اللام في قوله فللتقوى للغرض كما يرشدك اليه تفصيل الباعث لكون الخبر جملة وقد سبق
ان لا قصد للتقوى في صورة التخصيص اللهم الا ان يقال بالقصد التبعي نحو فلان ما قاله
فيما سبق واما ثانيا فلانه لا احتمال للتقوى في رجل جاءني عند المص كما صرح به الشارح في
مباحث تقديم المسند اليه اللهم الا ان يحمل ما سبق على ان المص سمى في نقل كلام الشيخ لا انه مذهب
المص نفسه وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد جوابه ان العرفان المسلم هو المطلق والمؤكد
هو العرفان المضاف الى المتكلم او غيره لما مر انه يقصد الدوام والثبوت في الاسمية و
التجدد والحدوث في الفعلية والاعتبارات المختلفة من ادوات الشرط في الشرطية
لان الاصل في التعليق هو الفعل وذلك لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل اشد
افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث بعد
من جهة التحقق وليس في الاسم الا التحقق او رد جماعة منهم ابن مالك منع من قدر الفعل بعد
قوله تع اذا السماء ... وقولك اما في الدار فزيد لان اذا الفجائية لا يليها الفعل واما لا يقع بعدها
فعل الا مقرونا بحرف شرط نحو فاما ان كان من المقربين واجاب عنه ابن هشام بان الفعل
بعد رموز فرادى ولانه قد ثبت تعلقها بالحدث في تعلقها راجع الى الظرف المعلوم بقرينة
ذكر الظرف وسياق الذهن اليه من لفظ المتعلق انسب فافهم ويرد على الدليل المذكور
ان الظرف الواقع صلة واقع موقعا لا يغني عنه المفرد بل اذا وقع فيه مفرد يؤول بالجملة
والظرف الخبر واقع موقعا هو للمفرد بالاصالة واذا وقع فيه جملة يؤول بالمفرد فلا يتم

ان عامل الى الظرفية التي ... الا انه ... عاملها ... المصدر ... بالمصدر

ان يعامل احدهما معامله الآخر فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل لما عرف
بطل المعنى على هذا القول فليحمل ضميره في عمل المصدر راجعا الى الظرف الدال عليه لفظ
الظرفية بمساعدة المقام ويتسمح في ذلك كثير تكلفا لان يرتكب تصحيح الكلام وليس في عبارته الا ايضا
ايضا ما يوهم رجاعه الى الظرفية المذكورة بطريق الاستخدام لا انها غول في الصحاح
غاله الشيء واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدره قوله تع لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون
اي ليس فيها غائلة الصداع لانه قال في موضع آخر لا يصدعون عنها وقال ابو عبيدة الغول
ان يغتال عقولهم اي بخلاف خمور الدنيا فيه بحث لان هذا مناقض لما صرح به في بحث
المساواة رد على من زعم ان تقديم الخبر على المبتدا في ولكم في القصاص حيوة للاختصاص
من ان تقديم الخبر على المبتدا المنكر في مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص نعم لو لم يحمل
قوله تع لا فيها غول معدولا به عن سابقه لا يمكن ان يفرق بين المثالين بان التقديم للاختصاص
تقديم ما حقه التاخير كما صرح به الشارح في بحث القصر وفي الخبر في نحو في الدار رجل التقديم
ليتخصص المبتدا المنكر به فلا يفيد الاختصاص واما فيما نحن فيه فقد صح وقوع النكرة
مبتدا بالوقوع في سياق النفي فكان حق الخبر التاخير ولذا افاد تقديمه الاختصاص
لا يقال الغول مصدر فصح وقوعه مبتدا وان لم يقع في سياق النفي كما في سلام عليكم و
ثبت ان في الاية تقديم ما حقه التاخير لانا نقول ذكر تخصيص بالمصدر المدعو به على ما في
الدر والمراد به التنوع على ما في مغني اللبيب بان نكت التنوين في غول للتنويع اذ
ليس المراد الغول المطلق كما نبهت عليه فبهذا القدر صح وقوعه مبتدا بلا تقديم
الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه تقديما لما حقه التاخير مفيدا للتخصيص المذكور بخلاف
قولك في الدار رجل اذ لم يصح وقوع رجل مبتدا الا بتقديم الخبر عليه فلم يعتبر فيه
كون التنوين للتنويع والا فلا بد من افادته للحصر ايضا قلت فلا يلزم من عدم افادة
في الدار رجل للتخصيص عدم افادة قوله تع ولكم في القصاص حيوة اذ قد صرح ان

التنويع

التنوين في حيوة للتنويع فيندفع النظر الذي اورده في بحث المساواة فيوهم
قصر الموصوف على الصفة دون العكس لان الحمل على العكس يستدعي جعل التقديم لقصر
المسند على المسند اليه والقانون ان لقصر المسند اليه على المسند كما دل عليه سياق
كلامه وصرح به الفاضل المحشي ايضا في آمنا وما يوسف المعنى بناء على ان التقديم قد
يفيد قصر المسند على المسند اليه فمما لا يعتد به الا اذا ثبت نقله عن الثقات وكذا
قوله تع لكم دينكم ولي دين ولا فيها غول قد يبين فيما سبق ان القصر فيها غير حقيقي ذكره
ذكره ههنا لانه ذكر الباعث الى حمل القصر غير حقيقي في نظاير ... وجود
مثل هذا الباعث فيه ايضا بتذكر ما سبق من ان الاختصاص ههنا ليس على
معنى ان دينكم ... مبني على انه يلزم من الاختصاص بالمعنى المذكور ان لا يتجاوز دين
رسول الله صلعم الى غيرهم من المؤمنين ودين المخاطبين الى غيرهم من الكفرة وقد اشار
الشارح الى دفعه بان القصر اضافي بل على ان المختص كلا ظان العلامة لم يرد
بالتخصيص ههنا معنى القصر بدليل قوله في التمثيل معنى قائم زيد ان المختص بالقيام
دون القعود فان قائم زيد معناه قصر زيد على القيام وما ذكره اذا حمل الاختصاص
على معنى القصر فقصر الاختصاص بزيد على القيام بل مراده بالاختصاص هو التعلق كما
في قولهم الحلول هو الاختصاص الناعت فمراده ان معنى قائم زيد ان الثابت له القيام
دون القعود فعلى هذا يندفع عن العلامة الخبط الذي ذكره الفاضل المحشي
فتامل لتوهم انه نعت له لا خبر اي توهما قويا لتعاضد الامرين في ذلك استدعاء
المنكر في مقام الابتداء الوصف وصلاحية الظرف له فلا يرد جواز زيد القائم وكون
مع وجود الالتباس بالنعت على ان المدعى التقديم فيما حصل به دفع الالتباس فلا
جواز ما ذكر يتحقق التباس المبتدا بالخبر على تقديم الخبر لو زيد قائما ... كما
صرح به ... بحيث ذكر لان احتمال الوصفية بعد وصف ... لما ذكره ولتقديم الظرف

لا على انه يلزم من الاختصاص ... لا يتجاوز ... منها ... تم منه

الظرف في البيت احتمال آخر وهو الاحمية لكن لا يضر في التمثيل فافهم لجواز ان يكون قايم مبتدا ورجل بدلا منه اي ويكون الخبر محذوفا نحو في الدار ونحوه وكما يجوز ان يكون رجل فاعلا لان الاعتماد شرط لعمل الرفع والنصب عند محققي النحاة ولذا ذكر في اللب تونين المبتدا او مسند نعت رافع ظاهرا بعد همزة الاستفهام او ما النافية فلم يرجح في شرحه لا يقال قايم لا يصلح للابتداء لكونه نكرة محضة والبدل ليس من المحضة لانا نقول بعد الشرع ما ذكره ان دكان نقدر الخبر مقدما نحو عندي او في الدار قايم رجل او نحمل تنوين قايم على الافراد او النوعية فيحصل التخصيص كما في شر اهر ذا ناب على انه قد جوز جمهور النحاة الابتداء بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا من موصوف كما قالوا في قولهم ضعيف عاذ بقرملة اي رجل ضعيف فيمكن ان يجعل المثال من هذا القبيل اي شخص قايم رجل فتامل ... او لانهم انتعوا عطف عطف المعنى على قوله فانه يتعين فلا يحمل التقدير كقوله تع واجل مسمى عنده الا ان الاكثر في الاستعمال التقديم الظرف على النكرة الموصوفة نحو عندي ثوب جيد ولي عبد كيس في ذلك لانه لو اخر لاحتمل كونه وصفا اخر وانما لم يتقدم في الاية الكريمة لان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشانه فقد تضمن معنى الشرط المقتضي للصدارة ... ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم قد يتكلف في الجواب عن الايراد بان التخصيص بسبب تقديم الحكم اي الحكم به عليه امر اعتباري اعتبره المتكلم في ذهنه وجعل تقديمه في الذكر دليلا عليه بحيث يعرف السامع ان حكمه بالخبر على مخصص وليس المراد به ان المتكلم حكم اولا على غير مخصص ثم بتقديم الحكم عليه تخصص المحكوم عليه فقد برز ... على تضمين تشرق معنى فعل متعد او على كونه متعديا بنفسه على ما في الكشاف وههنا نكتة ينبغي ان ينبه عليها وهي ان اللفظ في صورة التضمين مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الاخر مراد بلفظ اخر محذوف دل عليه ذكر ما هو من متعلقاته فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة يعكس فان قلت اذا كان المعنى الاخر مدلولا عليه بلفظ محذوف ولم يكن في ضمن المذكور

قبل

قبل ان منقضي اياه قلت لما كان مناسبة المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتبار جعل كانه في ضمنه ... وهو سهو لان اماد ... السهو في التوجيه الاول فهو ان الغرض افادة الدنيا بسبب طلوع الامور الثلاثة اذ فيه المبالغة المناسبة للمدح وعلى الوجه الاول لا يفهم هذا المعنى كما لا يخفى واما وجه السهو في الثاني فلان اشرق يجي متعديا بنفسه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تع واشرقت الارض بنور ربها فعلى تقدير صحة المعنى لا احتياج الى التضمين على ان المعنى في الوجه المختار انهم انتهم ذوو اشراق والدنيا مشرقة ببهجتهم وانعكاس اشعتهم سواء قصدوا اشراقها ام لا وعلى هذا الوجه انهم يغلبون على اشراقها وانارتها والاول اقوى قال الشريف في شرح المفتاح وقد يقال الاولى ان يجعل ثلثة مبتدا خبره محذوف اي لنا ثلثة موصوفة بكذا فيكون تمثيلا للضمير وما عطف عليه بدلا او عطف بيان ويكون المثال خارجا عما نحن فيه ولا يبعد ان يقال انه ضعيف لتبادر الذهن الى ان يكون الغرض الاصلي مدح انارتها كما لا يخفى ... بعضهم فقط ... وذكر انه قال آكل اخترفلان فضلا كما اي بدا له انسانا وكان تعديته بمن لتضمنه معنى الكشف ... فيهما لكن هو انه لا اختلال ولا اشكال في اصل مدعى السكاكي وانما الاشكال فيما تضمنه تفصيله الذي ذكره الشارح انما يتجه ... وجها لعدم ايراد المصنف قول السكاكي بتمامه لا لعدم صحة قصد افادة التجدد من مقتضيات تقييد المسند والاظهر انه بترك المصنف لكن لظهوره فافهم ... فايده بقوله في الدرجة قال الفاضل المحشي ... اذا كان الاسناد الاول من هذه الامثلة هو الاسناد الى الفعل المبتدا كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف يتصور خروج هذه الامثلة بهذا القيد بل ينبغي ان يكون داخلا فيه وارد نقضا على ما ذكره من ان الناعت القائل ان الفعل يقتضي البتة على ما هو المسند اليه في الدرجة الاولى وفي نحو ... وهو ان الفاعل ليس بما ذكر بل ان الجملة اذا قصد بها التجدد يجعل مسندها فعلا ويقدم البتة على ما هو المسند اليه في الدرجة الاولى حتى اذا قدم ما هو المسند اليه الفعل في الدرجة الاولى على الفعل كما في الامثلة لا يفيد ذلك اعلة التجدد فيخرج الامثلة بهذا القيد وقد يقال في توجيه كلام الشارح في قول السكاكي ويقدم البتة ما هو المسند اليه في الدرجة الاولى والمقصود ان ما يكون ما ادى الحكم افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا على الاطلاق ويقدم البتة

متعلقون

هذا التوجيه منقول عن مولانا

على ما سند اليه في الدرجة الاولى ببيان حال جعل المسند فعلا بقرينة قول الشيخ على ما تشهد به الذوق السليم
والطبع المستقيم فلا غبار على كلام السيد وانت خبير بان عبارة السكاكي ليست نصا فيما ذكره
حتى يرد اعتراض الشريف اذ يجوز ان يكون معنى البتة وجوب تقديم الفعل على ما سند اليه في الدرجة
الاولى وقت ارادة التجدد لا مطلقا والحق ان كلام الشريف ههنا محل نظر وان السكاكي
الا ان المذكور الى قوله في الدرجة ثم تقبيل اسناد الشيء الى الجزء الاخير من نسبة وان كان المجرد
مجموع قوله ويتقدم على ما سند اليه في الدرجة الاولى فتامل ولا تطيب فيان بالنصب
معطوف على الضمير المنصوب في لم يرج وطيف الخيال المحبة في النوم والمفهم ان المعترض
لم يرتض السكاكي بعينه ولا بصورته الى كله فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت
وهم القول بما ذكروا ان لم يكن مصرحا في كلام الشيخ الشايع الا انه لما ذكر ان كلام الامثلة
الثلثة اعني انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت وما ذكر الا لكون الاسمية لزم
منه ان كل اسمية يفيد بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية يريد ان ذلك الحكم الكلي
انما يصدق اذا كان الموضوع مقيدا بما ذكره اي بعدم كون الخبر جملة فعلية واما اذا كان كذلك
فهي تفيد التجدد الا ان ينضم قرينة دالة على الثبوت كالعدول الى النصب فافهم
مما لا يخفى بطلانه لان المسند اليه واحد بالذات ونسبة المسند الواحد الى شيء واحد لا يكون بالثبوت
والتجدد معا وهذا ظاهر وما قيل انه ان اعتبر ثبوت حقيقة العرفان فهو ثابت وان اعتبر ثبوت افراده
فهو متجدد فلا بطلان فكيف عدم خفائه مما لا يلتفت اليه لان اعتبار حقيقة العرفان في احد الاسنادين
وافراده في الاخر تحكم مع انه مخالف لاطلاق الحكم بافادة التجدد بطريق النظر في المثالين المذكورين
كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام فان زيدا ليس مسندا اليه اصطلاحا لانعدام الرفع لفظا
ومحلا مع لزوم احد ما فيه لبطلان مثل المبتدا والخبر وبين الفاعل وعامله واسناد جملة عرفت
مثلا الى انا والاولى اسناد عرف الى الضمير المتصل من التاء واما الاسناد المجرد فهنا الى الضمير المنفصل
الثقيل لغير المسند يعني ان المخاطب ربما ذكره بعد المثال ان لم يذكر هذا بذكر الاعتبار الزائد وقال

وحاصل هذا الاعتراض ان ظاهر كلامه غير واف بالمقصود
لا يخلو عن اعتراف بذلك حيث قال انما يدل على اولية اسناد الفعل
لا الضمير الخ واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد
عرف حاصله ان الاحتراز عن الخروج لا الدخول يعني انه لو قال و
يقدم البتة على ما سند اليه بلا تقييد بقوله في الدرجة الاولى لورد
عليه نحو زيد عرف فانه مفيد للتجدد مع انه خرج عن القضايا بطلة لانه
لم يتقدم على ما اسند اليه وهو زيد فلما قال في الدرجة الاولى علم
من هذا التقييد ان افادة التجدد انما يقتضي وجوب تقديم المسند
الذي هو الفعل على ما سند اليه في الدرجة الاولى لا على ما سند اليه
مطلقا وهو موجود في زيد عرف لان كل فعل مسند دائما وانما
الافعال المكفوفة بما مثل قلما يكون فلعله لم يلتفت اليها لانها
قلما يكون واما ما يقال يعني ان المصنف لو قال جميع ما ذكر في هذا الكتاب
والذي قبله غير مختص بالبابين لزم ان يكون جميع ما ذكر فيهما
يعني كل واحد جاريا في كل واحد مما يصدق عليه انه غير هذا
الباب والدليل على ان مراد القائل هذا انه مثل عدم جريان الجميع
في غير البابين بقوله كالتعريف في الحال والتمييز فان التعريف يجري في
المفعول به وهو من غير هذين البابين وكذا الحال والتمييز فعلم ان
الجريان في غير هذين البابين عند هذا القائل ان يجري في كل واحد واحد
من غير هذين البابين فيرد عليه رد الشرح الباب الرابع
في احوال متعلقات الفعل المحققون على كسر اللام في المتعلق ان
منع الفتح ايضا اذ المراد بها معمولات الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق

بالكسر والفاعل متعلق بالفتح وسره ان التعلق هو التثبت والمتثبت
بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوي قوله قد سبق
اشارة اجمالية يعني في التنبيهات بل بقوله كثيرا مما ذكر غير مختص بها
الخ قوله واراد بالاحوال بعضها بقرينة المقام وان كان الجمع المضاف
ظاهرا في العموم قوله الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل الظاهر ان
الظرف معمول للمضاف مقدر اي ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل
وادخل ههنا كلمة مع على التابعين اعني المفعول والفاعل اللذين كل منهما
قيد للفعل مريدا بها مجرد المصاحبة فانها قد تستعمل في هذا المعنى كما صرح
به الشريف في حواشي المفتاح وان كان الشايع دخولها على المتبوع رعاية لامر
خطابي وهو ان الكلام في متعلقات الفعل من حيث اضافته اليه وحق المضاف
اليه ان يتقدم في الذكر التفصيلي ثم جرى على الاستعمال الشايع من دخولها على
المتبوع قوله والوجه هو الاول وان كان الثاني فيه رعاية امر لفظي مقتضى
لوضوح الفهم وهو ارجاع الاولين من الضماير الاربعة الى شيء واحد وكذا
الثانيين ووجه الوجاهة احاله به على التامل ما فصله الفاضل المحشي مع
غير ان لقائل ان يقول لا نم ان قوله فيما بعد فاذا لم يذكر متعلق بالمفعول
لم لا يجوز ان يتعلق بالفعل كما هو المناسب لقوله الفعل مع المفعول لكنه النفي
متوجها الى القيد اي اذا لم يذكر الفعل مع المفعول بل ذكر وحده ولعل ما يرجح
تعلقه بالمفعول بقول المصنف في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب بعد
قوله هناك حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل الخ واذا تقرر هذا فنقول
الفعل المتعدي اذا اسند الى فاعله ولم يذكر له مفعول فان مطمح النظر و
المقصود بالبيان فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل والتعلق بالمفعول



صرح فيه على ان فيما ذكره القائل مخالفة الاستعمال الشايع اعني دخول
مع على المتبوع في مواضع وفيما ذكره الشارح والمحشي مخالفة في موضع
واحد لكنه خطابية تقتضيه كما نبهناك عليه قوله اي تلبس الفعل بكل
منهما في العبارة مسامحة اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة
تلبس الفعل بكل منهما فالاظهر ان يقول اي لا تلبس الفعل بما ذكر معه او
المقصود واضح قوله ومن هذا يعلم اي مما ذكره نقلا عن الايضاح من ان تلبسه
بالمفعول من جهة وقوعه عليه وان لم يصرح بكونه نقلا عنه وكان الاولى
تصريحه به لان تصريحه في الايضاح بجهة التلبس بالمفعول هو الحجة في
حمل المفعول في كلام المصنف على المفعولية قوله مطلقا اي من
غير اعتبار عموم في الفعل الخ هذا كلام ذكره المصنف في الايضاح وفيه حزازة
لان سلب اعتبار عموم الفعل لا دخل له في ترتب الجزاء المذكور اعني التنزيل
منزلة اللازم لجواز ان يقصد التعميم المذكور وينزل الفعل مع ذكر منزلة
اللازم كما لا يخفى قوله ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير
كانه مبني على ان التخصيص بالذكر عرفا واستعمالا يدل على نفي الحكم عما عداه
كما قالوا ان التخصيص بالذكر في الروايات يدل على نفيه عما عداه بلا خلاف
لكنه تعسف يستغني عن اعتباره في تعيين المفعول اذ لو اريد التخصيص
لقيل الدنانير يعطي بتقديم المفعول ويمكن ان يجعل قوله غير الدنانير صفة
للاعطاء على حذف المضاف اي غير اعطاء الدنانير والغيرية باعتبار
ان الاعطاء المثبت مجهول المتعلق فيكون مغايرا لاعطاء تعين متعلقه
بانه الدنانير فيؤول المعنى الى ما اشار اليه الفاضل المحشي فتامل قوله لا مع من نفى
ان يوجد منه اعطاء يدل على ان قوله هو يعطي كلام مع من نفي الاعطاء ان قلت

وانما خصه بالبحث عن حذفه وذكره لان ذلك الفعل الا ... ايا ما اشد مس طلبه لفعل ... يجري بحذفه ابعد و ... في اقتضاء النكت ...

ونظيره قوله في اوائل الكتاب فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلاف كل منهما ...

فيكون ملقى الى المنكر فاين التاكيد قلت الجملة مؤكدة ان قلت فينبغي ان لا يجوز
الغاء الاسمية الى خالي الذهن قلت قد سبق جوابه في الباب الاول قوله اما ان يجعل
الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص جعل المطلق كناية عن المقيد
مع انها الانتقال من الملزوم الى اللازم بناء على ان مطلق الاذوم ولو بحسب
الادعاء كاف فيها كما سيجيء تفصيله في البيان ان شاء الله قوله المؤمن غر
كريم اى الغر بالكسر الذي ينخدع بسهولة لقلة تجاربه والخب بفتح الخاء
وكسرها الرجل الخداع الجربز تقول منه خببت يا رجل تخب خبا لكن الرواية
بالفتح لئلا يشتبه بالمصدر الذي هو بالكسر لا غير لعلة ايهام ان القصد الى
اقحام الايهام ايماد الى جواز وجود مرجح للحمل على البعض في الواقع وان تساوى
الكل في تحقق الحقيقة وصحة الحمل قوله افاد المقام الخطابي او الفعل
المذكور ذكرا اى كون الغرض ثبوته لفاعله الخ قيل فيه بحث من وجهين الاول
ان الظاهر كون المفاد نفس الثبوت لا كون الغرض ذلك الثاني ان اثر المقام الخطابي
افادة مجرد التعميم في افراد الفعل ولا دخل له في افادة الجزء الاول وكل من
الامرين مبني اذ المقصود افادة التركيب ذلك بواسطة المقام الخطابي
وما ذكره من كون الغرض كذا من قبيل تتبعات التراكيب التي تفيدها وان لم يستعمل
فيها وبهذا تبين سقوط الثاني ايضا فافهم قوله فمصدر هذا الفعل معرف بلام
الحقيقة لان المقصود نفس الحقيقة وفي المنكر دلالة على الفرد وبهذا يظهر
ان المصادر العارية عن الدلالة على الفردية ولو منكرا كرجعى وذكرى يمكن
ان يحمل في المقام الخطابي على الاستغراق لانه بمنزلة المعرف بلام الحقيقة وقد
يقال الظاهر ان مدلول الفعل والمصدر نفس الحقيقة فيمكن اعتبار الاستغراق
بمعونة المقام الخطابي من غير حاجة الى ضم التعريف قوله لا يقال ان افادة



التعميم الخ قد يجاب عنه بان المراد ان المقام ان كان خطابيا يرسله في صورة
التنزيل نفس الحقيقة لكن لا من حيث انها معتبرة بنفسها بل لان يتوسل
الى التعميم وهذا الاعتبار ليس اعتبار حقيقة الفعل في ضمن جميع افراده
الذي اعتبر انتفاؤه بقيد الاطلاق اذ فرق بين ان يقصد الحقيقة وبين ان
يقصد من حيث هي للتوسل به الى ارادة التعميم كناية فان الثاني ابلغ قوله
معتبرا في الغرض والمقصد قيل مراده نفي دخوله في الغرض الاول والمقصد من
نفس الكلام وان كان داخلا في المقصد من الكلام مع المقام فلا يرد عليه اعتراض
الفاضل المحشي وانت خبير بان طي ما يدور عليه دفع الملام من الكلام هنا
لا يرتضيه اولو الاحلام قوله لان ما ذكره من الحصرين لا يشهد به نقل ولا عقل
نقل من الشارح انه قال اعلم ان المردود عقلا ونقلا هو اجتماع الحصرين في مثل
فلان يعطي على ما زعم الشارح العلامة واما الحصر الاول فقد حققناه على وجه
يصح عند صاحب المفتاح ايضا واما الحصر بناء على التقديم فلا يصح شرحا لكلام
السكاكي على ما عرف من مذهبه انتهى كلامه واراد بقوله واما الحصر بناء على التقديم
الخ ان افادة التقديم للحصر عند السكاكي انما هي اذا كان المقدم مضمرا او منكرا
كما سبق وفلان ليس منهما بل هو معرفة لكونه علم جنس كما صرح به في شرح
اللب للسيد وغيره فالحصر الاول ليس عند السكاكي باعتبار تقديم المسند
اليه باعتبار عموم الاعطاء المستفاد من المسند المحمول في المقام الخطابي
على الاستغراق هو الذي اراده الشارح بقوله واما الحصر الاول فقد حققناه
على وجه يصح عند صاحب المفتاح قوله فيلزم ان لا يكون غيره موجبا للاعطاء
والا لخرج ذكر الفرد من الاعطاء عن كونه موجبا لفلان مع ان المفروض انه يوجد
كل اعطاء قوله اما انه لا يوجد الا الاعطاء فمما لا تشعر به العبارة اجاب

الفاضل الهروي بانه يمكن ان يحصل الحصر من المقام وفرض صورة بدلالة
قراين المقام او الوقوع في جواب السؤال عليه فانه اذا ظهر خطاء
من مصنف في مسئلة دقيقة وقلت هو رجل نحوي يفهم منه انه لا يعلم
غير النحو مما له مدخل في تحقيق الدقايق او سئلت عن شان فلان وعما
يشتغل به من حقايق الافعال وقلت يعطي ويكتب وغير ذلك فهم
انه مقصور على ايجاد ما ذكرت في جوابه ورد ذلك بان ذلك لا يصح مطلقا
ولا قرينة ههنا على التقييد فلا يصح فتامل قوله فان هذا المقام مما
وقع فيه لبعضهم خبط عظيم اراد بالبعض الخلخالي فانه سلك مسلك
الشارح العلامة قوله ان يرى مبصر ويسمع واع هذا بالحقيقة سبب
للحزن والغضب الكامن لكن جعل خبرا عنهما تنبيها على كماله في السببية
كانه خرج عن السببية قوله بل لا يبصر الرائي الا آثاره وجه الترقي
ان الرائي لو ابصر غير آثاره لم يكن ابصار آثاره لازما لمطلق الرؤية
كما هو المدعى لتحققها بدونه في تلك الصورة وعلى القياس سماع الواعي
وفيه تامل قوله فالفرق بين تعميم الخ جواب عما توهمه الخلخالي من ان
تعميم افراد الفعل يستلزم تعميم المفعول فلا معنى لتجويز ارادة تعميم
الفعل من غير اعتبار تعميم المفعول قوله وهما وان فرض الخ يجوز ان
يكون الجملة الشرطية خبرا للمبتداء والواو زايدة بينهما لتاكيد اللصوق
ويجوز ان يكون الخبر قوله فلا تلازم والفاء زايدة في الخبر على ما يراه الاخفش
والشرط على هذا لا يحتاج الى الجزاء كما مر وفي قوله وان فرض تلازمهما اشارة
الى منع التلازم في الواقع لجواز تحقق تعميم افراد الفعل بدون تعميم
المفعول بان يفعل كل افراد الاعطاء في حق شخص معين فلا تلازم بين

التعميمين

التعميمين لا في الوجود ولا في الاعتبار قوله فلا بد من ذكر المفعول
مبني على ان المستحسن عند البلغاء في حكم الواجب عندهم والا اذا تعلق بالحذف
نكتة وقامت قرينة قوية على تعيين المفعول جاز الحذف كما اشار اليه
الشيخ في دلايل الاعجاز بقوله اذا كان تعلق المشية بمفعوله غريبا فحذفه
غير مستحسن قوله على ما سبق الى الوهم الخ وعلى هذا الوجه ينبغي ان يعمل
في بكى اول الفعلين المتنازعين اعني ابكي لا ثانيهما اعني بكيت لان
الغرابة في تعلق المشية ببكاء التفكر ومنشاؤها تعلق البكاء بالتفكر
فلما جعل الغرابة سببا لذكر مفعول المشية ناسب ان يدعي استفادة
ما هو منشاء للغرابة مما ذكر صريحا قوله بكاء مطلقا يحتمل ان يقال المراد ان ابكي
دمعا فحذف المفعول للاختصار فلا يكون البكاء الذي اراد ايقاع المشية
عليه بكاء مطلقا قوله وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم بدليل قوله تعالى
ان الله لا يامر بالفحشاء والمنكر وقيل المراد امرناهم بالطاعة على لسان رسول
بعثنا اليهم فلم يمتثلوا ويحتمل ان لا يكون له مفعول منوي كقولهم امرتهم
فعصاني وفيه وجوه اخر مذكورة في تفسير القاضي وغيره قوله
متعلق بقوله توهم انما لم يجعله متعلقا بالدفع لدلالة قوله اذ لو
ذكر الخ لتما توهم قبل ذكر ما بعده على تعلقه بالتوهم ولان التعليق
بالدفع يوهم يكون الدفع لا في الابتداء غير حاصل كما ان التعليق بالتوهم
يدل على ان التوهم في الانتهاء اعني بعد ذكر لك العظم غير متحقق مع ان
المقصود هو الدفع المطلق اعني ابتداء وبناء على ان نفس الدفع يشعر
بالابتداء لان الظاهر ان ما يكون في ثاني الحال هو ازالة لا دفع وان جاز استعمال
احدهما في مقام الآخر مسامحة وقد اشار ايضا الى جواز التعلق بالدفع

في الجملة بقوله وتصور في نفسه من اول الامر قوله وكم زدت فقد روى
بصيغة الخطاب فالمعنى ظ وقد يروى بصيغة التكلم فح يصف نفسه
بالتثبت على المحن والرزايا ويفتخر بحسن صبره على الوقايع والبلايا
قوله حزن انما قال بلفظ الجمع وان كان راجعا الى التورة لان لكل يوم
منها سورة قوله لحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر الخ ان قلت هذا
التوهم يندفع بذكر المفعول بعد قوله الى العظم فلا ملجا الى الحذف
قلت من حق المفعول بلا واسطة تقديمه على المفعول بواسطة وقد عرفت
ما فيه مع ان ذكر اللحم اذن لعله لا طائل تحته على انه لا يلزم الاطراد ولا
الانعكاس في المقتضيات هذا وقد يقال البيت من قبيل التنزيل لا
الحذف كما يتبادر اليه الذوق السليم من قولهم بلغ السكين العظم
قوله على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه سواء كان الفعل
المفسر بقاعد عين الفعل المحذوف مفعوله كما في قولك ضربت زيدا وضربته
عمروا او غيره كما في قول البحتري فان قلت حذف المفعول سوق الكلام
على خلاف مقتضى الظ واذا سبق عليه فبذكر المظهر مقام المضمر ثانيا يحصل
تلك النكتة ولا يحتاج الى حذف المفعول اولا قلت الحذف اهون لكثرته
في المفعول الذي هو فضلة قوله وعكس ذو الرمة الرمة بضم الراء
قطعة من الحبل البالية والجمع رمم وبها لقب الشاعر واسمه غيلان والبيت
من قصيدة في بلال ابن بردة بن ابي موسى الاشعري يصف الشاعر نفسه بعلو
الهمة وقلة الحرص والطمع من الناس وبعده ولكن الكرام لهم ثنائي ولا اجزي
انا ما قبل فالان قوله ان يكون اصاب مالا اي وقت ان يكون اولان يكون
وانما قال يكون بلفظ المضارع لتصوير حال اصابته المال واستحضارها

قوله

قوله لكن التامل الذوقي يشهد ان يوبد ذكر المفعول في قرينة
اعني ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فان المتبادر الى الذوق ان
المقصود تعميم الدعوة وتخصيص الهداية بالبعض وهذا التعميم انما يظهر
ظهورا تاما بتقدير المفعول العام لا بالتنزيل كما لا يخفى قوله وههنا بحث
الخ يندفع هذا البحث بما سبق له في حذف مفعول الانعام حيث ذكر ان الحذف
ليذهب نفس السامع كل مذهب وقد دفعه صريحا في شرحه للمفتاح
بما فصله الفاضل المحشي فالمراد بعدم تميز احد الوجهين عن الاخر الذي
ذكره الفاضل عدمه في ذكر الشرح هذا وقد يورد على الفاضل المحشي
ان ما ذكره نصرة للمص لا يناسبه تمثيله بقوله والله يدعو الى دار السلام
لان عموم المقدر فيه يفهم من قرينة عقلية هي حكم العقل بان وعد الله
تع غير مختص ببعض المكلفين اللهم الا ان يمنع حصر الانفهام فيكون ذلك مع
تلك القرينة فتامل قوله ولا حاجة فيه بحث لجواز ان يكون المراد عند
قيام قرينة غير الحذف على عموم المقدر فيحصل التعميم من عموم المقدر
المدلول عليه بقرينة غير الحذف ويكون الحذف لمجرد الاختصار والقرينة
على ارادة هذا المعنى ذكره عقيب قوله واما للتعميم مع الاختصار
وعدم دلالة لفظ الكتاب على ما ذكرته نصا صريحا لا يقدح قوله وقد
عرضت هذا البحث اشارة الى الاشكال بقوله ههنا اخره عن قوله واما
لمجرد الاختصار مع اشتماله لشدة هذا القول بالبحث السابق كما يدل عليه
سوق كلامه قوله اذ لو كان الدعاء المتعدي الى مفعول واحد قد يكون
بمعنى الذكر حيث قالوا تقيد سموا بهذا او بهذا او ذكروا اما هذا واما
هذا ويؤيده ما نقل في سبب نزول الآية وهو ان اهل الكتاب قالوا

التنوين فى ايّا ما عوض عن المضاف اليه وما صلة لتاكيد ما فى اىّ من الابهام والشيوع وله للسمى لا للاسم وكان اصل الكلام ايّا ما تدعو فهو حسن فوضع موضعه فله الاسماء الحسنى للمبالغة والدلالة على ما هو الدليل عليه وكونها حسنى لدلالتها على صفات الجلال والاكرام كذا فى تفسير ابى السعود

رسول الله عم انك لتقلّ ذكر الرحمن وقد اكثر الله فى التورية هذا الاسم فنزلت قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن ايّا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فلا يلزم الشرك ولا عطف الشيء على نفسه ويصح الاطلاق ايا نعم لو قيل الدعاء بمعنى النداء لكان لما ذكره وجه على انه قد يجعل لفظة او للتخيير بين ان يدعوه بهذا الاسم تارة وبذلك اخرى كذا فى شرح التبيان واعلم ان جعل الدعاء بمعنى التسمية المتعدية الى مفعولين يناسب ما روى عن ابن عباس فى سبب نزول الاية وهو ان ابا جهل لعنه الله سمع رسول الله عم يا الله يا رحمن فقال انه عم ينهانا ان نعبد الهين وهو يدعوا الها آخر فانه حمل الاسم على المسميين فرد بان المراد الاسم لا المسمى وجعله بمعنى التسمية المتعدية الى مفعول يناسب ما مر من سبب النزول وكلا السببين مذكوران فى الكشاف قرْ وان صح بالواو باعتبار الصفات ان قلت لم جاز تعاطف الصفات بالواو ولم يجز عطف الصفة على الموصوف مع ان الاتحاد بحسب الذات والتغاير بحسب المفهوم جار فى الموضعين قلت انما جاز تعاطف الصفات بها لانه لم يقصد بشىء منها الذات التى هى جهة الاتحاد بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة فان ما به الاتحاد مراد بالاول القرم السيد والهمام كثير الهمة والليث الاسد والكتيبة العسكر والمزدحم موضع القتال قرْ ولما ورد ماء مدين الآية ضمير ورد راجع الى موسى ومدين قرية شعيب والامراتان بنتاه عم والذود الطرد قرْ حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما كان للتخيّل ان يقول الترحم باعتبار ان التقى من الامة لاجل انفسهم بلا مدخل لملاحظة خصوصية المسقى وتنزيل الفعل منزلة اللازم بالنسبة الى المفعول الصريح

المعين لا ينافى عدم التنزيل باعتبار المفعول بالواسطة فلا فائدة المنع على رأيهما كما زعمه الفاضل المحشى ونظير هذا ما ذكره هذا الفاضل فى قوله اقرأ باسم ربك على ما سيجىء واجاب جمال الدين فى شرح الايضاح بان الموضع كان مجتمع الناس للسقى وبمجرد عدم اشتغالها بالسقى واشتغال الناس به مع ذكر ضعفهما كاف فى ايجاب الترحم وفيه ما فيه قرْ وكان على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول الخ حكم الشارح اولا بوجوب ذكر قصر الافراد ثم اضرب عنه على وجه الترقى مدعيا احسنية العبارة التى بينها لافادة الاختصاص لشمولها على قصر التعيين ايضا وقصر الانشاءات فاجاب الشريف اولا عن دعوى وجوب ذكر قصر الافراد وثانيا عن دعوى احسنية ادراج قصر الانشاءات وهذا الكلام جزئيل لا غبار عليه ثم الواقع فى اكثر النسخ ليدخل عليه ثم الواقع فى اكثر النسخ ليدخل فيه القصر بانواعها الثلثة وكان تانيث الضمير باعتبار رتبة وبل القصر بالحقيقة القصرية قرْ لا يخفى عن تكلف وهو ان يقال ان الانشاءات تستلزم نسبا خبرية فالخطاء فى اعتقاد المخاطب بالنسبة الى تلك اللوازم فيعتبر مثلا ان المخاطب يعتقد ان المتكلم طالب لاكرام عمرو وآمر به او لمجموع اكرام زيد وعمرو فيقول المتكلم زيدا اكرم ردا لخطاء المخاطب قرْ ومعلوم انه ليس القصر الا تاكيدا على تاكيد سيجىء تفصيله فى مباحث فى تحقيق المناسبة التى ابداها على بن عيسى الربعى بين انما والقصر قرْ فيتقوى بازدياد التاكيد اعترض عليه بان ذكر الفعل فى مثل هذا يكون لمجرد التفسير للمحذوف دون التاكيد والتقرير ولهذا لا يجوز الجمع بينهما والجواب ان المقدر الباقى اثره فى حكم الملفوظ فهناك تكرير ضمنى يفيد تاكيدا ولا ينافى فى امتناع اجتماع المفسر مع المفسر صريحا

انه من باب زيد ربيعته بن يديه انه من باب الاضمار على شريطة التفسير
وفيه بحث لما تقرر عندهم من ان ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا فيه
والفعل المشغول بالضمير هنا لا يصح ناصبا للاسم الا بناء على تقدير التسليط
لامتناع توسط الفاء بين المفعول والفعل اللهم الا ان يحمل على انه مثله
في كون الاسم منصوبا بفعل مضمر يدل عليه المذكور كما في باب الاضمار
والتفسير والجواب انه منقوض بمثل وربك فكبر وهو كثير في الكلام من غير
خلاف في ان المنصوب مفعول الفعل وسره ان الفاء بالحقيقة داخله في
الاسم اي ما يكن من شيء فربك كبر وانما زحلقت الى الفعل ليقع الاسم في موضع
الشرط كما في اما زيد فاضرب كذا في شرح الكشاف للشارح ويمكن ان يقال
اما مقدره والفاء فاء جوابها اذ قد تقرر ان حذف اما مطرد اذا كان بعدها
امر او نهي وان لاما خاصية جواز تقديم ما بعد فائها فليفهم ق‍ وقد صرح
في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف وعلى تقدير كون الفاء للعطف
لا يظهر كون الفاء للعطف لا يظهر كونه واياي فارهبون اوكد في افادة
الاختصاص من اياك نعبد وان جعل المفسر متعلقا بالضمير على وجه الاختصاص
تعلق المفسر بالنظر على ذلك الوجه كما ذكره الفاضل المحشي لان العطف يقتضي
للتغاير الشخصي والاختصاص في شخص لا يقتضي قوة الاختصاص في شخص آخر
اللهم الا ان يعتبر خصوصية الشخصين في الاختصاص المؤكد ق لان المعنى ان
ارضي واسعة فان لم تخلصوا الخ فيه بحث لم يذكره الشارح وهو انه يلزم فيه
عطف الانشاء على الاخبار اذ قد صرح في بحث تقييد الفعل بالشرط ان الجزاء
ان كان انشاء فالجملة انشائية مع ان قوله تعالى ان ارضي واسعة جملة اخبارية ونقل
في جوابه عن بعض الافاضل بعد تسليم ان الواو للعطف ان قوله ان ارضي واسعة
في معنى الانشاء وهو ناجروا فيستقيم العطف بلا تكلف على انه قد سبق ان الشارح
يجوزه ق‍ واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد ان قلت هذا ينافي ما تقدم
في شرح ديباجة الكتاب من ان اما قامت مقام مهما يكن من شيء اذ قد
علم من تقريره هنا ان اما لم يبق الا موقع اداة الشرط وعلم من تقريره في صدر
الكتاب انها واقعة موقعهما جميعا قلت مبني على المذهبين كما فصل ابن الحاجب
في الايضاح ق‍ ولذا يقدم على الفاء اجزاء الجزاء الخ هذا التقديم
انما يجوز اذا كان المقدم هو الفاصل بين حرفي الجزاء لانه يتعلق بتقديمه
اغراض واما اذا كان فاصلا آخر ايضا فلا فامتنع اما زيد طعامك فآكل وان
جاز اما طعامك فزيد آكل صرح به الرضي وغيره وبهذا يظهر ان ما اشار
اليه صاحب الكشاف والقاضي وصاحب المدارك في قوله تعالى فاما الانسان اذا ما ابتلاه
ربه فاكرمه ونعمه فيقول ربي اكرمن من ان الظرف متعلق بيقول محل بحث و
اشكال اذ يلزم الفصل بالمبتدا ومعمول الفعل فالصواب والله اعلم ان يجعل
الظرف متعلقا بمقدر والتقدير فاما شان الانسان اذا ما ابتلاه ربه فيكون
الظرف من تتمة الجزء الواحد المفصول به ولا يعد امرا ثانيا كما في قولك
اما احسان زيد للفقراء فحسن ق‍ ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا
التقديم للتخصيص الخ اي ليس الغرض الاصلي في هذا النوع هو التخصيص
وان افاده في بعض المواقع والغرض من هذا الكلام رد قول المص ونحو واما
ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص ق لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام
والا لانه فيه بحث لان هذا مبني على كون القصر في كل واحد من المثالين المذكورين
اضافيا بيانا لما خصص به كل واحد من الجانبين بالقياس الى الآخر لان كون القصر
مبنيا على حالات مع انما هو في الاضافي كما صرح به لا يكون هذا التعليل

كانتقال من النحو الى ...

نافيا للتحقيق اللهم الا ان يدعى انه لا يجئ تقديم متعلقات الفعل عليه الا للقصر
الاضافي كما ينبئ عنه ظاهر قول المص سابقا وتقديم مفعوله ونحوه عليه
لرد الخطاء وان احتمل بناؤه على الاكثر بل لمجرد الاهتمام اراد بهذا
وقد قوبل ههنا بالتبرك والاستلذاذ وغيرهما وانما الاهتمام الذي لم يرتق
الى الاقتضاء وعلى ذكره في بيان وجه التقديم فانما هو بالمعنى الاعم
وان عليكم لحافظين ان جعل عليكم صلة لحافظين فالتمثيل ظ الا انه ينبغي
ان يلاحظ خبر مذكور فيحتاج الى تقدير وان جعل خبرا فالاظهر ان يحمل على التنظير
دون التمثيل لان الكلام ههنا في احوال متعلقات الفعل وان كان تقديمها
حقه التاخير مطلقا قد يفيد التخصيص ثم الحسن فيه اعتبار التخصيص
نفي الحسن لا يقتضي نفي الصحة ولذا حمل صاحب الكشاف والقاضي قوله تع ثم الجحيم
صلوه على التخصيص اي لا تصلوه الا الجحيم ويمكن حمل الآية الاولى ايضا على
التخصيص ادعاء ومبالغة بتنزيل ظلمهم غيرهم بالنسبة الى ظلمهم انفسهم منزلة
العدم لمراعاة حسن النظم السجعي الصواب تبديل لفظ السجعي بالفاصلي
رعاية للادب استشهد بما ذكره ائمة التفسير الظاهر من عبارة المص ان
ما ذكره تفريع للاستشهاد والا لكان الانسب ان يقول ولهذا قال ائمة التفسير
وهو ظ اهتماما بالمقدم سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيره ولا ينافي
هذا المعنى قوله وراء التخصيص كما لا يخفى فينطبق الدليل اعني قوله لانهم يقدمون
الى على المدعى وفيه نظر وجه على ما نقل عنه واشار اليه فيما سبق انه
لانه ان القول بالمقدم لرعاية القافية الفاصلة خطاء ليفيد مع الاختصاص
الاهتمام ولانه لو قدرهما لعاد على موضوعه بالنقض اذ الحذف ينبئ عن
عدم الاعتداد بشانه والتقديم ينبئ عنه فالجمع بين الضب والنون

لانها

لانها اول سورة نزلت قال الزهري اول ما نزلت سورة اقرا الى قوله ما لم
يعلم وقيل اول سورة نزلت هي المدثر وقيل هي الفاتحة ووفقوا بان اقرا
اول ما نزل مطلقا والمدثر اول ما نزل بعد بدء الوحي من الايات والفاتحة اول
ما نزل من السور فكان الامر بالقراءة اهم دون تخصيصها المتوقف على
العلم باصلها وايضا المخاطب به هو النبي عم كما هو الظ ولا يتصور تجويز القراءة
بغير اسمه تع حتى يقصد احد وجوه القصر كذا في شرح المفتاح للسيد وهذا انما
يظهر اذا جعل باسم الله تع حالا اي متبركا باسم الله تع اذ لا يتصور منه عم التبرك بغير اسمه تع
واما اذا جعل مفعولا كما توهمه الشارح من ظ عبارة المفتاح فلا اذ يتصور منه عم
ان يكون مقروه اسم الله تع وغيره على ان فيه بحثا لان التحقيق ان اعتبار الآلة مع
انما هو في القصر الاضافي فليحمل القصر على الحقيقي بلا محذور اللهم الا ان يتعين
الاحتمال الذي اشرت اليه من عدم مجئ تقديم متعلقات الفعل الا الاضافي
وهو مبني على ان تعلق باسم ربك اي لا اشكال ان ادخال الباء على ما هو مفعول بلا واسطة
دلالة على التكرير والدوام امر نادر لا يحسن تخريج التنزيل عليه فالوجه هو بيننا
ما ذكره الفاضل المحشي وان كان فيه صرف عبارة المفتاح عن ظاهره في مواضع لان
صرف عبارة الشارح عن ظاهره صرفا يسيرا باقتضاء المقام احسن من بناء تخريج
الاية على امر نادر فان المحققين من النحاة منعوه وقد اشار اليه ابن هشام في الباب
الخامس من مغني اللبيب وفي مواضع اخر و الباء للاستعانة او الملابسة رجح الثاني
بكونه اكثر في الكلام من باء الاستعانة ولان في الاول جعل اسم الله تع بمنزلة الالة
التي لا تكون مقصودة بالذات تنبيه التادب اي اقرا القرآن تبركا لان السورة لما
كانت اول ما نزلت لم يناسب هذا الفصل الذي قرره اللهم الا ان يصير الى الروايتين
الاخريين في اول النازل وانت خبير بان الجمهور على جواز تاخير البيان عن وقت الخطاب

وان لم يجز تاخيره من وقت الحاجة الا عند القائلين بجواز تكليف المحال فلا غبار
في التقدير المذكور فتامل قوله ولا يبعد على المذهب الصحيح ان اراد مذهب
الشارح فهو فان الشارح شافعي المذهب ثم ان هذا التوجيه انما يقرب اذا لم يكن
التخصيص نائيا عن المقام بان يحمل على الحقيقي على ما ذكرنه والا فان حمل التقديم
على التخصيص الاضافي فقد عرفت ما فيه وان حمل على مجرد الاهتمام فهو وان
صح الا انه يوهم لما هو ناب عن المقام ففيما ذكره الشارح تضعيف للفساد فضلا
عن عدم الاستبعاد قوله كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا احترازا عن نحو غلامه زيد
فان في هذا مقتضيا للعدول عن ذكر الاصل والمفعول فضلة يستغني عنه اي قد
يستغني عنه الفعل من حيث هو فعل وان كان الفعل المتعدي يحتاج اليه تعقلا و
وجودا كاحتياجه الى الفاعل بخلاف الفاعل وهذا القدر من الفرق يكفي في تقديم
الفاعل على المفعول مطلقا قوله فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق لانه جزء
مدلول الفعل ثم المفعول به لان طلب الفعل المتعدي له اشد من طلبه لغيره
ووجه تقديم ما هو مفعول بلا واسطة على ما هو مفعول بها ظاهر ثم المفعول فيه
الزمان لدلالة الفعل عليه بصيغته ثم المكان لان الاحتياج اليه اشد ثم
العلة والمصاحبة كذا وقيل ثم المفعول له لان العمل الذي لا علة له ولا
غرض له قليل بخلاف المصاحبة وقيل تقديم المفعول به على المفعول المطلق
اولى وكانه نظر الى قلة الفائدة في المفعول المطلق واعلم ان ما ذكره الشارح
هنا من عدة المفاعيل على مذهب الجمهور ولذا اورد المفعول معه والمفعول
له مع ان الزجاج اسقطهما واسقط المفعول معه مع ان السيرافي اثبته كما بين
في كتب النحو قوله الاصل تقديم النعت لانه مع المنعوت كشيء واحد فيكون بمنزلة
الجزء ثم التاكيد لكونه ارسخ في التابعية من البدل اذ هو مقصود بالنسبة



دون متبوعه فانه في حكم المنحى والمضروب عنه ولهذا صرح صاحب المفتاح
اولا بان البدل ليس موضعا للعطف لفقدان شرط العطف حكما
وهو تقدم المعطوف عليه وبهذا يتبين ان ما ذكره الشارح والشريف
في توجيه قوله ثانيا ليس واحد من الانواع الاربعة والوصف والبيان
والتاكيد موضعا للعطف بالواو من ان التقييد بالواو بناء على ان
بعض الانواع الاربعة صالح للعطف بأي على رايه وببل نحو اعجبني
زيد اي حسنه او بل حسنه محل بحث واشكال لان ما ذكره السكاكي من فوات
شرط العطف حكما وكون تقدير سلب زيد ثوبه على تقدير العطف
سلب وثوبه قائم في العطف ببل واي فالظاهر ان شيئا من الانواع الاربعة
ليس محلا للعطف مطلقا فان قلت ربما الصلوح بحسب بادية اصل المعنى
قلت ان صح فانما يصح في اي دون بل لتغير المعنى عند اظهارها فالصواب
الاقتصار على ان التقييد بالواو بناء على انه المقصود بالبحث هنا وانما
ادخل او في قوله او البيان تنبيها على ان عطف البيان مع البدل من واد
واحد حتى ان بعض النحاة لم يميزه من بدل الكل فان قلت لما اعتبرتهما
من واد واحد لم يبق شيء من التوابع حتى يقدم احدهما عليه فكيف يصح
ثم تقديم احدهما على ما هو مآل المعنى قلت بل يعني العطف بالحرف المتاخر
عن الكل نعم يرد ما ذكرته في قوله ثم المفعول معه الا ان يبنى على المثل كله
او يقدر مكذا ثم ذكر المفعول معه فافهم قوله هذا المص بالاهمية هنا
فيه نظر لانه قد عطف عليه باو قوله اولان في التاخير اخلالا ببيان المعنى
او بالتناسب وهذا العطف بان تكرر الارادة الآن يبين فائدة يعتد
بها في الافراد بالذكر قوله لتوهم انه من صلته يكتم يمكن ان يقال تقديم الصفة

الثابتة لانها اسم والغايبة فيها اكثر لان ايمانه مع كونه من آل فرعون
مستبعد فافادته اهم وجعل الكاكى التقديم للعناية مطلقا آلخ عبارة
الكاكى هكذا والعناية التامة بتقديم ما قدم والا اهتمام بشانه نوعان ا٢
ان يكون آلخ فالمنقسم الى القسمين في عبارته نفس العناية الا ان انقسامها
الى القسمين يستتبع انقسام التقديم لاجلها فلهذا قال الشارح وجعل الكاكى
التقديم للعناية ثم ان في قوله ا٢ ان يكون اصل الكلام آلخ مسامحة لان ما ذكر
سبب للعناية والتقديم لا قسم منها فعند تقدير اللام اى ا٢ لان يكون وقد يحمل
على المبالغة في اقتضائه للتقديم وهذا لا يدفع المسامحة فان قلت ما فايدة
تقييد المبتداء وذى الحال بالمعرف باللام قلت الاحتراز عن المنكر وذلك
لان التمثيل بمجموع قوله الاصل هو التقديم ولا مقتضى للعدول عنه كما يدل
عليه النظر في المفتاح فلو كانا نكرتين محضتين يوجد المقتضى للعدول عن
التقديم وان كان اصلها المتقدم ايضا كما في قولك في الدار رجل وجاءنى راكبا
رجل واما لم يتعرض للنكرة المخصصة لان التخصيص يجعلها في حكم المعرف
نصب عينك بضم النون وفتحها اى منصوبا قدامها من نصبت الشىء
اقمته وجعلته تجاه عينى بحيث لا يغيب عنها كانى انظر اليها دايما لمن قال
كرما الذى تمنى الاولى ان لا يذكر الموصول ويقال ما تمنى حتى يكون ما مفعول
تمنى فيكون السؤال جملة فعلية يطابقه الجواب بالفعلية على ما صرح به
سيبويه فيها فامتنعت اذ على تقدير ذكر الموصول يتعين كونها مبتداء
لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر منا في الاصول جميعا وتقدم
المفعول الثانى على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن الآية مبنى على
ان لله مفعول بواسطة قدم على الذى بلا واسطة اعنى شركاء وانتصاب الجن

بدل مفسر له عليه السؤال المقدر وهو من جعلوا شركاء هذا هو مختار الكاكى
والقول المنصور على ما حقق في شروح المفتاح وذهب جماعة منهم صاحب
الكشاف الى ان الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعوله الثانى ولله ظرف
لغو متعلق بشركاء فيجوز التمثيل بالاية على راى هؤلاء ايضا باعتبار ان
الظرف المتعلق بشركاء قدم عليه فان قلت هل يجوز على تقدير كون لله
مفعولا ثانيا ان يعلل تقديمه على المفعول الاول اعنى شركاء بان الاول منكر
يستحق التاخير قلت جوزه الشريف وكذا ان رح في شرح المفتاح وجعلاه من قبيل
في الدار رجل لكن لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون تقديم الفعل مخصصا
كما ان تقديم الفعل مخصصا كما ان تقديم الخبر مخصصه على ان اعتبار المبتدائية
والخبرية يبطل في الحال ولذلك قيل قد يقع النكرة المحضة اسم ان كما سبق
اشارة الشارح الى ذكره في قوله ان شواذ ونحوه البيت بتقديم الحال
اعنى من قومه على الوصف اعنى الذين كفروا فان قلت يحتمل ان يجعل قوله من قومه
على الوصف اعنى الذين كفروا فان قلت يحتمل ان يجعل قوله من قومه وصفا
ايضا انما يتقدم متعلقه معرفة بان يجعل للثبوت لا الحدوث ويكون
اللام الداخلة عليه حرف تعريف لا اسم موصول كيلا يلزم حذف الموصول
مع صلته على ما مرت اشارة الى مثله او يجعل اللام في الملاء للعهد الذهنى
فلا حاجة الى تقدير المتعلق معرفة لا يقال لو اعتبر الملاء في حكم النكرة
لم يقع الذين كفروا صفة له لانا نقول ثم اذ له حظ من التعريف فكما
يجوز ان يعامل معاملة النكرة يجوز ان يعامل معاملة المعرفة على انه
قد سبق ان الموصول قد لا يعتبر فيه التوقيت ايضا فيقع صفة للنكرة
قلت هذا الاحتمال لا يضر بالنظر الى اصل المقصد اذ لا شك ان المقصد الاصلى

هو الوصف بالكفر كما في الآية الاولى فتقديم الوصف الآخر هنا لعارض واما
الحكم بان قوله من قومه حال فبالنظر الى الظاهر الذي لا يعدل عنه بلا ضرورة
سوق للانكار التوبيخي الفرق بينه وبين الانكار الابطالي ان
التوبيخي يقتضي ان ما بعده واقع وان فاعله ملوم على ذلك والابطالي
يقتضي انه غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفيكم ربكم بالبنين واتخذ
من الملائكة اناثا كذا في مغني اللبيب فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا لله
فلا يقال تعلق الانكار باحدهما باعتبار الآخر لا ينافي ان يلاحظ احد التعليقين
اصلا وتبعا وان شئت فتامل في قولك اعطيت دينارا سائلا فان في
اعطاء الدينار زيادة مباهاة يقتضي تقديمه وان كان لخصوصية المفعول
الآخر دخل في تلك المباهاة والحاكم هو الذوق والجواب انه لما نبه في كلامه
رده بعض شراح الايضاح بان مفعولي جعلوا يجب ان يكونا حاضرين في
الذهن وقت الانكار لتوقفه عليهما فيكون كل واحد منهما نصب العين في ذلك
الوقت واذا كان كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت لم يصح كون احدهما
نصب العين علة لتقديمه كما فعله صاحب المفتاح لان علة تقديم المقدم
يجب ان يكون مختصة به ونصبية العين مشتركة بينهما كما تحققت واقول جعل
انكار سبب التقديم كون المقدم في نفسه نصب العين وكون كل واحد من مفعولي
جعلوا حاضرا في الذهن وقت الانكار لا يقتضي كون كل واحد منهما في نفسه
نصب العين باعتبار تعلق الانكار وهذا لا ينافي كون المقدم منفردا بكونه
نصب العين باعتبار آخر مقتضيا للتقديم وانكار قد صرح بهذا القيد اعني
بنفسه والمعترض غفل عنه او عن فائدته فان قلت الاهتمام الناشي من كونه
احد المفعولين نصب العين في نفسه لا يقتضي التقديم بل على جميع اجزاء الكلام

على تجرد المفعول [illegible]

والنا

وانما المقتضي له الاهتمام الناشي باعتبار تعلق الفعل به وقد عرفت انتفائه قلت لا حجر في العرفيات
العقلية الذوقية فليعتبر في تاخر المفعول الثاني عن العامل وتقدم مرتبة العامل والنظر في تقديمه على
المفعول الاول كونه في نفسه نصب العين فلا محذور اصلا وجوابه المنع فان الافراز المذكور
فيه مناقشة وهي ان الافراز المذكور كما يتعلق بالمقدم يتعلق بالمؤخر فيوجب كونهما نصب العين
فيلزم ان يتقدم ما اخر اعني الدنيا في الآية الاولى وهو سبع في الآية الثانية لا يقال الافراز يوجب كونه
تقدم احدهما وتاخر الآخر نصب العين لانا نقول اذا ثبت ان نصب العين يكون مقدما لزم ان يكون
تقدم احدهما وكذا تاخر الآخر مقدما وليس كذلك ولكان يقول الموجب للتقديم هو كون الشيء نصب العين
من جهة التقدم فتامل وان كان المناقشة في المثال قد يدفع المناقشة بان صاحب المفتاح لم يدع
انه مفهوم منه انهما اصحى بل قال التوهم انه من صلة الدنيا والتقديم لدفع مثل هذا التوهم صحيح
وانت خبير بان عبارة المفتاح آبية عن هذا الدفع حيث قال لا احتمل ان يكون من صلة الدنيا وكنت به الامر
في القائلين اهم من قومه ام لا كيف ومثل هذا الاحتمال البعيد المضمحل بادنى تامل لا يكون سببا لاشتباه
الامر على من له ادنى استعداد لان تخاطب بكلام الله تعالى وبالجملة القرينة الدالة على ان من قومه ليس صلة للدنيا
اقوى من كثير من القرائن الحالية المصححة للاستعمال المجازي وقد يجاب بانه نبه اشار بلفظ قد الى ضعفه
لانه مبني على ان يكون الكلام في تقديم بعض المعمولات على البعض فقط ولكنك تدري بالجملة لا ينقطع عن
الاغراض لانه انما يكون جوابا عن قوله وجه الحسن التقديم دون سائر الامثلة من تقديم المبتدأ على الخبر و
الحال على الحال ونظايرهما [illegible]
يقال قعرت اللقحة اللقحة بكسر اللام او فتحها الناقة الحلوب وفي الاصطلاح تخصيص
شيء بشيء بطريق معهود اما على الاطلاق او على سبيل الاضافة الى معين صرح به الشارح في شرح المفتاح
فكلا معنى القصر بعد حسبه اصطلاحه اما ان يكون بحقيقة وتسمى الامر الجمع هاهنا بما يقابل
الاضافي كما صرح به فيتناول الادعائي وقد فسره بوجه اخر ظاهر او كانه نظر الى ان التحقيقي هو الاصل
ولو اريد الشمول واضح القبل لان تخصيص الشيء بالشيء اما بنفيه عن جميع ما عداه او عن بعضه وقد يقال قوله
بحسب الحقيقة

فيه ارشاد الى ما في اعتراض الفاضل المحشي تامل

علي الموصوف ويجوز ان يقدر لا غير شاء فهو ح من الموصوف على الصفة وسيجئ عليك استمار
لا غير في كلا القصرين وعليهما فالظ كون القصر حقيقيا ادعائيا وان جاز ان يعتبر قصرا اضافيا
وكذا ما بعده من الامثلة التي هي معنى قائم بالغير ان اراد بالمعنى مقابل اللفظ كما هو الظ
لم يصح قوله لتصادقهما على العلم فان النسبة بينهما باعتبار الصدق هو المباينة ليس الا
وان اراد به نفس اللفظ تسمية للدال باسم المدلول او على حذف المضاف اى دال يصح ذلك لكن
لكن الظاهر ان اطلاق الصفة المعنوية وكذا اطلاق القيام بالمعنى المراد ههنا على
نفس اللفظ من قبيل المسامحة الشايعة تابع يدل على ذلك ومعنى فيها هو الشمول
المراد بالذات ما يقوم به غيره لا ما يقوم بنفسه لا الخروج عن التعريف النعت في كر قولك
اعجبني هذا السواد الشديد والمعنى ما يقوم بغيره ان قلت فيرد النقض بالبدل في نحو
اعجبني زيد حسنه لانه يصدق على الحسن انه ذات حسن يقوم به الوصفية مثلا وانه معنى حسن
يقوم بموصوفه قلت لفظ فيها يدل على وجوب التغاير بين الذات والمعنى المدلولان في
مقام الثاني بالاول فان قلت الحسن يدل على المعنى بكليته وعلى الذات اذ لا بد له من محل
يقوم به قلت ما ذكرته دلالة التزامية غير معتبرة فيما نحن فيه فان قلت التعريف غير منعكس لخروج
الوصف في جاءني القوم اجمعون اذ المعنى المدلول عليه هو الشمول قلت المراد من الشمول الذي
اضيف الى الغير في التعريف ما هو المعتبر في باب التاكيد وهو ان لا يشذ شيء من افراد المتبوع والا فما
المدلول عليه بالوصف فيما ذكرته جزء فانه يعم عدم التفرق وهذا المعنى الثاني وان توهم الزجاج
والمبرد كونه مدلول التاكيد الثاني في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ان الشارح رده
في بحث التاكيد وكذا ما بين النعت والصفة المعنوية اه قال الفاضل المحشي واما الفرق
بين معنى المعنوية فالظاهر هو المباينة الكلية اذ المعنى الاول هو نفس الامر القائم بالغير كالعلم
والمعنى الثاني هو ذات الطعم انتساب ذلك الامر اليه كالقائم هذا كلامه ولك ان تقول ان حمل معنى
المعنوية على ما يتبادر من تعريفها كان المباينة ظ لا لما ذكره الفاضل بل لان المعنى الاول لكون نفس المعنى

دنفس الامر ما هو كذلك حقيقة وادعاء فيتناول التعريف القصر الحقيقي الادعائي ولا يخفى انه خلاف
المتبادر ثم انه اعتبر الحقيقي مقابلا للاضافي دون المجازي مع ان اطلاق التخصيص على الاضافي مجاز
بحسب اللغة كما فصله الفاضل المحشي لان الاضافي قصر حقيقة بحسب الاصطلاح كما اعترف به هذا الفاضل في
شرحه للمفتاح وحمل القسم باب الاصطلاح على اعتبار اللغة غير مقبول مع ان المتعارف اطلاق الاضافي
على قسيمه دون المجازي ثم ان ارباب الادب استعملوا الاضافي المقيد للقصر والحصر والتخصيص في مقابلة
الحقيقي وان اهل الميزان استعملوا الاضافية المقيدة للخاصة في مقابلة المطلقة ولا مشاحة في الاصطلاح
فان قلت الحقيقة الاصطلاحية المعنيين على ما تم في شرح المفتاح لفظ القصر لا لفظ التخصيص وكلام
البعض في اطلاق التخصيص الاضافي قلنا يأبى هذه التفرقة قوله انا سمي قصرا وتخصيصا لقلة جدواه
اه اي لقلة جدوى التصريح فانه ساق الكلام على وجه دخل فيه القسمان فالتصريح بالقسم قليل
الفائدة وقد يقال كيف يكون قليل الجدوى وفيه دفع توهم خلاف المقصود وازالة الغفلة الا ترى
كيف اشتبه الحال على صاحب الايضاح بسبب استفاد ذلك التصريح على ان ذلك التقسيم وسيلة الى التنبيه
على عدم جريان الانقسام الى الافراد والتعيين والقلب في الحقيقي فانه فائدة عظيمة لها نفع في مواضع
وقيل الضمير راجع الى الحقيقي والمعنى لم يصرح بالتقسيم لقلة جدوى احد القسمين يعني الحقيقي لان
بعض اقسام هذا القسم هو قصر الموصوف على الصفة تكاد يمتنع وقسمه الاخر وان كان جائزا الا
انه غير وارد في الكلام وفيه ان القصر الحقيقي الادعائي بقسميه كثير في الكلام والقسم الثاني منه
موجود فيه وان تحقيقيا كقولنا لا واجب بالذات الا الله تعالى وهذا التفسير شامل للحقيقي
وغيره يرد عليه ان عبارة السكاكي هكذا وحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف عند السامع
بوصف دون ثان كقولك زيد شاعر لا منجم لمن اعتقده شاعرا ومنجما او قولك زيد قائم لا قاعد لمن
يتوهم زيدا على احد الوصفين من غير ترجيح تقول عند السامع اشعارا بان المراد هو القصر غير الحقيقي
كما اشعر به ايضا قوله لمن يعتقده شاعرا ومنجما الى قوله من غير ترجيح فان الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد
السامع ولا تردده اصلا مثل زيد شاعر لا غير اي لا غير زيد فهو على هذا التقدير من قصر الصفة

قوله لتصادقهما على اللونين ... والتوصيف المذكور على العلم ... ان مثل هذا التاويل جار في الجنس ايضا ... او ذات يصدق على المتبوع ... ان التوصيف للنعت الذي يجب حمله على المنعوت فينطبق التوصيف على العلم دون ... النعت النحوي واول مفهومي المعنوية هي المباينة ايضا الا ان يعتبر النسبة باعتبار التحقق ... الا الصدق

والمعنى الثاني نفس اللفظ وان حمل اول معنى المعنوية على اللفظ ايضا على سبيل التوسع كان النسبتان
على ما ذكر لكن ينبغي ان يصار الى الحذف في الموضعين من عبارة المحشي بان يقال المراد ان المعنى الاول
هو دال نفس الامر القائم بالغير والمعنى الثاني هو دال ذات ما مع انتسابه ذلك الامر تبين فتدبر
وهو ان لفظ العارض مثلا يصدق عليه انه معنى قائم بغيره على الوجه المذكور وانه يدل على ذات
باعتبار معنى هو المقصود فقد تصادق فيه معنا المعنوية فالنسبة بينهما العموم من وجه فما وجه
الحكم بالمباينة ولا يخفى ان اعتبار قيد فقط في الاول من معنى المعنوية تعسف لا يصار اليه بلا
ضرورة فتامل والاول انسب لان اعتبار المعنى الثاني في مثل ما زيد الا يقوم او قام ونحو ذلك
من صيغ الافعال كذا ... الا ان يقال بتقدير الا قائم وان المقصور عليه مفهوم القائم لا نفس
القيام ولا يخفى انه تكلف تدبر ... فمن قصر الموصوف على الصفة مبني على ان التاويل في جانب المقصور
عليه ههنا هو الظاهر لكونه خبرا وقد يعكس بتغير التاويل في جانب المقصور على معنى قصر المفهوم على زيد
والكون زيدا على احكم والمباينة على الشارح يكون من قصر الصفة على الموصوف لكنه لا يخلو
عن تكلف ... يتعذر احاطة المتكلم بها لا لكثرته حتى يتوجه عليه امكان الاحاطة الاجمالية وكفايتها
في القصر كما في ليس في الدار الا زيد بل لان الصفات امور خفية خصوصا النفسية فلا يتوقع من العاقل
المتوقي للصدق اثبات واحد منها ونفي ما سواها مطلقا واما في ليس في الدار الا زيد فالحكم حاكم
الا ان يراد الصفات الوجودية فتحمل لان من الصفات الوجودية ما يستلزم نقيض احدهما
عين الاخرى ككونه جسما وسكونه فيلزم ذلك المحال قطعا تامل ... الخ وما في الدار الا زيد فتحمل
لان حصر الكون في الدار على زيد انما هو بالنسبة الى باقي افراد الانسان ضرورة تحقق الهواء بل الاسطوانة
فيه فيؤول الى القصر الغير الحقيقي فالاولى في المثال ان يقال لا واجب بالذات الا الله او قال فيه التقدير
في المثال المذكور ما في الدار انسان الا زيد لان المقدر في الاستثناء المفرغ من جنس المستثنى منه ويكفي في كون
هذا القصر حقيقيا انتفاء الكون في الدار عن جميع من سوى زيد من افراد الانسان قلنا فح يتحقق قصر الموصوف
على الصفة قصرا حقيقيا في مثل قولنا ما هذا الثوب الا اسود اذ التقدير ما هذا الثوب ملونا الا اسود فيكفي



في كون القصر حقيقيا انتفاء سائر انواع اللون عن هذا الثوب ولا محذور فيه مع انه قد ادعى تعالى
امتناع هذا النوع من القصر الى المحال فيدبر ... اي بالنظر الى ارجاع الضمير الى الحقيقي مطلقا كما ذكره
الفاضل المحشي بل الى مطلق القصر صحيح ومحتمل اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائي في الاضافي اللهم
الا ان يقال لم يقع شايعا في كلام البلغاء وان جاز وافاد عقلا ... متجاوزا صفة اخرى اشارة
الى ان دون وقع حالا وذو الحال اما المفعول المذكور وهو الامر واما الفاعل وهو المخصص فانه
مراد بحسب المعنى فهو في قوة الملفوظ واما مكانها بعض حال ومعناه حال كونها مكان اخرى وفي شرح
المفتاح للشريف انه منصوب على الظرف اي صفة واقعة في مكان صفة اخرى واحدة كانت او
اكثر ... ادنى مكان من الشيء اي جار متعلق بادنى باعتبار اصل المعنى كما يقال دني منه وقرب
لا باعتبار المعنى التفضيلي فلا يلزم استعمال افعل التفضيل بلا اضافة ومن ... والقائل ان يقول
ان قوله يمكن ان يجاب بان المراد هو الشق الثاني ولما كان الحقيقي معلوما قبل اراد ههنا ما لا
يكون على الوجه المعتبر في الحقيقي اعتمادا على ما ذكره قبل كان يراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع
لكن لا الى ما لا نهاية له حتى يتناول الحقيقي ولما لم يكن المصنف بصدد التعريف كما سيذكره الشارح الان لم
يبال بهذا القدر من صرف الكلام عن الظاهر ... فان قلت تخصيص امر بصفة اه حاصل هذا الجواب
كما حققه الشريف ان التخصيص بالمعنى الذي ذكر تعريف غير واقع لابتنائه على ما لا يوجد اصلا وفيه بحث
لان المعتبر في التعريف المنع عن دخول الاغيار الواقعة وعدم الواقعية وبذلك لا يكون الجنس بعرضا للنوع المنحصر
ذلك الجنس فيه اللهم الا ان يقال تلك قاعدة المعقول ولا يلزم توافق القاعدتين هذا وكان تقرير هذا
الجواب بوجه يندفع عنه قوله قلت هذا الاقتضاء اه وذلك بان يقول قول المعلل ومكانها بعد قوله دون
صفة اخرى يدل على اعتقاد المخاطب عكس الحكم او تجويزه الامرين كما صرح به الشارح في النظر الاتي
في الصفحة الثانية نعم دون اخرى بهذه القرينة هو التجاوز بحسب اعتقاد المخاطب ايضا فتخرج القصر
الحقيقي ايضا لا لعدم وجود التخصيص فيه مطلقا بل لعدم التخصيص المستفاد من دون اخرى او مكانها
وبهذا الوجه اندفع قول الشارح قلت هذا الاقتضاء وكذا قوله ويمكن ان يجاب ولا يرد على هذا بحث الفاضل
المحشي ايضا ...

بقي ان يقال القصر الحقيقي الادعائي داخل فيه لان حال المخاطب فيه بعبر فيه كلمتبر الم . قلت هذا الا قبضا اه
ومما ينبغي ان يعلم انه لا ينحصر القصر الاضافي فيما ذكره من ان المخاطب يعتقد كذا ويتردد فيه بل ربما اعتقد
المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقد منجما وشاعرا مثلا او اعتقده على خلاف ما هو عليه من الشعر والتنجيم
او يتردد في امره فيقول انما انت شاعر بنا على ظنه خطا او صوابا ومنه قوله ان انتم الا تكذبون
كما نبه الفاضل المحشي الا ان هذا القسم لقلته لم يتعرض له . وهذا القسم لا يجري اه لعل المدعى
عدم جريانه فيه على الاطلاق وبالكلية اي في جميع اقسامه والا فالدليل المذكور اعني قوله اذ العاقل لا يعتقد
لا يدل على عدم جريانه في القصر الحقيقي الادعائي اذ يمكن ادعاء الاعتقاد المذكور فيجري الاقسام المذكورة
من ذلك اي بين الاتصاف بجميع الصفات غير صفة واحدة وبين الانتفاء عن تلك الصفة الواحدة
والمخاطب بالاول كون المخاطب لذلك يعتبر في مفهوم القصر بل هو شرط الاستعمال بحسب الغالب . و
لفظ الايضاح صريح في ذلك حيث قال والمخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران
ولولا عبارة الايضاح لامكن توجيه عبارة التلخيص بان قوله او تساويا معطوف على ما قبله بحسب المعنى
كانه قيل المخاطب في القسمين من اعتقد الامرين كذلك او تساويا عنده . او تسمى قصر تعيين فان قلت
اذا اعتقد المخاطب ان زيدا قائم وان له وصفا آخر اما الكتابة او الشعر من غير تعيين احدهما فقلت له ما زيد
الا كاتب فقد اجتمع فيه تعيين احد المتساويين وقطع الشركة ايضا فمن اي اقسام القصر هذا قلت الظاهر انه
قصر التعيين اذ لو لوحظ نفي الشركة ينبغي ان يقال ما زيد الا كاتب لا شاعر لان اعتقاد المخاطب هو الشركة
بين القيام واحد الوصفين لا بعينه وبين وصف منهما معين . وبهذا ظهر اندفاع ما قد يتعذر
عنه بانه لما كان معنى التساوي المعتبر في قصر التعيين تجويز احد الامرين لا تجويز الامرين معا كان الكتاب
ادراج قصر التعيين فيما يندرج فيه قصر القلب لانه فيه طلب جزم المخاطب باحد الامرين وهو كالمتعلق
المكان لا فيما يندرج فيه قصر الافراد الذي يخاطب به من يعتقد الشركة وهو كالمتعلق فيه لفظ دون لان المكتسب
لا اعتقاد الشركة تجويز الامرين وهو هنا مفقود لا تجويز احدهما الذي هو الموجود دليلا . وغاية
ما يمكن اه قد اشرنا كما هو الحق الى انه يمكن توجيه عبارة التلخيص بما يفيد هذا المعنى بتوجيه آخر ايضا لكن عبارة الايضاح

آب



ط
نصب افرادا مع المصدرية اي قصر افرادا وجعله حالا من القصر بتاويل عدم
كون المضاف جزءا من المضاف اليه او في حكم السقوط الا ان يكون مبنيا على الجانب
المعنى واعتبار الكون تحصله ما يتوقف عليه القصر افرادا كذا سمه

آب عن كلا الوجهين كما كشفته الا ان تعبر مثل هذا التمحل في عبارته ايضا ممكن وقد يقال ايضا ان
اعتبار المكانة في قصر التعيين خفيا واعتبار امر دون آخر جليا مذكورا في كتب القوم فمن البين
ادخال قصر التعيين في القسم المشتمل على المكانة واضرب عن ذكر الثاني اعتمادا على الوضوح
وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا من هذا الشرط علم ان شرط قصر الصفة على الموصوف افرادا عدم
تنافي الاتصافين اذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين لم يتات اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين
ولندرته لم يتعرض له . وقلما يخفى تنافيهما هذا من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين
مع عدم تقدم المجرور والاخفش يجوزه مطلقا . وايضا لا يخرج اه قيل اشتراط تنافي الوصفين في
قصر القلب انما هو الذي لا الكلي وقوله لتكون اثباتها اه معناه ان الاصل ذلك لان الاستقراء الصحيح
يشهد بوقوع الوصفين المنافيين الخ وقيل ايضا انما شرط التنافي ليمكن الاستدلال من
احد جزئي القصر وهو مجرد الاثبات مع قطع النظر عن جزئه الآخر وهو النفي على انتفاء الصفة الاخرى
خصوصا اذا كان القصر بطريق التقديم نحو قولهم تميمي انا فان النفي فيه خفي والاثبات صريح فشرط
التنافي ليثبت المقصر في جميع المواضع وهو انتفاء الاخرى بطريق اصرح واوكد فان قيل لما كان
الجزء الآخر للقصر مع حصول المقصود من مجرد الاثبات اجيب بانه التنبيه على رد خطا المخاطب وكل
ذلك تعسف لا يكفي . بل يابأه لفظ الايضاح حيث قال في الشرط الاول التصور اعتقاد المخاطب
اجتماعهما وفي الثاني لتكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها فقد اطلق الشرط في الموضعين وساق الكلام
على وتيرة واحدة فحمل احدهما على شرط الصحة والآخر على شرط الحسن تعسف . بابا لا يحتمع
فيه الوصفان اي في نفس الامر لا بان يعتقد المخاطب عدم جواز اجتماعهما كما يتبادر من الشارح في الا
اذ لا وجه لهذا الشرط اصلا وبهذا يظهر صحة قوله لانه قد علم اه ويندفع التضعيف بان اعتقاد
العكس لا يستلزم اعتقاد التنافي . وتعريف المسند اما فمن تعريف المسند بالذكر خصوصه مع ان
تعريف المسند اليه ايضا يفيد القصر توطئة لقوله مع التعرض لها فيما سبق لان المصنف لم يذكر فيما سبق
افادة تعريف المسند اليه للقصر بل ذكره الشارح فلا يصح ان يقال انما ترك المصنف ذكره ههنا لتعرضه فيما سبق

فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح اه هذا الكلام مرتبط بقوله والمذكور اربعة والمراد ان الا
على تلك الاربعة في الذكر اما لان الكلام في القصر الاصطلاحي وهو عبارة عن تخصيص بكونه بطريق مخصوص
هذه الاربعة لا غير واما لان انما طرق عامة له لكنها تعم غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة
ههنا وعلى هذا كان الانسب ان يورد المثال لهما من غير باب المسند اليه والمسند ليظهر عمومها على
ان عموم طرق التقديم كان قد علم في الباب الرابع فهو لا يصلح نكتة لاعادة ذكره والاولى ان يقال ذكره
تمهيد لبيان احكام لم تجر مذكورة فيما سبق ثم الظاهر في العبارة ان يقال كالطريقين المذكورين ههنا
منها العطف قدمه على الطرق الثلاث الباقية لان النفي والاثبات فيه امر صريح بخلاف غيره فان النفي
هناك ضمني ثم النفي والاثبات اصرح من انما واخر التقديم عن الكل لان دلالته على القصر ذوقية لا وضعية
وههنا بحث وهو انه قال في مغني اللبيب يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا كما زيد قائما لكن او
بل قاعد لان في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله
بدخول الناسخ قال والصواب الرفع على اضمار مبتدا اي فبل في مثله ليست بعاطفة وانما هي حرف
ابتداء فلا معنى لجعل ما زيد كاتبا بل شاعر من قبيل القصر بالعطف اذ لا عطف فيه لا على اللفظ ولا على
المحل هذا ويمكن ان يدفع بعد التنزل عن اعتبار عطف الجملة بالتزام العطف على المحل وزوال الابتداء
بدخول الناسخ لا يضر عند بعض البصريين ولهذا جوزوا العطف على محل اسم ان بعد مضي الخبر كما
سبق في اوائل احوال المسند والمسئلة ايضا مفصلة في مغني اللبيب وقلبا زيد قائم لا قاعد
اقتصاره على القصرين ربما توهم عدم جريان طريق العطف في قصر التعيين لكن المفهوم من دلائل الاعجاز
جريانه فيه فالاقتصار كما صرح به الشارح فلطريق القصر دلالة على المعنى فيمتنع لجواز ان
يستعمل الطريق لقصر التعيين ولا اعتقاد عكس الحكم الا ان يقال طريق القصر يدل على ان
المخاطب يعتقد ثبوت المنفي او كونه بالقرينة بتعين حاله وقد احتج النحاة اه كانه يريد اجماع
اكثرهم والا فابن عصفور على ان الخبر المقدم اذا كان ظرفا لا يبطل عملها وقال ابو علي ان
توما جوز اعمالها اذا تقدم ظرفا كان او غيره اما لان اصله العمل واما لتوافق اللغة العاملة

يعني

يعني انه لما امتنع تقدم خبرها على اسمها عند العمل بناء على ضعفها كما تقرر في كتب النحو امتنع التقدم
اذا لم تعمل ايضا اما عند الحجازيين فلان اصلها العمل وان جاز ان لا تعمل لمانع مثل الفصل
بان وغيرها فاجري حكمها في جميع موادها على ما هو حكمها في اصلها طردا للباب واما عند بني تميم
فلانها وان كانت غير عاملة الا انه قصد موافقتها للغة العاملة بمنع التقدم في هذه اللغة
فان مثالا واحدا يصلح لهما وقد اشرنا فيما سبق الى ان العكس يقتضي اشتراط الشرطين
في قصر الصفة افرادا وقلبا الا ان عدم الاشتراط للتنزل كقولك في قصره افرادا ما زيد
الا شاعرا اعلم ان الشيخ قد صرح في موضع من دلائل الاعجاز انه لو كان ما زيد الا قائما لقصر
القلب لا لقصر الافراد ومن ههنا توهم بعضهم ان النفي والاثبات مطلقا مخصوص عنده
بقصر القلب وليس الامر كما توهم بل الشيخ صرح قبيل ذلك الكلام بجريته لكل من القصرين واما نفيه لقصر الافراد
في المثال المذكور فمن خصوصية ذلك المثال وسره ان المنفي فيه غير ما ينافي القيام من الاوصاف
مثل الاضطجاع والاتكاء ونحوهما لا مثل السواد والكتابة ونحوهما فلم يتحقق شرط قصر الافراد
وهو عدم تنافي الوصفين والى هذا الذي ذكرته اشار الشيخ في ذلك الكتاب ايضا كما لا يخفى
على الناظر فيه ومنها انما الموجب للحصر في انما بالكسر قائم في انما بالفتح فمن قال بسببه افادة انما
الحصر يلزمه ان يقول بذلك في انما ايضا لوجود هذا السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع
حرفي توكيد قال به في انما ايضا لذلك ومن ههنا صح للزمخشري ان انما بالفتح يفيد الحصر كانما وقد اجتمعا
في قوله تعالى انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس
وقول ابي حيان هذا شيء انفرد به الزمخشري مردود بما ذكرنا وقوله ان دعوى الحصر ههنا باطلة
لاقتضائها انه لم يوح اليه غير التوحيد مردود ايضا بانه حصر اضافي اذ خطاب النبي عم للمشركين
فالمعنى ما اوحي الي في امر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك دون الافراد ذكره تنبيها على ان
المراد نفي دلالته على قصر الافراد لا نفي دلالته على قصر التعيين وذلك لان ان لا تدخل
الا على الاسم لا قلت لما كانت حرفا فكيف دخل عليها على المذهب الصحيح قلت هي زائدة فلم تدخل
في الحقيقة

من ههنا الى اخر الكلية ماخوذ من مغني اللبيب بعبارة

الا على ما بعدها بخلاف النافية قال الفاضل المحشي رحمه الله وايضا يلزم تجويز اعمال ان اذا لم تكف عن العمل
فان قيل الفعل المانع من اعمالها قلنا انما صح ذلك في المانع من اعمال حرف النفي فيجوز انما زيدا قائما
على لغة غير بني تميم وفي بعض النسخ على لغة بني تميم وهو سهو من القلم فان العمل لغة اهل الحجاز بلا
خلاف قد تعال عليه المانع من عمل ما انه ليس بداخل على المذكور في المغني ولا يخفى عليك ان هذا
بعينه ما ذكره المحشي بقوله ويدفع هذا بانتقاض النفي بمعنى الا ... وحرم مبنيا للفاعل
الطاء مبنيا حال من المعطوف على خبر المبتدا ويجوز تقدير كونه مضافا الى حرم لكونه هذا
جزءه ... اذ لو كان موصولا لبقي ان بلا خبر واما المصير الى حذفه كما في ان محلا وحذف ضمير المفعول
العائد الى الموصول وجعل انتصاب الميتة بتقدير اعني او على البدلية من اسم ان اي ان الذي حرمه الله
عليكم ثابت فتعسف لا يصار اليه مع وضوح الوجه الصحيح ... لان ما فيها موصولة واما جعله
من قبيل انما تميمي انا بان يجعل جملة حرم خبرا مقدما باعتبار ضمير محذوف عائد الى المبتدا المقدم رتبة
ففيه تكلف مستغنى عنه بوضوح الوجه الصحيح ... نحو المنطلق زيدا وزيد المنطلق نحو المثال
واحده الثاني استطرادي والمقصود سواه ولو فان المنطلق زيد والذي انطلق زيد في المال ...
لكنا نقول جعلها موصولة ان اتبع في هذا القول ابا علي الفارسي يكون رسم كتابة ما الموصولة
الانفصال ولهذا اختار الشارح في شرح الكشاف كون ما في الآية كافة وانت خبير بان رسم القرآن
لا يجري على القياس المقرر في الكتابة بل هو سنة تتبع وكم فيه من اشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح
كما اشار اليه القاضي في تفسير اواخر آل عمران ثم ان وجه الموصولية قوي فالحمل عليه اولى ... ولقول
النحاة انما لاثبات اه لا يخفى ان قول النحاة انما يدل على وجود معنى القصر في انما لا خصوص تضمنها معنى ما
والا وكذا المناسبة التي سينقلها الشارح عن علي بن عيسى الربعي انما هي مناسبة افادتها القصر لا
تضمنها فخصوص ذلك المعنى اللهم الا ان يقال تضمنها معنى القصر انما هو لتضمنها معنى ما والا فانه يدل على
وجود الاول يدل على وجود الثاني وكذا المناسبة لذلك مناسبة لهذا فتامل ... ولا يجوز ان يقال انه
محمول على الضرورة لانه كان يصح اه هذا مبني على ما ذهب اليه ابن مالك من ان الضرورة الشعرية

عبارة

عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الدماميني في شرح مغني اللبيب بان هذا يقتضي عدم تحقق
الضرورة دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالبدائل المختلفة
فلا يتحقق تركيب ضيق لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير الضرورة عندهم انها
هي ما لم يرد الا في الشعر سواء للشاعر عنه مندوحة ام لا ... على ان انا تاكيد اه فان قلت
جك كيف يجوز عطفا او مثلي على المستتر في ادافع مع انه لا يصح ادافع مثلي فلك ان يجوز عطف زوجك
على انت في قوله اسكن انت وزوجك الجنة مع انه لا يصح اسكن زوجك وخلاصته انه يغتفر
في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل وان شئت فاعتبر بقولهم ضربتني هند وزيد مع عدم جواز
فع مثلي ضربتني زيد على ان لحذف الفعل وجعل العطف في مثله من قبيل عطف الجملة بان يقدر او يدا
مجالا ... لان قوله انا الزائد دليل على ان الغرض اه ينبغي ان يدل على كون المتكلم مخبرا عنه في
هذا الكلام فلو جعلها موصولة كما ذكر كان مخبرا به فلا يحسن ... في العدول من لفظ من الى
لفظ ما قد يوجه ذلك العدول بان المراد الوصف اي ان قويا يدافع انا كما اشار اليه صاحب
الكشاف في آية سورة الكافرين او غيرها ... قلنا لا ان الفعل غايب لما كان في اسلوب المنفي
نوع بعد اعمله في شرحه للمفتاح وقد يجاب ايضا بان ضمير الفاعل لما كان منفصلا مع ان الاصل
الاتصال اعطي حكم الاسماء الظاهرة فاسند اليه الفعل الغايب وبان مجموع الا انا تتضمن معنى
فعه لا غيري فيجوز اسناد يدافع اليه كانه قيل ما يدافع غيري ولا يخفى بعدهما ايضا ولهذا عال الصف
بعده اذ لا احتمال اعتماد على شي سوى النفي ... عن علي بن عيسى الربعي هو من اكابر نحاة بغداد
منسوب الى قبيلة ربيعة كتنخ في حنيفة ... وذلك لان قولك زيد جاء لا عمرو اه فان قلت ما ذكر من
الاثبات الصريح والضمني انما يظهر في صورة العطف دون قولك ما شاعر الا زيد وتميمي انا قلت
تصحيح المناسبة يكفيه بعض الصور ... اي تقديم ما حقه التاخير سواء اتى بعد التقديم على حاله كما في ذلك
فرست او لا كما في انا كفيت مهمك كذا في شرح المفتاح وهو ظاهر على قانون السكاكي حيث يعتبر في التخصيص
كون انا في الاصل تاكيدا لكن بعد هذا الا انه فرط على مذهب المص فان تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده وان كان من قبيل

الفاعل

فتقيد التقديم بكون الخبر مما يقصد الحكم به على المسند اليه هنا الا ان يبنى على الاعم الاغلب يجب ان يكون حاكما
مشوبا به قد سبق منا اشاره الى ان هذا الوجوب بالنظر الى الاعم الاغلب في انه كان في القصر الاضافي
قال الا ترى انك في شرح المفتاح هذا الدفع في كثير من الصور انما هو بطريق الفرض والتقدير بمعنى ان المتكلم
لو كان ممن يجوز عليه الخطا لكان كذلك لا بطريق التحقيق لامتناعه في مثل اياك نعبد واياك نستعين
وفيه نظر لان المثال المذكور من قبيل القصر الحقيقي لا يعتبر فيه حال المخاطب فالاولى في التمثيل قوله تعالى
حكاية عن عيسى عليه السلام ما قلت لهم الا ما امرتني به فانه قصر قلب اضافي والخطا يجوز كل منهما على
التساوي قال الفاضل المحشي ان كان التجويز عبارة عن تردده وتشككه فيهما فذلك ليس مما
يتصف بالصواب او الخطا بل السكوت عن الحكم لانه يقتضي رجحان احد الطرفين المنافي للشك
وفيه بحث لانه مبني على ان فيه من الامور العرفية والصواب والخطا لا يختصان بالحكم في العرف
بل قد يوصف بهما الافعال فيقال الاساءة الى من احسن اليك خطا والاحسان اليه صواب
ومنه قولهم في الكتب الصواب في العبارة ان يقال كذا حيث لا حكم وقد صرح في بعض كتب الاصول في
مباحث بل بان الانشاء يتصف بالخطا مع انه لا حكم في الانشاء بالمعنى المعتبر ههنا فالاولى ان يقال
في رد هذا الشق نفس التردد عند عدم الدليل المعين لاحد الطرفين فعل لا يوصف بالخطا بل لا يبعد
ان يقال الخطا هو عدم التردد زيد يعلم النحو لا غير حكى صاحب القاموس عن السيرافي ان الحذف
انما يستعمل اذا كان الا وغير بعد ليس ولو كان مكانها غيرها من الفاظ الجحود لم يجز الحذف ولا تجاوز ذلك
مورد السماع وتبعه في ذلك ابن هشام وحكم في المغني بان قولهم لا غير لحن والمختار انه يجوز وقد حكى
ابن الحاجب لا غير وتبعه على ذلك شارحوا كلامه في المفصل حكاية لا غير وليس غير وانشد الامام جمال الدين
ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل مستشهدا على جوازه جوابا به تنجو اعتمد فورب من عليك
لا غير تسال وهو ثقة لا يستشهد الا بما هو عربي والمطوي في كلام بعض النحاة انه ايراد على
المصنف بانه من طريق العطف والمراد ببعض النحاة هو الفاضل الرضي فانه صرح بذلك حيث قال ولا
تحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبرئة ولكن لا يفعل هذا الا في غير وجاءني زيد ليس غير ولا التبرئة هي التي لنفي الجنس

اعر



وكان الاحسن ان يقدره اذا قلت ليس في الدار غير زيد تقديرا ومنه ان ليس هنا بجانبه غيره نقول اصله
بغيرها تقديرا ومنه ساير كلمات النفي لكن الاحسن هو التصريح فافهم فهذا وجه غير ما ذكره الشريف فيقول انه غيرها او
يعني ان ضمير غيرها ليس راجعا الى العاطفة المطلقة حتى يتوهم انه يجوز ان يكون منفيا قبلها بما العاطفة الاخرى بل الى العاطفة
المخصوصة التي اوردها كما يكون ونعت بها مثلا ومعلوم انه لا يمكن نفي الشيء بهذه الخصوصية قبل ايرادها على ان يكون
تاكيدا وفيه نظر لانه اذا كان تاكيدا لم يكن عطفا والكلام فيه اللهم الا ان يقال انه تاكيد ثم وعطف على الاول

لا غير كما صرح به بعضهم قال اعلم ان لا التبرئة انما يعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للمبالغة
في الاثبات لاقتضائها التحقيق ولا التبرئة للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس واجيب بان ترك النحاة
لا ينفي في هذا الحكم السلف وصرف الكلام عن المتبادر لان السابق الى الفهم من اقتضاء كراهة الاكتفاء
ترك النص على المثبت والمنفي في طريق العطف كون العطف موجودا والاصل متروكا لكنه امر من جملة
كلام السكاكي على الفساد فان قلت اي حاجة الى هذا التكلف فليجعل ايراد المثال المذكور اشارة الى انهم
لكم بانه قد يترك النص عليهما في طريق النفي والاستثناء ايضا كراهة الاكتفاء ولنظائره كثيرة في المفتاح قلت
الكلام في طريق العطف لا غير بقرينة المقابلة للطرق الثلاثة الاخرة ترك ذلك انه قال في المثال زيد يعلم الا
لبس الا ولو لم يكن المراد طريق العطف لقيل زيد لا يعلم الا الاشتقاق وقد يرد واعلم ان كلمة غير في غير محل
النصب عند المبرد على انه خبر ليس واسمه مضمر لا يظهر وتقديره ليس معلومه غير النحو وفي موضع الرفع عند الزجاج
بانه اسم ليس وخبره محذوف والتقدير ليس غير النحو معلومه وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط
يعني ان الاصل فيها والكثير الراجح هذا وكما ترك الاصل الاول كراهة الاكتفاء كما سبق ترك هذا ايضا
في مثل قولك ما زيدا ضربت وبانا قلت اذا المقصود به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على
المذكور كما هو الحكم ليكون النص على المنفي لا على المثبت لان الحكم يختص بالادوات بل فيه بحث لان القصر
ان الحكم لا يجري في بل لا لانه غير مختص بها كما يشعر به العبارة لانها موضوعة لان ينفي بها ما اوجبته
للمتبوع فان قلت هذا الموضوع له لا يتاتى في نحو قولك زيد قائم لا قاعد لان المثبت هو القيام والمنفي
هو القعود فلم يتحد مورد الايجاب والسلب بما يقتضيه وضع لا العاطفة فكان هذا الاستعمال على خلاف
الوضع مع شيوعه قلت بل هو وارد على الوضع والمثبت في المثال المذكور للمتبوع اعني قائم هو الاسناد
الى زيد وهو المنفي عن قاعد اي انما هو بكسر الهمزة والحق به انما بفتحها فيقال انما انا تميمي لا
قيسي فان قلت عند اجتماع طريقين او اكثر الى ايهما ينسب افادة القصر قلت الى الاسبق او الاقوى ففي
مثل انما جاءني زيد لا عمرو الى انما والعاطفة مؤكدة لذلك القصر وفي مثل زيدا ضربت لا عمرا الى التقديم
وفي مثل انما زيدا ضربت وانما تميمي انا الى التقديم حتى يكون زيدا هو المقصور عليه وتميمي لان التقديم اقوى كذا ذكره في المفتاح

وحكم الشيخ بان القصر في انما علي انما مستفاد من انا و وافق الشارح في التاج وان كنت فارجع الى شرح المفتاح غير مصرح به فان قلت كيف جاز قولك ما جاني زيد ولا عمرو مع عدم النفي المصرح به قلت الكلام في لا العاطفة ولا فيما ذكر من المثال من حروف الصلة لان حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك فقد وجد في اكثر النسخ حروف الاستثنا في الموضعين اعني الا الله والا هو وقد خط عليها في النسخة الصحيحة من نسخ الشارح وهو الوجه و المناسب للسياق اذ لا يخفى ان معنى النفي والاثبات مستفاد من انما فالاستدراك قطعا الا ان يقال جي بها على سبيل التوكيد ان كان الاستعمال لا ياباه على ان فيه مناقشة ظاهرة وهي انه لو وقع الامر بها لم يجعل النفي في حكم المصرح به فيجوز زيادة هو و وقع احد كما جعل النفي في حكم المصرح به في قولنا انما زيد الا القيام لا القعود حتى امتنع كما تبين الان ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز انما قال ظاهر كلامهم لجواز ان يراد بالنفي المنفي في قولهم شرط النفي بلا ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها النفي كغيبتا او ما او بلا والنفي بلا في المثال المذكور منفي قبلها بما وبلا وان لم يكن منفيا صريحا كما حققه الشارح لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص منع ذلك بان الاختصاص الواقع لا يستلزم العلم به فيجوز ان يكون المخاطب جاهلا او منكرا وتحصل الفائدة لذلك وغاية ما يقال لا شك ان اصل الدليل الاستعمال وما ذكر ابدا منا فيه فيمكن ان يقال اذا كان الوصف مختصا بالموصوف في نفسه انضم اليه بيان ذلك الاختصاص بلفظ قوي في الدلالة عليه كان غاية في افادة الاختصاص فلا فائدة في تصريح النفي بلا العاطفة واما اذا انتفى احد الامرين ففيه فائدة فالوقف فيه اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاجابة الا ممن يسمع ويعقل قوله يسمع ويعقل اشارة الى ان المراد بالسماع في الاية ما يكون مقرونا بتعقل المسموع فان قلت فاذا كان هذا الحكم معلوما لكل احد فما الفائدة في التعبير بالقصر الذي يقتضي كون حكم المخاطب مشوبا بالخطا وبالجملة الاشكال الذي يورده الشارح على ما نقله المصنف من دلايل الاعجاز وارد ههنا قلت انما القصر مختص لا يقتضي ما ذكروا ما نقل فلعله بطريق التنزيل للاعتبارات الخطابية وحمل انما في جميع موارده على التنزيل بعيد كل البعد ولذا اول كلام الشيخ بوجه اخر فكان دلالته على القصر اضعف من انما اعترض عليه بانه



مناقض لما ذكره في شرح المفتاح من ان دلالة التقديم على القصر اقوى من دلالة انما حيث حكم بان المعول في قولنا انما زيدا ضربت هو التقديم على ما نقلناه انفا ويمكن التوفيق بين كلاميه بان في كل منهما ضعفا من وجه وقوة من اخر فالقوة في انما باعتبار ان دلالته على القصر بحسب الوضع بخلاف التقديم وفي التقديم باعتبار ان القصر يفهم منه بالذوق السليم وهو ادخل في البلاغة او لعدم احتياجه الى التاكيد بخلاف انما وانت خبير بان كلا منهما اذا اشتمل على قوة وضعف لم يثبت بما ذكره ما ادعاه اعني تعين اسناد القصر في نحو قولنا انما زيدا ضربت الى التقديم فان قلت قوة التقديم باعتبار كما اشرنا اليه فيصح وجه الترجيح لاسناده اليه قلت فلا يتم ما ذكره ههنا من قوله ولم يذكروا هذا الشرط اه على ان جعل الاسناد الى الذوق سببا للقوة تارة والاسناد الى الوضع سببا لها اخرى تعسف ظاهر وما انت عليهم بمسيطر في الصحاح المسيطر والمصيطر المسلط على الشيء ليشرف عليه ويتعهد احواله ويكتب عمله واصله من السطر وفيه انه لا يلزم من تقديم الشيخ ان في النفي بلا العاطفة قد يجابي بان الشيخ خص الكلام اولا بالنفي بلا العاطفة ثم عمم ولهذا قال ثم ان النفي فيما يجي فيه النفي حين ذكر الاسم الظاهر ولم يقل ثم انه مع تقدم ذكر النفي بلا العاطفة كما يدل عليه النظر في دلايل الاعجاز ونظيره ما ذكره الشارح في قول المصنف لما لم يكن الاسناد منه حقيقة غفلة حيث جعل ذكر الظاهر في موضع المضمر دليلا على كون المقدم اعم من الاسناد السابق مما يجهله المخاطب وينكره فان قلت جعل المخاطب مما لا بد منه في جميع الطرق ولا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثاني قلت يدفعه قيد الانكار لان المراد الانكار التام والاصرار كما يظهر بتتبع كلام الشيخ فكان مراد الشيخ انه يجي اه فيكون لان حمل مراد الشيخ على ما ذكره الشارح يحتاج الى تعسف تام لا يكاد يرتكب بل لا يكاد يصح وذلك لانه صرح بان مراده ما يستفاد من ظاهر كلامه حيث قال في اول مباحث القصر اعلم ان موضوع انما على ان يجي لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته او لما ينزل هذه المنزلة تفسير ذلك انك تقول للرجل انما هو اخوك وانما هو صاحبك القديم لا تقول لمن يجهل ذلك ويدفع صحته ولكن لمن يعلمه ويقر به الا انك تريد ان تنبهه للذي يجب عليه من حق الاخ وحرمة الصاحب ومثل قوله انما انت منذر والدال على الغالط اخذه من واصل الا ولا ذم يريد ان يعلم

كافور انه والد ولا ذاك مما يحتاج كافور فيه الى الاعلام لكنه اراد ان يذكره بالامر المعلوم ليبني عليه استدعاء
ما يوجبه كونه بمنزلة الوالد الا ههنا عبارة بعينها ثم اورد علينا من الاثنان ونحن علمناه كل ذلك تذكير بامر ثابت
معلوم ثم قال فهذا مثال لما الخبر فيه ثابت يعلمه المخاطب ولا ينكره بحال واما مثال ما ينزل له هذه المنزلة
فكقوله انما مصعب شهاب من الله تجلت عن وجهه الظلماء ادعى في كون الممدوح بهذه الصفات انه ظاهر لا
يجهل على عادة الشعراء اذا مدحوا ان يدعوا في الاوصاف التي يذكرونها الممدوحين انها ثابتة لهم
وانهم قد شهروا بها وانهم لم يصفوا الا بالمعلوم الظاهر الذي لا يدفعه احد ثم قال بعد عدة اوراق ان قيل
قد مضيت في كلامك ان انما للخبر لا يجهله المخاطب ولا يكون ذكرك له لان تفيده اياه وانا نراها في كثير من الكلام
والقصد بها ان يعلم السامع امرا قد غلط فيه بالحقيقة واحتاج الى معرفته كمثل ما ذكرت في اول الفصل
الثاني من قولك انما جاءني زيد لا عمرو وتراها كذلك تدور في الكتب للكشف عن معان غير معلومة ودلالة
المتعلم منها على ما لا يعلم قيل انما يجيء في الكلام من قولك انما جاء زيد لا عمرو فانه وان كان يكون اعلاما لامر
لا يعلمه السامع فانه لا بد مع ذلك من ان يدعي هناك فضل انكشاف وظهور في ان الامر كالذي ذكر وقد
قسمت في اول ما افتتحت القول فيها فعلت انها تجيء للخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكر صحته او لما ينزل هذه المنزلة
واما ما ذكرت من انها تجيء في الكتب لدلالة المتعلم على ما لم يعلمه فانك اذا تأملت مواقعها وجدتها في الامر الاكثر
قد جاءت لامر قد بلغ العلم بموجبه وشيء يدل عليه هذا كلام الشيخ فانظر فيه كيف ينطبق على ما ذكره الخ
ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان هذا السؤال شك واستعلام لانه ليس للقصر قلبيا اذ لو فرض افرادا او
تعيينا لاتجه السؤال ايضا لامن العثور كانه رد على صاحب المفتاح حيث استعمل العثور في موضع
العثار لانه قال في مباحث الغرض العايد الى المسند فلا يزال بين عثور وتردد واما اثباتها بطريق
القصر فليكون على وفق كلام الخصم يعني ليس المراد بالجملة القصرية قصر انفسهم على البشرية بل انما اثبتها ملتبسا
بطريق القصر وصورته قصدا الى مجرد الموافقة الصورية مع كلام الخصم ونظير هذا ما اورده في بحث تقديم
المسند اليه حيث قال لا يصح ما انا قلت هذا ولا غيري الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص
كما اذا ظن بك المخاطب ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فتقول لكن انا قلت لا غيرك

تصور



فنقول ما انا قلت ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل فيتقدم المسند اليه ليطابق كلامه فانه رفع
اعتراض كالمستند بان كون القصر على وفق كلام الخصم بناء في مثل المجاراة التي ذكره اولا وهو
المساهلة بتسليم بعض مقدماته فان تلك الموافقة تقتضي تسليم صحيح المعتقد ما نعم يمكن المعتبر الحمل ما ذكره
من اجراء القصر على ظاهره بان يقال قصر الكفرة الرسل على البشرية بالنظر الى الملكية وحاصل
كلامهم انكم مقصورون على البشرية لا تتعدونها الى الملكية فلستم رسلا لان الملكية لازمة للرسالة
كما يدل عليه قولهم لولا انزل عليه ملك وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم والرسل لم يسلموا
كونهم مقصورين على البشرية لا يتعدونها الى الملكية لكنهم منعوا لزوم الملكية للرسالة حيث قالوا
ولكن الله يمن على من يشاء من عباده ويمكن والاولى او فق لجواب المنى حيث قال لان التسليم انتفاء
الرسالة فان المناسب للتوجيه الثاني ان يقال لان المخاطبين ينكرون ذلك اما انتم الا بشر مثلنا
لفظان ههنا وفي قوله فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب وهو من كلام الكشاف فان نظم الاية سورة
ما انتم الا انتم والاولى بناء على ما ذكرنا المراد ما ذكره الاشكال الذي اورده على ظاهر استقصاء
من ظاهر كلام الشيخ ثم توجيهه مراده واما قال والاولى لاحتمال ان يكون المراد بقوله يعلم ذلك
ويقربه بعلمه ويقربه بادنى تنبيه مشاركة رابعة كما هي وجه كون حكم المخاطب مشوبا بضرب
وخطأ كالشراك الاخرين في صحة المجامعة وكالشراك الاولين في عدمها واحسن موافقها
قيل وجه الاحسنية ان انما انما يستعمل في حكم معلوم يعلمه المخاطب ويقربه على ما فهم ظاهر كلام الشيخ
فلا فائدة اذن في القصر الى مدلول الجملة والمعنى التعريضي فابدة جديدة في موقع الكلام بمكانه
حسنا لا يوجد بدونه ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت اه معمول استقريت محذوف اي اذا
استقريت مواقع انما وضمير وجدتها راجع الى انما واقوى مبتدأ خبره اذا كان والجملة مفعول ثان لوجدت
وما في الموضعين مصدرية وكان تامة ومعنى اعلق اشد تعلقا بالقلب كون انما مكرره اقوى وما عطف
بدلا من المفعول الاول والمفعول الثاني الظرف والمعنى على الاول وجدت انما متصفا بان اقوى كونها
اذا اريد بالكلام بعدها التعريض وعلى الثاني وجدت اقوى كونها حاصلا اذا اريد به التعريض

سوى المفعول

انما استثناه لان المفعول معه لا يجي بعد الا اتفاقا لا تقل الا وزيدا قال الفاضل الرضي ولعل ذلك لان
ما بعد الا كانه منفصل عما قبلها لمخالفته له نفيا واثباتا فالواو مؤذن من حيث المعنى بنوع الاتصال وكذا
الواو وكانه يجي على الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل والاتصال ولذا لم يتبع من التوابع بعد الا على النسق
فلا تقال ما قام زيد الا وعمرو وكما يتبع الصفة ولا وقوع الحال بعدها نحو ما جاني زيد الا وغلامه راكب
فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر انتهى كلامه وكانهما اورد كلام الرضي الى قوله
كانه يجي عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولم يذكر ما بعده ثم قال ولسائل ان الا يجتمع مع الواو
في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فالصواب الاحالة على الاستعمال وانت قد كشفت
ان الرضي دفع ما ذكره بصريح عبارته ولا اختصاص لكلامه بكون الجملة في الاية المذكورة حالية بل وجه
متانته ولو حملت على الوصفية كما بينه وقد صرح الرضي ايضا في هذا المحل باحتمال الجملة المذكورة في الاية للكل
من الحالية والوصفية واما قوله فالصواب الاحالة على الاستعمال فلا يخفى ضعفه لان اصل العلة في جميع المباحث
النحوية هو الاستعمال لكن المهم بيان المناسبة في الاستعمال كما صرح به ابن الحاجب في ايضاح المفصل هذا
ومما نقول في الفرق بين قولنا ما جاني زيد الا مع عمرو وقولنا ما جاني زيد الا وعمرا حيث جاز الاول
دون الثاني ان الواو في المفعول معه لا بد لها لملاحظة اشتراك الشيئين في الفعل ولبيان معناها مستقلا
بالمفهومية فلا يصح القصر لان المقصور عليه يجب ان يكون غير مستقل كما في مع فانه لم يستقل معناه بالمفهومية
ومنه قول الراعي كما انتهى اه اي من قبيل تقديمهما كانه انه من قبيل قصر الفاعل على المفعول او على عكس
وانعكاسا بعد انه معمول لما انتهى لا على انه معمول لكارها لان لا دافع الحاجب فوقا نهم والبيت
المذكور لموسى بن جابر وبعدها ومن الرجال اسنة مذروبة ومزندون شهودهم كالغايب منهم من البحر الطويل
ليوث لا ترام وبعضهم مما قمشت وضم حبل الحاطب المذروبة من الذرب وهو الحاد من كل شي
والمزند الضيق البخيل والقمش جمع الشيء من هنا وهنا والبيت الثاني منهم ليوث اه ما بدانه الشاعر رح
في ... معمولة الجار والمجرور مثل قولهم منهم من فعل كذا مسندا الى ما بعدها جزء وقدم منها
... لذلك كانه نبه سوكان اه البيت للاشجع السلمي من قصيدة اولها مغني ابن سعيد



مغنى ابن سعيد حين لم يبق مشرق ولا مغرب الا له فيه مادح وبعده وما كنت ادري ما فواضل كفه
على الناس حتى غيبته الصفايح فاصبح في لحد من الارض ميتا وكانت به حيا تضيق الصحاصح
سابكيك ما فاضت دموعي فان تغض فحسبك مني ما تجن الجوانح وما انا من رزء وان جل جازع
ولا بسرور بعد موتك فارح كأن لم يمت حي سواك ولم تقم على احد الا عليك النوايح لئن حسنت
فيك المراثي وذكرها لقد حسنت من قبل فيك المدايح الصفايح الاحجار العراض التي يسقف بها القبر
والصحاصح جمع صحصح وهو المكان المستوي وكذا الصحصاح والصحصحان والجوانح الاضلاع في الترائب
التي في الترائب وهي ما يلي الصدر كالضلوع مما يلي الظهر واحدها جانحة والرزء المصيبة على ما في
شرح الديباجة لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها الا ان يحمل على حذف المضاف اي لا يتم فهذا
والا فلا استلزام في نفس الامر لان الكلام انما يتم باجزائه واعلم ان تقديمهما حال الاهما منعه بعض
النحاة منهم الاكثرون واختاره ابن الحاجب حيث قال لا يستقيم ما ضرب الا عمرا زيد ولا ما ضرب الا زيد
عمرا لانه ان جوز تعدد المستثنى المفرغ منه يكون التقدير ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد وما ضرب احد
احدا الا زيد عمرا كان القصر فيهما جميعا والكلام فيما اذا كان القصر في احدهما فقط وان لم يجوز لزم
فيما ضرب الا عمرا زيد بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا هو هو فوقع بعضه بنا على ما صرح به المحققون من النحاة
من ان ما قبل الا يمتنع ان يعمل فيما بعد المستثنى بها كما يمتنع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وفيما ضرب الا زيد
عمرا ان يكون عمرا منصوبا بمضمر لما يحققت وبقي الكلام جملتين ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول في شيء
واجاب الشارح في شرح المفتاح عن الاول بان الفاعل مضمر قبل الذكر كما في ضربني واكرمت زيدا باعمال الثاني
او ضمير عايد الى مصدر الفعل وعن الثاني بان المفعول فيه التقديم ولا يصير الكلام جملتين واعلم ان نسخ الكتاب
ههنا مختلفة وقد ذكر في بعضها الذي نقلناه من ابن الحاجب مع تفصيل كما يدل عليه النظر في النسخ وقالوا
الظرف في قوله اه المحوج الى هذا التوجيه هو ان الظرف الاول معمول انبعث فيكون من جملة والصفة المقصور
على الاول اذ ليس الاتباع المتعلق بهاد الراء فقد قدم المقصور عليه على المقصور اذ ذكر قبل تمام المقصور
الذي هو الاتباع المقيد وكذا الكلام في سائر الامثلة منكم والنوايح في البيت الثاني فقد وقع في بعض النسخ

بعد قوله ان كانت النواع هكذا وفيه ان الفعل لا ولسبق بلا فاعل واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قيل ان نحو ان قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل اه فرغ الفعل فلشارة الى ان المفرغ في الحقيقة هو العامل ونسبة الاستثناء به مجاز ثم الاولى ان يقول فرغ العامل ليكون اشمل ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص هذا ايضا دليل على وجوب تقدير المستثنى منه عاما تحصيله ان الا انما يدل على خروج منه مطلقا ونسبته الى جميع الخواص على السوية فلو قدر خاص دون خاص لزم التخصيص بلا مخصص وبهذا اندفع ما يقال لما كان تقدير المستثنى منه لضرورة اقتضاء المستثنى مخرجا منه وقد تقرر ان ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها وتلك الضرورة تندفع بتقدير خاص لم يحتج الى التقدير العام ولذلك ترى انا ان ذكر الالتزام الا العموم في المستثنى منه المقدر كذا في شروح المفتاح وهو المستفاد منه والتحقيق ان منشأ الحكم بان ما انث الضمير للنظر الى الظاهر مجموع الاحكام الثلثة فكلام المفتاح وشروحه لا يخلو عن تعسف ونهاية تحكم وهو ان ما انث الفعل في الايتين والبيت لا يتعين ان يكون بالنظر الى الظاهر لجواز ان يقدر المستثنى منه في الكل مؤنثا بان يقدر في الآية الاولى نفعله وفي الثانية كشأة وفي البيت اعضاء فليتأمل وفي بيت ذي الرمة وما بقيت اه صدر بيت ذي الرمة على ما في شروح المفتاح طوى النحز والاجراز ما في غروضها يصف النوق بالهزال من السير والنحط طوى اي اضمر وهزل والنحز بالنون والحاء المهملة والزاء المعجمة الضرب بالاعقاب والحث على السير والاجراز بالجيم والراء المهملة والزاء المعجمة الدخول في الارض الجرز وهي التي لا نبات بها وقد تفتح همزة الاجراز على انه جمع جرز وهي السنة المجدبة والغروض بالغين المعجمة على وزن الفلس للرحل كالحزام للسرج والضلوع الجراشع الاضلاع العظيمة القوية والجرشع من الابل العظيم القوي وروى ابن جني برى النحز والاجراز ما في غروضها فما بقيت الا الصدور الجراشع وقبل قوله برى الهيجان الغبار وحربها بري كما بري سالعير اذا حرته واذهبت لحمه والجرز بالنحو والراء المهملة المحادة وكذا الجرد والارض جرزة ذات جراول والجمع اجرال فيه اشكال اه اجيب بانه سيع على ما في الثانية مضاف على سبيل المجاز من باب اطلاق اسم المحل على الحال اعتمادا على فهم السامع

فان الدليل



في الجمعة هو المستثنى منه المقدر لا يدل على ذلك تذكير الفعل في ما قام الا هند مع اسناده الى المؤنث الحقيقي من الآدميين على تقدير ان لا يكون الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر فكان الفصل بالا فكيف يسند الفعل المنفي اه هذا الكلام وارد في البدل فان زعم وجه الجواز انقطاع النفي بالا في الفاعل كذلك فعلى مذهبه يكون هذا اه رد المصنف هذا التوجيه في شرح المفتاح بان قول السكاكي للنظر الى ظاهر اللفظ يأبى عنه اذ على تقدير الابدال لا يكون الفعل في الظاهر مسندا الى المؤنث المذكور بعد الا فكيف يؤنث للنظر اليه وقد يتكلف في دفعه بان معنى الكلام انه انث الضمير العائد الى المذكر العام بالنظر الى ظاهر اللفظ المذكور بعد الا كانه المسند اليه ظاهرا اذ الابدال مبني على ان قوله بالنظر الى ظاهر اللفظ باعتبار الظاهر متولا ينافي وانت خبير بان تأنيث الفعل بهذا الاعتبار مع ان الفاعل حقيقة وصناعة مذكر مما لا وجه له واعلم ان هذا البدل في باب الاستثناء يخالف سائر الابدال من وجهين الاول عدم احتياجه الى الضمير العائد الى المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض وانما لم يحتج لان الاستثناء المتصل يفيد ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون الاتصال قائما مقام الضمير والثاني مخالفته للمبدل منه في الايجاب والسلب مع وجوب الاتفاق في غير باب الاستثناء بل المراد اخص من ذلك اي مما يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى والحاصل انه لا بد مع ذلك من مناسبة بخصوصه يقتضي المقام رعايتها فلا يقدر في ما جاءني الا زيد شيء ولا جسم ولا حيوان بل يقدر احد وفي ما كسوته الا جبة يقدر كسوة وملبوس وفي ما صليت الا في المسجد يقدر في مكان وموضع وكلاهما على هذا العكس وقد بينا فيما مع هذا بناء على ان التقدير للضرورة كما عرفت بان الضرورة اذا اندفعت بالبعد فلا حاجة الى التقدير الذي فيه زيادة على الحاجة وذلك ان تقول هذا انما يرد اذا كان في تقدير الخاص زيادة تقدير بحسب اللفظ ولكن لا كلام مع ان المقام شاهد صدق عند من له ذوق على تقدير الكلب صال وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء في الحديث اشكال مشهور من جهة دلالته على انه لا اتيان الا في حال الاتيان من قبل النساء والمقصود العكس وهو انه لا ايس البتة في تلك الحال فاورد الشارح الحديث واشار الى جواب الاشكال كما ترى فان قلت لم لم يقلب باب القياس نحو كلها وانفتاح ما قبلها

هذا و يمكن ان يراد بالحديث النبوي ان ياس الشيطان لا يوجد الا مع الاتيان من قبلهن ... ملته ... فلا يسقط كلما قيل ... الا ... حصل له ... وعلى هذا لا حاجة ... النساء والله اعلم

قلت لان اصله شس نقل القاء الى موضع العين ووزنه عفل وعدم القلب لئلا يلزم القلب كما صرح به
في الشافية وغيرها وذلك لانه قصد تعقيبه اشارة الى وجه وقوع هذا الحال ماضيا مجردا
عن قد والواو وحاصله ان النفي والاستثناء لما دل على لزوم الثاني للاول كالشرط المستعمل فيه واريد
كلما ايس من جميع جهات اتيانهم اتاهم من قبل النساء
كالاخبار فانه ايضا قد يطلق على نفس الكلام على ما صرح به في التلويح وقد يطلق على فعل المتكلم و
هو ط والمراد ههنا هو الثاني لقائل ان يقول قد تقدم في بيان حصر الفن الاول في ثمانية ابواب ان
الانشاء باب ثامن من تلك الابواب وقد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام فكيف ان يراد بالانشاء
ههنا ايضا نفس الكلام وكذا باقسامه التي هي التمني وغيره بان يحمل ضمير له في قوله واللفظ الموضوع له
الى المعنى المصدري على طريقة الاستخدام واراد بها معانيها المصدرية يعني القاء الكلام المشتمل عليها
والقاء الكلام المشتمل عليها وهكذا لظهور ان ليت موضوع اه لا يخفى ان التعليل ليس للمنع فقط اعني قوله
لا الكلام المشتمل عليها والا لما ذكره الوضع للافادة ولقائل ان يقال الظهور ان ليس موضوعا
للكلام بل هو للمثبت والمنفي جميعا اعني قوله واراد بها مع قوله لا الكلام ويحصل الاستدلال ان قوله
المرجع اللفظ الموضوع له لا يصح اذا حمل الانشاء على الكلام اصلا ويصح اذا حمل على الالقاء الذي
هو من جزئيات الافادة بان يحمل اللام على الغاية هذا وقد عرف وجه الصحة ايضا وهو الحمل على الالقاء
بالانشاء ان كان طلبا قد سبق ان المراد بالانشاء القاء الكلام الانشائي والظاهر انه لا الغاء
لنفس الطلب فاما ان يكون المراد بالانشاء ان كان القاء كلام يدل على الطلب واما ان يقال الطلب
الظاهري لازم للالقاء المذكور فلذا جعله قسما منه ففي العبارة مسامحة لا يشتبه او يقال المراد بالطلب
معناه المصدري اعني القاء الكلام المخصوص لا اللغوي الذي هو فعل القلب لذا قال صاحب الكشاف
التمني ليس فعل الطلب بل فعل اللسان وعلى ما ذكره المحرر منهم من جعل الترجي قسما سادسا و
منهم من اخرج النفي والنداء عن اقسام الطلب على ما هو مذهب الجمهور بناء على ان العاقل لا يعلم استحالته
فالنفي ليس طلبا ولا استمالة وان طلب الاقبال خارج عن مفهوم النداء الذي هو صوت يهتف الرجل



وان كان يلزمه والاول ان كان المطلوب حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام لا يخفى ان
المراد ان كان طلبا لكون المطلوب اه على ما يدل عليه جعله من اقسام الطلب فلا ينتقض بمجموع علمني وفهمني
وان لم يعتبر قيد الحيثية اذ الطلب نفس علم وفهم لا بمجموع علمني وفهمني ولا بمجرد علم وفهم اذ المطلوب بها
على تقدير التسليم حصول امر في الذهن مطلقا لا في ذهن الطالب وبالجملة لو اعتبر التقييد بالمفهوم المخصوص
فخرج بقيد الطلب اذ لا دخل للتقييد فيه وان لم يعتبر خرج بانها في ذهن الطالب واما ما ذكره الفاضل المحشي
من ان الاولى ان يقال ان كان المطلوب مطلوبا من حيث حصوله في ذهن الطالب فهو الاستفهام اه ففيه نظر
لان الانتقاض وان كان مندفعا ايضا على ما فصله في شرح المفتاح الا انه ينتقض الامر لان
المط بعلمني على هذا الجواب حصول امر في الذهن لا في الخارج اللهم الا ان يقال المقصود بما ذكر تصحيح
تعريف الاستفهام وتصحيح تعريف الامر امر اخر فلا ان يجيب تعريف الامر بما يجيب الاخر او هو
مراده ايجاب تغيير سياق الكلام ثم ما يقال بدل قوله وان كان المط حصول امر في الخارج والا
اي وان لم يكن المطلوب مطلوبا من حيث حصوله في ذهن السامع ثم وان كان المطلوب حصول امر في
الخارج اي خارج ذهن الطالب فلا يستقيم مثل اعلم وافهم فان المطلوب بهما وان كان حصول امر
في ذهن المخاطب لكنه خارج عن ذهن الطالب فتدبر وهو ان المطلوب في النهي وكذا
في بعض الاوامر هو نفي الامر الخارجي لا حصوله سواء اخذ الحصول بمعنى الحصول في نفسه او بمعنى
الحصول لغيره لان الحصول للغير في الخارج وان لم يقتض حصول الحاصل لجواز ثبوت العدميات لموجود
في الخارج كالعمى لزيد لكنه يقتضي حصول الموصوف فيه والجواب ان المطلوب في النهي مثلا حصول انتفاء
الفعل عن المطلوب منه في الخارج اعني المخاطب ولا شك انه موجود فيه فان كان ذلك الامر انتفاء فعل
فهو النهي هذا على مذهب من يجعل العدم مقدورا ومطلوبا واما على مذهب من لا يجعله كذلك
فالمطلوب بالنهي عنده امر وجودي وهو كف النفس والا فهو الامر فتدبر لان الدعاء
والالتماس من اقسام الطلب قطعا والمطلوب بهما حصول امر في الخارج وليس فيهما احد من حروف النداء
مع انهما ليسا من اقسام الامر وهو على الحصر كما يجيء وان كان امرا عند النحاة منها التمني قدمه لعمومه

وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكونه مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لمكانته
في الاحكام وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة لا حاجة الى التقييد بالمحبة بالجودة اي عن الطمع احترازا
عن الاوامر والنواهي والنداء التي وجد المحبة فيها لان طلب الحصول فيها ليس على سبيل المحبة اذ لا
اشعار في اللفظ بذلك وان وجدت في نفس الامر واللفظ الموضوع له ليت قد كنت اه [illegible] الا ام
للغاية لا اصله للوضع فان ما وضع له ليت الهيئة الجزئية المتعلقة بالنسبة الجزئية من حيث تعلقت بها وتلك الهيئة
ملحوظة لا قصدا وبالذات بل من حيث كونها حالة متعلقة بتلك النسبة فلذا صارت كلمة ليت حرفا كما هو
على قانون الفاضل المحشي رح لكن فيه بحث وهو انه لا بد في الانشاء من ان لا يتخلف مدلوله
عن لفظه ومن هنا قيل الانشاء ايجاد معنى بلفظ يقارنه وظاهر ان المتلفظ بليت زيدا قائم
لا يجب كونه ذا امنية مذكورة واما اذا كان الموضوع له نفس الطلب الظاهر كما هو دأبي لعدم التخلف
فتدبر وطماعية هو بتخفيف الياء على وزن الكراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا وطماعة وطماعية
فهو طمع وطامع بكسر الميم وضمها والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل وعسى ان كان فيه توقع يستعمل
فيه لعل وان كان فيه طمع يستعمل فيه عسى والفرق بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ من الثاني ولذا
اذ الطماعية في الوقوع فيه بحث وهو ان الامور الممكنة المتوقعة المطلوبة للنفس لها شيئان متعلقان
بها منه طلب ومنه توقع وارتقاب فالدلالة على الهيئة الاولى لا مجال فيها لذكر لعل ولا مجال ايضا
للدلالة عليها من ان يعبر ترجيا مثل اللهم الا ان يقال المراد انه يجب ان لا يكون لكن توقع وطماعية في وقوعه
بحيث يستفاد من ظاهر الكلام وان وجد في نفس الامر لو تاتيني فتحدثني بالنصب والتقدير ليتك تاتيني
فتحدثني ولا الحاج لو حرف الالجاء الخروج عن معنى التعليق لو رفع الفعل فخرج المثال عن الكلام ويجب
ان نقدر الجزاء الباقي لو على معناها وكما يتوهم بلوهذا بيان للمناسبة بين لو وليت حتى يظهر
جواز استعمال لو [illegible] بعد فعل فيه التمني ودكي بخلاف ذلك كقول امرء القيس [illegible]
اذا ساعليها [illegible] مركبتين من ما ولا المزيدتين اعترض عليه بان
هذه اي [illegible] انما اخذ من هل ولو قبل التركيب لا في حال التركيب اذ لا فرق بينهما عند التركيب فيرجع المعنى الى ما تحقق

مركبتين



مركبتين اي ان هلا ولولا ما اخذ من هلا ولولا ولا يخفى فان اجاب الشيخ رح في شرحه بان قوله
مركبتين حال مقدرة لا محققة حتى يرد الاشكال والمعنى انهما ماخوذان من هل ولو حال كونهما مقدرا
التركيب مع ما ولا المزيدتين لتضمنها معنى التمني فيلزم المعنى المتضمن فيه وهذا المعنى اعني اللازم هو
المقصود بالتركيب والاظهر ان اصل التمني موجود في هل ولو قبل التركيب قال السيد في شرح المفتاح والحاصل
ان هل ولو اذا كانا مفردتين يفيدان تجرد معنى التمني على سبيل الجواز واذا ركبتا مع ما ولا لزمتا
معنى التمني لا لافادته بل ليتولد منه التنديم في الماضي والتحضيض في المستقبل وبهذا ظهر ان
الترجي ليس [illegible] اي دخول الاستفهام في الترجي ووجه الظهور ان العاقل لا يطلب ما يكرهه لم يقبح
ازيد قائم كما في هل زيد قائم قيد الافراد في المثال بما اذا قصد به التخصيص فانه قد مر ان ذلك عند
الشيخ عبد القاهر والمصرح انما قيده به دفعا لما ذكره الشارح من انه يجوز ان يكون تقدم زيد للاهتمام
وفيه نظر لان المثال حينئذ يكون ممتنعا لا قبيحا وسيجيء تحقيق الكلام فيه وهذا ظاهر اعني عرفت
واما في ازيد قائم فلانه فيه بحث وهو ان تقدم المرفوع كما يكون للتخصيص والاهتمام ويكون ما لكم
كذلك تقدم المفعول والقول بان ما ذكره في تقدم المنصوب دون تقدم المرفوع تحكم فان قلت الاختصاص
في تقدم المفعول غالب دون تقدم المرفوع قلت منع الشارح كون غلبة الاختصاص علة للقبح مثل عرف
عم الخ عن تعسف وجه التعسف ان معنى كون السؤال عما يلي الهمزة كونه متعلقا به لا كما وجه لا
يتعلق بغيره كذلك فان السؤال في انت ضربت زيدا متعلق بالفاعل على معنى ان الضرب المتعلق بزيد هل صدر
عنك ام لا وقولك اضربت زيدا على طلب التصديق لكن كان السؤال كما يتعلق بالضرب يتعلق بزيد لان
المعنى هل تعلق الضرب بزيد وهل صار زيد متعلقا للضرب وبهذا التوجيه سقط ما نقل عن بعض الافاضل
في دفع التسامح من ان السؤال في مثل اضربت زيدا هو ما يلي الهمزة اعني الفعل سواء كان المطلوب
التصديق بصدور الضرب عنه او تصور المسند لان السؤال على التقدير الاول بانه هل وجد الضرب
الصادر منك الواقع على زيد وعلى التقدير الثاني بان الصادر منك هل هو الضرب او غيره من الاكرام ونحوه
ولا دليل في كلام المصنف على ان المطلوب يلزم ان يكون تصورا فظهر انتفاء الاختلال لو ترك الالتفات بوجه التعسف

بان المعرعلى كون المثال اعنى افزيد قام لطلب التصديق مع انه قد يجئ لطلب التصور ومابنى على
ذلك التقدير من دفع التعسف بان المتبادر من العبارة والمفهوم من الامثلة ان يكون السؤال بالهمزة
وحدها والسؤال فيما ذكره من المثال بمجموع الهمزة وام وكم بينهما قال ومما يؤيد ذلك ان يكون المسؤول
عنه بالهمزة ما يليها وهل لطلب التصديق اى لطلب اصل التصديق والا فالهمزة ايضا لطلب التصديق
التحقيق كما حققه الفاصل المحشى والحاصل انهم اطلقوا التصور على ما يعم نوعا من التصديق والتصديق
على سائره فمعنى قولهم ان هل لطلب التصديق انه لطلب نوع منه غير النوع المخصوص قال امتنع هل
زيد قام ام عمرو وقد يبنى منافى ادوات الاسناد الجزئ انا ابن مالك استشهد بقوله عم هل تزوجت
بكرا ام ثيبا على انه يقع هل موقع الهمزة فيوتى لها بمعادل وذكرنا هنالك الى الجواب الجواز كون ام الحديث
النبوى عم منقطعة والمعنى بل تزوجت ثيبا وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيحه سوى ان اى لا وجه
على التعليل المذكور فلا يرد جواز كون وجه التقبيح كونها بمعنى قد على ما يجئ والجواب عن النظر انه وجه
التقبيح على ما ذكره هذا القائل هو لزوم تحصيل الحاصل بناء على اختصاص هل لطلب التصديق وكونه
التقديم حصول اصل التصديق بنفس الفعل على ما هو الغالب من ان التقديم للاختصاص المفيد لذلك ولا
يلزم من هذا قبح وجه الجنب الجنب المبنى على قصد الاهتمام لعدم حصول سبب التقبيح المذكور فيه وهو لزوم تحصيل الحاصل
بالنظر الى الغالب دليل على عدم اتجاه هذا النظر انه اورد هذا الوجه فى شرح المفتاح ولم يتعرض
لهذا النظر حيث قال وانما لم يقبح هل زيدا عرفت لاحتمال ان يكون زيدا مفعولا لمحذوف مقدم وان لم يكن
الفعل بعده مشغولا بغيره او يكون مفعولا للمذكور متقدما لا للتخصيص بل لغرض اخر لكن ذلك قليل
بعد فقبح ولم يقبح فعلى ما ذكرنا يكون معنى قول المصنف لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل
انه يستدعى ذلك بالنظر الى الاعم الاغلب فلا يرد عليه احتمال كون التقديم لمجرد الاهتمام كيف ولو لم يوجد
احتمال غير التخصيص لكان المثال المذكور ممتنعا لا قبيحا لا احتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف لكنه
بعده مستقبح لجواز ان يكون قبحه من كونها بمعنى قد في الاصل كما يجئ الان وهذا النظر انما يرد ان
لم يكن علة القبح منحصرة عند السكاكى فيما ذكره وظاهر عبارته يفيد الانحصار حيث قال ولاختصاصه بالتصديق

انه يرد ان رجب اعترض مولانا حمزه شاه
على ذلك بان الحق التحقيق فى
الجواب ان ما ذكره اولا يبنى على ما ذكره ثانيا فى
المعه ولهذا اى ولاختصاص هل
لطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو
لانه على ما ذكره لا يصح جعل اختصاصها
بطلب التصديق علة لامتناع المثال
المذكور وذلك لان التصديق الحاصل فيه
حال السؤال غير التصديق المطلوب بالسؤال
فلا يلزم السعى فى تحصيل الحاصل وجه الامتناع
ظ مه رحمه الله

لكن م





نحو هل زيدا عرفت الان يقال بتقديم قوله لاختصاصها للاختصاص بل لغرض اخر قال امل عرفت
الدار بالغريين الغريان بفتح الغين المعجمة وتشديد الراء المكسورة وتشديد الياء ايضا هما قبرا
مالك وعقيل نديمى خزيمة الابرش قال وحنت لا الالف المالوف حنت بالتخفيف بمعنى مالت وعطفت
من حنى يحنو حنوا وبالتشديد بمعنى اشتاقت من حن يحن حنينا قال وهى تخصص المضارع بالاستقبال
لا حاجة الى ما زعم بعض اصحاب الحواشى من ان القائل بهذا غير القائل بكونها بمعنى قد بناء على ان قد تقرب
الماضى من الحال فكيف تخصص المضارع بالاستقبال مع معناها اذ لم يقل بكون هل مخصصة للمضارع
بالاستقبال ولا بكون قد مقربة للمضارع من الحال حتى يتحقق التنافى بين القولين فيصار الى اختلاف
القائلين قال اتضرب زيدا وهو اخوك المراد من الاخوة الصداقة والتاخى لا الاخوة الحقيقية
والا لكانت الجملة الاسمية حالا مؤكدة فلم يجز دخول الواو عليها كما تقرر فى النحو قال الكلى ساعل السبت
الشعر لسعد بن ناشب من بنى مازن قال الامام المرزوقى فى شرح الحماسة القضاء اصله الحكم والايجاب
ثم يستعمل كمال الصنع والفراغ من الشئ وقضاء يروى بالرفع والنصب فاذا رفعته يكون فاعلا
لجالبا عن ومفعوله ما كان جالبا ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقدير والمعنى ساغل العار عن نفسى
باستعمال السيف فى الاعداء فى حال جلب حكم الله على الشئ الذى يجلبه واذا نصبته يكون مفعولا لجالبا
وفاعله ما كان جالبا ويكون المراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور والمعنى جالبا الموت
على جالبه وقيل كان من ما كان بمعنى صار وبعد البيت المذكور واذهل عن دارى واجعل هدمها
لعرضى من باقى المذمة حاجبا ويصغر فى عينى تلادى اذا انثنت يمينى بادراك الذى كنت طالبا
يريد انه ازكر دارى واجعل خرابها وقاية لعرضى واخف على قلبى تركها خوفا من لحوق العار ويقل فى عينى
انفاق تلادى اى مالى القديم عند انعطاف يمينى جائرة للطلب قال لما سنذكره من ان الحال الذى
نحن فيه والحال الذى ينافى الاستقبال وان تنافيا حقيقة الا انهم استبشعوا الاستقبال فى صدر الجملة الحالية
للتنافى بحسب اللفظ وفى الجملة ولو بحسب اللفظ قال وهو ينادى على ظاهره لانه يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية
لا على تجريد الفعل المقيد بالحال قال كان لها مزيد اختصاص انما قال مزيد اختصاص لان كلا الاستفهام مطلقا

ليته

نوع اختصاص بالفعل كما عرفت في النحو ما موصولة ويكون ان يكون موصوفة والجملة صفته او المضارع
لا يكون الا فعلا فبحث لان غاية ما علم ان هل اذا دخلت على المضارع تخصصه بالاستقبال ولا
يلزم منه مزيد اختصاصها بالمضارع ولا كون دخولها عليها اكثر من دخولها على الاسماء وغيرها حتى يتم
ما ذكره وينظر هذا ان قد يتوهم اختصاصها بالحال ولا يلزم منه دخولها على الماضي اكثر من دخولها على المضارع
ويمكن دفعه فيقال والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال لا الى الذوات
وقد اشار الفاضل المحشي الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالمدلولات ما يستقل بالمفهومية وبالصفات ما يقابلها وهي
النسب الحكمية وبسط فيه بعض البسط الى ان قال الافعال بتضمن نسبا حكمية تصلح ان يتوارد عليه النفي والاثبات
ولها انتساب الى الازمنة واحتمال اختصاص بعضها وضعا بخلاف المشتقات فانه نسبها تقييدية لا تصلح لذلك
لكن فيه بحث لان توجه الاثبات والنفي الى النسبة الحكمية الصالحة لذلك انما يدل على مزيد اختصاصها بالفعل
بالنظر الى المشتقات لا بالنظر الى الجملة الاسمية المشتملة على تلك النسبة ايضا اذ دل على طلب الشكر اي طلب حصوله في
الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها عن علام الغيوب وفي هل انتم شاكرون لان ادخلها
على الفعل تقديرا انه قال الشارح في شرح المفتاح وكان هذا هو المختار وعليه التعويل ولهذا اعتبر ههنا
التاكيد بالتكرير لا بتقوى الحكم لا انه قال قد سبق في اوائل احوال المسند ان برزوا في قوله لو انتم تملكون خزائن
رحمة ربي في صورة الجملة الاسمية حقيقة فلم لا يكون برزوا في هل انتم شاكرون في تلك الصورة وان لم يكن ايضا حقيقة
مفيدا لابرازها تجدد في معرض الثابت لانا نقول حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه اعني فهل انتم شاكرون لا تفيد
الثبوت بل التجدد لكون خبرها فعلية فكذا ما هو في صورتها فظهر الفرق ثم ههنا بحث وهو ان هل انتم
شاكرون يفيد الاستمرار التجددي لما برزه في صورة المبتدا والخبر او لكونه ايضا في الحقيقة على راي والا
التجددي اليس المقام مقام الاستمرار الثبوتي لدلالته على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد الاشق على النفس المستدعي لزيادة
الثواب كما هو المراد ان قوله تعالى انه يستمر بالكلام فما وجه العدول الى ما يفيد الاستمرار الثبوتي ولك ان تقول ما
ذكر في النظم ادل على كمال عنايته تعالى بعباده حيث رضي منهم بما مر اموه عليهم والله اعلم كقولنا مثل الحركة
موجودة لا يخفى ان الوجود اذا كان محمولا كان الرابط وجودا للموضوع بمعنى تحقق الموضوع به فههنا ايضا



ثلاثة اشياء لكن لما كان المحمول والرابطة شيئا واحدا بالنظر الى الظاهر عد قولنا الحركة موجودة بسيطا بالنسبة
الى قولنا الحركة دائمة وقد يقال اذا كان المحمول نفس الوجود لا يحتاج الى ما يربطه بالموضوع فتامل
وهو كون الشيء لشيء اراد بالشيء الاول غير الوجود بقرينة المقابلة والا فالمطلوب بهل البسيطة ايضا وجود كلي من الوجود
لشيء واعلم ان المفهوم من تحقيق الفاضل المحشي ان لا يسال بهل المركبة عن الاحوال التي تعرض للماهية من حيث هي
موجودة كانت او معدومة ولعله بحسب وضع اللغة فان المطلوب وجود الدوام للحركة وفي بعض النسخ
او لا وجود ما لها فعلى النسخة الاولى يكون بيانا للحال المشار المذكور في المتن وعلى الثانية لها وللاصل الذي
يقول او لا دائمة طالبا انه شرح هذا الاسم هكذا وقع العبارة في النسخ التي رايناها والانسب ان يقول لنا ان
بقال طالبين ولعله اراد طالبا لكل منا او حمل ضمير الجمع على الواحد المعظم وهذا وان كان شايعا في المتكلم الا انه
بنبو عنه المقام اي حقيقتها التي هي بها هو اشارة الى ان المراد بالماهية ههنا هو الحقيقة اعني ما به الشيء هو هو
باعتبار التحقق لا المعنى المشهور اللازم لغير فيه التحقق يؤيده حكمه بتقدم مطلب هل البسيطة عليه يعني ان مقتضى الترتيب
الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه فيه بحث فان المطلوب بالا من شرح الاسم بحسب الاصطلاح
تمام ماهية الاسم حتى يقع في جوابه الحد التام وكل ما هو في ان طلب التصديق بالوجود غير متوقف على تصور بالوجه
المذكور وعلى تقدير ان يراد به الاعم من المعنى الاصطلاحي لم يكن بد من ان يكون المقصود به نوع خصوص للمفهوم
الاسم لكون ان يعلم ان لهذا اللفظ مفهوما وقيل ان يتصور ذلك المفهوم بخصوصه يسال عن ان ذلك المفهوم
موجود ام لا ثم بعد العلم بوجوده يتصور بخصوصه وبالجملة لا بد من تصور المفهوم قبل طلبه بما ان شاء الكلام على
اي معنى حمل فلم لا يكفي هذا التصور في طلب وجوده لا يقال ما ذكره من الاقتضاء بناء على ما هو الاولى لانا نقول
قد صرح الفاضل المحشي بان هذا الترتيب قطعي واجب في نفس الامر لا باعتبار ان الاولى واجب في نظر البلغاء اذ
قد جعله مقابلا لما هو الاولى فيكون لا ماهية له ولا حقيقة كان اللائق على تفسيري التعبير
والمعدوم لا هوية له اي لا وجود فان الهوية كما تطلق على الحقيقة الجزئية تطلق على نفس الوجود الخارجي كما في
شرح المواقف وخلاصة الكلام ان الماهية المرادة ههنا ما به الشيء بالمعنى المشار اعني الموجود وهو من المعدوم
لا وجود له فلا ماهية له ايضا بالمعنى المراد ههنا فلا اشكال في عبارة الشرح صار تلك الحدود بعينها حدودا
بحسب الذات

والحسه اما اذا تصور الواضع حقيقة الشيء وعين الاسم بازائها فقط واما اذا تصورها ببعض عوارضها فاعتبارها
ووضع الاسم بازائه فالتعريف اما يكون حدا اسميا بالنظر الى تلك الاعتبارات فبعد العلم بالوجود يكون حدا حقيقيا
بالنظر اليها بلا اشتباه واما بالنظر الى نفس ذلك الشيء فرسم اسمي قبل العلم بالوجود ورسم حقيقي بعده فلا حاجة
ههنا الى التقييد كما زعمه الفاضل المحشي هذا اذا اريد بالحد والرسم المعنى المصطلح بين ارباب المعقول واما
اذا اريد بالحد المعرف مطلقا فالامر اظهر ومن العارض المشخص لذي العلم لم تقل لذي العقل ليتناوله
الباري عز اسمه كمن بكر واعلم ان السائل بمن وغيره مما يطلب التصور سوى الهمزة لما لم يتصور خصوصية
زيد او عمرو ويقتضي هذا السؤال كان مطلوبه اصالة تصور الخصوصية وكان التصديق بثبوت شيء لذلك
المخصوص تابعا له ولهذا حكموا بان هذه الكلمات لطلب التصور فقط واما الحكم بان الهمزة في مثل ازيد في
الدار ام عمرو لطلب التصور مع ان مطمح النظر فيه طلب ثبوت شيء لشيء بعينه فامر تدركه وهذا خلاصة ما حققه
الفاضل المحشي دام فيه بالبال وبهذا اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان اللازم كما حققه ان من وامثاله يكون
لطلب التصور ولا يلزم منه ان لا يكون لطلب التصديق فلا يستقيم حكمهم بانها مختصة بطلب التصور
اي ان اجناس الاشياء عنده كذا توقف في العبارة بانه لو صح ذلك لكان مطلب ما عين مطلب اي وفي كل جنس ابا
في السؤال عن الفصل وسقوط البطلان وقد يجاب بان السؤال باي اجناس الاشياء لازم للسؤال بما عن جنس
يحصل عند المخاطب فان السائل اذا طلب بما جنسا عند المخاطب كان طالبا بالضرورة لتميز هذا الجنس من بين الا
فلهذا صح ان يذكر التابع اللازم لبيان الاول بل الملزوم فلا يلزم المحذور او على الوصف استعمالها
في السؤال عن وصف اولي العلم او غيرهم كثير وكذا استعمال الموصولة في ذوي العلم قصدا الى الصفة كقوله تعالى
والسماء وما بناها اي القادر الذي بناها فعلى سؤال المؤذون ان اما من الافراد او التوحيد على الرؤوس
ومعناه الجاعلون انفسهم فردا ممتازا عن غيرهم بكثرة الطاعات والاشتغال بذكر الله او الجاعلون
الله فردا في الذكر بان لا يذكر معه غيره وانا لم نقل في السؤال عن المؤذون على ما هو الظاهر لان مرادهم
السؤال عن صفة المؤذون ومن لسنمه ذوي العلم قال بعض الفضلاء جوابه عم بقوله الذاكرون الله او من
باب الاسلوب الحكيم بمعنى دعوا سؤالكم هذا لان معنى الافراد ظاهر واسألوا عن اوصاف المؤذون وفيه نظر اذ لا نسلم ان ا

علامه



خلاصة النظر منع ورود ما في اللغة المسئول من الجنس قد يستدل على وروده فيها لاذلك بسبب الكتاب
أقوانا ري فقلت من انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما فان اكول دليل على ان المسئول عنه الجنس
وفيه بحث اذ الظاهر ان الشاعر ظنهم اناسي فسالهم عن تشخصهم فردوا اعلمهم بانا من الجن لا من الانس
الذي ظننتنا منه فعاده يظهر من جواب موسى عم انه فيه بحث لاحتمال ان يكون جواب
موسى عم لبيان انه لا يجانسه شيء غيره لانه خالق كل شيء وما دونه فليس كمثله شيء وبالجملة يجوز ان يكون الجواب
من باب الاسلوب الحكيم كانه قال دع السؤال عن الجنس فانه معلوم بطلانه لان ذاته تعالى لا يدخل تحت
جنس بل اللائق بجنابه ان يسال من صفاته الكاملة عما يميز احد المتشاركين هو على صيغة التثنية اخذا
بالاقل والا فقد يكون السؤال عما يميز احد المتشاركات يعم بها زيادة توكيد والا فالامر المشارك فيه
ليسال كذلك كقولنا ايهم يفعل كذا ان قلت لو قال اي هؤلاء يفعل كذا لكان اظهر لان المضاف اليه فيما ذكر
من المثال ضمير لا اسم اشارة بل قال المضاف اليه وهذه الاضافة متحققة بحسب المعنى فيما ذكر لان هم عبارة عن
الاشخاص لان به اليه يشار بان يشار اليها اشارة حسية تامل فجوابه بهم متعين للاشارة الحسية الظ
صحة الجواب بالمعرف بلام العهد وما في حكمه من الموصول ايضا وتعميم الاشارة الحسية بعيد واذا اجيب
الى كلي فجوابه كلي رده الشيخ في شرحه بانه منقوض بقولنا اي رجل ضربك فيجاب بزيد او بزيد قال والحق
ان ما اضيف اليه اي يكون كليا دائما لعله الاشتراك في امر عام للمتشاركين فصاعدا فالجواب قد يكون جزئيا اذا
اريد بالتميز التعيين الشخصي وقد يكون كليا اذا لم يقصد ذلك والغرض من ذكر السؤال النوع
لا حقيقة استفهام الرسول عم عن كمية المعجزات لان المقام يأباه فلو ذكر مثالا لا كان كم فيه على اصله كقولك كم
درهما ملكت وكم رجلا رأيت لكان اولى وانا لم نبال بايراد المجاز لانه فرع الحقيقة فالمعنى الموضوع له ملحوظ
ايضا اي كما في الخبرية الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية ان كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند
المخاطب في ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول في
كليهما فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل وان الكلام مع الخبرية يحتمل للصدق والكذب
بخلافه مع الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهام يستدعيه

لانه مخبر

وغير ذلك مما هو مذكور في مغني اللبيب وغيره ، واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة رد على ذكر البعض
وهو الفاضل الرضي وقوله بينة اما مرفوع على الخبرية مبتدأ وما قبله من النظم شاهد وبل حذف الالف واما مجرور
على انه من تتمة الآية واقول بعض القراء وكان الآية لوضوحها في هذا المعنى ذكرناها كافية وقد يجاب عن هذا
الرد بعد تسليم ان الرضي يجوز كون كم في الآية استفهامية كما جوزه الزمخشري ان مراده عدم العثور على جر مميز
اذا لم يفصل بينه وبين كم بفعل متعد وقد دل عليه سياق كلامه حيث قال اولا واذا كان الفصل بين
كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من
جنات وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا
فقد ادرج في هذا العموم جواز اثبات من اذا فصل بينهما بفعل متعد ثم قال ويدخل من في مميزها اما في الخبرية
فكثير نحو كم من ملك في السموات وكم من قرية واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه وانت خبير بان عبارة
ذلك الفاضل اعني قوله وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل لا يلائم ما ذكر من الادراج نعم لو قيل وحال
كم الاستفهامية وجر مميزها على ما نقله هذا المجيب لكان الادراج ظاهرا فتامل ، وايان عن الزمان المستقبل
قيل اصل ايان اي اوان فحذفت احدى اليائين من اي والهمزة من اوان فصار ايوان فقلبت الواو
ياء وادغمت الياء في الياء فصار ايان ورد بان كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وهو يأبى ان يكون اصله ذلك
لانه يستعمل في مقام التخفيف اللهم الا ان يقال الكسر عوض عن الياء المحذوفة والاولى ان يكون الاسم غير متمكن فلا يأبى
التغيير المذكور فان قلت ايان هل هو منصرف قلت ان جعل فعالا من ابا فهو منصرف وان جعل
فعلان من اي كما قيل هو ههنا فغير منصرف للالف والنون المزيدتين مع العلمية ، مثل يسأل ايان يوم
القيامة المضاف محذوف اي وقوع يوم القيامة فلا يلزم وقوع ظرف الزمان خبرا عن الجثة ، بعد ان يكون
موضع الحرث وهو القبل دون الدبر وفي الآية رد على اليهود حيث كانوا يزعمون ان من جامع امرأته من
دبرها في قبلها كان الولد احول واعلم ان انى وان جاء بمعنى كيف لكن وجب ان يكون بعده فعل ولم
يجئ انى زيد بمعنى كيف زيد ، وبعضها يختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية فان قلت قد صرح
ابن هشام بان ام من كلمات الاستفهام وصرح بعض النحاة بان ام المنقطعة لطلب التصديق فقط وكلام الشارح

بشرط

بشرط اختصاصها بطلب التصور فما وجه ذلك قلت مراد الشارح تفصيل الكلمات المذكورة ههنا
ولهذا قال فظهر ان كلمات الاستفهام الخ اي ظهر ما ذكر من اول الباب الى ههنا وام لم تذكر ههنا فهي
مسكوت عنها ولهذا قال كسائر الاسماء الاستفهامية على ان كون ام من كلمات الاستفهام محل نظر اما المتصلة
فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فيثبت مشاركته لما قبلها في كونه مستفهما عنه بمقتضى العطف كما
في ازيد قائم او عمرو واما المنقطعة فلان الاستفهام جزء معناها ولا احد معنييها بل المفيد له الهمزة
المقدرة ، ولهذا يجوز ان يقع بعدها سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة اي لعراقة الهمزة في الاستفهام لم يجز
وقوعها بعدها لا للزوم الاستفهام عن الاستفهام صورة كما ذكره الاستاذ اذ اللزوم الصوري جار في الكل على
ما لا يخفى على المنصف بل لاقتضائها كمال التصدير كما صرح به في مغني اللبيب ولهذا اذا وقعت في جملة معطوفة
بالواو او بالفاء او بثم قدمت ايضا على العاطف كما في قوله ، ام كيف ينفع ما يعطي العلوق به رئمان
انف اذا ما ضن باللبن ، هذا انشده لمن يعد بالجميل فلا يفعله لانطواء قلبه على ضده وقد انشده الكسائي
في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي فرفع رئمان فرد عليه الاصمعي وقال انه بالنصب فقال الكسائي ما انت وهذا
يجوز الرفع والنصب والجر فسكت ووجهه ان الرفع على الابدال من ما والنصب بيعطي والخفض بدلا من الهاء
وصوب ابن الشجري انكار الاصمعي قال لان رئمانا فعال للبو بانفها مع عطفها اياه ولا عطفها لغيره فاذا
رفع لم يبق لها عاطف في البيت لانه في رفعه خلا يعطي من مفعول لفظا وتقديرا وفيما ذكره ابن الشجري نظر
لجواز ان يقال من طرف الكسائي الباء في به زائدة في المفعول والتقدير ما يعطيه العلوق وتضمين يعطي معنى يجود
في كون العطف بين الرئمان كما في صورة النصب ويقال نزل يعطي منزلة اللازم كما في قولهم فلان يعطي ويمنع واعلم
ان رئمان اذا جعل بدلا من الهاء لم يلزم في كونه في حكم السقوط بقاء الصلة بلا عائد لكفاية وجوده وقد
وهم فيه الزمخشري فلم يجوز في قوله ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ان يكون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء
في به بناء على ذلك على ان المراد بقولهم المبدل منه في حكم السقوط هو الايذان باستقلال البدل بنفسه لا اهدار الاول
واطراحه كما حققناه فيما سبق وكيف يكن الرأي كلها الا الهمزة نص عليه الدماميني في شرح المغني وام ههنا
بمعنى بل وليست متصلة ولا منقطعة كما صرح به في حاشية الكشاف ، فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها كما ذكر

بان الشأنية تأكيد للاولى اشارة الى ما تقدم في المغني ثم لم يحم حوله احد وقد تصدى الفاضل المحشي
لذكر ما يتضح به وجه المجاز في الكلام لكن فيه بحث لانه لم يزد على ان بين اللزوم بين المعنى الحقيقي والمجازي
ولا يخفى على العارف بقانون المجاز انه لا يكفي في تعيين العلاقة لان مطلق اللزوم معتبر في جميع انواعه فلكن
ان العلاقة في البعض علاقة السببية ففي الاستبطاء مثلا استعمل ما وضع للمسبب في السبب بواسطة وفي
التنبيه على الضلال بالعكس كما في ذلك ظاهر بالتأمل الصادق فما ذكره ذلك الفاضل في تحقيق اللزوم واما
ما ذكره في صورة التعجب فكان الاستفهام عن سبب عدم رؤيته للهدهد يستلزم الجهل به المناسب للتعجب من المسبب
ففيه خفاء لان الاستفهام عن المسبب عن الجهل به والجهل به ليس مسببا عن التعجب بل الظاهر عكسه فليس من
استعمال ما وضع للمسبب في السبب ولا عكسه مركب من امرين على ان الاظهر في بيان اللزوم ههنا ان يقال
لما كان عدم رؤية الهدهد امرا غريبا وكان الاستفهام عن سببه يستلزم العلم بوقوعه والجهل بسببه وادراك
الغريب مع الجهل بالسبب يستلزم التعجب لكن هذا ايضا لا يفيد خصوصية العلاقة وما ذكره الاستاد من ان الاستفهام
سبب لادراك الامر الغريب وهو سبب للتعجب فيكون هذا من ذكر السبب وارادة المسبب محل نظر ايضا لان
الامر الغريب هو المتعجب منه وهو عدم الرؤية والاستفهام ليس سببا للادراك كيف والاستفهام ليس الا بعد
هذا الادراك بل الادراك سبب للاستفهام الرافع للتعجب كما ظهر من تقريرنا اللهم الا ان يقال الاستفهام قد يكون سببا لادراك
الغريب كما اذا كان من ذات السبب ويكون مبنيا على المذهب المرجوح من انا اذا قلنا رعينا الغيث
جاز ان يراد مطلق النبات وان لم يرد النبات بكامله [illegible] على السائل ان الله [illegible]
الام وفيم يتعلل [illegible] اه مطلع القصيدة مغان من احبتنا مغان يجيب الصاهلات بها القيان
مغان الاول اسم موضع معنى المغاني الثاني المنزل والمعنى ان المنزل الذي يقال له مغان هو منزل احبتنا
ينزلون بها ولهم خيول تصهل وقيان تغني وبعد البيت المذكور في الشرح فنحن بها على الحسنى واهل
لما لحنت خلائقك اي [illegible] نزول القمح وفيما اذا تسير بنا هذه المطايا ونرجو ان يكون لنا وقت لجريها على
احسانها بنا وقوله خلائقك مبتدأ خبره اهل ولما لحنت متعلق به اي خلائقك خليقة بحسن حالها فيها واعلم
ان ما في قوله الام استفهامية فانه يجب حذف الف ما الاستفهامية اذا جرت وابقاء الفتحة دليل عليها فرقا بين الاستفهام والخبر

وربما



وربما تبعت الفتحة الالف في الحذف وتسكن الميم وذلك مخصوص بالشعر وقد صرح صاحب الكشاف في سورة الاعراف حيث
تكلم على قوله تعالى قال فبما اغويتني لاقعدن لهم صراطك المستقيم ان اثبات الالف اذا دخل عليها حرف الجر قليل شاذ وقد
تمسك في حمل ما في الآية المذكورة على الاستفهامية بمقتضى سياق كلامه وهذا هو القول الحق اذ لا يجوز حمل القراءة المتواترة
على الوجه الشاذ النادر بلا ضرورة لكنه جوز في سورة يس حيث تكلم على قوله تعالى بما غفر لي ربي ان يكون استفهامية وقال
الا ان قولك بم غفر لي بطرح الالف اجود وان كان اثباتها جائزا فالتعارض بين كلاميه ظاهر مكشوف والوجه ما في
سورة الاعراف والله اعلم. والتعجب مالي لا ارى الهدهد انما حمل على التعجب وقد تقرر ان الحمل على المجاز فيما يتعذر
فيه الحمل على الحقيقة بناء على انه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه وقد قال صاحب الكشاف نظر سليمان الى مكان
ب الهدهد فلم يبصره فقال مالي لا اراه على معنى انه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره او غير ذلك ثم لاح له انه غائب فاضرب
عن ذلك واخذ يقول ام هو غائب كأنه يسأل عن صحة ما لاح له يدل على ان الاستفهام على حقيقته وبالجملة الاستفهام ان
كان عن نفسه فهو مجاز عن التعجب ووجه التجوز انه كان لا يغيب عن سليمان بلا اذنه فلما لم يبصره تعجب عن نفسه عدم
ابصاره اياه وان كان عن الحاضرين بان ينبؤا عن سبب عدم رؤيته اياه فالظاهر انه حقيقة. وهو الذي
اه قصده المصنف لما ذكر لفظة به اذ لو حمل على المعنى الاول لقال بلا المنزد. واجيب عنه بانه يدل عليه ما قبل
قال الاقسرائي في شرح الايضاح رد الجواب بان اقول لا دلالة لشيء مما ذكر على علمهم قطعا ويقينا وكيف وقوله
حكاية عنهم من فعل هذا بآلهتنا صريح في السؤال عن الكاسر حتى قيل لهم سمعنا فتى يذكرهم والسؤال عن
الكاسر دليل عدم العلم فبطل ما ذكره هذا كلامه وانت خبير بان كون قولهم من فعل هذا سؤالا عن الكاسر لا يفيد عدم
علمهم وقت قولهم أأنت فعلت اه لان هذا القول بعدما قال بعضهم سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم والظ
تحقق الظن بعد كسر الاصنام بما صدر منه من الحلف على ان اهل التفسير ذكروا في قوله تعالى فاقبلوا اليه يزفون ان
يسرعوا ان بعضهم قد شاهده وانه يكسر الاصنام فكسروا اليه مسرعين كما ذكره الشارح. والانكار يجب
عطفه على التوبيخ وقوله كذلك حال من الانكار اي حال كون الانكار مثل التوبيخ في حديث الايلاء. واما غيرها
وف وان صح بجزائه رد عليه بعض شراح الكتاب بانه تركه فاوجب له مع انه ممتنع في سعة الكلام ولكن ان يقال الفاء يجب
من الجواب والتقدير واما غيرها فليس كالهمزة لانه وان [illegible] وقد سبق في اوائل الكتاب ان الشيوع مثل هذا التركيب في بعض
النسخ

واما عزما وان صح بجيئه للانكار فلا يجري فيه هذا التفصيل فليتامل ومن ابن تدري ما الفوارس الرند
مصراع بيت صدره ونصبوا الى نجد الحمى وعراره وقبله خليلي ان الحب ما تعرفانه فلا تنكرا ان الحنين
من الوجد احن ولا انضا بالغور حنة اذا ذكرت اوطانها بربا نجد يحتمل ان يكون ما في ما تعرفانه نافية
ويحتمل ان تكون موصولة والانضا جمع نضو وهو المهزول والغور موضع باليمامة وهو في الاصل
المطمئن من الارض والنجد المرتفع منها والرند بالراء المهملة شجر طيب الرائحة ونصبوا اي تميل في قوله
ايقتلني والمشرفي مضاجعي المصراع صدر بيت لامرئ القيس اخره ومسنونة زرق كانياب اغوال
وهو من قصيدة يصف فيها الجرءة الى امرأة رجل واستشعار الرجل ذلك وتوعده اياه بالقتل من
جملة ابياتها سموت اليها بعد ما نام اهلها سمو حباب الماء حالا على حال فقالت سباك الله انك فاضحي
الست ترى السمار والناس احوالي فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك واوصالي
حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال فلما تنازعنا الحديث واسمحت هصرت
بغصن ذي شماريخ ميال وصرنا الى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذلت صعبة اي اذلال فاصبحت
معشوقا واصبح بعلها عليه القتام سيء الظن والبال يغط غطيط البكر شد خناقه ليقتلني والمرء
ليس بقتال ثم قال ايقتلني اه والمشرفي سيف قال ابو عبيدة نسب الى مشارف وهي قرى من ارض العرب
تدنوا من الريف يقال سيف مشرفي ولا يقال مشارفي لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن كذا
في الصحاح وقيل المشرفي منسوب للمشرق وهو قبيح كان بعض السيوف كذا في [illegible] المسنونة المحددة
[illegible] زاهده وصفها بالزرقة لدلالتها على صفائها وكونها مجلوة فالمنكر نفس اتخاذ
الالهة مطلقا الى الفرق بينه وبين قوله ابغير الله اتخذ وليا واشارة الى دفع اعتراض يتوهم وهو ان المنكر
اتخاذ الاصنام لا مطلق الاتخاذ فيجب ان يقال اصناما تتخذ الهة على نمط قوله ابغير الله اتخذ وليا فيوضح الدفع
ان المنكر في الاية الاولى احد المفعولين حتى لو سقط ذلك المنكر صح ان يقال [illegible] ذكر
المفعول والمنكر في الاية الثانية كلا المفعولين حتى لم يكن مثل الاسقاط السابق فلا يجب تقدم احدهما على الفعل
وللنظام نقل اصناما تتخذ الهة والالهة تتخذ اصناما وجعل صاحب المفتاح [illegible] الاختلاف بين الشيخين

ثابت



ثابت في قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك والاحسن التوجيه وتوجيه التخصيص فيه ايضا مع ان المعنى طلب يعتقد
انهم يخصون بقسمة رحمة الله فهي مردعليه [illegible] وجعلها صاحب الكشف الى قوله كانه يعتقد قدرته على
ذلك هذا مبني على ان قوله تعالى افانت تكره افانت تسمع لانكار القدرة على الاكراه والاسماع على معنى افانت
تقدر على اكراه الناس افانت تقدر على اسماع الصم لا الانكار نفس الاكراه والاسماع كما هو المتبادر من ظاهر
هذه الاية والا فالمقام يأبى ان يجعل شغفه كاعتقاد القدرة والحاصل ان قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك
للتخصيص وقوله تعالى افانت تكره افانت تسمع لتقوية الحكم والفرق بين لان القسمة حاصل من الله تعالى
فيمكن فيه التخصيص والاكراه والاسماع ليسا بموجودين اصلا فلا يمكن فيهما التخصيص تامل [illegible] مراده تقوية
حكم الانكار [illegible] انكار التقوية مع ان الظاهر ان النفي داخل على كلام مفيد التقوية كما سبق تحقيقه في تحت لو
حيث جوز حمل قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر على استمرار الامتناع مع ان الظاهر امتناع الاستمرار
فكانه بنى هذا على مذهب القوم واعتذر ايضا بانه اراد ان في الاية ما فيها اخر سوى ما تقدم وبان قوله
في الفن الثالث في باب تقديم المسند واما نحو زيد عرف وبعل عرف فليس من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبار
على السوا بل تقوى الحكم [illegible] وجه تقوى الحكم وهو المنكر حله [illegible] والتخصيص يشير الى ان زيد عرف يحتمل
اعتبار التخصيص مرجوحا كما اشرنا اليه فيما سبق قل آلذكرين حرم ام الانثيين الهمزة للانكار والمراد بالذكرين
الذكر من الضان والذكر من المعز وبالانثيين الانثيان منهما وكانوا يحرمون ذكور الانعام تارة
واناثها اخرى [illegible] كانت ذكورا واناثا او مختلطة وكانوا يقولون قد حرمها الله فانكر ذلك عليهم والمعنى
لو وجد التحريم كان المحرم اما هذا واما ذاك ولا وجه في شيء منها فلا وجه له اصلا فوق البدر يوضع لي
مصراع بيت لابي العلاء المعري تمامه ام الجوزاء تحت يدي وساد وبعده قنعت فخلت ان النجم دوني
وسيان التقنع والجهاد واطربني الشباب غداة ولى فليت سنيه صوت يستعاد الاستفهام للتوبيخ
وام منقطعة [illegible] ولا ادعاء وافتخارا [illegible] فوق البدر اضرب عن ذلك وترقى الى جعل الجوزاء
وسادة لان الجوزاء في زعمهم في الفلك الثامن والبدر في الفلك الاول ثم قال قنعت بشيء من الرزق
وحسبت قدري من الابتذال في طلب الزيادة فتبينت ان محلي فوق كل النجم حيث بقيت مصونا عن الابتذال

وهذه الفناعة شاقة شديدة على النفس فان التقنع والجهاد شيئان في كون كل منهما شديدين على النفس
واطربني انقضاء ايام الشباب بحزنا فليت ايامه صوت من الغناء يستفاد من المغني اي يطلب
اعادته وقول الشاعر وهل يدخل الضرغام البيت لان العار من فصيلته مطلع
يروم كل الجوزاء دون مرامه على وتعيب البدر عند تمامه وقبله كانك در البحر اصبح كافيا
فاغنام الورى من نوامه كانك كل البيت اعطى قدره فسار الى زوان استلامه اخذت
جزيل المال لما استفدته وحكمت في الدهر فيل احكامه ولو نال ذو القرني ما نلت من غنى
بني السد من ذوب النضار وسامه يقول يطلبك العدو بالمضاره والمعاداة والحال ان
الجوزاء قبيل مرامه لا يصل اليك الا بعد الوصول اليه لانك قد جزته مرتبة ومن المعلوم انه
لا يصل اليه فكيف يصل اليك وهذا العدو في عيبه اياك كعيبه البدر عند تمامه يقال طغى على الماء اي علا
وجه اغنام الرجل اي اغنامه واصله من الغنم ملك الغنم خيار المال ومفعوله ضمير مفعول محذوف
عايد الى الدر والتوام بضم التاء قصبة عمان مما يلي الساحل وينسب اليها الدر وهو اتضاح تو ام
بفتح التاء والهمزة من اتامت المراة اذا وضعت اثنين في بطن والولدان توامان والظاهر ان
المراد ههنا هو المعنى الاول وان جاز ارادة الثاني على بعد طريقة المجاز وقوله فسار الى زواره من قبيل
الفلك فسار اليه زوان كاستلام الحجر لمسه بالقبلة او باليد من السلام بالكسر وهو الحجر والافكار
الحكم والنضار بالضم الذهب وكذا النضر والسام عروق الذهب في المعدن واحدها سامة والضرغام
الاسد وضرغم الابطال بعضهم بعضا كذا في مجمل اللغة والافكار مصلى فيه اي لعلم لكن المراد التو
بل كان الاستفهام على حقيقته لم يصح لانه سؤال عن خصوصية الوبال بونه على ولا وبال فيه بل كل معلى
فيه من فرعون بفتح الميم فرفع فرعون على انه مبتدا ومن الاستفهامية خبره او بالعكس على اختلاف
الرايين ولس المراد حقيقته اذ لا معنى له وسوط بل المراد انه لما وصف العذاب بالشدة والفضاعة زاد في
تهويلها بقوله من فرعون اي هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون المعذب
به مثله اني لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه اول الاية فارتقب يوم تاتي السماء





بدخان مبين يغشى الناس هذا عذاب اليم ربنا اكشف عنا العذاب انا مؤمنون اني لهم الذكرى الاية روى
ان حذيفة قال يا رسول الله ما الدخان فتلا الاية قال يملأ ما بين المشرق والمغرب يمكث اربعين يوما وليلة اما
المؤمن فيصيبه كهيئة الزكام واما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه واذنيه ودبره ومعنى الاية انى اعلم
كيف يتذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو
اعظم وادخل في وجوب الادكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول الله من الايات البينات والكتاب
المعجز وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه ولا تنحصر المتولدات فيما ذكره المصنف بل قد يتولد اظهار
معاندة المخاطب كقوله هو ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك واظهار التفخيم كقوله هو عم يتساءلون وغير
ذلك على جهة الاستعلاء واما قوله هو حكاية عن فرعون ماذا تامرون فمجاز عن ماذا تشيرون وقد يقال
انه اختضع فنزل نفسه منزلة الادنى وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن القتل اجاب الشارح عنه في التلويح
بان المراد بخر كفوا عن الفعل الذي اشتق منه صيغة الاقتضاء ويرد عليه نحو اكفف عن الكف اللهم الا ان يراد
نحو كف عن المشتق منه من حيث انه مشتق منه او يقال المراد الدال على الكف عن الكف بنفس الكف بل المجموع كما لا نظر
واجاب العلامة الشيرازي عن اصل الاعتراض بان المراد ان يكون المطلوب بالامر فعلا غير الكف الذي لم يشتق
منه صيغة الطلب وهذا اعم من ان لا يكون ذلك الفعل كفا كاضرب او يكون كفا لكن صيغة الطلب مشتق
من كف وهذا ما ذكره بعض العلماء من ان المراد من الكف هو الذي دل عليه الصيغة والدلالة على الكف في كف
بالمادة لا بالصيغة ولا يخفى ان الكل تكلف لا يصار اليه الا ضرورة ولهذا ذهب اهل التحقيق الى ان هذا الا
وارد رويد بكرا اي امهل الدال لا السفاد الساكنين ونصبت نصب المصادر وهو مصغر مامور بلا نه
تصغير الترخيم من ارواد وهو مصدر ارود يرود ومعنى رويد عمرا ارود عمرا اي امهله ورويد
قد يكون صفة نحو سار وا سيرا رويدا وقد يكون حالا نحو سار القوم رويدا وقد يكون مصدرا نحو
رويد عمرو بالاضافة كقوله عز وجل فضرب الرقاب واذا اتصل به الكاف نحو رويدك عمرا فهو اسم فعل بمعنى
امهل لا غير ويختص بالفاعل غير المخاطب هذا الاختصاص بحسب غالب الاستعمال وقد يستعمل نادرا في
امر المخاطب كما ذكره ابن الحاجب وفيه نظر لانا لا نسلم ان الام اه عبارة المفتاح الايضاح هكذا وفيه نظر
لا يخفى على المتأمل

عراض

وما ذكره الشارح ههنا اجود ما قيل في وجه النظر وما قيل فيه ان الاضافة لا تدل على كون اللفظ حقيقة
في الطلب المذكور لانها يصح بادنى ملابسة انه يجوز ان يكون الاضافة الى اللام لشهرة الصيغة فيه مع كونها حقيقة
في غيرها ايضا بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة الماضي والمضارع وقد يقال الاصل والشايع في مثل
هذه الاضافة هو الاضافة الى المدلول الحقيقي كالفاظ الاستفهام وحروف الشرط وحروف النداء واسماء
الاصوات وافعال المقاربة ونحو ذلك لان الوضع اخص النسب التي بين اللفظ والمعنى ولهذا في الفاضل
الرضي تسمية ما وما ونظيرها بحروف التنبيه وما من تسميتها بحروف الاستفتاح لافتتاحها صدر
الكلام وما ذكره الشارح من الاحتمال ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر ههنا هو المعنى اللغوي الذي هو
الحقيقة الاصلية وهذا القدر كاف في الاعتراض على ان كون اضافة اللام بيانية مستبعد جدا ويمكن ان
يكون الشارح ناظرا الى ما ذكره فتدبر لان هذا في الحقيقة عدول عن استدلال السكاكي واستدلال بامر آخر فلا بد فيه
ايراد على استدلاله الا ان مثل هذا الحول لا يقبل في صناعة المناظرة ويسمى نقلا وقد يستعمل للغرض كما
لا اباحة عدم عد الندب من الاعتبار تشريبا الطلبية جهة لاستعمالها من الندب ونحوه وان الا كثر
عنده كون الصيغة موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والندب وان كان يخالف الجمهور من حكمهما موضوعة
للوجوب فقط عندهم فلا يرد اعتراض الفاضل المحشي على الشارح حيث اعتبر القدر المشترك بين الوجوب والندب
الكل بحسب الاستعمال لا مطلق الطلب ودلالة كلام المفتاح على نفي الاشتراك لا يضر لانه مبني على احتمال الاحصر
وكلام الشارح مسوق لبيان اقوالهم فيها نحو فاتوا بسورة من مثله وان كنتم في ريب مما نزلنا
على عبدنا فاتوا بسورة من مثله المراد منه الامر التعجيز لا طلب الاتيان بسورة من مثل القرآن محالا وقوله من مثله
متعلق بقوله فاتوا والضمير لعبدنا لا للموصول في ما نزلنا لانه يقتضي ثبوت مثل هذا القرآن في البلاغة و
علو الطبقة بشهادة الذوق اذ التعجيز انما يكون عن المأتي به فكان مثل هذا القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن
ان ياتوا منه بسورة او صفة لسورة والضمير لعبدنا او للموصول ولا يلزم المحذور السابق على هذا التقدير لان المعجوز
هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف او التعجيز باعتبار انتفاء المأتي منه فاختار عنيا لا لسبق
الفهم ولما شاع في استعمال البلغاء فلا اعتداد به كالتسوية في التحاتم فسافات الطرد وجاء

الطلب

الا بينه سعدى ولا تعدد والتمني كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجل صبح فيه
انتفاء الطلب مع انه من اقسام الطلب كما مر بناء على ان الطلب المنفي في القسم الاول هو الطلب من محل
يرى تحققه الا انه قال ههنا فليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر على ذلك وقال في النحو والامانة ليس الغرض
ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل المحشي في الجواب من
اعتبار امكان المطلوب من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق تباريح الشوق توهجه والجوى الحرقة
وشدة الوجد من عشق وحزن واللواعج جمع لاعج يقال لعجه الضرب اي آلمه واحرق جلده ويقال
هوى لاعج لحرقة الفؤاد من الحب حقه الفور المراد من الفور وجوب تعجيل الفعل في اول اوقات
الامكان ومعنى التراخي جواز تاخير المامور به عن اول الاوقات لا وجوبه حتى لو اتى به فيه لا يعتد به اذ لا
فايدة فالتقابل باعتبار القيدين جميعا مع تراخي احدهما يغني الفهام لان الامر بالاضافي في خبر بالتكرار
الا انه لو لم يكن مفيدا الاحتمال هو التراخي ايضا كالقيام والتكرار الفرق بين الامر والنهي
في ذلك ان الامر يدل على طلب الماهية مطلقا كما هو مذهب الجمهور وماهية الفعل يتحقق بمرة واحدة والمعقود
بالنهي انتفاء ماهية الفعل والمتبادر من ذلك انتفاؤها في جميع الاوقات وان كان راجعا الى الافعال
الواقع فالاول الاستمرار المراد من الاستمرار هو طلب الفعل او الترك ما دامت قدرته موجودة والافعال
الواقع اعم منه فلا يكون نحوي الكلام انهما اذا افاد الاستمرار فالمقصود الاستمرار حتى يكون تكرارا بما لحقه
بكلمة الشرط اللهم فلا تشمت بي الاعداء الشماتة الفرح ببلية العدو يقال شمت به بالكسر شماتة
وبات فلان ببلية الشوامت اي بلية تشمت الشوامت لطلب الدوام والثبات على اراد
بالدوام ابقاء الفعل العادي مرة وبالاستمرار حدوث فعل مرة بعد اخرى ففيهما فرق ولهذا لم يلزم
هذا الاستعمال في قاعدة الاستمرار السابقة ثم ان حمل الامر في الآية على طلب الثبات انما يحتاج اليه اذا
اريد بالصراط المستقيم ملة الاسلام واما اذا اريد بها طريق الحق على وجه الكمال كان قبل تكميل النفس فيه
فالطلب على حقيقته مفهوما من ذكر الطلب لكن ان الطلب هو السبب الحامل على كونه مسببا عن ذكر
الطلب اي بحث فلك فيه مانعه تعليل من مقدمة اجنبية ومنع قوله لان العلة الغائية انما تكون هذه المقدمة

مشهون مؤزرة فلما ذكر الطلب فهم ذلك والمراد بالشبه فعله ودل على ذكر المسبب من الكناية المجزومة بعد الاربعة وضمير يصح راجع الى المسبب وضمير عليه الى الطلب آه هذه السببية والمسببية بحسب مطلق الطلب لا بحسب خصوص شيء
من انما الطلب المتعلق بما هو بخصوصه فيفهم منه سببية ذلك الامر المخصوص وبهذا اندفع اعتراض الفاضل الجلبي لكن
لو حمل الوجه الاول على هذا الوجه يلزم ان يتحد مؤدى الوجهين ويكون النفي في التعبير وأما قوله تعالى قل
لعبادي الذين آمنوا الآية جواب لسؤال مقدر وهو ان اقامة الصلوة لا تكون مسببة عن القول اذ كثيرا ما يكون
متخلفا عنه فالمذكور بعد الامر في يقيموا الاصح جزاء لكنه الجزم وذهب الفراء في الآية الى ان الجزم باضمار
اللام الجازمة والتقدير قل للذين آمنوا قول ليقيموا الصلوة ورد بان اضمار الجازم في الافعال كاضمار
الجار في الاسماء وهو ضعيف لا يحمل عليه نظم القرآن وان وقع في الاشعار نحو محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت
من امر تبالا وقد يجاب ايضا بان الجزم على التشبيه بالجواب كما قيل في قوله لم يكن فيكون بالنصب ومن النزول
وقيل عرض نحو النزول كما يدل عليه كلام السكاكي حيث قال اذا قلت لمن تراه لا ينزل الا تنزل فقصد خير امتنع
ان يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال النزول لكونه حاصلا وتوجه بمعونة قرينة الحال الى طلب
النزول مع محبتك اياه فلا يحسن الا بالواو والحالية ففيه بعض اصحاب الحواشي بانه قد وقع بالفاء في
الانعام أعاد لي ارشادي فعقلي مرشدي ام شيمة تأديبي فدهري مؤدبي وجوابه ان مراد الشيخ
عدم حسن مثل قولنا اتضرب زيدا وهو اخوك على ان يكون الفاء تعليلا للنفي الضمني وان شاهدنا ذلك
هو الذوق السليم كما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح ولا دليل على ذلك في قوله ان نعام لجواز ان يكون تعليلا
للمقدر اي لا اجادل ارشادي فعقلي مرشدي كما ذكروا مثله في قوله تعالى افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا
فان الله يضل من يشاء حيث قالوا التقدير لا يجدي التحسر وقوله تعالى فان الله يهدي آه تعليل للمقدر هذا وقد
وجه الشريف في شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء في قوله تعالى فانه هو الولي تعليلا للنفي الضمني بان قوله فالله
هو الولي بمعنى المعنى فلا يصح ان يعلل به ما هو من ذلك اذ يكفي في صحة التعليل انتفاء الدوام
من الهيئة المذكورة الى خبر ما صفة شبهه بمعونة المقام شمول المانع على ان القرينة قائمة بان مصب الانكار
نحو الاولاد
انما هو ذلك الدليل من غير تقييد بالزمان فتأمل وان والهمزة للقرب ونقل الحارثي عن شيخه انه

للمتوسط



للمتوسط وانا الذي للقريب ومذا خرق لاجماع النحاة وهل يعتبر اجماعهم في الامور اللغوية تردد فيه بعض العلماء
اسكان نعمان الاراك البيت نعمان الاراك بفتح النون واد في طريق الطائف يخرج الى عرفات والاراك
جمع اراكة وهي شجرة طيبة الرائحة يتخذ منها السواك والريح المنزلة وأما ما نقله القول الاول قول ابن
الحاجب هو اولى من القول الثاني وهو قول الزمخشري لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز
في احدهما خلاف الاصل ويا اكثر حروف النداء استعمالا ولهذا لا تقدر عند الحذف سواها نحو يوسف اعرض
عن هذا ولا ينادى اسم الله عز وجل واللهم المستغاث وايها وايتها الا بها ولا المندوب الا بها او
بواو قيل اصل حروف النداء كلها يا فزيدت عليها الهمزة او الهاء ليدل على زيادة المشافهة فتكونان للتبعيد
ضعوها
ادلى هو بمنزلة البعيد من نائم او ساه وحذفوا منه الياء فبقيت الالف ساكنة فلم يصح الابتداء بها فحركوها وقلبوها
للقريب لانه نقصان اللفظ يدل على قرب المشافهة واما اي فانه مقلوب يا لئلا تشتبه العشرة بها كما تشتبه بالفرع
للقريب ووراء قرب الهمزة لزيادة حرف فيه فان قلت لم يذكر الشيخ ما هو موضوع لنداء المتوسط وكذا اكثر
النحاة فكأنه لم يوضع له حرف من حروف النداء مع انه معنى ظاهر تمس الحاجة الى التعبير عنه قلت بعد تسليم ان
ليس المراد بالبعد خلاف القرب المعنى لفظ قد يستغني عن الوضع لخاصة للمجاز ودهره كخصوص الروائح و
الطعوم التي يكتفى في التعبير عنها بالاضافة كرائحة المسك اما لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة
المدعو كقوله الهي هذا كلام الكف وفيه ان الداعي ربما يقول في دعائه يا قريبا غير بعيد وربما قال
يا من هو اقرب الي من حبل الوريد فلا يحسن الاعتبار المذكور فالظاهر هنا قول ابن الحاجب على ما اشرنا اليه
لكن مجموعه في محل النصب على الحال رد على ابي سعيد السيرافي حيث قال ان ايها الرجل مبتدأ حذف خبره والمراد
او بالعكس اي المراد الرجل اذن الكلاب اي اكثرهم قرى وهو الضيافة نحو انا معاشر الانبياء اشارة
نبأ
الى قوله عليه السلام انا معاشر الانبياء فينا بكاء اي قلة كلام والبكاء على وزن الغراب والى قوله عليه السلام نحن معاشر الانبياء
لا نورث ما تركناه صدقة بكشف الضباب بالفتح جمع ضبابة وهي سحابة تغشى الارض كالدخان نقول منه
اضبت يومنا قال ابن الحاجب المعرف لتمنع لا اه قال الفاضل الرضي الاولى ان يقال الجمع منقول عن
النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحد ثم نقول لكن جوز النصب في الالام
في نحو نحن العرب

اي الاولى ان يقال انا معاشر الانبياء

لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته مع اللام اي قوله انا بني
نهشل البيت لبشامة بن حزن النهشلي من قصيدة اولها انا محيوك يا سلمى فحيينا وان سقيت كرام الناس فاسقينا
وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا انا بني نهشل لا ندعي لاب عنه
ولا هو بالابناء يشرينا يقول انا مسلموه عليك ايتها المرأة فعاملينا بمثله وان خذل الكرام
وسقيتهم فاجرينا مجريهم فانا منهم وجلى تانيث الاجل وسراة كل شيء ظهره ووسطه الجمع سروات
وسراة الناس خيارهم وادعى فلان في بني فلان اذا انتسب اليهم وادعى فيهم اذا انتسب
اليهم والشراء يجي بمعنى البيع وبمعنى الشراء فهو من الاضداد والمراد ههنا البيع ومما يستعمل فيه
النداء الاستغاثة نحو يا لله من ألم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء قوله قد تورع كتب النحاة اللام
الجارة الداخلة على المستغاث والمتعجب منه الكتاب معنا فيها وهو الاختصاص لعناهما باعتبار ان
المستغاث والمتعجب منه مخصوصان من بين امثالهما بالدعاء وباللام تخصيصا للتعدية ادعو المقدر عند
سيبويه بسبب ضعفه بالاضمار او حرف النداء القائم مقامه عند المبرد وحقها ان يكون مفتوحة فرقا
بين المستغاث والمستغاث له وبين المتعجب منه والمتعجب له اذ قد يلي حرف النداء المستغاث له على حذف المنادى
نحو يا للمظلوم بكسر اللام الداخلة على المظهر لتوافق عليها وان كان اصلها هو الفتح واحد البناء على الفتح
تخفيفا وانما لم يجعل لاشك المدعو منادى واني موضع الضمير فليتهم يا ناق جدي البيت لابي العلاء
من قصيدة كتبها الى ابي حامد الاسفرايني عند كونه ببغداد مطلعها لا وضع للرحل الا بعد انضاء
فكيف شاهدت امضائي وازماعي الانضاح السير بسرعة فكيف شاهدت خطاب للناقة تشكو من
فتورها والاخفاء باي المهلة والفتاء الكثير متصورا بتقال للذي دقت قدمه وحافره من كثرة
المشي هو حفي بين الحفاء واخفاه غيره والازماع على الشيء العزم عليه وجدي امر من الجد والاناة على وزن
القناة التاني والاكلال جمع حلس وهو كساء يطرح على ظهر البعير والانساع جمع نسع بكسر النون وهو سير
عريضا للتصدير الحزام في صدر البعير كقولها فاقر معنى البيت وكيف في اوائل احوال المسند سر
هذا البيت مع عدة من ابيات القصيدة فلا حاجة الى الاعادة وكقوله يا عين بكي عند كل صباح تمامه

جوده



جودي باربعة على الجراح وبعده قد كنت لي جبلا الوذ بظله فتركتني اضحى باجرد ضاحي فقوله
يا عين بكي السنون وحذف الياء لوقوعها موقع ما يحذف في النداء وهو التنوين ولان الكسر يدل عليه
وباب النداء باب الحذف والايجاز كذا ذكره المرزوقي وقوله بكي امر بتكثير البكاء واما بعيد كثير فان تضعيف
العين اذا لم يكن للتعدية يجي لتكثيرها وقيد البكاء بوقت الصباح اما لانه يريد افعل مبدا نهارك
لذلك او لان هذا الوقت كان وقت نكايته بالاعداء وشن الغارات على المتاديين وقوله جودي
باربعة اي باربعة قبايل الرأس وجوانبه والدمع يخرج من الشؤون وهي مواصل قبايل الرأس وملتقاها
جمع شان اي جودي بدمعك كله وقوله قد كنت انتقال عن الاخبار الى خطاب الجراح على عادتهم في خطاب
الموتى والاجرد الاملس والضاحي البارز ان الكذاب من الان بكذب في عبارات المتن على
المجهول من باب التفعيل فالخبر في هذه الصورة مجاز علاقة الاول والاله بانك في قولك رزقك الله
مثلا استعملت اللفظ الدال على الحصول قطعا كما يحتمل المستقبل كما في قوله اني اراني اعصر خمرا
ويحتمل ان يجعل كناية في البعض كما في المثال الثالث فان حصول النظر الى احد من المولى في المستقبل
لازم للطلب فعبر باللازم عن الملزوم كما هو طريق الكناية وكون ذلك من الاعتبارات كان بقصد في قولك
رحمك الله للتحري تبركا اللهم وفقه للتقوى الاحتراز عن نسبة المخاطب الى ما يكره من عدم تصافه بالتقوى
بالنظر الى ظاهر اللفظ او ادخال السرور في قلبه كقولك اعطاك زيد مقام ليعطيك الى غير ذلك مما يهتدى
اليه بالتامل في الاعتبارات الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر اما في كثير لانه قد لا يكون كالخبر في بعض حواله
فان المسند الانشائي لا يكون الامر والحلال مسند الخبر اذ قد يكون موجبة وعير ذلك والله اعلم
[illegible] لانه الاصل في الوصل لما على و
لان مدار الفصل على جهتين اعني الاتحاد والمباينة ومدار الوصل على جهة واحدة وهي التوسط
ولا يقدح في المدارية التخلف على سبيل الندرة كالوصل لرفع الابهام مع المباينة والفصل للاحتياط
مع التوسط لان الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد الاصلي المراد بالاسناد كالاسناد الخبر الى المبتدا والاسناد شيء
لا لفاعل بحيث لو اسند الى ضميره لتنزله التكلم والخطاب والغيبة فانه اذا لم يتغير فيها فدلالته الخالي عن الضمير فاعتبر

كانه لم يوجد

مراده ان الصفات المسندة الى فاعلها من حيث انها صفات ليست كلاما

لان سند بل انما حصل له ذلك بسبب العارض من تكون اسناده عارضا لا اصليا فالمقصود الصفات المسندة الى فاعلها من حيث انها صفات ليست كلاما لما عرفت بتبيان كان الاسناد الاصلي مع عدم اشتمالها
عليه فلا يرد انا الزيدان لان اسناد الصفة فيه باعتبار تأويلها بالفعل فانه اذا قصد تشريكه او
واما اذا لم يقصد التشريك فلا يعطف وان وجدت الشركة في نفس الامر كما في الخبر بعد الخبر والصفة بعد
الصفة ونحوهما الا ان يقع موقع المفرد اي واقعة موقعا لكون الاصل وقوع المفرد فيه
وان لم يكن هذا الجملة بتأويل المفرد فلا يرد النقض بالجمل الواقعة خبرا عن ضمير الشان ولا بالجملة الحالية الخالية عن الضمير كيف لكن الشرك والجنس قادم اذ قد تقرر ان الاصل في كل من الخبر والحال الافراد مقبولا بالواو
وكونه اي كون الواو مما يكون مدلوله الجمع المطلق كالواو الفاصلة التي بمعنى الواو والواصلة وثم الداخلة
على الجملة كما نقلناه في اوائل الكتاب عن الامام المرزوقي وغيرهما من حروف العطف المنسلخة عن معناها
المستعملة في مجرد التشريك اذ فسقط بهذا ما اورده البحرير بقوله وهذا كلام لا يبين الكتابة والشعر
من التناسب باعتبار ان كلا منهما مشتمل على الثالث كما ذكرناه اوائل الكتاب لان الكلام الفاء ولم وحتى
مشعر بوقوع حتى في عطف الجمل كما اشعر به قول السكاكي في بحث العطف لابد في حتى من التدريج كما بين
على قوله وكنت فتى من جند ابليس فارتمى بي الحال حتى صار ابليس من جندي وسيجي الآن في التفصيل
الاتي بانه حتى لا تقع في عطف الجمل الا ان تحمل على اختلاف القولين لكن المختار على ما قيل ما ذكره في التفصيل
لان شرط العطف بحتى المذكور في كتب النحو لا يتحقق في الجمل بخلاف الواو اه حاصل الفرق ان لكل من حروف
العطف سوى الواو معنى معين مقصود في نفسه يستدعي ذلك المعنى بين الجمل بخصوصها تشتمل ذلك
البين على فائدة العطف وكونه مقبولا لعدم توقف القبول فيها على امر غير محصل معانيها واما الواو
فانه يدل على معنى مبهم غير محصل من مطلق الجمع في معنى من المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب بالمهلة والجمل
المشاركة في التحقق بالاتحاد بحصول ذكرنا غير مناسبة بحيث اذا تعاطفت عدت من قبيل الهزل وانواع من
كتب الغنا لكن فلا بد بين المتعاطفتين من خصوصية جامعة ولهذا عيب على ابي تمام في قوله لا والذي هو
عالم ان النوى اه الصبر الطبري هو الدواء الم المرود في لا يكون البا الا في ضرورة الشعر واعتذر عن العيب

والمجون



بل الجواب عنه بان مراد ابي تمام ان مرارة النوى وكرم ابي الحسين مما لا يعلمه الا الله
كما يشاد اليه العرف من هو الذي يعلم الشيء الا الله وفيه كمال المبالغة في عظمة
الشيء بحيث لا تدركه العقول فالجامع بينهما انهما مما لا يحيط بهما علم احد فتامل
عصام

بان كرم ابي الحسين سبب لرفع مرارة النوى فكانه قال والذي هو عالم بمرارة النوى ورافعها وبان كرم ابي
الحسين حلو والنوى مر فبينهما مقابلة ولا يخفى انه تعسف والاقرب ان يقال الجامعة ههنا يجوز ان
يكون خيالية بان يكون ابو تمام من كان في خياله عند الامران مرارة النوى وكرم ابي الحسين وتوضيحه
ان من عادة القدماء من شعراء العرب الاقتضاب وهو الاستفال عما بدئ به الكلام من تشبيب وغيره الى المقصود
اعني المدح بلا ملائمة كما ان عادة متأخريها التخلص وهو الاستفال مع رعاية الملائمة كما في بحث البيان ان
فابو تمام لما اراد اختيار هذه الطريقة عطف كرم ابي الحسين على مرارة النوى لتقارنهما في خياله فليتم
زعمت هواك عفا الغداة اه هواك وعفى منعولان لزعمت والغداة ظرف لعفى اي اندرس وذابراه
بتوب الاندرس وضمير عنها للديار وهو حال من طلل قدم عليه على طلليته موحشا طللا قديم وطلال
فاعل عفى الثاني واللوى كلهم موضع والبا فيه بمعنى في ورسوم عطف على طلال والسنن الطريقة لا
غدت اي لا صارت وقوله على النوى مالوف متعلق بحوم اي يطوف ويدور وهو خبر غدت لانه بيان
لانا معكم اراد بالبيان المعنى اللغوي وهو الايضاح وهو موجود في انا معكم مستهزءون سواء حمل على التأكيد
او على الاستئناف او البدل كما فصله الفاضل المحشي بناء على الاول لمن فقط واما على الثاني فلا يحسن في احوال
المسند في بحث الابدال منه فظن الشارح ذكر البيان لعمومه فان قلت البيان كما ان يكون اوضح من المبين
وذا انما يكون بعد الابهام ولا ابهام في انا معكم قلنا فيه ايضاح بالنسبة الى الابهام المقدر بناء على
احتمال ان يتوهم ان معناه انا معكم ظاهرا كما ذكر ذلك في قوله لا بعد العاد قوم هود على معنى
عاطف سوى الواو واما العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها من الاعراب فالدفع توهم الاضطراب
من الجملة الاولى الى الثانية واما للقصد الى بيان اجتماع مضموني الجملتين في التحقق بحسب الامر بعود للد
العطف بالوضع اذ بدون العطف توجد الدلالة على تحقق مضمونيهما عقلا وان لم يتعين القصد الى بيانه
وان واما وثم لا فرق بين او واما الا في اللفظ ويشترط في اما ان يتقدم قبل ما عطف به عليه
اما الاخرى ولا خلاف في ان اما الاولى ليست عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول وهو احد معمولي
العامل ونقل ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة ايضا لملازمتها غالبا الواو العاطفة

لانه
لانه بيان
كيد

مع انه لا يدخل عاطف على عاطف والصحيح ان الجاع بل الاكثر على انها عاطفة وفي الشارح المفصل ان
العاطفة في مثل جاءني اما زيد واما عمرو هو مجموع واما حتى قال لا يبعد ان يكون صورة الحرف مشتركة فهي
في موضع وبعضه في آخر كما في ايا وزعم بعضهم ان اما عطف الاسم على الاسم والواو عطفت اما على
اما وعطف الحرف على الحرف غريب واما الفرق بين او وام فهو ان وضع ام للعلم باحد الامرين واو
ليس كذلك فانت في ازيد عندك ام عمرو عالم بان احدهما عنده تستفهم عن التعيين ولذا يكون الجواب بالتعيين
ولا يستقيم فيه نعم وفي ازيد عندك او عمرو تستفهم عن ان احدهما عنده ام لا ولذا كان جوابه بنعم او لا
مستقيما وقوله مائة الف او يزيدون اختلف النحاة في هذه الآية فالفراء على ان او بمعنى بل كما ذكره
الشارح وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو ونقل ابن الشجري عن سيبويه انها للتخيير اي اذا رآهم
الرائي تخير ان يقول هم مائة الف او يقول هم اكثر ورده ابن هشام بانه لا يصح التخيير بين شيئين
الواقع احدهما وتمكن اذ يحصل ما نقل عن سيبويه انه يجوز ان لا يكون عددهم في نفس الامر شيئا
من القسمين المذكورين بل يكون عددا اكثر اجمالا اذا رآهم الرائي كان له ان يقول هم مائة الف
وكان له ان يقول هم ازيد من مائة الف ولا كذب في شيء منهما اذ ليس المقصود بيان كمية العدد تحقيقا لا زيد
ولا انقص وانما المراد المبالغة وحكم لكن قد عرفت وكلمتي الى حتى العطف على المسند اليه وقد يفيد
كون المذكور بعدها اه قال الفاضل الرضي بعد ذكر هذا الكلام وقد يجيء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى
على ما حكى الزجاجي يقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية يعني ما بين زبالة الى الثعلبية كقوله ونادى
نوح ربه فقال وفي الآية وجه آخر وهو انه اريد بالنداء ارادة النداء فجاءها بأسنا بياتا او
هم قائلون بياتا حال والبيات مصدر البيتوتة وقائلون من القيلولة وهي النوم في الظهر يقال
قال يقيل قيلا وقيلولة ومقيلا والجملة ايضا حال معطوفة على بياتا كأنه قيل فجاء اهلها بأسنا بائتين
او قائلين وانما خص هذين الوقتين لانهما وقتا الغفلة والراحة فيكون نزول العذاب اشد وافظع
فان الاخضرار يتبدى عقيب نزول المطر فان قلت لا اخضرار لا يبتدى عقيب نزول المطر قلت ذكر الرضي
في بحث الاستعمال ان الفاء موضوعة لما يعد في العادة مترتبا غير متراخ فلا يرد هذا التخلف باختلاف العادات

معود



قد يقصر الزمان والعادة يقتضي اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس والآية من قبيل الثاني وكقوله ثم
الذين كفروا بربهم يعدلون جزء في الكشاف عطفه على جملة الحمد لله على معنى ان الله حقيق بالحمد على ما خلق
لانه ما خلق ما خلق الا نعمة ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وعلى جملة خلق السموات على معنى انه خلق ما خلق
ما لا يقدر عليه احد سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه والظاهر ان يعدلون على الوجه الاول
من العدول وبربهم صلة كفروا وعلى الثاني من العدل بمعنى التسوية وتقديم الصلة للاهتمام ودفعه التخصيص
رعاية المناسبة بين المعطوف وثم للاستبعاد بينه وبين المعطوف عليه بما كان لا يخفى وانما لم يحمل على التراخي
لعدم مطابقة المقام اما على الوجه الاول فلان استحقاقه للحمد امر مستمر يوجد قبل المعطوف وبعده ومعه
فليس المعطوف هنا متراخيا بالزمان عن المعطوف عليه البتة ولو سلم فلا فائدة معتدا بها في الحمل على
ذلك اما على الثاني فلانه من قبيل توضيح الواضح وهذا مما لا حاجة اليه فلا اقتحم العقبة لا انه اعترض
عليه بان لا لا يدخل على الماضي الا مكررا نحو فلا صدق ولا صلى ولا مكرر في الآية اجاب الشيخ ابو علي الفارسي
بان لا هنا بمعنى لم فالتكرير غير واجب كما لا يجب مع لم وان جاز كما في الآية المذكورة واعترض بان لا هنا
مكررة تقديرا لانه قال وما ادراك ما العقبة فك رقبة او اطعام في يوم ذي مسغبة ففسره بفك الرقبة
وبالاطعام فالمعنى فلا اقتحم العقبة ولا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه بعد المنزلة بين الايمان
وفك الرقبة ظ فان الايمان هو السابق المقدم على غيره ولا يثبت عمل صالح الا به كقوله ان من ساد
ثم ساد ابوه اجاب البيت ابن عصفور بان ثم على ظاهره والبيت من قبيل ادعاء الترتيب في السببية
بان يدعي ان الجد اتاه السؤدد من قبل الاب والاب اتاه ذلك من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا
ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان كم من اب قد علا بابن ذرى حسب كما علا برسول
الله عدنان وقد رد واعلم بان قول الشاعر قبل ذلك تصريح بانه في هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام
على ما اجاب ان سؤدد الاب سابق على سؤدد الجد كان سؤدد الابن سابق على سؤدد الاب وقوله قبل ذلك
تصريح بان سؤدد الجد مقدم على سؤدد الاب وهذا ظ سواء جعل قبل ذلك متعلقا بساد او حالا من
جده قدم عليه اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلانه اذا جعل قبل ذلك حالا من جده وجب ان يتصف الجد

وقد يجاب عن ذلك بان مدعى الشاعر ان سيادة الاب لما حصلت عند سيادة الابن امتدت واستندت الى اول جد والجد فسيادة الاب مترتبة على سيادة الابن باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى اول وجود الجد فلا يكون قول الشاعر قبل ذلك محالا لغاية المعنى الذي قاله ابن عصفور فتامل منه

بالقبلية وقت اتصافه بالسيادة لانه مبين لهيئة الفاعل حال كونه فاعلا والجد لا يتصف بالقبلية الا قبل ان يجامعه الابن في الوجود اذ لو جامعه لزال القبلية الى المعية قال احتمل ان يكون قولك يستهزء قبل هذا انما يكون اذا لم يكن الجملة الاولى لازمة للثانية او لم يوجد دليل آخر على عدم اراده الرجوع اذ لو وجد لم يلزم العطف كما في قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله وقد يقال المراد بالابطال ليس الا جعله في حكم المسكوت عنه والتلازم لا ينافيه قال تسكب العبرات كناية عن الاشكال كثيرا اذا لم يعرف الطالب يبكي للعجز ومعنى خذلهم اه خذله خذلانا اذا ترك عونه ونصرته وخذل عنه اصحابه تخذيلا اى حملهم على خذلانه والتسويل التزيين يقال سولت له نفسه امرا اى زينته وسند حال من ضمير الفاعل في خذلهم يقال درجه الى كذا واستدرجه اى ادناه منه على التدريج وفي الكلام ايماء الى ان حقيقة الاستهزاء لا تتصور منه تعالى لانه عبث وجهل قال وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية الجزاء المشهور ان اذا اذا اعتبر مضافة الى شرطها فالعامل فيها هو الجزاء وجوز بعضهم كالشيخ ابن الحاجب عدم اضافته لكنه قبيح ان يعمل شرطها فيها كما عمل في متى اتفاقا فانه جعل اذا في قولنا اذا خلوت قرات القرآن متضمنة مجردة كانت مضافة الى ما بعدها ومعمولة لقرات فيكون الحصر مستفادا من التقديم وحده وان جعلت شرطية معمولة للجزاء اعني قرات كما هو المشهور كان الحصر مستفادا من التعليق الشرطي كانه قولك ان خلوت قرات وجاز ان يعتبر التقديم عونا للتعليق افادة الحصر باعتبار ان الظرف معمول الجزاء وحق المعمول التاخر وهذا الاسناد ينافي التقديم لتقدم الشرط لا لاجل نكتة اخرى وان جعل معمولا للشرط كما ذهب اليه جمع كان التعليق مستقلا بافادة اذ ليس الظرف معمولا للجزاء متقدما عليه حتى يستفاد حصر الجزاء فيها سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط بناء على كون اذا للشرط لا يغير بالنظر الى المقصود الاصلي وهو حصول الاختصاص لا نعم العطف واما قولنا فيما سبق لا بد من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف ونحوه يفيد الاختصاص فبالنظر الى الظاهر الغالب من كون اذا ظرفية نعم انه ليس يقطعي فذ سبق منافي واعلم ان الشارح ذكر في شرح الكشاف في قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء الآية ان القاعدة كلما يحكم بالتعمال لا بحوز الاستعمال كلامه واه الشيخ عبد القاهر لعله لم يذكره في دلائل الاعجاز

قوله



فهو على ضربين قيل ههنا ضرب ثالث وهو ان يكون الاول موقوفا على الثاني كوان عاد الى من السفر صليت وتوضات وقوع مثله في كلام البلغاء ممنوع قال فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم من هذا القبيل فتحكم لان الظاهر المقيد بالشيء يقصد بذلك الشيء فيلزم ان يتقيد الاستهزاء المستفيد بالقول المقيد بالخلو بذلك الخلو فالمخذور بحاله قال لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزءون بدليل انهم اه فتحكم لانا نمنع ان الجزاء ههنا ليس مبنيا على مجرد الاخبار بكونهم معهم الا ان الاخبار المذكور ههنا اخبار صادر عن صميم القلب بدليل ما ذكره صاحب الكشاف في وجه التاكيد في قوله انا معكم حيث قال واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ولا يخفى ان الاستهزاء يترتب على هذا المذكور فان قلت مراد الشارح انه لو عطف الله يستهزئ بهم وجعل من الضرب الثاني لتوهم ترتب الجزاء على مجرد القول والاخبار بكونهم معهم نفصل لئلا يتوهم يتوهم خلاف الواقع قلت هذا انما يتوهمه ذو نظر قاصر غافل عن فائدة التاكيد في انا معكم ودفع توهم لا يكون مقتضيا للفصل على وجه الوجوب فالوجه كما ذكرناه قال فان كان بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام او كمال الاتصال فتحكم ومعه انه يمكن اعتبار الايهام مع كمال الاتصال كما يمكن اعتباره مع كمال الانقطاع والوجه من العطف ايضا فلم لم يعتبر ولم يتعرض له ولم يجعل الاقسام سبعة مثلا اذا سئل هل تنزل الحجر فقلت لا ازكيت شربه بكون قولك نبر كيت شربه تاكيدا للنفي السابق ولو لم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفي بالترك كما في قولك لا وايدك الله اما الاول والثالث فلعدم المناسبة اى مع عدم الايهام وانما تركه لدلالة السوق على ان عدم المناسبة ايضا موجود في الكل مع دفع الوصل قال فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط فتحكم وهو ان هذا المعنى مما يعم الجملة والمفرد فيلزم ان لا يصح او لا يحسن العطف التفسيري بالواو في المفرد مع انه شائع حسن اللهم الا ان يقال انه ممنوع عند البلغاء وشيوعه في عبارات المصنفين لا في كلامهم قال فكان خفاء امر يجرى مقدار له ادخال الكلام على الخفاء انما هو باعتبار الكلام من كونه بالمرض وبالسيف وبالرمح ونحوها والا فالخفاء امر واحد

وانا لم نقل فحسب كلام مع بقاء الوزن لان ما ذكره هو المناسب للمقام الحرب حيث يأتي فيه اسباب الموت
من السيف والرمح ونحوهما من كل جانب ان قلت فقول الشارح فانا نموت كل نفس بحسب مقدار الله
لا يلائم غرض الشاعر وان كان مطابقا للواقع قلت مراد الشارح الاشارة الى وجوب اعتبار العموم
في المضاف اليه اعني امرئ كما اعتبر في كل المضاف ايضا وهو الحق لان المعنى على دخول الشاعر
وغيره من اهل السفينة فيه وقد تقرر كما سبق ان النكرة في الاثبات قد تعم بواسطة المقام وانا لم
نتعرض في بيان حاصل المعنى للعموم المعتبر في المضاف لظهوره فقول الشارح يلائم غرض الشاعر
جدا اي حسنها بالمرساة المرساة آلة الارساء وهي الحديدة التي تلقى في البحر لتقف السفينة ويقال
لها بالفارسية لنكر والضمير للحرب فانها مؤنث سماعي يقال وقعت بينهم حرب قال الخليل تصغيرها حريب
بلا هاء رواية عن العرب وقال المبرد الحرب قد تذكر وقيل الضمير للكتيبة وهي الجيش وقيل للسفينة
والمعنى قال مقدم القوم للملاحين ارسوها اي السفينة ولا تجروها لكي نعالجها ونأخذها وما فيها
من الاموال والاوجه ما ذكرنا اولا لان المصراع الثاني يلائمه اشد ملائمة قلت لما ذكر انه قد يكون اه
قال ابن هشام في المغني لا حاجة الى هذا الجواب لان كلا من الجملتين على الانفراد لا محل لها من الاعراب
اما في كلام الحاكي فلانها جزء المحكي اذ المحكي انما هو مجموع الجملتين وذو المحل هو المحكي لا جزؤه واما في كلام
المحكي عنه فظ وكان هذا لكن ان يصار اليه ههنا لولا عدم المصير كما سبق قوله انا معكم مما لا محل له
من الاعراب واعلم ان خلاصة مراد الشارح في هذا المقام والله اعلم انه لا يقول ههنا امران الاول كمال
الانقطاع والثاني وجوب الفصل عند ما لا محل له من الاعراب والمص مثل للامر الاول ولم يتعرض للثاني
اذ لم يورد في المثال الا المصراع ولنفس الفصل فيما لا محل له لكمال الانقطاع فقول الفاضل المحشي كما
توهمه الشارح توهم محض اذ لتشكل كلامه انفيه قطعا بل كما قررناه الامران بمثل المص له وكمال الانقطاع
لا اثر في العطف لاجله ولو كان فيما له محل من الاعراب واما قول الشارح كما سبق لما كان اه سوانشا لفظا
ومعنى ان فتحقق منه لوجه الفصل في المحكي لا توضيح لمثال المص ومراده وسياق كلامه يكاد ينادي عليه
لمن كان له مسح وبهذا التوجيه اندفع الاعتراض الاول الحاصل انما اعترض بها ذكر الفاضل اولا لانه لا جامع





بينهما هذا على تقدير اتفاق الجملتين في الخبرية والانشائية لان عدم الجامع بينهما انما يعد سببا للانقطاع
على تقدير هذا الاتفاق والا فالاختلاف سبب مستقل لكمال الانقطاع كما اذا جامعه عدم الجامع لم
يعتد به ولا يقال اجتمع هناك للانقطاع سببان مؤكد للاولى او بدلا عنها او بيانا لها اذ لا
يكون كل واحد من هذه الامور بما نحن فيه فائدة ذلك الواحد كما نظهر في التوضيح في موضع كل منها لامعنا
الاصطلاحي لان كل واحد منها من التوابع والتوابع هو الثاني باعراب سابقه فلا بد ان يكون
للمتبوع محل من الاعراب مع ان الكلام يشمل الجمل التي لا محل لها منه ولكن ان نقول المراد من قولهم هو الثاني
باعراب سابقه كونه كذلك فيما اذا كان السابق اعراب اذ انه باعراب سابقه نفيا واثباتا وان كان خلاف الظاهر نعم يرد ان
الدماميني صرح في شرح المغني بان قوله امدكم بانعام وبنين بدل اصطلاحي من قوله امدكم بما
تعلمون مع انه لا محل لهما من الاعراب لكونها مستأنفة وهذا المعنى مما لا كتوله في الجمل قال الفاضل المحشي لان كون
التابع دالا على بعض احوال المتبوع مما لا يتخلف في الجمل والا لكان الجمل محكوما عليها به لكن الجمل من حيث
هي لا تصلح لذلك هذا كلامه والمتبادر من عبارته ان ضميرته الى كون التابع دالا على حاصل الكلام ان
الجملة الثانية لا تجري مجرى النعت والا يلزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على احوال متبوعها مع
انه بط لان المحكوم عليه حقيقة يجب ان يكون مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه اصالة والجملة بمعزل عن ذلك
وفيه نظر اما اولا فلان هذا التعليل منقوض بوقوع الجمل بدلا او عطف بيان مثلا نقول لو كانت
الجملة عطف بيان للزم ان تكون محكوما عليها بكونها دالة على نفس المتبوع وهكذا نقول في البدل واما ثانيا
فلان المحذور لزوم صحة الاخبار عن معنى الجملة معبرا عنه بجملة لفظها على قياس ما قيل الفعل لا يخبر عنه و
لزومها هم واما ثالثا فلان هذا البيان يدل على عدم جواز كون الجملة صفة للمفرد ايضا وقد صرحوا
بجواز توصيف النكرة بالجملة وان لم يجز توصيف المعرفة بها ونقل عن بعض الافاضل ان ضميره راجع
الى بعض احوال المتبوع والمعنى لو جعلت الجملة الثانية بمنزلة النعت من الجملة الاولى لزم ان يدل الثانية
على بعض احوال الاولى فيلزم ان يكون الاولى محكوما عليها بالثانية كما يجوز حمل بعض احوال الشيء عليه
ويرد عليه ايضا الوجه الثاني والاظهر عدم وقوع الجملة نعتا للجملة ما ذكر في شرح الفوائد الغيائية وذكره المفسر

ايضاً في حواشي المفتاح وغيره من ان المنعوت بجملة يكون ذاتاً اي مفهوماً مستقلاً ملحوظاً في
نفسه الجملة ليست كذلك كما يشهد به الوجدان ولكن هذا الاعتناء لا يخلو عن اشكال اذ قد يقال ان
ليس المراد بالنعت والبدل وغيرهما معانيها الاصطلاحية بل المراد كون الجملة شبيهة بالنعت
ونحوه ولا مانع في ان يتصور الذوق السليم بين الجملتين تصويرات مختلفة بحسب اقتضاء
مقامية تنشأ منها اعتبارات متفاوتة فتارة تصير الجملة بمنزلة الصفة للاولى وتارة بمنزلة
عطف البيان وهكذا وقد ذكر الشيخ مواضع من دلائل الاعجاز الاشارة الى هذا من جملتها انه
قال في موضع ومن اللطيف في ذلك قوله تعالى ما هذا بشراً ان هذا الا ملك كريم وذكر ان قوله
ان هذا الا ملك كريم مشابه لقوله ما هذا بشراً وداخل في ضمنه من ثلاثة اوجه وجهان هو فيهما
شبيه بالتاكيد ووجه هو فيه شبيه بالصفة ثم قال بعد ذكر وجهي الشبه بالتاكيد واما الوجه الثالث
الذي هو فيه شبيه بالصفة فهو انه اذا نفى ان يكون بشراً فقد اثبت له جنس سواه اذ من المحال ان
يخرج من جنس البشر ولا يدخل في جنس آخر واذا كان الامر كذلك كان اثباته ملكاً تبييناً وتعييناً
لذلك الجنس الذي اريد ادخاله فيه ثم اوضح ذلك بنوع بسط فكيف يكون حمل على المعنى الاصطلاحي لم يجز
ان يكون جملة عطف بيان لجملة اذ قد ذكر ابن هشام في مغني اللبيب ان الا بنعت لا يعطف عطف
بيان لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات واتى بنقل عن ابن مالك ومحمد بن السيد
فليرجع اليه ان يكون الم جملة مستقلة وطائفة من حروف المعجم مستقلة الاولى على تقدير ان يكون الم اسم
السورة او القرآن والثاني على ان نقدر بالمؤلف من هذه الحروف او في العبارة مسامحة لان كون الم طائفة
من حروف المعجم مستقلة لا يقابل كونه جملة مستقلة اذ على كل من التقديرين اما مبتدأ محذوف الخبر او بالعكس
فالتقدير على الاول الم هذه وعلى الثاني هذه الم ثم المعجم اما اسم مفعول صفة لمحذوف اي حروف الخط
الذي وقع عليه اعجام وهو النقط او مصدر كالاعجام والعجمة فاطلاقه على حروف المعجم على الكل من باب
التغليب وجوز الشارح في شرح الكشاف ان يكون معنى الاعجام ازالة العجمة بالنقطة وهذا انما يتم اذا
جعل كون الهمزة للسلب مقيساً وهو عام في هذه الكلمة وههنا وجه آخر خارج عن المقصود

مثل



جزاف

لفظ الوزان

مثل ان يكون لا ريب فيه خبر الم او ذلك الكتاب او انه اعتراضاً او حالاً وغير ذلك مما هو مذكور في الكشاف وشرح العلامة
وغيرهما وانه الذي يتساهل في الصحاح يقال فلان اهل كذا ولا يقال يستاهل والعامة تقوله
لكن العلامة الزمخشري قد صحح هذه العبارة في الاساس رماه به جزافاً الجزاف بالكسر معرب جارف
مجازفة اي اخذ بغير تقدير ومعرفة بالكيل فارسي معرب كزاف والمجازفة التكلم من غير خبرة وتيقظ
ونصبه على المصدر اي رمى به رمي جزاف اي رمياً بطريق الجزاف فوزانه وزان نفسه الوزان
مصدر قولك وازن الشيء الشيء اي ساواه في الوزن وقد يطلق على النظير باعتبار كون المصدر بمعنى
الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشيء اذا كان مساوياً بالمرتبة شيئاً آخر في امر من الامور وهو المراد ههنا
اي هو هدى اشارة الى ان هدى خبر مبتدأ محذوف وانما لم يجعله مبتدأ محذوف الخبر على تقدير فيه هدى
لفوات المبالغة المطلوبة فوزانه وزان زيد الثاني اعترض على الفاضل الحلبي بان الاولى عطف هدى
للمتقين على لا ريب فيه لاشتراكهما في التاكيدية لذلك الكتاب ثم اجاب عنه بقوله ويمكن توجيهه بان العطف
في قوله فسجد الملائكة كلهم اجمعون مع اتحادهما كلهم واجمعون في التاكيد للملائكة فليتامل ولكن ذكر الشيخ
معنى ان كلام الشيخ يدل على ان لا ريب فيه بمنزلة التاكيد اللفظي ويكون هدى للمتقين ما تبعه من بمنزلة
التاكيد المعنوي اي النوع الثاني من كمال الاتصال ان يكون الخ قال في شرح الفوائد الغياثية وفي كون
الفصل في البدل من باب الاتحاد نظر لانه ليس للاتحاد بل لانه في حكم الجملة العارية عن المعطوف عليه اللهم الا
ان يقال ذلك الحكم اي كون المبدل منه في حكم المطروح في المفردات والتوابع المعتمدة بخلاف سائر
كالتوابع انتهى كلامه وهذا المعنى مما لا يحق له في الجمل التي لا محل لها من الاعراب فانه لا يجري فيه الشيء
بشيء منها وقد اشار الفاضل الحلبي في حاشيته فلا بد ان يقال من ان هذا الكلام يدل عند من له ذوق سليم
على ان عدم تحقق كون الثاني مقصوداً بالنسبة بعم جميع الجمل سواء كانت ذات محل ام لا مع انك اذا قلت
ضربت رجلاً ضربه اخوك ضربه زيد ضرباً فالمقصود بالنسبة اليه لم يغن بدل الكل بالامرية هذا وفي شرح الفوائد
الغياثية ما يدل على جواز جعل الجملة من الجملة بدل الكل من الكل حيث قال في نحو قولنا قنعنا بالاسودين
قنعنا بالماء والتمر ان كان المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر الاولى توطئة كانت الجملة الثانية بدلاً من الاولى

بدل الكل من الكل وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية لبيانها كانت الجملة الثانية عطف بيان
للاولى او تاكيدا لها نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين فان قلت الكلام في الجملة
التي لا محل لها من الاعراب وقوله امدكم بما تعلمون في محل النصب لانه اول الآية واتقوا الذي امدكم
بما تعلمون قلت لو سلم ان الكلام في ذلك فلا نسلم ان الجملة الاولى هنا مما له محل من الاعراب فان الا عراب
لمجموع الموصول والصلة على ما اشار اليه الشريف في اواخر الحاشية المعلقة لتقديم المسند من شرح المفتاح
او للموصول وحده والصلة لا محل لها كما ذكره ابن هشام في الباب الثاني من كتاب المغني فدلالته
عليها بالالتزام دون المطابقة قال الفاضل المحشي ويمكن ان يجاب عنه بانه مبني على مذهب من لا يفرق
بين الطلب والارادة فنقول طلب الفعل من الغير ارادته منه فيكون مدلول الامر هو الارادة و
مدلول النهي هو الكراهة وفيه بحث لان مقتضى عدم الفرق بين الطلب والارادة كون
مدلول النهي الذي هو من اقسام الطلب بلا خلاف اما ارادة الكف او ارادة عدم الفعل واياما كان
فالكراهة لازمة لمدلول النهي لا نفسه اللهم الا ان يقال مراده ان ذلك مبني على من لا يفرق بين طلب
الفعل من الغير وارادته منه والارادة مطلقا في اصل كلامه او من يقول طلب الفعل من الغير ارادته
منه يقول طلب الكف من الغير كراهة الفعل منه فتامل والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى
وفيه بحث لان هذا صريح لا يطابق المشروح اذ المفهوم من هذا الكلام ان يكون التاكيد بالنون
سببا لاصل الدلالة اعني ان يكون استفادة الكمال في لا تنقص من النون والمفهوم من قول المصنف
لا تنقص اوفى بتادية المراد لدلالته عليه بالمطابقة مع التاكيد ان يكون التاكيد سببا لوصف الدلالة
اذ الظاهر ان التاكيد كالمطابقة وجه كونه اوفى لا وجه اصل الدلالة اللهم الا ان يقال مراد الشارح
من الكمال هو له والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى الكمال البالغ لان درجات الكمال متفاوتة
ودلالة على الكمال البالغ يعني وجه كونه اوفى بتاديته اصل الكمال فيتحد مؤدى الكلامين بلا مرية
وقريب من هذا ما يقال ان قد يبين الفاضل المحشي وجه التردد بان اللفظ اذا فهم منه قصدا وصريحا
غير الموضوع له فاما ان يكون حقيقة فيه او مجازا مشهورا وان لم يصل الى حد الحقيقة لكن فيه نظر لان القصد يحصل

باستعمال



باستعمال اللفظ في المعنى فاذا استعمل اللفظ في غير الموضوع له وكانت القرينة في غاية الوضوح حصلت
الدلالة اعتمادا ان لم يكن اللفظ حقيقة ولا مجازا مشهورا فالاولى ان لا يقتصر على الامرين المذكو رين
بل يقال يفهم الموضوع له قصدا صريحا اما لاحد الامرين او لكون القرينة في غاية الوضوح ويمكن
ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده بمعنى انه جزؤه كما ذهب اليه جمع وقد
صرح بهذا الشريف في شرح المفتاح فلا يرد عليه ما اورده البعض من ان معنى تضمن الامر بالشيء
النهي عن ضده واستلزامه عقلا لا ان هذا النهي جزء ذلك الامر نعم يرد على هذا التوجيه ان مقتضاه
انه موضوع لاداء الدلالة على اظهار الكراهة ضمنا ومولته بعضهم بل المقصود دلالته على كمال ذلك الاظهار
والفرق واضح واعلم ان مجرد كون الامر بالشيء متضمنا للنهي عن ضده لا يكفي في كون التضمن المذكور
اصطلاحيا بل هو موقوف ايضا على ان مدلول النهي هو الكراهة وهذا ظاهر وذات حسنها
الحسن الذات حسنها يريد انه في حكم بدل الاشتمال وهذا على توجيه المصنف واما على قول من يقول الامر
بالشيء يتضمن النهي عن ضده ما لمعنى المتبادر فهو في حكم بدل البعض من الكل لان عدم الاذى
مغاير للارتحال اراد المغايرة ذاتا ومفهوما والذات وان لم يكن في الجملة الا انه اعتبر حاصل المعنى
فنزل منزلتها فلا يرد ان المغايرة كالمفهوم لا تنافي كون الثاني بدل الكل من الكل بشرط او يوسوس اليه
الشيطان الا دين الوسوسة بالمعنى معنى الانهاء والالقاء واضاف الشجر الى الخلد بادعاء
ان الاكل منها سبب للخلود والاكل ومعنى ملك لا يبلى لا يتطرق عليه نقصان فضلا عن الزوال
اقسم بالله ابو حفص عمر قصته على ما ذكره العلامة في الفائق ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب فقال
ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره
ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر
اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلاء الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم
صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعيره وزوده
وكساه وفي بعض الروايات ان ما كان بها ما مسها الدبر جراحة الظهر والعجف الهزال والنقب بالضم

قال الكاشي ای ارشد النفی الاول تسبیه المعاه بوله امتراه ای تنظف وهو فعل مجهول من اری یری لکن یستعمل بمعنی الفعل المعروف وحقیقة ذلک ان رای بمعنی ظن متعدا الی مفعولین فاذا قیل اری یصیر متعدیا الی ثلثة مفاعیل ویکون معنی ارایته زیدا عمروا فاضلا ای جعلتہ زیدا ظانا بان عمروا فاضل ویلزم هذا المعنی ظن زید عمروا فاضلا فهم استعملوا تری فی معنی لا زمه

فاذا قیل اری زید عمروا فاضلا علی صیغة المجهول کان معناه جعل زید ظانا بان عمروا فاضل فکر

اولا بد من الجرب قطعا متوقه لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اه فتکسه وهو انه لم لا یجوز ان یکون الوسوسة لآدم مبینا لقول مخصوص وهو الفعل المقید بالمفعول والحاصل انه یجوز ان یعتبر الفعل المقید بالمفعول مع قطع النظر عن الفاعل فان قلت المفسر عام قلت المفسر بعد اعتبار الفاعل اعنی وسوسة الشیطان لآدم عام ایضا فتأمل یسومونکم سوء العذاب بعالٰی سمیه فسقا ان اولبه اباه واورثه علیه تحت طرح الواو اه هذا ظاهر لکن بقی الکلام فی وجه تخصیص الایة الاولی بترک الواو والثانیة بایرادها فتأمل فانه بین عذاب الیوم الکبیر او فی الایة وجه آخر وهو جعل الا الامر جعلکم صفة للیوم بتقدیر العائد ای فیه ویشبه هذا بکمال الانقطاع انه یشتمل علی مانع من العطف ینبغی ان یراد وتعالی مع المغایرة الکلیة والا فالمانع عن العطف موجود فی کمال الاتصال ایضا ویسمی الفصل لذلک قطعا اما لکونه قاطعا للوهم او لان کل فصل قطع فیکون من تسمیة المقید باسم المطلق اری بانی الفضلانهم قال الفاضل الکاشی اری ها فعل مجهول من اری یری لکن یستعمل بمعنی الفعل المعروف وحقیقة ذلک ان رای بمعنی ظن متعد الی مفعولین فاذا ارید یصیر متعدیا الی ثلثة مفاعیل ویکون معنی زیدا ارته خالدا عمروا فاضلا ان زیدا جعل خالدا ظانا عمروا فاضلا ویلزم هذا المعنی ظن خالد عمروا فاضلا فهم کا تری استعملوا اری فی معنی لازمه تعالی هام علی وجهه یهیم هیما وهیمانا ذهب من العشق وغیره فان بین الجملتین مناسبة ظاهرة فتکسه لان هذا بنا فی ما ذکره سابقا عقیب ذکر الاقسام الستة بقوله اما فی الاول والثالث فلعدم المناسبة فان ذلک تصریح بان الجملتین فی صورة کمال الانقطاع لیس بینهما مناسبة وما ذکره ههنا صریح فی خلافه نعم لو قال هناک اما فی الاول فلعدم المناسبة واما فی الثالث فلشبهة لا او فی اشتماله علی المانع مع المغایرة التامة لم یرد هذا لا یقال مراده هناک بعدم المناسبة عدم الوجه للعطف لتحقق المانع سواء کان المانع خارجا ام لا قلنا المانع موجود فی الثانی والرابع ایضا فلا وجه لجعلها قسیما للاول والثالث لئلا یتوهم انه عطف علی قوله ابی فتکسه لان فی القطع احتمال کون المقطوع خبرا بعد خبر واحتمال کونه تاکیدا لا بیع او بیانا له او بدلا منه فیفع

طرمن الفصل والوصل ایهام خلاف المقصود ولا یتجه تعلیل الفصل بایهام الوصل خلافه ویمکن ان نتعالی

الامر



الامر عند الفصل موکول الی العقل والعقل یدفع الاحتمال المذکور بالنامل السابق وایضا الاستیناف اظهر فی الجملة لانها مستقلة بنفسها واما عند الوصل فالعبرة بالوصل والعطف علی الوزن کالنص فی الواو

اه فاحتمال خلاف المقصود فی العطف اقرب منه فی ترکه فلذا اختیر الفصل لا للوجوب کما زعم السکاکی لا یلزم بیان وجه الفاضل المحشی زعم السکاکی وبین وجه عدم ذلک البیان الا ان کلامه آل اخر الا ان عدم عطف الله یستهزئ بهم علی قالوا مع انه اذا وجدت قرینة علی عدم اشتراک القید جاز اعتبار العطف علی الجزاء المقید بدون لزوم الاشتراک بین المعطوفین فی القید السابق لعدم ظهور قرینة علی ان المعطوف علی نفس

دن المقید اعنی قالوا بدون الاشتراک فی القید وهو الخلو وظهورها فی قولهم اذا جاء اجلهم لا یستأخرون ساعة ولا یستقدمون وانشجر بان عدم الاعتماد علی القرینة الضعیفة عین الاحتیاط فلا یدل ما ذکر علی وجوب الفصل لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطیة هل رعاية المناسبة واقع فی الکلام البلیغ فلا یجوز عطف الجملة الاسمیة علی الجملة الشرطیة لتحقق المنافات بینهما وانما یجب لزوم الشرطیة ولزوم عدم الشک للاسمیة وکذا لزوم القطع للاسمیة ولزوم عدم القطع للشرطیة وجواز عطف الاسمیة الفعلیة وبالعکس لتحقق اصل المناسبة بینهما من جنسیة کلا منهما جملة مقطوع بها واما ما اورده من المثالین فلا یدل علی مدعاه لان الاول محمول علی تقدیر المبتدا والشرطیة خبره فلا یکون المعطوف شرطا واما الثانی فلجواز ان یعطف ولا یستقدمون علی لا یستأخرون مع اعتبار اشتراک القید اعنی اذا جاء اجلهم بنا علی ان معنی قولهم لا یستأخرون ساعة ولا یستقدمون لا یتطیعون تغیره علی نمط قوله ولا رطب ولا یابس الا فی کتاب مبین وقولهم کلمته فاه الی فیه وردة علی سوداء ولا بیاض بدلیل انه علا متعلق بقوله لظهور المناسبة فان قلت لا یعرف لهذا الاستدلال فانه انما یشعر بوقوع الجامع بین جملة الله یستهزئ بهم وبین الجملة الشرطیة قلت الجملتان من اجزاء الشرطیة فالجامع

ب فیهما جامع فیها فافهم فیکون هنا جوابا للسؤال المقتضیة الا ولی صرح الشیخ فی دلائل الاعجاز بوجه القطع فی هذه الصورة وهو المفهوم من شروح المفتاح وانما الخلاف فی سبب القطع فمنهم من یقول السبب کمال الانقطاع لاختلافهما طلبا وخبرا ومنهم من یجعله کمال الاتصال وهو ارتباط اللاحق بالسابق

ارتباطا ذاتیا

ومنهم من يعلله بان حقهما ان يكونا كلامين شخصين فلا مجال للعطف اذ لا وجه لعطف التلقين
ههنا وربما يقال لوجئ بالواو لفهم انه من جملة السؤال وعلى كل وجه فهو منقوض بوصل قوله
وما كان استغفار ابراهيم لابيه الآية فان صدر الآية وهو قوله ما كان للنبي والذين آمنوا ان
يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولي قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم متضمن السؤال
ووقع قوله وما كان استغفار ابراهيم الآية جوابا له وهذا ظ اللهم الا ان يقال الواو للاستئناف
لا عاطفة فلا اشكال وقد يجاب بان المعتبر في صورة الاستئناف التردد في حال المسؤل عنه بان حاله
كذا ام لا والغرض من السؤال المعتبر في الآية الكريمة ونظايرها النقض فليس من صور الاستئناف
والفرق واضح فان المعطوف الاول بيان ما اجمل فيعتبر كمال الاتصال الموجب للفصل وفي الثاني
دفع ما اورد فكان كل واحد مما يؤدي اليه الغرض من السؤال والجواب طرف فكان المقام مقام
وصل يقتضي المناسبة من وجه والمغايرة من آخر وفيه انه لما ثبت القطع وبين الوجوه الثلثة التي ذكرها
فكيف لا تكون جارية في هذه الصورة فالوجه فيها ايضا القطع اللهم الا ان يقال لم يعد السؤال في الآية
الكريمة للاستبعاد حصوله في الاذهان وغناء الجواب عن البيان وح لم يعتبر الاتصال بين الجملتين
بل يلاحظ كانه بيان آخر لكنه مكاتب بجملة الاولى وكان المقام بهذا الاعتبار مقام وصل وفيه ايضا
تعسف لا يخفى اذ لا ملام بهذا الاستبعاد ذكر الجواب والله اعلم // وغير ذلك قال الفاضل المحشي مثل تنبيه
المتكلم على كمال فطانته وادراكه ان الكلام السابق متضمن للسؤال او على بلادة الشخص وعدم
تنبهه لذلك لا بعد ايراد الجواب وفيه نظر لان التنبيه لكون الكلام السابق متضمنا للسؤال اذا كان
لكمال الفطانة كما يدل عليه اول كلامه لا يكون عدم التنبه له بلادة فلا يصح الاعتبار الا اللهم الا ان يحمل
الاضافة في كمال فطانته بيانية او يراد بالبلادة عدم كمال الفطانة // اي ما بالك عليلا فان العجب
ما لك عليلا وكذا السؤال عن الحال بعد العلم بكونه مريضا يكون عن سببه اذ انه يشتغل بكرامه وطوبه
يقلبك حال كونك عليلا اوله لانها ابعد اسباب المرض الى السبب بحسب العقود لانه السبب // ولا
التاكيد ايضا نشوئه هذا اذا اجرى الكلام على مقتضى الظ واما اذا حمل على خلافه فيمكن ان يكون السؤال





عن سبب خاص وترك التاكيد بناء على ادعاء ان كون سبب جلب العاشق سهرا وحزنا امر متعين
لا ينبغي ان ينكره العاقل او يشك فيه // فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص هذا
ايضا مبني على سوق الكلام على مقتضى الظاهر المتبادر والا فللتاكيد معان غير دفع الشك
ورد الانكار كما سبق وليس فايدته منحصرة فيهما حتى يقال لو كان السؤال عن السبب المطلق لكان سؤالا
عن تصوره الذي لا يتصور فيه شك وتردد حتى يؤكد في الجواب // وهذا المنع الوصلين و
انواعها نوقش بان كلا من هذه الاقسام امر يتعلق بالمقام وكل منها ابلغ في مقامه من الآخر
مثلا اذا اقتضى المقام الوصل الظ يكون ترك فالعيان حمله الجمع من قولك العبادة حق له
فكيف يحكم عليه بانه المنع الوصلين على الاطلاق والجواب ان مراده ان المقام اذا اقتضى مطلق
الوصل فهذا التركيب ابلغ لما فيه من تقليل اللفظ وتكثير المعنى // نحو قالوا سلاما قال سلام يحتمل
ان يكون تناولهم بلغة يعتبر فيها ما يعتبر في اللغة العربية ويحتمل ان يكون بها لانهم كانوا على
ما قيل عالمين باللغة العربية نعم شيوع هذه اللغة انما كان من اسمعيل عم // زعم العواذل
فيه ان الزعم اكثر ما يستعمل في الباطل ولهذا قيل زعموا مطية الكذب فلا يناسب المقام ولو بدل
زعم بعلم لكان احسن // جمع عاذلة بمعنى انه ليس جمع عاذل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل و
قد مر هذا الكلام في شرح الديباجة فليتذكر وانما لم يكن عاذل صفة جماعة مبني على الظ الذي لا
يعدل عنه الا العارف اذ القول بانه يجوز ان يكون جمع عاذلة بمعنى رجل عاذلة على ان التاء
للمبالغة مما لا يلتفت اليه لانه ليس نقليا // اي او فيه الاستيناف فيشترك ان الفعل في كلام
المعلق المتوقف مسند الى مصدره بالتاويل المشهور كما في قوله وقد حيل بين العير والنزوان و
يمكن ان يقول هو مسند الى الظرف بعده كما يشير اليه قوله كما اذا اعقبت المستانفة اه والوجهان مطرد
في مثله // اي اعادة ذكر ذلك الشيء اه الا الظاهر ان يقال ان قوله باعادة صفة من باب المشاكلة
على عطف قوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا على ما جاء في البديع ان
شاء الله تع والمراد بذكر الصفة وقد يقال المراد بالاسم العلم وهو موضوع للذات مع جميع المستحقات

فرس
مثل به
اه
دان
باعاده بيانا

فاذا ذكرا ولا كان الصفة مذكورة بالتبع فاذا ذكرت بعده وجدت الاعادة فيحصل الاله
قلت وجهه انه اذا اثبت لشئ حكم اورد عليه الفاضل المحشي ان سؤال المخاطب بحزه عن احابته بما
لا وجه له اذ هو اعلم بالاسباب الحاملة على افعاله الاختيارية ثم بين ما هو المعول بتفصيل فان
ملتبس في كلام الشارح ما يدل على ان السؤال المقدر من جانب المخاطب حتى يرد ما ذكره بل قوله لما
ذا احسن بصيغة الماضي دون لماذا احسنت يدل على ان السائل غير المخاطب قلت قول المتكلم في الجواب
صديقك بالخطاب يدل على اعتبار السؤال من المخاطب فالحمل على خلافه تعسف فان قلت رد الفاضل
المحشي انما يتوجه لو كان كلام الشارح في المثال المخصوص السابق ولست كذلك بمتعين بل ظاهر قوله
فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف عن السبب يدل على ان كلامه ليس في خصوص المثال ولذا لم
يقل فان قلت ان كان السؤال فيما سبق من المثال فيمكن ان يصور السؤال والجواب في مثال يمكن ان
يقدر فيه السؤال عن السبب مثل ان يكون احسن زيد الى عمرو صديقه القديم اهل لذلك ثم انه لم يرد ان
السؤال عن السبب واجب في كل مثال كيف وقد سبق منه تجويز تقدير السؤال عن الاستحقاق فمقصوده
الاشارة الى الجوابين بالنسبة الى تقدير واحد فيما يمكن ذلك التقدير واحالة الجواب بالنسبة الى تقدير اخر الى
المعاني قلت هذا لا يبعد لان قوله والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن نص في جواز اعتبار السؤال عن السبب
قوله فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف وان لم يكن مخصوصا بالمثال السابق لكنه يتناوله قطعا
فيرد اعتراضه اللهم الا ان يقال لفظة او في قول الشارح او هل هو حقيق للاضراب بمعنى بل ومعنى الاضراب
ابطال تقدير السؤال ردا على من زعم ان المقدر هو واعلم ان ايراد المحشي مبني على ان احسن في المثال
على صيغة الحكاية كما نص عليه الشارح واما اذا كان على صيغة الحكاية كما في ان صداقة المخاطب قد يكون
سببا لاحسان المتكلم فلا يرد عليه ما لا يخفى على الفطن بقي في كلام الشارح بحثان الاول ان قوله ثم يتعود
ذلك اذا سئل او اراد ان يمتحن غيره هل يعرف ذلك ام لا لكنهما كافيتين فيه على مراحل محل منع لان الاصل
اعني قوله احسنت بطريق الخطاب السائل لا فائدة لازم فائدة الخبر وحقيقة الكلام اني اعلم احسانك الى زيد
وما في ان الانسب ان يقدر السؤال والجواب مناسبا بالاصل فلو قيل معنى السؤال المقدر هل تعلم لماذا احسنت اليه

ومعنى



ومعنى الجواب اعلم انه مستحق للصداقة القديمة لم يكن بعيدا بمرحلة فضلا عن مراحل الثاني ان السؤال اذا كان
ما هو حقيق بالاحسان يحسن التأكيد في الجواب لكونه حينئذ ملقى الى السائل المتردد وذكر موجب الاستحقاق
المغني عن التأكيد انما هو في القسم الثاني والاول خال عنه فيكون المثال الاول مستقبحا وهذا هو الذي
حمل الشارح على تقدير السؤال عن السبب فقوله السؤال المقدر لماذا احسن او هل هو حقيق بالاحسان
لف ونشر مرتب بالمثالين وليكن في سائر صور الاستيناف فان الاظهر ان يكون الجواب باعادة الا
اعني باعادة الاسم تارة واعادة الصفة اخرى في جميع صور الاستيناف بل يجوز ان يقع جوابا عن السؤال
عن السبب او غيره بدون اعادة اسم او صفة وانما ابو تمام الشاعر ... منه ما يأتي باعادة الاسم
ومنه ما بني على الصفة فان المنقد لذلك اما وابا دون منه ومنه بالغدو والآصال الغدو في
الاصل بمعنى الرواح والمراد ههنا الغدوات فعبر بالفعل عن الوقت كما يقال اتيتك طلوع الشمس
اي وقت طلوعها وانما لم يجمع اعتبارا للاصل لان المصدر لا يثنى ولا يجمع والآصال جمع اصيل وهو الوقت
بعد العصر الى المغرب وقد يجمع على اصل واصائل كانه جمع اصيلة ويجمع على اصلان مثل بعير وبعران
كانه قيل من يسبحه ان الشيخ صرح في دلائل الاعجاز بان السؤال المشتمل على الفعل اذا كان مقدرا لا يجوز
حذف الفعل في الجملة الجوابية ان قلت في قوله في الآية قلت له ان يقدر من المسبح له فقيل رجال اي هم رجال
فصدر الاستيناف هو الاسم لا الفعل لهم الف وليس لكم الا الالف مصدر ألفه يألفه
اي سكن اليه واحبه والالاف مصدر آلفه يؤالفه والايلاف مصدر آلفه يؤلفه فحذف هذا الا
فلا يجوز ان يكون الاستيناف في هذا البيت مذكورا لا محذوفا ووجهه انه لما قال زعمتم ان اخوتكم قريش
اتانا السائل يقول الم ينكر ذلك فاجاب بقوله لهم الف وليس لكم آلاف اه والدليل على انكار المتكلم
ذلك لفظ زعم لان استعمال الزعم في الكذب اكثر مؤكدا للجواب او بيانا له لان المراد بكذبهم انهم
مخالفون لهم في مقتضى الاخوة فحاصل معنى قوله لهم الف وليس لكم آلاف تعيين معنى قوله كذبتم
فلدفع هذا الوهم جئ بالواو العاطفة يحكى عن صاحب بن عباد انه قال هذه الواو احسن من ٧٠
واوات الاصداغ على خدود المرد الملاح وقد توهم بعضهم ان توجيه الزوزني ووجه كونه

خبطا

انه يحتاج كما اعترف نفسه الى ان يقدر اصل الكلام هكذا واما الدفع للايهام واما الكثوط
فيه تقدير محذوف ليس لحذفه نظير بلا ضرورة داعية اليه لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء
اي لا تعبدوا ولان اخذ الميثاق يقتضي الامر والنهي والمعنى على تقدير القول اي قائلين لا تعبدوا
وقيل اخذ الميثاق في قوة القسم ولا تعبدون جوابه فلا حاجة الى تقدير القول وقيل لا تعبدون
مقدر بان المصدرية بدلا من الميثاق فلما حذفت ان عاد الفعل الى الرفع فعلى هذا يكون
قولوا صلة ولا يكون الآية مما نحن فيه بل يكون من عطف المفرد على المفرد لان الامر مؤول بالمفرد
معطوف على جز مؤول به لانه بمعنى امنوا لان تؤمنون ارشاد الى التجارة المنجية وتعليم لما هو
المتعارف في التعليم هو الامر والنهي دون الخبر الا عند التصريح بالنداء فكيف
هذا التصريح في مثله انما يلزم اذا لم يوجد قرينة واضحة على تغاير المخاطبين اذ لو وجدت لحسن
العطف بلا تصريح بحرف النداء كما في قوله يوسف اعرض عن هذا واستغفري لذنبك ولا يخفى ان افراد
احد الفعلين وجمع الآخر في الآية قرينة على اختلاف المخاطب فلا لبس فلا يصح عطف شيء عليه
اجاب صاحب كشف الكشاف بانه لا مانع للعطف على جواب السؤال بما لا يكون جوابا اذا ناسبه فيكون
جوابا وزيادة وكانهم قالوا دلنا يا رب فقيل آمنوا الكم كذا وكذا وبشرهم يا محمد بثبوته
لهم وقد يجاب ايضا بان خطاب يا ايها الذين آمنوا عام للنبي عم وللمؤمنين والتجارة المدلول
عليها ايضا لكنها في شانه عم نوع التبشير وفي شانهم نوع الايمان المذكور فيجوز ان يتبع تؤمنون
مع بشر بيانا للكلام نوعيها فتدبر لست المعتمد بالامر آه اراد انه ليس المعتمد بالعطف الامر حتى هو الامر
او الجملة الانشائية من حيث خصوصها بل الجملة من حيث انها وصف ثواب المؤمنين واراد بالجملة في قوله
وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصفه ما اريد بها في قولهم وبالجملة وقولهم وجملة الامر واشالها وهو
الامر الاجمالي اي الحاصل كما اشار اليه قوله بل تؤخذ عطف الحاصل من مضمونه اه والمعنى المعتمد بالعطف
حاصل الكلام الذي هو وصف ثواب المؤمنين اي المنظور في العطف ذلك لا خصوص الجملة الامرية من حيث
كذلك حتى يطلب لها مشاكل واما قول صاحب الكشف وتكراره تقول هو معطوف على فاتقوا آه فهو مبني

على



على عطف الجملة من حيث خصوصها لا ان بشر مفردا من فاعله معطوف على مع فاتقوا كذلك كما توهمه الفاضل
المحشي وبهذا التوجيه تبين ان لا غبار على كلام الشارح وانه لا يرد عليه اعتراض الفاضل المحشي واما اعتبار
عطف القصة على القصة على الوجه الذي ذكره هذا الفاضل فهو مما افاده الشارح ايضا في شرح الكشاف
لكنه لا يخفى تعسفه لان الانسب التصريح بسلك الجمل لانها مناط الجواز وبهذا غرضنا على من له دربة باساليب
الكلام فاذكره الشارح في هذا الكتاب توجيه آخر لكلام الكشاف غير ما ذكره في شرح الكشاف لكن في
شرط اتفاق الجملتين آه قال ابن هشام في مغني اللبيب عطف الاخبار على الانشاء وبالعكس منعه
البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح
ونقله على الاكثرين واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا في سورة البقرة
وبشر المؤمنين في سورة الصف قال ابو حيان واجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على ان (العاقلان)
يكون العاقلان خبر محذوف ثم اورد عليه ابياتا مستشهدا على جوازه فيما لا محل له من الاعراب و
اجاب عن الكل فقوله الفاضل المحشي اشتراط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء في عطف الجمل التي لا محل لها
مما لا نزاع فيه محل نظر اللهم الا ان يقال مراده انه لا نزاع فيه بين المحققين من علماء البيان واما نقل
ابو حيان عن سيبويه فقد صرح ابن هشام بانه غلط عليه وانما قال سيبويه واعلم انه لا يجوز من عبد الله و
هذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت لانك لا تثني الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط
من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم ان زوال
النعت يصححها فتصرف ابو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشيء
مانعان ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذي اقتضاه المقام واعلم ان الشيخ بهاء الدين السبكي حاول (حاصله)
التوفيق بين كلام النحاة وكلام البيانيين في هذه المسألة بان جعل ان اهل هذا الفن يعني اهل البيان
متفقون على منعه وفي كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لانه عندهم جوازه لغة
ولا يجوز بلاغة فافهم فكانه امر النبي عم بان يؤدي معنى هذا الكلام في لفظه كانه قيل يا ايها النبي توجه اخبر
وهو ان يقال امر النبي عم ان يلقي الكلام على سبيل الحكاية اي قل لهم قولا هذا بعينه على طريقة قراءة
من قرأ

قيل للذين كفروا ان ينتهوا الآية بيان الغيبة كما صرح به صاحب المفتاح في بحث الايجاز وذكر الفاضل
الزيدي في شرحه من القوى المدركة العقل اراد بالقوى المدركة القوى التي يكمل بها الادراك سواء
كانت مدركة او معينة في الادراك وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا
الحلو وبحث لان الجمع بين الطرفين في المثال المذكور معنى جزئي مدرك بالقوى الوهمية عند المثبتين للقوى
الباطنة والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لا بد ان يدرك الطرفين والنسبة حتى
يتمكن من الحكم وبهذا اثبتوا الحس المشترك فلا يجوز ان يكون الحكم في المثال المذكور للحس المشترك فان قلت
الحاكم هو النفس لكن يمتنع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب ان يكون هناك قوة ترتسم صورها كلها فا
الحس المشترك في المثال المذكور آلة للنفس في الحكم باعتبار الطرفين والوهم آلة لها باعتبار النسبة فجاز نسبة الحكم الى
كل من القوتين مجازا باعتبار كونها آلة للحكم قلت والحضور عند الحاكم لا يحتاج ان يكون بالاجتماع في قوة واحدة له
بل ربما يكفيه الارتسام في آلات متعددة كالحواس الظاهرة ولا يثبت الحس المشترك بالدليل المشار اليه على ان
الاقرب ان الحكم في المثال المذكور للوهم لا للحس المشترك لان القوى الباطنة عند مثبتيها كالمرايا المتقابلة ينعكس
الى كل منها ما ارتسم في الاخرى والوهمية هي سلطان القوى فلها تصرف في مدركاتها بل لها تسلط على مدركات
العاقلة فتنازعها فيها وتحكم عليها بخلاف احكامها فان استعملها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة اي
ان استعملها النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية في الصور سميت متخيلة كما صرح به فان قلت لم لا تستعملها
النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية والصور المحسوسة ليست مدركة للوهم قلت لانه نبهت عليه آنفا من ان
القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فلا تغفل وان استعملها بواسطة القوة العاقلة اشارة الى مغايرة للنفس — العقل ه
الناطقة فان النفس الناطقة جوهر موجود في المجنون والعقل عرض مفقود فيه وبعضهم يزعم الاتحاد بينهما كما في
موضعه ام مثل الاكاذيب المخترعة ان التمثيل المخترعة والجزئية المسند والمسند اليه بناء على انه في قانون الخبر
وكذا الحكم بان هذا اللون غير هذا الطعم مخالف لما سبق من ان الحاكم هو الحس المشترك الا ان يريد بما سبق
ان الحاكم هو العقل بواسطة الحس المشترك كما اشرت اليه فتأمل واعلم ومن ثمه قيل لان التضاد فانه على
ان يقال مراد الشارح العلامة ان الآلية والاكثر به قد يكونان محسوسين وذلك عند كون معروضيهما محسوسين



لا على معنى انهما المحسوسان بالذات بل بمعنى انهما من المحسوسات بالعرض كالحركة واشباهها بناء على ان
العقل يحكم بمجرد الاحساس بثلاثة من الامور المحسوسة مثلا انها اكثر من اثنين وفي ضمنها وهذا يكفي في
كون شيء من الامور المحسوسة علة فان علية الشيء مما لا يدرك بمجرد الاحساس او وهمي بان يكون بين
تصوريهما شبه تماثل قال الفاضل الجلبي في شرح المفتاح لما كان العقل يميز بين الاشياء الملتبسة
وينسب اليه الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا يقتضي
للاجتماع نسب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم مما يشتبه عليه الامر بما يناسبه كان شبه التماثل والتضاد
وشبهه مناسبة لتلك الاسباب المقتضية في نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال خزانة
لمقارنة صور المحسوسات التي منها تنتزع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلها كانت
او جزئية محسوسة او موهومة الى الخيال والضابط في الجامع ان الجمع ان كان بسبب التقارن في خزانة الصور اولا
فالاول هو الخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي والا
فهو الوهمي نوع واحد زيد في احدهما عارض اراد به الصفرة والسواد فكان الوهم يدعي ان
الصفرة بياض زيد فيه شيء يسير لا يخرجه عن حقيقته وكذا السواد خضرة زيد فيه شيء يسير
ويتوهم ان هذه الثلاثة نوع واحد بسبب اشتراكها في اشراق الدنيا بها اشراقا حسيا بالاول والثالث
وعقليا بالثاني لافاضته انوار العدل والاحسان او تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين
يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف خرج بقوله وجوديين تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم
والملكة ودخل بقوله على محل واحد التضاد بين الجواهر اعني الصور النوعية للعناصر ومن لم يثبت
التضاد بينهما اعتبر الموضوع بدل المحل وبما ذكرنا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحلول لا
باعتبار الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص للمعرف بالتضاد الحقيقي فعلى هذا لا يكون التقابل بين
السواد والحمرة مثلا تضادا فانما هو من مطلق التقابل يسمى بالتعاند وقد لا يعتبر هذا القيد فيشمل التضاد
تقابل السواد والحمرة ويسمى تضادا مشهوريا وينحصر التقابل في الاربعة بقي ههنا بحث وهو ان تعريفه
للتضاد الحقيقي الدال عليه غاية الخلاف لا يناسب المقام لان السكاكي اورد الحلاوة والحموضة من جملة امثلة التضاد

ولیس بینهما غایة الخلاف بل غایة الخلاف انما هو بین الحلاوة والمرارة اذ لا یخفی علی منصف ان تعاند الحلاوة
والحموضة للشیء من تعاند الحلاوة والمرارة وقد صرحوا بان ضد الواحد اذا كان حقیقیا لا یكون الا واحدا
نعم نشعر بان مراد السكاكی هو التضاد الحقیقی انه لم یجعل البیاض والصفرة متضادین بل عدهما من قبیل
شبه التماثل ولعل هذا هو الباعث للشارح علی اعتبار غایة الخلاف فی تعریف المتضادین لا التمكن من
الجواب الاول عن الاعتراض علی عد السكاكی الاول والثانی من شبه التضاد لا انه كما زعم الفاضل المحشی رح
لكنهما لا یتواردان علی المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فظاهر هذا الكلام یدل علی ان التوارد رد
علی المحل انما هو فی الاعراض وفیه نظر لما عرفت ان المحل اعم من الموضوع والمختص بالاعراض هو الثانی لا
الاول فتامل ولذلك اختلفت الصور اه ای لاختلاف اسباب التقارن وقوله ترتبا ای اجتماعا
علی هیئة مخصوصة تمیز من ان یختلف لا فاعله وقوله فكم من صور لا انفكاك اشارة الی اختلاف الصور
فی الترتب وقوله وكم من صور لا تغیب اشارة الی اختلافها فی الوضوح وان اختلاف الصور ترتبا وان
كان یشمل اختلافها وضوحا لكنه قصد التنبیه علیه اصالة وظاهر انه لا یمكن جعله صورة من تتمة فی
الخیال قیل هذا انما یتم اذا لم یجعل تقارن الصور بعض الصور المتقارنة ولا یخفی انه تعسف لا یساعد علیه
عبارة السكاكی فان عبارته هكذا والخیالی هو ان یكون بین تصوریهما تقارن فی الخیال للقطع
بامتناع العطف فی نحو هزم الامیر الجند اه ورد علیه الشریف ههنا وفی شرح المفتاح بقوله قلت لا نم
ذلك الامتناع مطلقا فانه اذا قصد بیان الامور الواقعة یوم الجمعة جاز العطف لان المقصود الاصلی
هو هذا القصد فاذا قصد بیان وقوع تلك الامور فی الواقع وجعل یوم الجمعة قیدا تابعا لم یحز العطف
لا لانه لیس جامعا بل لانه جامع غیر ملتفت الیه كما صرح به فی بحث ضیق بل یعلی هذا یكون هناك حالة
ثالثة مقتضیة لكمال الانقطاع بین ان لا یلتفت الی وجود الجامع ولم یعد ها السكاكی معرفة الكلام
الا ان یتعسف ویقال مراده بعدم الجامع المذكور فی الحالة المقتضیة لكمال الانقطاع عدم الجامع
الملتفت الیه سواء كان هذا العدم بانتفاء اصل الجامع او بانتفاء الالتفات فافهم وكون الشمس
والقوم بازجانه ومرارة الارنب بجلالته هذا نقل بالمعنی وعبارة السكاكی هكذا الشمس ومرارة الارنب

وكون

دسورة الاخلاص والرجل الیسری من الضفدع ودین المجوسی والف باذنجانة كلها محدثة فلفظ
كلها دلیل قطعی علی ان المثال من قبیل عطف المفرد واما المثال علی الوجه المذكور الذی اورده الشارح رح
والمحشی فلا یتعین كونه من عطف المفرد لاحتمال كونه من عطف الجمل بحذف الخبر فی الاول فلیس فظهر ان
جزم المحشی بكون المثال من قبیل عطف المفرد بالنظر الی عبارة السكاكی معوض الی ما قبل هذا الكلام
وما بعده قد بینا الفاضل المحشی قبل الكلام وبعده ثم اوردنا فی كل منهما الكلی فی الحیز الاول لحیث لان
التاخیر الذكری لا یمنع التقدم بحسب الاعتبار وهو كاف فانك اذا اردت الامور الحادثة والحكم علیها
بالحدوث فالظاهر انه یكفی فی صحة العطف ان یجمعها صفة الحدوث فالاولی ان یجاب ههنا ایضا بان الجامع
غیر ملتفت الیه والمعرب لا اعتقد ان كلامه اه حیث قال فی الایضاح واما ما یشعر به ظاهر كلام السكاكی
فی موضع من كتابه انه یكفی ان یكون الجامع باعتبار المخبر عنه او الخبر او قید من قیودهما فهو منقوض بنحو
هازم یعنی زید شاعر وعمرو كاتب بانه غیر صحیح كما عرفت وبنحو قولك هزم الامیر الجند یوم الجمعة وخاط زید
ثوبا فیه ولعله سهو فانه صرح فی مواضع اخر منه بامتناع عطف قول القائل خفی ضیق علی قوله خاتمی
ضیق مع اتحادهما فی الخبر فظهر الفساد فی قوله الوهمی اه یرید ان النص لا ذكر مكان الجملتین الشیئین
واقام قوله اتحاد فی التصور مقام قوله اتحاد فی تصور مثل الاتحاد اه ظهر انه اراد بالتصور الذی
اعتبر فیه الاتحاد المعنی المتعارف وهو العلم فظهر الفساد فی القولین المذكورین وهذا الفساد انما لزم من
تغییره ولا یرد علی نفس عبارة السكاكی لانه مثل الاتحاد فی تصور بالاتحاد فی المخبر عنه وفی الخبر وفی قید من
قیودهما فعلم ان مراده بتصوریهما فی قوله الوهمی ان یكون بین تصوریهما والخیالی ان یكون بین تصوریهما
متصورا بهما علی قیاس ما سبق فهو غلط لانه قدر فی هذا الكلام اه فیحب لان المصنف بعد ما حمل
فی الایضاح كلام السكاكی علی السهو وفرغ منه قال ثم قال الجامع بین الشیئین عقلی ووهمی و
خیالی اما العقلی فهو ان یكون بینهما اتحاد فی التصور الی اخر ما ذكره فلا یتعین ان قصده بهذا الكلام
اصلاح كلام السكاكی بل یجوز ان یرید نقل كلامه بعبارة اخصر منه فلا یبعد ان یرید بالشیئین الجملتین
وبالتصور المعلوم التصوری وتصدیقه یكره مصرفا الی جنس المعلوم التصوری المتناول للكل منتصور سواء كان مخبرا عنه او خبرا

او قدامن قدوديها كنعدم لو لم يحمل على هذا لم يصح قوله قال السكاكي الجامع بين الشيئين اه ولهذا قال جار الله
بالسرجة المراد بالشيئين الجملتان لانه بصدد بيان الجامع بين الجملتين يعطف احدهما على الاخرى ولانه قد
صرح السكاكي بلفظ الجملتين فوجب حمل كلام المؤلف عليه والا لم يصح النقل ولعمري انه كلام في غاية
السقوط اما اذا حمل على مذهب البصريين فلامتناع تقدم الفاعل حال كونه فاعلا باتفاقهم واما اذا
حمل على مذهب الكوفيين فلان توجيه عبارة صدرت عن السكاكي بمذهب ضعيف لا يقول به من العارفين
بوجه حسن في غاية السقوط عند ارباب هذا الفن لانهم يستقبحونه في حيز الامتناع هذا غاية توجيهه
وانت خبير بان احتمال التركيب للوجهين ولو عند البعض يكفي في الفصل ولا يحصل المطلوب بان تقول بان
فعله صرفه نحو زيد قام وقعد عمرو والانسب بسياق الكلام ان تقول اسمه صرفه نحو زيد قام وعمرو قاعد وهو
ظ وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه الظاهر ان امر الانشاء بالعكس اعني ان ما ذكر السيرافي مبني
على هذا المذكور والذي يشعر به كلام بعض المحققين اراد به ابن الحاجب حيث قال في ايضاح المفصل
واما الموضع الذي يستوي فيه الامران فان يكون الامر ولي ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية
فيكون الرفع على ما ذكر لاسمية والنصب على تاويل الفعلية وفي هذه العبارة تلطف احدهما في معنى الاهمال على
جملة اسمية لان المشتمل عين المشتمل والثاني في معنى التاويل بالاسمية فان الاسمية صريحة لا حاجة فيها الى التاويل اللهم
الا ان يقال مبني على المسامحة كله وذنب قيل الفرق بين الذنب والتنبيه مع كسر الكهام ان كل واحد منها
يتعلق بالمباحث المتعلقة لنهما منها بخلاف الذنب وهو حبل الشيء ذنابة في الصحاح الذناب بالكسر عقب كل
شيء وذنابة الوادي الموضع الذي ينتهي اليه سيله وكذا الذنابة بالضم والذانب التابع بعن تكلف حلق
آخر ما لكسر الشيء آخر مفيد للتعلق ان قلت فاي حاجة الى الضمير قلت فيسلح الضمير للربط بل لضرورة كون الحال
مفردا مشتقا يثبت بالحال المعنى لذي الحال واما الجملة نحو لك اتيتك والجيش قادم فهي حال وبيان للازم
الفاعل وهو زمان الاتيان فكانها بيان للفاعل لا حالا لان المقصود من الحال المنتقلة بيان ان
الفعل صدر عن الفاعل او وقع على المفعول متلبسا بتلك الصفة والهيئة والتقييد انما يفيد اذا كان بالصفات
المتغيرة المتبدلة لان كون الفعل صادرا او واقعا على الهيئات والصفات اللازمة امر معلوم فلا اصح

الجادة

متفقة ان ما ذكر في حيز التنبيه بحيث لو تامل المتامل ... المتقدمة مع

السر



السر امسى وهو يأن بأمه ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا والبيت لسهيل بن شيبان
من قصيدة مطلعها صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا
صفح عنه اي عفونا عن جرمه وصرح الشر اي ظهر وانكشف دناهم كما دانوا اي جازيناهم كما فعلوا
تشبيها بالحال وجه الشبه كونها حكما لصاحبها لكونه نكرة مخصوصة يريد ان ذا الحال الذي لم يتقدم
عليه الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وذو الحال ههنا اعني قرية بسبب وقوعه في سياق النفي تخصيص
لانه في حكم الموصوف في المعنى على قرية من القرى ولذا لم يجب تقدم الحال عليه كذا في شرح المفتاح ورد
هذا التوجيه بانه لا يتاتى في قوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم اذ ليس سبعة في حكم الموصوف حتى يصح الحمل على
الحال فالحق ان قوله تعالى وثامنهم كلبهم صفة سبعة كما شهد به اخواه اعني ثلاثة رابعهم كلبهم وخمسة
سادسهم كلبهم اذ لو حمل على الحال لخرج النظم عن الانتظام ولا شك ان معنى الجمع بينها بعض الصفة
وباب المجاز مفتوح فليحمل الحال عليه باكيد اللصوق المذكور ويكون هذه الواو ايضا فرعا للعاطفة
كالتي بمعنى مع والحالية والاعتراضية وههنا بحث وهو ان المذكور في كتب النحو ان وجوب تقدم الحال على
صاحبها عند تمحض تنكيره بناء على انها لو تاخرت لالتبست بالصفة في حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلا
راكبا ثم قدمت في حالة الرفع والجر وان لم يلتبس طردا للباب وهذا الالتباس جار اذا كان ذو الحال
نكرة مخصوصة لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم ان يجب تقدمها عليه فيها ايضا الا ان الكلام في بناء
عدم التقدم على كون ذلك في حكم الموصوف لكن ان نفرق بان الالتباس فيما اذا كان ذو الحال نكرة
مخصوصة اشد لان الحال تبين الهيئة والوصف يبين الذات والنكرة الى بيان الذات احوج منها
الى بيان الهيئة فالحمل على الوصف ارجح واما اذا وصف مرة فقد حصل بيان الذات وبقي ان تبين
الهيئة بعده فالحمل على الحال ح ارجح بناء على ان نقول اذا كفى مطلقا تخصيص ذي الحال في دفع وجوب تقدم الحال
عليه لم يجب ذلك التقدم في مثل جاءني راكبا رجل بل لم يتصور تمحض تنكير ذي الحال لتخصصه بتقدم الحكم عليه وهذا
خلاف المصرح به ولا يرد على هذا ما اورد على القول بتخصص الفاعل في مثل جاءني رجل بتقدم الحكم من
ان التخصص لما كان بالحكم كان التخصص حاصلا بعد الحكم فالحكم كان على غير المخصص وهذا ظاهر فلنشك

اصح ظ

فيها

والاوجه عندي ان يعلل جواز الحال في الآية بلا تقدم ذيها عليها انه تركت الآية بكون الواو رافعا للالتباس
كما اشار اليه الشارح في آخر هذا الكتاب في قوله نحو وثامنهم كلبهم فتدبر كما هو مذهب صاحب
الكشاف سهوا اذ لم يثبت واو بهذا المعنى ولا نكرة محضة ينبغي ان يتقيد بعدم تقدم الحال اذ يجوز
وقوع النكرة المحضة ذا حال اذا قدم عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل على ما هو المشهور اللهم الا
ان يقال الجملة الحالية الخالية عن الضمير الحالية بالواو ولا يجوز تقدمها على ذيها رعاية لاصل الواو الذي هو
العطف لكن نقل ابن اصبغ على جوازه عند الجمهور وان منعه المغاربة نقله الدماميني تامل اولى
باللزوم لذلك الكلام السابق قوله لذلك الكلام ظرف مستقر ومعنى الكلام اولى باللزوم الثابت لذلك
الكلام لا لغو متعلق باللزوم حتى يرد ما ذكره الفاضل المحشي من ان الصحيح ان يقال كالكلام وهذا
الوجه وان كان لا يخلو عن نوع خدشة بناء على ان المفهوم من كون ضد الشرط المذكور اولى باللزوم
كونه اولى بالاتصاف واللزوم الثابت للكلام السابق لا اتصف غيره لكنه يخرج الكلام عن
الفساد وههنا وجوه اخر في التوجيه احدها ان اللزوم مصدر من الفعل المبني للمفعول ومعناه
الكون ملزوما ونظيره تفسير المعقد فيكون معنى كون الكلام معقدا وثانيها ان قوله الكلام الخ
مرفوع بقوله اولى لانه افعل التفضيل وذلك اشارة الى الضد وثالثها انه مرفوع باللزوم
لانه مصدر واعمال المصدر المعرف كثير اكرم وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين اعلم
ان كلمة لو وان في امثال هذا المقام ليست لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا للمضي ولا لقصد التعليق
والاستقبال بل كل منهما مستعملة في تأكيد الحكم البتة ولهذا ترى القوم يقولون انها للتأكيد
فانت طالق والطلاق الية آخذه بها المرء يجوز من شأنك الطوامث لا يلية البين والشانك الحبايل و
حد الطوامث الحيض من طمثت المرأة اي حاضت وفي وقوع هذه الجملة متوسطة بين اجزاء الكلام وا
كما هو الظاهر كلام نوع خفاء اذ الظاهر ان قوله بها المرء كلام مستقل وقبل آخر المصراع المذكور تلك
ومن يخرق اعق واظلم لكن الرواية في هذا البيت عزته مكان البتة ولعل فيه رواية اخرى لم
اطلع عليه ترى كل من فيها وحاشاك فانيا والمصراع الاول للطيب المتنبي في مدح الكافور الاخشيدي

ع ظ

صدره

صدره وتحتقر الدنيا احتقار مجرب ويروى في اكثر الكتب بدل من اي لا تعط حال كونك تعطيه
كثيرا هذا على احد الوجهين في قراءة الرفع في تستكثر والوجه الاخر فيه ان يحذف ان ويبطل عملها واما
اذا قرأ بالجزم على انه بدل من تمنن من المن اي لا تمنن ولا تستكثر فليس مما نحن فيه وفي الآية وجوه اخر
مذكورة في التفاسير فيمتنع دخول الواو كما امتنع في المفردة انما عدل عن عبارة الايضاح ذلك
فوجب ان يكون بالضمير وحده كالحال المفردة لانه يرد عليه بحسب الظاهر انه لم يذكر دليلا على كون الوصف المذكور
في الحال المفردة مؤثرا في وجوب الاقتصار فيها على الضمير ليتم كلامه في وجه عدم الواو على ما ذكر ههنا
سواء ليس الملحوظ اصالة الحاق المضارع المثبت بالحال المفردة في وجوب الاكتفاء بالضمير بل الحاقه فه
ههنا في امتناع دخول الواو وقد دل سياق كلامه على امتناع دخول الواو في الحال المفردة حيث ذكره
اولا على ان اصل الحال مطلقا ان لا يكون مع الواو ويجب على الخبر والنعت ثم بين وجه مخالفة الاصل
في الجملة فتبين بقاء المفردة على الاصل واما ما اورد عليه بعضهم ان هذا قياس في اللغة وقد منعه
كثير من المحققين فجوابه ان ما ذكره النحاة من قبيل الحمل على النظير لا قياس فقهي فهو مقبول اذ قد صرح
في ايضاح المفصل وغيره من ان التعليلات المذكورة في امثال هذه المباحث بيان مناسبات وان الاصل في
الدليل هو الاستعمال الماضي اما لكونه مشتركا بينهما او لكونه حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال انما لم يذكر
المذهب الثالث وهو انه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لانه بعيد عن افادة مطلوبه وهو دلالة
المضارع على المقارنة تمسك الفريق الاول بان المضارع يطلق عليهما كما يطلق الاسماء المشتركة على
معانيها وبانه وضع للاخبار عن حدث ماض لفظ الماضي وعن حدث حاضر لفظ المضارع فلو لم يكن
مشتركا بين الحال والاستقبال لزم ان يكون ما هو من اهم المقاصد لم يوضع له لفظ فلزم القول
بالاشتراك وتمسك الفريق الثاني بان المتبادر منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج الى قرينة وبان المناسب
ان يكون للحال صيغة كما للماضي نحو ضرب وللمستقبل نحو اضرب وتمسك الثالث بان وجود الحال
خفي فيه ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود والفعل للمتقدم كالاخذ وههنا نظر لان الحال آه
جواب النظر كما حققه الفاضل المحشي رح في وجه وجوب تصدير الماضي الواقع حالا بقد واحكم

وجه

الصك الضرب قال الله تعالى فصكت وجهها اى ضربته قوله فلما خشيت اظافيرهم البيت الاظافير جمع اظفار
وهى جمع ظفر ويراد به الشوكة والقوة وقيل المراد بالاظافير الاسلحة ومالك اسم رجل قال الثعلبي الرواة
كلهم على رهنتهم ماضيا على ان ارهنته بمعنى رهنته الا الاصمعى فانه رواه وارهنهم على انه مضارع
وحاصل معنى البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت مالكا رهينا عندهم ومقيما لديهم قوله
ومثله قوله تعالى لم تؤذوننى الآية فى شرح اللب للسيد عبد الله وجوب الاقتصار على الضمير فى المضارع البيت
اذا لم يكن مصدرا بقد واما اذا كان مصدرا بها فلا دخل الواو كقوله تعالى لم تؤذوننى وقد تعلمون انى
رسول الله اليكم وما ذكره الشارح اظهر قوله ومعناه ان تورهن اى ما كان فى الزمان الماضى وانما يفعل
هذا فى الفعل الماضى المستغرب كانه يحضره للمخاطب ويصوره ليتعجب منه كما تقول رايت الاسد فاخذ السيف
فاقتلته ان قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع بالنظر الى المثال الذى وقع الكلام فيه لان مطلق حكاية الحال
الماضية هذا اذ قد يكون التعبير عن الماضى بلفظ اسم الفاعل من قبيل الحكاية كما صرح به فى قوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ولهذا عمل باسط فى المفعول مع انه شرط فى عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال
او المستقبل وبالجملة ليس معنى حكاية الحال الماضية ان اللفظ الذى فيه ذكر الزمان يحكى الآن على ما تلفظ به كما فى
قولهم وعنى من زمان على ما زعمه الفاضل الحلبى فى شرح المفتاح بل المقصود حكاية المعنى هذا وذكر الاندلسى
ان معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر نفسك كانك موجود فى ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن
لكن ما ذكره الشارح ماخوذ من كلام صاحب الكشف حيث قال معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الماضى واقع فى
حال التكلم كما فى قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وقد نبه عليه الفاضل الرضى قوله دون النهى لثبوت النون
التى هى علامة الرفع فيكون اخبارا قال ابو البقاء فى القراءة بالتخفيف وجهان احدهما انه نهى ايضا وحذف ف
النون الاولى من التثقيل تخفيفا ولم تحذف الثانية لانه لو حذفها لحذف متحركة فاحتاج الى تحريك الساكن وحذف
الساكن اقل تغييرا انتهى والثانى ان الفعل مرفوع وفيه وجهان احدهما انه خبر فى معنى النهى كما فى قوله تعالى
لا تعبدون الا الله والثانى هو فى موضع الحال والتقدير فاستقيما غير متبعين هذا وقد جوز ان يكون لا
تتبعان نهيا لحقه نون التاكيد الخفيفة على مذهب يونس ثم كسرت لالتقاء الساكنين فى تتبعان انتهى وجوز العطف

فظهر



فظهر ان الآية لا تصلح للاستشهاد بل للتمثيل قوله والمعنى ما يصنع حال كوننا اه اشارة الى ان العامل
فى الحال ما فى اللام من معنى الفعل قوله خلوه عن حرف الاستقبال كالسين ولن قد يوجه كلام القوم هذا
المقام بان عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيجب التجريد هناك عن حرف الاستقبال دفعا عداه
طردا للباب فلا حاجة الى التوجيه المستبعد الذى ذكره الشارح قوله لتنافى الحال والاستقبال فى الجملة
فيه بحث وهو ان التنافى فى الجملة كما هو ثابت بين الحال والاستقبال على ما زعمه كذلك ثابت بين الماضى
والحال فلم يستشنعوا تصدير الجملة الحالية بعلم المضى مثل لم ولما فلا بد من بيان الفرق فان قلت منافاة
المضارع المصدر بعلم الاستقبال من جهتين صيغة الاستقبال وعلامته ومنافاة المضارع المصدر بعلم
المضى من جهة المضى ليس الا قلت هذا انما يتم لو كانت صيغة المضارع حقيقة فى الاستقبال مجازا فى الحال وقد
ذكر الشارح انه مشترك بينهما او حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال لكن لو ثبت التنافى بين نفس صيغة المضارع المضارع ه
والحال للزم منافاة الماضى الواقع حالا لا سيما الماضى الواقع حالا بلفظ قد بل الجواب الحق ما رسم مايقرب الحال مر
علمك فى وجه دلالة الماضى على المقارنة من ان الاستغراق الازمنة وعدها لانتفاء متقدم لكن الاصل
استمرار ذلك الانتفاء فيحصل المقارنة للحال ولا منافاة بهذا الاعتبار فافهم قوله اقاد وامس دمى البيت
اوله بنات مصعب وثوابه قوله فاين احد عنهم لا احد ثنائى مصعب وثوابه اى طلبنى مصعب بن
الزبير واخوته والاستفهام فى اين اجد اى ابيكى واعرض للانكار فلا احد ياكده وافاد وفا
من اقاد الامير اى مكنه من القود والمفعول فى البيت محذوف والمعنى مكنوا ولى القتيل من دمى
ونهنهنى من نهنهت الرجل فتنهنه اى كففته وزجرته فكف وانزجر والاصل فى نهنهه نههه بثلاث
هاءات وانما ابدل لتوافق الهاء الوسطى نونا للفرق بين فعلل وفعل وانما زادوا النون من بين سائر
الحروف لان فى الكلمة نونا قوله ان كان تامة ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى وان كان ذو عسرة الآية
ان كان التامة حقها ان تدخل على الاحداث والحق انه تدخل الذوات اذا وجد فيه نكتة وههنا نكتة
سوية كما بينه الفاضل المحشى وكذا ذكره فى شرح اللب للسيد وغيره ان كان فى الآية تامة ايضا
ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة لانه خلاف الاصل فلا يصار اليه الا لضرورة ولا ضرورة فى
البيت

اللهم الا ان يثبت وجوب دخول كان ان الماضي على الماضي لتدل قد من قاعدته انى يكون لى غلام وقد بلغنى
الكبر فان قلت الكلام في الحال المنتقلة على ما سبق والكبر بعد حصوله غير منتقل بخلاف ورده ههنا قلت الحال
بلوغ الكبر والبلوغ كان يتحقق بعضحل ولم يمسسنى بشر فان قلت لم يشتمل على مسائل البشر اياها فكيف
عدّ من الاحوال المنتقلة قلت لاشتمال اللفظ دلالة على عدم استمراره كالخلاف قولك زيد ابوك عطوفا وهذا القدر
يكفى في عدّه من الاحوال المنتقلة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة كلامه مشعر بانه (انما)
لكن مذهب البصريين ان قد انما يجب في الماضي المثبت الواقع حالا اذا لم يكن بعد الا والا فلا يكتفى بالضمير وحده
من دون قد والواو واكثر ما يقع بعد الا ماضيا لانه يتأول بالامر ما لان الاغلب في الا ان يدخل على الاسم او
لفظ قد لا يدخل عليه وقد سبق في آخر الباب الخامس من الشرح شئ من الكلام فيه فليتذكر او
مقدرة كما في قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت وضاقت وفيه خلاف سيبويه فانه لم يجوز
حذف قد من الماضي المثبت وذهب الى ان حصرت لم يقع ههنا حالا بل هو صفة موصوف محذوف اى
جاؤكم قوما حصرت صدورهم ورد بان الموصوف المذكور اذا قدر يكون حالا موطئة وصفة الموطئة
ايضا اذا كان ماضيا يجب تصديره بقد لاسيما اذا حذف الموصوف فانه يكون في صورة الحال القائمة مقامه
لانها قد تقرب الماضي من الحال فيحسن لا لانها تفيد المقارنة بالنسبة الا المقارنة بالنوع والمطلوب في الحال
هو الثاني لا الاول وقد اشار الحديثي الى دفعه حيث قال المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب من الشيء في حكمه ولذا
اطلق الآن على الزمان القريب من الحال وفي بعض نسخ شرح اللب للسيد ولفظة قد تقرب الماضي من ذكر الزمان
فيكون المقاربة بمنزلة المقارنة والكلام بعد لا يخلو عن شوب لان النظر المعتبر في الحال حصول المقارنة لا ما
هو في حكمه ولذا قال الفاضل المحشي اذا قلت جاء زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء
متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا ادخلت عليه قد قربته من المجيء ويفهم المقارنة منهما وكان
ابتداء الركوب كان متقدما على المجيء لكن مقارنة ليست ولو كفى المقاربة في الحال لم يحتج في مثل قولك جاء زيد ركب
الى قد اصلا لان المفهوم منه على تقدير التسليم مجرد كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء متقدما عليه لا كونه بعيدا منه
فليفهم المقارنة من جعله قيدا للعامل ولا فرق في ذلك بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون بنفع الطرد

الاستعمال

لانه اذا لم يوجد الواو وقد كذا ذكره الحديثي واعلم ان حرف قد في الماضي المثبت الواقع حالا



لا يمكن صر

الاستعمال ولم يوجد فعل ماض مثبت وقع حالا بدون قد ابتداء المناسبة باب المقارنة في جاء زيد قد ركب
منهم من قد وجعل الحال قيدا للعامل وفي جاء زيد ركب الثاني لا لاخر فدعى قوة الدلالة عليها لكن في
وقوعه بدون ذكر قد كثرة في الكلام فلا حاجة الى التقدير مثاله قول ابي العلاء اصدقه في مرية البيت
من قصيدة يودع فيها بغداد مطلعها بني من الغربان ليس بذي شرع يخبر ان الشعوب الى الصدع
اراد بالبني المخبر والغربان جمع غراب والشرع الطريق المستقيم والتخبير الاخبار والشعوب جمع شعب
بفتح الشين وهو الجمع والصدع الشق والمراد التفريق وهذا مبني على عادة العرب من التطير بالغراب
وفي المثل اشأم من غراب البين اصدقه في مرية اى اصدق هذا النبي حال كوني في شك مما اخبر به
وقد القرآن على مع ان جزء خبر حقيق بالتصديق ويمكن ان يقال اصدقه استفهام انكاري على حذف الهمزة
والاخرى نفي الاخبار عنه من اللبث الاول اظهر والمراد بالايات التسع الكبرى قوله تعالى في تسع
آيات الى فرعون وملائه وهي اليد والعصا والطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم والطمسة
وهي انقلاب اموالهم الى الحجارة بدعاء موسى عليه السلام ربنا اطمس على اموالهم والجدب ببواديهم واما الا
الاخيران وهما الفلق والنقصان في مزارعهم فالاول لم يبعث بها موسى عليه السلام الى فرعون والثانية
من قبيل الجدب في المزارع وبهذا اندفع اعتراض الكشاف على الآية السابقة بان الآيات احد عشر
فيحصل به الدلالة عليها فيه نظر اذ قد سبق ان المعتبر هو الدلالة المطابقة ولهذا قيل المنفي المضارع
لا يدل على الحصول وكفتها فتامل فيه اي الاستمرار النفي اصحبها ان لم يشتغل العكس اي قصد
الاستغراق في الاثبات والاكتفاء في النفي بالاستغراق الجملة وكان في النفي اثباتا مثل ما زال
وما انفك ونحو ذلك لا خفاء ان الافعال الدالة على النفي مثل زال وانفك ونحوهما يدل بحسب الوضع على التجدد
واصل التحقق كالافعال الدالة على الاثبات مثل وجد ونحو ولهذا كان ما زال ونحوه اثباتا دائما لا انتفاء
في الجملة والمتبادر من كلام الفاضل المحشي ان كون زال بمنزلة الاثبات بعد ورود النفي عليه على انه قد تعرض
على الجواب الذي ذكره ذلك الفاضل بانه لا اتيان على عمومه واطلاقه لانه اذا قلت جد لب ما زال زيد غنيا
لا يرد عليه من يدعي دوام الغنى لا يكون النفي المورد عليه بمنزلة الاثبات وان امكن ان يدفع بان ما ذكره كلمة

مستند الى المجاز والمجرد منه

من قبل ورود النفي على الاثبات فتأمل وقد عرفت فيه من ان الملاك في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل ولو كان في الاستعمال لا زمان التكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة لزمان التكلم فاين هذا من ذاك . فمن رفع عوده وفوه على الابتداء الرفع رواية سيبويه وقد نقل على الشيخ الناظر ايضا فاعترض الفاضل الترمذي على السكاكي بان رواية الرفع ليست وانه يخالف لنقل الفحول بنقل عن القبول وفي شرحه للمفتاح وقد يروى عوده على بداه بنصب الاسم الذي هو صدر الجملة الحالية تنبيها من اول الامر على انه حال وهو في التحقيق مع نصب المبتدا للقطع بان الحال هي الجملة ويجوز ان يكون نصب عوده على الظرفية اي رجع في عوده على بداه اي ذهب في طريقه الذي جاء منه وان يكون على المفعولية فان رجع قد يجي متعديا كما في قوله لم فان رجعك الله الى طائفة منهم وذكر ابن الانباري في اللاء ار ان عوده من المصادر التي اقيمت مقام الحال كو ارسلها العراك وفعلته جهدك وطاقتك لعدم دلالتها على عدم الثبوت وانها ابلغ الدلالة عليه كانت مخالفة للحال المفردة من هذه الحيثية مع ظهور الاستيناف فكان دخول الواو اولى مع ظهور الاستيناف على ان الانفتاح ظهور الاستيناف في الاسمية لاستقلالها بالفائدة وههنا بحث وهو ان الاستدلال على اولوية دخول الواو على الجملة الاسمية من تركها ابا بكر واحد منه عدم دلالتها على عدم الثبوت وظهور الاستيناف وبمجموعهما لا سبيل الى الاول اذ كل من التعليلين يطرح اما الاول فلانه احد شقي الدليل الذي ذكر على جواز الامرين وفي مقابلة الشق الآخر وهو دلالتها على المقارنة فكيف يستدل به على اولوية دخول الواو مع وجود معارضه واما الثاني فلان الاستيناف في الاسمية كظهورها في الفعلية لاشتراك الدليل وهو الاستقلال بالفائدة اللهم الا ان يثبت انه في الاسمية اظهر منه في الفعلية ولا سبيل اليه الا ايضا ولان الكلام في مجيء المضارع المثبت وكذا الماضي مثبتا ومنفيا بالواو اولى لتحقق ظهور الاستيناف مع وجود حيثية مخالفتها للحال المفردة كما مر اي وانتم من اهل المعرفة او ونتم تعلمون ما بينه اه الاول على تنزيل المتعدي منزلة اللازم والثاني على حذف المفعول وقوله حتى ذهب من الشيخ على قوله وان دخولها اولى وفيه خلاف ابن مالك فعنده الاكتفاء بالضمير فيه مع الاكتفاء بالواو لشبهها بالجزء والنعت وورده في كلام رب العزة كثير اكثرا اهبطوا بعضكم لبعض عدو والله لا معقب

لامره



لا معقب لحكمه وفي النظم كقوله ما بال عينك منها الماء ينسكب وحكي عن سيبويه الاستغناء عن الواو بالضمير اذا كان معلوما كنحو بيع البر منوان بدرهم اي منه . حتى يدخل في صلة العامل المراد من الدخول في صلة العامل ان يجعل قيدا من قيوده ما بعد الاثبات وعدم جعله شيئا مستقلا والمراد بالاستيناف اللغوي الذي ذكره عكسه . فرب المعنى من قولك وجدته حاضره او يدا ه بمجموع الجملة في البيت لا لظهورها وحدها بالمفرد لعدم انسياق الذهن الى ذلك كما تشهد به الذوق السليم لكن بسبب تقديم المسند الذي هو فاعل في المعنى صار كانه مسند الى الظرف وهو في التقدير هذا هو الوجه الذي ذكره الشيخ اما كنا نحتاج اليه اذا جعل الوجدان بمعنى الاصابة والنيل متعديا الى مفعول واحد كما يساعد عليه المعنى لما اذا جعل من افعال القلوب والمعنى وجدته متصفا بمضمون الجملة فلا وقد جوز ان يكون الجود والكرم فاعلا للحاضر اه ولحوق الالف لبيان حال الفاعل وهو قليل في الظاهر لاعتماده على ذي الحال فلا حاجة الى التكلف بهذا وجه وجيه اذا جعل لحوق الالف مثله مقبولا او سهو عادة . والذي يلوح منه اه كانه اعتراض على المص كما اشار اليه الفاضل المحشي هذا والذي نقله الشارح من الشيخ ثانيا بقوله وقال في موضع اخر انك اذا قلت اه يلوح منه ان امر الاولوية بالعكس والذي يلوح من مجموع كلامي الشيخ ان كل قوله في الموضعين على الكتاب والتشبيه قوله حذفت الواو اه واو الحال فانه اورد كلام الكتاب دليلا على ان يجردوا الجملة الاسمية من واو الحال بضرب من التأويل والتشبيه بالمفرد . والذي يبين ذلك انك تكون جائي زيد هو فارس خبيثا . اذا انكرتني بلدة اه على حذف المضاف اي اهل بلدة او على الاسناد المجازي وانكره ونكره بكسر العين واستنكره كلها بمعنى واحد تقال نكرت الرجل نكرا ونكورا اذا استنكرته والبازي لسكون الياء طائر معروف والجمع بزاة والباز لغة في البازي وجمعه ابواز وبيزان . دان امراه اسرى اليك دونه اه موضع الاستشهاد دونه ودونه موماة وكله اسرى الليل لا في بعضه كما يقال السرى لسيره اسراه عبره يتعدى ولا يتعدى واسرى به كما يقال اخذت الخطام واخذت بالخطام والموماة واحد الموامي وهي المفازة قال ابن السراج الموماة اصلها مومومة على فعللة

وهو مفتاعف قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان تسمية المفازة بالموماة بناء على انه لما فيها من المخاوف والمهالك يدوم بعض سالكها الى البعض ولا والانقدر على رفع صوته حذرا عن طروق الهلاك بهم والبيداء المفازة من بادت اي هلكت وسميتها بالمفا من باب تسمية العطشان ناهلا واللديغ سليما والسملق القاع الصفصف وهي المستوى من الارض لا نبات فيها وجمعه السمالق والسملق بمعناه وجمعه السلقان كخلق وخلقان فالواجب ان يذكر ما يقتضي خيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت كما يدل عليه قول الشيخ ان يعد ههنا ذكرت لان هذا انما يرد اذا جعل خصوصا احترازا عن الخبر والنعت واما اذا جعل احترازا عن الكثر الواقع صلة للموصول كما هو المشهور فلا ما دل والحلى انكر على كمفه سيف اه لا يخفى عليك ان هذا لا يستوجه للكلام الشيخ فانه لم يتبين من هذا وجه خيار الافراد في الحال على الخصوص بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شئ فعلت سى انه نصريني اه كانه تخاطب امراة عذلته على اعتنائه شانا بابنه يقال وعد و اواله ووله وداله ولا يقال حواله كسر اللام كذا في الصحاح يرد اي يعظم وتجل اي تشتمل عليك العظم والنبي كاشنا الابرد عا صاحبه وقال بعضهم هو الاندلسي نقلا عن الفاضل الرضي نصف النهار الماء غامره وتامه ورفيقه بالغيب لا يدري البليسيب ابن علس يصف غواصا طال مكثه في الماء وقد انشده ابن السكيت في كتابه المسمى باصلاح المنطق والنهار يروى بالنصب على ان نصف من قولك نصفت الشئ اي بلغت نصفه فنا عل نصف ضمير مستتر فيه عائد الى الغائص وعلى هذا فلا يكون في البيت شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية مشتملة على ضمير ذي الحال وهو كان في الربط وقد يروى بالرفع من نصف الشئ بمعنى انتصف فالجملة لحالية ح خالية عن الضمير فيحتاج الى الى تقدير الواو والى تقدير ضمير يعود الى النهار اي غامره فيه فلا يشتمل شاهد على جواز حذف الواو والحالية على هذا التقدير ايضا كما يشعر به كلام الفاضل الحنفي رح في شرح المفتاح نعم الشارح تقدير الواو ولكن ح واردة على الاصل [illegible]

قدم الايجاز تنبيها على انه يناسبه التقديم في الكلام واردفه بالاطناب لكونه مقابلا له اما الايجاز والا طناب

لم

لم يعرض لهما ولت مع انهما نسبيا ايضا لان لا فضيلة للكلام الاوساط فما يصدر عن البليغ مساو باللبه ما يكون فيه نكتة يعتد بها كذا في شرح العلامة للمفتاح وفيه بحث لان عدم الاعتداد انما يكون اذا كان قصد البليغ التجرد عن النكت ولنتعين لجواز ان يكون في المقام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ واما البليغ فمن حقها ان يراعيها ويشبه الباهر كون لفظها منطابقين دون ما يشار اليه من جواز كون الموجز بالنسبة الى مقتضى المقام مساويا المتعارف الاوساط مع بلاغته الكلام الا ان يقال مراده انه للبليغ من حيث انه مساو للمتعارف فهم اتى قلت فكذا في الايجاز والاطناب اذ لبلاغة الموجز مثلا من حيث انه اقل من متعارف الاوساط بل من حيث اشتماله على خواص يكون اقل من متعارفهم يشعر بوجود خواص بخلاف المساوات فنقل الى الكلام اذ يدمنه يشير الى انه لا تعد في كون الكلام موجزا لكونه زائدا على كلام آخر وكذا الكلام في كونه انقص وقد جعلا من قبيل الشتاء ابرد من الصيف والعسل احلى من الخل ولا حق دفاهه كلاما بعني واحد في الصحاح العي خلاف البيان وقد عي في منطقه وعي ايضا فهو عي وعيي على فعل وفي المثل اعيى من باقل والفهة والفهاهة العي ورجل فه وامراة فهة عن حكم النعيق النعيق صوت الراعي في غنمه وقد نعق الراعي بالكسر ينعق ونعاقا ونعقانا اي صاح بها وزجرها وحكاه ابن كيسان في الغراب ايضا بعين غير معجمة من عبارة المتعارف اي من عبارة الكلام المتعارف في كمانه اوالاضافة بيانه والاطناب اداي باكثر منها الاكتفاء على اصطلاح السكاكي يعم المساوات والكرخي وهو النصير لا يلائمه اللهم الا ان يقال هذا على اصطلاح آخر اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه لم ينقل اي الى كونه اقل من عبارات المتعارف مع انه المذكور فيما سبق لان هذا اصرح في الاختصار فلاوجه للتحول وردوع الاختصار اليه واما حديث السبق فهين لان هذا المعنى ايضا قد سبق ضمنا ومنه الكلام في قوله واخرى اي كون الكلام خليقا بالبسط مما ذكرناه ولست المراد رد على الخلخالي ودفعه الرد انه لا معنى ان يقال مرجح كون هذا الكلام موجزا ان المقام خليق بالبسط من متعارف الاو الا ان بلاحظ ان هذا الكلام على متعارفهم فيؤل بعد هذا التكلف الى ما ذكره الشارح رح

وأما ما ذكره في وجه الرد من لزوم التكرار بلا فائدة لان هذا هو المعنى الاول بعينه فلا وجه له اذ الاول يشمل
ما كان مساويا للمتعارف للاوساط لكن يكون الكلام خلقا باسطا من هذا المتعارف لكنه ايجاز
بالنسبة لما يقتضيه المقام فان قلت اذا كان خلقا باسطا كان هذا الموجز الذي ذكر غير مطابق له فلا يكون
بليغا قلت مقتضى الحال الابسط لكن عدل عنه لغرض كالتنبيه على قصور العبارة عن وصف اعراض الحب
والمام المشيب فعلم ان الايجاز هذا مبني على ما ذكره الزمخشري وغيره من انه لا فرق بين
الايجاز والاختصار وعند السكاكي فهو يستعمل الايجاز تارة والاختصار اخرى قوله كما سيجيء نحو قوله
الايجاز اخص اه بيان لما قال الله الشارح فيه قوله بحذف حرف النداء وياء الاضافة ظاهر كلامه يشعر
بان حذف كل منهما يعد كونه اقل من عبارة المتعارف وحكم فيه تأمل لان الاتيان بحذف فيه عبارة
المتعارف فاما ان يكون الاوساط عبارتان او يراد الاوجه الا فلبه حذف مجموع الامرين لا كل منهما بالاستقلال ل
اذا قال الخميس نعم صدره لا يبعدانه التلبث في الغارات الشعواء التشمر والنهوض والخميس الجيش
لانه خمس فرق كان قدام وخلف ويمين ويسار وقلب والمعنى لا يبعدانه التشمر للنهب لا الاخذ اذا قال
اهل الجيش بعضهم لبعض هذا نعم فاغتنموها والنسبة بين الاطناب والايجاز عموم من وجه قد
بين الفاضل المحشي مادة الاجتماع ومادتي الافتراق الا ان اعتبار المنافاة الحكمية في الصور بين الكثير
ذكرها ما للبعض وري في اداء المقصود وانا اعتبرها ليس الفرق في صورة بلاغة الكلام قوله
وجوابه ان المراد بعدم تبيين كثير منه نوقف فيه نظر اه فان قول السكاكي فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك
علامة تستدل على مدعاه بمطلق النسبة ولا شك ان مطلق النسبة لا يقتضي ذلك كما ذكره اي
الحارث من حلزة اليشكري الحلزة بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام وكسرها والزاء المعجمة فيه نظر لانه
قد اشتهر قيل هذا النظر لا يدفع الاخلال المذكور لان غاية ما فهم منه ان يكون العيش في ظلال النوك
كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء فيكون معناه العيش الناعم خير من العيش
الشاق وليس هذا مقصود الشاعر بل مقصوده ان العيش الناعم وان كان مع رذيلة الجهل
والحماقة خير عنده من العيش الشاق ولو كان مع فضيلة العلم والعقل ولا خفاء ان عبارته قاصرة

عن



عن اداء هذا المعنى قوله ونبه على ذلك بلفظ الظلال لانه يشعر بحسب العرف بان النوك شيء خطير يلتجي
الى ظلاله ويطلب جانبه الملتجى اليه وهذا كقول عدي بن الابرش الابرش في الاصل نكت صغار
في شعر الفرس يخالف سائر لونه والابرش لقب رجل كان به برص فكنوا به عنه قوله بذكر غدر الزباء
لجذيمة الابرش الزباء اسم ملكة وجذيمة اسم ملك كان قد قتل اباها وقيل زوجها واستولى على ملكه
وبعد رجوعه استولت زباء على مملكة المقتول فارسلت الى جذيمة اني رغبت فيك واردت ان
تتزوجني فتضم ملكي الى ملكك فسر بذلك وشاور اهل الرأي من ثقاته وهو يومئذ من شاطئ
الفرات فاجمعوا على ان المصلحة ان يسير اليها وخالفهم قصير بن سعد وقال المصلحة ان تكتب
اليها وتطلبها فخالفه وسار اليها واستخلف على ملكه عمرو بن عدي فلما قرب قال لقصير ما الرأي
قال ببقة خلفت الرأي ثم ادخل بعد التلبث واللتيا على زباء فامرت به فاقعد على نطع و
جيء بطست من ذهب وشد عضداه بالادم كما يفعله الفصاد دون فقطعت راهشاه
فلما ضعفت يداه من سيلان الدم سقطتا فقطر بعض الدم خارج الطست فقالت لا تضيعوا
دم ملك فقال جذيمة دعوا دما ضيعه اهله فهذا خلاصة القصة فباقي القصة شرحها طويل
كذبا ومينا وزعم بعضهم ان الرواية كذبا مبينا فلا تطويل ولا فائدة في الجمع بينهما فيه نظر
لان هذا من قبيل عطف احد المترادفين على الآخر وفائدته تقرير المعنى في الاذهان كالتوكيد
ولا يخفى انه مناسب للمقام فلا يضر اخلاله بالبلاغة اسم للمنية من الشعب وهي الفرقة سميت المنية
شعوب لانها تفرق وهي معرفة لا يدخلها الالف واللام من شأنها الاهلاك فان قلت
الاهلاك لا يتصور على تقدير عدم الموت فما معنى قوله من شأنها الاهلاك قلت لا يلزم من انتفاء
الاهلاك عن شيء بالفعل ان لا يكون من شأنه الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة لا يخفى
ان بذل النفس هو الشجاعة لان من يختار هلاكه برضى محبوبه لا يعد شجاعا لغة بل يثبت جبنه
ص بالدلائل القاطعة قد يختار هلاكه جبنا ووهما ولو سلم الاتحاد فهذا انما يرد اذا كان غرض
القائل تصحيح كلام ابي الطيب بالكلية واما اذا كان مقصوده اخراجه عن ربقة الحشو المفسد فلا

اذ غاية ما لزم من كلام الشارح كونه من التطويل قوله فاعلم علم اليوم البيت من قصيدة مطلعها
امن ام اوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالمتثلم وبعده ودار لها بالرقمتين كانها
مراجع وشم فى نواشر معصم وقد مر شرح المطالع فى شرح الديباجة والرقمة جانب الوادى
والمراجع جمع مرجوع من رجعه رجعا والوشم من وشم اليد اذا غرزها بابرة ثم ذر عليه النؤر
وهو النيلج والمعصم موضع السوار من اليد ونواشر المعصم عروقه الواحدة ناشرة وقوله
علم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدرية اى اعلم علما متعلقا بهذين اليومين او يجعل مفعولا به
بان يقال اعلم معيه اصل وقوله عمى صفة مشبهة يقال رجل عمى القلب اى جاهل قوله فمعناه
انه قول لا يعضده برهان يريدان قوله بافواههم لتادية اصل المعنى لا للتاكيد وهو ط
قوله تقديمها لانها الاصل والمقيد عليه قيل الاولى ان يذكر وجه تقديمها فى الضبط الاجمالى
السابق اعنى قوله والا فرد له نقال اه فانه المقتضى لبيان فايدة العدول عن الترتيب
قوله باب الايجاز والاطناب والمساواة واما التقديم فما لحق فيه فرع التقديم فى الضبط
الاجمالى قوله ولا يحيق المكر السيئ الا باهله حاق به الشئ اى احاطه ووصف المكر بالسيئ
ابان الان بعض المكر ليس سيئا كما فى قوله ومكروا ومكر الله لان مكر الله جزاء السيئ وجزاء
السيئ ليس سيئا قوله عنك واسع المشهور ان اسم المكان لا يعمل لا فى الظروف ولا فى غيرها
فالظرف متعلق بالجزاء مع دلع على تضمينه معنى البعد وجوز البعض عمله فى الظروف بناء على
التوسع فيها لجواز عمله ان يتعلق بالمتناى قوله اعتبار ذلك امر لفظى آه فان قلت لو سلم ذلك
فى الآية فلا نسلم فى البيت اذ الشرط يتنزل الى الجزاء البتة فان كان مذكورا والا فمحذوف
يجب تقديره اذ لولاه لاختل اصل المعنى بتقديره ليس لامر كونى لفظى بل لتادية اصل المراد فليس
معنى الجزاء ايضا من المراع الاول بلا احتياج الى تقدير بحسب تادية المراد قوله نا نصا على اصل المراد
ثم هذا المنع مبنى على جعل السؤال المذكور معارضة كما هو الظاهر من تقرير الشارح واما اذا جعل
منعا وسندا فلا وجه له قوله فى لو ذكر لكان تطويلا الا احسن ان يقول حشوا لان الزايد متعين

قوله



اى رجحان قوله ولكم فى القصاص حيوة الا احسن انه يتوله اى رجحان فى القصاص حيوة
كالاخرى قوله والمعتبر الحروف الملفوظة ولهذا لم يعتبر الالف فى القصاص والياء فى حيوة لانهما حيوة وان
فى الكتابة قوله والنص على المطلوب معارضة كونه سلوك طريق البرهان فانه من البلاغة قوله او
النوعية حينئذ النوعية من حيثية التعظيم وان كانت الحيوة العظيمة نوعا ولذا ذكرنا قوله فان
قيل فى هذا التكرار رد العجز على الصدر اجيب بان المعتبر مطلق رد العجز على الصدر او
فيما هو من المحسنات منه ما يكون فى الكلام الذى يكون ما فى الوسط اكثر من العجز والصدر كما شهد به
التتبع وههنا ليس بين الا كلمة واحدة قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز
على الصدر فيكسبه لان المرجوحية بسبب التكرار اذا كانت معارضة بالحسن بسبب رد
العجز على الصدر لم يثبت المدعى هذا واعترض عليه ايضا بان الضمير فى حسنه راجع الى رد العجز
على الصدر فيكون حاصل المعنى حسن رد العجز على الصدر من جهة رد العجز على الصدر ولا يخفى
ركاكته واجيب بان المراد بالاولى المعنى الاصطلاحى وبالثانى اللغوى قوله ورجح ايضا بما
من الغرابة معارض بان قولهم ايضا مشتمل على نوع غرابة حيث جعل النفى نافيا لنفسه
بحسب الظاهر كما يشير اليه الشارح قوله وبسلامته عن توالى الاسباب الخفيفة بمعنى ان يجتمع حرفان
ثانيهما ساكن نحو قم وقل قوله فى موضع واحد هو لام القتل الاول والنون فى قوله
وفيه نظر لان تقديم الجزاء قد يسبق منه ادا وادا حوال المسند حول عنه النظر بان حمل
تنوين حيوة على التنويع او جعله مخصصا به ان تقع مبتدا فغيه تقديم ما حقه التاخير
المفيد للتخصيص بخلاف قولك فى الدار رجل حتى لو حمل تنوينه ايضا على التنويع افاد الاختصاص
فتذكر قوله وقيل ان الصفة اذا كانت جملة اه قائله الفاضل الرضى والحذف فى غير ما ذكر
كقوله ما لك عندى غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر ترمى بكفى كان من ارمى البشر
اى بكفى رجل والكبداء قوس يملأ مقبضها الكف وقوله ترمى صفة كبداء قوله نبئت اخوالى
بنى يزيد ظلما علينا لهم فديد نبئت من التنبئة يتعدى الى ثلاثة مفاعيل مفعوله الاول
ضمير المتكلم

اقيم مقام فاعله وا خواله مفعوله الثاني وبني يزيد بدل من اخواله او عطف بيان له او صفة
ويزيد يحكى بالضم على من زيد في قوله المال يزيد لا يزيدا المال فلا تغير حالة في المواضع الثلثة ولهم
فديد اى صياح في موضع المفرد اى فادين مفعول ما لك لينبتن وقوله ظلما مفعول له والعامل
فيه معنى قوله لهم فديد اى يصيحون لاجل ظلم وعلينا متعلق بظلما او بتقدير على تضمنه معنى الجور
ويجوز ان يكون ظلما مفعولا ثانيا لينبتن بمعنى ظالمين وما بعده كالتفسير له كما في آخر باب
الاثنا اراد به قوله وسفها الاربعة يكون بتقدير الشرط بعدها ويجوز في غيره تنوينه وكذا اذا
قال المنبج المنبج بالجانى المهملين الذى في صوته بحة وهى حالة مشعرة بكبر السن وعدم
القوة وقيل هو بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى الفرح يقال بجح بالشئ وبجح بالفتح وهو
لغة ضعيفة وبجحته تبجيحا فتبجح اى فرحته فتفرح وعلى كلا الوجهين ينبغى ان يجعل اذا بمعنى الماضى
كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين ومنه قوله تعالى اذا جاؤها وفتحت ابوابها فصلها
عما قبلها لان بعض النحاة جوز كون فتحت ابوابها جزاء الشرط والواو زائدة لتاكيد اللصوق
كما مر نظيره اى كوجائى زيد لساله التقدير في المثال الاول ليس الجائى الا زيد وفي الثالث
والرابع يارب وما غلامى وفي الخامس ليعذبن بدليل قوله تعالى الم تر الى قوله تعالى فصب عليهم ربك
سوط عذاب وفي السادس كان ما كان ومعنى تله للجبين صرعه على شقه فوقع احد جنبيه
على الارض والجبين ما عن يمين الجبهة وشمالها والتقدير في المثال الثانى وهو عجز بيت للفرزدق
صدره يا من راى عارضا اسربه يختلف فيه فذهب المبرد ومن تبعه الى ان المحذوف هو المضاف
اليه للاول والتقدير بين ذراعى الاسد حذف اكتفاء بدلالة ما اضيف الجبهة عليه وذهب سيبويه
الى انه من الثانى والاسد المذكور في الآخر هو ما اضيف اليه ذراعى اخر ليكون كالعوض من المضاف
اليه للثانى اذ لو قدم وقيل بين ذراعى الاسد وجبهته لم يكن للثانى مضاف اليه ولا ما يقوم مقامه و
المختار مذهب المبرد لان مذهب سيبويه يشتمل على كثرة الاعتبار مع عدم الاضطرار العارض السحاب
يعترض في الافق وكلمة اسر مضارع مبنى للمفعول اى اجعل فرحا مسرورا والذراعان كوكبان نيران

سرلها

الجبهة ح



بزلها الغر وجبهة الاسد اربعة انجم ينزلها القمر ايضا والمنادى محذوف اى يا قوم ومن كلمتها مقدمة ويحتمل
ان يكون موصوله وهى المنادى فلا حذف واما الجملة اراد بها الكلام التام الذى لا يكون
جزا من كلام آخر ولهذا لم يعد كلا من الشرط والجزا جملة وان ضربت فقد انبجست قال
ابن هشام في مغنى اللبيب جوز الزمخشرى ومن تبعه ان يكون فاء فانبجست فاء الجواب
اى فان ضربت فقد انبجست ويرده ان ذلك يقتضى تقدم الانفجار على الضرب مثل ان يسرق
فقد سرق اخ له من قبل قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك انتهى كلامه وفيه بحث
لان ما ذكره في الاستثناء لا يفيد في دفع الاعتراض كما من جهة مبنى كلامه ان الماضى بعد تحقق
معنى فلا يصح ان يكون جوابا للشرط مستقبل ويمكن ان يجاب عن اصل السؤال ان حرف الشرط
في ان ضربت فلما صلح الماضى الداخل عليه قد التحقيقية للاستقبال وفائدة قد فيه هو تحقيق
ترتب الانفجار على الضرب نعم يحتاج الى التاويل في قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل
لا لمجرد وقوع الجزاء ماضيا بقد بل لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت متقدمة في نفس الامر
على السرقة المنسوبة الى المسند اليه كما دل عليه لفظ من قبل على ان لنا ان نقدر حكمنا قبل قد و
المعنى ان ضربت حكمنا بانه قد انبجست وكذا في الآية الثانية فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا
بعد قد نعم وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة عبارة الكشاف في سورة البقرة
هكذا الفاء يعنى في فانبجست متعلقة بمحذوف اى فضرب فانبجست او ان ضربت فقد انبجست
كما ذكرنا في قوله تعالى فتاب عليكم وهى على هذا فاء فصيحة فيفهم من ظاهر قوله على هذا انه اشارة الى
التقدير الثانى الاقرب ولكن مع ذلك يحتمل ان يكون اشارة الى تعلقها بمحذوف وذكر صاحب
المفتاح ان الفاء في فانبجست فاء فصيحة ثم قدر فضرب فانبجست ولم يتعرض للتقدير الآخر
فيفهم من ظاهره ان كون الفاء فصيحة انما هو على عكس ما يستفاد من ظاهر الكشاف والصواب
خلافه لان العلم عندهم في الفصيحة البيت المذكور في الشرح اعنى قوله قالوا خراسان وهو بتقدير
الشرط وفاقا وانما اقتصر السكاكى على اختيار العطف لقلة التقدير فيه ولان الفاء الجزائية لا تدخل
على الماضى

الانفجار ط

الآن صح

الى الاخ هو المسند

الى الاخ ط

المنعرف الامح لفظه قد واضمارها ضعف في اعلاه المختار في وجه تسمية هذه الفاء فصيحة
كونها منبئة عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع ان حسن موقعها ذوق لا
يمكن التعبير عنه ... خراسان اقصى ما يراد سا اه البيت للعباس بن الاحنف وكان الرشيد بالغه
فلما خرج الى خراسان استصحبه وطال مقامه بها ثم خرج الى ارمينيه ومعه العباس فكان تاق
الى بغداد فعارض الرشيد في طريقه وانشد ... قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا . ثم القفول
فقد جئنا خراسانا . ما اقدر الله ان يدني على شحط . سكان دجلة من سكان جيحانا . متى يكون
الذي ارجو وآمله . اما الذي كنت اخشاه فقد كانا . عين الزمان اصابتنا فلا نظرت . و
عذبت بصنوف الهجر الوانا . ويروى بدله لقلبنا الهائم المكروه احيانا . فقال الرشيد قد اشتقت
يا عباس واذن له بالعود وامر له بثلاثين الف درهم . القفول الرجوع وقوله ما اقدر الله اه
تعجب من كمال قدرته . ومنه بيت السقط طربن لضوء البارق النجدي طرب راجح الى الابل و
الباء في بغداد بمعنى في متعلقه به وبغداذ بالدال المهملة والذال المعجمة وبالنون ايضا كذا
في الصحاح وكان الاصمعي يسميها مدينة السلام وينهى عن ان يقال بغداد لانه سمع ان بغ اسم صنم
ان بغ صنم وداد بالفارسية عطية فكان معناه عطية الصنم والوصف كون نصيف الليل وانتصافه
على الطرفة وما في الموضعين للتعجب وانما فصل البيت بعوضه منه ولم يقل ونحو لاحتمال
ان يكون المثال المذكور معنا ما لهن ومالي نح لا لكون البيت من اجاز الحذف في شتى ...
فان العقل دل على ان الاحكام الشرعيه المسئلة اصولية مذكورة في كتب الاصول وما ذكره
الشارح مذهب المعتزله والعراقيين من اهل السنة واما على مذهب جمهور اهل السنة فتعلقها
بالاعيان صفة يراد به تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما ... قد شغفها حبا في الصحاح
الشغاف غلاف القلب وهو جلدة دونه كالحجاب يقال شغفه الحب اي بلغ شغافه . والعادة
دلت على الثاني فان تلك المرافق لغرض ذلخا بقدر الحب لا غير لانه لا ملوم ذلخا وكانت مقهورة
العشق مغلوبة الهوى ارادت ان تظهر لهن ان لومهن اياها لم يقع موقعه لانه مخالف للعادة

مكانها

الاسلام

فكانها قالت فذلكن الذي لمتنني في حبه لوما مخالفا للعادة قلت لا شك ان المقدر يجب ان
يكون ما وقع فيه اللوم في نفس الامر والا لكان كذبا والعادة تدل على ان لوم النسوة انما كان
في المراودة لا في نفس الحب الذي لا اختيار فيه وانما ذكره الحجة قلن امراة العزيز تراود
فتاها عن نفسه قد شغفها حبا انا لنراها في ضلال مبين لا لاجل اللوم على نفس الحب ود
لا جواز لتقدير في حبه بناء على ما تقتضيه العادة من انهن ما لمنها في نفس الامر ... اي مكانا
يصلح للقتال اي انكم قاتلون في موضع لا يصلح للقتال ونخشى عليكم منه ويدل عليه انهم
... واعلى رسول الله عليه السلام ان لا نخرج من المدينة وان الحرم القتال فيها والقصة في غزوة
احد مشهورة ... كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين هذا دعاء الجاهلية يحترزون بالبنين
عن البنات وقد ورد النهي عنه ... ومقارنة المخاطب بالاعراس وتلبسه دل على ذكر هكذا
في بعض النسخ وهو المطابق للسياق ولم يوجد في اكثرها وكان تركه اكتفاء بقوله سابقا والمقارنة طب
بالفعل ... يقال رفأت الثوب رفأ اذا اصلحته وهي منه قد ذكرنا في مفتتح الباب الثالث
ان القطب ذكر في شرح الكشاف امثال هذا التركيب ان المنكبين يقال مثلا يقول رفأت
الثوب بدل يقال او يقال اي اصلح بدل اذا اصلحت وانزا هنا لكل ان ما ذكره انما يرد
اذا اورد الفعل بعد يقال على صيغة الحكاية واما اذا اورد على صيغة الخطاب تر فاوه لا ارفا فع
وهذا ظن ... ومما يؤخر ذلك ما في قوله هل ينظرون الا ان يأتيهم الله وجه المؤاخذات ان
في كلها حصول شئ عقيب ما ينافيه وهو اقوى تاثيرا في النفس فان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى
فكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم وكذا اتيان العذاب من مظنة الرحمة
فان فيه المين الم العذاب والم اليأس من الرحمة والظلل جمع ظلة كالقلة والقلل وهي
ما اظلك قال القاضي في تفسيره هل ينظرون استفهام في معنى النفي ولذلك جاء بعده الا
يأتيهم الله اي يأتيهم امره او بأسه كقوله او يأتي امر ربك فجاءهم بأسنا او يأتيهم الله
ببأسه فحذف المأتي به للدلالة عليه بقوله فان الله عزيز حكيم وصوابه فاعلموا ان الله عزيز قد



فعلى هذا الاتيان على الاتيان ... على صيغة الخطاب ...

فى هذا السهو انبا على صاحب الكشاف والعجالة اورد الآية الكريمة فى المتن قبل هذا السطر
على ما هى عليه فكيف غفل عنه ههنا قوله لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اشد وفى بعض النسخ
كان اغم من الغم والاول انسب لقوله فى جانب الخير كان اسر لما بين اللفظين من التجنيس الخطى قوله
يحتمل ان يكون للاغراض الثلاثة يعنى ان هذا التركيب من شانه ان يفيد الاغراض الثلاثة
وان امتنع اعتبار بعضها فى بعض المواضع كما فى الآية فالمخاطب هو الله تعالى فلا يتصور فيه الغرضان ن
الاخران وتحقيقه ان القرآن نزل على اسلوب العرب فلا بد ان يكون فى تعبيراته بحيث يفيد ما
لو خوطب به بليغ ما لافاده مع قطع النظر عن خصوص المخاطب قد مر مثله تفسير
كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فى الكشاف تحقيق
قضينا بالى لانه ضمن معنى اوحينا كانه قيل واوحينا اليه مقضيا مبتوتا وفسر ذلك الامر بقوله
ان دابر هؤلاء مقطوع وفى ابهامه وتفسيره تعظيم ذلك الامر وتفخيم له هذا ودابر القوم
آخرهم مصبحين اى حال دخولهم فى الصبح والمراد انقطاع نسلهم بهلاكهم بالمرة قوله اى من
الايضاح بعد الابهام لم يقل ان من الاطناب للايضاح بعد الابهام مع انه الانسب للسياق
احضارا قوله وقيل الاجمال والتفصيل اشار بلفظ قيل الى انه لا يخلو عن ضعف لان الاجمال
والتفصيل عين الابهام والايضاح فهذا التفسير لا يلائم قوله المعنى سوى ما ذكر وذلك
ان يقول المراد بقوله سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام للامور الثلاثة المذكورة والايضاح
بعد الابهام باعتبار ما فيه من الفوائد المستطرفة باعتبار الامور الثلاثة المذكورة فلا محذور قوله غيره صح
يشيب ابن آدم اه لم يقل كقوله عم لان متن الحديث على ما ذكر فى جامع الاصول وغيره يهرم
ابن آدم ويشب منه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر وفى رواية يكبر ابن آدم ويكبر معه
اثنتان الحرص على المال وطول العمر فكان قوله الايضاح كما جاء فى الحديث يشيب ابن آدم اه بناء
على انه نقل بالمعنى وقوله يشيب لكن من شب الغلام قوله بمنزلة لف القطن بعد الندف فان قلت
التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى منزلة اللف وتفسيره بالاسمين متعاطفين منزلة الندف فكان الاظهر

ان يقول بمنزلة ندف القطن بعد اللف قلت لا شك ان اللف المقصود فى القطن متاخر عن ندفه ثم ان
المثنى بعمومه بحسب مفهومه وشيوعه بمنزلة المندوف وتعيين المراد منه بالاسمين المتعاطفين
بمنزلة اللف فيكون التوشيع من قبيل اللف بعد الندف ولا احتياج الى اعتبار القلب وغيره قوله
وهى صلوة العصر على قول الاكثرين من افاضل السلف منها وذهب الى كل صلوة سوى صلوة العشاء
طائفة ولم ينقل عن احد من السلف انها صلوة العشاء وذكره بعض المتاخرين لانها بين
صلوتين لا تقصران وقال بعضهم هى احدى الصلوات الخمس لا بعينها ابهمها الله تحريضا
للعباد على المحافظة على اداء جميعها كما فى ليلة القدر وساعة الجمعة قوله لان المصابرة باب
من المصابرة الصبر مقابلة العدو قوله والايقاظ عن سنة الغفلة مجرور معطوف على التنبيه
او مرفوع معطوف على زيادة التنبيه قال صاحب الكشاف فى تكرير النداء زيادة تنبيه لهم وايقاظ
عن سنة الغفلة وفيه انهم قومه وعشيرته وهم فيما يوبقهم وهو يعلم وجه خلاصهم ونصيحتهم عليه
واجب فهو يتحزن لهم ويتلطف بهم ويستدعى بذلك ان لا يتهموه فان سرورهم سروره و
غمهم غمه وينزلوا على نصيحته لهم كما كرر ابراهيم عم فى نصيحة ابيه يا ابت قوله وكما فى قول الشاعر
لقد علم الحى اليمانون البيت لسحبان بن زفر بن اياس بن عبد شمس وهو الذى يضرب به المثل
فى الفصاحة دخل على معاوية وعنده خطباء الآفاق فلما راوه خرجوا من عنده لعلمهم بقصورهم وهم
عنه فقال لقد علم الحى اليمانون اه فقال معاوية اخطب فقال انظروا الى عصى تقيم من اودى
فقالوا وما تصنع بها وانت بحضرة امير المؤمنين قال ما صنع بها موسى وهو يخاطب ربه
فاخذها وتكلم من الظهر الى ان قرب فوت صلوة العصر ما تنحنح ولا توقف ولا ابتداء فى معنى
فخرج منه وقد بقيت عليه بقية فيه ولا مال عن الجنس الذى هو فيه فقال له معاوية انت
اخطب العرب فقال بل العرب وحدها بل اخطب الجن والانس فقال انت كذلك اى الحى القبيلة واليمانون نواب
جمع يمنى كما فى تعريف المسند اليه بالاضافة قوله ويتبين بطلان ما قيل اه وجه التشبيه
ان عيون الظباء حال حيوتها سود فلا يشبه الخرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض قوله قيل المراد لم يقبله ملك متكبر صح

بالحال الشامه فانها تغير لون الثغر ورع يكون قوله لم يهم بتقبيله خال من باب التذييل لا الايغال لدفع توهم خلاف المقصود وفي ضرام السقط الحال هو كما الحال وعني ههنا الملك المتكبر وحقيقته ان الخال بمعنى الكبر تقال رجل ذو خال اي ذو كبر فاطلق على المتكبر مبالغة كقولهم رجل عدل شبه فاها في الطعم والاستدارة بالكاس الا ان الكاس يكون ابدا منفرجة الفم ضيقة فتدارك ذلك بان شبه فاها مرة ثانية بالخاتم لكن الخاتم انما يكون شبا لا شاربة الثغر فتلافى ذلك بان جعل الخاتم من الدرهم الكاس في الغالب يكون منزلة كيف يكرع فيها من اهل المجلس كل احد حتى كانه يقبلها فتدارك ذلك بوصف الفم بانه لم يقبله ملك عظيم الشان مكتفى بغيره دفع ذلك بان وصفه بان لم يقبله ملك كسراه فان قلت اذا كان المقصود دفع توهم غير المقصود كان البيت من قبيل التكميل لا مراده في الايغال قلت ان بين الايغال والتكميل عموما من وجه فان الايغال اعم باعتبار الفائدة لجواز ان يكون النكتة فيه غير دفع توهم خلاف المقصود واخص باعتبار الموقع لوجوب كونه في آخر الكلام وليس هذا الاقسام اقساما متباينة فان الشارح صرح بان بين التذييل و الايغال عموما من وجه فلا محذور في ايراده من قبيل التكميل في الايغال وهل يجازي وكذا الجزاء المخصوص المراد بالجزاء المخصوص ارسال سيل العرم عليهم وفي ذكر الكفور دون الكافر اشعار بان ذلك الجزاء المخصوص لمن بالغ في العناد والكفر واحترز به عن الوجه الاخر في الاية وجه ثالث وهو ان تعالى المراد بالكفور في قوله وهل نجازي الا الكفور العامل لكنه عبر عنه بالكفور لنشا كل قوله بما كفروا لفظا وعلى هذا الوجه يكون الاية من الضرب الثاني وكل منها تذييل على ما قبله المستفاد من هذا الكلام ان قوله كل نفس ذائقة الموت تاكيد لما كتبه وتذييل للتذييل ويحتمل ان تقدر كلاما تذييلا لقوله وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد ولولا قوله ايضا الموهم اه مثل القول بان ايضا تنبيه على ان التقسيم لمطلق التذييل تحكم لا دليل عليه ولانه يباينه الذوق السليم اذ لو ارجع فيه هو الى الضرب الثاني لكان المعنى الضرب الثاني يستلزم القسمين كان ان مطلق التذييل يستلزم القسمين وهذا معنى صحيح بل لا بعد ان تعالى لفظ ايضا بعد ذكر القسم يدل على ان التقسيم

للعزم

للعزم سابق الثاني والاولى وجب ان يتقدم على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم وليت شعري يستبق اه عن عمر بن الخطاب رضي انه قال للجماعة اي شعرائكم القائل ولست بمستبق البيت قالوا هو النابغة قال هو اشعر الشعراء او عن ضمير المخاطب لست لا وجه لتخصيص الضمير في لست بكونه ذا حال لجواز ان يكون لا بمله حالا عن الضمير في مستبق اللهم الا ان يبنى الكلام على الاتحاد الذاتي بين الضميرين نعم انك لا تقدر على استبقاء مودة اخ تشيد الا ان قوله اخا على حذف المضاف واعطاء المضاف اليه اعرابه كما في قوله تعالى وكلا الغرية والعير لست بمستبق مودة اخ لان نزول المطر قد يكون سببا فكيف اذ يبلغ في ايهام خلاف المقصود مجرد الاحتمال له كيف لا وهو كما يشهد به الانصاف والا لزم ان يكون اكثر صور التتميم داخلا في التكميل بل لا بد من نوع سبق الى الذهن ولا يبعد من الشيخ الا الاصطلاح لشيوع الاستعمال فيه وكثرة وقوعه على وجه الاصطلاح ولذا ترى البلغاء يكتفون في مقام الدعاء بذكر السقي فكون البيت من قبيل التكميل محل تامل فان قلت يتبادر كونه سببا لخراب الديار ههنا لمجرد ذكر السقي بل باعتبار قوله المطر الثاني فان الدوام م معتبر في مفهوم الديمة قال في الصحاح الديمة المطر الدائم الذي ليس فيه رعد ولا برق قلت تقدم قوله غير مفسدها على قوله ديمة تنهمي يدفع هذا التوجيه كما لا يخفى ولذا عدي الذل بعلى والا فهو يعدى باللام تعالى ذل له وكذا ان يكون التعدية اه الفرق بين الثاني والاول ان الاول ل باعتبار التضمين والثاني باعتبار التذلل لكونه من العالي الى السافل يدل على حصول معنى العلو في التذلل فلا حاجة الى التضمين كذا في شرح الايضاح وفيه نظر لانا لا نم اه قال بعض الفضلاء الانصاف ان هذا النظر غير وارد لانه اذا وصف احد من الملوك بانه ليس بحليم يتبادر منه المهابة البتة وفيه نظر لان مهابة الملك انما يتبادر عند وصفه بعدم الحلم بالنسبة الى الرعايا با واما بالنسبة الى اعدائهم وهو الملوك فان اعداء الملوك ملوك فغير مسلم كما يشهد به الذوق ق السليم وبهذا يندفع ما قيل نصرة للمص ان ما قاله الشارح باعتبار برهان العقل و الظن

يكفي في مقام الخطابة والاقناع فتأمل فنفي ذلك التوهم بقوله مع الحلم اه قد يناقش فيه بان
حال البشاشة والتواضع تذهب مهابة الشخص ولو كان جبارا متعنفا مع ان مع لا يدل
مطلقا على ان الحلم يوجد حالة المهابة اذ يحتمل ان يكون معناه مهيب في عين العدو وغير
حليم في وقت مصادقته اياهم ح ان له حلما وتواضعا مع الاحباء وجوابه ظاهر فان ما
ذكره الشارح امر خطابي ادعائي واذهاب البشاشة مهابة الشخص باعتبار الغالب والاقرب
ان السلطان ينبسط مع من يخاطبه ويتلطف ومع هذا لا يدفع الى المخاطب راسه من
مهابته وهذا مما لا يخفى على المنصف وعدم دلالة مع بطريق القطع على ما ذكره لا يضر اذ
جواز حمله عليه كاف في مثل هذا المقام ثم اعتبار البشاشة وطلاقة الوجه بالنسبة الى الاحباء
كما يقتضيه كلام الشارح لا يخلو عن ركاكة بفضلة لنكتة اراد بالفضلة كالمفعول او الحال او
نحوهما مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام لا ما يتم اصل المعنى بدونه كما يدل عليه النظر في الامثلة التي
ذكرها المصنف في الايضاح او لتقليل المتعلق في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا الآية
هذا ماخوذ من كلام الكشاف واعترض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هي البعضية في
الافراد لا البعضية في الاجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلا ان الاسراء كانت في بعض من
اجزاء ليلة اجاب صاحب الكشف بان ما ذكره ماخوذ من قولهم سرت ليلا وسرت الليل فالثاني
بمعنى الاستيعاب والاول يصح على التقديرين وذلك لانه ح يصير بحدود واحد فرد من
المعروف عليه والليل وان كان موضوعا لمجموع الزمان المعلوم الا ان منكره يقع على البعض
والكل فيحمل على المتعارف والاسراء في الغالب لا يكون الا في بعضه وقد اجاب ايضا بان ذكره
الامام المرزوقي من انه يجوز ان يراد بذكر ليل منكرا وسط الليل والدخول في معظمه يقال جاء
فلان ليلا او بليل اي معظم ظلمته فيستفاد البعضية بهذا الوجه فلا اشكال والاصح
انه تعالى اذا حمل التنوين على التقليل يكون الكلام في قوة اسرى بعبده ليلا قليلا ومنه يستفاد د
منه القلة بحسب الاجزاء على ما يشهد به موارد استعمالات البلغاء في مباحث في مواضعه تبين مما ذكرنا ان



ان المقصود بيان وقوع الاسراء المذكور في بعض الليل فانه ادل على كمال قدرته تعالى ولو
اكتفى بذكر الاسراء لتوهم خلاف المقصود فلا يكون من قبيل التتميم اللهم الا ان يقال لا بد في
الايهام التبادر الى الذهن في الجملة كما ذكرنا فيما سبق والاسراء المطلق لا يتبادر منه وقوعه في
جميع الليل فتأمل ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان الترجمان على وزن الزعفران لمن
ويقال ترجمان بضم الجيم وكذا ان تضم التاء لضمة الجيم يقال ترجم كلامه اي فسره بلسان آخر كذا
في الصحاح ومعنى البيت ان ثمانين سنة التي انتهى اليه سني احدثت في سمعي ثقلا يحتاج معه
على الكلام فيحتاج الى مترجم يبلغه اياه ويكرره عليه من قريب ولما احتاج في ادراك المسموع الى
ان يعاد له الكلام بصوت جهير جعل الاعادة بمنزلة التعبير بلسان آخر فاطلق عليه الترجمان قبل
الدعاء للممدوح ببلوغ الثمانين فيه تاكيد للتحقيق مقالة الشاعر لانه اذا بلغ الثمانين صدقه في
احتياج سمعه الى ترجمان واعترض عليه بانه موهم للدعاء عليه بالصيرورة الى ضعف سمعه واحتياجه
الى ترجمان الا هل اتاها والحوادث جمة بان امرأ القيس بن تملك بيقرا الضمير في
اتاها راجع الى ام امرئ القيس وتملك اسمها وبيقر افعل ماض بمعنى اقام في الحضر والالف للاشباع ع
والباء في بان زائدة والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف قال ابن مالك في شرح التسهيل
وتميز الاعتراضية من الحالية امتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالفاء وان والسين ولن
وحرف تنفيس وجواز كونها طلبية والحالية تخالف الاعتراضية في جميع ذلك ومن جملة الفارقات
اللفظية وان لم يذكرها ابن مالك جواز اقتران الاعتراضية بالواو مع تصدرها بالمضارع
المثبت وقد سبق انه يمتنع في الحالية هذا هي الفرق اللفظي واما الفرق المعنوي فهو
صيغة ما اشار اليه صاحب الكشاف من ان الحالية قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية
فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة وضمير الشان محذوف هذا على مذهب
الجمهور ويجوز ان يكون تلك المحذوف ضمير المخاطب المامور بالعلم اي انك سوف يأتيك كل ما
قدر كاجون مسبوره وجاءه في قوله تعالى ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا قوله ان الله

مطلب اعتراض الشيخ بهاء الدين السبكي

يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض ما اكثر من جملة اه اعترض عليه الشيخ بهاء الدين السبكي بان
المراد بقولنا اكثر من جملة واحدة ان لا يكون احدى الجملتين معمولة لما في الاخرى والا فهي
في حكم جملة واحدة وقوله يحب التوابين خبر ان وقوله يحب المتطهرين معطوف على الخبر فلا
يكون مع ما قبلها جملتين معترضتين ولك ان تقول عطف الثانية على خبر ان ليس متعين
لجواز كونها خبر مبتدا محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستانفة فيحتمل ان يكون التمثيل
وقع على هذا الوجه المحتمل والاية مثال للدليل . وخفوق البيت الخفوق والخفقان
اضطراب القلب وهو مرفوع معطوف على فاعل فعل في البيت السابق واللهب
ما التهب من النار والمراد تلهبا في قلبه من حرارة الوجد وشدة الاشتياق . وما مات
منا سيد اه البيت لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي وقيل للسموال بن عاديا اليهودي و
مطلع القصيدة اذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جميل وبعده
اذا المرء لم يحمل على النفس ضيمها فليس الى حسن الثناء سبيل تعيرنا انا قليل عديدنا
فقلت لها ان الكرام قليل وما ضرنا انا قليل وجارنا عزيز وجار الاكثرين ذليل
لنا جبل يحتله من نجيره منيع يرد الطرف وهو كليل رسا اصله تحت الثرى وسما به
الى النجم فرع لا ينال طويل قال ابو زيد يقال طل دمه واطل دمه وطله الله واطله الله
اهدره ولا يقال طل دمه بالفتح وابو عبيدة والكسائي يقولانه وحاصل معنى البيت لم يمت منا
رئيس الا في الحرب ولا ابطل دم قتيل منا في موضع كان وعلى هذا من التنقي والوصف
النفاذ بالشجاعة ومعنى يحتله يحله وينزل فيه نجيره اي ندخله في جوارنا وحفظنا منيع
ممتنع على طالبه لا يمكنه يرد الطرف اي هو مرتفع عال كلما ينظر طرف الناظر اليه وسوق
الابيات يدل على ان المراد من الجبل جبل العز والسمو كما ذكر المرزوقي في شرح الحماسة لا الجبل
الحقيقي كما ذكره شارحو المفتاح فليتامل فيشتمل بعض صور التتميم والتكميل و
كذلك بعض صور التذييل لكن لما كان اصل التعريف شاملا ايضا وكان الغرض ههنا

ذكر



ذكرنا كلفظ تفسير البعض لم نتعرض له . وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر وحيث اقتصر على قوله
وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ولم يزد قوله ولا محل
له من الاعراب جملة كان او اكثر كما زاد المصنف فورد عليه الاشكال فسهو لان ما هو اقل
من الجملة قد يتكلف في نقال قوله جملة كانت او اقل او اكثر يريد بما كان واقعا في احد
الموقعين بعد اشتراط ما وقع اذا كان جملة بالا محل له من الاعراب وليس يريد به ما لا
محل له من الاعراب بل لعله فيشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان
الواقع جملة او اقل او اكثر والحاصل ان قوله جملة حال من ضمير له وخبر كان محذوف او جزء
حذفه وان لم يجز يجعل حالا خبر كان وتقدير جملة اخرى حالا كما ذكر والتقدير ولا محل له من
الاعراب حال كونه جملة كان الواقع اه ولا يخفى ما فيه من التعسف . لان
ايمانهم لا ينكره من يثبتهم وايضا تسبيحهم وحمدهم المستفاد من قوله يسبحون بحمد ربهم
يدلان على ايمانهم به تعالى . وحسن ذكره اظهار شرف الايمان باعتبار ان الله تعالى لما
ذكر هذا الوصف في شانهم مدحا لهم تبين ان هذا وصف عظيم القدر يحسن ان يمدح به
حملة العرش ومن حولهم فهذا ابلغ ترغيبا بهذا ويحتمل ان يكون قوله تعالى ويؤمنون به
اتيانا على مذهب من لم يشترط فيه التكميل كما مر . وفيه نظر لان هذا داخل في
التتميم اه اجيب بان مراد المصنف ان هذا الكلام وقد يقال في امر عظيم شانه فعند عظم
المنظور يقال رايته بعيني وعند عظم المقول يقال قاله بفيه وهذا لا يمنعه من ان يكون
للتاكيد بحسب اقتضاء المقام وفيه تكلف . ولست بنظار الى جانب الغنى اه وبعده
واني لصبار على ما ينوبني وحسبك ان الله اثنى على الصبر . وقول الحماسي
وننكر ان شئنا اه هذا البيت من ابيات قصيدة اذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه
وقبله ونحن كماء المزن ما في نصابنا كهام ولا فينا يعد بخيل وبعده اذا سيد
منا خلا قام سيد قؤول بما قال الكرام فعول انهام السنا لا ماء فيه

بطريق الى خطر بى واراد بالطريق التركيب تشبيها للتراكيب بالطرق فى ان المعنى يسلكها فيصل الى فهم المخاطب وفى ان السامع يسلكها فيصل به الى المعنى والاولى بحسن التعريف الان تنزل المعنى منزلة تارة كما يقصده الايراد وقد سلك فى التعبير بالمعنى الواحد عما نقصد به وهو من قبيل ذكر العام وارادة الخاص بقرينة دقيقة وفى التعبير عن التراكيب بالطرق بطريق الاستعارة وفى التعبير عن الدلالة العقلية بمطلق الدلالة فى وجه كما سيظهر عليك ان شاء الله سلوك طريق البيان من اعتبارات الدلالات المجازية وان كان الانسب بصناعة التعريف خلافه رعاية لبراعة الاستهلال اه طول

[illegible] قد اشير فى الشرح الاول الى ان المراد من الفن المعانى الخ او المضاف محذوف من الاول او الثانى فليتذكر وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد اه اورد على هذا التعريف انه يقتضى ان يتمكن كل من عرف علم البيان من ايراد اى معنى كان فى طرق مختلفة فى وضوح الدلالة مع انه ممتنع فيما ليس له لازم او له لازم فقط والجواب ان منشأ هذا الايراد ان يراد باللازم ما يمتنع انفكاكه تصورا على ما هو اصطلاح المعقول وستتضح ان المراد اعم من ذلك ووجود الشئ لوازم بالمعنى الاعم

مم فليس المراد علم بالقواعد الحاصل المراد بالعلم الادراك لاحتياجه الى تقدير المتعلق بلا ضرورة داعية الى التقدير وليس لك ان ترجح هذا التقدير بناء على ان الادراك هو المعنى الاصلى للعلم لانه فى المعانى الاخر اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجاز مشهور وكل منها ان لم يترجح عند اهل الفن على الحقيقة اللغوية فلا اقل من ان لا يترجح عليه ثم انا ورد على ارباب السليقة على تقدير حمل العلم على الاصول والقواعد او الادراك المتعلق بها ظاهر لانهم لا يعلمون القواعد مفصلة وان كانوا يعتبرونه متعينا تها فى الموارد بحسب سليقتهم واما على تقدير حمله على الملكة فلان الملكة على ما سبق من تصريح الشارح انما تحصل من ادراك القواعد وممارستها الا ان خروج علم الله تعالى وعلم جبرئيل من التعريف على تقدير حمل العلم على الادرك او الاصول غير ظاهر واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم اه قال الفاضل المحشى فى شرح المفتاح يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا مركبا روعى فيه مطابقته مقتضى اما اعتبار التركيب فلما عرفت من انه لم يكن كون الالفاظ المفردة مفيدة للتلاحظ معانيها الا فوائده حذرا من لزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة ال فلما مر من ان البيان شعبة من علم المعانى لانه باحث على وجه كلى عن كيفية افادة التراكيب بخواصها التى يبحث فى المعانى عن افادتها اياها انتهى كلامه وفيه بحث لان لزوم الدور على مدعى السكاكى انما هو فى افادة المعانى الحقيقية الوضعية والمراد بالمعنى ههنا هو المجازى

الى الاخ

والمراد بالمعنى ما هو اعم من الحقيقى والمجازى سم

والقضايا انما هو في الموضوعات الشخصية لا النوعية والا فالمركبات موضوعة نوعًا ايضا ٧/

على ايراد كل معنى يدخل تحت قصد المتكلم قيل الظاهر ان نقول على معرفة ايراد لانه الا يراد

انما وقع في التعريف فاعل يعرف وانت خبير بان ما ذكره الشارح بتفسير الملازم لان معرفة

الايراد يستلزم الاقتدار عليه فان قلت المعاني التي يقصدها غير متناهية عرفا وان تناهت يعنى

عقلا وكان الاحاطة بما لا يتناهى عقلا محالا كذلك الاحاطة بما لا يتناهى عرفا متعسر فكيف يقتدر

بعلم البيان على احاطتها قلت لا استحالة في الاحاطة بما لا يتناهى اجمالا كما في سائر العلوم ٥

ايراد معنى قولنا زيد جواد لا وجه بل مع كل ما يلاحظ ويقصده ليلاحظ باستواء

المعنى لم يكن عالما بعلم البيان قيل سياق كلامه يدل على ان من كان له هذه الملكة لو عرف ف

الايراد المذكور كان عالما بالبيان مع انه ليس كذلك اذ ليس الايراد المذكور علم البيان حتى يكون

العارف به عالما بعلم البيان واجيب بان الباء في بعلم البيان سببية لا صلة والمعنى ليس

عالما بالايراد بواسطة علم البيان ولك ان تحملها على الصلة لا باعتبار ان ذلك الايراد علم ٧/

البيان بل باعتبار ان معرفة الايراد المذكور بواسطة العلم بعلم البيان هذا فتأمل لان

كل واضح موفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه فان قلت من قدر على ايراد المعنى الواحد بطريق في

نهاية الوضوح وبطريق اخر في نهاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم صدق التعريف عليه اذ

لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح قلت القدرة على ما ذكر

بدون القدرة على الايراد بطريق متوسط بين النهايتين غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلا نسلم

ان لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح لان اصل الدلالة العقلية

لا يخلو عن وضوح ما وكذا لا يخلو عن خفاء ما للاحتياج الى سماع اللفظ والعلم بالوضع النوعي

ان بعضها واضح الدلالة قيل الوضوح صفة المدلول وصفة الدلالة تبعا وقيل صفة ٧/

لها لا تصافها بالظهور في نفسها على حسب تفاوت اسبابها التي فلا حاجة الى ذكر الخفاء

بل لا وجه له لان الخفاء من حيث انه خفاء لا يدخل تحت القصد والارادة اولا وبالذات





تخرج ملكة الاقتدار على التعبير اه اي تخرج الملكة المذكورة عن كونها مشمولة لعلم البيان و

جزء من مسماه والا فالملكة بالنسبة الى معنى واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاستقلال

اصلا لان المراد بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت القصد والارادة من جملتها المعاني التركيبية

اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد لان البيان ليس نفس معرفة ايراد المعنى

المذكور بل به يعرف ايراده ووجه صحة ذلك التعريف ان يحمل على التجوز بذكر المسبب

وهو المعرفة وارادة السبب وهو الاصول والقواعد او الملكة المسببة من تلك الاصول

وتعريف المص خال عن هذا التجوز فلذا حكم عليه بالاولوية ودلالة الاثر على المؤثر ٥

اقتصاره في تمثيل الدلالة الغير اللفظية على نوعين منها اشارة الى انحصارها في

الوضعية والعقلية كما دل عليه كلام الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع والمختار على ما

صرح به الاستاذ المحقق في شرح المطالع وغيره من المحققين وجود الدلالة الطبيعية

في غير اللفظية ايضا فان اخذ المستمع للنغمات الطيبة الرقص على وزنها يدل على تاثره بتلك

النغمات في نفس ذلك المرتقص وعلى ان طبعه يقتضي ان يتحرك تلك الحركات اذا تاثر من طيب

الاحوال وملائمة الاصوات وقس على ذلك ما يوجد من بعض الاوضاع لوجه المتألم وجه

عند شدة الم اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا قد تجتمع الدلالة الوضعية والعقلية في

لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين مثل قول القائل من وراء الجدار اناحي

بحسب مقتضى الطبع اي طبع اللافظ او طبع اللفظ او طبع السامع كما حققه الفاضل المحشي

في حاشية شرح المطالع كدلالة اح على الوجع قيل هو بفتح الهمزة وضمها وسكون الخاء المعجمة

المشددة يدل على التنحنح واما الذي يدل على الوجع فهو بالعين لا غير وعرفوا الدلالة

الوضعية اللفظية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع قال

الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع يستظهر بما نقله شارحه من عبارات الشفاء طريق

العلم باللفظ هو السمع ومحل ارتسامه الخيال وطريق العلم بالمعنى اللفظ ومحل ارتسامه النفس

وفيه بحث من وجوه اما اولا فلان حصر طريق العلم باللفظ في السمع مخالف لما ذكر سابقا من ان نقوش الكتابة دالة على الالفاظ واما ثانيا فلان اللفظ المسموع وان كان مرتسما في محل ارتسام الخيال لكن اللفظ الذي يدل عليه نقش الكتابة كلي لعدم اختصاصه بشخص مخصوص فمحل ارتسامه النفس فاطلاق القول بان محل ارتسام اللفظ هو الخيال مبني على الحصر طريق العلم في السمع وقد عرفت ما فيه واما ثالثا فلان المعنى كثيرا ما يكون من الجزئيات المحسوسة ويكون محله الخيال ولا يخفى ان الشيخ بنى كلامه على الاكثر لعدم توقفهما على العلم بالوضع لا يخفى على المنصف ان المتبادر من قوله بالنسبة الى من هو عالم بالوضع الحصر وان القيود التي في التعاريف يجب ان يحمل على المتبادر منها ما امكن فلهذا احترز بالقيد المذكور عن الطبيعية والعقلية فلا يتجه ما قيل من ان التوقف وان كان منفيا عنهما الا انهما لا ينافيان العلم بالوضع بل كل منهما متحققة سواء وجد العلم بالوضع او لم يوجد وح كيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد ا. واعترض بان الدلالة اه قرر الفاضل المحشي الاعتراض على الوجه المشهور ونقل جوابه الرازي في شرح المطالع بتوضيح وتحقيق محصله انه تعريف بلازم الدلالة بالقياس الى المعنى لكن فيه بحث لانه لازم غير محمول والمشهور عندهم عدم جواز التعريف فلا بد من تاويل اخر على انه اذا التجأ اخرا الى انه تفسير باللازم غير المحمول فلا حاجة الى اخراج الفهم عما هو المتبادر من كونه مصدرا من المبني للفاعل فان فهم السامع ايضا لازم لتلك الاضافة العارضة لاجل الوضع اعني الدلالة اللهم الا ان يقال اعتبار ما هو قريب من الدلالة بحسب اللزوم ولهذا عدل عما هو الظاهر ثم ان المذكور في شرح المطالع ان الوصف الناشي من الدلالة اذا قيس الى المعنى كون المعنى منفهما عند اطلاق اللفظ والمفهوم من كلام الفاضل المحشي ان الدلالة كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ والفرق ظاهر وجوابه انا لا نم انه صفة اللفظ اه قد رد الفاضل المحشي هذا الجواب بتفصيل خلاصته ان فهم السامع من اللفظ صفة له لكن صرح في مباحث التقابل من حواشي شرح التجريد بان عدم اللازم عن المحل صفة



للمحل قائمة به فبين كلاميه في كتابيه تناقض صريح الا ان يقال ما ذكره في حواشي شرح التجريد نقل لكلام القوم لا انه مختاره لان دلالة عليه انما هي من جهة ان العقل يحكم اه اي من جهة هي منشأ لكون العقل حاكما فيصح التعليل وسقط ما قيل ان التعليل غير واضح اذ لولا ملاحظة العقل قطعا لا الجزء ولا الكل ولا اللازم ولا الملزوم فضلا عن الحكم بالاستلزام لكان امر الدلالة بحاله فالصواب ان يقال في التعليل لان دلالته عليهما من جهة الاقتضاء والاستلزام العقلي واريد به الكل واعتبر دلالته اه انما اعتبر الارادة مع انه مستدرك في بيان الانتقاض اذ يكفي ان يقال اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل ودل على الجزء بالتضمن يصدق عليه انه يفهم الكلية والجزئية وما يتفرع عليها زيادة انفتاح ولئلا يتوهم لغوية الاعتبار في قوله واعتبر دلالته آه فلينهم ح وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض اي ينتقض تعريف بعض الدلالات ببعض الدلالات لا الحدود بعضها وانما لم يتعرض لانتقاض حد كل واحد من التضمن والالتزام بالاخر لعدم الاطلاع على مثال مع انه يمكن تصويره فيما اذا كان اللفظ موضوعا لكل واحد من اللازم والملزوم وللمجموع منهما معا كما فصله في شرح الرسالة والجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات آه وان سلم انه قصد التعريف لم يكن ايضا بل يترك قيد الحيثية لشهرته وانسباق الذهن اليه كما ذكره في تعريف الحقيقة والمجاز فلا انتقاض اصلا ع فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فتسلل لا فائدة بهذه المقدمة اذ لا يدعى امكان اجتماع الدلالات بل انتقاض تعريفها ويجوز ان يكون اللفظ ابدا متصفا باحدى هذه الدلالات مع انها يصدق عليها تعريف الدلالة الاخرى وانت خبير بان هذا راجع الى ما ذكره الفاضل المحشي فليتامل الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل فان قلت التضمن صفة اللفظ ولا كذلك فهم الجزء في ضمن الكل فكيف يكون التضمن نفس الفهم قلت هذا من قبيل قولهم الدلالة فهم المعنى من اللفظ آه وقد سبق من الشارح والمحشي توجيهه فلا وجه للاعادة وانه اذا قصد الى قوله لا تضمنا او التزاما قال الفاضل المحشي هذا ابطال وبين وجه البطلان ببسط وتفصيل لكن فيما ذكره بحث من وجوه الاول ان التضمن

لما كان فهم الجزء في ضمن الكل يكون الفهم الثاني وهو فهمه ملتفتا ومخطرا بالبال قصدًا بواسطة
القرينة الدالة على انه المراد تضمنا اذ ليس في ضمن الكل وهو ظ ويلزم القول بانه مطابقة فان قلت يلزم ح
ان تتعدد الدلالة مطابقة وتضمنا فلا يصح قول الشارح لا تضمنا قلت مراده بقوله صارت الدلالة
مطابقة لا تضمنا ان الدلالة عليه من حيث انه مقصود صارت كذلك كما يدل عليه السياق واراد بقوله
لا تضمنا فقط وكذا القول في الالتزام وبالجملة لا شك في كون الفهم الثاني دلالة وان كان بواسطة
القرينة لان اهل العربية لا يشترطونه في الدلالة الكلية واذ ليس تضمنا لما ذكره ولا التزاما اذ ليس المفهوم
خارجا عن الموضوع له تعين كونه مطابقة الثاني ان ما ذكره من ان القرينة في مثل هذا المجاز لا
تعلق لها بالفهم بل بالارادة بناء في ما اشتهر بينهم في الفرق بين المجاز والمشترك من ان القرينة في
المشترك لدفع مزاحمة الغير وفي المجاز لفهم المعنى المجازي حتى انهم اخرجوا المجاز عن ان يكون موضوعا
بازاء المعنى المجازي بان اعتبروا في تعريف الوضع قيد بنفسه وادخلوا المشترك وقالوا الفهم في
المجاز بواسطة القرينة لا بنفسه بخلاف المشترك على ما يجيء في بحث الحقيقة والمجاز الثالث ان قوله ما ذكره
الشارح من صيرورة الدلالة على الجزء واللازم مطابقة لا تضمنا والتزاما مبني على مقدمتين احدهما
ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا والثانية ان اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة
التي هي اقوى لم يدل عليه تلك الحال باحدى الباقيتين محل نظر لان مساق الكلام يدل على ان نفي
التضمن لعدم انفهام الجزء في ضمن الكل لانه لما لم يفرق بين الفهم والقصد كان القصد لا في ضمنه
فبالضرورة لا يكون تضمنا نعم عدم التفرقة بط كما حققه الفاضل المحشي فكون المقدمة الثانية
مبنيا على ما ذكره الشارح رحمه الله الا ان يقال مراد المحشي ان مبنى ما ذكره على ما هو المقدمتين
في نفس الامر في كلام القوم لا على ما ذكره الشارح نفسه لا نظهر انها مطابقة ام تضمن قال
الفاضل المحشي قد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان يكون تضمنا فينتقض بها حد التضمن وكذا الحال في الدلالة
والظاهر انه اعتراض على الشارح فتنكشف الماد ولا فلان هذا القائل صرح بان حقيقة الدلالة
التضمنية الدلالة على الجزء المراد وحقيقة الدلالة الالتزامية الدلالة على اللازم المراد وقد حكم القطنا

با

كالتزامها للمطابقة فمقتضى التصريح الاول كون الدلالة على الجزء المراد تضمنا وعلى اللازم المراد
التزاما ومقتضى الحكم الثاني كونها مطابقة فلا وجه لبث القول في الدلالتين متمسكا فيه
بالثاني وبالجملة لما جعل المجيب المذكور الارادة مدارا للدلالة لم يتصور له ان يعين احدها
في الصورة المذكورة ولهذا قال الشارح لا نظهر انها مطابقة ام تضمن وهذا ظاهر جدا واما ثانيا
فلان تعيين كون الدلالة فيما ذكره من الصور تعين مطابقة كان مبنيا على استلزام التضمن والالتزام
اياها كما صرح به في حواشيه حيث قال لا تضمنا ولا التزاما لاستلزامهما الدلالة المطابقية على الكل
او الملزوم وقد انتفت لانتفاء الارادة وقول الشارح لا نظهر انها مطابقة ام تضمن مبني
على تسليم جميع ما ذكره من توقف الدلالات على الارادة وما يلزمه من امتناع اجتماعها وبالجملة
الكلام ههنا مبني على التنزل فلا وجه للاعتراض وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص كما
بين البخل والجود في مقام التمليح والتهكم وكلام ابن الحاجب في اصوله يشعر بان دلالته
هكذا ودلالة اللفظة في كمال معناها دلالة المطابقة وفي جزئه الدلالة التضمنية وغير اللفظية
التزام وقيل اذا كان ذهنيا يخرج كثير من معاني المجازات والكنايات جوابه ان من اشترط
الكلية في الدلالة لم يجعل تلك المجازات والكنايات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عنده هو
المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية او المقالية نعم من لم يشترط ذلك جعل الدال نفس
تلك المجازات والكنايات كذا ذكره الفاضل المحشي واعترض عليه بان الدال على المعنى المجازي ان
كان هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة لم يكن المجاز في رأيه لسانا تجانا مجازا في المفرد
بل لم يوجد مجاز فيه وهو خلاف ما صرح به واجيب عنه بان المجاز هو اللفظ المستعمل
في غير المعنى الموضوع له ولا شك ان المستعمل في المثال المذكور في المعنى المجازي الذي هو الرجل
الشجاع انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقرينة اعني لفظ في الحمام في ذلك الاستعمال وانما هو
لاجل فهم المجاز عنه والحاصل انه لا يلزم من كون القرينة جزء من الدال على المعنى المجازي ان
يكون المجاز هو المجموع المركب لجواز ان يكون المستعمل في المعنى المجازي هو اللفظ المستعار فقط

وان كان الدال عليه المجموع المركب من اللفظ المستعار ومن القرينة فيكون المجاز مفردا وان كان الدال عليه مركبا على انه لو سلم ما ذكره في مثال اسد في الحمام فلا نم انه يلزم ان لا يوجد مجاز في المفرد وانما يتم ما ذكره في القرائن اللفظية لا العقلية وان جعلت القرينة العقلية بحكم لفظ تقديري او يقال المجموع المركب من اللفظ والقرينة العقلية ليس بلفظ والمجاز من اللفظ فلا يكون المركب مجازا فضلا عن ان يكون في المفرد فصح لزوم ان لا يوجد مجاز في المفرد قلنا فكيف ان اللفظ اذا استعمل في جزء الموضوع له لم يكن للقرينة تعلق بتمام المعنى المجازي بل بالارادة فاللفظ فيه مثله مجاز مفرد فلا يلزم انتفاء المجاز في المفرد مطلقا فتدبر بل لم يكن دلالة الالتزام اه ورد الفاضل المحشي بان لازم لازم الشيء وان كان لازما لذلك الشيء لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالته على لازم لازمه وقد حققه بالامر بعلة لكن فيه بحث لانه انما يتم اذا كان لازم لازم الشيء لازما له كما صرح به وليس بلازم سواء كان اللزوم بينا بالمعنى الاعم او الاخص اما في الاول فلانه اذا كفانا تصور آ وتصور ب في الجزم باللزوم بينهما وكفانا تصور ب وتصور ج في الجزم باللزوم بين ب و ج لا يستلزم كفاية تصور آ وتصور ج في الجزم باللزوم بينهما بل ربما يحتاج في هذا الجزم الى اعتبار لزوم ب لآ ولزوم ج لب واما في الثاني فلان تصور الشيء انما يستلزم تصور لازمه تبعا غير ملتفت اليه قصدا والمستلزم لتصور اللازم الثاني تصور اللازم الاول مقصودا وملحوظا في نفسه اللهم الا ان يثبت ان لازم يستلزم تصوره ولو تبعا غير ملتفت اليه قصد التصور لازمه في بعض المواد واولم يكن كليا فيه لانا نقول بالوضعية فان قلت المفسر اوضح دلالة على المقصود من المفسر مع اشتراكهما في الدلالة الوضعية قلت المفسر والمفسر انما يختلفان بكون احدهما دالا على الهيئة المفصلة والآخر على الاجمالية فالاختلاف فيهما راجع الى نفس المدلول لا الى الدلالة والا لم يكن كل واحد دالا اه لا شك ان الوضوح والخفاء معتبران بالنسبة الى السامع فكذا الدلالة المرادة هيهنا اعني الارشاد تعتبر بالنسبة اليه فلا يرد ان يقال الدلالة



معتبرة بالنسبة الى نفس الامر لا بالنسبة الى السامع فلا يلزم من انتفاء علمه بالوضع انتفاء الدلالة مقام كل كلمة منها اي من كلمات كلام السابق ما يرادفها اي يرادف تلك الكلمة لا لكل كلمة اذ ليس لما يرادف كل كلمة ويحتمل ان يكون بعض منها والا كان قلت قوله ويحتمل معطوف على قوله لا يكون وهو مقيد بقيد متقدم عليه اعني قوله وعلى التقديرين فيفيد احتمال كون البعض والا على كل من التقديرين مع انه لا دلالة لشيء منها على احد التقديرين وهو ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فليس قوله ويحتمل معطوفا على مجموع القيد والمقيد والحاصل انه لو حفظ التقييد اولا ثم العطف فيكون القيد جزءا من اجزاء المعطوف عليه لا حكما من احكامه حتى يلزم اشتراك المعطوف فيه وانما يلزم لو كان المعطوف عليه مقيدا بقيد سابق والوقف ظ فافهم ودريت ما يقال ان الفرق بين الجوابين ان المعتبر في الاول التغاير بحسب الاطلاق والتقييد وفي الثاني التغاير بحسب الذات وقوله بتكرر اللفظ على الحس والمعاني على العقل فان قلت الكلام في ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة وانتفاء الاختلاف بالوضوح والخفاء بالنسبة الى معنى واحد وضعي فلا مدخل لقوله تكرر المعنى على العقل فلا وجه لذكره قلت نعم المدعى ذلك لكن الدليل السابق كان عاما فانه كما يدل على انتفاء الاختلاف بالوضوح بالنسبة الى مدلول واحد وضعي كذلك يدل على انتفائه بالنسبة الى مدلولين وضعيين اعني ان يكون دلالة لفظ على معناه الوضعي اوضح من دلالة لفظ آخر على مدلول آخر وضعي والسؤال على الدليل على انه يمكن ان يراد بقوله تكرار المعنى على العقل قوله تكرر معنى اللفظ من حيث انه معنى له فلو كان الكلام في دال على معنى واحد وضعي لكان ذكر قوله تكرر المعنى على العقل استطرادا فتحرره فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة اه فمناقشة وهي ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم ودلالة اللازم من حيث هو لازم على الملزوم فتأدية الملزوم بالفاظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد باللزوم التبعية وبالملزوم المستتبع للازم التابع

وبلاحظ فی کل منها الملزومیة بالمعنی المعتبر فی دلالة الالتزام عند اهل هذا الفن فمثال ذلک مثل
کونه کثیر الرماد وجبان الکلب ومهزول الفصیل ینتقل من کثرة الرماد الی کثرة احراق الحطب
تحت القدر ومنه الی کثرة الطبائخ ومنه الی کثرة الاکلة ومنه الی کثرة الضیفان ومنه الی المقصود
اعنی الجواد وینتقل من جبن الکلب الی کثرة ضربه ومنه الی کثرة الواردین ومنه الی کثرة الضیفان
ومنه الی المقصود وینتقل من هزال الفصیل الی نحر امه لاجل الضیف ومنه الی المقصود کما
یدل علیه قول ابن هرمة لا امتع العوذ بالفصال ولا ابتاع الا قریبة الاجل فان قیل له
ینبغی ان یکون الامر بالعکس فقد فهم من الکلام السابق ان دلالة الشیء علی جزئه اوضح من دلالة
علی جزء الجزء فالعکس المذکور بالنسبة الی هذا المفهوم الضمنی لا بالنسبة الی ما ذکر فی الکلام صریحا
من ان دلالة الحیوان علی الجسم اوضح من دلالة الانسان علیه کما وهم بعض المحشین فان
نسبة جزء الجزء الی الجزء کنسبة جزء الجزء الی الکل فغایة الامر ان یتحدا فی مرتبة الوضوح لا
ان یکون دلالة الکل علی جزء جزئه اوضح من دلالة الجزء علی جزئه والی هذا المعنی یشیر کلام
الفاضل المحشی فی حاشیته قلنا الامر کذلک لکن القوم صرحوا الی قوله فکانهم بنوا ذلک
ن رد الفاضل المحشی هذا الجواب ثم اجاب بجواب مطابق لقواعد القوم لکن فی کلامه بحثا
الا ولا ان للقائل ان یقول یجوز ان یکون مراد الشارح بالقوم اهل البیان لا المیزانیین
صح وما ذکره الفاضل بناء علی ما ذهب الیه المیزانیون فی هذا المقام غایة الامر تخالف الاصطلا
ح ولا یلتبس به وجوابه ان ما ذکر اصطلاح جدید لا ینقل علیه من اهل البیان فلا وجه لحمل الکلام علیه
مع ان الاستشهاد بقول الشیخ ینافیه ما صرح بان المراد من القوم المنطقیون الثانی
ان ما ذکره فی الجواب المطابق لقواعد القوم من ان الاختلاف الذی یوجد فی التضمن لیس باعتبار
فهم الجزء ما لا حاجة الیه فی بیان تحقق الاختلاف فی دلالة التضمن وضوحا وخفاء اذ
یکفی منه فی بیان تأتی الوضوح والخفاء فی دلالة الالتزام علی مذهب ارباب المعقول ان ترتب
الملاحظات لو بالذات یقتضی تفاوت الترتب فی الوضوح فالدلالة علی جزء الجزء اوضح من الدلالة علی الجزء

اللهم



اللهم الا ان یرید الاختلاف المعتبر فیما بین القوم الموجود فی التضمن لیس باعتبار فهم الجزء فی ضمن
ارادة الکل کما فصله ومعنی النوع بالبال ای الواو للحال ای والحال ان معنی النوع
بالبال یعنی الاجمال لا بالتفصیل والا لحصوله بالبال منفصلا بدون حصول الجنس صح والی
هذا اشار بقوله ولم تنزع النسبة منها فی هذه الحال ای نسبة انه جنس له جزء من حقیقته و
المراد عدم اعتبار التفصیل وهو بعد موضع نظر وجوه النظر قد اوردها الفاضل المحشی
علی الوجه الذی نقل من الشارح الا ان فی الالحاقات التی اوردها منع اما الاول
ان قوله فی توجیه مراد الشارح اقول فی تصویر اختلاف فی المطابقة الی قوله اذ لا اشعار
رح فی التعریف بهذا القید یدل علی ان الاختلاف المذکور لیس بحسب نفس الدلالة ولیس مراد الشارح
ما ذکر بل ان اختلاف الدلالة بالنظر الی اختلاف العلم بالوضع اختلاف بالنظر الی نفس الدلالة
المطابقیة لان منع الاختلاف بالنظر الیها ان یختلف بسبب الدلالة فیختلف الدلالة بحسبه
کاللزوم فی الالتزام کیف ولو کان مراد الشارح ما افاده لما احتاج الی اعتبار کفایة الظن
فی الوضع اذ قد یمکن التفاوت سابقا علی وجه یوجد فی العلم الجازم الثانی ان قوله وربما
یقال لا یتصور فی المطابقة اختلاف وضوحا وخفاء الا بحسب الاختلاف فی العلم بالوضع یتجه علیه
الله منع الحصر اذ یجوز ان یکون الاختلاف بحسب کثرة المزاولة ونحوه کما یفهم من الشارح الا ان
فان قلت هذا راجع الی تذکر الفیاضة فیؤول الی العلم بالوضع قلت هذا الاعتبار ربما یمکن ضبطه
بالنسبة الی ارباب العلوم والصناعات واصحاب العرف الخاص واللغة الخاصة فعدم الانضباط غیر
مسلم بالجملة غایة الامر عدم انضباط خصوصیات مراتب العلم وهو لا یستلزم هجر المطابقة اذ
یمکن الاطلاع علی مراتب العلم من الیقین والظن والجلی وما دونه بدلالة المقامات وان لم
یحفظ قدر ما یوجد من الکیفیة بعینها الثالث ان منع قوله وربما یقال الخ انه یقال ذلک فی بیان
عدم تأتی الایراد المذکور فی الدلالات الوضعیة لا فی دفع المنافاة المذکورة فما نقل عن
الشارح بعضه انما اولا کما ظن اذ قد صرح فی هذا القول بان الاختلاف المذکور بحسب الاختلاف

في العلم بالوضع فلا يدفع المنافاة المذكورة الا بتكلف الرابع ان قوله نعم اذا كان اللفظ مشتركا ا ه
يخالف ما ذكره في شرحه للمفتاح من ان لا تفاوت هناك في نفس الدلالة بل هناك تزاحم يحتاج في
دفعه الى قرينة وجوابه ان معنى ما ذكره في المفتاح انه لا تفاوت في نفس الدلالة كما صرح به ومعنى
ما ذكره ههنا انه لما لم يكن في التعريف اشعار بذلك القيد صح وجود التفاوت في المشترك بالنظر
الى النوع الخامس ان قوله وايضا الوسلم ما ذكره ولا اه قد اجاب في شرحه للمفتاح
بان المركبات التي يدل على معانيها بالوضع تعد بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد بدلالتها
بالوضع لا وحدها ولا مع غيرها ثم ظاهر هذا الكلام يدل ان اما قال ظاهر هذا الكلام
لانه بصدد بيان حال المجاز مطلقا فيستفاد من مساق الكلام انه لا بد في كل مجاز من
ذكر الملزوم وارادة اللازم وليس عبارته نصا في هذا المقام لان قوله ثم اللفظ المراد به لازم
ما وضع له ان يقتضي مجازية هذا اللفظ لا اللفظة المذكورة في كل مجاز وهذا الايضاح
وانما قال ظاهرا لان علاقة اللزوم وان كانت تذكر في بعض اقسام المجاز الا ان مرجع جميع
العلاقات هو اللزوم والحق ان هذا الكلام واه وانت خبير بما فيه من الاضطراب قريبي
الفاضل المحشي وجه الاضطراب الا ان في كلامه نكتة ينبغي ان يتنبه لها وهي ان قوله وله مراتب
في الوضوح والخفاء مع ان دلالة المطابقة لا توجه للكلام بناء على ما اختاره الشارح في شرح
المفتاح من ان دلالة التشبيهات وضعية لانه يخالف كلامه وقرره في شرحه للمفتاح حيث قال
وما يقال ان المقصود في التشبيهات هو المعاني الوضعية فقط للتشبيه فان قولك وجهه
كالبدر مثلا لا نريد به ما هو مفهومه وضعا بل تريد ان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة
لكن ارادة هذا المعنى لا تنافي ارادة المفهوم الوضعي وقد اشار اليه ههنا بانقله من كلام
كمال الدين حيث البحراني وعنونه بالفائدة فلا ينبغي ان يتوهم المخالفة بين كلاميه في كتابيه
وما يعترض عليه بان الفائدة التي نقلها عن بعض الافاضل يفسد ما ذكره اولا كما وهم
فيه البعض يتوجه الضبط الذي ذكره بحث وهو ان المعنى المراد في التشبيه على ما ذكر

اعني

الوجه
اعني كون الوجه في غاية الحسن ليس لازما للمعنى الموضوع له انما المشابهة بين البدر فكيف يجعل
كون العلاقة مشابهة منشأ للتشبيه الاستعارة وجوابه ما ذكره في حواشي شرح المطالع
من ان ارادة هذا المعنى متفرعة على تلك المشابهة فمن ثمه صح ان العلاقة هي المشابهة
وظاهر هذا التشبيه اللغوي لشموله الامثلة المذكورة كما دل عليه كلام الفاضل المحشي
مما استفاده من ظاهره اذ ذكرها في تعريف التشبيه اللغوي لكن المحقق ذو بل حقيقة الامر
انما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي الذي اعتمد من كلام
المصنف كما يشير اليه بقوله وينبغي ان يزاد آه ثم ورود الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي
يتوقف على ان هذه الامثلة ليست منه وان قصد به المشاركة التي هي لازم معناها ودفع
ذلك بناء على انهم عدوا قوله تع اتخذ الهه هواه من قبيل التشبيه وكذا قول ابي الطيب
فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال وسموا امثالها تشبيها ضمنيا فا
لظاهر منه ان مثل قائل زيد عمرو اذا قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحي المعنى //
وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لا يخفى ان هذه الزيادة تغني عن قيد لا على //
وجه الاستعارة اه فتأمل لكله لان الاستعارة انما يطلق حيث يطوى ذكر المستعار له با
مراده بذكر المستعار له ههنا ذكره على وجه ينبئ عن التشبيه لا مطلقا كما مر اليه الاشارة
في آخر احوال الاسناد الخبري صالحا لان يراد المنقول عنه او المنقول اليه لولا دلالة
الحال او فحوى الكلام اراد بدلالة الحال القرينة الحالية وبفحوى الكلام القرينة المقالية ثم كان
الكلام مبني على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كانه من افراده يصلح له اللفظ
كما يصلح لافراده الحقيقية واشتراط نفي القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي فلا يرد
ان كون اللفظ صالحا لارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازي على تقدير انتفاء القرينة غير مسلم
اذ المجاز مشروط بالقرينة المانعة وقد يجاب بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة
لا عدم احتمال الارادة وصلاحيتها اذ قد تقرر ان كل حقيقة يحتمل المجاز وان كان احتمالا

مرجوحا

يخرنا شئ عن دليل وهذا لا ينافي افادة الحنفية القطع بحسب الظاهر كما تقرر في الاصول له
قال الفاضل المحشي في حاشية الكشف الظاهر ان الخلو شرط ارادة المنقول اليه وعدم
الدلالة شرط ارادة المنقول عنه ولو قدم المنقول اليه في الذكر لاصاب كلا من الشروط بشرط
انتهى واطلاق لفظ الاركان على الاربعة اه يعني مع خروج اعني السند المصطلح
الذي هو نفس الدلالة فان قلت في التعريف امور ما خرج غير الاربعة قلت الكلام في
المقصود بالبحث لا في كل ما اخذ في التعريف لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصر الورد
وشممت العنبر او نحو ذلك اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه النكهة التي هي رائحة الفم بنفس
العنبر الذي هو مشموم عرفي بل برائحته فلا يمكن التشبث بالعرف في دفع الشارح بالكلية
عن هذا المثال يقال شممت بالكسر اشم بالفتح اشم بالضم لانه عدم الحق عما من شانه
انالم يقل عدم الحق عمن اتصف بها مع انه الظاهر والمذكور في عامة الكتب لانتقاضه بقوله في
وكنتم امواتا فاحياكم والاصل الحقيقة واما انتقاض التفسير بقوله ليحيي بلدة ميتا فجوابه
المصير الى المجاز باتفاق اهل اللغة واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به
يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جايز قد يقال ليس كل محسوس اصلا لكل
معقول فيجوز ان يكون بعض المعقول اوضح واقوى عند العقل بواسطة كمال
وضوح الذي هو محسوس مخصوص فتشبيه محسوس آخر ليس باصل له ولا باوضح مثل
وضوحه بذلك المعقول وجوابه ان وضوح المعقول اي معقول كان لا يبلغ درجة
وضوح المحسوس اي محسوس كان فضلا عن ان يكون اقوى منه فلا يصح تشبيه
المحسوس بالمعقول الا بطريق الادعاء والتنزيل بهذا اظهر المصنف فتدبر ليدخل
فيه الخيالي يمكن ان يقال انا جعلوا الخيالي من قبيل الحسيات لانهما منتزعة في ادراك
الصور غير ان الحس يدركها كحضور المادة والخيال بدونها وهو المعدوم الذي
فرض مجتمعا اه انما سمي هذا النوع بالخيالي لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال الذي هو

وانه

فانه للحس المشترك الذي يتادى اليه جميع المدركات الحسية ولكنه يخفى لو ادرك لكان
مدركا بها اعترض عليه مولانا حيدر رح بان المراد بالادراك المذكور في الشرط ان كان
مطلق الادراك فالملازمة مم لان المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان
كان المراد الادراك بالحواس اتحد الشرط والجزاء وجوابه ان المراد منه الادراك موجودا
او الادراك بنفسه لا بصورته فلا غبار عليه بخلاف اللذة والالم العقليين يحصل الفرق ق
بين اللذة العقلية والحسية ان الحسية ما يكون المدرك بالكسر من الحواس والمدرك
ما يتعلق بالحواس واما العقلية فهي ما يكون المدرك فيه العقل والمدرك من العقليات
كالادراك وقس على هذا الفرق بين الالمين وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل
لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك كمعنى هذا التعريف ذكرته في حواشي المواقف
فليطلب واعلم ان المصنف لما اقتفى اثر السكاكي في التقسيم وايراد الامثلة على اصل الفلاسفة
عرف ان ترتيب الامثلة على ما عرفوها فالعهدة في ايراد امثال هذه التحقيقات عليهما لا على الشارح ح
وكادراك القوة الغضبية والشهوانية القوة الغضبية هي مبدا الاقدام على الا مولاه
والشوق الى التسلط والرفع والقوة الشهوانية هي مبدا جذب المنافع وطلب الملاذ
من الماكل والمشارب وغير ذلك من المشتهيات كتكعنت الذائقة اه مثال لما هو
خير وكمال عند القوة الشهوية لا لادراكه كما يتوهم من ظاهره وهو ادراكها الموجودات
اليقينية المجردات منقول الادراك واليقينية بالرفع صفة ادراكها فالمراد المعنى الذي
اه نقل عن الشارح ان هذا اذا كان وجه الشبه امرا خارجا اما اذا كان داخلا او
تمام ماهية الشيء فلا ينبغي ان يشترط هذا القيد اعني زيادة الاختصاص والقمر
لليالي او النجوم اراد بالليالي الليالي المستفادة من رب الدالة على التكثير والتعدد
المذكورة في البيت السابق والاضافة في دجاها على تقدير ارجاع الضمير الى النجوم لادنى
التلبس وهو كون النجوم بينها هذا ورايت في نسخة مصححة من نسخ موقوفة على الشارح بعد قوله

او للنجوم هكذا والرواية الصحيحة دجاه والضمير لليل فى قوله رب ليل قطعته بصدود او فراق
ما كان فيه وداع موحش كالثقيل تتقذى به العين وتابى حديثه الاسماع الصدود
الاعراض والتبارفة للملابسة وضمير فيه لليل او الفراق ونفى وجود الوداع فيه مع ان
مساق الكلام يدل على ارادة وصف ذلك الليل بزيادة الايحاش بناء على ان وجودها
الوداع يقتضى سابقة التلاقى فيه فعدمه المقتضى لعدم التلاقى عن اصله مورث لزيادة
الملال وموحش باى اى مورث وحشة صفة ليل كالثقيل يتقذى به العين اى يكون
ذا وسخ يتجدد رؤيته وتابى اى يمتنع ولا يقبل كالاسماع حديثه الصادر عنه ولزم بطر نق
العكس هذا او لم يعتبر كل من التشبيهين اصلا على حدة كما فعل السكاكى لما فيه
من تقليل الاصول ومن جعل شبه السنة بالنور اصلا وتفريع البدعة بالظلمة عليه لما
صرح به الشارح فى بحث الاستعارة من ان الظلمة اصل والنور طار عليه بين الدجى صفة
للنجوم لا ظرف للاشتراك وانما ظرفه قوله فى كونه وعلم ان قوله سنن لاح بينهن
ابتداع من باب القلب لا تعين القلب فى هذا المصراع لاحتمال ان يكون فى المصراع الاول
والمعنى كان النجوم بينها دجاها وكانه لم يذكره لان النكتة انما تظهر فى القلب الثانى كما بينه
حتى كان البدعة هى التى تلمع من بينها لا كما فى اسناد اللمعان الى البدعة التى هى
كالظلمة من الركاكة وقيل انما نظر فى الطرفين الى معنى الاشراق بل الى مجرد الظهور وانما لم
يجعل ابتداع مبتدا خبره بينهن والجملة صفة للسنن لان الظاهر لاحت ... وكذ
ذلك ما يفيد الكلام مثل ان يكون فى الكلام وجوه من الاعراب بعضها مؤدية الى
المعنى المراد وبعضها غير مؤدية اليه فان حمل على الوجه المؤدى كان تعقيدا لفظيا
وان حمل على الجمع كان تكثيرا للمعنى ... فى كونها كرابيسا او ثوبا او قطنا فيه
على ترتيب اللف وقد يعترض على كون من القطن فصلا بانه ليس ويا للكرابيس اذ
تصدق على ما لا ينسج بعد واجيب بعد التسليم بان الفصل يجوز ان يكون اعم من النوع اذا

كان

كان فصلا بعيدا حصول الجسم فى مكان الحصول ان يقول حصول العين فى حيز
بعد حصوله فى آخر لان الجوهر الفرد متحرك عندهم وليس بجسم وللحيز عموم فالى التعيم
المذكور اللهم الا ان يريد تعريف حركة الجسم لا تعريف مطلقها نظر لان المقدار اه
قلت فليعطف على الكيفيات حتى لا يلزم كونها منها قلت سوق الكلام على تفصيل الكيفيات
الى ما يدرك بالحواس نوعا نوعا حيث قيل بالبصر او بالسمع اه ياتى خروج شىء من
المذكورات فى خلال التفصيل من تلك الانواع وكالاستقامة والانحناء والتحدب
والتقعر الداخلة تحت الشكل الاستقامة والانحناء بمعنى غير الخط بحسب العرض حيث
يقال فلان مستقيم القامة ومنحنيها واما التحدب والتقعر فبمعناه بحسب الحقيقة
ايضا فان للكرة المجوفة سطحان مقعرا ومحدبا مع انه لا خط فيها بالفعل لعدم تناهى
سطحها وضعا كما فى اوتار الاغانى المتبدئة والاغانى فى الاصل جمع اغنية
بمعنى التغنى وهى كتب متعارف اهل الآلة ذوات الاوتار كالعود والقانون
وذوات المزامير وذوات النفخ كالبوق ونحو واصولها تسعة الحرافة والمرارة
الطعم لا بد له من فاعل وهو الحرارة والبرودة او الكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل
وهو الكثيف او اللطيف او المتوسط بينهما واذا ضرب اقسام الفاعل فى اقسام
القابل حصل اقسام تسعة تنقسم الطعوم بحسبها فالحار ان فعلت فى اللطيف
حدثت الحرافة وفى الكثيف حدثت المرارة وفى المعتدل حدثت الملوحة والبرد
ان فعلت فى اللطيف حدثت الحموضة وفى الكثيف حدثت العفوصة وفى
المعتدل حدثت القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان
فعلت فى اللطيف حدثت الدسومة وفى الكثيف حدثت الحلاوة وفى المعتدل
حدثت التفاهة هذا خلاصة ما ذكروا ولا يخفى ان مباحث الطعوم دعاوى خالية
عن الدلائل كقولهم الافيون مر بارد والعسل حلو حار والزيت دسم حار ولوجوه اخر
لا يحتمل المقام ذكرها

والعفوصة والقبض والفرق بينهما ان القابض يقبض ظاهر اللسان وحده والعفص
العفص يقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما بالشدة والضعف ولهذا اعترض
عليه بان الاختلاف بهما ان اقتضى الاختلاف النوعي فالانواع غير منحصرة في
التسعة وان لم يقتض فلا معنى لعدهما نوعين . والتفاهة وقد يقال التفه
لعدم الطعم ويسمى حقيقية وقد يقال لكون الجسم بحيث لا يحس طعمه لكثافة اجزائه
فلا يتحلل منها ما يخالط الرطوبة اللعابية فاذا احتيل في تحليله احس منه بطعم والمعدود وقد
من الطعوم هو الثاني على ما هو المختار . من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات
اما انها تفرق المختلفات فلان فيها قوة مصعدة فاذا اثرت في جسم مركب من اجزاء
مختلفة باللطافة والكثافة ولم يكن الالتئام بين بسائطه شديدا في الغاية ينفعل
اللطيف منه فيبادر الى الصعود الالطف فالالطف دون الكثيف فيلزم بسببه تفريق
المختلفات واما انها تجمع المتشاكلات فبمعنى ان الاجزاء بعد تفرقها تجتمع بالطبع فان
الجنسية علة للضم والحرارة معدة لذلك الاجتماع فنسب اليها كما ينسب الافعال الى معداتها
والبرودة من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات ذكر الشيخ في الشفاء ان
البرودة تجمع بين المتشاكلات وغير المتشاكلات وهذا هو الظاهر . وكون هذه الاربع
من الملموسات مذهب بعض الحكماء واما عند غيرهم فالملاسة استواء وضع الاجزاء والخشونة
عدمه فليسا من الاعراض النسبية والصلابة هي الاستعداد الشديد نحو اللاانفعال فهي
من الكيفيات الاستعدادية واللين عدم الصلابة عما من شانه ذلك . كالبلة والجفاف
قال الفاضل المحشي البلة هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف مقابلها
وفيه نظر لانه صرح في حواشي التجريد بان البلة بمعنى الرطوبة الجارية على سطح
الجسم المبتل جوهر فلا يصح عدها من الكيفيات والحق ان البلة وكذا الرطوبة قد
يطلق على الكيفية المقتضية لسهولة الالتصاق ايضا وهذا هو المراد بما ذكره المحشي ههنا

و



والمذكور في الحواشي معنى آخر يرده تصريحه في حواشي الطوالع بان الوصف بالجريان
يمنع عن الحمل على الكيفية . واللطافة والكثافة المشهور ان اللطافة التي تعد
من الملموسات بمعنى رقة القوام والكثافة التي هي ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم
اللطافة بمعنى ما ذكر عين الرطوبة وكذا الكثافة عين اليبوسة . على استعمال موضو عاتها
اراد بالموضوعات الآلات تتصرف بها سواء كانت خارجية كما في الخياطة او ذهنية
كما في الاستدلال . وهو حركة النفس مبدؤها ارادة الانتقام هذا بظاهره لا
يلائم قوله في تفسير الحلم لا يحركها الغضب فانه يدل على ان الغضب يحرك النفس لا نفس
حركتها فاما ان يبنى تفسير الغضب على التسامح والمراد انه حالة توجب حركة النفس
مبدؤها تلك الحالة ارادة الانتقام او يراد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها اسباب الغضب
وقد يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد ان الحلم اطمينان للنفس بحيث اذا
حصلت فيها حركة هي الغضب لا يجعلها متحركة بحركة اخرى . كالصورة الوهمية الشبيهة
بالمخلب المفهوم من كلامه انه حمل الاعتباري الواقع في المفتاح على الاعتباري المحض
والنسبي على الاعتباري النسبي فيكون تقدير قوله وبين اعتباري ونسبي وبين
اعتباري محض واعتباري نسبي وقال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان
اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب والاضافات بكثرتها لا وجود لها
في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتباري عطفا قريبا من العطف التفسيري
كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم مثال للنسبي فان مطلوبية
المطلوب ليست وصفا متقررا في ذات المطلوب بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى
الطلب القائم بالنفس . او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض مثال للاعتباري
المحض وفي هذا التمثيل تنبيه على ان العقل في وجه الشبه يتناول الوهمي كما يتناوله في
الطرفين . وبهذا اشعر لفظ المفتاح اه اي لعدم ما هو بمنزلة الواحد للحنفية الملتفة

من امور مختلفة وللهيئة المنتزعة من عدة امور يشعر لفظ المفتاح حيث قال وجه الشبه اما
ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما
حقيقة ملتئمة واما اوصافا قال آه وفيه نظر كما ستعرفه اي في هذا المقام المستفاد
من المفتاح ووجه النظر ما ذكره في بيان قوله والمركب الحسي اه وحاصله ان الحقيقة
الملتئمة كالانسان مثلا من قبيل الواحد دون المنزل منزلته وجوابه ان المراد من
الحقيقة الملتئمة حقيقة للطرفين ملتئمة من كثرة التأم بحسب اعتبار المتكلم التئام
بعضها مع بعض وقصده الى مجموعها حتى يصير تلك الكثرة بالاخرة شيئا واحدا وقد
صرح بهذا المعنى في الوصف حيث قال واما اوصافا فالمقصود من مجموعها الى هيئة
واحدة والمتعدد الذي تركيبه ما هو منزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي
او مختلف الذي يقتضيه النظر الصائب انه لا مجال للتركيب الحقيقي من الحسي والعقلي
نعم قد يبنى الامر على المسامحة ويعد الانسان في العرف مركبا من نفس مجردة وبدن
مادي فالاختلاف المذكور انما هو في المركب الاعتباري دون الحقيقي بالمعنى الذي توهمه
الشارح والحسي طرفاه حسيان لا غير اي وجه الشبه الحسي طرفاه حسيان لا غير و
هذا الحكم اعني وجوب حسية الطرفين جار في وجه الشبه المركب من الحسي والعقلي
وان لم يندرج في قوله الحسي طرفاه حسيان اما الجريان فلان كون وجه الشبه في الطرفين
يستدعي تحقق كل من جزئيه فيهما ولو لا لم يتحقق في العقلي ولا يتقوم به واما عدم الاندراج
فلان وجه الشبه هو المركب وجزء وجه الشبه الحسي به فلا يصدق على الجزء وجه الشبه الحسي
ولا على المجموع لانه وجه شبه عقلي فان المجموع المركب من المحسوس والمعقول من حيث
انه مركب مجموع لا يكون الا معقولا ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه
بالوجه الحسي الطرفان اعني قوله بالوجه العقلي وقوله بالوجه الحسي موضع الحال و
العامل فيهما اعم اي التشبيه كائنا بالوجه العقلي اعم منه كائنا بالوجه الحسي

تقرير السؤال اه ويرد ان تقرير السؤال بقياس مفصول النتائج مركب من قياسين
اولهما من الشكل الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وثانيهما
من الشكل الثاني مركب من موجبة كلية صغرى هي نتيجة القياس الاول وسالبة كلية
كبرى ينتج سالبة كلية هي المطلوب وهو ان لا شيء من وجه الشبه بحسي باني
هو ان يكون غير عقلي اظهار الضمير اعني هو لدفع توهم رجوعه الى التحقيق لكن
وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما فيكون وجه الشبه واحدا حسيا
يسقط ثلثة كون الطرفين عقليين وكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا وعكسه
وبكونه مركبا حسيا يسقط ثلثة اخرى وبكون المتعدد حسيا يسقط ثلثة اخرى وبكونه
مختلفا ثلثة اخرى وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع بل المسموع هو الخفي
وجوابه ان المراد بالخفاء ههنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله فلا تسامح نعم التسامح
موجود في طيب الرائحة ولذة الطعم لان المشموم هو الرائحة لا طيبها والمذوق هو
الطعم لا لذته والجأة هي على وزن الجرعة وقد يترك همزته فيقال الجرة مثل كرة
كما قالوا للمرأة مرة ويقال في جر الرجل في بعض النسخ بلا واو والصواب
بالواو والا لفات وجه الارتباط مختصة بذلك الانفس اي الانفس
التالفة بتربية اذ كلامه والا فلا يكاد نفس حيوانية واذا قلت للرجل العليل القائل
المغاني بالغين المعجمة جمع مغنى على انه مصدر ميمي بمعنى الغناء بالفتح وهو النفع
فبالعلم يوصل الى الحق اه اندفع بهذا ما قيل الظاهر ان العلم ليس بضروري الايصال
فالمناسب ان يفسر الهداية فيما مر بالدلالة على ما يوصل لكن فسر بالدلالة الموصلة
مبالغة في مدح شان العلم ووجه الاندفاع ان العلم ليس بضروري الايصال الا للعمل
لكنه ضروري الايصال الى الحق والفرق بينه وبين الباطل والا لم يكن علما هناك
وفي وحدة بعض الامثلة تسامح اه وجوابه انه لم يقصد في شيء من تلك الامثلة الى هيئة منتزعة

من عدة معان حتى ينافي الوحدة بالمعنى المراد ههنا بل يقصد كل منها الى معنى واحد لكنه قيد بمعنى آخر جعل تابعا ونتمة له وكم بين التقييد والتركيب بل وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة قد تقدم من في اول الفن الاول انه يجوز ان يراد بالعلم المتعلق بالحق الاصول والقواعد ولا يجوز ان يراد الادراك فليتذكر ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل لان العقل آلة الادراك كان الملكة كذلك يعني ان لا يكون قبل عليه عدم كون الشيء منتزعا من عدة اشياء وهي مادة له واجزاء لا ينافي انتزاعه من عدة اشياء من طرفاه وهذا امر فرع بما يحققه الفاضل المحشي في بحث الاستعارة التمثيلية ويستدل عليه من ان الانتزاع من عدة اشياء مطلقا يستلزم تركيب المنتزع وان الشارح صرح به في محل نظر هذا هو النظر الذي اشار اليه في مفتتح تقسيم وجه الشبه الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد اشرنا الى جوابه هناك والحاصل ان الهيئة المركبة قسمان قسم ينتزع من الاشياء المختلفة وقسم ينتزع من الاوصاف المختلفة لشيء واحد كما ذكره الشارح فاشار صاحب المفتاح الى الاول بقوله اما هيئة ملتئمة والى الثاني بقوله واما اوصاف اه
ولا فساد فيه ملتئم احيحة بن الجلاح لفظ احيحة كانه بمهملتين مفتوحتين بينهما ياء ساكنة والجلاح بجيم مضمومة ولام مشددة وحاء مهملة وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى الكاف في مثل قوله كما ترى ليست للتشبيه بل لمجرد التقييد والمراد ان اتصاف الثريا بمشابهة العنقود امر جلي لا خفاء فيه ولو كان قوله كما ترى متأخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان اظهر في افادة هذا المعنى وفي اعراب كما ترى متأخرا وجه اقرب بها انه في موضع قع
المصدر اي ظهر ظهورا مثل ما تراه وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت قال ابن قتيبة في ادب الكاتب لا اعلم امولحة ام صرد نا وقال شارح الدينوري وليس بفصيح اي بفتح نون النور بفتح النون الزهر فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا الا ما ذكره الشيخ لئلا يلغو اذ الكيفية داخلة بمجموع مقدار الثريا والعنقود بمجموع



واسبابها منصوب معطوف على المنار بواو المقارنة كانه كل رجل وضيعته وهذا معنى قول الشيخ ان اسبابها في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في التشبيه تفرق بينه انه منفصل المنار وينضم معه ومن تتمته وليس مستقلا في الملاحظة وذلك لا تطلب شيئا من المقارنة المستفادة من العاطف ولم يرد الشيخ انه مفعول معه عامله المنار لان النقع ليس معمولا للمنار بانه جعله حتى يكون له محل وحذف المعتمد عليه تكلف لا يعتمد عليه في ارجاع المنار مصدرا لكان النقع مفعولا بلا كلفة وكان اسبابها فيما مفعولا معه وكان هذا انسب بكلام الشيخ ويكون كلام الشيخ اولى له ولا عليك ان ليس الا ما شبهته لان المنار ابعاض ليس بها

وبمجموع مقدار الثريا من طوله وعرضه وبمجموع مقدار العنقود من طوله وعرضه لا بمجموع مقدار الثريا ومقدار العنقود وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيدا اه دفع لما يتوهم من ان المشبه به وهو عنقود ملاحية حين كان كذا مقيد مركب لا مفرد كان منار النقع اه المنار بضم الميم اسم مفعول واضافته الى النقع من اضافة الصفة الى الموصوف اي النقع المنار فتداخل كثير من اللطائف اه المراد من اللطائف ما سيذكره من المعاني المختلفة وتر اخال الماضي بها ان تلك المعاني انما تفهم اذا جعل المشبه به الليل المقارن للتهاوي حال كونه مقارنا له وهذه المقارنة انما تستفاد من صيغة المضارع الدالة على الحال واما اذا جعل ماضيا فالمتبادر هو التشبيه بليل تهاوى كواكبه في الزمان الماضي بالنسبة الى حال اعتبار التشبيه وبهذا ظهر ان تفسير الفاضل المحشي في شرح المفتاح تهاوى كواكبه بقوله اي تساقطت ليس كما ينبغي فانه يشير الى جعل تهاوى ماضيا كما لا يخفى بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء واما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود من جانب قيل قوله من جانب متعلق بكل واحد من النقع والليل ولو قال تشبيه النقع الذي هو من جانب لكان اظهر وانت خبير بان قوله من جانب متعلق بقوله تشبيه اي التشبيه بحسب الشاعر اعتبار هذا التشبيه من جانب واعتبار ذلك التشبيه من جانب ولكن المراد جانب المشبه والمشبه به فتامل في حكم الصلة للمصدر اختار لفظ الحكم ولم يقل صلة للمصدر اشارة الى ان صريح الصلة لاسم المفعول ولكنها صلة للفعل الحقيقي الذي في ضمنه اعني المصدر كما قول الشعراء العجاجة النقع وسل السيف اي اخرج والاغماد جمع غمد وهو غلاف السيف وترسب مثل ترسب الشيء في الماء رسوبا اي سفل وجعله من رسب السيف اي مضى في الضريبة لا يلائم قوله يعلو وقوله والارتفاع والانخفاض وفي بعض النسخ ترسو من رسا اقدامهم في الحرب



لا بل المشبه اداة التشبيه لا يجعل الكل ... المعنى هذا الاخفاء ... الطرفين

اى ثبت والاول اظهر واقتدام الحرب اشتداده وهانقال اخذم النار بمعنى التهب واقتدم
صدر فلان غيظا ويوم محتدم شديد الحر بل هو ما يتعلق به معنى الاثارة اى
تعلق المقارنة والمصاحبة لانه ينسحب عليه حكم الاثارة كما ينسحب على بكر فى المثال المذ كور
حكم الضرب ما يجئ فى الهيئات ظاهر هذه العبارة يقتضى ان وجه الشبه يجئ فى الهيئة
لانه نفسها مع انه المراد كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المصنف الموصوف الموقع صفة
بالهيئة فلا بد ان يقال هذا من قبيل اعتبار العام فى الخاص كما يقال الحيوان يجئ فى الانسان بما بها
اى يتحقق فيه وهذا التكلف انما لزم من تغييره عبارة الشيخ فانها تفيد بيان حال التشبيه و
ضمير يجئ فيها عائد الى التشبيه لا الى وجهه فيفهم منها كون الهيئة وجه الشبه بلا شائبة لا
تعسف احدهما ان تقترن بالحركة غيرها فى التركيب احتاج الى التقدير اذ لا عايد فى
الجملة الخبرية الى المبتدأ لان فاعل يقترن هو غيرها والضمير فى غيرها عائد الى الحركة فيبقى المبتدأ
اعنى احدهما بلا عايد فلا بد ان يقدر لفظ فيه اى ان يقترن فيه بالحركة غيرها او يقال
اللام فى الحركة عوض عن المضاف اليه اى بحركتها فيحصل الربط بلا احتياج الى التقدير فيه
نعم يحتاج الى ان يجعل الاضافة لادنى التلبس وهذا ايضا انما لزم من تغيير عبارة
الشيخ لان ضمير يقترن فيها عائد الى المبتدأ بلا احتياج الى تقدير تكلف الرابطة لكن لا بد
ان يقدر المصدر الغير الصريح المتولد من ان المصدرية مع الفعل فى قول الشيخ ان يقترن
بغيرها باسم الفاعل ليصح حمله على المبتدأ الذى هو عبارة عن وجه الشبه وان يقدر مضاف
فى عبارة المصنف اى ذو ان يقترن على ان الاضافة لادنى التلبس لكن لزوم التاويل فى
الموضعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى انه على نوعين وان كلا منهما هو قسم
من الهيئة نفسها واما اذا قلنا معناه انه مشتمل على صنفين فلا لزوم لان كلام الاقتران
والتجرد كما فى عبارة الشيخ وكذا اقتران الغير بحركتها او تجرد حركتها عن الغير كما فى عبارة المصنف
صفة للهيئة ولا حاجة ح ايضا الى اعتبار الرابطة فى كلام المصنف ح مما اعلم ان ما يزداد به

السه



التشبيه دقة وسحرا ان يجئ فى الهيئات آه لفظ ما فى قوله ما يزداد ليس عبارة
عن وجه التشبيه حتى يلزم فيه ما لزم فى عبارة المص بل عبارة عن الاحوال اى
من الاحوال التى تزداد بها التشبيه دقة بهذه الحال وهى المجئ المذكور
والثانى ان يجرد هيئة الحركة اعادة لفظ الحركة اغنى عن ذكر ضمير عايد الى المبتدأ الهيئة
لاتحادها مع المبتدأ والشمس كالمرآة فى كف الاشل لم يرد بالاشل المفلوج
بل المرتعش اذ فى كفه يؤدى المرآة الهيئة المقصودة مع تموج الكثير ق
من وضع الظاهر موضع المضمر اذ مقتضى الظاهر ان يقول مع تموجه وهو حال
من الحركة اى كاينة زمان تموجه تقال بدا له اذا ندم ومصدره ممدود تعالى
بداله بداء وفيه والمعنى ظهر له راى غير الاول اشارة الى ان فاعل بدا ضمير راجع
الى الراى المعلوم بدلالة المقام فان الشمس فى الحقيقة تعليل لمعنى
الكلام اى شبه الشمس بالمرآة فيما ذكر من الهيئة لان الشمس فى الحقيقة الانسان
النظر اليها ليعلم جرمها آه يحذف الهمزة اى مارى قلبت الهمزة يا ثم فعل به ما
فعل بقاض فانطباق مرة وانفتاح الفا للسببية كانه جواب للسائل عن
وجه الشبه بين البرق والمصحف وقيل بمعنى ان للتعليل كما صرح به الشيخ فى
دلائل الاعجاز ثم الانطباق والانفتاح للمصحف لجانبه الذى يخرج منه البرق
لانه ينفتح فيخرج البرق ثم ينطبق فيلتئم اجزاؤه ولعل انفتاح البرق ظهوره
من خلال السحاب منتشرا ضوؤه وانطباقه انضمام اجزائه بحيث يضمحل عن الابصار
بالكلية ومن اللطائف ذلك قول الشاعر فى صفة الرياض حنت بسرداه خمر دعت
اى احيطت راجع الى الرياض والسرو شجر معروف واحده سروة والقيان جمع
قينة وهى الجارية مغنية كانت ام لا وبعض الناس يظن القينة المغنية وليس كذلك
وقوله تلحفت اى تغطت حال من القيان او وصفه ان جعلت اللام فيه للعهد الذهنى وفى

ايثار

تلحفت على تلبست ابا، الى احضرار التمر وتمامه فان اللحافة ما يستر المراة من راسها الى قدمها وخضر الحرير من اضافة الصفة الى الموصوف بحذف الجار وايصال الفعل اى بخضر الحرير قوله على قوام فى موضع الحال من ضمير تلحفت وقوام الرجل بفتح القاف قامته وحسن طوله والفا، فى فكانها للتعقيب المترتب يعنى اذا حصل تشبيه التمر بالقبا فتنبه للتشبيه الثانى والواو فى والريح جاء تميلها للحال وتذكير جاء مع ان الريح مؤنث سماعى قال الله يوم نحر فيها عذاب اليم تدمر كل شئ بامر ربها بناء على تاويلها بالمذكر كالهوا، الهاب وتميلها حال من ضمير جاء بتضمينه معنى الصيرورة والخجل بفتح الجيم مصدر اما بالكسر فهو صفة مشبهة لا تناسب المقام والمقتل وان كان مكسر الدال الا ان حركه ما قبل حرف الروى لا يلزم رعايتها ومن وجوه لطائفه ما فيه من التفصيل الدقيق وذلك لانه راعى الحركتين حركة التهيو للدنو والعناق وحركة الرجوع الى اصل الافتراق وادى ما يكون فى الثانية من سرعة زائدة تادية لطيفة لان حركة الشجرة المعتدلة فى حال رجوعها الى اعتدالها اسرع لا محالة من حركتها فى حال خروجها عن مكانها من الاعتدال وكذلك حركة من يدركه الخجل فيبتدع من حركة من يهم بالدنو لان ازعاج الخوف ابدا اقوى من ازعاج الرجا كذا فى الايضاح قوله من جدل الله لا من جدل الانسان اشارة الى دفع التناقض الظاهرى بين قوله مجدوله وقوله لم يجدل قوله الشاعر فى صفة مصلوب كانه عاشق اه البيت للاخطل والصفحة الجانب والمراد ههنا اليد وقبل الخد وقبل العنق وهو المناسب للمصلوب والنعاس هو ما يتقدم النوم من الفتور فان النوم ريح من جبلته الدماغ فاذا وصلت الى العين فترت واذا وصل الى القلب نام واللوثة الاسترخاء والبطوء والتمطى التمدد وفى تشبيه المصلوب الذى لا اثر للحيوة فيه بالمحب الذى يركل حبيبه وهو يمد صفحة لاجل توديعه لطافة لا ماية الى ان المحب من الحالة فى حكم الاموات بل ان موانع الحق اكثر حيث جعل مشبها به قوله ثم لم يحلوها الا لم يعملوا بما فيها فذكر الحمل





بلفظ الحمل على طريق المشاكلة او لانهم لما لم يعملوا بها كانهم لم يحملوها فجعل حملهم كلا حمل لعدم علمهم قوله وان الحمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب المشبه اراد بجهل الحمار عدم انتفاعه لان الجهل يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم واريد اللازم وهو المنفى فى جانب المشبه ايضا وبهذا يندفع ما يقال ان الذين حملوا التورية عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا فى جانب المشبه وقد يجاب ايضا بان المراد بقوله وكذا فى جانب المشبه انه روعى فيه امور ثلثة تناسب هذه الامور لا انها عينها واجيب ايضا بانه لا يلزم وجود وجه الشبه فى الطرفين تحقيقا بل يجوز التنزيل والتخييل فحال ههنا بالنسبة الى الحمل والجهل نظرا الى الذين حملوا التورية كذلك فلا اشكال قوله يقال ابرق القوم اه ذكر جمال الدين فى شرح الايضاح انه يقال ابرق الغيم قوما اى اظهر لهم برقا فان اراد استعمال هذا بلا طريقة الحذف والايصال فلا بد من النقل عن الثقات وان اراد استعمال تلك الطريقة الى ما ذكره الشارح ولا نزاع فيه قوله فلما رادها اقشعت يقال قشعت الريح السحاب فاقشعت اى صار ذات قشع كما يقال كبه فاكب والهمزة ههنا للصيرورة لا للمطاوعة اذ لم يجئ افعل مطاوعا للفعل بل مطاوع قشع وكب انقشع وانكب كما صرح به الزمخشرى فى تفسير سورة الملك قوله زيادة ترح الترح ضد الفرح قوله فالباء فى قوله بايصال ليست الباء التى يدخل فى المشبه به اى ليست الباء صلة للتشبيه بل للالة كما فى كتبت بالقلم قوله فان قيل هذا يقتضى اه حاصل السؤال انه يلزم مما ذكرته فى البيت ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة التى من قبيل المتعدد تشبيها مركبا وليس كذلك حاصل الجواب منع اللزوم وابداء الفرق بين التشبيه المذكور فى البيت وبين التشبيه المتعدد فى المثال المذكور على سبيل التوضيح واراد بالواحد فى قوله تشبيها واحدا ما يقابل المتعدد فيصدق على ما هو بمنزلة الواحد

زيد يصفو ويكدر الكدر ضد الصفو بابه طرب وسهل وليس قولنا يصفو ويكدر
اكثر من الجمع بين الصفتين مثل فيه نظر لانه لما اعتبر في قولنا يصفو ويكدر عدم دوام
احدى الصفتين ومعناه ان زيدا ينتقل من احديهما الى الاخرى كان ذلك زائدا على
الجمع بينهما لان الانتقال من احديهما الى الاخر امر وراء ثبوتهما ولا يخفى ان قولنا زيد
يصفو ليس من التشبيه المصطلح قال جمال الدين في شرح الايضاح بعد نقل كلام الشارح
والحق عنه ان حقيقة التشبيه حاصل فيها وان لم يسم في الاصطلاح تشبيها والمولف
يريد به التمثيل حقيقة التشبيه فلا يضر ما ذكرتم وفيه نظر اذ ليس غرض الشارح
الا التنبيه على ان هذا المثال ليس من التشبيه المصطلح واذا سلم المجيب ذلك فمرحبا بالوفاق
وليت شعري ان اي مقدمة من مقدماته صارت مندفعة بالجواب احديهما انه
لا يجب فيها ترتيب الطرفين لكلامه وجوب الترتيب لكل تشبيه مركب فيه تردد ويمكن ان
يقال حاصل الفرق الاول ان التشبيه المتعدد لا يجب فيه الترتيب اصلا وفي المركب قد يجب
فيكون هذا الفرق بالنظر الى بعض المواد والله اعلم فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف
لم يذكر وجه التشبيه في المثال مع انه مذكور في الايضاح وهو الشجاعة في الاول والجود في الثاني
والمضاء في الثالث لظهوره اي تزوّد الذكر على الانثى فسلان الغزال تحفه وقيل ليس
الا المطاعمة وفي كلام علي كرم الله وجهه ان صح ما نقل انه لا يسافد في الطاووس فليس اغرب
من مطاعمة الغراب من العناد لاشتراك الضدين فيه خلاصة الكلام ان تشبيه الجبان
بالاسد يوجد لتضاد وصفيهما اعني الجبن والشجاعة لان هذين الوصفين يشتركان في ان
كلا منهما ضد للاخر فبهذه المناسبة يدعى ان هذين الوصفين يتحدان فيشبه احد موصوفيهما بالآخر
هزوا او تمليحا فقوله ثم ينزل منزلة التناسب اشارة الى جعل احد الوصفين عين الآخر حتى يحصل مثالي
معنى مشترك بين الموصوفين وقوله لاشتراك الضدين فيه توطئة لهذا التنزيل ولنظائم للتراخي في الرتبة
بواسطة تمليح او تهكم التهكم يكون بملاحظة جانب المشبه بخلاف التمليح كذا في شرح للمفتاح وبالجملة التمليح

مالظ

بالنظر الى حال السامع مطلقا والتهكم بالنظر الى حال المشبه بخصوصه فليتدبر وان قوله هو
حاتم مثال للتمليح دون التهكم ليس في شرح العلامة سوى انه رد على من جوز كون مثال التشبيه
بالاسد للتمليح وليس التصريح بان مثال هو حاتم انما هو للتمليح فقط الا ان السكاكي لما اورد
مثالين بعد ذكر ان الشبه قد ينتزع من نفس التضاد بواسطة تمليح او تهكم وهما تشبيه ما هو
للجبان وانه حاتم ثان للبخيل ورد العلامة على كون كون المثال الاول للتمليح فهم منه انه يكون
كون المثال الثاني له ان قلت فلا يفهم منه نفي كون المثال الثاني للتهكم فما معنى قوله لا للتهكم
قلت معناه لا للتهكم فقط كما في المثال الاول قال الامام المرزوقي اه في نقل مقالة اذ ليس
الا ان قول المعري بواسطة تمليح او تهكم بلفظ او وليس لامتناع الجمع لجواز الجمع مثل الافراد اتاني
من ابي انس وعيد البيت لشقيق بن سليك الاسدي سل على زنة المجهول اي ذاب والغيظ
الغضب الكامن وفي بعض النسخ تغيظ الضحاك فسل ح على زنة المعلوم بمعنى اذاب والضحاك
اسم ابي انس وكذا ذكره الامام المرزوقي وقيل الضحاك ملك من الملوك الماضية فلما فريد
الملك اطلق على ابي انس تمليحا او هزوا كان للتشبيه اي لان التشبيه لها لجزئها
لان الجزء المعنى هو المشبه اي لان الخبر الواقع موقع المشبه به متحد في الواقع بالاسم الواقع
موقع المشبه فلا معنى للتشبيه للزوم تشبيه الشيء بنفسه واكن انه قد يستعمل عند
الظن آه وقال الكوفيون والزجاج كان يجي للتحقيق ايضا وانشدوا عليه فاصبح بطن مكة
مقشعرا كان الارض ليس بها هشام اي لان الارض ولا الكون ان يكون تشبيها لانه ليس في
الارض حقيقة والتعليل انما جاء باعتبار انها جواب عن سؤال عن العلة مقدر واجيب بان
بان المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون في ظهرها والمعنى انه كان ينبغي ان لا تقشعر بطن مكة
مع دفن هشام فيه لانها كالغيث وبانه يحتمل ان هشاما قد خلف من سد مسده فكانه لم يمت
اي الكافر وكونا يريد ان الكلام على طريقة الكناية كما في قولك مثلك لا يبخل لان في الكلام
مقدرا اي حالة وقصة العجيبة اي المثل في الاصل بمعنى المثل وهو النظير وكذا المثيل كشبه وشبه

وتشبيه

ثم نقل الى القول السائر المثل مضربه بمورده ثم استعير للقصة اى الحال او الصفة اذا كان لها شان وفيها غرابة وانما صح هذه الاستعارات لانهم لم يجعلوا مثلا ولا راوه اهلا للتسيير الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه او كصيب من السماء الصيب فيعل من صاب يصوب اى نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب ايضا ولا بد من تقدير مضاف آخر يتحمل لتقديره مثل ان يقدر كمثل ماء او يقدر كنبات ماء على ان الثاني لا يصح لان المثل بمعنى الصفة وصفة لطوع الدنيا لا تشبه بذات النبات من انصاري الى الله الآية الانصار جمع نصير بمعنى الناصر كشريف واشراف وجمع الناصر نصر كصاحب وصحب على عكس راكب وركب وجمع صحب اصحاب كفرخ وافراخ قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح معنى من انصاري الى الله من جندي متوجها الى نصرة الله فالاضافة في انصاري من اضافة احد المتشاركين الى الآخر كانه قيل من الانصار الذين يختصون بي ويكونون معي في نصرة ولو كان معناه من ينصرني مع الله لم يطابقه الجواب اعني قولهم نحن انصار الله اي نحن الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر مضاف نحو انصار نبي الله انتهى كلامه فان قلت يجوز ان يجعل قولهم نحن انصار الله من اضافة احد المتشاركين الى الآخر ومعناه نحن جند الله ينصرك معه فاي ترجيح للتوجيه في الاضافة الاولى واي وجه للحصر في قوله اللهم الا ان يقدر مضاف قلت اما وجه الترجيح فهو ان ما ذكرته يقتضي صرف الكلام عن ظاهره في موضعين الاول في قوله يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله حيث يلائم التشبيه المقصود من سوق الآية الكريمة مع انه صرف قبل الضرورة والثاني في قولهم نحن انصار الله وفيما ذكره ذلك الفاضل صرف واحد بعد الضرورة الداعية واما وجه الحصر فهو الحمل على الاضافة اعني بالنسبة الى ابقاء الكلام على ظاهره وعدم التاويل بوجه ما فتامل والزمان مقدر اي اتيك

هو

ويمكن ان يجاب ... بتقدير ... ان ... حيث ... منه

حفوق النجم هذا مذهب جمهور النحاة وعند ابي علي الفارسي ان المصادر تقع في الازمان فيجعل سعة الكلام زمانا لا على طريق حذف المضاف والخفوق الغيبوبة باه الآية ح لا يكون نظيرا اذ المشبه به ح يكون مذكورا لا مقدرا ويشار فيه قولهم نحن انصار الله المراد ما لاستلزام الانتقال من ذلك القول الى ذلك الكون لا الاستلزام العقلي اذ هو آل الرجل صفوته وخلصانه الحوار ى
من الحور وهو البياض الخالص وقيل كان اصحاب عيسى عم قصارين يحورون ں
الثياب اي يبيضونها ويقال هو خلصاني وهم خلصاني اي خالصتي يستوي فيه الواحد والجمع والخلص كالخدن مثل الخلصان واضرب لهم مثلا الحيوة الدنيا الآية اي بين لهم ما يشبهه الحيوة الدنيا في زهرتها وسرعة زوالها او صفتها الغريبة تعرج عليه تعالى عرج عليه فلان على المنزل تعريجا اذا حبس مطيته عليه والتعريج على الشيء الاقامة عليه قال صاحب الكشاف لولا طلب معنى الضمائر مرجعاه فنكته ومن ان الصورة المنتزعة عن الصيب وما بعده لا يصح تشبيهها بها بل المشبه بها هو الصورة المنتزعة عن ذوي الصيب فيتعين ح ذوي ضروري ويمكن دفعه فتدبر وما هو بين في هذا قول السيد اي في ان ما يلي الكاف ليس مشبها به وانما كان بينا في هذا المعنى لان تشبيه الناس بالديار مما لا يصح اصلا بخلاف تشبيه الحيوة بالماء وايضا ربما يقدر هناك مضاف اي كمثل ماء بقرينة ذكره في المشبه والو او
في قوله واهلها بها حالية واهلها مبتداء وبها خبره ويوم حلوها ظرف لهذا الخبر وبلاقع خبر مبتدا محذوف اي وهو بلاقع والبلاقع جمع بلقع او بلقعة وهي الارض صح
القفر التي لا شيء بها وفي الحديث اليمين الفاجرة تذر الديار بلاقع وغدوا ظرف لبلاقع لما فيها من معنى الفعل ولا يجوز ان يكون خبرا له لامتناع الخبر بالظرف عن خبر الحدث وتلك الجملة الثانية ايضا حال من الديار والعامل فيها معنى التشبيه اي تشبه الديار حال كونها كذا

وبعد البيت المذكور وما المال والاهلون الا ودیعة ولابد یوما ان ترد الودائع
وما القوم الا كالشهاب وضوءه يحول رمادا بعد اذ هو ساطع وفي كون الفعل
منبئا عن التشبيه نظر اذ يمكن ان يقال كما يستفيد الحمل من الفعل انباء ذلك الفعل عن
التشبيه البتة لان كون زيد واسد منصوبين لا يوجب الحمل كما علمت زيدا اسدا
مثال ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب ان قلت
فليحمل كلام المص على حذف المضاف اي ينبئ عن حاله قلت لا نسلم التقريب بل يكون
المناسب ح ان يذكر الكلام في بحث احوال التشبيه مثال والغرض منه في الاغلب يعود
الى المشبه لما كان التشبيه بمنزلة القياس في ابتناء شيء على آخر كان الوجه ان يكون
الغرض منه عائدا الى المشبه الذي هو كالمقيس وكذا كان عوده اليه اغلب او اكثر
وايضا المشبه محكوم عليه وسوق الكلام في كل حكم لبيان امر المحكوم عليه فلا استبعاد
في ذلك لان المسك بعض دم الغزال فيه اشارة الى ان جواب الشرط محذوف اقيم سببه
مقامه او مقدارها اي اذا علم مقدار حال المشبه به دون المشبه وانما ذكر لظهور ما
ذكره اولا امر فورع معطوف على بيان امكانه لا مجرور معطوف على نفس امكانه اذ
لا معنى له وسوء شانه الضمير في شانه راجع الى المشبه والشان بمعنى الحال فقوله
تشويه شانه بمعنى تشويه حاله من لا يحصل سعيه على طائل الطائل الفائدة يقال
هذا امر لا طائل فيه اي لا غناء ولا مزية وعلى يحتمل ان يكون زائدا كما في قوله ان
الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل كالكل فاعل يحصل ويحتمل ان لا يكون زائدا
ففاعل يحصل ضمير راجع الى الموصول كما هو الظ ويضمن يحصل معنى يطلع لتقدم
للحسيات وفرط الالف بها لان النفس في مبدا الفطرة خالية عن العلوم ثم تحدث احساسها
للجزئيات بواسطة الآلات وتنبهها لما بينها من المشاركات والمباينات اجمالا انها تحصل لها
علوم كلية من العقليات باحد في قوله ويوم كظل الرمح اه البيت لشرمة بن الطفيل



اولابن الطثرية وبعده لدن غدوة حتى اروح وصحبتي عصاة على الناهين شم المناخر
كان اباريق الشمول عشية اوز باعلى الطف عوج الحناجر المراد بدم الزق الخمر وعانيا
حال منه اي تناول دم الزق صادرا عنا او لغو متعلق بقصر والمزاهر جمع مزهر
وهو العود الذي يضرب به ويقال له بالفارسية جارپاره واصطكاكها ضرب
بعضها ببعض وفي الصحاح اصطفاق بدل اصطكاك وهو الضرب الذي يسمع
له صوت والغدوة ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس فاذا لم ينون يكون
معرفة كسحر واذا نون يكون نكرة والرواح نقيض الغدو والصحبة بهنا جمع صاحب
مثل فرهة وفاره والشم جمع اشم من الشمم وهو ارتفاع في قصبة الانف مع
استواء اعلاه والمناخر جمع منخر وهو في الاصل ثقب الانف وشمم الانف كناية عن
الرفعة والرياسة والشمول على وزن القبول الخمر والاوز بكسر الهمزة وفتح الوا و
وتشديد الزاء المعجمة البط وقد جمع بالواو والنون فقالوا اوزون والطف
اسم موضع بناحية الكوفة والعوج جمع اعوج والحناجر جمع حنجرة وهي الحلقوم و
مثلها الطيور رسببه اواني الخمر و ودعت وامليت بطيور لما اجتمعت عشية
باعلى الطف معوجة الحناجر ظللنا عند باب ابي نعيم ظللنا بمعنى دخلنا في
النهار والسالفة ناحية مقدم العنق من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه اه
البيت لسعد بن ناشب ومطلع القصيدة سبق وهو ساغسل عني العار
بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وبعده ولم يستشر في رايه غير نفسه ولم
يرض الا قائم السيف صاحبا المراد بالعزم المعزوم عليه ونكب بمعنى تنكب اي انحرف
وانصرفا جانبا اما على الظرفية اي في جانب او على الحالية اي متجنبا اعرف واشهر لا على
الاطلاق بل ينبغي ان يكون كذلك بالنسبة الى السامع فان الامر يتفاوت بحسب الرسوم و
العادات وقلما يوجد وصف يعم اشتهاره على الكل لتعذر الامتناع ووقوع المشبه قوله تعالى

مفعول له للتشبيه او لابرازه وقوله لامتناع مفعول به للفعل واللام دعامة ويستكره
تعلق الفعل الامتناع عند حضور المشبه به لان الاستطراف الناشي من ندرة
حضور المشبه به مع المشبه كما في حديث البنفسج لا تعلق له لصورة النادر الى كثرة الوقوع
اصلا لانه لا يحصل الا عند الاجتماع فلا وجه لذكره اي استطراف استطراف النوادر
رده الفاضل المحشي في شرح المفتاح بان ليس بحسب لفظ المفتاح في قوله الاستطراف تقييد
بكونه لتعقل الامتناع بل هو مطلق لفظا فالتعبير عن استطراف الندرة بانه مثل لما ذكر من الا
ستطراف لا يخرج عن شانه وفيه نظر لان العلامة يحتمل ان يعبر بلفظ المثل منحيا ويجعل الا ر
الى انه ليس استطراف واما التفصيل الذي ذكره فما قال الامام وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعرف
المجهول بالمجهول فيه حذف مضاف اي من امتناع تعرف المجهول بالمجهول ولفظ المثل في هذا التوجيه
منجم بلا شبهة كما صرح الشريف في شرح المفتاح ورد هذا التوجيه باستلزامه ان يكون المشبه
كلما كان اندر حضورا في الذهن كان الاستطراف اقوى وبالجملة معلوم ان البحث المذكور
ليس عرف بالجهة المشتركة ولا اقوى فيها من التحقيق فيه جرى موقد وانت خبير بان اللزوم المذكور لا يخلف
ما اختلاف التقديرات قوله لمثل ما ذكر لان فيه ادعوض الاستطراف داخل في جزء قوله لم يصح الوا قع
جزاء لا انتفاء كون المشبه به اعرف واخص واقوى كذا ذكره الفاضل المحشي في شرح المفتاح ورد
لا يبعد ان يكون اه يعني ان لم يكن قول السكاكي ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه و
اقوى حالا كليا لانه لا يكون الا فيما يكون التشبيه لزيادة التقرير لا يبعد ان يكون مراد السكا كما ه
بني ههنا على دعوى المفهوم من قوله نعم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف
ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح ان يكون المراد بجهة التشبيه وهي الغرض منه هو
الاستحسان مثلا مع ان الغرض نفس التزيين مثلا والرفق ظاهر وجه مجدور بسلحة جامدة اه
المجدور ما عليه آثار الجدري والسلحة البراز نقرتها اي نقبها بالمنقار والديكة بكسر الدال
وفتح الياء جمع ديك وفي لفظ قد اشعار بان اثر النقر باق في السلحة بعد لانه نزول بالزمان وانما

اشو



وانما اشعر بقوله لانه للترتيب ولازوردية الواو بمعنى رب ولازوردية
بالزاي المعجمة الخالصة لان التي ازرقت صورة الشيء لا يستعمل في كلام العرب يجوز
ان يريد بها ويحتمل ان يبقى الموافقة على حقيقتها وح يكون الاضافة بيانية لا بمعنى
اللام كما في الاول ضعفن بها اي ضعفت تلك الغمامات من حملها والخفت بسبب
ثقلها فالضمير للازوردية لشابهت عناق العناق بكسر العين المهملة مصدر بمعنى المعانقة لغة
غض برق الغض الطري وبرقت بالغاء من رفع لونه اي برق وتلالا قال الشاعر
بربك هل ضممت اليك ريا قبيل الصبح او قبلت فاها وهل رفت عليك قرون ريا رفيف
الاقحوانة في نداها كانه مثل المعرس قيل هو من وضع الظاهر موضع المضمر اذ الظا
ان يؤتى بضمير راجع الى الطابع كتشبيه الجابح اه حكى ان قاضي سجستان دخل على
الصاحب بن عباد فوجده الصاحب متفننا فاخذ يمدحه حتى قال وعالم يعرف
بالسجزي واشار الى ندمائه بان يتموه فاستطرف كل منهم حتى انتهى النوبة الى شريف في
البين فقال اشتهي الى النفس من الخبز فامر الصاحب بان يقدم له مائدة وهذا الكلام
محل نظر بما سلكفه وتقال المراد بالناقص الناقص في الجملة ولو في الاعرفية والاتمية لا
الناقص في وجه الشبه فقط نعم يرد ان يقال بيان الاهتمام غرض عائد الى المشبه به ولا
حاجة فيه الى ادعاء الكمال حقيقة وموط فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فان قلت
قوله فمن مثل يدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه فبينهما تضاد قلت لم يقصد بقوله
فمن مثل التشبيه المقابل للتشابه كما لا يخفى على المتامل ام من عبرتي كنت اشرب قبل
قد تقرر عندهم ان العطف بام يقتضي العلم بثبوت احد المستويين وان يطلب التعيين
فترتب قوله فوالله ما ادري اه على البيت السابق يقتضي ان يكون المطلوب تعيين ما
المسبل به اما الخمر او العبرة او تعيين ان المشروب العبرة او الخمر فظاهر البيت لا يلائم
فالوجه ان قول المصراع اي امن الخمر التي اسبلت بها جفوني ام من عبرتي اشرب والمصراع
الثاني

اما م اسلبت بعيرني التي اشرب والاقرب ان المعادلة باعتبار اقامة الملزوم
مقام اللازم لان المشروب اذا كان عيرته كان المسبل به نهي ونظيره قوله تعالى افلا
تبصرون ام انا خير فان الاصل ام تبصرون فاقيم مقام المسبب لانهم اذا قالوا
لا انت خير كانوا بصراء صرح به سيبويه من غير قصد الى المبالغة اما لم يذكر عدم
القصد الى بيان الاهتمام مع انه من جملة ما يؤتى فيه بالتشبيه لانه اقل الاغراض المذكورة
وجودا كما اشار الى ذلك في المفتاح بقوله وربما كان القصد اه لوجب جعل الغرة
مشبها والصبح مشبها به قال بعض الافاضل الظاهر ان مراده كما يدل عليه ما نقل من كلام الشيخ
انه يجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به من غير ان يجوز العكس كما قال الشيخ فمتى اريد شيء
من ذلك لم يستقم اي العكس بقرينة ذكره عقيب قوله فان العكس يستقيم في التشبيه الاول
لا قول الشارح لانه ازيد في ذلك فان قلت كيف في ذلك وقد جوز العكس ايضا اذا
قصد المبالغة وايهام الاتيه قلت مراده لا يستقيم العكس على الحقيقة وارادة
لحاق الناقص بالكامل الا دعاء بتعيين العكس لا يستقيم الاصل فتنبه لذلك فانه قد
وقع للشرح ههنا زيول انتهى وقد يوجه حمل الشرح كلام الشارح على ما ذكر
بان مساق كلامه على الاشارة الى حكم التشابه والتشبيه بدون المبالغة وصف مقصود
في الثاني دون الاول فليس منشأ التشابه بتعيين المشبه والمشبه به كما في التشبيه
اذا لم قصدت المبالغة فيه حقيقة او ادعاء لزم تعيينهما ضرورة وانت خبير بان
نقل كلام الشيخ يؤيد ما ذكره ذلك الفاضل قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة
القول هذا انا لو جد في بعض النسخ فان العكس يستقيم في التشبيه اي منها
غير ان بعد تشبيها مقلوبا فان المشبه وهو الشمس غير مقيد فان قلت المشبه هو
الشمس لا مطلق بل حال حركتها فيكون مقيدا قلت الحركة انما يلاحظ في وجه التشبيه
فلا يعتبر قيدا للمشبه فتدبر مؤتلفة متفرقة في اديم السماء اي المؤتلفة المتلألئة

وادم السماء وجهها ونرقنا الصافية نصب على المصدرية والمشتري فذا
جملة اسمية وقعت حالا والعامل معنى كان وفي شانح الرفعة اي محل عالي الرفعة من
قبيل جد جده حال من المستتر في قدامه الراجع الى المشتري او خبر بعد خبر والمراد
رفعته في المنظر بان يكونا مثلا في النصف الشرقي ويكون المريخ اقرب الى المشرق
والا فالمريخ في الفلك السادس والمشتري في الخامس وقد اندرجت صفة المنصرف
قال الزوزني شكين الميم في شمعه وشمع من كلام المولدين والاصل الفتح فانه لو
حمل المريخ كالمنصرف اه يعني ان تشبيه المشتري بالشمعة المنحدر وان صح باعتبار
الهيئة الثابتة من حصول شيء احمر اللون خلف شيء ابيض اللون مثلا لا بينهما
مسافة قريبة الا ان تشبيه المريخ بالمنصرف لا يصح وهو القول المحل والمذهب
الجل اراد بالفحل القوي وبالجزل القوم لانه في اللغة بمعنى غير الركيك وكذا تشبيه الشمس
الجبلي لم يقل الجبلة لان التاء في التاء للوحدة لا للتانيث والتانيث كذا التذكير انما
يستفاد من الصفة زهر الربى التي جمع ربوة وهي ما ارتفع من الارض والظاهر
قوله فتنقضي باخضرار بالله حمل الزهر على النبات اما مجازا مرسلا او استعارة ولا
يخ هذا عن تسامح لان قوله متعدد بل متعدد كما صرح به فقيه تعدد وشابه تركيب وجوابه
ان الوصف والاضافة لا يمنع الافراد كما ان المراد بالتركيب هو الهيئة الحاصلة
من عدة اشياء والمشبه به ههنا ليس كذلك والصنائع اخر للتشبيه لم يعد
تشبيه المتعدد بالمتعدد قسما من الاقسام السابقة بان يقال والا تشبيه متعدد
بمتعدد لانه تشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسيما له رطبا بعضها ويابسا
بعضها لا يكفي ان رطبا ويابسا حال من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد
من كان فانه ان الحال يجب ان يكون مطابقة لصاحبها في التذكير والتانيث وقد وجد
ههنا حيث لم يقل رطبة ويابسة فاشار الشارح بقوله رطبا بعضها ويابسا بعضها الى دفعه

لكن ظاهره يقتضي لزوم حذف الفاعل ويقال رافعه ولا يجيزه البصريون ولا بعض الكوفيين
اللهم الا ان يريد ان تفصيل الحال لفظا يستدعي تفصيل صاحبها معنى وهو يكون
ترك تاثيرها فان الرطوبة بالنسبة الى بعض واليبوسة بالنسبة الى آخر والاظهار
حال الصدر فسار طيبا وفسا يابسا اي هو المرقش الاكبر الزرنش التزبين التحسين
وبه سمي مرقشا بهذا البيت كلمة عوف بن سعد من بني سدوس واما المرقش
الاصغر هو من بني سعد فتشبيه التسوية سمي به لان المتكلم سوى بين شيئين او
اكثر المشبه فتشبيه الجمع سمي به لان المتكلم جمع بين شيئين فصاعدا المشبه به
وان كان المشبه بها على التفاوت اغيد مجدول مكان الوشاح الغيد النعومة
يقال امراة غيداء وغادة اي ناعمة بينة الغيد والاغيد الوسنان المائل العنق
والوشاح نسيج من ادم عريضا ويرصع بالجواهر تشده المراة بين عاتقيها وكشحيها يقال
وشاح ووشاح واشاح وكشاح بالكسر والضم واراد بمكان الوشاح الصدر وقيل
الخاصرة كانما تبسم عن لؤلؤ رطب تبسم يعني تكشف نعداه بعني تفتر عن لؤلؤ
رطب يقال افتر عن اسنانه اذا تبسم بحيث اظهر اسنانه واللؤلؤ الرطب الجيد المستخرج
من الصدف والطلع من الكم وهو نور ابيض ينشق عنه الكفرى وحب الماء الفقاقيع
التي تعلوه اتنني بالاسل اباته او علله بالشئ لهاه به كما يعلل الصبي بشئ من الطعام
والروح بالفتح نسيم الريح والروح الراحة ايضا وبرد الشباب بضم الباء من قبيل
لجين الماء اي الشباب المشبه بالبرد وهو الثوب المخطط والنقصان وقيل هو بفتح
الباء بمعنى النوم فان نوم الشباب اطيب من نوم الشيخوخة والاول اظهر والامان
الامن وفي بعض النسخ الافنان جمع افنية جمع فناء الدار وهو ما امتد من جوانبها و
الاول انسب بالاماني وهو جمع امنية وعهد الصبا زمانه والدنان جمع دن وصفوها
خالصها والقيان جمع قينة وهي الامة كما سبق عز فيتق اي غير متحقق حسا ولا عقلا
قوله



قوله ولا يقال ان فيه تمثيلا فقد اكتفى الشيخ في التمثيل بان لا يكون الوصف متحققا
حسا في المثل اربعة مذاهب ما ذكره الزمخشري اعم من الكل فمنه ما هو
ظ وجهه قوله ظ هو المتن وقوله وجهه من الشرح ولم يرد ان فاعل ظ محذوف
اذ قد سبق في بيت امرء القيس كان قلوب الطير ان البصريين وبعض
الكوفيين لا يجوزونه بل مراده ان اسناد الظهور الى المجمل مجازي وانما المراد
ظهور وجهه فما ذكره مآل المعنى لا توجيه التركيب فتدبر معمة الجوانب اي
المعمة الذي لا جوف له وهم ربيع الكامل اه قيد الشارح الكامل والوهاب
بالرفع على انهما صفتان لما سبقهما والحفاظ والفوارس بالجر على الاضافة لانهما ب
لا يصلحان للوصفية لعدم جواز حملهما على سابقيهما ثكلتهم ان كنت اعلمه
ثكلتهم على صيغة الحكاية والثكل فقدان المراة ولدها اي من المجمل فان قلت
ذكر الوصف وعدمه يشمل المجمل والمفصل فلا وجه لتخصيصه بالمجمل قلت بل له وجه
اذ لا يذكر الوصف المذكور في المفصل لان المراد به هو الوصف المشعر بوجه الشبه
على ما صرح به ويشعر بذلك ايضا ذكر الطرفين المشعر باعتبار الحيثية كانه قيل وصف
احد طرفي التشبيه من حيث هو كذلك وفي المفصل ايضا ما ذكر فيه وجه الشبه فلو ذكر
ذلك الوصف فيه يلزم توهم التكرار وهو مستقبح في نظر البلغاء لان الفاضل
لا يشعر بالشجاعة اي لا يدل عليها بخصوصها اذ لا دلالة للعام على الخاص
مستصبح العيش والليل عند فتى العبسي بالسين المهملة فاعل يصبح والليل
معطوف عليه والباء في بي للتعدية ومعنى اصباح العيش والليل به عند الفتى ايضا لها
اياه الى وقت الصباح كقوله فلان كثر ابا ذبه لدى اه ساق كلامه يشعر بان
قوله كثر ابا ذبه صفة لفلان وفيه نظر لان فلان معرفة لكونه علم جنس كما صرح به
في شرح اللب للسيد وغيره فكيف تقع الجملة صفة له وقد تقرر ان الجملة لا يوصف بها المعرفة

قال رحمه الله وهذا التاحج لايكون الاحيث يكون التشبيه الاوله كما من تاحجم هذا ويحتمل ان يكون قصده ان تاحجهم ناش من
تاحج البلغا من وضعهم المستتبع مكان وجه الشبه فيقولون الكلام البليغ كالعسل في الحلاوة وزيد كالغراب في سواد اى سواد الغراب
او سواد زيد وقد يقال زيد كالغراب في سواد بهائلما وضع البلغا الحسي الملزوم لوجه الشبه العقلي مكانه نزل علما البيان العقلي الذى هو
وجه الشبه منزلة جزئياته فقسموه الى حسي وعقلي ويحتمل ان يكون قصده الى ان تاحجهم الاول من قبل هذا التاحج من تنزيل وجه الشبه

وجه الشبه منزلة فانهم نزلوا الجزئي منزلة وجه الشبه العقلي فقسموه الى الحسي والعقلي والشارح العلامة جرى على الاول لكن لم يسلك في التحقيق مسلك السداد والشارح اخذه على لكن لم يات في بيانه بما عليه الاعتماد اطول

اللهم الا ان يصار الى حذف الموصول اى فلان الذى كثرا بادية علي ما جوزه
الاخفش والكوفيون وتبعه ابن مالك لكن شرط في بعض كتبه كونه معطوفا
على موصول اخر او يقال اعلام الاجناس اعلام تقديرية فيجوز ان يعامل معاملة
النكرات في الموصوفية بالجمل كما عومل المعرف بلام العهد الذهني بذلك
قال السكاكي وهذا التاحج لايكون اه ولعل السر في اختصاص التاحج بذلك
ان وجه الشبه لما لم يكن امرا ظاهرا ادل على مكانه بامور هي في الحقيقة يستتبعه
جعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي وبحث لجواز ان يريدوا
الحلاوة الكلية لا الجزئية والذى يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي اه وانما قال
شبه لاحتمال انهم لم يتنبهوا للتحقيق الذى ذكره فبنوا الكلام على ما هو المتعارف بين
الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض مثلا امور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئي
محسوس وما هو كلي معقول وههنا بحث وهو ان السكاكي جزم بان التاحج المذكور
لايكون الاحيث يكون وجه الشبه اعتباريا والحمرة الكلية ليست باعتبارية اذ ليست
مثله غير متقررة فكيف يكون التاحج في هذا من قبيل التاحج المذكور لا
يقال المراد بالاعتباري ما لايكون موجودا في الخارج والحمرة الكلية كذلك اذ
التحقيق عدم وجود الكلي الطبيعي في الخارج لانا نقول فلا يكون لقول السكاكي
وهذا التاحج لايكون الاحيث اه فائدة معتد بها لان كل وجه الشبه حينئذ اعتباري
اللهم الا ان يريد بقوله وهذا التاحج لايكون اه ان تاحجهم بطريق
القطع لايكون الا في ذلك فتدبر ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء اذ ربما
يستحسن بها القبيح ويستقبح بها الحسن فان لم يمعن النظر ولم ينعم بقال ائتمن
الفرس اذا تباعد في العدو فالامعان مجاز في النظر الدقيق والوجه غير خفي واما
انعم فله معان كثيرة والمناسب ههنا ما ذكره الجوهري يقال انعم كذا اى زاد

وربما



وربما يعضي الرجل دهره اى يقضيه يقال قضيت الامر اى انفذته لانه فرع الطرفين
ومنهما ينتقل اليه ان قلت فلم لم يعللوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه كما
عللوه بندور حضور المشبه به قلت لان المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين
وظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند اليه لا الى المشبه حملت ردينيا البيت قال
الجوهري الاردنة بالضم والتشديد نحو كونها باعلى الشام والقناة الردينية والرمح
الرديني زعموا انه منسوب الى امراة السمهرى تسمى ردينة وكانا يقومان القنا بخط هجر
والظاهر ان قوله والقناة الردينية والرمح الرديني ابتداء كلام اى ويقال القناة
الردينية وقوله زعموا انه منسوب اه بيان معنى الرديني فمن فهم منه ان معنى الرديني
رمح منسوب الى الاردنة فقد وهم يدل على ما ذكرنا قوله زعموا انه اه كما لا يخفى على
من له ذوق سليم فاما او يغيب الجمع كما مر من تشبيه الثريا اه فان قلت جميع اوصاف ف
الشي باطنة او ظاهرة لا يطلع عليها احد حتى يتاتى ان يعتبر في التشبيه قلت ليس
المراد باعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لا
يشذ منها شي بل المراد ان يعتبر جميع الاوصاف الملحوظة في وجه التشبيه من حيث الوجود
والاثبات وهذا يتحقق فيما اذا اعتبر بلثة اوصاف من حيث الوجود وارادة هذا غير
خفي على من له ادنى مسكة سيما اذا لوحظ المقابلة بقوله ان تاخذ بعضا وتدع بعضا
اعلم ان قولنا المنفصل عبارة جامعة اه قوله المنفصل يصح على انه بدل من قولنا بدل الكل
من الكل او عطف بيان وقوله عبارة خبران ولا يجوز ان يكون المنفصل رفعا على الابتداء
وعبارة خبره والجملة بيان لقولنا لان قوله معناه ان معنى وصفنا لا يلايمه وهذا
فان قلت القول هو المركب والمنفصل مفرد فكيف يكون بدلا منه بدل الكل من الكل او عطف
بيان ولا اتحاد في الذات قلت القول بحسب اللغة يتناول المفردات بل قيل انه يتناول المهملات ت
ايضا الا انه بحسب العرف العام اختص بما عداها واما التخصص بالمركب فبحسب الاصطلاح المنزلي

كما صرح به الفاضل المحشي في بحث حدود الجزء من حواشي شرح المفتاح ولا منسوج عليه
العناكب فقد ذكرنا في شرح الديباجة انه على حذف المضاف اي بيوت العناكب لان
العناكب ناسجة لا منسوجة ونعني بعدم الظهور اه هذا مرتبط بقوله واما بعيد غريب وهو
خلافه لعدم الظهور اي الخفاء وجه في بادي الراي ودفع لتوهم ان هذا يورث التعقيد المخل
بالفصاحة المعتبرة في البلاغة فكيف يجعل التشبيه البليغ من هذا الضرب الا بوجه
لتسحيا استثناء مفرغ من الحال بتقديره لم يلق هذا الوجه شمس نهار ملتبسة
بشيء الا ملتبسة بوجه لتسحيا ان السحاب يستحيي اه الندى العطاء ومعنى
البيت ان السحاب اذا نظرت الى عطايا الممدوح فعاتت تلك العطايا بما فيها من
القطرات تعلم انها اكثر من قطراتها فتستحيي بذلك انما فصل هذا البيت بقوله و
مثله قول الآخر لان التصرف في قول ابي الطيب بامر عدمي وههنا بامر وجودي
وهي تمر من السحاب اي الجبال يوم الغيمة لتبايته سحار وفيه هواجر اه الهواجر جمع
هاجرة وهي ما بين الزوال الى العصر والاصائل جمع اصيل فاعل حصلت بمعنى ابلت
وحصل لها النضارة وقوله والشمس تنعس جملة حالية ونعاس الشمس تغيرها عند
قربها من الغروب كانها تضعف بكثرة السير والمراد ان هواجر الربيع تشبه الاصائل
في الطيب واللطافة وهكذا اجيب الا بنقد الذهب واللجين اه لان ما ذكره معنى لطيف
ويشتمل على صنعة مراعاة النظير اعني الجمع بين الذهب والفضة واما التوجيهان الآخران
فلا يخفى برودتهما اما الاول الذي للخلخالي فلانه لا معنى لتشبيه وجه الماء بطلوع الورق فالسبح فقطع
من الشجر وهو طامع فقدان تلك الصنعة واما الثاني الذي للاوزني فلانه لا اختصاص للورق
المعنبر بذا الحديث بالشجر الذي له اصل وعرق فلا وجه لاضافة الذهب الى الاصيل
ولا يخفى لطف ايراد النقد في قوله ان ينقد الذهب واللجين لان النقد يميز الجياد من الزيوف
فان الاستعارة مذكور فيها لفظا اعترض عليه بجواز زيد في جواب قول القائل من يشبه الاسد فانه تشبيه قطعا

اذ



اذ معناه يشبه الاسد زيد فقد جاز حذف المشبه ولم يخرج المرتبة في الثمانية اجاب الشريف في
شرح المفتاح بانه تشبيه اذ لم يقصد بيان الاشتراك في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا
للسائل ولو سلم فالكلام في تشبيهات البلغاء ولم يرد مثله فيها او كسر جانحي الشجاعة
لكن من الشارح ان الشجاعة عند الحكماء مخصوصة بذوات الانفس ويجب صدور بعاضيم رقة
فلا يصور ان يبدل الشجاعة مجازا وكان زيدا الاسد فيه مبالغة ليست في الكاف لايهام
كان يظن الاتحاد بين زيد والاسد او للشك فيه والقول بان في لعله كان افادة الشك المؤذن
ان المشبه به ثم قوله باعتبار متعلق لاختلافه لا لتركه وقوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب
والمعنى واعلى المراتب كائنة بهذا الاعتبار فلا حاجة الى ما يشعر به كلام الشارح من اعتبار تعلقه بالاعلى
الدال عليه سياق الكلام ولعل مراده بيان تحصيل المعنى لا التقدير في النظم فليتأمل ثم اي الاعلى بعد هذه
المراتب ينبغي ان يجرد الاعلى عن معنى التفضيل ويراد به العالي اذ لا اعلى فيما بعد هذه المراتب الاربع كما
سيتضح من تقريره اما بعموم وجه الشبه من حيث اللفظ لا بحسب الحقيقة لانه بحسبها لا يكون عاما ضرورة ان
التشبيه لا يكون الا في اخص اوصاف المشبه به واشهرها والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة
المصطلحين اذ من المعلوم للكل عادة ان المراد بقولنا زيد اسد اثبات الشبه للمخصوص لزيد بل اثبات ما ثبت
له في ضمن دعوى انه هو فان فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه سواء ذكر المشبه لفظا او تقديرا او نية
او لم يذكر وفسر التشبيه بالدلالة على مشاركة شيء لغيره مع كون اداته مذكورة جعل المثال المذكور استعارة وان
فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه مع كون اسم المشبه مطوي الذكر لفظا وتقديرا ونية وفسر التشبيه
بالدلالة المذكورة مع كون الطرفين مذكورين ولم يشترط ذكر الاداة جعله تشبيها وان لم يكن كذلك
كما ان زيد اسدا اي ان لم يكن اسم المشبه خبرا عن المشبه او في حكم الخبر بعد ان يكونا مذكورين كما دل
عليه سياق الكلام فلا يسمى استعارة بل تجريدا ومراده ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله في تلك الصفة
مبالغة لكمال تلك الصفة في موصوفها فكانه قيل في المثالين المذكورين بلغ فلان في الاسدية مرتبة يصح
معها ان ينتزع منه اسد آخر فكان هناك اسدين من كمال الشجاعة ويسمى هذا النوع تجريدا وكذا كلمة من

وأما قيدنا بقولنا بعد أن يكونا مذكورين لانه اذا ذكر اسم المشبه فقط كما في الاستعارة بالكناية
او اسم المشبه به فقط كما في الاستعارة التصريحية صدق في كل منهما انه لم يكن اسم المشبه
خبرا عن اسم المشبه ولا في حكم الخبر مع انه استعارة بالاتفاق وانما التشبيه مكنون
في الضمير ان قلت فلم لا يكون الاستعارة بالكناية عند المصرح انها التشبيه المضمر في النفس
عند قلت لانعدام شرطه عنده وهو الدلالة على ذلك التشبيه المضمر بذكر لازم من لوازم
المشبه به وهذا الخلاف ايضا لفظي فان من اطلق الدلالة المذكورة في تعريف التشبيه
عن كونها لا على وجه التجريد والاستعارة وعن كونها على وجه التصريح سماه تشبيها ومن قيد
لا فان ابيت الا ان تطلق اى امتنعت عن جميع الامور الا عن اطلاق اسم الاستعارة  ع
وتحصوله ان اردت اطلاقه عليه فالاحسن اطلاقه عليه لان الاستعارة تقتضي تناسي
التشبيه والاداة ولو مقدرة تقتضي تذكره فيتنافيان وانما نفي الحسن لا الجواز لعدم
الاداة صورة وعدم لزوم التقدير بان يكون اسم المشبه به معرفة يتحقق الفرق بين
المعرفة والنكرة لكن ينبغي ان تقيد المعرفة بما لا يكون موصوفا بصفة لا تلائم المشبه اذ
لو كانت موصوفة بها لم يحسن دخول اداة التشبيه كاشتراك المعرفة والنكرة الموصوفتين
بها في علة عدم الحسن الا ان يقال لم يوجد في كلام البلغاء معرفة مشبه بها موصوفة بصفة
لا تلائم المشبه به مثال وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به فهم من
كلامه ان تقدير الاداة يحسن في المعرفة ولا يحسن في النكرة الموصوفة بصفة غير ملائمة للمشبه به
ولم يفهم حال النكرة الغير الموصوفة بها هل يحسن تقدير اداة التشبيه ام لا والتحقيق انه لا يحسن
فيها ايضا والفارق بين المعرفة والنكرة حيث يحسن التقدير في الاولى دون الثانية ان
المقصود من الكلام المبالغة في التشبيه والفردية المستفادة من النكرة اعني اسد في زيد اسد
كاسرة في تلك المبالغة لان التشبيه بالجنس ابلغ من التشبيه بفرد منه لان الحقيقة المطلقة
اكمل من الحقيقة المقيدة ولما كان المشبه به اكمل في وجه التشبيه كان التشبيه ابلغ وبالجملة اذا عرف
الحر



الخبر بانه ينبغي ان لا يقصد به مجرد صدقه على الموضوع والا لضاع التعريف ظاهر لحصول
المقصود بالمنكر ايضا كما صرح به الفاضل المحشي في بحث تعريف المسند وليس المراد ههنا الا كما
في قولنا زيد الغمام لظهور التغاير فتعين الحمل على دعوى التشبيه الدالة على المبالغة المطلوبة
واما اذا انكر فالظاهر دعوى حمل الاسد عليه انه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة فلو قدر اداة
التشبيه فات المبالغة قال الشاعر شمس تالق بضم القاف على انه مضارع حذف احد  ى
تائيه ولو كان ماضيا لقيل تالقت تعالى تالق البرق اى لمع والواو في قوله والفراق غروبها
عاطفة للجملة الاسمية على الفعلية اعني تالق ويحتمل ان يكون تاكيدا للصوف والحلة صفة شمس ولا
يحسن جعلها حالية كما لا يخفى على الذوق السليم والصدود والاعراض واما ذكر الكسوف فيه
ايضا كما صرح به الجوهري واشار اليه صاحب الكشاف في تفسير سورة الفلق بناء على ان
النور في الخسوف زائل فلا يحسن استعماله في الحبيب فانه لا يحسن دخول الكاف في
كونها في شيء من هذه الامثلة اذ ليس لنا بدر يسكن في الارض مثلا وانما لم ينف الجواز
لجواز ان لا يكون المشبه به موجودا كما في انياب اغوال مثلا والتشبيه بالامور المعدومة وان
تمحل اعتبار الطيف الا انه خلاف الظاهر فان وجدت الاداة صريحا يلاحظ ذلك الاعتبار
ويقطع النظر عن كونه خلاف الظاهر وان لم توجد يلاحظ كونه خلاف الظاهر ولا يلتفت الى
تضمنه الاعتبار اللطيف وهذا كما ان المجاز ابلغ من الحقيقة ومتضمن لفائدة ليس فيها الا
انه اذا وجدت القرينة الصارفة يلاحظ ما تضمنه ويصار اليه والا فيترك ولا يعتبر تضمنه
للفائدة ما يحيل تقدير اداة التشبيه اى يمنع متعاقبا خلافا في قوله فيقرب من اطلاق  ق
اسم الاستعارة بناء على دلالة استحالة تقدير الاداة على استحالة تقدير اطلاق التشبيه عليه و
دلالة قوله فيقرب على جوازه على ان الدلالة الاولى ممنوعة كما في قوله فان تفق الانام البيت
ولو سلم فالاستحالة بالنظر الى اعتبار البليغ وقوله فيقرب بالنظر الى الاصطلاح كقوله
اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فرائص الموت منه ترعد الهزبر الاسد القوي والفريصة اللحمة

بين الجنب والكتف لا تزال ترعد من الاباء عند الفزع وجمعه فرايص وفرائص واعلم ان
استحالة تقدير اداة التشبيه في هذا البيت انما هي باعتبار مدلول الكلام فقط
على ما ينبئ عنه قوله لان تشبيهه اه والاستحالة في بدر يسكن الارض ليس باعتبار
مدلول الكلام فقط بل بملاحظة الامر الواقع وهو ان البدر لا يسكن الارض واما
قول البحتري وبدر اضاء الارض البيت فهو مثل قوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه
من حيث انه مع كون الصفة فيه مما يلائم المشبه به يجعل تقدير اداة التشبيه نفس المفهوم
من الصفة اذ من المستحيل عادة ان ما يضيء شرقا وغربا يكون موضع واحد مستغني
به وان فرضنا انه غير البدر وهذا بخلاف بدر يسكن الارض فانه [ ] لان تشبيهه
بجنس المسمى المعروف اه هذا بناء على الاعم الاغلب ولذا قال الشيخ ظلمناك في تشبيه
صدغيك بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان المحكي والا فقد مر انه يجوز الجمع بين الشيئين
في التشبيه ايضا فلا تناقض [ ] ومثله قول البحتري وبدر اضاء الارض اه غير الاسلوب ب
حيث قال ومثله ولم يقل كقول البحتري نصا على مماثلته للبيت السابق لما فيها من نوع ع
الخفاء كما تقدم من التقرير السابق واضاء ههنا متعد وقد يجيء لازما وشرقا وغربا
بمنزلة المفعول او حال بمعنى جميعا كما في قوله هو ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا اي دائما وموضع
رحله منزله [ ] الى المشبه الشارح الى الذي لا استعارة فيه قوله موصوفا بالفتن ومن تنوير
الشرق والغرب مع اسوداد موضع الرحل منه فان القمر المعروف لا فرق في التنوير بين
موضع وموضع وكذا ان تقول الصفة المنفية عن القمر المعروف اضاءة ما سوى الرحل جميعا
لا بناء على الفرق بين التنوير والاضاءة بان الثاني انما يوجد من المضيء بذاته فلا يتحقق
في القمر لانه يعد من المتعارف لان المواضع التي لا يصل اليها نور القمر من الكهوف والمواضع
الغائرة اكثر من ان تحصى [ ] ان يثبت من الممدوح بدرا من في قوله من الممدوح بيانه حال من
البدر قدمت عليه او تجريدية والمعنى اراد المبالغة في التشبيه بالبدر الموصوف [ ] فهو كقولك

زيد رجل كيت وكيت قوله كيت وكيت كناية عن حديث دال على اوصاف زيد وكونه
فاضلا زاهدا مثلا او فاسقا فاجرا والثاني اقرب بحسب العرف والاستعمال [ ]
ولما يمتنع دخول الكاف اه كانه جواب عما يقال لم لا يجوز ان تقدر غير الكاف مما
اداة التشبيه حتى يكون اطلاق التشبيه على الامثلة المذكورة اقرب فيه امرا ثابتا
في الجملة وكذا [ ] لانه ان اراد بالثبوت في الجملة ما يعم الثبوت الحقيقي والو
همي فعدم ثبوت البدر الموصوف مما ذكر مم وان اراد الثبوت الحقيقي فقط
فانتفاء كان وحسبت ذلك الثبوت مم لم لا يجوز ان يقال كان الشفق اعلام
ياقوت منشورة على رماح من زبرجد اللهم الا ان يقال ولانه كان وحسبت على
الثبوت الحقيقي معلوم من استعمال البلغاء كما اشار اليه جلال الدين في شرح الايضاح
ولو علل امتناع دخول كان مثلا كاسد دم الاسد الهزبر خضابه باعلاء امتناع
دخول الكاف لكان اقرب لان التشبيه مطلقا سواء كان بالكاف او بكان او بغيرهما
يقتضي النقصان والاوصاف الكمال فيلزم التناقض [ ] او خلاف الظاهر كقولك كان
زيدا اسد قيل مثل المصرح في الايضاح للمشكوك فيه كان زيدا منطلق وخلاف الظاهر
قوله كان زيدا اسد وهذا ظ لان الانطلاق ليس بقطعي الثبوت لزيد ولا قطعي
الانتفاء عنه فيمكن الشك فيه واما الاسدية فثبوتها لزيد خلاف الظاهر فلا شك فيه بل يجزم
بخلافه ويحمل على التشبيه واما مثل الشارح ففيه خفاء والاولى وجه ما ذكره الشارح
من ثبوت المشكوك في صورة المعرف ومخالفة الظاهر في صورة المنكر هو ان الظاهر في صورة
المعرف دعوى التشبيه لا الاتحاد ولا الحمل كما صرح به الفاضل الجلبي في بحث الاستعارة
ولذا احسن تقدير اداة التشبيه كما مر وتشبيه زيد بالاسد في الشجاعة ليس مخالفة
الظاهر قطعا غايته ان تلك المشابهة مما شك فيه واما في صورة المنكر فالظاهر دعوى حمل الاسد
عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة ولذا لم يحسن اداة التشبيه فيها كما صرح به

هذا الفاضل في ذلك البحث فظهر ان ما ذكره الشارح هو التحقيق وانه لا مخالفة بينه وبين
ما ذكره المصنف في الايضاح بل المؤدى واحد والاختلاف في التعبير والنكرة فيما
نحن فيه غير ثابتة اي النكرة الموصوفة بصفة غريبة غير متعارفة التي كلامنا فيه ليست ثابتة
في نفس الامر فدخول كان وحسبت عليها كالعكس على المجهول اذ قد تقرر ان المشبه
كالمنفي والمشبه به كالمثبت عليه وايضا هذا النفي اذا تاملت هذا دليل ثان
على امتناع تقدير اداة التشبيه في النوع المذكور وهو ما كان المشبه به موصوفا
بصفة عجيبة والفرق بين الدليلين ظاهر اذ لا حاجة بنا في هذا الدليل الى ملاحظة
لزوم العكس على المجهول او تغير صورة الكلام في تقدير اداة التشبيه بل حاصله ان
الذوق السليم يشهد بان المقصود في مثله معنى لو قدر اداة التشبيه فات ذلك المعنى
والفرق بين الدليلين بان الاول لم يكن متينا ولا نحو علمت والثاني متينا والاعرظ
اذ لزوم احد الامرين جار فيه اي هذا البحث الحقيقة والمجاز اشارة الى توجيه التركيب
بانه حذف المبتدأ وكذا المضاف الى الخبر واقيم المضاف اليه مقامه انما هو بحث
المجاز ذو شيئان اختلاف الطرق دون الحقيقة لا انهما من شبه تقابل العدم والملكة
وانما يكون بينهما تقابل العدم والملكة حقيقة لو كان المجاز عدم استعمال اللفظ فيما او
منع له مما من شانه ان يستعمل فيه وليس كذلك بل هو لازم المجاز والمطلق الى غيره
اي ينصرف المطلق الى الغير العقلي ويتبادر منه ذلك يتبادر المجاز في الاسناد من التقييد
بالعقلي وبهذا اندفع ما يقال التقييد باللغوي يوهم خروج الشرعي والعرفي والا
طلاق يوهم دخول العقلي في كل منهما يوهم خلاف المقصود فلا وجه لترجيح احدهما على
الآخر على ان ايهام خروج امرين يعابر بوعلى ايهام دخول امر والتاء فيها للنقل
من الوصفية الى الاسمية مع كون التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية ان اللفظ اذا
صار بنفسه اسما لغلبة الاستعمال بعدما كان وصفا كان اسميته فرعا الوصفية فتشبه

بالمؤنث

بالمؤنث لان المؤنث فرع المذكر فيجعل التاء علامة للفرعية كما جعل علامة في رجل علامة
لكثرة العلم بناء على ان كثرة الشيء فرع تحقق اصله ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى
اذ لا دليل على ان لفظ الحقيقة قبل التسمية والنقل من الوصفية الى الاسمية مستعمل بدون
موصوفه مع الاستغناء عنه بالوجه الذي ذكر قال رح في شرح المفتاح وانما ارتكب
السكاكي هذا التكلف جريا على قضية اصل التاء خلاف ما ذهب اليه الجمهور اذ
لا معنى له عند التامل بناء على ان المتبادر من استعمال الكلمة في شيء اطلاقها وارادة
ذلك الشيء منها فالمستعمل فيه نفس المعنى لا اصطلاح التخاطب وهذا اذا اجريت في
على الظاهر المتبادر منها واما اذا جعلت بمعنى على كما في قوله ولاصلبنكم في جذوع
النخل فلا يلزم الا انه صرف الكلام عن المتبادر وايضا يلزم انتقاض التعريف بالمجاز
الذي يخرجه هذا القيد على تقدير تعلقه بالوضع على زعم المصنف فانه لم يعتبر قيد
الحيثية واعترض على تعريف السكاكي فكلها بانه لم يعتبر قيد اصطلاح التخاطب
ينتقض تعريفه بالمجاز المذكور واعلم ان ليس المراد بكون المعنى المستعمل فيه موضوعا له
في اصطلاح التخاطب حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح والا لزم ان يكون لفظ الا
الذي وضع في اللغة وقرر عليه في الاصطلاح والعرف عند كل مستعمله النحوي او غيره من
اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد ثبوت الوضع في ذلك الاصطلاح سواء
حدث الوضع فيه ام لا لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل وذلك التأ
ويل كما بيناه ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وكونه فردا من افراده بان يجعل افراد
الاسد مثلا قسمين متعارفا وهو الذي له غاية الجراءة في ذلك الهيكل المخصوص
وغير متعارف وهو الذي له تلك الجراءة لكن لا في ذلك الهيكل اي ليدل بنفسه اشارة
الى ان دلالته بنفسه متعلق بتوسط للدلالة كما يدل عليه قول المصنف في المجاز لان دلالته بقرينة
لا بالتعيين والا التقدمة على وجه للدلالة رفعا للبس ليخرج المجاز من ان يكون موضوعا

ان بالوجه المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه واما اذا لم يعتبر فيوجد في المجاز وضع نوعي له
لثبوت فاعلم من الواضع داله على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه فهو عند القرينة
المانعة عن اراده ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال
عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع
استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها
والوضع النوعي بهذا المعنى وان اطلق عليه الوضع لكنه ليس بمعتبر في كون اللفظ
حقيقة بل الوضع النوعي المعتبر فيه هو ان يكون بثبوت قاعدة داله على ان كل لفظ يكون
بكيفية كذا فهو معين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له
مثل الحكم بان كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل وقد صرح
الشارح في التلويح باطلاق الوضع على كلا المعنيين . على معناه الافرادي قيد الصح
بالافرادي لان اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم
فان دلالة زيد في قولك جاءني زيد على الفاعلية بواسطة جاءني كما اشار اليه بعض
المحققين من النحاة اه رد الفاضل المحشي رح هذا الجواب بتفصيل لا ان ابطاله
للشق الرابع حيث قال وان اريد به تعلقه بمعنى اخر لزم ان يكون لفظ الاستفهام
وما يشبهه من الالفاظ الداله على معان متعلقة بمعاني الفاظ غيرها حروفا وفيه بحث
لان الظاهر ان مفهوم الاستفهام مفهوم تام غير متعلق بالغير وانما المتعلق به هو فرد من
هذا المفهوم التي هي الموضوع لها لكلمات الاستفهام وعلى تقدير تسليم تعلقه بالغير لا يرد
النقض لان معنى التعريف على هذا الارادة ما دل على معنى متعلق بالغير من حيث انه متعلق
به فتامل سلمنا لكن معنى الدلالة بنفسه اه لا شك ان مسلم هو الذي منعه اولا
وهو كون معنى الدلالة على معنى في جزئه الاشتراط في الدلالة على المعنى الافرادي ذكر المتعلق
في ذكره مهنا مما نعتنا لما ذكر في مختصره لانه بعد ما فسر الدلالة بنفسه هناك بكون العلم له

بالتعيين



بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ حكم بان هذا شامل للحرف ثم قال
نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على
معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه فالمفهوم
من كلامه مهنا شمول التعريف لوضع الحرف اذا جعل معنى الدلالة بنفسه
ما ذكر من كون العلم بالتعيين كافيا في الفهم وان فسر الدلالة على معنى في غيره باشتراط ط
ذكر المتعلق والمفهوم مما ذكر في المختصر عدم شمول التعريف لوضع الحرف على
هذا التفسير قطعا وهذا يقوي اعتراض الفاضل المحشي اذ بعد اشتراط ذكر له
متعلق الحرف في تفسير دلالته على معناه كيف يقال العلم بتعيين من بعناها يكفي
في دلالتها عليه وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال مراد الشارح ان معنى الحرف بعد
تقييده بالمتعلق عين الحرف بازائه وذلك التعيين كاف في الدلالة فان المتعلق
لتحصيل المعنى لعدم حصوله في نفسه لكونه عبارة عن النسبة المخصوصة ولا مدخل
له في الدلالة والحق ان الاوضح في دفع الاعتراض ما ابدله به في بعض النسخ كما
نقله الشارح رح لكنه معنى لا يفهم من العبارة فان قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى
لا بواسطة قرينة ولكن يقيد القرينة بالمانعة عن ارادة المعنى الاصلي وهو المبني
في دفع الاعتراض كما لا يخفى مما لا دلالة عليه وهذا هو مراد الفاضل المحشي وان
غفل عنه البعض ودفع اعتراضه مولانا قرمي رح بانا لا نسلم ان هذا معنى لا يفهم
من العبارة لان قيد بنفسه يدل على ان يفهم المعنى لا بواسطة قرينة نعم قول الفاضل
المحشي على انه ان اراد بالمعنى اه محل بحث اذ يمكن ان يقال المراد بالمعنى الاصلي
المعنى السابق المرتب عليه هذا المعنى ولا يخفى ان لكل مجاز معنى اصليا بهذا
المعنى فلا محذور فتامل . وعدم الدلالة على احد المعنيين لعارض الاشتراك اه
لا يظهر ان مراده بهذا الكلام ان الوضع هو التعيين للدلالة على معنى بنفسه فالدلالة

فالدلالة هي لاجلها التعيين وعدم ترتب ما لاجله التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي
وجود التعيين الذي هو الوضع ويحتمل ان يقال المشترك يدل على كل من المعنيين
على التعيين اذ يفهمان منه غاية ما فيه ان احدهما ليس بعين الارادة لعارض الاشتراك
وعدم تعيين المراد مما لا مدخل له في تحقق الدلالة بنفسه وعدم تحققها قطعًا. كالقرء
مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض اه القرء بفتح القاف وضمها والفتح افصح
وقوله ان لا يتجاوز اما مصدر بمعنى الفاعل اي مدلوله غير المتجاوز وهو الاحد الدائر
واما بتقدير مضاف اي مدلوله ذو ان لا يتجاوز اي بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض اه و
قد اورد الفاضل المحشي ههنا جوابا وسؤالا واوضح الفرق بين قرينة المجاز والمشترك
لكن الجواب الذي ذكره انما يحتاج اليه اذا اريد بالدلالة الدلالة على المراد من حيث انه مراد
والا فلازم الوضع الدلالة الصرفة والارادة امر آخر فعلى تقدير المزاحمة الدلالة على احد
المعنيين بالتعيين محققة ورفعها المستفاد من القرينة لا مدخل له في تحقق تلك الدلالة
نعم علم ان اطلاق قوله واما قرينة المجاز فهي معتبرة في الدلالة على المعنى المجازي اه لا
يكاد يتم لما قد مر منه ان اللفظ اذا استعمل في جزء معناه مجازا لم يكن للقرينة مدخل
في الدلالة بل في الارادة فبطل اطلاق قوله وان المجاز لا يدل على معناه المجازي بنفسه
بل بالقرينة وظهر عدم اتضاح الفرق بين قرينة المشترك وقرينة هذا المجاز فليتامل منه
ويحصل من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا فيكون اذا استلزام الوضعين للوضع
الثالث يستلزم استلزام الاوضاع الثلثة للوضع الرابع ويعقل المعنى الرابع وهكذا
فيلزم تحقق معان غير متناهية للفظ واحد وتعقلها اللهم الا ان يقال استلزام الوضعين
الصريحين للوضع الضمني لا يستلزم استلزام الوضعين الصريحين مع الوضع الثالث
الضمني للوضع الرابع الضمني فتامل واعلم ان المفهوم مما ذكره الفاضل المحشي ههنا حيث قال بل
الواقع التردد بين المعنيين مطلقا عند من لا يقول بعموم المشترك واذا كان متمننا فمن كان في

المثال



في المثال المذكور اعني القرء عند الكل يدل على ان المراد بالتنافي هو التنافي بحسب
المفهوم والمفهوم من التلويح وغيره من كتب الاصول المراد هو التنافي في الارادة ت
فان لم يمكن الجمع بين المعنيين فيها مثل قولك افعل مرادا به الوجوب والاباحة
حتى لو قيل اقرات هند بمعنى طهرت وحاضت وفي الدار الجون اي الاسود و
الابيض يجوز عند القائل بالعموم فليتامل منه و على هذا لا يتوجه اعتراض المصنف
بانا لا نم ان معناه الحقيقي آه وجه اندفاع هذا الاعتراض لما مر من ان التبادر
الى الفهم من امارات الحقيقة لكن يتورد عليه ان ما هو من امارات الحقيقة هو
التبادر اليه بحسب الوضع والا فعند سماع لفظ زيد يتبادر حيوان لا فظ مع انها
ليست معناه الحقيقي والتبادر فيما ذكر بسبب المزاحمة لا بسبب الوضع اذ الوضع وضع
لكل من المعنيين بخصوصه لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد المشترك بينهما كما حققه
الفاضل المحشي منه وبان قوله التزم معنى الطهر اه وجه اندفاع هذا الوجه مما
سبق هو ان هذه القرينة لدفع المزاحمة لا لتحصيل اصل الدلالة منه اي من غير قرينة
مانعة عن ارادة الموضوع له اراد بارادة الموضوع له ارادته ولو في محل آخر
باستعمال آخر والا فالكناية قد يقترن بقرينة مانعة عن ارادة الموضوع له في
خصوص المحل كقوله تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله عز وعلى والسموات مطويات بيمينه ونظائرهما وقد حققناه في حواشينا على شرح الكلام لا على منقح
الظاهر فليتنظر فيها منه لانا نقول الاول يستلزم الدور قد اشرنا فيما سبق الى
انه لو اريد من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلي السابق المتنزع عليه هذا
المعنى لم يلزم الدور منه والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظ وكذا يستلزم
انحصار قرينة الكناية في غير اللفظ وهو ايضا مم منه فان قيل معنى كلامه انه خرج
عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية على التوجيه السابق انه خرج التعيين الذي في
المجاز

قوله وتجوز هو ... اه يمكن ان يقال لا شك انه على مذهب المص قد يكون الكناية مستعملة فيما وضعت له ايضا اعني اذا اراد المتكلم ما وضعت له مع لازمه فيمكن ان يوجه قوله دون الكناية بان اللام في الكناية للاستغراق والنفي راجع اليه وكذا اللام في المجاز للعموم والمعنى خرج جميع المجازات لا جميع الكنايات فافهم

عن تعريف الوضع دون التعيين الذي في الكناية فانه لم يخرج وقد تبين فساده فاورد ههنا انه لم لا يجوز ان يكون المعنى خرج المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له ظاهر هذا ما قد سلفه في تعريف المسند اليه بالعلمية من ان طويل النجاد مستعمل في معناه الموضوع له وقد ذكر في التلويح ايضا قد اشرنا ههنا الى وجه التلفيق بان في الكناية مذهبين وان الاختلاف في الموضعين بالنظر اليهما والى ان ميل المص الى المذهب المذكور ههنا ولذا لم يلتفت الشارح الى توجيه ما وقع ههنا في اكثر النسخ الى المذهب الاخر مع انه يمكن تصحيحه اخذا بذلك وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان لفظ الايضاح هكذا وفيما ذكر نظر لانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ذكر في الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه ثم قوله اذا قيل القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فهو دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظ فان القرينة كما يكون معنوية يكون لفظية وكل من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة وقيل دلالة على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد لاقتضائه ان يمتنع النقل الى المجاز وجعله علما ووضعه للمتضادين كالجون للاسود والابيض فان ما بالذات لا يزول بالغير و لاختلاف اللغات باختلاف الامم يعني نظر ذلك البعض من الحذاق وهو الفاضل العلامة صدر الشريعة الى ان قوله وقيل دلالة اللفظ اه مذكور عقيب الاعتراض فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي فاجاب بما نقله الشارح رحمه الله فقال ان مراد السكاكي ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم وفيه بحث لان السكاكي اعتبر الدلالة بنفسه في تعريف الوضع فعلى تقدير ان يراد ان يكون العلم بالوضع كافيا لزم الدور كما مرت الاشارة والاولى ان يقال المراد ان يكون العلم بالتعيين كافيا. والظاهر ان الواضع هو الله تعالى المخصص ما ذات اللفظ وقد ابطل او غيره هو اما الله تعالى او غيره او المجموع بالتوزيع فالاحتمالات اربعة والقائل بالاول هو سليمان بن عباد الضيمري وبالثاني ابو الحسن الاشعري

والسمى



ويسمى مذهبه مذهب التوقيف وبالثالث وهو ان الواضع للغات كلها بنو آدم ابو هاشم ويسمى مذهبه مذهب الاصطلاح والقائل بالمذهب الرابع وهو ان المخصص هو البعض وهو القدر الذي وقع به التنبيه على الاصطلاح هو الله تعالى والباقي مصطلح البشر الاستاذ ابو اسحاق الاسفرايني اويخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس وفيه بحث لان الكلام في ابتداء تعليم الوضع فمجرد اسماع لفظ من ذلك الجسم بدون العلم السابق بوضع ذلك اللفظ لا يفهم معناه فلا بد ان ينضم اليه خلق العلم الضروري وكذا الكلام في الوحي اذا كان قولا خفيا فلا يكون
نق شيء من الوجهين الاولين على تقدير كون واضع جميع اللغات هو الله تعالى مستقلا في كونه طريق التوقيف ويمكن ان يدفع بان دلالة الاصوات المخلوقة في جسم دالة على معنى كجواز ان يكون بالطبع صرح به في فصول البدايع واعلم ان الفاضل المحشي جعل في شرح المفتاح خلق علم ضروري طريقا مستقلا للتوقيف والالهام طريقا آخر والفرق بينهما خفي اللهم الا ان يقال انه راجع الى ما ذكره المشايخ من ان الالهام موهبة رحمانية محضة لا دخل للاستعداد فيه وكيفية خلق العلم الضروري ما يكون بالاستعداد والتوجه لو جاز لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولو جاز ان يفهم الظاهر ان كلا منهما وجه مستقل في الوجه الاول بحث لانه ان اراد دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه لكون بعض اللغات لغة العرب وبعضها لغة العجم اذ ليس واضع بعضها العرب وواضع بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فتوهم لجواز ان يكون تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان اراد انه لا يجوز ان يتعدد اللغات بل يجب ان يتحد الدال على المعنى الواحد فهو ممنوع لجواز ان يتعدد الدال بحسب الذات على معنى واحد وان اراد معنى ثالثا فلا بد من تصويره كان كل واحد منهم من كل لفظ
له ان له لا فيه فيه اشارة الى دفع ما يقال ههنا كثيرا ما قد ينقل البعض فلا امتنع دلالة بعض الالفاظ على معانيه في حق ذلك البعض وتوجيه الجواب انه ح لم يكن الدلالة على المعنى مستندة الى ذات اللفظ وحده

كدلالته على اللافظ ولا يمتنع جعل اللفظ بحسب القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي
هذا الكلام ذكره السكاكي وتبعه الفاضل الحنفي ايضا في شرح المفتاح ولم يتعرض لابطاله
حيث قال اي لكان يمتنع نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتي الى معنى اخر بحيث لا يفهم منه
ذلك المسمى اصلا سواء كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثاني كما في المجاز واما بوضعه له كما في
المنقول وفيه بحث لان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى
منه لا فهم كونه مراد المتكلم وفهم المعنى الحقيقي ضروري في كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل في المجاز
من الملزوم بوجه الى اللازم المراد فلا يمكن جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث لا يدل على
المعنى الحقيقي اصلا فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازي
لا عدم دلالته على المعنى الحقيقي ويعني هو الشارح دون الحقيقي متجاوز للمعنى الحقيقي لا بمعنى عدم
الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة على المعنى المجازي ايضا قلت هذا ايضا لا يتم لان
مدعى القائل بذاته دلالة اللفظ ذاتية دلالته على المعنى الحقيقي لا مطلق دلالته فما ذكره من الالتزام
ان يكون المفهوم من قولنا هو باطل اوجون اتصافه بالمنافين وفيه بحث لان من سمع
اللفظ المشترك بين المتنافيين انتقل منه ذهنه الى ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا مرادين
للمتكلم معا وقد تحقق ان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه
لا فهم كونه مراد المتكلم كيف ودلالة اللفظ المذكور على كلا المعنيين عند العلم بالوضعين
ثابتة على المذهب المختار ايضا بلا تفاوت فما هو الجواب ههنا فهو الجواب هناك فتدبر على
ما علله على الاشتقاق والتعريف هذا يدل على ان كلا منهما علم على حدة وهو الحق لامتياز
موضوع كل منهما عن موضوع الاخر بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم فعلم التعريف
يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها وهيئاتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث
انتساب بعضها الى البعض بالاصالة والفرعية كذا في شرح المفتاح للفاضل الحنفي وفيه بحث
لانتقاضه بالكلمات المغيرة عن بعضها بالابدال ونحو كما تقال في الصلة قول فان هذا من علم
اصلها

العرف

العرف ان فيه البحث عن انتساب احدهما الى الاخر بالاصالة والفرعية فان دفع باشتراط ان
يكون كل من الاصل والفرع مستعملا في الكلام ولا استعمال لقول مثلا عاد النقض بالبحث
عن الانتساب بالاصالة والفرعية بين املت واملات الواقع في علم الصرف فانه لا اصل
ايضا مستعمل وعليه قوله هو فليملل الذي عليه الحق والمخلص ان يراد الاصالة والفرعية
المخصوصتان اي التي بحسب الا[illegible]شتقاق اللغوي فليتدبر كالجهر والهمس
والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك النفس الخارج الذي هو وظيفة ان
ينكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف مجهورا وان بقي بعضه
بلا صوت يجري معه كان مهموسا والشدة ان ينحصر صوت الحرف عند اسكانها
في مخرجها انحصارا تاما فلا يجري والرخاوة ان يجري الصوت جريانا تاما والتوسط
بينهما ان لا يتم الانحصار ولا الجري وامثلة الكل مضبوطة في كتب الفصحاء لا يهمل التناسب
بينهما قضاء لحق الحكمة لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص
الحروف والتركيبات يتاتى في بعض الكلمات كما ذكره واما اعتباره في جميع كلمات لغة
واحدة فالظاهر انه متعذر فما ظنك باعتباره في كلمات جميع اللغات كالنزوان والحيدي
النزوان ضراب الفحل والحيدي صفة مشبهة من حاد اي مال تقال حمار حيدي اي مائل
عن ظله لنشاطه ومثلهما الحيدان والخفقان والجولان والمجاز متعلق الاصل من
جاز المكان اذا تعداه ويريد انه مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل اي الجائز وزعم المصنف ان الطاه
اشارة الى ان الوجه الاول غلط ولذا قال المصنف الايضاح بعد نقله وفيه نظر ولعل
وجهه ان جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل خلاف الاصل لانه مجاز واما المناقشة
التي ذكرها الافاضل في صحة التجوز المذكورة في المصدر الميمي بان المسموع منه في غيره من
المصادر ولا يلزم من صحته في غير الميمي صحته فيه فليس بشيء لان المعتبر في صحة التجوز وجود
العلاقة وسماع نوعها من العرب لا سماع شخصها ويتجه على الوجه الذي ذكره وزعم انه

الاشتقاق والمعنى ... [illegible]

هو الظاهر انه لا يلائم ما ذكره في التسمية بالحقيقة لفوات التقابل فان التسمية بالحقيقة لما كان باعتبار ثبوت الكلمة في مكانها الاصلي لزم في مقابلتها ان يكون التسمية بالمجاز باعتبار تجاوزها وكان في لفظ الزعم اشارة الى هذا واعتبار الناسب في تسمية شيء اه كانه دفع سوال مقدر وهو انه يلزم مما ذكر ان يسمى الحقيقة بالمجاز ايضا لانها ايضا طريق لتصور معناها ووجه الدفع ظ ولهذا اشترط بقاء المعنى الوصفي دون التسمية اراد بالتسمية اطلاق الاسم عليه كما انه اراد بالوصف اطلاق الصفة لا وضع الكلام كما يتبادر من العبارة وهذا ظاهر من سياق الكلام فلا يمكن جمعها في تعريف واحد اى بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منها بخصوصها والا فيجوز جمع الانسان والفرس في تعريف الحيوان بانه الجسم الحساس المتحرك بالارادة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما المرتجل المنقول لا لمناسبة والمنقول المنقول لمناسبة وغيرهما ما لا نقل فيه كالمشترك ٧/ وهو متعلق بقوله وضعت ليس المراد من تعلقه به ان يعتبر حدوث الوضع في وقت الاصطلاح والا لزم ان لا يكون لفظ الاسد في الذي وضع في اللغة وقرر عليه في الاصطلاح والعرف عند ما يستعمل النحوي او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد بذلك كونه موضوعا له في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع في ذلك ام لا فلا بد من العلاقة العلاقة بالفتح علاقة الحب والخصومة ونحوهما من المعاني وبالكسر علاقة السيف والسوط ونحوهما من المحسوسات وقيل وعكسه العوج واما قوله لا ترى فيها عوجا ولا امتا فعلى ضرب من التاويل وقد يكون مرتجلا اه المرتجل ايضا من اقسام الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في الغير بلا علاقة وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة كما صرح به سابقا حيث قال وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وانما جعله ههنا من اقسام المستعمل في غير ما وضع له نظرا الى الوضع الاول فانه اول

بالاعتبار



بالاعتبار قوله والمنقول منه ما غلب معنى مجازي اه اى معنى مجازي غير فرد للموضوع له الاول بقرينة المقابلة والا فالفرد من حيث خصوصه معنى مجازي للكلي واطلاق الكلي عليه من حيث خصوصه بطريق المجاز كما يتضح عليك ان شاء الله ٢ وفي الاصطلاح المنقول منه بالعكس المنقول فيه صفة للاصطلاح اى الاصطلاح الذي وقع النقل في ذلك الاصطلاح اما من حيث العرف لما هو موضوع له ابتداء وفي شرح المفتاح للفاضل المحشي ان الدابة بحسب العرف يطلق على البغل ايضا بخلاف الحقيقة وكذلك المجاز اراد الحقيقة المطلقة العارية عن النقل والمجاز المطلق المستعمل في غير الموضوع له لعلاقة ولذا جعلها مقابلين للمنقول فانه حقيقة من وجه مجاز من آخر اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة انما قيد بهذا مع ان لفظ الاسد ليس مما يتفاوت بحسب عرف في حتى لو استعمل النحوي او المتشرع يكون الامر على حذ الامر عند استعمال اللغوي بناء على ان اطلاق الحقيقة اللغوية عليه انما هو بهذه الحيثية اى باعتبار ان الخطاب بعرف اللغة وايضا يمكن ان يكون احترازا عن انعقاد اصطلاح طارئ فيه وكون الخطاب باعتباره وان لم يتحقق بعد فتامل وجعل اللفظ والحدث اعرفها عليه بان الذي يجي للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح به الشارح في غير هذا الكتاب وصرح به الجوهري ايضا قلت هذا انما يرد لو كان المراد بالحدث مدلول مصدر فعل يفعل وانما المراد الضرب مثلا فتدبر فما ذكر بلفظ النكرة اه كان المراد بلفظ النكرة صورة النكرة والمراد بالنكرة في قوله وما ذكر بعد كل نكرة النكرة صورة والا فكل لفظ اتى به في صورة النكرة معرفة حقيقة اذ المراد من اسد وصلوة وفعل ودابة الفاظها وهي اعلام حقيقة عند الشارح لكونها موضوعة لالفاظ معينة فتامل والمجاز

مرسل ان كان العلاقة غير المشابهة انما سمي مرسلا لان الارسال في اللغة الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء ان المشبه من جنس المشبه به و المرسل مطلق من هذا القيد وان في الاستعارة الاصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين كيلا تقع في الغلط اذا رايت مجازا مرسلا اطلق عليه الاستعارة ان تصدر منها ويصل الى المقصود بها الضمير في منها راجع الى اليد وفي بها الى النعمة صرح به الشارح في شرح المفتاح اي الذي قصد بالنعمة وهو المنعم عليه فالقائم مقام فاعل المقصود هو الضمير المستتر فيه الراجع الى الاسم الموصول الداخل عليه ومع هذا فلابد من اشارة الى المنعم لئلا يخل بانتقال الذهن من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوي المخل بالفصاحة هذا وقد ذكرنا في اوائل شرح الديباجة متصلا متعلقا باستعمال اليد و الايادي حقيقة عرفية في النعم فيظهر منه ان لا احتياج الى ذكر المنعم فليتذكر واما اليد في قوله هم تنصل للمجلي في زمن الباسح وتمنع تكافا دماؤهم يتناثل في القصاص من الكفؤ وهو المثل لا فضل لشريف على وضيع والذمة العهد ويسعى بذمتهم ادناهم انه ادناهم اي احقرهم وقيل الادنى العبد والمرأة اذا اعطى امانا ليس للباقين نقضه ووجه كون الحديث من باب التشبيه لا المجاز المرسل ظاهر لان العلاقة هي المشابهة واما عدم كونه استعارة فلذكر الطرفين يعني ان في معنى التسمية مجازا مرسلا ويمكن ان يوجه ايضا بحذف المضاف اي وسمي وجوه المجاز المرسل وطرقه وهذا هو الظاهر من الايضاح في العبارة تسامح فان قلت المجاز مصدر ميمي للتجاوز صح ان النسبة كذلك

صفحه صر

فلا تسامح قلت الموصوف بالمرسل هو المجاز بالمعنى المصطلح وتوصيف المعنى المصدري به تعسف بل الحمل على المعنى المصدري بطريقة الاستخدام تعسف يربو على ارتكاب التسامح كما لا يخفى على المنصف وهي الشخص الرقيب و ان للمبالغة في الصحاح ربأت القوم رباء وارتبأتهم اي رقبتهم واربئة الطليعة والجمع الربايا والانملة جزء من الاصابع الانملة بالفتح واحد الانامل وهي رؤس الاصابع قولهم فلان اكل الدم ومنه قول الشاعر يخاطب امرأته اكلت دما ان لم ارعك بضرة بعيدة مهوى القرط طيبة النشر دعاء على نفسه باكل الدم وهي الدية ان لم تتزوج عليها واخذ الدية عند العرب عار عظيم والمراد ببعيدة مهوى القرط طويلة القد او طويلة العنق وظ انه سهو لانه من نسخه اه قد يجاب بان مراده ان الاكل مجاز عن الاخذ وهو سبب الاكل فهو من تسمية السبب باسم المسبب واما قوله اي الدية المسببة عن الدم فاشارة الى وجود مجاز باعتبار آخر ولا يخفى على الذوق السليم بعده وقد يقال الدم وان كان سببا لاخذ الدية لكن اكل الدية مسبب لاكل الدم والتمثيل بهذا الاعتبار فتامل لانه لا يتم بعد البلوغ لان اليتيم هو الطفل الذي لا اب له يقال يتم الصبي بالكسر ييتم يتما ويتما بالفتح والضم مع التسكين فيهما واعلم ان اليتيم في بني ادم من قبل الاب وفي البهائم من قبل الام او بحله بحر فليدع ناديه ويحتمل ان يكون الاية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل في قوله تع واسئل القرية لكنه لا يضر بالتمثيل قوله قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما خلاصته

قوله كانه يجعل اي كل واحد منهم الاصبع في الاذن اي بحسب اللفظ والتعبير والا فالمراد جعل الانملة لان ان تحمل الاصابع على معناه ويكون التجوز في نسبة الجعل اليها حيث نسب فعل الجزء الى الكل للمبالغة

قوله فينتقل الذهن من المشبه به اليه اى الى وجه الشبه لكونه اشهر او حاصله ثم ينتقل منه الى الموصوف لا الى سوى المشبه بمعونة القرينة فتحقق اللزوم باعتبار الذى هو فى الاستعارة ... بسبب لكونه

قوله كالكل والجزء المتعارف عند الكل فى حلول الشىء فى الشىء اختصاصه به بحيث يتغير الاول باعتبار الثانى ... كحلول العرض فى الجوهر والجسم ... حصول الشىء فى الشىء ... حصول العرض فى الجوهر وصورته فى مادته والجسم فى المكان ... ومن انما قوله ... كلمه اتقى الحلق ... المشروط واما اطلاق على الشرط فكما اطلاق العلم على المعلوم واسم الشىء على ...

ان ليس المراد باللزوم امتناع الانفكاك فى الذهن او الخارج بل اتصال فى الجملة ينتقل بسببه من احدهما الى الآخر وهذا متحقق فى جميع انواع المجاز واما فى غيره فيظهر الضمير فى غيره راجع الى الاستعارة باعتبار انها عبارة عن اللفظ فلان يكون ذلك الغير ما تصف بالفعل بالمعنى الموضوع له اه فيه نظر لان الاتصاف بالفعل ليس بلازم فى المجاز باعتبار ما يؤول بل يكفى توهم الاتصاف [illegible] كما فى عصرت الخمر فانه فى الحال فانه مجاز باعتبار ما يؤول مع عدم حصول حقيقة الخمر المسمى بالفعل اصلا فى زمان سابق او لاحق اى زمان [illegible] سابق على حال اعتبار الحكم وهو زمان وقوع النسبة ولاحق بالنسبة اليها ولا يلزم فيها امتناع المجاز باعتبار الكون و الاول السبق بالنسبة الى زمان الحكم واللحوق بالنسبة اليه للقطع بان الاسم فى مثل قتلت قتيلا وعصرت خمرا مجاز وان صار المسمى فى زمان الاخبار قتيلا وخمرا حقيقة فان قلت قولك قلت هذا الحى امس مجاز باعتبار ما كان مع ان حصول الحيوة للمشار اليه ليس سابق على زمان اعتبار الحكم اعنى زمان القتل بل هى حاصلة فيه قلت الحكم الذى يعتبر ههنا سبق حصول الحيوة بالنسبة الى زمانه هو الحكم المدلول عليه باسم الاشارة وهو اشير الى هذا الحى فان المجاز فى هذا الحكم اذ لو قلت اشير الى قتيل قلت هذا امس لم يكن مجازا قال فان الانسان لا يوجد بدونها فان قلت هذا يدل على استلزام الكل للجزء والمدعى عكسه فلا تقريب قلت المراد بالاستلزام المذكور الاستتباع فيتم التقريب لان عدم وجود الانسان بدونها يدل على ان كلا منهما ملزوم واصل يفتقر اليه الانسان ويتبعه فى الوجود هذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشى وقد ذكره الشارح فى التلويح ايضا وفيه نظر اذ لو حمل اللزوم فى قوله فى جميع ذلك على اللزوم على التبعية يلزم ان يكون الاستعمال فى جميع انواع المجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه السكاكى ولا يخفى ان ادعاءه على تقدير صحته يتعسر فى بعض الانواع المحكوم ولو حمل على اصطلاح ارباب المعقول

كان



كان المراد بالاستلزام الخ للكل المعنى المصطلح ايضا والا لم يتم التقريب ويتفرع عليه قوله ولهذا لا يشترط الى آخره فى لا يتم التقريب المذكور فتامل قال فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان اى من حيث انه انسان واما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم الافعال منه فى موضع يطلب هذا الاعتبار جائز كاطلاق الربيئة على العين ولذا جوز الزمخشرى فى قوله تبت يدا ابى لهب ان يراد باليد النفس قال فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا يعنى ان اللفظ الواحد اذا اطلق على شىء واحد يجوز ان يكون ذلك الاطلاق بطريق الاستعارة وان يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد ان يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان ولا شك فى تغاير المعنيين وتعددهما قال اى قول زيد بن اسلم ابو سلمى بضم السين والزهير الشاعر وليس فى العرب غيره وسلمى ربيعة بن رباح من بنى مازن قال عند اصحابنا الحمل على التخييل بان يشبه الجرح فى التأثير بذى لبس قاصد للتأثير مبالغ فيه فيجعل له صورة كالملابس ويطلق عليه اسم الموصوف لما هو متحقق قال من انتقاع اللون ورثاثة الهيئة الانتقاع تغير اللون من حزن او فزع والامتقاع مثله وهو اجود والرثاثة البذاذة يقال حال فلان رث اى سيئة قال فعلى هذا لا يتناول قوله ان هذا تعريض على التعريف واشارة الى ابطال قول من قال الاستعارة اجراء المشبه به على المشبه اطلاقا او حملا مع حذف الاداة وليس بتعريض على قوله المراد بمعناه ما عنى باللفظ حتى يتوهم ذلك لكنه لدلالته على انه لو لا ارادة ذلك المراد لتناول القول اللفظ المستعمل فيما وضع له مع عدم التناول قطعا على كل حال قال بل هو مستعمل فى معنى الشجاع فيكون مجازا فان قلت المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة ههنا قلت بل الحمل قرينة لان الاسد لا دلالة له على ذلك كظهور ان يراد الموصوف وبتقدير الاداة لانا نقول يكفى فى القرينة ما هو الظاهر ويصح الكلام بالتقدير مما لا يلتفت اليه واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورة الذهنية من حيث وجودها

وحصولها في الذهن اذ لا يصح تشبيه كالاسد قطعا مع انه معتبر في الاستعارة بل الذات المبهمة
المشبهة بالاسد و تعلق الجار بالاسد على هذا باعتبار انه انما يطلق على تلك الذات
ماخوذة مع ذلك الوصف فكان الوصف جزء مفهومه المجازي بقي الكلام في ان قولك زيد
اسد مسوق لاثبات شبه زيد بالاسد او لاثبات ان زيدا هو تلك الذات المشبهة
بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعا ولا مجاز في الاسد كما ادعاه الفاضل المحشي
وان كان الثاني فهو استعارة على ما حققه الشارح ولا فرق بين قولك زيد اسد و اسد زيد
وبين قولك زيد شمر لست و شمرلت زيد في احتمال الامرين فانه يحتمل ان يراد بشمرلت في الوضع
مردي بمعنى شمر فقول الفاضل المحشي ولا شك ان قولنا زيد اسد و اسد زيد بمنزلة قولنا
زيد شمر و شمر زيد فيكون سياق الكلام لتشبيه زيد فيكون الاسد مستعملا في
معناه الحقيقي لا يشفي العليل ثم ان قولهم ها هنا ثلث مراتب الاول ادعاء المشابهة
باداة التشبيه لفظا او تقديرا نحو زيد كالاسد و زيد اسد الى قوله تشبيه اتفاقا محل بحث
اذ يستفاد منه دعوى الاتفاق على ان زيد اسد تشبيه وهو ممنوع كيف وقد مر ان
المشبه اذا كان مذكورا او مقدرا او كان اسم المشبه به خبرا عنه حقيقة او حكما فعند
البعض يسمى تشبيها وعند البعض استعارة من غير فرق بين المعرف والمنكر على ان
قول الشيخ فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فان حسن دخول
اداة التشبيه لا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد
يفيد ان المعرف داخل في القسم المختلف فيه اللهم الا ان يكون مراد المحشي ثبوت الاتفاق
على ان زيد كالاسد تشبيه على تقدير ان يراد منه ادعاء المشابهة بتقدير اداة التشبيه لا بيان
حال المثال مطلقا ولا يخفى انه تعسف اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه اي لا ملازمة
بين زيد والاسد ولا دلالة للاسد عليه في المثال المذكور اعني رايت اسدا يرمي و نظايره
مثل رايت اسدا في الحمام اذ لا دلالة للقرينة المذكورة على خصوصية زيد فاندفع ما توهم

من الملازمة



من الملازمة المعتبرة في باب المجاز من الملابسة في الجملة وكذا المراد بالدلالة على المعنى المجازي الدلالة
في الجملة ولو بحسب المقامات والقراين وهذا المعنى مما يمكن ان يوجد بين الاسد وخصوصية
زيد فلا وجه لقوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة
المصراع لعمران بن حطان مفتي الخوارج وزاهدها وتمامها فتخاء تنفر من صفير الصافر
الفتخاء المسترخية الجناحين والمراد من قوله تنفر من صفير الصافر انه يفزع من
مجرد الصداء وبعد البيت المذكور هلا برزت الى غزالة في الوغى بل كان قلبك في جناحي
طاير غزالة امراة شبيب الخارجي وكان يضرب المثل بشجاعتها نقل انها هجمت الكوفة
في ثلاثين فارسا وفيها ثلثون الف مقاتل والوغى الحرب وكقوله والطير اغربة عليه
بعض من بيت لابي العلاء المعري في قصيدة يرثي بها الشريف الطاهر الموسوي مطلعها
اودى فليت الحادثات كفاف مال المسيف وعنبر المستاف وتمام المصراع المشار اليه
في الشرح والطير اغربة عليه بكرها فتخ السراة وساكنات لصاف اودى
اي هلك وفاعله مال المسيف وكفاف اسم معدول مثل قطام لكف الاذى والاستاف الرجل
اذا ذهب ماله والاستياف الشم والفتخ بالضم جمع فتخاء من الفتخ وهو اللين يقال عقاب فتخاء
لانها اذا انحطت كسرت جناحها وهذا لا يكون الا من اللين والسراة بفتح السين اعلى
جبال باليمن يكون فيها عندليب وغيره وبضم الشين المعجمة جبال بالشام ولصاف جبل طي
والمعنى ان كل الطيور في الحزن على المرثي مثل الاغربة الباكية عليه وانه كثيرا ما يكون بحيث
لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه بل قد لا يصح كما اذا اقترن به نفي حقيقة المشبه عن نفسه كما يقال
اسد وليس بادمي وفي التنزيل ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم اذ لا معنى لان يقال هو شبيه
بالاسد ليس بادمي فان الادمية انما ينافي الاسدية لا كون الشيء شبيها بالاسد صرح بهذا الشيخ
في اواخر دلايل الاعجاز فتامل وهذا دليل لطيف على ان نحو زيد اسد استعارة لا تشبيه غفل
عنه المتاخرون وفيه نظر اما اولا فلان المعنى في المثال المذكور ونحوه بحسب الظاهر جعل زيد فردا

فاعلم الرحمن [illegible]

مثله فرد كالبدر كما هو المعنى في التشبيه البليغ وبهذا الاعتبار صح نفي جنس الادمي عنه وهذا لا ينافي
كون المثال من قبيل التشبيه في نفس الامر ولما ثانيا فلان هذا الدليل لو تم لدل على ان المثال
المذكور ليس باستعارة ايضا كيف وقد اعترف هذا المحشي نفسه بان معيار الفرق
بين الاستعارة والتشبيه هو انه ان صح حذف المشبه به واقامة المشبه مقامه بحيث لا يفوت
الا المبالغة فاستعارة والا فتشبيه ولا يخفى استحالة قولك هو كاسد وليس بادمي فتأمل
ولاحت من بروج البدر بعدا بروج البدر هي التي يحاذيها في مسيره وهي اثنى
عشر اولها الحمل وآخرها الحوت وبعدا انتصب على التمييز والمها جمع مهاة وهي البقرة
الوحشية والتبرج اظهار المرأة زينتها ومحاسنها للرجال فقيل معنى تبرجها اكتنانها
انهن مخدرات لا يبرزن من الخدور فهذا يغاير قوله الان المها متبرجة بخلافهن
فان تبرجهن للمشاهد فكان من قبيل قوله تحية بينهم ضرب وجيع وفيه نظر لان قوله ولاحت
لا يلائم هذا المعنى بل الوجه ان يقال وجه كون تبرجهن اكتنانا ان الناظر لا يستطيع
اجتلاءها لانه يتحير صعقا ويحتمل ان يكون المعنى انهن يسترهن في الاكتنان عند التبرج حتى
كان تبرجهن عين اكتنانهن وههنا معنى آخر وهو ان يراد بالتبرج الدخول في البرج
كما هو المناسب للبدر والمعنى انهن اذا دخلن عن الكوة واستترن فكانهن دخلن في برج
آخر والظاهر ان هذا من باب التشبيه الى قوله كما في قولنا رايت اسدا في شجاعة فان قوله
في شجاعة يقتضي تقدير المشبه اي رايت رجلا مثل الاسد في شجاعة ولا يصح ان لا يقدر
المشبه ويصار الى الاستعارة اذ لا يصح وقوع اسم المشبه موقع المشبه به فانه لو قيل
رايت رجلا شجاعا في شجاعة لكان لغوا من الكلام والبعد من ذلك اي ابعد مما
ترك فيه المشبه وان يوجه انه تشبيه كون الآيتين من قبيل التشبيه على ما ذكره صاحب
الكشاف ووجه الابعدية ان المشبه مقدر فيهما بخلاف الآيتين ومعنى ضرب الله مثلا
وصف وبين والمثل الاول مضروب للمشرك والثاني للموحد وقوله رجلا بدل من مثلا وفيه

هذا المعنى منزل
انسب من
الكل



صاحب شركاء والتشاكس التخاصم ومعنى سلما سالما عن الشركاء والفرات الذي يكسر
العطش والسائغ الشراب الذي يسهل مدخله في الحلق والاجاج صفة مؤكدة
كما في امس الدابر او خبر بعد خبر والغرض ايضا التأكيد يقال ماء اجاج اي ملح مر وقوله في
الماء يؤتى اجوجا على ما يظهر بالتأمل وذلك لانه لا يصح وقوع الكافر موقع الرجل الاول
ولا المؤمن موقع الرجل الثاني اذ لا يناسب ضرب المثل فان المقصود من ضربه الانتقال من
حال الى حال شيء آخر هو المقصود وهذا مفقود على ذلك التقدير كما لا يخفى لان قوله
ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها يبنى على انه قصد التشبيه للاستعارة
ربما يعترض عليه بجواز ان يكون قوله ومن كل تاكلون الآية ترشيحا للاستعارة او
ابتداء كلام واعلم ان صاحب الكشاف فسر الحلية باللؤلؤ والمرجان بعد ما فسر قوله
ومن كل تاكلون بقوله اي ومن كل واحد منهما والمشهور ان اللؤلؤ لا يخرج من العذب
حتى قال نفسه في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان فان قلت لم قال منهما وانما
يخرجان من الملح قلت لما التقيا وصارا كالشيء الواحد جاز ان يقال يخرجان منهما كما يقال
يخرجان من البحر ولا يخرجان من جميع البحر ولكن من بعضه ثم قال وقيل لا يخرجان الا من
ملتقى الملح والعذب ولعل تفسير الحلية باللؤلؤ في سورة الفاطر مبني على القول الاخير
الذي نقله في سورة الرحمن لان الخروج من المجتمع خروج من العذب من وجه ومن المالح ايضا من وجه
فليتامل ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف قال صاحب الكشاف في قوله
او كصيب من السماء الآية فان قلت هذا تشبيه اشياء باشياء فاين ذكر المشبهات
قلت كما جاء ذلك صريحا فقد جاء مطويا ذكره على سنن الاستعارة كقوله وما يستوي
البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج وضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء
متشاكسون ورجلا سلما لرجل والصحيح ان قوله كقوله تمثيل للتشبيه المطوي فيه
ذكر المشبه على سنن الاستعارة لا تمثيل لنفس الاستعارة كما توهمه الطيبي وصاحب الكشف

فان الاول احوج الى التمثيل في هذا المقام فتامل قوله وهذا الكلام صريح في انه حيث لا يدل
على كون الاستعارة مجازا لغويا بان اللفظ ليس موضوعا للمشبه ولا للاعم فانه يدل
على انه لو كان موضوعا للاعم لم يكن مجازا لغويا قوله وقد سبق في بحث التعريف باللام
اشارة الى الحقيقة حيث قال هناك والحقيقة انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن
واطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار
الوجود لا باعتبار الوضع قوله بمعنى ان التصرف في امر عقلي اشار بهذا البيان الى ان
المراد بالمجاز العقلي ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من الحاد لكن وهو ظاهر فان المراد
بالمجاز ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد او الكلام قوله لكان الاعلام المنقولة كزيد
ويشكر استعارة ولو فرق بان لا وضع في الاستعارة وقد اعتبر كون العلاقة تشبيها
يكون مجرد اصطلاح لا رعاية لمعنى الاستعارة مع كونها اصلا وفيه بحث لان الوضع يجعل
اللفظ للموضوع له اصالة فلا يصح معنى الاستعارة نعم يلزم ان يكون معاني المجازات
كلها الاستعارة والفرق بالعلاقة في يكون مجرد اصطلاح قوله ولما صح ان يقال
لمن قال رأيت اسدا واراد زيدا انه جعل اسدا فقيل لخدش هذا الوجه ان
قولهم جعل اسدا جرى في زيد اسد مع انه لم يوجد فيه الادعاء المذكور ضرورة
انه تشبيه وليس باستعارة وجوابه ان الادعاء المذكور متحقق ايضا في زيد
اسد اذ ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه لما سبق تحقيقه بل جعل فردا من
افراد الاسد ادعاء فان قلت ذلك الادعاء لا يتحقق في المعرف اعني زيد الاسد
بل المعنى على تقدير اداة التشبيه مع انه يقال لمن قال ايضا جعل زيدا اسدا قلت ان ثبت
قولهم بذلك في الصورة المذكورة يكون المراد به انه جعل شبيها بالاسد ولا يجري هذا
في الاستعارة فتامل قوله قد ذكر ازاد ح على القرد وسبق في بحث المجاز العقلي
ان ذكر المشبه لا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه وان هذا البيت



في الاستعارة لا التشبيه فليتذكر قوله ولهذا يندفع له اي ببيان ان القرينة مانعة
عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين غير المتعارف يندفع له ووجه الاندفاع ان الاصرار
على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع الا عن ارادة المعنى
المتعارف فلا منافاة قوله واما التعجب والنهي عنه فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق
المبالغة فيه بحث لان محصل الرد السابق تسليم الادعاء المذكور ومنع كون الاستعمال
فيما وضع له وصحة التعجب وكذا النهي عنه انما يترتب على نفس الادعاء كما يشير اليه
كلام القائل فلا حاجة الى الاعتذار بانهما مبنيان على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة
قوله والاستعارة تفارق الكذب له اي الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكلام
الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة في المفرد والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى
يحتاج الى الفرق قوله ونحو صاحب المفتاح له اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التي
لا يطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها اذ لا يتصور من صاحبها
قصد التاويل فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره واراد
بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقته فانه ايضا لا ينصب تلك
القرينة كما ان ذلك المدعي لا ينصبها الا ان الكاذب المذكور ليس مثل ذلك المدعي
في التبري عن قصد التاويل لانه مقصوده ترويج ما دل عليه ظاهر كلامه ولا القدح في مقصوده
هذا قصد التاويل بل نصب القرينة فلذلك اكتفى ههنا بان نفي نصب القرينة و
واقتصر في الدعوى الباطلة على ذكر التبري عن التاويل لانه اذا تبرى عن التاويل كان
عن نصب القرينة اشد تبريا فظهر وجه التخصيص في كل واحد من التبري ونفي
نصب القرينة كذا في شرح المفتاح للشريف وليس مراده تفسير مطلق الكذب
حتى يقال ان فيما ذكره ميلا الى مذهب الجاحظ وعدولا عن مذهب الجمهور كما توهم
بل تعيين مراد السكاكي من لفظ الكذب وحاصله انه اراد بالكذب ههنا احد قسميه

اعني ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد بقرينة انه سمى قسيمه الاخر وهو ما لا يطابق الواقع
مع اعتقاد المطابقة الدعوى الباطلة قوله ولا تكون الاستعارة علما لاخفاء في ان
المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم قوله وكذا ما ورد في البخل وسحبان
في الفصاحة وباقل في الفهاهة قد سبق شرح فصاحة سحبان وخطبته عند معاوية
واما مادر فانه رجل من هلال بن عامر بن صعصعة قيل سمي مادرا لانه سقى ابله
من ماء حوض فلما فرغ الابل بقي في اسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه ومدر الحوض به بخلا
من ان يسقى من حوضه واما باقل فهو اسم رجل من العرب وكان اشترى ظبيا باحد
عشر درهما فقيل له بكم اشتريته ففتح كفيه وفرق اصابعه واخرج لسانه يشير
بذلك الى احد عشر فانفلت الظبي فضرب به المثل في العي قال حميد الارقط يهجو ضيفا له
اتانا وما داناه سحبان وائل بيانا وعلما بالذي هو قائل فما زال عند اللقم حتى كانه
من العي لما ان تكلم باقل واعلم انك اذا اعتبرت تشبيه زيد بعمرو في الشكل والهيئة
وقصدت المبالغة في التشبيه وادعا انه عين عمرو لكمال شبهه فقلت رايت عمرا
فالظاهر انه استعارة لكون علاقته المشابهة ومن ههنا قيل القوم انما تعرضوا للجنس
في بيان الاستعارة بناء على ان اكثر الاستعارة في الاجناس لا الاشخاص ولهذا علل
الفاضل الجلبي في شرح المفتاح عدم جريان الاستعارة في الاعلام بان مبنى الاستعارة
على المبالغة في حال المشبه بدعوى انه عين المشبه به وذلك انما يحصل اذا كان المشبه
مشتهرا بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس مشهورة باوصاف لها حتى ان
اسمائها بنيت عن اوصافها ابنائها واما الاشخاص فقلما يشتهر باوصاف كذلك
والقول بانه يمكن ان يجعل لفظ عمرو موضوعا لذات ما له الشكل المخصوص ادعاء
وان كان موضوعا لذات معين له شكل مخصوص حتى يتاتى اعتبار الجنس تعسف
لا احتياج اليه لان المقصود بالعدول عن التشبيه الى الاستعارة هو المبالغة في المشبه

اعني

اعني وجه الشبه حتى كانه يساوي المشبه به فيه وذلك يحصل اذا جعل المشبه من افراد المشبه به وادخل
في جنسه ان كان المشبه به جنسا او جعل عينه ان كان شخصا ولا شبهة ان ادخاله في جنسه بمنزلة
دعوى انه عينه فتامل والله الموفق قوله فان تعافوا العدل والايمان فان في اكفنا لهبا *(في الهامش: نون)*
سقط النون بالجازم يقال عاف الرجل طعامه وشرابه اي كرهه قوله لدلالته على ان
جواب هذا الشرط تحاربون وتلجاون فان قلت لم لا يجوز ان يريد بالنيران حقيقتها
بان يقصد تحريقهم بالاحراق قلت يدعي الاخذ بالشريعة وليس فيها احراق كاره العدل
والايمان واما عدم حمل النيران على الرماح فلبعد هذا العرف وغلبة الاستعمال في السيوف
قوله ومن نصله اي نصل سيف الممدوح ويحتمل ان يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة
لادنى التلبس قوله على ارؤس الاقران خمس سحائب الاقران جمع قرن وهو الكفؤ
في الحرب وخمس سحائب فاعل تنكفي وبعد البيت المذكور يكاد الندا منها يفيض على العدى
مع السيف في ثني قنا وقواضب الثني واحد اثناء الشيء اي تضاعيفه والقنا جمع
قناة وهي الرمح والقواضب القواطع قوله انامله الخمس يحتمل ان يريد بالانامل وهي
رؤس الاصابع نفس الاصابع مجازا ويحتمل ان يريد المعنى الحقيقي مبالغة قوله
والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح وذلك ان يحمله على انه جمع قلة لما فيه
من الاشارة الى قلة الكفائه في الحرب وقلة امثاله فيها ولا يخفى ما فيه من اللطف قوله
وهذا اولى من قول المص ان الحيوة والهداية لا معنى قوله في الايضاح ووجه الاولوية
ان المستعار منه هو الاحياء لا الحيوة وانما قال اولى ولم يحكم بكون كلام المص خطأ
لاحتمال ان يكون مراده ايقاع الاستعارة بمعنى لازمي الهداية والاحياء المتعدية فالمراد
من الهداية في كلامه ما هو مصدر مبني للمفعول وهو الاهتداء قوله مع ان في كل من المرسن
والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو اما في المرسن فكونه انف مرسون
واما في الطيران فقطع المسافة بسرعة في الهواء قوله فانهم عدوها في الاستعارات الضمير

فى عدوها راجع الى وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك اى الى الحاجة ولهذا انث
او يكون تانيث الضمير باعتبار كون وضع المرسن موضع الانف استعارة على الا
طلاق المذكور قوله الى مجلس له كالمرسن والانف فان كلا منهما عضو مخصوص هو طريق
الشم وانما الاختلاف ما لاختصاص بالانسان وعدمه وحاصل ما ذكره ان اطلاق
الاستعارة على هذا القسم من المجاز المرسل على سبيل الاستعارة لان نقل الاسم من المجلس
الى المجلس مشابه لنقل الاسم من المشابه الى المشابه بناء على ان المجانسة والمشابهة
من واد واحد قوله وفى كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لانه اجيب
بان الطيران عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين الاختياري
فى الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التخطي على الارض ولا يخفى
ان الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن ائمة اللغة قوله وهو ضم حلق الدرع الحلق
بفتح الحاء جمع حلقة بالتسكين على غير القياس وقال الاصمعي الجمع حلق بكسر الحاء كبدرة
وبدر وحكى يونس عن ابى عمرو بن العلاء حلقة فى الواحد بالتحريك والجمع حلق وحلقات
قال ثعلب كلهم يجيزه على ضعفه قوله على ان الاسد موضوع للشجاعة اى للشجاع
قوله لا الرجل وحده لما عرفت انه لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه قوله لا الجزء
المركب منها اعترض عليه بان القول بكون المستعار هو المقيد لا الجزء قول يخالف
قانون المجاز اذ قد تقدم ان اللزوم فى المجاز انما هو بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي
الذى استعمل اللفظ فيه وههنا اللزوم انما هو بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازي
لا نفسه وجوابه ان اللزوم كما يتحقق بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازي كذلك بينه
وبين المقيد لانه ينتقل من المعنى الحقيقي الى الشجاعة ومنه الى الرجل الشجاع
كما حققه الفاضل المحشي فيما سبق وهذا القدر كاف فى اللزوم قوله واذا احتبى
قربوسه القربوس بفتح الراء ولا يخفف الا فى الشعر لان فعلولا نادر



قوله كانى قولنا واشتعل الرأس شيبا يعنى اسند الفعل القائم الى حقيقة الامر [illegible]
لا استواق الى الرأس شيوعه فى المحل فالتشبيه بالآية الكريمة يقتضى ان يكون السيلان لكل [illegible]
المطر واسناده الى المحل الذى هو الاباطح مجازى او على طريقة القلب فالباء بمعنى فى او للملابسة
لا للتعدية بمعنى الاذهاب فانه ليس فعل المطر بل فعل الله تعالى

لم بات غير صعلوك وهى اسم عجمى غير منصرف للعلمية والعجمة واما ذنوب بفتح الخاء وهو
بلد يتداوى به فضعيف والفصيح الضم وكذا سحنون وهو اول الريح قوله ولم ينظر
الغادى الذى هو رائح النظر اذ اشتمل بالله صلته فهو بمعنى الانتظار والغادى هو السائر
من الصباح الى الظهر والرائح هو السائر من الظهر الى المغرب قوله سيرا حثيثا اى سريعا
يقال ولى حثيثا اى مسرعا حريصا قوله والشبه فيهما ظاهر ووجه الشبه قطع المسافة
بسرعة ولين وسلاسة قوله وبين امرهما فى الهوادى الهوادى جمع هادية وهى
العنق يقال اقبلت هوادى الخيل اذا ابدت اعناقها قوله كما فى قول امرئ القيس فقلت له
لما تمطى بصلبه له مطلع القصيدة قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى
بين الدخول فحومل وقبل البيت المذكور فى الشرح وليل كموج البحر ارخى سدوله
على بانواع الهموم ليبتلى ومفعول قوله فقلت له لما تمطى قوله بعد البيت المذكور
الا ايها الليل الطويل الا انجلى بصبح وما الاصباح منك بامثل السدول جمع
سدل او سديل وهو ما اسبل على الهودج والتمطي التمدد والباء فى بصلبه للتعدية
والارداف الاتباع والاعجاز جمع عجز بفتح العين وضم الجيم وهو مؤخر الشىء يذكر
ويؤنث وهو للرجل والمرأة جميعا والعجيزة للمرأة خاصة ثم المفهوم من تقرير الشارح
ان نا كلمة اصلية وزنه فعل يقال ناء ينوء نوءا اى نهض بجهد ومشقة ويحتمل
ان يكون مقلوبا من نأى بمعنى بعد فوزنه فلع كما صرح به فى الشافية والكلكل والكلكال
الصدر وربما جاء فى الشعر مشددا قوله والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية
حيث شبه الليل بالانسان المتطاول الطول واثبت لوازم المشبه به للمشبه وهى الصلب
والتمطي والكلكل والاعجاز وانما قال والظاهر اشارة الى ما هو شرح التبيان من ان المجموع
استعارة تمثيلية قوله كاليد للشمال اشارة الى ما هو بيان من قول لبيد وغداة ريح
قد كشفت وقرة قد اصبحت بيد الشمال زمامها قوله من حلى القبط الحلى بضم الحاء المهملة

وكسر الباء المذكور جمع حُلْي بفتح الحاء وسكون اللام كثدي وثُدِي وقد يكسر حاء الجمع لمكان الياء مثل عصِي والقبط اهل مصر قوله فان كلامه في المفتاح لانه في ذكر الاقسام الاستعارة التي هي قسم من المجاز كما دل عليه سوق كلامه من اول الباب والاستعارة التي هي من اقسام المجاز الاستعارة المصرح بها فان الاستعارة بالكناية ليست من اقسام المجاز عنده لان المذكور فيها هو المشبه المستعمل في معناه الوضعي قوله بشواظ النار الشواظ اللهب الخالص الذي لا دخان فيه قوله والكاف تشبيه انشاد الشيخ الشعر باشتعال النار وتحقيق لان هذا الكلام من المص لا يستقيم على قانون انفسه يكون قوله لشتعل استعارة تخييلية وهي عنده حقيقة فلا يتحقق فيه التشبيه فكانه اعتبر الاشتعال على مذهب الزمخشري وغيره ولفظ الزعم لا يخلو عن الاشارة الى البحث المذكور قوله وهي فان قلت الازالة امر عقلي قلت المراد الهيئة المحسوسة عند الكشط والكشف كذا والكشط والازالة يشبه ان النهار قوله اي حصول امر عقيب امر دائما او غالبا هذا الترديد لاجل بيان معنى الترتب من حيث هو لا بالنظر الى خصوص المقام قوله واجيب بحمل عبارتها على القلب السكاكي لا يشترط النكتة في القلب بل يقبلها مطلقا ولعل مذهب الشيخ ايضا ذلك فلا يتجه طلبها في هذا القلب بناء على ان قبولها القبول عند المص قوله وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال اعترض عليه بان قوله المستفاد منه ظهور المسلوخ من جلدته يأباه لان المسلوخ لا يزول مع ان الاستعمال ظاهر بمعنى زال يكون مع من لا مع من وقد اشار الشارح الى اندفاع الثاني بقوله فاقام من مقام عن واما جواب الاول فانه يقال لا نم ان المسلوخ لا يزول عن جلدته بل اذا زال الجلد عنه فقد زال هو ايضا عن الجلد قوله وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر عجز بيت من ابيات الحماسة صدره اعيرتنا البانها ولحومها وقبله اتنسى دفاعي عنك اذ انت مسلم وقد سال من ذل عليك قراقر ونسو تكم في الروع بادٍ وجوهها يخلن اماء والاماء حرائر كالاستفهام للانكار ومسلم على صيغة المفعول

اى



اي مخلّى من اسلمته اي خليت بينه وبين من يريد النكاية به وقراقر اسم وادٍ اي امتد سيل الذل نحوكم فسال به عليكم قراقر والروع الخوف تخلى اي تظن تلك النسوة اماء لكونهن مكشوفة الوجوه والحال انهن حرائر في نفس الامر والاستفهام في اعيرتنا ايضا للانكار اي لم يعيرنا البان الابل ولحومها مع ان اقتناء الابل مباح والانتفاع بلحومها والبانها جائز في الدين والعقل وتفريقها في المحاجين اليها احسان وذلك عار ظ اي زائل قوله وتلك شكاة والشكاة بفتح الشين المعجمة النكاية قوله وذكر الشارح العلامة كلام العلامة يخالف كلام الشارح في ان الظلمة هي الاصل والمظروفة والنور طار عليها وظرف فان الظاهر على تقدير العلامة ان يكون الليل ظرفا والنهار مظروفا قوله فقد يظهر الزمان والعادة في مثله قيل انه تكلف بل تحقيق ما اشار اليه من التأويل والحقيق بلطايف بلاغة التنزيل ان يقال اريد بالنهار مجموع ما بين الطلوع الى الغروب كما هو المفهوم من الشرح والموافق لكتب اللغة فيكون الفاء للتعقيب الحقيقي نظرا الى نهاية النهار وتنعم معنى المفاجاة نظرا الى ابتداء ظهور النهار ولا يخفى على المنصف ما في اعتبار المفاجاة بالنظر الى ابتداء ظهور النهار من التكلف فان المفهوم من الاية على توجيه مفاجاة الاظلام لظهور النهار الذي هو مجموع ما بين الطلوع والغروب على ان الاية مجرد اخراج النور من الظلمة واما خصوصية النور واعتبار كونه مجموع ما بين الطلوع والغروب فلا نم ان لها دخلا في المقصود فتامل قوله ثم له ان يجاب اذ المفاجاة انما يصح لو قيل يمكن ان يقصد بالجملة الاسمية الدوام بمعونة المقام فيندفع لان المفاجاة عند المص اذ المرتب على السلخ في الحال اصل الاظلام لا دوامه واستمراره وفيه نظر لان لا المفاجاة باعتبار ان المفاجاة انما يتصور فيما لا يكون مترقبا بل يحصل بغتة بلا ترقب كما ذكره الشريف في حواشي شرح المفتاح فحمل الجملة الاسمية على الدوام لا يدفعها كما لا يخفى على المتامل فتامل قوله واقول تقوية لذلك فيه بحث لان الاية على ما بيناه من نظم الاية سلخ النهار بحيث يفاجئه

الظلام ولا شك ان سلخه مع انبساطه التام بحيث لا يبقى منه اثر بل ينعدم في الحال ويترتب
عليه الظلام دفعة آية لكمال القدرة آية آية والتقوية التي ذكرها الشارح انما
تظهر لو كان الآية نفس مفاجأة الظلام فتأمل قوله وههنا نكتة قد يقال لما كان
الرقاد كثير الوقوع في الحس ومتكرر المشاهدة عندهم جعل عدم ظهور الفعل الذي هو لازمه
اشهر واقوى مما هو في الموت وانت خبير بان افادة كثرة الوقوع للقوة محل نظر وان
كان افادتها للاشهرية مما لا شك فيه قوله وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت
يمكن ان يقال البعث المطلق في صدد ذكر القيامة واهوالها انما هو البعث من الموت فيصلح
لكونه قرينة للاستعارة على انه لا يبعد ان يدعى كون البعث حقيقة شرعية في البعث من الموت
قوله والمعنى ابين الامر ابانة لا تنمحي اي افرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتئم احدهما
بالآخر كما لا يلتئم الزجاج المكسور قوله والجامع الاحاطة او اللزوم ومما عقليان
فان قلت كما ان ضرب القبة على الشخص محسوس كذلك احاطة القبة به محسوسة
فلم عده عقليا قلت المعدود من الجامع العقلي هو الاحاطة المعنوية المتحققة في الذلة
بالنسبة اليهم كما انها متحققة في القبة بالنسبة الى الشخص تحقق الاحاطة الحسية فها ولى بحكم
انها عقلية قوله وهو ما دل على نفس الذات اي مراده بالذات في هذا المقام ما يستقل
بالمفهومية وفي تفسير اسم الجنس اشارة الى انه لم يرد به ههنا ما اصطلح عليه النحاة لان
ذلك شامل للصفات المشتقة واسماء الزمان والمكان والآلة وما ذكره ههنا لا يتناولها
قوله من غير اعتبار وصف من الاوصاف اي من غير اعتبار وصف متعلق بهذه الذات
فلا يتوهم ورود القتل لا بان القتل وصف وهو ملحوظ كيف وسياق الكلام يدل على تغاير
الذات والوصف قوله وكذا ما يكون متأولا باسم الجنس كالعلم المشتهر في ان اسم الجنس بالتفسير
الذي ذكره لا يتناول العلم الشخصي اذ ليس مدلوله ذاتا صالحة لان يصدق على كثيرين
والا لكان كليا واذا تضمن مفهومه نوع وصفية لم يصر كليا ايضا لكن المشتهر ذاته المشخصة

تعام

هذا الجواب مأخوذ من الكاشية المنقولة من السيد الشريف رحمه الله في شرحه للمفتاح

بوصف



بوصف من الاوصاف خارج عن مدلوله كاشتهار الاجناس باوصافها الخارجة
عن المدلولات الاصلية لاسمائها بخلاف الاسماء المشتقة فان المعاني المصدرية المعتبرة
فيها داخلة في مفهوماتها الاصلية فلذلك كانت الاعلام ملحقة باسماء الاجناس دون
الصفات والحاصل ان اسم الجنس يدل على ذات صالحة للموصوفية مشتهرة بمعنى يصلح
ان يكون وجه الشبه وكذلك العلم اذا اشتهر بمعنى فالاستعارة فيهما اصلية والافعال
والحروف لا يصلح للموصوفية وكذا المشتقات قوله والا فتبعية القوم انما تعرضوا
للاستعارة التبعية المصرحة والظاهر تحقق الاستعارة التبعية المكنية كما في قولك
اعجبني اراقة الضارب دم زيد ولعلهم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها في
كلام البلغاء قوله او بكونه مشتركا للمشبه به في وجه الشبه انما ذكر لفظة او اشارة
الى انه لا فرق بين التعبيرين في الدلالة على المقصود قوله وانما يصلح للموصوفية الحقائق
اي الامور المتقررة الثابتة هذا التفسير ذكره العلامة في شرح المفتاح حيث قال المراد بالحقائق
الذوات الثابتة المتقررة كالجسم والبياض والطول لا غير الثابتة كمعاني الافعال
فانها متجددة غير متقررة لدخول الزمان في مفهومها وكالصفات فانها غير ثابتة ايضا
وان كان الزمان عارضا لها فتبعه الشارح ههنا توطئة للرد عليه على ما اشار اليه
بقوله بعد تسليم صحته ووجه المنع كما نقل عنه رح ان كلا من الحركة والزمان مع انه ليس من
الامور المتقررة الثابتة يقع موصوفا وقد صرح به الشارح في شرحه للمفتاح بان دفع
هذا المنع عن اصل الكلام حيث قال بعد نقل تفسير العلامة والحق ان الحقيقة هي الماهية
باعتبار تحققها وثبوتها في نفسها من غير تعلق باعتبار المعتبر ولا خفاء في ان القيام والحركة
كذلك بخلاف القائم والمتحرك واما ما ذكره الفاضل المحشي جوابا عما اشار اليه الشارح من
المنع المذكور حيث قال في دفعه المراد بالحقائق المعاني المستقلة بالمفهومية لا ما توهمه
من الامور المتقررة الثابتة ففيه بحث لانه يمكن ان يقال بعد الاغماض عن ان مطمح نظره الرد

على العلامة اما لم يفسر شارح الحقائق بما ذكره هذا الفاضل لان غرضه توجيه كلام
المص على وجه لا ينافى ما ذكره نفسه فى ايضاحه الذى كالشرح لهذا الكتاب وكلامه
هناك آب عن هذا التفسير لانها هكذا الان الاستعارة يعتمد التشبيه والتشبيه
يعتمد كون المشبه موصوفا وانما يصلح للموصوفية الحقايق كما فى قولك جسم ابيض او بياض
صاف دون معانى الافعال والصفات المشتقة منها والحروف انتهى كلامه ولا يمكن
ان يراد بالحقايق ههنا ما ذكره الحشى لعدم صحة مقابلته على هذا التفسير بالصفات
ولهذا اسقطها الحشى من البين فى السياق ترويجا لكلامه حيث قال اولا وبما قررناه
لك ظهر ان ما ذكره القوم من ان الاستعارة فى الافعال والحروف تبعية الى ان قال
وانما يصلح للموصوفية الحقايق دون معانى الحروف والافعال وثانيا فكل من الحركة
والزمان حقيقة لاستقلاله بالمفهومية دون الافعال والحروف ... دون معانى الافعال
والصفات كانه اشار بالحام لفظ المعانى الى اندفاع البحث الذى اورده نفسه فى شرح
المفتاح وهو ان الموصوف بالمشاركة نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف
التعبير فعدم صلوح العبارة الدالة عليه للموصوفية لفظا لا يقدح فى اتصافه
بالمشاركة يجوز ان يستعار الناطق للدال باعتبار تشبيه الدال بالناطق واتصا
فهما بالمشاركة و... ان لم يصلح لفظهما للموصوفية ووجه الاندفاع على ما ذكره فى ذلك
الشرح ان المعتبر فى هذا المعنى مفهوم اللفظ اذا قيل لقيت ضاربا من الحركات
المستفاد منه مفهوم الصم تبعا لمفهوم الصم لا ذواتهم فيعتبر فى صحة موصوفيته وعدمها
اللفظ الدال عليه اذ به يعلم انه من الحقايق ام من التبعات العقلية ... او عروضها لها فكيف
لان العروض ان منع جريان التشبيه ينبغى ان لا يجرى فى المصادر ايضا لان عروض الزمان
لها حقيقة اللهم الا ان يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة ولهذا عرض الزمان لها
بخلاف المصادر فانه لم يلاحظ نسبة الضرب الى شئ لا يعرض الزمان كما لا يخفى على المتامل او





او يقال المراد بعروض الزمان للصفات دلالتها عليه دلالة بحسب العرف لطارى على اصل
الوضع اللغوى لا بحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر وقد مر من الفاضل الحشى فى
توجيه زيادة اختصاص هل بالافعال تحقيق يرشدك الى ما ذكرته فارجع اليه تعرفه
ودون الحروف ... لانها روابط وآلات الملاحظات فلا يكون موصوفة اصلا كما
الفاضل الحشى وههنا بحث وهو ان معنى الحرف لا يصلح لاعتبار العلاقة المطلقة فلا يجرى
فيه المجاز المرسل ايضا فلم يعتبروا قسم التبعى فى المرسل ايضا اللهم الا ان يقال
ما وجد المجاز فى الحرف بحيث لا يكون علاقته التشبيه فلذا لم يكثر والاقسام واكتفوا
بالاستعارة التبعية لكثرتها لكن هذا الاباء فى الافعال لكثرة المجازات المرسلة فيها
تامل ... واما الموصوف فى نحو شجاع باسل اى الباسل هو الشجاع الكامل والفياض
الوهاب المبالغ والنحرير العالم المتقن فالوصف الثانى فى هذه الامثلة ابلغ وازيد فى
المعنى من الوصف الاول فلذلك امتنع تقديمه عليه فظهر منه ان الثانى وصف للاول
... نحو مقام واسع ومجلس فسيح اى المراد بالنعت الذى سلب ثبوته بغير الحقايق
هو الوصف المعنوى لا النعت النحوى وانما اورد النعت النحوى ههنا وفى قوله
واما الموصوف فى نحو شجاع باسل لتضمنه الوصف المعنوى ... فيجب ان الاستعارة
فيها اصلية لا تبعية وفيه بحث لان اجابة ما لم ان تحد فيه الاستعارتان اعنى الاصلية والتبعية
بحسب الاعتبارين اللهم الا ان يريد فيجب ان يوجد الاستعارة فيها حال كونها اصلية ايضا
لا تبعية فقط ... فالتشبيه فى الاول فى معنى المصدر قال الفاضل الحشى فان قلت هل يجرى
فى نسبة الافعال الاستعارة تبعا على قياس الحرف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتهر
بمعنى يصلح ان يجعل وجه التشبيه فى الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة
لها احوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذى يرجع اليه معانى نسب الافعال ليس مطلق
النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها خواص واوصاف يصح بها الاستعارة فاذا

ليكون نعم

المسند

الضرب اى المحض دلالة على وقوع نسبته اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التعرض بنسبة
الى من ينسب اليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة
يمكن الاستعارة فى الافعال باعتبار نسبها ما يشبه بما يرجع نسبها اليه بنوع استلزام
كتعلق الاتصاف والقيام مثلا ما يرجع اليه نسبة اخرى كذلك كتعلق الآلية مثلا فيقال
قتلنى السوط او السيف فالتبعية فى الافعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور
فيما بينهم فتدبر فانه دقيق قوله قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف
ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها الضمير فى بها عائد الى ما والتانيث لكون ما عبارة عن
المتعلقات فى المعنى وفى عنها راجع الى معانى وفى معانيها الى الحروف واعلم ان لفظ بها غير
موجود فى عبارة المفتاح بل عبارته هكذا واعنى بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر عنها و
ظاهره يفيد ان تلك المتعلقات معبر عنها لا معبر بها مع انه خلاف الواقع فكانه اشار
ههنا بانضمام لفظة بها الى توجيه عبارة المفتاح بان العائد محذوف والتقدير ما يعبر بها
عنها ويحتمل ان يريد بيان حاصل المعنى لا ان فى العبارة تقديرا نظرا الى ان الالفاظ
المذكورة عند التفسير كلفظ الابتداء والغاية عبارة عن تلك المتعلقات فهى بهذا
الاعتبار معبر عنها كما اشار اليه فى شرحه للمفتاح وفى عبارة المفتاح احتمال آخر وهو
ان يحمل يعبر على صيغة المعلوم ويرجع ضميره الى ما ويجعل المعبر به مجازا لكن لا يخفى
انه تكلف ظ ومخالف لنسخ الرواية قوله مثل قولنا معناها ابتداء الغاية المراد
بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هى النهاية وليس لها ابتداء و
لهذا ظهر معنى قولهم الى لانتهاء الغاية كذا ذكره الشارح فى التلويح واعترض عليه
بان نهاية الشئ ما ينتهى به ذلك الشئ والشئ انما ينتهى بضده فنهاية الشئ ضده فكيف
يكون جزءا منه بل انما يطلق على آخر جزء منه لمجاورته بينه وبين النهاية ويمكن ان تقول لب
غاية ما فى الباب ان تكون الغاية فى المسافة مجازا فى المرتبتين ومثله غير عزيز قوله والا لما كان



ورد قابل السماء قال فى شرحه للمفتاح وهو ضعيف اذ ربما يمنع الملازمة بانه يجوز ان يكون
المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ
آخر بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الواضع فى دلالة احد اللفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف
اللفظ الآخر مثلا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية
من الكاف الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبنى على مذهب الشارح وقد ابطله
الفاضل الحلبى وحقق معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه وظهر به ضعف التضعيف فلينظر
فيه قوله غير صحيح كما سنشير اليه قد يوجه كلام المص بان المصير الى حذف المضاف اى كتعلق
الجر وفى قولنا زيد فى نعمة وهو التلبس المخصوص والتمثيل للمتعلق المصطلح بالمتعلق
اللغوى وتوضيحه ان مقتضى قولك زيد فى نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع انها ليس كذلك
فامتنع حمل اللفظ على حقيقته فحمل على الاستعارة بان شبه ما بين زيد والنعمة من التلبس
المخصوص بالظرفية فوقع التشبيه اولا فى الظرفية المطلقة ثم سرى الى الظرفية المخصوصة
التى هى معنى فى فاستعمل اللفظ الموضوع للمشبه به فى المشبه وهو الظرفية المخصوصة فى
المشبه اعنى تلبسه بزيد فالتلبس مستعار له والظرفية مستعار منه ولفظة فى مستعار
فلا خلل فى الكلام هذا ما قيل ولا يخفى فساده اذ لا يلائم سياق كلام المص فانه اعتبر
التشبيه فى لام التعليل فى نفس المجرور كما لا يخفى قوله للدلالة بالنطق وجه التشبيه ايضاح
المعنى وايصاله الى فهم السامع قوله باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم قد اشرنا فى اول
هذا الفن الى ان اللزوم امر لازم فى جميع انواع المجاز استعارة او مجازا مرسلا فاعتبار
ذكر الملزوم وارادة اللازم لا يكفى فى بيان العلاقة بل لا بد من بيان انه من اى نوع من
انواعها فمجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد له فيه قوله لانا لا نم ان استعمال المشفر فى شفة
الانسان استعمال المقيد فى المطلق بل استعمال المقيد بقيد فى المقيد بآخر ويمكن ان يجاب
يدفع بان المراد بالمطلق المطلق عن القيد المعتبر فى وضع اللفظ فان هذا هو المعتبر فى كون

الالفاظ من سلاف فبيل اطلاق المقيد على المطلق فذلك لابناء التقييد بقيد آخر فليتامل كالجنة والبني ونحو ذلك في الترتيب على الالتقاط ارادبالجنة مجنة الملتقط وهو موسى عم او اراد ايثارها والا فالجنة الملتقط وهو آل فرعون علة للالتقاط متقدمة عليه ... انه شبه العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علة الغائية عليه والجامع هو الحصول بعد طلب النفع ولا يخفى انه ظاهر في ترتب العلة الغائية عليه فانه فرع ما قبل هذا جيد واضح كالمدعا التشبيه الجامع ولا يظهر فيما ذكر من التشبيه ومدار قرينتها في الاوليين واما قال في الاوليين لما سيأتي من ان القرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة ... جمع الحق لنا في امام البيت لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد بويع بعد خلع المقتدر بالله ولقب بالمرتضي وكان واحد عصره في الكرم والفضل وقد ادركته حرفة الادب فاضطرب امره ولم يكن خلافته الا ثلث ساعات من النهار ... لم تلق قوما هم شراه الظرف اعني منا متعلق بشتر والعتبة ما بين المغرب والعشاء والمراد ههنا مطلق الوقت وهي اما مضافة الى ما بعدها او بجملة بعدها صفة لها بتقدير فيها فانتصابها على الوجهين بالظرفية وانتفاء التنوين على الوجه الثاني لكونها غير منصرفة للتانيث والعلمية لانه علم جنس كما تقرر في النحو والوادي فاعل يجري على طريق الاسناد المجازي والمراد بجريان الوادي فيها بالدم ظهور الشر وكثرة القتل ... ونفر بهم اه من قربت لضيف قرى وقراء اذا احسنت اليه اذا كسرت القاف قصرت واذا فتحت مددت ... كقول الحريري واقوى السامع له البيت من قصيدة ذكرها الحريري في المقامة الثانية والثلاثين مطلعها البيت لكل زمان لبوسا ولا بست صرفيه نعمى وبوسا فعند الرواة ادير الكلام وبين السقاة ادير الكؤوسا وطورا ابو عظي لتسيل الدموع ونورا بلهوى امر النفوسا واقوى المسامع البيت صرف الدهر حدثانه

والنعمى بضم والقصر النعمة واذا فتحت النون مددت وبوسى بضم الباء مصدر قولك بئس الرجل باس بوسا وبئسا اذا اشتدت حاجته وهو باسا ... المسامع جمع مسمع بكسر الميم الاذن بمعنى الاذن وان شرطية وما زائدة وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق نفسه على اختلاف البصرية والكوفية والحرون الفرس الذي يقف في اثناء الجري والشموس الذي يستصعب ركوب عليه والجامع بين الفرس والطبع ايصال الشيء الى الباطن او الى الطبع الى ما ينبغي على ما يقتضيه السوق وتطرح في مجد محجي الى بمعنى على ولا جرم من ذكر ما لا فلو رلته ومن نوك كلا او عيالا فالى ... يقرى الرياح رياض الحزن مزهرة الحزن بلاد العرب وهي في الاصل ما غلظ من الارض ومزهرة حال من الرياض يقال ازهر النبات اذا اظهر نوره واذا اسرى ظرف ليقرى ... فغير صحيح لان الجرد ... وقيل المراد بالجمع الاكثر ذكره الشارح والفاضل المحشي في شرحهما للمفتاح ولا يخفى بعده وقد يوجه بان المراد من نسبة الفعل الى المجرور ارتباطه به بحسب المعنى بحيث يكون مفعولا به لذلك الفعل اما بواسطة حرف الجر كما في الآية او باعتبار حاصل المعنى كما في البيت فان الاجفان مفعول به لتقرى بذلك الاعتبار اذ ليس المراد بها اجفان الحيوانات كما توهم بل المراد بها اجفان الرياض وهي الزهر الشبيهة بها واللام عوض عن المضاف اليه وهو الضمير الراجع الى الرياض وبسربان النوم فيها ذبول تلك الزهر وانضمام اطراف النور بعضها الى بعض وبقرى الرياح الرياض الايقاظ فتح تلك الزهر ونشر اطرافها واعطاء النضارة والطراوة اياها فانه لما جعل الايقاظ مفعولا ثانيا لتقرى والرياض مفعولا اول له وظاهر ان الايقاظ لا يكون الا للنائم تعين ان يراد بالاجفان التي سرى فيها النوم اجفان الرياض فيكون ذكر اجفان الرياض قرينة على ان تقرى مستعار بمعنى تفتح انتهى كلامه وهذا معنى واضح الا ان المفهوم من البيت قرى الايقاظ وقت النوم واجتماعهما في وقت واحد ولا يناسب هذا على ما ذكره ... مطلقة وهي ما لم يقترن بصفة ولا تفريع مثل الفاضل المحشي في شرح المفتاح

الاستعارة المطلقة وهي ما لم يقول نشبت اظفار المنية وفيه نظر لان نشبت ترشيح
فانه من نشب الشيء بالشيء بالكسر نشوبا اي علق فيه فهو ملايم للمستعار منه
والاولى ان يقال اهلكت بدل نشبت اللهم الا ان يجعل نشبت ترشيح التخييلية
على مذهب السكاكي ويصرف الاطلاق الى المكنية هكذا قيل والحق ان نشبت من تتمة
القرينة اذ لو قلت انعدمت اظفارها لما كان الامر على الاستعارة واعلم ان السكاكي
ذكر في لطائف يا ارض ابلعي الاية ان الخطاب في ماءك ترشيح وليس الخطاب
وصفا ولا تفريع كلام واعتبار الوصف الضمني بالمخاطبية تعسف لا يساد اليه
فكان تخصيص الصفة والتفريع بالذكر بناء على الاغلب لا الحصر فتامل قوله يعني اذا
تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي الناس حاصل المعنى ان السايلين يأخذون
مال الممدوح من غير علمه ويجيئون الى حضرته فيتبسم ولا يأخذ منهم فيتملكونه قوله
والاخرى انه مكنية وهو انه شبه له فيه بحث فان الاستعارة بالكناية لا بد ان يذكر
فيها المشبه ويثبت له شيء من لوازم المشبه به وهو مفقود ههنا والظاهر ان اذاق
ههنا تبعية تصريحية والجواب انه قد ذكر المشبه لكن بغير لفظ الحقيقي وفي الاية وجه
آخر ذكره المؤذن في شرح المفتاح حيث قال لو قيل ان المضاف مقحم كما في قوله تعالى
ولمن خاف مقام ربه لم يبعد ولا يخفى بعده قوله من طعم المر في الصحاح الطعم
بالفتح ما يؤديه الذوق يقال طعمه مر والطعم ايضا ما يشتهى منه يقال ليس له طعم
وما فلان بذي طعم اذا كان غثا والطعم بالضم الطعام قوله فلا يكون ترشيحا قيل الظاهر
ان يقال فلا يكون تجريدا لان مساق الكلام على ان اذاق تجريد ليس بشيء فان مساق الكلام على
انه تجريد للاستعارة المصرحة لا للاستعارة المكنية التي ذكرها وانما المتوهم ان يكون ترشيحا
لها لكونه ملايما للمستعار منه من الاستعارة وهو طعم المر فدفع هذا التوهم وانما لا يكون
ترشيحا لان قرينة الاستعارة بالكناية لا يسمى ترشيحا لان الترشيح انما يعتبر بعد تمام



الاستعارة والقرينة من تتمتها قوله حاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج حاورت بالحاء
المهملة من المحاورة بمعنى المكالمة فهو قرينة للاستعارة ولو جعلت القرينة حالية لكان حاورت
تجريدا كما ان زاخرا متلاطم الامواج ترشيح يقال بحر زاخر اي ممتد مرتفع جدا وتلاطم الا
مواج ضرب بعضها بعضا قوله هذا تجريد لانه وصف له مبني على ان قرينة الاستعارة
حالية او في البيت السابق والا فذكر السلاح قرينة للاستعارة لا تجريد قوله
في لظن الجهول اللام في لظن لام الابتداء دخلت على المانع بتقدير قد ويروى نظن
وخص هذا الظن بالجهول مبالغة وايماء الى ان الجهول هو يحكم عليه حاله فيظن ان له حاجة
في السماء واما غيره فهو يعلم ان الله اغناه عما سواه وجعله متصفا بجميع الكمالات فلا
حاجة له في شيء اصلا قوله وما ذكرناه صرح في الايضاح حيث قال واذا جاز البناء على
المشبه به مع الاعتراف بالمشبه له قوله ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله اذ
لو كان المراد بالاصل التشبيه لكان تقدير الكلام واذا كان مع التشبيه والاعتراف
بالتشبيه له ولا يخفى ركاكته قوله كقوله هي الشمس مسكنها فان قلت كلمة هي ضمير القصة وما ذكره
لهذا البيت لا يصح لجواز ان يكون الضمير المنفصل اعني هي على ضمير القصة قلت قوله فعز
الفؤاد عزاء جميلا يدل على ان الضمير راجع الى الحبيبة وايضا شرط ضمير القصة ان يكون
ما بعده من النسب المشكوكة في الجملة حتى يفيد التأكيد وكون الشمس الحقيقي في السماء
جلي لكل احد قوله اي داك تقدم رجلا وتؤخر اخرى قال الشارح في شرح المفتاح
ينبغي ان يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد والذي يقدم رجلا له يؤخر اخرى بل تلك
الرجل الاولى نعم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى الخلف وفيه بحث اما اولا فلان
المراد بالقدام قدام الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه ايضا ومن البين
ان هذا ليس شأن المتردد واما ثانيا فلان اعتبار التقدم في الخطوة لا يخلو عن تكلف
وتجوز لان الخطوة انما تحصل بتقدم الرجل لا انها حاصلة مقررة تقدم تارة وتؤخر اخرى

فيه ان معنى تقدم الخطوة وتاخيرها انك تخطو خطوة الى قدام وخطوة الى الخلف
كما ينبغي ... ان ... لا انك تقدم ... مقصود الخطوة بتقدم الرجل لا ...

وامانا اراك فلان المتبادر من المثل اي ومتعلق التقدم والتاخر كالاخفي على ذي انصاف
وعلى ماذكره الشارح لايكونان واقعين على شيء واحد فالوجه ان يقال اخرى صفة
تارة والمعنى تقدم رجلا تارة وتؤخر تارة اخرى فيتحد متعلق التقدم والتاخر ق‍ ‍ل
فهو المجاز المركب في الاستعاره وتعريفه بما ذكر حدول عن الصوب الحصر مستفاد
من تعريف المبتدا باللام في قوله واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل الخ وقد يعتذر
بانهم انما لم يتعرضوا للقسم الاخر من المجاز المركب غير ما ليس باستعارة تمثيلية لقلته
وقلة لطايفه ق‍ ‍ل لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به هذا اولى من تعليل
صاحب الكشاف عدم التغير بان الامثال السايرة لايكون الا اقوالا فيها غرابة من
بعض الوجوه فيحفظ على تلك الغرابة وجب الالفاظ عن التغير فلذلك لان الظاهر انه صحح
التاء في قولك بالصيف ضيعت اللبن لايفيد غرابة كانت عند الكسر ق‍ ‍ل بالصيف
ضيعت اللبن الباء في بالصيف بمعنى في كما في قولك جلست بالمسجد قال الميداني ويروى
في الصيف مكان بالصيف فكلمة الباء وفي مقبول دواية ودراية ق‍ ‍ل لان المثل قد
ورد في امراة وهي دختنوس بنت لقيط بن زرارة كانت تحت عمرو بن عدس
وكان شيخا فسالته الطلاق فطلقها فتزوجت عمرو بن معبد بن زرارة وكان شابا
فقيرا فلما اجدبوا ارسلت الى الشيخ تستسقيه لبنا فقال ذلك المثل فلما رجع الرسول
واخبرها بما قال عمرو ضربت يدها على منكب زوجها وقال هذا ومذقه خير يعني ان هذا
الشاب الجميل مع اللبن القليل المذوق اي الممزوج بالماء خير منك ومن لبنك الكثير
وانما خص الصيف لان سوالها الطلاق كان في الصيف ق‍ ‍ل واما الاستعارة
بمجرد تسمية خالية عن المناسبة وقد يقال انما تسمى استعارة بناء على انه يشبه الاستعارة
في صفة وهي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به ق‍ ‍ل واذا المنية انشبت
اظفارها اذا شرطية وانشبت مفسر لفعل مضمر دخل عليه اذا تقديرا والفيت



جزاء للشرط والمنية في الاصل من منى الشيء اي قدر سمي الموت بها لانه مقدر ق‍ ‍ل لجعل
معاذة المعاذة والتعويذ والعوذة بمعنى وهي شيء يعلق على عنق الصبيان صونا لهم
عن العين او الجن على زعمهم ق‍ ‍ل وتجلدي للشامتين التجلد اظهار الجلادة والجراءة
والشماتة الفرح ببلية العدو وريب الدهر حوادثه والتضعضع الحركة والاضطراب
ق‍ ‍ل ولا ابقيا على ذي فضلة البقيا اسم ابقيت على فلان اذا رحمته ق‍ ‍ل الى قلت
فاذا يقول المص يعني ان فيه استعارة تخييلية بدون الاستعاره بالكناية فلا يصح الحكم بانهما متلازمان
ق‍ ‍ل بعد تسليم صحة هذا الكلام يعني انا لا نسلم صحة هذا المثال لانه مثال مخترع لم
يصدر عن البلغاء ولهذا المنع المشار اليه ظهر وجه احالة السكاكي في بحث الاستعارة
بالكناية بعد ايراده قوله انياب المنية الشبيهة بالسبع وجود التخييلية بدون المكنية
الى اخر الفصل حيث ذكر هناك وجودها بدون المكنية في قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام
فانني صب قد استعذبت ماء بكائي وذلك لان المثال السابق لما كان من مخترعات
السكاكي نفسه لم يعتد به بخلاف ما ذكره في اخر الفصل من قول ابي تمام اورده الفاضل
المحشي هناك حيث قال يخدش هذا الوجه ان وجود التخييلية بدون المكنية قد علم كما في
نحو انياب المنية الشبيهة بالسبع فلا فايدة في منع الحوالة ق‍ ‍ل شايع الاستعمال
النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل ومنه قول ابي التيهان في بيعة
العقبة يا رسول الله ان بيننا وبين القوم حبالا ونحن قاطعوها فنخشى ان الله اعزك
واظهرك ان ترجع الى قومك ق‍ ‍ل ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ان يسكتوا
بدل من هذا اي سكوتهم عن الشيء المستعار من اسرار البلاغة ق‍ ‍ل وهذا
قريب مما ذكره المص في التخييلية على ما ذكره الشيخ لا يجب ان يكون مقارنا للاستعارة
بالكناية بل يجوز ان يكون مقارنا للتشبيه ولا كذلك على ما ذكره المص ق‍ ‍ل وغداة
ريح قد كشفت وقرة الواو بمعنى رب المستعار للكرام ومفعول كشفت محذوف اي

ودفعت برودته عن الناس بالاطعام والكسوة وايقاد النيران والقرة بكسر
القاف وتشديد الراء بمعنى البرد معطوف على غداة او ريح وقد يروى بفتح القاف
يقال يوم قر وليلة قرة اى باردة واذ ظرف لكشفت واصبحت نامية فاعلها زمامها
والتانيث باعتبار المضاف اليه او الضمير المستتر فيها العايد الى القرة او للغداة
والجملة اعنى بيد الشمال زمامها حال من الفاعل وقيل ناقصة اسمها الضمير المستتر فيها
اعنى والجملة اعنى بيد الشمال زمامها خبرها والشمال بالفتح ريح يقال الجنوب مشهورة
بشدة البرد قوله اى سلامة السلو وهو زوال العشق والاراقة قوله ولا حاجة
اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وفيه بحث لان المذكور فى الصحاح وغيره
من كتب اللغة ان اقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار قال فى الصحاح اقصرت
عنه اى كففت ونزعت مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت بلا الف
والباطل ليس ذا قدرة واختيار فهذا القدر يكفى للحمل على التغليب اللهم الا ان يريد انه
لا حاجة اليه بطريق الوجوب لجواز ان يراد باله فصار معناه المجازى وهو مطلق
الامتناع قوله وكذا الضمير فى معاودته اى هو ايضا راجع الى ما كان تركه قوله
كذا فى الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح
بالفتح والجارى على السنة الاكثر بكسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة
الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا ان يقال انه ثبت رواية عن مصنفه
انه سماه الصحاح فليس ذلك الا بالفتح ولبعض الادباء فى استعارة هذا الكتاب
مخاطبا لبعض الرؤساء مولاى ان وافيت بابك طالبا منك الصحاح فليس ذلك
منكر البخانت وهل يلام فتى سعى للبحر كى يلقى صحاح الجوهر قوله وبه يتبين ان الكلام
قلقا اى مضطربا وجه الاضطراب وقوع الفصل بين المتعلق وهو قوله على اصح
القولين والمتعلق وهو قوله ليحترز بالاجنبى الذى يتوهم قبل التامل الصحيح كونه هو

الصحاح بالفتح او الكسر

مطلب تسمية الصحاح

المتعلق



كذا من شرح المفتاح

المتعلق وبين المعطوف عليه وهو تعقد والمعطوف وهو ولا نسميها حقيقة قوله
لفظ الغايط فى فضلات الانسان الغايط فى الاصل المطمئن من الارض الواسع
والجمع غوط واغواط وغيطان وكان الرجل منهم اذا اراد ان يقضى حاجته اتى الغايط
فيقضى حاجته فقيل لكل من قضى حاجته قد اتى الغايط يكنى به عن العذرة قوله
وصاحب العرف لفظ الدابة فى الحمار هذا بناء على ان لفظ الدابة فى العرف مخصوص
بالفرس والبغل قوله فلا بد ههنا من حذف مضاف اى احتراز عن خروج ما اذا اتفق
فيه بحث اذ لا حاجة للاحتراز عن خروج ما اذا اتفق الى هذا القيد لان مثل الغايط
اذا استعمل اللغوى فى مفهوم المتناول لان يكون مستعملا فى غير ما وضع له بالتحقيق فى الجملة
فلا يخرج حتى يحترز عن خروجه بزيادة قيد آخر نعم يلزم ان يدخل فى حد الحقيقة ايضا
لكنه يخرج باعتبار الحيثية فالاولى ان يحترز بهذا القيد عن دخول مثل الغايط اذا
استعمله اهل العرف فى المفهوم المذكور والجواب ان هذا اخذ عدم اعتبار قيد الاطلاق
فى قوله غير ما هى موضوعة له وبعد اعتباره وهو الحق لا اشكال قوله لان تعيين
اللفظ فى الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء وحاصله ان من يدعى ان
الاستعارة تستعمل فيما وضعت له يدعى كونها مستعملة فيما دلت عليه بنفسها بناء
على استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه فيكون قرينة الاستعارة كقرينة المشترك بطريق
الادعاء فى انها لدفع مزاحمة المعنى الآخر لا لتحصيل اصل الدلالة وههنا بحث وهو ان
الوضع كما يستلزم الدلالة بنفسها يستلزم الدلالة الظاهرة ايضا فيلزم فى الاستعارة دلالة
ظاهرة ادعائية فلا تخرج الاستعارة عن الحد الذى ذكره السكاكى للحقيقة وهو لانه
المستعملة فيما يدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة واخذ بعض القيود بحسب الحقيقة
وبعضها بحسب الادعاء تعسف قوله ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام اذ المطلق
ينصرف الى الكامل فلا يتناول الوضع عند الاطلاق الوضع التاويلى والقرينة المذكورة فى

كذا فى شرح المفتاح

بط

ق

قرينة الدلالة بلا شبهة اذ لو لم يوجد لم يوجد الدلالة والادعاء المذكور نعم فيه هذا
وقد اجاب الشارح في مختصره بوجه آخر وهو ان السكاكي لم يقصد ان مطلق الوضع
بالمعنى المذكور الذي ذكره يتناول الوضع التأويلي بل مراده انه عرض للفظ الوضع
اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كما في الاستعارة فقيدناه بالتحقيق
ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه احيانا
وهو الوضع بالتأويل [illegible] لزم الدور لانه توقف الشيء على نفسه سواء كان بواسطة
ام لا [illegible] بل الجواب ان تعليق الحكم بالوصف ادل على قيد الحيثية في تعاريف الامور التي تختلف
بالاضافة اذ ينساق اليه الذهن ومنع الادلية يجري في القواعد المنطقية ايضا كما
ذكروا في تعاريف الكليات الخمس وغيرها فلا اعتداد بما ذكره جمال الدين في شرح
الايضاح من ان التقييد بالحيثية لا التفات اليه لانا لا نسلم انسياق الذهن اليه واما
قوله وعلى تقدير انسياق الذهن اليه لا يعتد فما لا يخفى فيه لان قولنا من حيث هي موضوعة
له متعلق بالاستعمال اذ لا معنى لتعلقه بالوضع فان اريد بالوضع الوضع الذي هو وضع
التخاطب لم يكن حاجة الى التقييد بالحيثية وان اريد اي وضع كان كان استعمال لفظ
الصلوة في الدعاء لو استعمله المخاطب بعرف الشرع فيه استعمالا فيما هو موضوع له بوضع
ما من حيث انه موضوع له فلا احتياج [illegible] ايضا لان المخاطب بعرف الشرع
عبارة عن رعاية اوضاع ذلك العرف في استعمال الالفاظ فمن استعمل لفظ الصلوة
في الدعاء كيف يكون مخاطبا بعرف الشرع ولو سلم انه مخاطب بعرف الشرع
فلا م استعمالها فيه من حيث انه موضوع له [illegible] وهذا غلط لان اشارة فيه بحث
لان حاصل كلام المجيب قوله مع قرينة معناه مع نصب المتكلم قرينة ولهذا قال
اذ لا ينتصب في الغلط والنصب فعل اختياري مسبوق بالقصد والارادة
ولا قصد للغالط الى ان ينصب شارته قرينة تدل على عدم ارادة معنى الفرس على ان

بثبوت



ثبوت قرينة في مادة لا يستلزم ثبوتها في جميع الموارد فالغلط الذي لا يوجد فيه قرينة داخلة
في تعريف المجاز وان لم يدخل فيه جميع افراده ثم ان اللفظ اذا استعمل في معنى غير ما وضع له
نصب القرينة لكن لم يعتبر العلاقة بل لا توجد ايضا يرد ذلك نقضا على التعريف ولا يندفع
بما اجيب وقد يقال في الجواب عن الاعتراض بالغلط المراد بالغير هو الغير المتعلق والا
ضافة للعهد يرشدك الى ذلك كثرة استعمال لفظ غير ما وضع له في المتعلق وتبادره منه
عند الاطلاق فعلى هذا اندفع الاعتراض بالغلط سواء كان بقرينة او بدونها وظهر ايضا
ضعف [illegible] وثانيا انه لو ترك [illegible] الراجع الى معنى الكلمة المتضمنة للفائدة
القيد الاول اعني الراجع الى معنى الكلمة احترازا عن الراجع الى حكم الكلمة كما في قوله وجاء
ربك في الاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصلي في الكلام لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز و
مداره ان يكتسي اللفظ حركة لاجل حذف الكلمة لابد من معناها او لاجل اثبات
كلمة يستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف في قوله ليس كمثله شيء القيد الثاني اعني المتضمنة
للفائدة احترازا عن استعمال المقيد في المطلق كالمرسن في انف الانسان [illegible] فانه كذلك
ينبغي اي السبع كذلك ينبغي وهو ان يكون له اظفار ولفظ كذلك حال من المستتر في ينبغي
[illegible] وكلامه في مناسبة التسمية كلام في وجه التسمية هو الذي ذكره في مفتتح الفصل الثالث
وقد اورد الشارح خلاصته بقوله والمنية قد برزت بالاظفار الى وجه الاستعارة
بان المستعار هو الاظفار [illegible] وسيجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك هو قوله
في القسم الرابع للاستعارة بالكناية كما عرفت ان تذكر المشبه وتريد المشبه به دالا
على ذلك بنصب قرينة تنصبها ولا يخفى انه دال على ان المستعار هو لفظ المشبه
وسيجيء توفيق الشارح بين اقوال ائمة [illegible] ومن الامثلة للاستعارة وصف
احدى صورتين منتزعتين من امور بوصف صورة اخرى فيه بحث لان المستعار
ابدا هو اللفظ الدال على الصورة المشبه بها لا وصفها كما يدل ظاهر العبارة وان

وان تاول ذلك بان المراد بالوصف للفظ بناء على ان اللفظ كوصف بكيفية المعنى فلا ياتي
هذا التأويل في قوله لوصف الاخرى لان المستعار له يكون نفس المشبه لا لفظه اللهم
الا ان يراد بهذا الوصف معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان
الصورة الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف الاخرى دالا على الغرضية لا صلة للاستعارة

قوله ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد حاصله ان قسم الشيء قد يكون اعم منه من وجه وهذا
كلام ظاهري والتحقيق ان قسم الشيء اخص منه مطلقا فانك اذا قلت الحيوان اما اسود او
ابيض فالمراد اما حيوان ابيض او حيوان اسود هذا وقد رد جمال الدين الجواب المذكور
بان كون القسم اعم من المقسم انما يصح في التقسيم الذي لا يراد به الحصر كما في المثال المذكور و
التقسيم الذي يذكر في شرح ابواب الكتب وفصولها يراد بها استيفاء جميع الاقسام
فلا يكون مع ذلك التقسيم الذي لا يراد به الحصر وقولهم ليس شيء من المجاز العقلي والمجاز المرجع
الى حكم الكلمة داخلا في المجاز المفرد والمعرف بالكلمة ليس دليلا على صحة كلام السكاكي بل هو
دليل على خبط آخر وقع منه هذا كلامه وفيه بحث لانه ان اراد بالحصر الذي اوجبه في
شرح ابواب الكتب حصر المقسم في الاقسام بمعنى ان لا يوجد قسم لذلك المقسم
الا وقد ذكر كما يدل عليه قوله ويراد به استيفاء جميع الاقسام فهو حاصل في المثال المذكور
وفيما نحن فيه وان اراد به حصر القسم في المقسم على معنى ان لا يتحقق القسم الا حيث يتحقق
المقسم فلا نم وجوبه في ذلك الشرح كيف والكتب مشحونة بالتقاسيم التي لا يوجد فيها
الحصر المذكور كقول المنطقيين التصديق اما بديهي او كسبي وكل منهما اعم من التصديق

قوله الا انا لا نم ان التمثيل يستلزم التركيب للفاضل المحشي ههنا كلام طويل الذيل لكن
تخطئته في آخر البحث عبارة الشارح في شرح الكشاف وهي قوله فان مبنى التمثيل على تشبيه
الحال بالحال بل وصف صورة منتزعة عن امور بوصف صورة اخرى بان لفظ الوصف
مستدرك والصواب بل صورة لان المشبه مثلا هو الصورة المنتزعة لا وصفها ظاهرة الاندفاع



لانه انما يتم اذا جعل الوصف في عبارة الشرح معطوفا على الحال وليس كذلك بل على التشبيه
والمراد بالوصف الاول المعنى المصدري وبالثاني الصفة المعنوية التي هي وجه
الشبه فلا يتجه الاستدراك الذي ذكره اصلا فتامل

قوله وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل
هذا المشبه به يمكن ان يجاب عنه بانه على تقدير ثبوت جريان التمثيل في المفردات لا ريب
في صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل التمثيل بالتمثيل المركب لا يقتضي حصره فيه غاية ما فيه
انه لم يمثل بالتمثيل المراد في التقسيم والتمثيل في المفرد اعتمادا على الامثلة المذكورة في فصل
التشبيه فان جميعها من قبيل المفرد ولا يخفى ان ما يصح مثالا للتشبيه يصح مثالا للاستعارة
بان يترك التشبيه الى الاستعارة ومثل التمثيل المركب على عادة الجارية في كل باب من تعميم
مباحثه وايراد النظائر من غير ذلك الباب دفعا لتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد
للقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا قد يناقش فيه بان هذا الكلام مستعمل في المردد
بين الاقدام والاحجام ولا يوجد فيه تقدم الرجل وتاخرها حقيقة فالحق ان التجوز كما هو حاصل
في نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته فانه شبه ادعاج الخاطر نحو الفعل بالتقدم وتقدم الخاطر
بالرجل وانقباض الخاطر عنه تارة اخرى بالتاخر فاطلق الالفاظ المشبه بها على المشبهات انتهى
وهذه المناقشة على تقدير صحتها مخصوصة بهذا المثال والاولى المسلك ان اعتبار
التشبيه في مفردات التمثيل غير ملتزم

قوله واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام تمام
البيت لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي الصبابة رقة
الشوق وحرارته يقال رجل صب اي عاشق مشتاق واستعذب الشيء اي عده عذبا ومعنى
البيت لا تلمني ايها اللائم على كثرة بكائي فانه مستعذب عندي لا يؤثر فيه لومك او لا تسقني
ايها اللائم ماء الملام فاني ريان بماء البكاء لا التفت الى ملامك واعلم ان قول ابي تمام واخفض
لهما جناح الذل ليس من قبيل البيت المذكور كما توهمه الطائي نفسه حيث نقل ان بعض
ظرفاء اصحابه بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا من ماء الملام فقال في جوابه ابعث لنا ريشا

وواما ما يقال من ان ماء الملام كالحبر الماء فنيه ان تشبيه الملام بمطلق الماء مستقبح
فان المشاهد من حال الماء اباء الحلق وصبح الحال بالرام ومن حال الملام خلاف ذلك مما نقل منه بكواية
من شرح المفتاح للشريف لكونه اسوايح

من جناح الذل حتى تبعث لك منه الملام وذلك لان الطاير عند كلفاته وتعطفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه وتوهنه والانسان عند تواضعه يطاطا من راسه ويخفض يديه فشبه ذله وتواضعه باحدى حالتي الطاير على طريق الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليه قرينة لها فانه من الاسد الملايمة للحالة المشبه لها على انه لجد ان يحمل الاية على الاستعارة التمثيلية او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه ووجه الشبه ان اللوم يسكن حرارة الغرام كما ان الماء يطفي لهيب الادام كذا في الايضاح وفيه نظر لان ما ذكره ليس بمناسب للمقام فان الشاعر ينبغي ان يدعي مهنا ان حرارة غرامه لا تسكن اصلا لا بالملام ولا بشيء غيره فكيف يجعل ما ذكره وجها للشبه وقد اشار الى المعنى الذي ذكرته من قال دم در كشي از ملامتم اي بار زنهار كاين درد حاشق بملامت فزون شود وقريب منه قوله اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم على ان تسكين غليل الاوام لا يلايم وصف المشبه به بالمكروه وتخالف تفسيره التخييلية تفسير غيره لها اجتنابا السكاكي في هذا الفن خصوصا في مثل هذه العبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه وفيه ان تغييره تفسير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة وبدون فايدة يعتد بها مما لا يعتد به قال جمال الدين الشارح في شرح الايضاح يشكل على قول السكاكي ما اذا جمع بين المشبه والمشبه به في الاستعارة بالكناية كما تقول اظفار المنية والسبع تنشبت بفلان فان اظفار المنية مجاز قطعا واظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز واما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة وانما التجوز في اثباتها للمنية واضافتها اليه انتهى كلامه والجواب ان للسكاكي ان يقدر في مثله اظفارا اخر بان يقال اظفار المنية واظفار السبع كما تقرر في نظايره ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا خلاف في ان اليد استعارة اذا اريد بالبد مهنا اليد من جهة اضافتها الى الشمال بدليل قوله ثم انك لا تستطيع ان تزعم

وارلد



وارلد باليد فيه اليد لا من تلك الجنبة فلا يرد ان قول الشيخ حجة عليه لا له لان كون اللفظ استعارة ينافي كونه حقيقة لغوية لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة حاصل الجواب اختيار الشق ومنع صيرورة النزاع لفظيا وفي الترشيح بغير لفظ الكلام في ترشيح الاستعارة فلا يرد ان الترشيح قد يقرن بلفظ المشبه كما في قولك مخالب المنية الشبيه بالسبع فان المخالب ترشيح للتشبيه لا للاستعارة كما لم يكن يرد عليه ترشيح الاستعارة بالكناية كما سنذكره الآن وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به فبحث وهو ان هذا الجواب منقوض بمثل انبت الربيع البقل فان المراد بالانبات المعنى الحقيقي كما اشار اليه السكاكي في آخر الفصل الخامس مع اقترانه بلفظ المشبه على انه مبني على ان الترشيح في الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هو الحق فالامر مشكل لان الترشيح فيها يقرن بلفظ المشبه نحو مخالب المنية نشبت بفلان فافترسته اللهم الا ان يقال التخييلية تكسر سورة الاستبعاد فلا تحتاج الى اخراج صورة وهمية اخرى او يقال الترشيح في مثله يعتبر بالنسبة الى التخييل فتامل هذا وقد يرد الجواب المذكور بان خاصة المشبه به في التخييلية وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه المشبه عند السكاكي فلا يثبت الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه لكن ادعاء لا حقيقة والخاصة خاصة السبع الحقيقي فثبت الاحتياج اليه على ان مجرد اقتران اللازم في التخييلية بلفظ لا يلايم بحسب الظاهر وفي الترشيح بلفظ يلايم بحسبه كاف فيما ذهب اليه والمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس للحقيقي فبحث وهو ان هذا التوجيه وان صح في المثال الذي اورده اعني رايت اسدا يفترس اقرانه لكن لا مساغ له في قوله تعالى اعتصموا بحبل الله للقطع بان اعتصموا طلب شيء يتعلق بالعهد لا طلب الاعتصام الحقيقي المتعلق بالحبل الحقيقي حتى يستعار هذا القيد للعهد كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس نظايره فتامل هذا وقد رد الفاضل

[illegible]

المذكور بانه في يكون ذلك الوصف من تتمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة
من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه كما هو شأن الترشيح ويمكن ان يقال مراده ان المشبه
هو الاسد الموصوف في نفس الامر بالصفة المذكورة لا انه الموصوف من حيث انه مو
صوف ولو سلم فالظاهر ان خروج الوصف عن مدلول المستعار منه كاف في كون ذكره
تقوية للمبالغة الحاصلة في التشبيه ومبنيا على تناسيه ولا يضر توقف تمام التشبيه على
ملاحظته فان تعلق الرؤية مثلا بذات البحر ليس كتعلقها بالبحر المقيد بتلاطم الامواج في
افادة المبالغة المطلوبة ثم ان قول الشارح وايضا معنى زيادته الخ يدل على تسليم حاصله
ان الحق الفرق بين الاستعارة المقيد كما في المرشحة والاستعارة المجموع كما في التمثيلية ولو
سلم عدم الفرق لامكن تصحيح خروج الترشيح بان المراد منه خروجه بالنظر
الى تمام اصل المقصد بدونه وهو ادعاء العينية الكائنة بالاستعارة المطلقة وان
لم يتم كالحاصل بالاستعارة المرشحة فتامل قوله ولا اعتراضا لحقيقة الخ الكل اعتراضا
مفعول فعل محذوف اي لا نجد اعتراضا وقوله الكل مفعول ثان لقوله نجد قوله مراده فالفظ
السبع فيه بحث لان المنية اسم للفرد الغير المتعارف ولذلك صح معنى الادخال والسبع
اسم للماهية المطلقة فهما كرومي وانسان فكيف يجمع ادعاء الترادف مع ارتكاب ذلك
التاويل اللهم الا ان يراد بالترادف التصادق قوله ثم نذهب على سبيل التخييل اي على
سبيل الايقاع في الخيال لا على سبيل التحقيق قوله وفيه ما فيه وجهه على ما نقل عنه ره
ان ما ذكر على تقدير تسليمه لا يفيد الا عدم كون لفظ المنية حقيقة بناء على انتفاء قيد الحيثية
ولا يوجب كونه مجازا اذ لم يستعمل في غير ما وضع له وهو المعتبر في المجاز عندهم ولهذا اشير
بطلان الاعتراض بان اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة او كناية يجب ان يكون مجازا وذلك
لان مراد الشارح ان تعريف المجاز الذي ذكروه لا يصدق عليه وهذا كلام حق لا مرية
فيه ثم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا في الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه

لكن لم يعرف به قوله ويذهب الاشكال بحذافيره اي بجميعه في الصحاح حذافير الشيء
اعاليه ويقال اعطاه الدنيا بحذافيرها اي باسرها والواحد حذفار قوله وبالجملة ما جعله
القوم قرينة الاستعارة التبعية نجعله هو استعارة بالكناية فيه بحث لان هذا لا
يتاتى في مثل قوله تعالى لعلكم تتقون لان القرينة ههنا استحالة الترجي عليه تع وكذا في قوله
ربما يود لان القرينة ههنا منافية حالهم لكثرة الوداد قال الفاضل المحشي في شرح
المفتاح توجيها لارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية في الايتين المذكورتين
في الاية المذكورة تشبيه بجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن المرجو وبجعل لعل قرينة
لها ويجعل الوداد الكثير استعارة بالكناية عن القليل تهكما بالكفار ويجعل ذكر رب قرينة
لها وفيه ايضا بحث لان مدلول تتقون الاتقاء الخاص اعني المأخوذ من حيث النسبة
على ما حققه في بحث الاستعارة التبعية وقد اشتمل على توجيه السكاكي في المرجو الخاص
فهذه الاستعارة بالكناية لا بد وان يكون تبعية كما لا يخفى فلا يفيد السكاكي في دفع
التبعية من البين وكذا الكلام في ربما يود الاية والاوجه ان يقال طريقه الرد ههنا
ان يقال المخاطبون استعارة بالكناية عمن يرجى منهم الاتقاء والقرينة نسبة التقوى
المرجو اليهم بذكر لعل وتتقون وكذا الحال في ربما يود قوله فيكون استعارة لا مجازا
مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ضمير الفصل وتعريف الخبر باللام
يدلان على حصر العلاقة في المشابهة ولا خفاء في هذا الحصر لان السكاكي صرح في كتابه بانه
اذا جعل الحال استعارة بالكناية كانت قرينتها اعني نطقت امرا وهميا ومن المعلوم
ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي وبين النطق الحقيقي ليست الا المشابهة كما صرح به الفاضل
المحشي ايضا في شرح المفتاح فصح قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسلا واندفع ما يقال
يرد عليه قد تقرر انه يجوز ان يكون اللفظ الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين
فلم لا يجوز ان يكون من هذا القبيل على انه لو سلم تحقق علاقة اخرى غير المشابهة لم يرد ايضا

ثم

هذا التوهم لان التخييلية عند السكاكي عبارة عن ان توخذ صورة وهمية محضة شبيهة بصورة محققة حسا او عقلا فيستعار لها اللفظ الدال على الصورة المحققة فالقول بتحقق الاستعارة التخييلية في هذه الصورة يستدعي القول بتحقق التبعية وهو المطلوب مما لا ينبغي ان يلتفت اليه لانه بعد تسليمه لا يفيد شيئا اذ يعود الغا والمهروب عنه باختيار مجازية التبعية وهو وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية ولا اسلم ان كلام السكاكي اما اولا فلان قول الاستعارة التخييلية ليست في نطقت بل في الحال مما لا معنى له اصلا لان الحال عنده استعارة بالكناية والتخييلية عنده يجب ان تكون ذكر المشبه به واريد منه ما لا تحقق له حسا ولا عقلا وانتفاؤه في مثل نطقت الحال اذا جعل حقيقة مما لا ينبغي ان يخفى على احد واما ثانيا فلان السكاكي بعدما اعتبر في تعريف الاستعارة بالكناية ذكر شيء من لوازم المشبه به والتزم في امثلة تلك اللوازم ان يكون على سبيل التخييلية قال وقد ظهر ان الاستعارة بالكناية لا ينفك عن الاستعارة التخييلية على ما عليه مساق كلام الاصحاب وهذا صريح في ان المكنية مستلزمة للتخييلية اذ قد صرح فيما قبل من ان التخييلية يوجد بدون المكنية كما في قولك اظفار المنية الشبيهة بالسبع واما ثالثا فلانه قد صرح السكاكي بان نطقت في نطقت الحال امر وهمي كاظفار المنية وهذا صريح في انه استعارة تخييلية عنده وبالجملة جميع ما ذكر هذا القائل يخالف لصريح كلام المفتاح فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه ردة جمال الدين في شرح الايضاح بان المراد اتفاق اصحاب علم البيان قبل ظهور السكاكي اذ ليس د خرق اجماعهم كما بين في علم الاصول والجواب ان القدح في خرق اجماع البيانيين مبني على ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبرة وهو وهم كما اشار اليه الدماميني في اوائل شرح المغني حيث رد ابن هشام نقل ابن خباز عن شيخه ان الالف المفردة الاستفهامية للمتوسط وان الذي للقريب يا بان فيه خرقا لاجماع النحاة وان لا يشم رائحته لفظا انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا

الط



[illegible]

الطان ذكر اشمام الرائحة المبني عن القلة لانه لو زيد عليه بان يتبين مثل المشبه به المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنا كما في الخيط الابيض والاسود حيث بين الاول صريحا بقوله من الفجر فينال اشمام رائحة التشبيه وقد زرنا زرا رع على القرطان فيه ذلك الاشمام فلا يحسن الاستعارة فيه وان لم يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه فيه ليس على وجه ينبئ الاستعارة لكونه مشبها به بل فيه رائحة الاستعارة ولهذا قلنا لا ما ان لحو باب اسدا في الشجاعة واما ما يستفاد من ظاهر قول الشارح اي ولاجل ان اشمام رائحة التشبيه يخل بحسن الاستعارة قلنا بانتفاء الاستعارة في هذا المثال لتجاوزه عن مرتبة اشمام الرائحة الى التصريح بوجه الشبه وذلك لان اشمامها لفظا ذلك اشارة الى كون عدم اشمام الرائحة من شرائط حسن الاستعارة ثم الظ المتبادر من كلامه ان اشمام الرائحة المذكور فيما سبق يبطل الغرض من الاستعارة وفيه نظر اذ يخرج الكلام حينئذ من الاستعارة والمدعى انتفاء حسن الاستعارة في صورة اشمام الرائحة المقتضي ثبوت اصلها ولو على قبح اللهم الا ان يصار الى حذف اي يبطل كمال الغرض وهو ادعاء الاتحاد المفروض وكماله بان لا يتحقق في اللفظ استعارة يكون المستعار منه اقوى في وجه الشبه اللازم من ذلك الاشمام لئلا يصير كل منهما الغازا يعني ان وجه الشبه اذا لم يكن جليا او المفروض صح انه دلالة عليه من جانب اللفظ ولم يشم رائحته منه يصير كل من التخييلية الغازا وتعمية واعترض بان حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كما سبق ومن جملتها ان يكون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل فاشتراط جلائه في الاستعارة تنافي ذلك واجيب بان الجلاء والخفاء انما يقبل الشدة والضعف فيجب ان يكون من الجلاء بحيث لا يصير الغازا مبتذلا ومن الغرابة بحيث لا يكون الغازا قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح وانما خص هذه بالاستعارة التصريحية لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد هو المشبه فاذا كان وجه الشبه جليا في نفسه او مشهورا فيما بين القوم ظهر قصد التشبيه وادراكه

ان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم يدرك وأما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه واريد
معناه واثبت لشيء من خواص المشبه به ودل ذلك على تشبيهه به فلا ضير في خفاء وجه الشبه
هناك هذا كلامه وفيه بحث لان ظهور قصد التشبيه وادراك ان المراد المشبه بالقرينة
لا بظهور وجه الشبه فانا اذا قلنا جاورت اسدا ما نه لا تجد فيها داحلة يظهر قصد التشبيه
ظهورا تاما وان الاظفار المنية كذلك فلا فرق بين الاستعارة المصرحة والمكنية في ذلك اللهم
اللهم الا ان يقال خفاء وجه الشبه يكسر سورة القرينة ويجعلها مؤولة واما المكنية فقرينتها
لا مدخل في وجه الشبه فلها دلالة عليه فتامل حتى اتحدا اي حتى كانهما اتحدا فالكلام محمول
على المبالغة وتعينت الاستعارة لعله اراد انها يتعين اذا قصد تحسين الكلام
كما يدل عليه قوله لم يحسن الا انه تعينت الاستعارة البتة ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح
سابقا ان كل ما يتاتى فيه الاستعارة يتاتى فيه التشبيه فلا منافاة بينه وبين قول الشارح ح
فيما سبق اي امكنهما يتاتى له وقلما يحسن التشبيه البليغ غير تابعة لها حكم بالقلة دون
النفي لانها قد يحسن التشبيه البليغ على قلة اذا لم يكن تابعة للمكنية كان يقال اظفار المنية
الشبيهة بالسبع ونظايره ولقائل ان يقول قد تجاب بان التخييلية في غالب الاستعمال ل
تابعة للمكنية مبنية على التشبيه فيها اعني اختراع الصورة الوهمية على التشبيه المعتبر في
المكنية التابع لا يكون لها حكم نفسه والا لما كان تابعا ولذا لم يقل السكاكي بان حسن التخييلية
برعاية جهات حسن التشبيه وان كانت التخييلية عنده استعارة تصريحية مبنية على
التشبيه وظاهر عبارة المفتاح حيث قال في قوله وجاء ربك فالحكم الاصلي
في الكلام لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز وصرح ايضا بان النصب في القرية من قوله
واسئل القرية والجر في كمثله مجاز ولنا في ظاهر عبارة المفتاح لامكان تاويل الرفع بالجر
من حيث هو مرفوع وهكذا وان يقال المراد ان الرفع حكم مجازي بكلمة ربك بمنزلة
المعنى المجازي في المجاز المعنوي كان الجر حكم اصلي لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك ويدل على التاويل

سباق



سباق كلام السكاكي وسياقه كما يظهر لمن ينظر فيه وفي شرحه ثم ان قول الشارح وهذا ظاهر
في الحذف يشعر بان وصف الاعراب بالمجاز ظاهر في الحذف مطلقا ولا شك ان وصفه به
في مثال القرية غير ظاهر اللهم الا ان يقال هذا الجر هو الجر الذي كان في المضاف المحذوف لا جره
الاصلي ولا يخفى انه تعسف للقطع بان المعهم سوال اهل القرية لم يلتفت الى قول القاضي
بان القرية يطلق على الاهل والجدران جميعا على وجه الاشتراك لانه معلوم ان القرية موضوعة
للجدران المخصوصة دون الاهل فاذا اطلقت على الاهل لم يطلق الا لقيام قرينة يدلنا
على الحذف ولو كانت مشتركة لم يكن كذلك فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس
فان قلت اذا كان مثله خبر ليس ولا شك ان اسمه شيء لزم ان يكون ما هو في موضع المبتدا
نكرة وما وقع في موقع الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق كما سلف في الفن الاول قلت كلمة
مثل لغاية توغلها في الابهام لا يتعرف فلا محذور والاحسن ان لا يجعل الكاف
زايدة فيه بحث اذ لو لم يكن الكاف زايدة لزم انتفاء نحو ذلك علوا كبيرا لانه
في وجل مثل لمثله والمقدر في انتفاء مثل المثل له تعالى لانه صدق ان الله تعالى مثل لمثله
وانما يصدق لو كان مثله موجودا لانا نقول صدق القضية لا يتوقف الا على وجود الموضوع ع
وصدق وصف المحمول عليه في نفس الامر وهما محققان هنا واما وجود متعلق المحمول
فلا يتوقف صدق القضية عليه كما لا يخفى فالوجه ان التكرار هذا اللهم الا ان يقال اذا لم يوجد
متعلق المحمول اعني مثله تعالى لم يصدق وصف المحمول عليه وفيه ما فيه فتامل على انه ربما يقال
المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة الكاف نفي ان يكون لمثله سواه بقرينة الاضافة
كما ان المفهوم من قول المتكلم ان دخل داري احد فكذا احد سوى المتكلم وايضا لا نم انه
لو وجد له مثل لكان هو مثلا لمثله لان وجود المثل محال والمحال جاز ان يستلزم محالا اخر
ويكون من باب الكناية وفيه وجهان فقيل اتحاد الوجهين في المال وكون كل منهما كناية في
النسبة لا ينافي عدهما وجهين نظرا الى الجهات والاعتبارات المختلفة فلا يرد اعتراض الفاضل

المحشي رحمه

وههنا وجه آخر وهو ان يراد نفي شبه المثل القاصر عن المثل في المماثلة على ما يقتضيه قانون التشبيه
فضلا عن المثل وقيل المراد من الآية نفي من يشبه ذاته ومعناه صفاته ليس كذاته شيء نحو فان
امنوا بمثل ما امنتم به اي بنفسه فتامل قوله اليفعت لداته وبلغت اترابه اليافع
ما ارتفع من الارض وايفع الغلام ارتفع فهو يافع ولا يقال موفع وهو من النوادر
ولدات الرجل اترابه اعني اقرانه في السن جمع لدة والهاء عوض عن الواو الذاهبة من
اوله لانه من الولادة وهما لدان وقد يجمع لدون والاتراب جمع ترب بكسر التاء
المثناة من فوق وقد يشير الى معناه قوله وكذا يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا
مثل له فان قلت كيف يستعمل هذا اعني ليس كمثله شيء فيمن له مثل وهو مسوق لنفي
المثل قلت معنى كلامه فيمن يتصور له مثل ومن لا يتصور له وذلك على ان استعماله في نفي
المثل ادعاء لا ابتناء ثبوته حقيقة قوله اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم الاليق بسياق
كلام المص ان يقول اعني ذكر الملزوم وارادة اللازم وما ذكره انما يوافق اصل السكاكي
قوله وارادة المعنى جايزة لا واجبة المراد لجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو ان
الكناية من حيث انها كناية لا ينافي ذلك كما ان المجاز ينافيه لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة
خصوص المادة كما في الرحمن على العرش استوى وقد ذكرناه في مباحث اخراج الكلام
لا على مقتضى الظاهر فلينظر فيه قوله لان الكناية كثيرا ما يخلو عن ارادة المعنى الحقيقي واما
ما اورده في التلويح من انه لابد في الكناية من ان يقصد تصوير المعنى الاصلي في ذهن
السامع لينتقل عنه الى المكني عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية من حيث التصور
دون التصديق فليس بشيء اذ لابد في المجاز ايضا من تصور المعنى الحقيقي ليفهم المعنى المجازي
المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال فدعوى كون الموضوع له مقصود التصور في الكناية
دون المجاز تحكم قوله ولا يقال جاء الامير معه حاصله ان لفظ مع لا يدخل الا على المتبوع
وهذا باعتبار الغالب كما حققناه في الفن الاول قوله ان معنى قولهم من جهة ارادة المعنى





جواز ارادة المعنى اظهر انه حمل الكلام على حذف المضاف فلا حاجة اليه لانه اذا كان الفارق جواز
ارادة المعنى كان جهة الفارق مستفادة من ارادة المعنى قوله اختصاص بموصوف معين
عارض المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي كالواجب والقديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد بالمضافية
مثلا وصار كالعلم فيها بحيث لا يعتد بمضافية غيره واما وصف الاختصاص بالعروض
على ما في بعض النسخ لان الصفة من حيث هي صفة لا تدل بحسب اصلها على موصوف معين
بل على موصوف ما فتكون اختصاصها بموصوفها لاسباب خارجة عن مفهومها فيكون عارضا
قوله لكن ابيض مجذم الابيض السيف والجمع بيض ليحصل الانتقال من العام الى الخاص
يعني ان الكناية تبين المذكور ههنا عاما بحسب المفهوم من المكني عنه فلابد من الاختصاص بحسب
التحقق حتى يحصل الانتقال من العام بحسب المفهوم الى الخاص بحسبه فلا يرد ان لا عموم ولا
خصوص بعد الاختصاص كما يفهم من العبارة قوله الى ضمير المسبب مع انه في
المعنى عبارة عن السبب اطلاق المسبب على الذات والسبب على النجار ليس بالمعنى المتبادر
بل المراد من المسبب المتعلق بالفتح وبالسبب المتعلق بالكسر كما يقال هذا سبب من ذاك
اي متعلق به قوله نحو زيد حسن الوجه اصله حسن وجهه نقلوا الضمير الذي اضيف اليه
الوجه الى الصفة ايهاما الى ان الحسن شايع في جميع اجزائه فلما رفع الحسن الضمير الراجع الى
زيد امتنع ارتفاع الوجه به لانه لا يرتفع بفعل واحد وما في معناه اسمان سواء كانا
ظاهرين او مضمرين او مختلفين ثم لما اريد بيان الموضع الموصوف بالحسن اضيف
اليه الصفة فقيل زيد حسن الوجه وقس على هذا زيد طويل النجاد وان حايل السيف
ونظايره قوله قلت للقطع بانا على انك اذا حققت كالمسند الى الضمير هو طويل النجاد
لا مجرد الطويل كذا في شرح المفتاح فلا تصريح هناك حقيقة بل شايبة منه
وعظم الراس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل انما قال بالافراط لان عظم الراس
واستواؤه ما لم يفرط دليل على علو الهمة وحسن الفهم وصفت بنت هالة النبي عليه السلام

بانه كان عظيم الهامة فان قلت الاستدلال من عرض القفا الى البلاهة الرجل ليس بلا واسطة
بل يستدل به الاطباء عليها بواسطة انه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت
عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة يورث غلبة البرودة والنسيان فلا وجه لعد هذا
المثال مما الانتقال فيه بلا واسطة قلت ماذكرته تدقيق لا يلاحظه اهل العرف بل
ينتقلون منه اولا الى تلك البلاهة فلا محذور [illegible] والجواب انه لا امتناع رده
جمال الدين في شرح الايضاح بان القرب والبعد بالنسبة الى المطلوب والواسطة ليست
بمطلوبة والا كانت كثرة الرماد كناية قريبة عن كثرة احراق الحطب لا قائل به
والجواب ان كون الشيء مطلوبا وغير مطلوب انما هو بالنسبة الى قصد المتكلم ولجواز ان
يكون قصده الى جعل عريض الوسادة كناية عن عريض القفا ومثل هذا
لا يحتاج الى السماع [illegible] لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع
عدم ذكر الموصوف محال نوقش فيه بمنع الاستحالة لكون نعم كثير الرماد مخرجا صفة
فيه زيد عند سوال سائل عنها بقوله ازيد كثير الرماد ام لا اى هو كثير الرماد فعدم
ذكر الموصوف ليس بمحال عند التصريح باثبات الصفة له وجوابه ان المراد بعدم
ذكر الموصوف عدم ذكره لفظا وتقديرا وقد صرح بهذا في مختصره حيث قال ولا تخفى
ان الموصوف فيما يكون مذكورا لفظا او تقديرا والموصوف فيما ذكر من المثال وان لم
يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور تقديرا وحكاية [illegible] وقد يظهر وجه ما سبق منه
ان العموم لا ينافي الانقسام لجواز ان يكون بين القسم والمقسم عموم من وجه كما هو
المشهور قال في المختصر والاقرب انما قال ويتفاوت لان هذه الاقسام تتداخل
وتختلف باختلاف الاعتبارات من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها [illegible]
اذا كانت عرضيه مسوقة لاجل موصوف غير مذكور الظاهر ان قوله مسوقة لاجل موصوف
غير مذكور في موقع التفسير العرضية ولهذا قال الفاضل الحنفي في شرح المفتاح عرضيه

اى



اى مسوقة لاجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى ان فيه نوع قصور لجواز ان يساق الكناية
لاجل موصوف غير مذكور من غير ان يقصد به التعريض كما اذا قلت المؤمن هو غير الموذي
واردت نفي الايمان عن الموذي مطلقا من غير قصد تعريض بموذ معين [illegible] ومنه المعاريض
في الكلام وفي المثل ان في المعاريض لمندوحة اى سعة عن الكذب [illegible] وهي التورية بالشيء
عن الشيء وريت الخبر تورية اى سترته واظهرت غيره كانه ماخوذ من وراء الانسان
كانه يجعله وراءه حيث لا يظهر [illegible] فيختص باللفظ المذكور المركب لان الدلالة على المعنى
المعرض به لما لم يكن من جهة الوضع الحقيقي والمجازي تعين ان يكون بالسياق فيظهر
ذلك الاختصاص [illegible] ان قلت الوسائط مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الو
سادة ان قلت قلة الوسائط يدل على وجود الواسطة في الجملة وقد عد المثال الاول مما
الانتقال فيه بلا واسطة وسبق مناقشته وبين كلاميه مخالفة قلت لا شك ان الكناية
الغير العرضيه اذا انعدمت فيها الواسطة فان خفي فيها اللزوم يسمى الرمز وان لم يخف يسمى
الايماء والاشارة فالمراد بالقلة عدم الكثرة سواء كان بانتفاء الواسطة راسا
او بوجودها مع قلة وقد صرح ابو علي النوى بان قل قد يستعمل في النفي العرفي لكن
ينبغي ان تحمل هنا على المعنى الاعم ليشمل القسمين [illegible] كقولك آذيتني فستعرف وانت
تريد انسانا مع المخاطب لم يرد بما ذكره انه يجوز لك ان تريد بتاء الخطاب في
آذيتني فستعرف غير المخاطب وحده فيكون مجازا وتريد به اخرى المخاطب وغيره
معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز بل اراد
ان الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب انه آذاه ويلزمه لزوما عرضيا تهديد
الموذي مطلقا فان اريد تهديد المخاطب مع تهديد موذ آخر كان كناية وان اريد
تهديد غيره فقد كان مجازا مركبا اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم
لما بينهما كما افاد انه ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز

ان الاستعارة ابلغ من التشبيه اى اكثر مبالغة فابلغ من المبالغة لا من البلاغة وكانه
مبنى على ما نقل من المبرد والاخفش من جوازبنا افعل التفضيل من جميع الثلاثى المزيد
فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا والشيخ فى امثال هذه المقامات تارة يقول
ابلغ وتارة يقول اشد مبالغة واعترض المص بان الاستعارة اصلها التشبيه
فان قلت لا دخل فى الاعتراض لكون اصل الاعتراض التشبيه اذ يكفى ان يقال لا تشبيه
فى الاستعارة بالفعل بخلاف التشبيه الاصطلاحى فان فيه تشبيها بالفعل والاصل فى
وجه الشبه قلت قوله اصلها التشبيه يفيد حصر التشبيه فى الاصل كما فى زيد الامير
والمراد انه لا تشبيه فيه بالفعل انما التشبيه اصلها فظهر دخله وليكن هذا اخر ما اوردنا
ايراده فى تحقيق مقاصد علم البيان والله المستعان وعليه التكلان الفن الثالث
فى علم البديع المطابقة قال صاحب المفتاح المطابقة ماخوذة من طابق الفرس
اى وضع رجله مكان يده وكونها من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا باقى الوجوه
بين متضادين هذا اخذ بالاقل كما فى قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد والا
فالمطابقة جارية فيما فوق المتضادين لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال ابن
الحاجب معناه ان الاية تدل على زيادة لطف الله تعالى فى شان عباده ينبئهم على الخير
كيف ما وقع ولا يجزيهم على الشر الا بعد الاعمال والصرف تردى بثياب الموت
البيت تردى اى جعلها رداء لنفسه السندس هو مادق من الديباج وخضر
مرفوع خبر بعد خبر لا مجرور وصف سندس لان القوافى على الضم فان ما قبله غدا غدوة
والحمد نسج رداءه فلم ينصرف الا واكفانه لا جر وما بعده كان بنى نبهان بعد وفاته
نجوم سماء خر من بينها البدر فكقول الحريرى مذ اغبر العيش الاخضر وقع فى المقامات
هذا بعد قوله ازور المحبوب الاصفر خضرة العيش كناية عن نعومته وطيبه فان كل
غض طرى يوصف بالخضرة والازورار الانحراف والفود جانب الراس وفى لى



اى رق قلبه والازرق الخالص العداوة الشديدة قيل انما وصف العدو الشديد العداوة
بالزرقة لان من اعدائهم الاوائل اهل الروم والزرقة غالبة عليهم ثم سمى كل عدو شديد وان لم
يكن كذلك بازرق كذا فى شرح الايضاح لجلال الدين الثانى والموت الاحمر الشديد يقال احمر البأس
اشتد وقيل اراد بالموت الاحمر القتل مثل السببية واللزوم قيل لا وجه لالحاق هذا
النوع بالطباق لانه داخل فى تعريفه لان منافى اللازم مناف للملزوم فبين المذكورين تناف
فى الجملة فيكون طباقا لا ملحقا به وقد يجاب عنه بان معنى قوله فى الجملة بوجه ما من وجوه التقابل
الاربعة وهذا الامر ليس كذلك اذ التقابل الذى فيه ليس تقابلا بين عينيهما بل بين احدهما
وملزوم الاخر فيكون ملحقا بالطباق لهذا الوجه وانت اخبير بان هذا الجواب انما يدفع
الاعتراض عن المص واما عن الشارح فلا لانه عمم التقابل فى الجملة عن الاربعة فليتامل
ومقابلة الاربعة بالاربعة ولما مقابلة الخمسة بالخمسة فقال الواحدى منها قول المتنبى
ازورهم وسواد الليل يشفع لى وانثنى وبياض الصبح يغرى بى وفى نظر لان
لى وبى صلتان يشفع ويغرى فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى فى قوله لها ما كسبت
وعليها ما اكتسبت والتقابل انما يكون بين المستقلين كذا فى الايضاح وصدق
بالحسنى الاية اى بالخصلة الحسنى من الايمان او بالملة الحسنى وهى ملة الاسلام او المثوبة
الحسنى فسنيسره اى سنهيئه من يسر الفرس للركوب اذا اسرجها والجمها ومنه
قولهم كل ميسر لما خلق له والشمس والقمر بحسبان اى بحساب معلوم يجريان فى بروجهما
ومنازلهما قول البحترى فى صفة الابل وقيل يصف الرماح حال انحنائها عند الطعن
وحال استقامتها بلا انحناء اصلا وفى حاليهما معا لان الوتر ينعطف ثم يستقيم
كالقسى المعطفات القسى جمع قوس واصله قووس بدليل قولهم قوس الشيخ واستقوس
اذا انحنى ورجل متقوس له معه قوس قدم اللام الى موضع العين لكراهتهم اجتماع
الضمتين والواوين فصار قسوو فقلبت الواو المتطرفة ياء فصار قسوى اجتمعت
الواو والياء

والاول ساكن قلبت الواو يا، وادغمت فيها ثم كسرت السين لتناسب اليا، فصار
قسيا ولما ثقل الانتقال من الضمة الى الكسرة قلبوا ضمة القاف كسرة للاتباع
فحصل قسي فوزنه فليع قال في الصحاح واذا نسبت اليها قلت قسوي لانه
فلوع مغير من فعول فرد الى اصله وقال بعضهم قدمت السين على الواو في قوس لتعاد با
من اجتماع الواوين ووقوع الضمة على احديهما في الجمع فجمع قسو على قسي كما مر
لسمعيل الوعد اه وفي بعض النسخ يوسف العفو بدل العهد روي عن ابن عباس رض
ان اسمعيل عم وعد صاحبا له ان ينتظره مكان فانتظره سنة ووعد عم اباه
ابراهيم عم بالصبر على الذبح ووفا بذلك العهد معروف وخص شعيبا عم بالتوفيق
لقوله تعالى حكاية عنه وما توفيقي الا بالله واما حديث خلق نبينا محمد عم فيكفي فيه
قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم وفي شرح العلامة زيادة وبين الابرهيمي الجود فعلى
هذا يكون من قبيل الجمع بين حسنة اه كقول ابي دشيق لم النداء العطا والما، لود
المروي من اثرت الحديث اذا ذكرته عن غيرك الحيا بالقصر المطر والعنعنة الرواية
اخذا من قول الراوي عن فلان عن رسول الله عم قوله على ما يقال اي على ما هو المشهور
وان لم يكن كذلك عند المحققين اه بما يناسب ابتدا في المعنى لو قال يناسب ما قبله لكان
اولى لان قوله لا تدركه الابصار الذي يناسبه اللطيف وان كان ابتدا الكلام لكونه
رأس الاية لكن قوله وهو يدرك الابصار الذي يناسبه الخبير ليس ابتدا الكلام اه
فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار فيه تأمل اذ المناسب له هو اللطيف المشتق
من اللطافة فهو ليس بمراد ههنا واما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرافة
فلا يظهر مناسبته له اللهم الا ان يقال اللطيف ههنا مستعار في مقابل الكثيف ما لا تدركه
الحاسة ولا ينطبع فيها وهذا القدر يكفي في المناسبة اه فني ذكر الحرف والنون
اي بل في ذكر الرسم ايضا حيث يوهم الكناية اه اي افسد حال المفسدين

اعترض



اعترض عليه بان الظاهر ان ابر بمعنى اصلح ولهذا يقال اعط القوس باريها واجيب بان البحث
قد يكون اصلاحا وقد يكون افسادا وتعيينه الى المقام ومقابلته ههنا بقوله رش
وهو بمعنى اصلح يدل على انه ههنا بمعنى افسد اه فلان يطبع الاسجاع يقال طبعت
السيف والدرهم اي عملت وطبعت من الطين جرة اه فانه لو لم يعرف القافية
مثل سلام الخ يفهم من هذا ان معرفة حرف الروي قد لا يكفي في بعض الصور بل لا بد
معها من معرفة القافية فان مجرد معرفة ان الروي ميم لا يكفي في معرفة ان القافية حرام
لجواز ان يتوهم انه محرم اه ومنه المشاكلة اي ان كان بين ذلك الشيء والغير علاقة
مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال ويكون المشاكلة موجبة لمزيد حسن
كما بين السيئة وجزائها وان لم يكن كما بين الطبخ والخياطة فلا بد ان تجعل الوقوع كله
في الصحبة علاقة مصححة للمجاز في الجملة والا فلا وجه للتعبير به عنه فان قيل كان ينبغي ان يذكر المشا
في القسم الاول لانها يتعلق باللفظ اجيب بانها انما صوحبت مع المطابقة والمقابلة لكونهما
ومن ثم سماها صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة في قوله تعالى ان الله لا يستحيي الاية
حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى الظاهر ان مراده ان المعنى ولا اعلم ما في ذاتك وعبر
عن الذات بالنفس لقوله ما في نفسي وانت خبير بان لا اعلم ما في ذاتك في حقيقتك ليس
بكلام مرضي بل الوجه ان يقال انه عبر عن لا اعلم معلومك بلا اعلم ما في نفسك لوقوع التعبير
عن تعلم معلومي بتعلم ما في نفسي كذا في شرحه للكشاف اه اي بوقوع المزاوجة الخ
وذلك ان يقرأ تزاوج على لفظ الخطاب او يسند الفعل الى بين على ما جوزه الاخفش في قوله ع
لقد تقطع بينكم اه حيل بين العير والنزوان اصل المثل ان صخرا اخا الخنساء
طعنه ربيعة الاسدي في الحرب بجنبه فمرض حولا حتى ملته امراته وكان يكرمها فمر بها
رجل فقال اما يباع الكفل فقالت نعم عما قليل وقال كيف مريضكم فقالت لا حي فيرجى
ولا ميت فيستراح منه وكان ذلك يسمعه صخر فقال اما والله ان قدرت لاقدمنك

ثم قال لها ناوليني السيف فناولته فاذا هي لا تعله فقال ابيا تا منها اهم بامر الحزم لو استطيعه
وقد حيل بين العير والنزوان قوله اصاخت الى الوكلتي اى قبيل الصوت دوابه
ودوابة اصاخ بالتذكير لان ما قبله كان الزيا علقت في جبينه وفي نحره الشعول
وفي خده القروح شرح التبيان ان في قوله فلج في الهوى وقوله فلج بها الهجر فلما
لان اللجاج من العاشق في العشق لا من العشق فيه ومن المعشوق في الهجر لا من الهجر
في المعشوق قوله اذا احزئبت يوما له الاحزاب الحب والضير في احزئبت وهما
الى الفرسان المذكورة في البيت السابق لفظه معنيان قيل اوكله الزيادة
على معنى واحد سواء كان معنيين او اكثر والاقرب انه اخذ بالاقل كما بينا فيما سبق
مثله او النوالة من طول المدى خرفت او النوالة معطوف على لهم كان في البيت وهو
كان كانون اهدى من ملابسه بشهر تموز انواعا من الحلل قيل الكانون
التنور وقيل اسم من اسماء شهور الشتاء وهذا انسب والمدى الزمان قوله
اعني الرشا الرشا على فعل بالتحريك ولد الظبية الذي قد تحرك ومشى قوله
كبيت السقط اذا صدق الجدع البيت من قصيدة مطلعها اللوى من شخصك
اليوم اطلال وفي النوم مغنى من خيالك محلال وقيل هذا البيت سيطلبني رزقي
الذي لو طلبته لما ازداد والدنيا حظوظ واقبال قوله وبالحال النحلة الحبلة الكبرى
والنحل للتنبيه من ضيق الطعن الطعن المناخ حول المودد وذلك النحل ان يقال
المراد النعمة الدنيوية والنعمة الاخروية قوله وهو ان يراد بلفظ واحد معنيان
المراد من المعنى اعم من الحقيق والمجازي قوله وهو ذكر متعدد ثم الضمير راجع الى
اللف والنشر لانهما معا نوع واحد من المحسنات المعنوية قوله ومن رحمته
جعل لكم الليل والنهار الخ فان قيل قد تعين الضمير المجرور لتسكنوا فيه للعود الى
الليل فلا تكون الاية من قبيل اللف والنشر كما سبق من اشتراط عدم التعيين فيه





قلت التعيين المنفي فيما سبق انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين في الاية الكريمة انما هو بحسب المعنى
لا اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا تعيين لفظا اصلا قوله وههنا
نوع اخر من اللف لطيف المسلك الخ لم يرد ان مجموع المعنى الذي ذكره معنى لطيف مسلكه بحيث
لا يهتدي اليه الا النقاب بل اراد ان هذا النوع لطيف مسلكه بالنسبة الى النوع الاول
ثم اشار بجعل الاية الكريمة منه وايراد صاحب الكشاف وهذا نوع من اللف لطيف
المسلك الخ الى ان هذا النوع يرد له لطافة ووقعه باقتضاء المقامات فاندفع بهذا
التوجيه اعتراض الفاضل المحشي قوله فعدة من ايام اخر فان قلت اخر جمع اخرى لانه لليوم
وآخر لا يجمع على فعل وانما يجمع عليه اخرى فما وجهه قلت لما كان اليوم مما لا يعقل اجرى
مجرى المؤنث ولما كان التناسب بين ما لا يعقل وبين الاناث مما يعقل لانهن ناقصات
العقل فكان اخر اخرى فيجمع على اخر كذا في الاقليد قوله الا النقاب المحدث النقاب
على وزن الكتاب العلامة كانه ينقب الامور فيصل الى حقايقها والمحدث الصادق
الظن في الامور كانه حدث بها قوله وقد يقال قوله لتكملوا العدة الخ الجواب لصاحب
الكشف حيث قال قوله علة الامر بمراعات العدة يعني في الاداء والقضاء قوله ولعلك
ان تقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد الخ فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح قوله
او بيان في بلج لما باكل ان اذا صحبا المرء غير الكبد فهذا طويل كظل القناة وهذا
قصير كظل الوتد في قبيل التقسيم المشتمل على اضافة ما لكل اليه فمن اين التعيين فيه
مع ان او بيان بمحل لم ينفصل حتى يتصور فيه التعيين قلت من حيث ان اصل الشم
ههنا نوع ان يقارنه اشارة حسية معينة لما ادي به فان اشتبه الحال على السامع لم
يفت في قصد التعيين كذا ذكر في شرح الشريف للمفتاح ولو سلم فسواء
جعلت هذه الاشارة او فيه بحث لان المفهوم الظاهر من اضافة ما لكل اليه على التعيين
ان يضاف الى كل منهما ما يرجع اليه ويكون من خواصه في نفس الامر وهذا لا يحصل

على كل من التقديرين بل على احدهما وهو ان يجعل هذا اشارة الى خبر الحق وذا الى الوتد ولو تنزل
عن ذلك فانى كافرق فى احتمال التعيين بين البيت السابق المذكور وبين الآية التى
جعلها فيما سبق من قبيل اللف والنشر المشتمل على عدم التعيين اعنى قوله ومن رحمته جعل
لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله اللهم الا ان يقال لا تعيين فى الاية بحسب
اللفظ لتعلق ولتبتغوا من فضله بغير ما رجع اليه ضمير فيه بخلاف البيت فان اختلاف
اسم الاشارة فيه يدل على ان كلا منهما اشارة الى امر والاقرب على تقدير تسليم التساوى
فى الاشارة ينبغى ان يصار الى ما نقل من شرح المفتاح من ان اصل اسم الاشارة
ان يقارنه الاشارة الحسية فبهذا الاعتبار يحصل التعيين واما ما ذكره البعض
من ان التعيين المقصود يحصل من الجزء لو سلم تساوى الاشارتين فقد
عرفت انه لا يفيد لان المعتبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب المعنى قد
يوجد فى اللف والنشر ايضا كما حققته تامل قوله الدهر معتذر الخ كان سيف الدولة
الهمدانى قد غزى الروم كما هو عادته فاتفق ان سبى وقتل ولم يفتح بلدهم وقيل
بل اخذ الروم عليه الدروب وظفروا باصحابه فقال المتنبى القصيدة اراد ان
الدهر معتذر اليك حيث لم يتيسر لك فتح بلادهم بالكلية والسيف منتظر كرتك
عليهم فيشفيك منهم وارضهم لك موضع اقامة بالصيف والربيع قوله اى سموات
الاخرة وارضها ويدل عليه قوله يوم تبدل الارض غير الارض والسموات وان اهل
الاخرة لابد لهم من مستقر ومقر وفيه نظر لانه تشبيه بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده
ودوامه وجنسه فانا نعرف بما يدل على دوام الثواب والعقاب فلا يجدى فى التشبيه
قوله ما اقام ثبير الثبير اسم جبل بمكة يقال اشرق ثبير كيما نغير قوله وكذا الاستثناء
الخ معناه ان فيه ان جعل الفساق داخلين فى الاشقياء والسعداء باعتبارين خلاف
الظاهر من سياق الاية اذ قد فرق فيها بين اهل الموقف بالشقاوة والسعادة قوله

ساطلب



ساطلب حقى بالقنا ومشايخ القنا جمع قناة وهى الرمح وفى بعض النسخ بالفتى وهو
المناسب لمشايخ قال الواحدى اراد بالفتى نفسه وبالمشايخ قومه والالثام وضع
اللثام على الفم والانف فى الحرب وكان ذلك من عادة العرب وهو ان ينتزع
من امر اه هذا الانتزاع امر داير فى العرف يقال فى العساكر الف رجل وهم فى نفسهم الف
ويقال فى الكتاب عشرة ابواب وهو فى نفسه عشرة ابواب والمبالغة التى ذكرت
ماخوذ من استعمال البلغاء لانهم لا يفعلون ذلك الا للمبالغة قوله اشداقها جمع شدق
وهو جانب الفم قوله اول كلها اذا جشات اى جاشت اى اضطربت وجاشت
اى خافت وفى الصحاح جاشت نفسى اى غثت فان اردت انها ارتفعت عن
حزن وفزع قلت جشات مكانك اى الزم مكانك تحمدى بالشجاعة او تستريحى
من آلام الدنيا بالقتل وقع مربعة لا مريعة اسم امراة ولهذا استدرك لاى
لكون خير الكلام ما يولغ عاب النابغة على حسان بوجوه مذكورة فى الشرح ومن وجوه الانتقاد ذاك
انه قال يلمعن واللمعة بياض قليل وكان الواجب ان يقول يبرقن ونحوه النجدة الشجاعة
فان قلت قد صرح الشارح فى قول الشاعر على انفس لا قران جمع سحايب ان صيغة
جمع القلة يستعار لجمع الكثرة وبالعكس وهذا يدفع استدراك النابغة على حسان باستعمال
جمع القلة فى موضعين قلت يكفى فى الاستدراك ما يوهمه ظاهر صيغة جمع القلة من القصور
فى المبالغة قوله غير متناه فيه اى غير مبالغ فيه الى النهاية قوله فى طلق واحد الطلق بفتح
العين الشوط يقال عدا الفرس طلقا او طلقين اى شوطا او شوطين قوله
فاغراق من قولهم اغرق النازع فى القوس اى استوفى مدها قوله وعليه بيت السقط
شجاركبان ضمير شجا اى احزن راجع الى البرق فى البيت السابق وهو قوله سرى
برق المعرة بعد وهن فبات براوه تصف الكلا الوهن طائفة من الليل والمعرة
معرة النعمان وهى بلد بالشام وراوة موضع معين والرحال بالحاء المهملة جمع رحل

ق عقدت نسابكها جمع نسبك وهو طرف الحافر والعثير بكسر العين الغبار كما ذكره
ولا يفتح فيه العين ق ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة الهزل خلاف الجد وهو الكلام الذى
لا يراد به الا المطايبة والضحك وليس منه غرض صحيح والخلاعة الشطارة يقال فلان خليع
العذار اى يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير التصدق والصواب ما خوذ من قول الولى
عند التبرئ من المجنون خلعت عذاره الاجنى لم اطلب وان جنى عليه لم اطلب ق فتنكر النعمان
من نكر اى تغير يقال نكره فتنكر اى غيره فتغير ق ومنتجع المنتجع المنزل فى طلب الكلاء
والنجعة بالضم طلب الكلاء فى موضعه والمراد ههنا طلب المعروف ق اى الاعادة اهون
واسهل عليه من البدء لان المعدوم المستفاد بالوجود الاول الذى كان قد اتصف به ملكة الا
تصاف بالوجود الشرح ثم ان تلك الاهونية بالقياس الى القدرة الحادثة التى تتفاوت
مقدوراتها مقيسة اليها واما القدرة القديمة فجميع مقدوراتها على السوية لا يتصور
هناك تفاوت بالاهونية واليه الاشارة بقوله وله المثل الاعلى قال الزجاج اى قوله
هو اهون عليه قد ضربه لكم مثلا فيما يصعب ويسهل وقيل الرابع فى عليه الى الخلق وقيل
اهون بمعنى هين وقد وجدنا فارسيا فى هذا المعنى فرجه وقد صرح به فى الايضاح
والبيت الفارسى المشار اليه قوله گر نبودى عزم جوزا خدمتش كس نديدى بر ميان — اوكر
ق وفيه نظر لان المفهوم من الكلام لا اجيب عن ذلك بان الانتطاق المذكور ليس صفة
ثابتة بل صفة غير ممكن الوقوع اذ الجوزاء ليس مما ينتطق بل وصفها بالنسبة للكواكب التى
حولها شبه الانتطاق لا يقال مراد الشاعر هذه الحالة الشبيهة بالانتطاق لا حقيقة
الانتطاق لانا نقول لا نم ذلك بل مراده الانتطاق الحقيقى بالادعاء كما هو مذهب السكاكى
فى قوله واذا المنية انشبت اظفارها البيت ليكون من محسنات الكلام وهو مما يمتنع
وقوعه فليتامل ق وهو قوله ربى شفعت لى الربى جمع ربوة وهى التل المرتفع
من الارض شفعت ان كانت الرواية على صيغة المبنى للمفعول فهو من الشفيع بمعنى
الشفاعة

الضم

الضم وان كان على صيغة المبنى للفاعل فالظاهر انه من الشفاعة بمعناها المتعارف
والنسيم يطلق على نفس الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر فى الاصل وهو المراد
ههنا والمزن جمع مزنة وهى السحاب الابيض والضمير فى جادها للربى تطلق على الواحد
والجمع وهو المراد فى البيت لا الاول بقرينة الوصف بالجمع ق طللان طال عليها الامد — آه
الطلل رسم الدار والامد الزمان كاسبع والدوس للانجاء والعلم العلامة
والنضد بالتحريك الحجارة توضع بعضها فوق بعض والنضد ايضا متاع البيت المنضود
بعضه فوق بعض والسرير الذى ينضد عليه المتاع ق الا اوارى صدر البيت القواء
الصحراء والبلقعة الارض القفر التى لا شئ لها ق ومنه التفريع بالعين المهملة وهو
فى اللغة جعل الشئ فرعا للفرع وقد يروى بالعين المعجمة وهو الافاضة فوجه تسمية
هذا القسم على هذه الرواية هو ان المتكلم قد فرغ الحكم اى صب من المتعلق الاول الى الثانى
ق وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل الظاهر انه راجع الى
قوله على وجه يشعر فالوجه ان يحترز بما ذكر عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب
كما وقع فى اكثر نسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين يخرج المثال الذى ذكره
فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين الركوب وللاخر الراجلية ق احلامكم لسقام الجهل
البيت السقام بفتح السين المرض وماء كادما كم ذا يدم لا يمنع الجار من العمل كما فى
قوله فبما رحمة الله لنت لهم اى برحمة فيكون الدماء ههنا مجرورا بالكاف وما بعده
اعنى يشفى من الكلب فى موضع نصب على الحال ويجوز ان يكون مرفوعا على الابتداء وما
بعده خبره ق ولا دواء للجوى من شرب ملك النفع واكثر تاثيرا يقال نجع فيه الدواء
اى دخل واثر وقيل بشرط الاصبع من دجلة البصرى فيؤخذ قطرة على تمرة ويطعمها
المعضوض فيجد الشفاء باذن الله ق واساة كلم الاساة جمع آسى من الكسى
بالفتح والقصر وهو المداواة والعلاج والكلم الجراحة والجمع كلوم ق فقد فرع على وصفهم

بشفاء احلامهم ان اراد بالتفريع التعقيب الصورى والتبعية فى الذكر كما ينبئ عنه لفظ الوصف
لاان شفاء الدماء من الكلب متفرع فى الواقع على شفاء احلامهم لسقاء الجهل اذ لا تفرع
بينهما فى نفس الامر اصلا فلا يرد ان كاف التشبيه فى قوله كما دماءكم يدل على ان الامر التفريع
على عكس ما ذكره الشارح اذ المشبه به اصل والمشبه فرع ولا حاجة الى اعتبار القلب
على ان الكاف فى مثله ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد كما فى قوله واذكروه كما هداكم والله اعلم
حتى يلج الجمل فى سم الخياط اى حتى يدخل ما هو مثل فى عظم الجرم وهو البعير فيما هو مثل
فى ضيق المسلك وهو ثقبة الابرة ... من نوع خلابة وما حذف للقلوب الخلابة الخديعة
باللسان والتأخيذ من الاخذة بالضم وهى رقية كالسحر ... وهو معنى غير الا انه لا يقع مرفوعا
ولا مجرورا بل منصوبا ولا استثناء متصلا وانما يستثنى به فى الانقطاع وكون بيد فى الحديث
بمعنى غير مذهب بعض النحاة وقيل هو فيه بمعنى لاجل وانشد ابو عبيدة على مجيئه لهذا
المعنى قول احمد فعلت ذاك بيد انى اخاف ان هلكت ان ترنى هو لاترن من الرنين وهو الصوت
ويحتمل ان يكون من الضرب الاول وان يكون من الضرب الثانى قال الفاضل الجلبى الظاهر انه
من الضرب الاول فان قدر دخول السلام فى اللغو فقد اجتمع ههنا تاكيدان والافلم يعتبر الا جهة
واحدة وهذا الكلام بصريحه يدل على ان الاية من الضرب الاول على التقديرين وفيه بحث
لانه اعتبر فى الضرب الاول تقدير الدخول فكيف يكون الاية منه على التقدير الثانى وليس فيه
تقدير الدخول قطعا والحق ان كونها من الضرب الثانى ايضا لا يخلو عن تكلف لانه اعتبر فيه
الاثبات ولا اثبات فيها اللهم الا ان يعتبر الاثبات الضمنى ويفرق بين الضربين بتقدير الدخول
فى الاول وعدمه فى الثانى لكن الكلام يقول لكنه لم يقدر متصلا عند ذكر عدم تقدير الدخول فى تعريف
الضرب الثانى فتامل ... واهل الجنة اغنياء اى عن الدعاء عندك بالسلامة للقطع بحصولها
لهم بوعد الله الكريم وان لم يكونوا اغنياء اى عن الدعاء عندك بالسلامة للقطع بحصولها
عن مطلق الدعاء اذ به يستوجبون فيها زيادة الدرجات والمراتب ولا شك انهم يحتاجون

الى تلك



الى تلك الزيادة ... الا قيلا سلاما سلاما ما ابدل من قيلا بدليل قوله لا يسمعون فيها الا ان
يقولوا سلاما بعد سلام والمعنى انهم يفشون السلام بينهم فيسمعون سلاما بعد سلام
هو البحر الا انه البحر زاخر اى مرتفع ممتلئ الضرغام الاسد والوبل جمع وابل وهو المطر الشديد
... انه نهب للاحاد دون الاموال التخصيص الذكرى وان لم يكن مستلزما للنفى عما عداه
الا انه يفهم منه ذلك بالذوق السليم فى كلام البلغاء قيل وفى البيت وجه اخر من المدح وهو
انه لم يرو ما نهب من الاحاد ولم يلتفت الى العمر الذى هو اعز الاشياء حتى يبقى فى الدنيا مخلدا
وفيه دلالة على كمال الشجاعة ونهاية الجراءة قال الواحدى هذا المدح احسن ما مدح به ملك
... فقد سهى لان الشكاية مصرح بها فقد يجاب بان مقصد الشاعر بالذات مدح الوزير
وتهنيته بالوزارة فهذا الاعتبار يكون شكوى الزمان فيه مدرجة بالعرض وفيه تعسف
ولا بد لمن جهله فى وصاله يريد ان وصاله لا يتيسر الا بترك الوقار ومداراة دقبائه
وملازمة عتبته والرضاء بالطرد والشتم وغيرها مما هو من افعال الجهلاء والخل بالكسر
الخليل ... وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين اى احتمالا على سواء فلا يتناول
الابهام ... خاط لى عمرو قباء ليت عينيه سواء المصراع الثانى لبشار بتمامه قلت شعرا ليس
يدرى امديح ام هجاء وروى ان بشارا قال لخياط خاط له ثوبا لا يدرى انه جبة او قباء افعل فيك
شعرا لا يدرى انه مديح ام هجاء فان قلت الظاهر ان مراد الشاعر المدح لانه بازاء خياطته وهو
الاحسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم يستو الاحتمالان فلا يستقيم عده من التوجيه
قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس الكلام وان ترجح احد الاحتمالين بالنظر الى المقام
والكلام بعد محل تأمل ... وتفادفه باعتبار اخر هو انه لا ... وباعتبار اخر ايضا وهو ان
المعنيين فى المتشابهات ليسا متضادين بان يكون احدهما مدحا والاخر ذما ونحوه وفى
التوجيه لا بد ان يكونا متضادين ... ومنه الهزل الذى يراد به الجد حاصله ان تذكر الشئ
على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض امر صحيح بحسب الحقيقة قال فى الايضاح ونرجمه

يغني عن تفسيره ومنه تجاهل العارف فان قلت ذكر السكاكي في تنكير المسند اليه ان
التجاهل لاشتماله على نكت لطيفة والى سحر البلاغة ومالكه فلا يكون من المحسنات البديعية لانها
من اللواحق ولا يفيد البلاغة قلت هو من البديع من وجه ومن علم البلاغة من وجه اخر
كما نبهنا على عليه في المقدمة ايا شجر الخابور مالك مورقا قاله البيت لليلى بنت طريف ترثي
اخاها وكان قد قتله يزيد مورقا حال من الكاف وذكر العامل معنى الفعل كانه قيل ما وقع
لك حال كونك مورقا وسوف اخال بكسر الهمزة على لغة من يكسر حرف المضارعة
اي اظن قال الجوهري الكسر افصح من الفتح لغة بني اسد خاصة وهو القياس وهل يرجع
التسليم او يكشف العمى وفي بعض النسخ او يدفع البكا يرجع من الرجع والتسليم مفعول
ثلث الاثافي وهي الصخرات التي تجمع وتوضع عليها القدر فاعله وكالتعريض في قوله
وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال قال في الايضاح وهذا اللفظ على هذا الابهام فابلغ
وهو انه يبعث المشركين على التفكر في حال انفسهم وحال النبي عم والمؤمنين واذا فكروا
فيما هم عليه من اغارات بعضهم على بعض وسبي ذراريهم واموالهم وقطع الارحام واتيان
الفروج الحرام وقتل النفوس التي حرم الله تع قتلها وشرب الخمر التي تذهب العقول ونحو
ارتكاب الفواحش وفكروا فيما النبي عم والمؤمنون عليه من صلة الارحام واجتناب
الاثام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واطعام المسكين وبر الوالدين والمواظبة على
عبادة الله تع علموا ان النبي عم والمسلمين على الهدى وانهم على الضلال فيبعثهم ذلك
على الاسلام وهذه فائدة عظيمة كقوله قلت ثقلت اذ وفي هذا القبيل قول ابي دويرة
المغربي من ابيات يخاطب بها رجلا ادعى بعض القضاة ما لا فادعى القاضي ضياعه
ان قال قد ضاعت فيصدق انها ضاعت ولكن منك يعني لو تعي او قال قد وقعت
فيصدق انها وقعت ولكن انها وقعت ولكن منه احسن موقع وما اليق بحال هذا
القاضي قول من قال ولما ان توليت القضايا وفاض الجور من كفيك فيضا ذبحت بغير سكين

وانى لارجو الذبح بالسكين ايضا وما قيل في القضاة قضاة زماننا صاروا لصوصا عموما
في القضايا لا خصوصا يرون الغرم والمال البيات كانهم بلوا اثرها لصوصا وخفنا منهم
لو صافونا لسلوا من خواتمنا الفصوص من غير تكلف في السبك المراد من التكلف
في السبك ان يقع الفصل بين الاسماء بلفظ غير دال على نسبة كقوله لك داب زيد القاتل
بن عمرو بن بكر والتحدر النزول قال الانسجام من انسجم المطر والدمع اي سال وتضعضعت
حالهم اي اتضعت او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل فان قلت التشابه بينهما ليس
في مجرد الوزن بل في عدد الحروف ايضا قلت لحصر المتفاوت لفظ مجرد احتراز بالنسبة الى
التشابه المنفي فيهما فلا يحذو ويوم يقوم الساعة الآية الالف واللام زائد لا
يعتبر ولا كذلك الميم في سائل وذي ظمأ الى الواو ومعرفة ولها والوفا الى
الازمة مجاد وكقول ابي العلا مطايا مطايا الى من قصيدة مطلعها نجح شعري نشاط
وتبع لو يعلك لا ارضى لحية اربع كسرى لقب ملوك الفرس وهو معرب خسرو وتبع ملك
اليمن وكان ملكا صالحا والاربع جمع وهو المنزل والخطاب في يعلك للحبيبة وحاصل
المعنى ان منزلك عندي يقتضي ان احيي ربعك بتحية الملوك ولا ارضى ما يعتاده المحبون
من تحية اربع والمطي المد والمنا القدر والمنازل اما منازل الحبيبة وضمير عنها للمطايا على
الالتفات من الخطاب الى الغيبة او للمنازل والوجد على الوجهين بمعنى القوة يقال اجدى
بعد ضعف اي قوى واما منازل الطريق والوجد بمعنى الحزن وحاصل المعنى يظهر من كلام
الفاضل المحشي ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه البيت من قصيدة مطلعها العمر
ما تغني المنا ولا الغنى اذا سكن المثرى الثرى وثوى به فجد من مراض الله
بالمال راضيا بما تقتني من اجره وثوابه وبادر به صرف الزمان فانه بمخلبه الا تمني بعو
بعد البيت المذكور في الشرح وان قصاراي مسكن الى حفرة سيسنزلها مستنزلا
من قبابه ثوابا للعبد ساءه سوء فعله وابدي التلاقي قبل اغلاق بابه لعمرك كلمة قسم

والملقى المنازل والمثرى صاحب المال الكثير والثرى التراب وثوى به اى اقام والمخلب
للاسد بمنزلة الظفر للانسان ويغول بمعنى يهلك والناب اعظم الاسنان وواما كلمة
تمحو تلافى الامر تداركه يريد به التوبة قبل ان يغلق باب التلافى بعدم القدرة
عليه كقولهم البدعة شرك الشرك بفتح الراء المهملة حبالة الصائد
اوزايدة على مذهب الاخفش حيث جوز زيادة من فى الاثبات خلافا للجمهور
من عصاه ضربه بالسيف وقبل من العصيان اى عاصية لاعدائهم عاصمة
لاصدقائهم كلفظى نصر ونكل او وهذه ثلثة امثلة تنبيها على ان الحرف المتفق
بها اما فى الاول او فى الوسط او فى الآخر وهو ثلثة لان الحرف الاجنبى لا شك ان
هو فى كلام المص راجع الى الحرف الذى ولم الحرفان والتذكير باعتبار اللفظ كلام
الشارح يدل على انه راجع الى المضارع ولا يخفى فساد المعنى اللهم الا ان يقال مراد الشارح
بيان حاصل المعنى وان اختلف مرجع الضمير فى البيان والمبين فليتامل بينى وبين
كنى الكن البيت والدامس الشديد الظلمة من دمس يدمس ويدمس بالضم
والكسر والطامس الدارس لايتبين فيه اثر يهتدى به اقل خبا اى خداعا لان فى
عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظرا قد يجاب عنه بان المراد من تقارب المخرج
ههنا قصر المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين وليس بين مخرج الفاء والميم تقارب
بهذا المعنى لان الميم من ظاهر الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى واطراف الاسنان
وانت خبير بان هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجهما لا على طول المسافة بينهما فليتامل
وقولهم عرك وقيل من الكلمات ما كتبه على كرم الله وجهه الى معاوية فصار
ذلك فى نهاية وعلى لغة فى لعل كقولهم مسعود منى بعود اى كل من الامثلة
الثلثة تصحيف فان فى مسعود ثلاث سنات بعد الميم وكذا فى بعود وان كانت
منفصلة فيه وفى المستنصرية خمس سنات بعد حرف التعريف والميم وكذا فى المستنصرية

بقرية



بقرية والمستنصرية مدرسة فى بغداد بناها المستنصر بالله من الخلفاء العباسية وفى
المستفتح ثم خمس سنات بعد الالف كما فى ابن نصيحة وانت بتصحيف فكل من
الثلثة الاخرى تصحيف الآخر ويهرون اذا ما قلبنا الالف فى قلبنا للاتباع وقلب
هرون النورة قيل وتمامه ان هرون اذا ما قلبنا جعل اللحية شيئا عجبا او لاحد نخ
لحشو المصراع الثانى قد يجاب بانه لو كان لحشو المصراع الاول صدارة بالنسبة اليه
لكان لحشو المصراع الثانى ايضا صدارة بالنسبة اليه فتامل كقول سريع
الى ابى العم وبعده حريص على الدنيا مضيع لدينه وليس لما فى بيته مضيع
او لصاحبى والعيس العيس بكسر العين والسين المهملة الابل البيض يخالط لظ
بياضها شئ من الشقرة واحدها اعيس والانثى عيساء وهوى بالفتح يهوى هويا
اى مضى منحدرا والمنيفة والضمار موضعان والمجاراة المماشاة هو لحقه
وقلة العقل هذا على تقدير ان يكون سفاها بفتح السين المهملة فيكون نصبا على التمييز
وقد يروى بكسر السين المعجمة بمعنى المشافهة نصبا على المصدر اى ملاقاة مشافهة
او على الحال املتهم ثم تاملتهم او ومن من القصيدة قول يا قومى قد طال مقامى بكم
من غير نفع الرواح الرواح نوى فى الثرى اى نوى اى اقام والثغر الاول بمعنى السر
والكثير بمعنى الكثير والنائل العطاء وقول الحريرى فلاح يلحى الى جرى العنان او
اى ظهر الشيب يلوم على جرى العنان الى موضع فيه اللهو فبعد الو ومصطلح التلخيص
المعاد المصطلح بان فى القوى على النامض به والتلخيص الكوا اختصار الفاظها وتحسين
عباراتها وتخليص معانيه فكلام الاسير وبعد البيت المذكور وكم من فادنى فيها وفاد اضرا
بالجفون وبالجفان ضمير فيها راجع الى البصرة وفاد اى مطعم للضيفان واضرار الاول
بالجفون لكثرة قراءته بالليل واضرار الثانى بالجفان لا اطعام مافيها وجعلها خالية نحو قوله
لا ترجون لله وقارا اى ما لكم لا تخافون لله عظمة بان يكون ما فى احدى القرينتين او اكثر

قوله لا ترجون منصوب المحل على الحالية من ضمير لكم
وقوله وقد خلقكم حال من فاعل ترجون فهما
المتداخلة لا المترادفة

فقطع لانه بقي قسم آخر يشمله قول المصنف والاستواء وهو ان يكون نصف ما في احدى
القرينتين وما يقابله من القرينة الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية واما لفظا فلا يقابلها
شيء من القرينة الاخرى ولك ان تقول ما ذكره اعني قوله فذلك بان يكون الخ على سبيل التمثيل
وانما لم يورد القسم الذي ذكرته لدلالة الآية عليه الاكواب جمع الكوب وهو كوز لا عروة له
كقول الصابي لا يدركه الاحساس له صدره احداثه الذي لا يدركه الاحساس له
كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا الاية الاد والادة الداهية والامر الفظيع … مخضود
مخضود وطلح منضود السدر شجر النبق يقال له بالفارسية كنار والمخضود الذي لا
شوك له كأنه خضد اي قطع شوكه والطلح شجر الموز وله نور كثير طيب الرائحة وعن
السدي شجر يشبه طلح الدنيا ولكن له ثمر احلى من العسل والمنضود الذي نضد بالحمل
من اسفله الى اعلاه فليست له ساق بارزة وفي الصحاح نضدت متاعه انضده
بالكسر وضع بعضه على بعض وظل ممدود اي ممتد لا ينسخه الشمس كقوله تعالى
واذا اذقنا الانسان الاية نظم الاية هكذا واذا اذقنا الانسان منا رحمة ثم نزعناها
منه انه ليئوس كفور ولئن اذقناه نعماء بعد ضراء مسته ليقولن ذهب السيئات
عني انه لفرح فخور وانزت به يدي اي صارت ذا نزوة ودفع … لما اقتعدت
غارب الاحداب له حكي المسعودي عن بعض اهل العلم اقتعد الراعي قعودا اذا اتخذه
في كل حاجة وابتذله والقعود البكر الذي يمكن ركوبه والغارب ما بين السنام والعنق
والاحداب من الغربة واناتني ابعدتني والمتربة الفقر والاتراب الاقران جمع ترب
والتطويح الرمي وطوائح الزمن حوادثه المبعدة جمع مطوحة على خلاف القياس صنعاء
قصبة اليمن مدينة كبيرة … افاطم مهلا الهمزة حرف النداء وفاطم مرخم فاطمة
ومهلا منصوب على المصدرية اي امهلي والتدلل بالدال المهملة الغنج والازماع القصد
ولم يهد الى بلد من نجد يهد اي ينهض … مغاني الشعب المغاني جمع المغنى وهو المنزل

من الغيث

من غيث بالمكان اقام به والشعب موضع كثير الشجر والمياه … فتى كان شربا الشرب
بالكسر الحظ من الماء والعفاة جمع عاف وهو طالب المعروف والمرتع اسم موضع من رتعت
الماشية اكلت ما شاءت فيه وصف الممدوح بالجود والشجاعة والظاهر انه يصفه بالجود
السابق والشجاعة اللاحقة … خارجة عما نحن فيه لعدم وجود السجع لعدم الموافقة
بلا تصريع فيه بالمعنى الذي ذكره سابقا وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب
ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة النمارق جمع نمرقة بالضم والفتح وهي الوسادة
الصغيرة والزرابي البسط الفاخرة جمع زربية مبثوثة اي مبسوطة … والمكارم
جداول جمع جدول وهو النهر الصغير قول البحتري فاحجم لما لم الخ يمدح فتح بن خاقان
ويذكر مبارزته للاسد والضمير في احجم واقدم للاسد … والحق ان لفظ اعاقبتي مشعر
بذلك لان القافية لا تكون الا في البيت فيستلزم تحققها استقامة الوزن … فهذه الابيات
كلها من الطويل هكذا وقع في بعض النسخ وهو سهو لان اصل الطويل فعولن مفاعيلن
اربع مرات ومن البين ان الابيات ليست على هذا الاسلوب والصواب من الكامل
كما في اكثر النسخ لان اصل الكامل متفاعلن ست مرات وانه مسدس على الاصل
تام وقد يربع مجزوا اخرى وضربه الكامل هو مسدسه الذي عروضه سالمة وضربه مقطوع
والابيات المذكورة على القافية الثانية من هذا القبيل واما ضرب الثامن فهو مربعه الذي
اجزاؤه الاربعة سالمة والابيات على القافية الاولى كذلك كما لا يخفى … على المستهتر
فلان مستهتر بالشراب اي مولع به لا يبالي ما قيل فيه والصب العاشق والجوى
على فعيل من الجوى وهو الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن تقول منه جوي الرجل
بالكسر فهو جو مثل دو والشجي على وزن فعيل اصاب الشجى وهو الحزن ومنع
الابيات قواف عديدة الاولى رائية في المستهتر والمستكثر والثانية بائية في الصب
والقلب والثالثة يائية في الجوى والشجي وعلى هذا القياس … والاعنات من العنت وهو

وهو الوقوع في ارشاق وقد عنت الرجل داعنته غيره قال اشكر له قبل الابيات لمحمد بن
سعيد الكاتب يمدح الاشرق بن عمرو بن سعيد القاضي دخل عليه فرأى كم قميصه متخرقا
من تحته فبعث اليه عشرة الاف درهم فقال فيه الابيات وان في قوله ان هي جلت للوصل
اي لم تمن وان كانت تلك النعم جليلة في نفس الامر وقيل يحتمل ان يكون نافية معطوفة على لم
تمن اي ولم يكن جليلا عند عمرو وان كانت كذلك في نفس الامر قال وجعل ايادي بدل
اشتمال من عمرو فينبغي ان يقدر رابط اي ايادي له لوجوبه في بدل البعض والاشتمال وان
لم يجب في بدل الكل لعدم وجوبه في الجملة التي هي نفس المبتدا وقد جوز الفاضل المحشي في شرح
المفتاح كون ايادي مفعولا ثانيا ايضا وفيه نظر لانه مخالف لتصريح ايمة اللغة حيث
صرحوا بعدم تعديته الا الى مفعول واحد اللهم الا ان يبنى على التسامح قال يقال في الكناية
عن نزول الشر قال الكلام مبني على تشبيه السقوط الرتبي الذي هو الفقر بالسقوط الحسي
بجامع ملال القلب وانكسار البال وقد يجوز ان يكون من قبيل اطلاق المقيد على مطلق الانزال
قال وارغد يقال عيشه رغد ورغد اي واسعة طيبة قال وما اشتار العسل من اختيار
الكل يقال شرت العسل واشترتها اي اجتنيتها والمشور عود يكون مع مشتار
العسل قال قلت يحتمل ان يريد قيل انما يستقيم هذا لو لم يبح ولا ما لا يلزم في السجع
فانه يدل على ان الالتزام المذكور انما هو في السجع وانت خبير بان الشارح حمل قوله سابقا
ما لا يلزم في السجع على ما لا يلزم في مذهب السجع فلا يخفى هذا التوهم قال او لعدم رجوعه
الى تحسين الكلام فيه بحث وهو ان عدم الرجوع الى تحسين الكلام البليغ علة عدم دخوله
في فن البلاغة لا قسميه ولهذا جعل في الايضاح ما يرجع الى التحسين في الخط وما لا اثر
له في التحسين اصلا قسمين مما لا يدخل في فن البلاغة ولم يذكر في المختصر الا عدم الرجوع
الى تحسين الكلام فالصواب في العبارة ان يقول لعدم الرجوع له ويمكن ان يوجه
بان لفظة او اشارة الى التخيير في التعبير عن علة وجوب ترك التعرض ومثله شايع





في عبارة المفتاح قال فتنتني فجننتني قال اي صيرتني مجنونا وتجني كلهم اراه والتجني
الاعراض يفتني اي يتنوع غب تجن اي بعد اعراض قال من يلق يوما على علاته قال
اي على كل حال وهرم بكسر الراء اسم رجل وهو هرم بن سنان بن ابي حارثة المري صاحب
زهير الذي يقول فيه ان البخيل ملوم حيث كان ولكن الجواد على علاته هرم واما الهرم بفتح
الراء فهو كبر السن قال صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها قال الظاهر انه يصف بنار
لكن في بعض النسخ ديوانه صهباء فهو يصف خمرا كما يدل عليه البيت الاتي وهو قوله في كف
ذات حر في زي ذي ذكر لها محبان لوطي وزناء قال ومثل التعديد قال قال العلامة
في شرح المفتاح فان روعي في ذلك ازدواج او تجنيس او مطابقة او نحو ذلك فذلك الغاية
في الحسن كقولهم وضعنا في يديه زمام الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهي
والاثبات والنفي والبسط والقبض والالزام والنقض والهدم والبناء والمنع
والاعطاء ومن ذلك قول المتنبي فالخيل والليل والبيداء تعرفني والضرب والحرب
والقرطاس والقلم قال ومثال ما يسمى تنسيق الصفات قال مثاله من القرآن
المجيد قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز
الجبار المتكبر ومن الحديث النبوي قوله عم الا اخبركم باحبكم الي واقربكم مني مجالس
يوم القيمة احسنكم اخلاقا الموطؤن اكنافا الذين يالفون ويولفون الا اخبر كم
بابغضكم الي وابعدكم مني مجالس يوم القيمة اسوؤكم اخلاقا الثرثارون المتفيهقون
ومن قول عباس عبد المطلب في مدح النبي عم وابيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال
اليتامى عصمة للارامل قال وعلم بذلك ان الخاتمة قال قد سبق منا في بحث المقدمة تحقيقه
فلينظر فيه قال بالتهلل اي البشاشة والسرور قال بزحل اي مبعد بالزاء المعجمة
والحاء المهملة قال عادوا اهتضام يهضمت الشيء اي كسرته ويقال هضمه حقه
واهتضمه اذا ظلمه وكسر عليه حقه قال فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري

انشد يتعدى الى مفعولين يقال انشده شعرا فمفعوله الاول ههنا محذوف اى انشده
واوجل من الوجل وهو الخوف وموضع على ايها نصب لانه مفعول لا ادرى وقوله وانا لاوجل
اعتراض وبغد وبالغين المعجمة اى يصبح الموت واول مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة
منويا كما فى قبل وبعد اى اول كل شئ وحاصل دبغا اى ما اعلم اينا يكون اقدم من الاخر
فى غدو الموت عليه وانه يخايف مترقب دع المكارم لهذا البيت حكاية المطيئة
الزبرقان بن بدر وكان سيد قومه فلما هجاه بهدم شرفه وضعضع مجده فاستعدى عليه
عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال لا ادرى موضع هجاء فاحضر حسان بن ثابت
سأله فقال يا امير المؤمنين ما سرنى ان يلحقنى ما لحقه ولى حمر النعم فحبس الحطيئة فكتب
اليه من محبسه عدة ابيات من جملتها القيت كالميت فى سجن بمظلمة فاعفو عليك سلام
الله يا عمر انت الامام الذى من بعد صاحبه القت اليك مقاليد النهى البشر لم يؤثروك
بها اذ قدموك لها لكن لانفسهم كانت بك الاثر فبكا وبمقاطعه المكارم جمع مكرم بمعنى الكرامة
والبغية الحاجة وقوفا بها صحبى لى وقوف جمع واقف من الوقف بمعنى الحبس لا من الوقوف
بمعنى اللبث لانه لازم والمذكور فى البيت متعد مفعوله مطيهم وانتصابه على الحالية
من فاعل نبك فى حال وقف اصحابى مراكبهم على قائلين لا تهلك اسى اى من فرط الحزن و
شدة الجزع وتجمل اى اصبر صبرا جميلا شم الانوف جمع الاشم من الشمم وهو
ارتفاع فى قصبة الانف مع استواء اعلاه وهو صفة مدح عند العرب فى الطراز
العلم والمراد ههنا المجد والشرف اى من النمط الاول فى المجد والشرف
وسمى اغاره ومسخا الاغادة فى اللغة نهب المال والمسخ تحويل الصورة ووجه التسمية
ظاهر سمر الرماح اى بالرماح السمر وهو جمع اسمر من السمرة وهو لون الاسمر
اسى امانصرا احدى الهزتين فيه محذوف على نمط قوله افترى على الله كذبا ام به
الكذب ونيل من الانالة وهى الاعطاء قال الشيخ فى المسائل المشكلة لم تجد باب



بان المراد بنحل الزمان عدم تجويز وجود مثل فاذا لم يتصور من الزمان تجويز وجود مثل له
فكيف يتصور من الاشيا فيكون حاصل المعنى ان الزمان لا يأتى بمثل لانه لا يجوزه فضلا
عن ان يأتى وانت خبير بانه لابد ان يعتبر شئ يتعلق به البخل فان قدر مضاف اى بتجويز مثله
لبخيل فهم منه جواز وجود مثله فى نفس الامر وعدم تجويز الزمان لبخله حاصل المقصود
بحاله اعدى الزمان سخاوة لى الاعداء ان يتجاوز الشئ من صاحبه الى غيره
والاسم العدوى وفى الحديث لا عدوى اى لا يعدى شئ شيئا لان المعنى على
المضى والمراد لقد كان فان قلت المعنى وان كان على المضى الا انه عدل الى المستقبل
قصدا الى الاستمرار وحكاية للحال الماضية كما تقرر فى امثاله قلت لما لم يسبق بخل الزمان
لم يحسن حمل المضارع على الاستمرار ولا على حكاية الحال تامل قال ابن جنى
اى تعلم الزمان لى فالبيت على ما ذكره ابن جنى من الغلو كقوله واخفت اهل الشرك
حتى انه لتخافك النطف التى لم تخلق وقيل انها جمع لهاة وهى اللحمة المطبقة
فى اقصى سقف الفم وقد يجمع على لهوات مثل عظيات وكذا قول القاضى الارجانى
ان كان الرواية فى الشعر على صيغة المعلوم فهو دعى بكسر الدال لا غير فاعله
وان روى على صيغة المجهول على انه مسند الى الجار والمجرور فهو دعى بفتح الدال على انه
مصدر او اسم زمان اى وقت نودى والمسمع بكسر الميم الاولى الاذن والمدمع
بكسر الميم الاولى ايضا موخر العين وقائلة لى اى رب جماعة قائلة وسطير
حال من ضمير تساقطها والسمط الخيط ما دام فيه الخرز والا فهو سلك حشاها اى ملاء
بها قيل قول الزمخشرى افضل لان فيه صفة المراجعة وهى السؤال والجواب كقوله
قال لى يوما سلمان وبعض القول اشنع قال صف عندى علينا سائعى وادرح قلت
الى ان اقل ما حكى فبكا باكى تجزع قال كلا قلت مهلا قال قل لى قلت
كاتمنع قال صفه قلت يعطى قال صفنى قلت يمنع واجيب بان كون المراجعة من

المحسنات البديعية محل نزاع ولذا لم يذكرها المص ولو سلم فهي انما يعتبر في السوال المكرر والجواب المعاد قوله ومقيم الظن اي انا مقيم الظن واداله بالظن محله وهو في القلب والاماني جمع امنية والعلق الاضطراب والحدوى العطاء قوله وقول ابي الطيب واني عنك لا بعد لراح وفناء الدار ما امتد من جوانبها حبك اي انا حبك قوله في المجلس القاصر اي الممتلي قوله رحب لباح الرحب الواسع والباع قدر مد اليدين قوله مدى جعفر اي الغاية التي بلغ اليها جعفر قوله وقول ابي تمام فيه بحث لان بيت ابي تمام يشتمل على الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية والكناية حيث شبه الضمير باللابس واثبت له شيئا من لوازم المشبه به اعني الملبوسية وبين تسميته الحازم حازما وذلك يستلزم كون الجزع محمودا او الصبر مذموما فذكر اللازم لينتقل الى ملزومه والبيت الاول لا يشتمل على هذه اللطائف فلا يكون هذا من القسم الثالث بل من القسم الاول قوله ان يكون احد البيتين شيبا يقال نسب الشاعر بالمرأة ينسب بالكسر نسيبا اي يشبب بها قوله الى المعنى المختلس يقال خلست الشي واختلسته اي استلبته قوله يسلبوا اتى في صيغة المجهول قوله وهذا يشملهم وغيرهم وقع بعده في بعض النسخ روي انه لما بلغ هرون كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيره افضت به الى التنكر له والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قوله قولا لهرون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواحد ليس من الله بمستنكر البيت فامر هرون باطلاقه وخلع عليه الاحتفال الاجتماع والحاشد الجامع قوله واذا جعلتها للعطف رجحت الحالية لان في العطف من ايهام تجويز عدم مجيئه مع مجيئه الملامة فيه قوله ونفسه معنف لا نفسه مبتدا اخبر خبره وجدواه اي عطاه مفعول معنف بمعنى سايل قوله وقد ظللت عقبان اعلامه ضحى





العقبان بمعنى جمع عقاب الراية وهو العلم الضخم شبه بالعقاب من الطير لضخمه كذا في الصحاح وقال الخلخالي المراد بعقبان الاعلام هو الصور المعمولة من الذهب وغيره على رؤوس الاعلام والعقبان جمع عقاب الطير وهو الطاير المعروف الذي يضرب الارنب قوله لو ثوق الغريبة اي الغريبة ما افترسه السباع والميرة الطعام قوله فلم يلم بشي اي مكن ان يقال قوله خيم كانهما في الجيش المام بمعنى قول راي عيني فانهما انما نظن كونهما في الجيش اذا كانت قريبة محيطة بهم قوله كالحلي من اي مبادة له مبادة كلهم امراة والتهلل طلاقة الوجه كان والاهتزاز التحرك والمهند السيف المطبوع من حديد الهند قوله الخطية كلهم شاعر سمي به لفصح وقيل لزمانه قوله واستعفى فما عفى يقال اعفى من الخروج معك اي دعني منه واستعفاه من الخروج معه اي سأله الاعفاء قوله وكانه قال لا استعمل ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم الى اخر القصة وقد ذلك لان ذلك السيف لما لم يكن حادا صالحا للضرب كان ضرب المقتول به تعذيبا له زيادة ايلام اياه فكان الضرب بمثله ظلما على المقتول يقال نبا السيف اذا لم يعمل في الضربة والرجب الخوف والدهش الحيرة والصمصام والصمصامة السيف الصارم لا ينثني واغماد السيف جعله في غمده اي غلافه وان في مان يعاب زايد صبا اي مال الى الجهل والفتوة كما عرفه فيما سبق وكبا بمعنى زل ومراغة ام جرير لقبها به الاخطل بانها تتمرغ عليها الرجال والمغادم جمع مغرم على القياس او جمع غرم على خلافه كمحاسن جمع حسن وهما ما يلزم اداؤه كالدين مثلا وكذا الغرامة وفيه زيادة مدح لهم لان وقت حمل المغارم وقت الاحتياج واذا كان حالهم وقت الاحتياج هكذا فما ظنك بهم في غيره كذا قيل وهذا انما يتم اذا فهم الفك مجانا وظبة السيف طرفه ونياط التهمة هي العقدة التي تعلق على الانسان الصبي وكليب كلهم قبيلة ووادم كلهم رجل قوله واخب اي اتى بشي غريب بديع قوله

ان كنت ارمعت اى قبل ارمعت بتعدى بنفسه وبعلى كاجمعته واجمعت عليه والاول مذهب الكسائى والثانى مذهب الفراء وما فى غيرها جزم زايدة

قوله وهى المحالة الى وجهه قوله اذا اضاق صدرى اى المنبه فى البيت يكونه من شعر الغير قوله تنثلت بيننا قوله كانت بلهنية الشبيبة سكرة اى فى الصحاح هو فى بلهنية من العيش اى سعة وهو ملحق بالخماسى بالف فى آخره وانما صارت الالف ياء لكسرة ما قبلها والنون زايدة لكن قد اورده فى بلهن وحقه ان يذكر فى فصل بله من باب الهاء لانه مشتق من البله اى هو عيش ابله فدا عقل والنون والباء فيه زايدتان للالحاق بجحمرشة والشبيبة الشباب والصحو خلاف السكر والسيرة الطريقة والمجمل الآتى بشئ جميل قوله كانه كان مطويا الا احتى جمع احنة وهى الحقد آه اما اسهلوا اى صاروا الى السهل وهو الارض اللينة والدخول فيها كناية عن الوصول الى العيش الناعم قوله وتامه ليوم كريهة وسداد ثغر وبعده كانى لم اكن فيهم وسيطا ولم يكن نسبى فى آل عمرو قوله قد قلت لما اطلعت اى الوجنات جمع وجنة وهى ما ارتفع من الخدين والشقيق ورد احمر والغض بالمعجمتين الطرى والمراد به خد الحبيب وروضه آس مفعول اطلعت والآس ورد اخضر كذا فى شرح الايضاح لجلال الاشنى والمراد به ههنا الشعر النابت على وجهه والطرى اخذ ارد الندا وعذار الرجل شعره النابت فى موضع العذار وآراد السادى بالنصب على انه صفة لعذارا الا انه سكنه للضرورة وتوقفا امر من توقف بتوقفا صله توقفى قلبت النون الفا الخفيفة الفا قوله كنا معا امس فى بوسى نكابدة اى اراد بالامس الزمان القريب لا حقيقته والبوس الشدة والتكابد المقاساة وقذى العين الخبث الذى يقع فيها حالة الى ثلثة الوجع قوله يجرعوا لسنان العوالى جمع عالية الرمح وهى ما دخل منه فى السنان الى ثلثة والسوابق الخيل

قوله



قوله لعمرك الى هو ابن جلا اى ابن رجل وضح امره واشتهر وطلاع الثنايا اى ركاب لصعاب الامور وهذا كله تمكم به والثنايا جمع ثنية وهى طريقة العقبة قوله الظنى بالذى لتنقرضنت اى الظنى اعطى والباء بالذى للبدل اى بدل الذى كالمقرضنة والمعشر الجماعة وضمير شاهدوه راجع الى الانقراض المدلول عليه بالنقرضت او الذى فى بالذى وقولهعنت اى خضعت وذلت جملة معترضة بين اسم ان وخبرها قوله انى المشتبهات اراد بالمشتبهات بسكون الشين المعجمة وكسر الباء الشبهة التى لا يعرف حلها وحرمتها قوله كقول بعض المغاربة جمع مغربى والتاء فى الجمع عوض عن ياء النسبة قوله على اصاخه متعلق بالتوهم والضمير المجرور عايد الى الانسان والاضافة لادنى التلبس والمراد باصاخه هم الذين يكونون تحت يده محتاجين اليه ومن زعم ان قوله على اصاخه حال مما يخطر على معنى صدق ما يخطر بقلبه من جنس التوهم كاينا على اصاغ التوهم فقد ركب شططا قوله لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى اى حوم الهوى قلوبا اى جعلها دايرة حول الحبيب وطير القلوب بتخالج
ر
فهام من الخواطر والتوقع بالتشديد جمع واقع كركع جمع راكع اى والحال ان تلك الطيور
ق
ساكنة والمراد بالشمس الاول الشمس الحقيقى ادعاء والراغم الذليل واصله الصوق الانف بالرغام وهو التراب وذلة الليل محى الشمس فى اتخذ الهودج والصبغ اللون والمراد بانطواء الثوب الحقيقى خفاء الكواكب والاحلام جمع حلم بالضم وهو ما يراه النائم فى نومه قوله والنار عطف على الرمضاء او معطوف على عمرو كما ذكره فى المختصر فيكون ادق خبر الهامعا قوله وعمرو هو جساس بن مرة فيه سهو لان عمروا هو عمرو بن الحارث وجساس هو جساس بن مرة فلبس احدهما الآخر وذهب وطرفه والمخضرمون الذين ادركوا الجاهلية كحسان ولبيد والمتقدمون وقد ذكر فى شرح مجمع الامثال ان جساسا ركب فرسه واخذ رمحه واتبعه عمرو بن الحارث فلم بدركه

حتى طعن كليبا فدق صلبه ثم وقف على [illegible] بن جعفر به انا افعال جاس زكت
الماء ورا ركن وانصرف عنه فلحقه عمر [illegible] ... سقنى شربة ماء فنزل الماء واجهز
عليه وهذا صريح فيما قلناه **قوله** وهى ان البسوس ان البسوس كانت امراة
وهى بسوس بنت منقذ التميمية وكليب كان شخص والعاليه ما فوق نجد الى
ارض تهامة والى ما وراء مكة وهى الحجاز والنسبة اليها عالى ويقال ايضا علوى
على غير قياس والمصاهرة الى قوم الزوج منهم والاصهار اهل بيت المراة
فانكرها اى لم يعرفها فتنحب اى تنتحب **قوله** وصاحب البسوس واولاده
واعزبناه اثلاث يقول العرب كان لو اصبحت فى دار منقذ لما ضيم سعد مو جار
لابياتهم ولكن اصبحت فى دار غربة متى بعد فيها الذئب يعدو على شاتى والعقر قتل
الابل والغنم ذكر الابل بعد اى اى لا يكتفى من هداء بهداء والقرح الغفلة فاجازت
عليه يعنى على القتيل اى كان قتله وتثبت اشتد اى علق وتغلب وبكر قبيلتان
**قوله** كانه ساورتنى اى المساورة المواثبة والضئيل الحية الدقيقة والرقش
جمع رقشاء وهى الحية التى فيها نقط سواد وبياض ناقع اى بالغ **قوله**
انا الباذل المطل اى المطل المشرف من الطل عليه اى كان شرف وغير قبيله ولهذا
انت الضير العايد اليها وانتح له الشىء اى قدر وانصبابا نصب على التميز **قوله**
**قوله** تكش اى تكش اى تصوت من الكش وهو صوت الافعى من جلدها
لا من فمه ترتش بصاد تبرى من برى القلم نحته **قوله** برقع وجلال البرقع
للدواب ونساء الاعراب وكوكب البرقوع وجلال جمع جل **قوله** كلينى
بهم لا قوله كلينى اى دعينى واتركينى والهم الحزن ناصب اى ذى نصب والنصب
التعب وصف الهم بالنعب مجاز والتعب لصاحبه وليل اقاسيه الكابد
احواله وبطوء الكواكب السير كناية عن طول الليل **قوله** فراق ومن فارقت غير مذمم له

مطلع



مطلع قصيدة مدح بها كافور الاخشيدى والى مصر فارق سيف الدولة وقصد
رادف المفارق سيف الدولة ومقابلة الى المقصد كافور **قوله** فؤاد ما تسليه
المدام اى اى لنا قوله وما نافيه والمدام الخمر وقوله مثل ما يهب اللئام كناية عن قصر العمر
**قوله** وفى الغزل اى مغازلة النساء محادثتهن ومراودتهن وفى المثل اغزل من امرء
القيس والاسم الغزل وقيل الغزل مدح الاعضاء الظاهرة والمديح مدح الامور
الباطنة **قوله** وينبغى ان يجتنب فى المدح ما يتطير به روى انه لما بنى المعتصم
بالله قصره بميدان بغداد وجلس فيه انشد اسحاق الموصلى يا دار غيرك
البلى ومحاك يا ليت شعرى ما الذى ابلاك فتطير المعتصم وامر بهدمه **قوله**
وكقول ابى الفرج الساوى اى وما بعد البيت المذكور وابو الفرج حسن ابن الساوى
فقولى مضحك والعقل مبكى بفخر الدولة اعتبر وانا فى ا... الملك سيف
ملك وقد كان يستطال على البرايا ونظم جمعهم فى سلك ملك فلو شمس الضحى جاءته
يوما لقال لها عتوا اتبر منك ولو زهر النجوم انت رضاه يا ان يقول رضيت
عنك فامسى بعد فرح البرايا اسير القبر فى ضيق وضنك اقدر انه لو عاد يوما الى
الدنيا تسربل ثوب نسك يقال فرعت قومى اى علوتهم بالشرف او بالجمال
والفتك الضبوح **قوله** السيف اصدق انباء من الكتب اى المراد من الكتب
كتب النجوم وحد السيف جانبه الذى يباشر الضربه والحد الثانى بمعنى الحاجز وقوله
بيض الصفائح مبتدا خبره جملة فى متونهن اه والصفائح جمع صفيحة وهى
السيف العريض والمراد بسود الصحايف كتب التنجيم وبالريب
والشك قول المنجمين ان عمورية لا تفتح **قوله** فمهما عرضت له تلك كناية عظيمة لعمرى
الشكاة امر يشتكى منه وبعد البيت المذكور ولكنهم اهل الحفائظ والندى فهم بلا
الزمان خصوص فان بان منها فهم وعك عليه فيها خراج منهم وكلوم للحفائظ جمع

قول المنجم ان عمورية لا تفتح
له